جامعة دمشق
كلية الحقوق

النظام القانوني للقوات الدولية في الجولان والآثار المترتبة

رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد
رائق سليمان شعلان

المشرف العلمي
الأستاذ الدكتور: أحمد عبد العزيز

المشرف المشارك
الدكتور: جاسم زكريا

دمشق ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩ م

لجنة الحكم على الرسالة مؤلفة من الأساتذة الأفاضل:

- الدكتور أحمد عبد العزيز – الأستاذ المساعد في قسم القانون الدولي بكلية الحقوق – جامعة دمشق عضواً مشرفاً
- الدكتور حسن الجوني – الأستاذ المحاضر في قسم القانون الدولي بالجامعة اللبنانية عضواً
- الدكتور ياسر الحويش – الأستاذ المساعد في قسم القانون الدولي بكلية الحقوق – جامعة دمشق عضواً
- الدكتور هواش شاهين – المدرس في قسم القانون الدولي بكلية الحقوق – جامعة دمشق عضواً
- الدكتور إبراهيم الدراجي – المدرس في قسم القانون الدولي بكلية الحقوق – جامعة دمشق عضواً

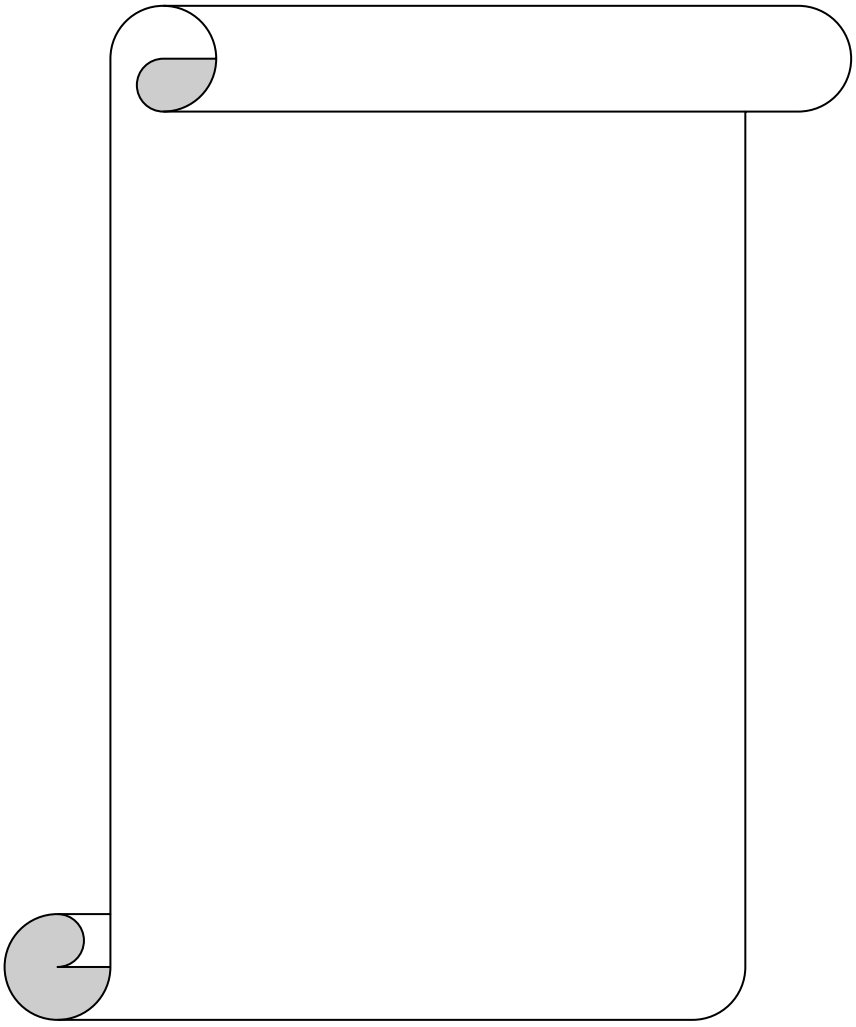
بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ اجعَل هَذا بَلداً آمِناً وَارزق أهلَهُ مِن الثمَرات

﴿ من سورة البقرة: الآية ١٢٦ ﴾

صدق الله العظيم

الإهداء



إهداء

إلى كل عربي سوري متمسك بصلابة في عودة حقوقنا الوطنية كاملة .....

إلى كل عربي سوري يرفض التفريط أو التنازل عن أي جزء من ترابنا الوطني المقدس .....

إلى كل عربي سوري مؤمن بأن طريق استعادة حقوقنا المغتصبة، يكمن في بناء سورية، دولة عربية قوية، وأنَّ السبيل إلى ذلك هو الإصلاح الشامل والعميق .....

إلى شهدائنا الأبرار وأسرانا البواسل، إلى مناضلينا الأحرار في أراضينا العربية المحتلة.....

إلى كل عربي سوري في جولاننا الحبيب ... مقاوماً المحتل وإجراءاته، متشبثاً في أرضه، متمسكاً بهويته السورية وانتمائه العربي الأصيل .....

إلى روح أبي الطاهرة ... إلى أُمي الصابرة ... إلى إخوتي وأخواتي المساندين ... إلى أقربائي وأصدقائي وأحبّائي ... إلى .....

أُهدي لكم جميعاً هذا الجهد المتواضع

كلمة شكر وامتنان

في البَدء، يُشرِّفُني، وقد وفَّقني اللهُ في إنجاز هذا العمل، أن أتقدم بجزيل الشكر والعِرفان إلى **الأُستاذ الفاضل الدكتور أحمد عبد العزيز** الذي تكرَّم مشكوراً بقَبول الإشراف على هذه الرسالة، على الرغم من مشاغله الكثيرة، حيث كان لتوجيهاته وملاحظاته وآرائه القيمة، إضافة إلى تسهيلاته، فضل كبير في إنجاز هذا العمل، وإخراجه على هذا النحو.

كما يُشرِفُني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى **الدكتور الفاضل جاسم زكريا** الذي كان من أوائل المشجعين على البحث في قضية سورية الأساسية – **قضية الجولان –** إذ منحني الكثير من وقته وجهده، وكان لآرائه وملاحظاته وقراءاته المعمّقة أثر بارز في مختلف ثنايا البحث.

ويُشرِفُني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى عميد كلية الحقوق **الأُستاذ الفاضل الدكتور محمد الحسين** عما قدمه من تسهيلات إدارية؛ لإنجاز هذا العمل، ويُشرِفُني كذلك أن أتقدم بالشكر العميق إلى **أساتذة كلية الحقوق بشكل عام،** وإلى **أساتذة قسم القانون الدولي بشكل خاص،** لاسيما الأساتذة الأفاضل الذين ساندوني معنوياً في إعداد هذا البحث.

كما يُشرِفُني أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان لكل من تفضل من **الأساتذةِ الأكارم بقَبول الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة والحُكمِ عليها،** فملاحظاتهم ستُثري هذا العمل، وتدْعَمُهُ، وتزيد من قيمته.

بطاقة شكر

في البَدء، ومن باب العرفان بالجميل، أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان **للسيد رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد – حماه الله** – على المكرمة التي قدمها لأبناء الجولان السوري المحتل، والمتمثلة بمنحة إتمام دراساتهم العليا في جامعة دمشق، حيث كنت من مقدمة المستفيدين من هذه المنحة.

كذلك أتقدم بالشكر الجزيل **للسيد مدحت الصالح** ولكل الذين طالبوا بصلابة ودافعوا عن حقوق مواطني الجولان السوري المحتل ومصالحهم.

ومن باب العرفان بالجميل أيضاً، يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل لشخصيتين قوميتين كبيرتين، إحداهما سورية الجنسية وهو **الأُستاذ الفاضل الدكتور جورج جبور**، والثاني فلسطيني الجنسية وهو **الأُستاذ الفاضل الدكتور غازي حسين**، لما قدَّما لي من الكثير من العون والمساعدة في إعداد وإتمام هذا البحث، فضلاً عن دعمهما المعنوي الذي كان له الأثر الأكبر في تخطي العديد من العقبات.

كما أتقدم أيضاً بالشكر **لوزارة الخارجية السورية، وبالتحديد إدارة المنظمات الدولية**، على المساعدة التي قدمتها لي أثناء إعداد هذا البحث. وكذلك أشكر **لجنة الهدنة السورية** على مساندتها الإيجابية.

إضافة لما تقدم، فإنني أشكر – وبشكل عميق – سفارات الدول المساهمة بوحدات عسكرية في قوة مراقبي فضّ الاشتباك في دمشق، لاسيما **السفارة النمساوية والبولندية واليابانية والهندية** على المساعدات المهمة التي قدمتها لي. كما أتقدم بالشكر إلى **قيادة قوة مراقبي فضّ الاشتباك**.

اختصارات

ABBREVIATIONS

أولاً: اختصارات الدوريات:

A.S.R	=	African Security Review
A.J.I.L	=	The American Journal of International Law
B.Y.B.I.L	=	The British Yearbook of International Law
F.A	=	Foreign Affairs
I.A	=	International Affairs
I.R.R.C	=	International Review of the Red Cross
J.I.A	=	Journal of International Affairs
M.E.R.I.A	=	Middle East Review of International Affairs
Y.B.U.N	=	Year Book of United Nations

ثانياً: اختصارات أخرى:

A.O.L	=	Areas of Limitation
A.O.S	=	Area of Separation
C.P	=	Checkpoint
I.C.C	=	International Criminal Court
I.C.J	=	International Court of Justice
I.C.R	=	International Law Reports
I.S.M.A.C	=	Israel-Syria Mixed Armistice Commission
M.A.C	=	Mixed Armistice Commission
O.G.G	=	Observer Group Golan

O.G.G-D	=	Observer Group Golan-Damascus
O.G.G-T	=	Observer Group Golan-Tiberius
O.P	=	Observer posts
P.K.O	=	Peacekeeping operations
S.O.F.A	=	Status of Forces Agreement
U.N	=	United Nations
U.N.D.O.F	=	United Nations Disengagement Observer Force
U.N.D.P.K.O	=	United Nations Department of Peacekeeping Operations
U.N.E.F. I	=	First United Nations Emergency Force
U.N.E.F. II	=	Second United Nations Emergency Force
U.N.I.F.I.L	=	United Nations Interim Force in Lebanon
U.N.T.S.O	=	United Nations Truce Supervision Organization

ثالثاً: بعض الرموز المستخدمة في تمييز وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة:

A	=	Asseembly
Add.	=	Addendum
Corr.	=	Corrigendum
ES	=	Emergency- Special Session
PV.	=	Provisional Verbatim Record
RES	=	Resolution
Rev.	=	Revised

مقدمة البحث

أدت التطورات السياسية والعسكرية التي أعقبت حرب تشرين التحريرية عام /١٩٧٣/ م، إلى دخول الطرفين المتحاربين سورية و (إسرائيل) في مفاوضات غير مباشرة؛ عبر الوساطة الأمريكية، تركزت في المقام الأول على موضوع الفصل بين القوات العسكرية لكلا الجانبين، وأسفرت في التوصل إلى اتفاق لفصل القوات وُقِّع في جنيف يوم ١٩٧٤/٥/٣١/ م.

وقد تضمن الاتفاق جملة من الترتيبات العسكرية والأمنية، إضافة لبند سياسي واحد، فالترتيبات العسكرية والأمنية تمحورت في ثلاثة جوانب مركزية، هي: **١- الانسحاب من جزء من الأرض السورية ٢- إنشاء منطقة عازلة وأخرى محدودة القوات والأسلحة ٣- مرابطة قوات دولية في الجولان تابعة لمنظمة الأُمم المتحدة.** أما البند السياسي فقد تمحور حول نقطة أساسية **هي التأكيد على أنّ اتفاق فصل القوات ليس اتفاق سلام، بل هو خطوة نحو سلام عادل؛ استناداً إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.** وبهذه الأحكام فإنّ اتفاق الفصل جاء بترتيبات عسكرية وأمنية وسياسية مترابطة مع بعضها البعض، وإن كانت الطبيعة العسكرية هي الغالبة عليه.

وبالتدقيق في هذه الأحكام نرى أن القوات الدولية المرابطة في الجولان، والتي اعتمدنا تسمية " **قوة مراقبي فضّ الاشتباك** " كتسمية مرادفة لها في هذه الدراسة، هي الترتيب الأكثر أهمية من بين الترتيبات التي نص عليها اتفاق فصل القوات، وهي حجر الزاوية فيه، وفضلاً عن ذلك هي صلة الوصل الأساسية بين الطرفين المتحاربين سورية و (إسرائيل) من جهة، ومنظمة الأمم المتحدة من جهة ثانية، ويترتب على ذلك أنّ لكل طرف من هذه الأطراف الثلاثة دوراً، وإن اختلف حجمه، في وجود القوة وعملها ومصيرها.

إشكالية البحث:

إنّ الإشكالية الأساسية في هذه الدراسة تتركز على أنّ وجود القوات الدولية في الجولان، كأداة سلمية من أدوات الدبلوماسية الدولية، هو وجود مؤقت، الهدف منه تدعيم وقف إطلاق النار بين سورية و (إسرائيل) مقدمةً أولية لجلوس الطرفين المتحاربين على طاولة المفاوضات؛ بغية التوصل إلى تسوية سلمية بينهما، تُنهي الاحتلال (الإسرائيلي) الكامل للأراضي السورية المحتلة منذ عام /١٩٦٧/ م، وعلى هذا الأساس فإنّ الغاية من وجود هذه القوة هو خلق الأجواء السلمية بين سورية و (إسرائيل) ، بهدف إعطاء الفرصة للخيار التفاوضي دون استبعاد الخيار العسكري الذي يبقى قائماً لاستعادة الحقوق إذا ما فشلت الجهود السلمية.

وعلى الرغم من أن القوة الدولية حققت مهامها بنجاح كامل، وذلك بفضل تعاون كلا الطرفين المتحاربين، كلاً على حدةٍ، معها، حيث ساد الهدوء شبه المطلق في جبهة الجولان، وهو الحلْقة المفصلية للانتقال من مرحلة القتال إلى مرحلة التفاوض، إلا أن العملية السلمية التي كان من المفترض أن تنطلق بعد التوقيع على اتفاق الفصل مباشرة، أي خلال مدة لا تتعدى العام أو العامين، لم تبدأ إلا عام /١٩٩١/ م، وبالرغم من مرور تسعة عشر عاماً على انطلاقتها، لم يتوصل الطرفان إلى تسوية تُنهي الاحتلال (الإسرائيلي) للجولان، وذلك بسبب استمرار رفض (إسرائيل) تنفيذ الالتزامات القانونية المترتبة عليها، وفي مقدمتها الانسحاب (الإسرائيلي) الكامل من الأراضي السورية المحتلة، فضلاً عن فرض الكثير من الشروط الماسة بالسيادة السورية.

وانطلاقاً من ذلك، فإنني سأحاول في هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية: ما هي الأحكام القانونية التي تحكم وتنظم وجود قوة مراقبي فضّ الاشتباك وعملها ومهامها، وما هو أساسها القانوني؟ وما هي طبيعتها؟ ولماذا بقي هذا الترتيب (أي اتفاق الفصل بكافّة مكوناته ومنها مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك) على ما هو عليه منذ عام /١٩٧٤/ م حتى الآن، وما انعكاسات ذلك على احتلال (إسرائيل)

للجولان، ومدى تأثير وجود القوة الدولية بوصفها حاجزاً سياسياً دولياً، على حق سورية في استخدام القوة المسلحة ضمن مفهوم حق الدفاع الشرعي، لتحرير أرضها المحتلة في حال فشل المفاوضات السلمية؟

أسباب اختيار البحث:

هناك مجموعة من الأسباب دفعتني لاختيار هذا البحث، يمكن إجمال أهمِها فيما يلي:

١. إنّ الترتيبات الأمنية التي جاء بها اتفاق فصل القوات، وبالتحديد التواجد الدولي في الجولان، هي أحد المطالب الأساسية لدى (إسرائيل) في أي تسوية عسكرية أو سياسية مع سورية. فمقابل الانسحاب من جزء من الأرض السورية، طالبت بترتيبات أمنية صارمة تمثلت في إنشاء منطقة عازلة وأخرى محدودة القوات والأسلحة، ومرابطة قوات دولية تتولى التدقيق بمدى تقيد الطرفين بالالتزامات التي رتباها على أنفسهما، وهذه الترتيبات تدخل ضمن مفهوم الحدود الآمنة التي أصرت عليها (إسرائيل) منذ عقود – وأيدتها القوى الكبرى في ذلك – من خلال القرار ٢٤٢. وفضلاً عن ذلك فإن هذه الترتيبات التي جاء بها اتفاق الفصل هي نموذج للترتيبات التي تعمل (إسرائيل) على التوصل إليها مع سورية ضمن أي تسوية سلمية في المستقبل.

٢. النقص الكبير في الدراسات المفصلة والشاملة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، لاسيما الدراسات التي تتناول مسألة الترابط القانوني – الأمني – السياسي لمهمة هذه القوة، أي بوصفها حلقة وصل جوهرية في العلاقة القائمة بين الدولتين المتحاربتين سورية و (إسرائيل) فضلاً عن الأُمم المتحدة.

٣. تسليط الضوء على جوانب متعددة من قضية سورية الأساسية – قضية الجولان – لاسيما الانتهاكات شديدة الخطورة التي تقوم بها (إسرائيل) بحق هذا الجزء من الأرض السورية وأهله والتي تساهم مساهمة مباشرة في ترسيخ احتلالها للجولان، وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على مسيرة المفاوضات الطويلة بين الطرفين المتحاربين وأسباب فشلها، وخيار سورية في استخدام القوة العسكرية وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لاستعادة أرضها المحتلة.

صعوبات إعداد البحث:

إنّ دراسة قوة مراقبي فضّ الاشتباك – تعني من بين ما تعنيه – دراسة الحالة القائمة بين سورية و (إسرائيل) منذ عام /١٩٧٤/ م، وهي حالة الحرب بين الطرفين، وبالتالي فإن هذه الحالة تفرض نفسها على المسائل المتعلقة بالبحث كافّة، ومن هنا تظهر الصعوبات والعوائق أمام الباحث، ويأتي في مقدمتها صعوبة الحصول على المادة العلمية التي تشكل أساس البحث، فبعضها له طابع السرية وبعضها الآخر يفتقر إلى الدقة والمصداقية، ومعلومات هامة أخرى تتصف بطابع الحساسية، وفضلاً عن ذلك، فإن غياب أي دراسة سابقة – عالجت الموضوع بشكل مفصل لاسيما من الناحية القانونية – يجعل الطريق أمام الباحث غير ممهَّد وهو ما يزيد من صعوبات البحث وتعقيداته.

منهج البحث:

إن خصوصية الدراسة، والتي تتركز على مرحلة زمنية تمتد من عام /١٩٧٤/ م حتى الآن، فرضت نفسها على منهج البحث، ولهذا فإنني اتبعت المنهج القانوني التحليلي؛ وذلك باستعراض جميع المسائل المتعلقة بالدراسة وتحليل عناصرها ومقارنة المعلومات بعضها مع البعض الآخر، ومع غيرها من المعلومات، كذلك

اتبعت المنهج التطبيقي، فالدراسة لم تقتصر على الجانب النظري، بل امتدت لتتناول جوانب تطبيقية واسعة بما يخدم الدراسة ويغطيها من جوانبها كافّة، ويساعد في إيضاح الأفكار المطروحة. إضافة لذلك، فإن الجانب التاريخي كان حاضراً في مختلف جوانب هذه الدراسة.

خطة البحث:

نظراً لأن الدراسة تتناول بالتحليل اتفاق فصل القوات بشكل عام، وقوة مراقبي فضّ الاشتباك بشكل خاص، وانعكاسات كل ذلك على طرفي الصراع سورية و (إسرائيل)، فقد اتبعت في عرض الأفكار المتعلقة بالبحث خطة قائمة على أساس تقسيم الدراسة إلى بابين، وتقسيم كل باب إلى ثلاثة فصول، فجاء الباب الأول بعنوان: **الأحكام القانونية الناظمة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك**، حيث تناولت في الفصل الأول اتفاق فصل القوات، وإنشاء قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وتطرقت في الفصل الثاني لمسألة تنظيم القوة والمهام الموكلة إليها، وعالجت في الفصل الثالث الأساس القانوني لقوة مراقبي فضّ الاشتباك.

أما الباب الثاني من هذه الدراسة فقد جاء بعنوان: **إشكالية مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في الجولان**، حيث عالجت في الفصل الأول أسباب استمرار مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في الجولان.

وأما في الفصل الثاني فقد تطرقت إلى أثر استمرار مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في ترسيخ (إسرائيل) احتلالها للجولان، وانتهيت في الفصل الثالث إلى الحديث عن مدى حق سورية في استخدام القوة، ضمن مفهوم حق الدفاع الشرعي لتحرير الجولان في حال فشل الجهود السلمية.

والله الموفق

الباب الأول

الأحكام القانونية الناظمة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك

إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك[١]، هي قوة أنشأها مجلس الأمن التابع لمنظمة الأُمم المتحدة، وهي جزء أساسي من اتفاق[٢] فصل القوات الموقع بين سورية و (إسرائيل) عام / ١٩٧٤ / م. وهذا الاتفاق جزء لا يتجزأ من التسوية السلمية العادلة التي ستؤسس على قراري مجلس الأمن /٢٤٢/ و /٣٣٨/[٣]، وبالتالي فإن الأحكام القانونية الناظمة لوجود القوة وعملها ومصيرها، ترتبط ارتباطاً وثيقاً باتفاق الفصل من جهة، والمنظمة الدولية من

---

١ – أود الإشارة إلى أن هنالك تسميات متعددة للقوات الدولية التابعة للأُمم المتحدة المرابطة في الجولان، منها: " قوة مراقبي فضّ الاشتباك "، و " قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأُمم المتحدة "، و" قوة الأُمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك "، و " قوات الفصل "، و " قوات الطوارئ الدولية ". وهذه التسميات مترادفة، وهي مستخدمة في وثائق رسمية، كاتفاق فصل القوات والبروتوكول الملحق به المُوقَّع بين سورية و (إسرائيل) عام /١٩٧٤/ م، وكذلك في وثائق الأُمم المتحدة. ومستخدمة أيضاً من قبل العديد من الكتاب الذين تطرقوا لاتفاق الفصل وللقوات الدولية المرابطة في الجولان. إضافة لما تقدم، فإن هذه التسميات مستخدمة في وسائل الإعلام. وقد اعتمدت في هذه الدراسة التسمية الأولى، أي " قوة مراقبي فضّ الاشتباك" ، كتسمية مرادفة للقوات الدولية التابعة للأُمم المتحدة المرابطة في الجولان.

٢ – أود الإشارة أيضاً إلى أن بعض المراجع الرسمية وغير الرسمية، وكذلك بعض المؤلفات، تطلق مصطلح اتفاقية فصل القوات، بدل مصطلح اتفاق فصل القوات الذي اعتمدناه في هذه الدراسة، فخشية الالتباس نقول: إن جوهر المصطلحين واحد، ولا فرق بينهما من الناحية القانونية. فكلاهما اتفاق دولي ملزم للطرفين، ولا يفوتنا التأكيد على أن سورية لا تعترف بـ (إسرائيل).

٣ – انظر حديث الرئيس الراحل حافظ الأسد لمجلة نيوزويك الأمريكية.
جريدة البعث، ٤ حزيران /١٩٧٤/ م، العدد ٣٤٤٩.

جهة ثانية. فالاتفاق والبروتوكول الملحق به طالبا بإنشاء القوة وحددا مهامها ووظائفها وعددها ومدة تفويضها، فضلاً عن جوانب أساسية تتعلق بتكوينها وتشكيلها وأخرى تتعلق بحقوقها والالتزامات المترتبة عليها. أما المنظمة الدولية فهي التي أنشأتها وأرسلتها إلى الجولان، وهي التي تقودها وتشرف عليها وتمولها وتجدد مدة تفويضها، وهذا الترابط يجعل من قوة مراقبي فضّ الاشتباك حلْقة وصل رئيسة بين سورية و (إسرائيل) ومنظمة الأُمم المتحدة.

وانطلاقاً من ذلك، فإنني سأعالج في هذا الباب الأحكام القانونية الناظمة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، وذلك في الفصول الثلاثة التالية:

الفصل الأول : اتفاق فصل القوات وإنشاء قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

الفصل الثاني: تنظيم القوة والمهام الموكلة إليها.

الفص الثالث: الأساس القانوني لقوة مراقبي فضّ الاشتباك.

الفصل الأول

اتفاق فصل القوات وإنشاء قوة مراقبي فضّ الاشتباك

لم يكن إنشاء قوة مراقبي فضّ الاشتباك من قبل مجلس الأمن وإرسالها إلى الجولان في حزيران /١٩٧٤/ م أمراً منفصلاً ومستقلاً عن إرادة الطرفين المتحاربين سورية و (إسرائيل)، اللّذين أجريا مفاوضات شاقة عبر الإدارة الأمريكية فأسفرت عن التوصل إلى اتفاق لفصل القوات العسكرية لكلا الجانبين، وُقِّع في جنيف في ١٩٧٤/٥/٣١ م. فالقوة الدولية انبثقت عن هذا الاتفاق وهي جزء أساسي فيه، وتعدُّ الترتيب الأكثر أهمية من بين الترتيبات التي جاء بها، وبالتالي لا يمكننا أن نفهم القوة بجوانبها كافّة دون تحليل دقيق لاتفاق الفصل وما سبقه من أحداث، لاسيما مفاوضات فصل القوات التي ترافقت مع حرب الاستنزاف، ولهذا فإنني سأعالج في هذا الفصل، أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول : الاحتلال (الإسرائيلي) للجولان.

المبحث الثاني: حرب الاستنزاف ومفاوضات فصل القوات.

المبحث الثالث: مضمون اتفاق فصل القوات.

المبحث الرابع: ميلاد قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

****

المبحث الأول

الاحتلال (الإسرائيلي) للجولان

إن الأهمية الاستثنائية للجولان، لاسيما في موقعه الإستراتيجي وثروته المائية الهائلة، كانت سبباً رئيسياً في سعي الحركة الصهيونية ثم (إسرائيل) للاستيلاء عليه، وتمثل ذلك في تعديلات الحدود بين سورية وفلسطين، ثم بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سورية منذ عام / ١٩٤٩ / م والتي كان أخطرها عدوان حزيران عام / ١٩٦٧ / م، وعلى الرغم من هذا العدوان الخطير وما نجم عنه من احتلال نحو ١١٥٠ كم^{٢} من الجولان، فإن منظمة الأُمم المتحدة فشلت في تحمل مسؤولياتها، ولذلك لم يكن أمام سورية من خيار إلا استخدام حقها المشروع عام / ١٩٧٣ / م، في محاولة لاسترجاع أرضها المحتلة.

سأتناول في هذا المبحث، الموضوعات المتقدمة، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول : الجولان وأهميته الجيو– إستراتيجية.

المطلب الثاني : الأطماع الصهيونية في الجولان.

المطلب الثالث: الاعتداءات (الإسرائيلية) المتدرجة وصولاً لحرب تشرين التحريرية عام / ١٩٧٤ / م.

المطلب الأول

الجولان وأهميته الجيو – إستراتيجية

الجولان[١] إقليم جغرافي يقع في الجزء الجنوبي الغربي من الجمهورية العربية السورية، بمساحة تقدر نحو / ١٨٠٠ / كم٢ [٢] أي ما يقرب من ١ % من مساحة سورية الإجمالية، وهو تسمية مرادفة لمحافظة القنيطرة التي أُحدثت عام / ١٩٦٤ / م بحدود إدارية تشمل إقليم الجولان بأكمله إضافة لمساحة صغيرة من الأرض تقدر بـ ٦٠ كم٢ [٣].

ويتميز إقليم الجولان عن مناطق القطر الأخرى بحدوده الطبيعية ذات المعالم الواضحة[٤]، من جبال وأنهار ووديان، ففي الشمال تقع سلسلة جبال الحرمون (جبل الشيخ) ذات القمم العالية، مشكِّلة حدوداً طبيعية مع لبنان، ومن الغرب نجد وادي الأردن وبحيرة طبرية حدوداً طبيعية مع فلسطين، ومن

---

١ – الجولان لغةً: يعني الطواف والدوران أو الهضاب المتجاورات أو التراب الذي تجول به الريح.
انظر : المنجد في اللغة، دار المشرق، بيروت، الطبعة السادسة والعشرون ١٩٨٦ م، ص ١١١ .
لسان العرب، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، المجلد الحادي عشر، دار صادر، بيروت، الطبعة السادسة ١٩٩٧ م، ص ١٣٠ –١٣١.

٢ – الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، بيروت، / ١٩٨١ / م، ص ٤٣٦ .

٣ – مأمون كيوان وعبده الأسدي، قضية الجولان: هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة، دار النمير للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى / ١٩٩٦ / م، ص ١٢ .

٤ – أديب سليمان باغ، الجولان دراسة في الجغرافية الإقليمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، / ١٩٨٣ / م، ص ١٤– ١٥ .

الجنوب يفصل الجولان عن الأردن نهر اليرموك، أما من الشرق فنجد وادي الرقاد حدّاً فاصلاً بين الجولان ومنطقة حوران.

والجولان عبارة عن هضبة بركانية[1] ذات شكل طولي من الشمال نحو الجنوب، بطول يصل إلى ٨٠ كم وعمق يتراوح بين ١٢ و ٢٥ كم، وعلى الرغم من التضاريس الوعرة في الشمال، فإن أراضي الجولان منبسطة نسبياً، وهي تنحدر تدريجياً نحو الجنوب الغربي، وصولاً لمنطقة طبرية والحمة التي تنخفض إلى ما دون الـ ٢٠٠ م عن سطح البحر، كذلك يشتد انحدار الجولان كلما اتجهنا نحو الغرب، وصولاً إلى وادي الأردن، حيث يشرف مباشرة على سهل الحولة وبحيرة طبرية.

والجولان يشتهر بسلاسل المرتفعات والتلال الاستراتيجية المحيطة به، كسلسلة جبال الحرمون ذات القمم العالية (٢٨١٤، ٢٦٨٣، ٢٤٦٥، ٢٢٦٦ م)، وسلاسل التلال الممتدة من القنيطرة حتى الرفيد كتل أبي الندى (١٢٠٤ م) وتل الشيحة (١٢١١ م) وتل برعم (١٠٥٣ م) ... إلخ ، كذلك يشتهر الجولان بأراضيه الخصبة ومراعيه الواسعة وأمطاره الغزيرة، إضافة إلى تنوع مناخه ومزروعاته، وذلك بسبب التفاوت الكبير في الارتفاع والانخفاض بين شماله وجنوبه.

إن موقع الجولان الهام بين لبنان وفلسطين والأردن إضافة إلى قربه من دمشق، شكَّل ممراً ومعبراً للجيوش وللقوافل التجارية منذ القدم، كما شكَّل بفضل توفر عناصر الحياة الأساسية عامل جذب للسكن والاستقرار فيه، من جانب

---

[1] – د. مريم جمعة عيسى و د. ناظم أنيس عيسى، جغرافية الجولان، مقال منشور في مجلة عشتار(الجولان في عقول السوريين وقلوبهم)، دراسة شاملة، طبعة أولى، العدد ١٢، من دون ذكر تاريخ النشر، ص٣٨ وما بعدها .

العديد من الأقوام والقبائل، ومع ذلك فإن الأصل العربي ظل على الدوام هو الغالب بين سكانه الأصليين، حيث لم ينقطعوا عنه في أية حقبة من حقب التاريخ، على الرغم من تعرضه – كبقية بلاد الشام– لموجات عديدة من الغزاة والطامعين، ابتداءً بالفراعنة المصريين، ثم الإغريق، فالرومان، فالفرس، فالصَّليبيين، فالمغول، فالأتراك، فالفرنسيين، وصولاً للصهاينة الذين احتلوا منه مساحات شاسعة بفعل عدوانهم الغادر على كل من مصر، وسورية، والأردن، في صبيحة الخامس من حزيران من عام / ١٩٦٧ / م، حيث شرّدوا معظم سكانه البالغ عددهم حينها ١٥٣ ألف نسمة، ودمروا مدنه وقراه ومزارعه، وأقاموا المستوطنات اليهودية على أنقاضها، ولم يبق من سكانه الأصليين إلا بضعة آلاف يسكنون ست قرى تقع في الشمال منه، وهي : مجدل شمس، مسعدة، بقعاثا، سحيتا، عين قنيه، الغجر.

وهذه القرى سَلِمَتْ جزئياً من الدمار باستثناء قرية سحيتا التي عادت سلطات الاحتلال ودمرتها كلياً عام / ١٩٧٠ / م بناء على أوامر عسكرية بذريعة قربها من خط وقف إطلاق النار.

وعلى الرغم من المساحة الجغرافية الصغيرة للجولان فإن أهميته الاستراتيجية تفوق مساحته بمرات عديدة، وتبرز هذه الأهمية في بعدين أساسيين، هما : البعد الأمني والبعد المائي. فسلاسل جبال الحرمون ذات القمم العالية (٢٨١٤ ، ٢٦٨٣ ...) والتلال المتعددة المنتشرة في شمال ووسط الجولان، تشكل ميزة عسكرية كبيرة، فإضافة لكونها حواجز طبيعية تخدم الأغراض العسكرية، فإنها تمثل مصدر قوة إضافية للمسيطر عليها، وذلك من خلال سهولة الاستطلاع والرصد، والمراقبة البصرية والإلكترونية، لأي تحرك للقوات المعادية لمسافات بعيدة تشمل أجزاء واسعة من لبنان وفلسطين والأردن

إضافة لجنوب سورية، وقد زادت الأهمية الأمنية للجولان بشكل كبير بدخول المنطقة دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، بعد إقامة الكيان الصهيوني عام / ١٩٤٨ / م.

فالجولان بحكم موقعه الجغرافي هو البوابة البرية الوحيدة لسورية على فلسطين، حيث يبلغ طول الحدود بينهما نحو ٨٠ كم[١]، وهو يشرف مباشرة على وادي الأردن وسهل الحولة وبحيرة طبرية، وهي مناطق ذات أهمية حيوية كبيرة بالنسبة للمشروع الصهيوني، سواء من الناحية المائية أو الاستيطانية أو الاقتصادية، **ومن هذا المنظور فإن الجولان يشكل عمقاً دفاعياً وأمنياً (لإسرائيل)[٢] إضافة لذلك فإن الجولان لا يبعد كثيراً عن التجمعات السكانية العربية في شمال فلسطين، وهذا القرب الجغرافي يضاعف بدوره من الهاجس الأمني لدولة الاحتلال.**

أما بالنسبة لسورية فإن الجولان يكتسب أهمية إستراتيجية مضاعفة، فهو يشكل عمقاً دفاعياً عن العاصمة دمشق؛ نظراً لقرب المسافة بينها وبين الخطوط الأمامية للعدو، فهذه المسافة لم تكن تزيد عن ٤٧ كم بالخط الجوي[٣] عام /١٩٤٩ / م، وهي بالطبع تقلصت بعد احتلال الجولان عام

---

١ – الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٤٦٣ .

2 – SHALEV. Aryeh, Israel and Syria: peace and security on the Golan, publication of the Jaffee center for strategic studies, Tel Aviv, 1994, pp, 101-115.

٣ – مأمون كيوان وعبده الأسدي، قضية الجولان: هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

/ ١٩٦٧ / م، فقوات الاحتلال تتمركز الآن على بعد لا يزيد عن /٣٥/ كم عن العاصمة دمشق[١].

والبعد المائي يشكل الوجه الآخر لأهمية الجولان الإستراتيجية، ولا يخفى على أحد أهمية هذه المسألة لأمن الدول. فالجولان يتمتع بثروة مائية هائلة، وهو يعدُّ من أغنى مناطق سورية بالمياه، حيث يحتوي على مخزون مائي يقدر بـ ١٤% من المخزون المائي السوري[٢] وهطولاته المطرية عالية تقدر بـ ١,٣٨ مليار م٣ في السنة[٣].

وتبرز أهمية الجولان المائية بشكل أكبر من خلال سيطرته المباشرة على أعالي نهر الأردن، حيث ينابيعه الرئيسية،[٤] وهي البانياس الذي ينبع من الأراضي السورية بالقرب من بلدة بانياس، يبلغ متوسط تصريفه السنوي ١٢١ مليون م^{٣}. والدَّان الذي ينبع من منطقة الحدود السورية – الفلسطينية إلى الغرب من بلدة بانياس بحوالي ٤ كم، يقدر تصريفه السنوي بـ ٢٤٠ مليون م^{٣}. والحاصباني الذي ينبع إلى الشمال من بلدة حاصبيا في جنوب لبنان، يبلغ متوسط تصريفه السنوي نحو ١٥٧ مليون م^{٣}. وهذه الأنهار الثلاثة تشكل

---

١ – محمد مصلح، الجولان: إسرائيل وسورية والحسابات الإستراتيجية، بحث منشور ضمن كتاب (الجولان في صراع السلام) إعداد وتقديم وترجمة رضوان زيادة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى /٢٠٠٤/ م، ص٦٢ .

٢ – علي بدوان، هضبة الجولان: طريق السلام طريق الحرب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، / ٢٠٠٤ / م، ص ١٠٨ .

٣ – د. نبيل السمان، المياه وسلام الشرق الأوسط، دمشق، / ١٩٩٥ / م، ص ٦٤ .

٤ – المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري، المجلد الأول – القسم العام، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، الطبعة الأولى / ١٩٩٥ / م ، ص ٥١٠ .

وانظر : د. عادل محمد العضايله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"، دار الشروق، عمان، / ٢٠٠٥ /، ص ١٠٠-١٠٢ .

مجتمعة نهر الأردن، الذي يشق مجراه في منطقة الحولة ليصب في بحيرة طبرية، وهو يشاطئ الجولان بدءاً من بحيرة الحولة (قبل تجفيفها) حتى بحيرة طبرية، وهذا النهر يعدُّ أهم شرايين الحياة في هذه المنطقة.

ويسيطر الجولان كذلك على نهر اليرموك الذي يتغذى من روافد سورية وأردنية، حيث تقدر طاقته الإنتاجية بحوالي ٤٧٥ مليون م^{٣} في السنة، إضافة إلى ذلك فإنّ الجولان يشاطئ بحيرة طبرية التي تعدُّ أكبر خزان مائي طبيعي في المنطقة، حيث تتسع لحوالي ٤٩٠ مليون م^{٣}، وهي ذات أهمية حيوية كبيرة اقتصادياً وسياحياً وزراعياً .

إن امتلاك الجولان لهذه الثروة المائية الكبيرة أكسبه أهمية إستراتيجية لا تقل عن أهميته العسكرية، لا بل قد تفوقها وذلك لسببين رئيسيين، الأول : التطور الهائل الذي أصاب الصناعات العسكرية، وتغير مفاهيم وأساليب الحرب التقليدية[١]، أما السبب الثاني فهو شُحُّ المياه وزيادة الطلب عليها.

ويمكن التدليل على ذلك من خلال المفاوضات التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية بين سورية و(إسرائيل) في أواخر التسعينيات؛ حيث شكلت مسألة المياه محوراً أساسياً من محاور المفاوضات، وكانت سبباً رئيسياً في فشل تلك المفاوضات، وذلك بإصرار (إسرائيل) على الاستئثار الكامل بالمنطقة الغنية بالمياه، والواقعة على الحدود السورية الفلسطينية (خاصة

---

١ – عادل محمد العضايله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط " الحرب والسلام "، مرجع سابق، ص ٢٣٩ .

بحيرة طبرية وأعالي نهر الأردن) وحرمان سورية من حقها المشروع في الاستفادة من هذه الثروة[١].

المطلب الثاني

الأطماع الصهيونية في الجولان

إن أهمية الجولان العسكرية – الأمنية والمائية فضلاً عن أراضيه الخصبة حرَّضت شهية الصهاينة للاستيلاء على هذه المنطقة منذ مدة طويلة، ويمكن القول: إن الأطماع الصهيونية في الجولان تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، عندما حاول عدد من الأثرياء اليهود شراء واستئجار الأراضي في منطقة الجولان وحوران[٢]. إلا أن الظهور الواضح لتلك الأطماع بدأ مع الحرب العالمية الأولى، عندما لاح في الأفق مشروع تقسيم للمنطقة، عُرف فيما بعد باتفاقية سايكس – بيكو، وقد تجسدت الأطماع الصهيونية بصورة أوضح في المذكرة الرسمية التي قدمتها الحركة الصهيونية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام الذي عُقد في فرنسا عام / ١٩١٩ / م، حيث تضمنت مجموعة مطالب، من بينها مسألة حدود فلسطين[٣] .

---

١ – حول الأهمية المائية للجولان في مفاوضات التسوية :

انظر : فريدريك هوف، البعد المائي في مفاوضات مرتفعات الجولان، بحث منشور ضمن كتاب الجولان في صراع السلام، مرجع سابق، ص٨٥ وما بعدها .

٢ – مأمون كيوان وعبده الأسدي، قضية الجولان: هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة، مرجع سابق، ص ٤٢ –٤٣ .

٣ – انظر في ذلك كلاً من :

=

ووفقاً للخارطة الصهيونية فإن الجولان يدخل ضمن حدود " الدولة اليهودية " المزمع إقامتها، وهذا لم يأت عبثاً، بل جاء نتيجة دراسات قامت بها بعثات علمية أُرسلت إلى المنطقة من قبل الحركة الصهيونية في وقت سابق، وبيّنت تلك الدراسات مدى أهمية الجولان العسكرية والمائية " للدولة اليهودية ". ولهذا السبب فإن الحركة الصهيونية كانت قد اعترضت على اتفاقية سايكس – بيكو وعدّتها اتفاقية تقسيم،[١] كونها تقسم فلسطين وتحرم " الدولة اليهودية " من أراضٍ شاسعةٍ ومناطق ذات أهمية إستراتيجية كبيرة.

فوفقاً لاتفاقية سايكس – بيكو فإن سهل الحولة وأعالي نهر الأردن والجليل الأعلى ضمن الأراضي السورية، أما بحيرة طبرية فتبقى بحيرة مشتركة لكل من سورية وفلسطين، ولذلك ضغطت الحركة الصهيونية على بريطانيا لتعديل خط الحدود بين سورية وفلسطين[٢] ووافقت بريطانيا على ذلك[٣]، حيث توصلت مع فرنسا إلى اتفاقية جديدة في ١٩٢٠/١٢/٢٣ م[٤] وبموجبها أصبحت منطقة

= أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، /١٩٦٨/ م، ص٤٠١ .

عبد الوهاب كيالي، المطامع الصهيونية التوسعية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، / ١٩٦٦ / م، ص ٥٦.

١ – عبد الوهاب كيالي، المطامع الصهيونية التوسعية، المرجع السابق نفسه، ص ٧٣ .

٢ – د. عادل عبد السلام، جغرافية سورية الإقليمية، مطبعة الروضة، دمشق ، /١٩٨١ /م ، ص ١٨ – ٢٢ .

٣ – حول هذه التعديلات انظر:

SHALEV. Aryeh, Israel and Syria : peace and security on the Golon ,op.cit, pp. 23-26.

٤ – د. أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، مرجع سابق، ص٤٥١– ٤٥٢ .

الحولة والجليل الأعلى إضافة لمساحة من الجولان ضمن الأراضي الفلسطينية .

وقد حقق هذا التعديل مكاسب كبيرة لصالح الصهيونية إلا أنه لم يكن كافياً في نظرهم، خاصة لجهة ضم المناطق الغنية بالمياه، لذلك مارسوا ضغوطاً إضافية على دولتي الانتداب لتعديل الحدود مرة أخرى، وتم ذلك في الاتفاقية المعروفة باتفاقية (نيوكمب – بوليه) عام / ١٩٢٣ / م، ووفقاً لهذه الاتفاقية[١] أصبحت بحيرة طبرية بكاملها إضافة لمثلث اليرموك الأدنى الذي يحتوي على ينابيع الحمة الكبريتية ضمن حدود فلسطين، بالمقابل تم إعادة قسم كبير من أراضي الجولان إلى سورية.

وهنا أجد من المفيد التطرق إلى الأحكام الأساسية المتعلقة بالمياه والتي جاءت بها هاتان الاتفاقيتان[٢]، فاتفاقية /١٩٢٠/ م التي وقعتها دولتا الانتداب بتاريخ ١٩٢٠/١٢/٢٣ م، تضمنت مبدأين أساسيين يتعلقان باستخدام مياه نهر الأردن ونهر اليرموك.

فالمبدأ الأول أعطى الأولوية للدولة ذات المجرى الأعلى لسد حاجاتها من مياه النهر. أما المبدأ الثاني فقد تضمن تأكيد فرنسا بوصفها الدولة المنتدبة على إقليم المجرى الأعلى لمياه نهري الأردن واليرموك بأنها ستصدر إلى

---

[1] – KINSOLVING. Lucien lee, the Israeli – Syrian demilitarized zones: the Un security council record, thesis, submitted to the Faculty of the school of International service of the American University in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of Arts in international relations, September, 1967, the American University, Washington, D.C. pp. 10-11 .

[٢] – حول هاتين الاتفاقيتين انظر :

مايا الدباس، نظام استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية "حالة نهر الفرات"، رسالة أُعدت لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق – جامعة دمشق، ٢٠٠٣ ، ص٤٢-٤٣ .

ممثليها التعليمات الصريحة التي تتيح لفلسطين، كونها دولة المجرى الأسفل، أن تنتفع أكبر انتفاع بالمياه الزائدة عن حاجات سورية.

أما اتفاقية عام /١٩٢٣/ م والتي تعد مكملة لاتفاقية /١٩٢٠/ م، فقد تناولت مسألة رفع منسوب المياه في بحيرة طبرية وبحيرة الحولة. حيث تضمنت عدة أحكام، أولها: حق حكومة فلسطين في بناء سد في الحولة وآخر في طبرية؛ لرفع منسوب المياه في البحيرتين عن معدله، شرط أن تدفع التعويضات المناسبة لمُلاَّك الأراضي التي سوف يغرقها فيضان المياه بسبب رفع المنسوب. وكذلك تشكيل لجنة من أربعة أعضاء (تعين فرنسا اثنين وتعين بريطانيا الاثنين الآخرين) مهمتها حسم الخلافات التي قد تنشأ بين حكومة فلسطين ومُلاَّك الأراضي المغرقة أو حائزي هذه الأراضي. وتضمنت الاتفاقية أيضاً، حكماً يقضي بعدم المساس بحقوق سكان سورية في الانتفاع بمياه نهر الأردن.

ونظراً للإجحاف الذي لحق بسورية وفلسطين من جراء هاتين الاتفاقيتين، على الرغم مما تضمنتاه من حقوق، كحق سورية في استعمال خط سكة الحديد حتى سمخ جنوب بحيرة طبرية، وبناء رصيف على البحيرة في سمخ، فضلاً عن استخدام مياه نهر الأردن، والملاحة والصيد في الحولة وطبرية بشكل متساوٍ مع السكان الفلسطينيين، وكذلك في وصول البضائع والأشخاص إلى سمخ من دون جمارك وقيود.

أعود فأقول : على الرغم من هذه الحقوق التي أعطيت، إلا أن رسم الحدود على هذا النحو ألحق الكثير من الأضرار بسكان المنطقة؛ لذلك نشأت الحاجة إلى التوقيع على اتفاق إضافي في ٢ شباط /١٩٢٦/ م، عُرف بـ اتفاق

"حسن الجوار بين فلسطين وسورية ولبنان"،[1] وهو يهدف إلى حماية حقوق السكان على جانبي الحدود والتي تشمل- من بين أشياء أخرى- الحق في استخدام مياه الأنهار والبحيرات للري والشرب والملاحة والصيد، وعبور الحدود من دون جوازات ونقل المحاصيل من دون جمارك ...، وفي حال الخلاف على تطبيق شروط هذا الاتفاق تتولى حل الخلافات لجنة خاصة من الحكومات الثلاث، ويحال أي إهمال في تنفيذه إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي.

وبهذه التعديلات فإن الحركة الصهيونية ضمنت بقاء أكبر قدر ممكن من الثروة المائية داخل فلسطين؛ لأن المياه ركن أساسي من أركان المشروع الصهيوني. والظاهر في تلك التعديلات هو حرمان سورية بشكل متعمد ومنافٍ للعدالة من تلك الثروة، وذلك بإبعاد خط الحدود عن الساحل الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية مسافة عشرة أمتار، وكذلك عن نهر الأردن بمسافة لا تتعدى بضعة مئات من الأمتار في جزئه الممتد من بحيرة الحولة حتى بحيرة طبرية.

وظل الوضع هكذا حتى عام / ١٩٤٩ / م، حيث طرأ بعض التعديل على خط سير الحدود بين سورية وفلسطين؛ بسبب سيطرة القوات السورية خلال الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى على بعض المناطق الواقعة إلى الغرب من خط الحدود الدولية[2].

---

[1] – د. سلمان أبو ستة، أي حدود بين سورية وفلسطين وإسرائيل، جريدة الحياة، ٢٠ آب /١٩٩٩/ م .

[2] – المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري، مرجع سابق، ص ٣٧.

وهنا لا بد من التساؤل عن مدى إلزامية اتفاقية /١٩٢٣/ م لسورية، لاسيما وأنها تتضمن أحكاماً جائرة ومتنافية مع أبسط مبادئ العدالة والإنصاف كلياً، وتمس الحقوق والمصالح السورية مساساً مباشراً.

في البدء نشير إلى أن اتفاقية /١٩٢٣/ م أبرمتها دولتا الانتداب (فرنسا وبريطانيا) كاتفاقية حدود بين سورية وفلسطين وليس بين سورية و(إسرائيل)، فـ (إسرائيل) لم تكن موجودة في تلك الفترة. وإذا كانت سورية قد استقلت عام /١٩٤٦/ م، فإنّ فلسطين التي كانت حينها دولة ذات سيادة ناقصة[١]، لم تنل استقلالها إطلاقاً، بسبب إعلان إنشاء (إسرائيل) بالقوة عام /١٩٤٨/ م على جزء من الأراضي الفلسطينية، وتهجير معظم سكانها الأصليين ثم توسعها الإقليمي فيما بعد ليشمل كامل فلسطين. ولهذا فإنّ نشأة (إسرائيل) وتوسعها العسكري يتناقض كلياً مع أحكام القانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة، ويترتب على ذلك أنّ (إسرائيل) لا يمكن أن تعدّ وريثاً شرعياً لدولة فلسطين تكتسب ما تقرر للأخيرة من حقوق.

ومع ذلك، فهناك من يقول: إنّ وجود (إسرائيل) وشرعيته يستمد من قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة عام /١٩٤٧/ م، وهذا القرار استند في رسمه للحدود بين " الدولة اليهودية " وسورية على الاتفاقيات التي أبرمتها دولتا الانتداب، ومنها اتفاقية /١٩٢٣/ م، وبالتالي فعلى سورية أن تلتزم وتتقيد بالأحكام الواردة فيها.

---

[١] – د. محمد عزيز شكري، مدخل الى القانون الدولي العام، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، / ٢٠٠٠-٢٠٠١ / م، ص ١٣٠.

فـي الواقـع إن هـذا الـرأي الـذي يؤسـس موقفـه علـى قـرار التقسـيم يتجاهـل مسـألة جوهريـة، هـي أن هـذا القـرار مشـوب بـالبطلان لعـدة أسـباب[١]، منهـا: تجاهلـه لحـق السـكان الأصـليين فـي تقريـر مصـيرهم، وممارسـة الضـغط والإكـراه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على عدد غير قليل من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للتصويت لصالحه، ومع ذلك لو سلَّمنا بهذه الحالة، وتقيدنا بأحكام هذا القرار لوجب تطبيقه بالكامل وعلى الجبهات كافّة، وليس فقط بين سـورية و(إسـرائيل)، وهـو مـا يعنـي أن علـى (إسـرائيل) أن تنسـحب مـن الأراضـي التـي احتلتهـا عـام /١٩٤٨/ م كليـاً والتـي تتجـاوز حـدود " الدولـة اليهودية " وفقاً لما جاء في هذا القرار، وكما هو ثابت فإنّ (إسرائيل) احتلت في تلك الحرب أكثر من ٢٠ % من المساحة المخصصة لها[٢].

وانطلاقـاً مـن كـل مـا سـبق، فـإنّ اتفاقيـة /١٩٢٣/ م التـي أبرمتهـا دولتـا الانتداب، كاتفاقية حدود بين سورية وفلسطين غير ملزمة لسورية، ومما يعزز ذلك أن أياً من الدساتير السورية لم يعترف بتلك الاتفاقيات، وكذلك لم يصدر أيُّ تصـريح رسـمي منـذ الاسـتقلال حتـى الآن يعتـرف بهـا، لا بـل كـان هنـاك

---

١ – لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. محمد المجذوب، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس، الطبعة الأولى/١٩٩٠/ م، ص ١٤٠ وما بعدها.

د. علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني: منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، دار الحكمة، بيروت، /١٩٩٠/ م، ص٤٥-٤٦ .

٢ – انظر: المذكرة التي أرسلها وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة إلى السفير جونار يارنج والمؤرخة في ٨ كانون الأول /١٩٦٨/ م .

د. عائشة راتب، بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي – الإسرائيلي، دار النهضة العربية، /١٩٦٩/ م ، ص ١٦ .

مطالبة سورية بإعادة رسم الحدود بينها وبين فلسطين[1]، إضافة إلى ذلك فإن سورية رفضت بشدة خلال المفاوضات التي بدأت عام /١٩٩١/ م بينها وبين (إسرائيل) مطلب الأخيرة بأن يكون خط الانسحاب هو حدود /١٩٢٣/ م وأصرت بالمقابل على أن يكون الانسحاب الإسرائيلي حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، وهو خط له أهميته الاستثنائية حيث يضمن لسورية مشاطأة بحيرة طبرية وجزءٍ من نهر الأردن.

المطلب الثالث

[1] – في هذا السياق نشير إلى أنه بعد جلاء قوات الاحتلال الفرنسي عن سورية في ١٧ نيسان /١٩٤٦/ م، تقدمت الحكومة السورية بمذكرة رسمية إلى المفوضية البريطانية في دمشق مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني /١٩٤٦/ م، تضمنت دعوة الحكومة البريطانية للدخول في مباحثات مع الحكومة السورية؛ بهدف إعادة ترسيم الحدود بين سورية وفلسطين. وأكدت المذكرة أن فرنسا بوصفها الدولة المنتدبة على سورية تخلت عن أراضٍ تابعة لسورية، كما هو واضح في اتفاقية /١٩٢٣/ م. وجاء رد الحكومة البريطانية على المذكرة السورية بتاريخ ٢٩ تموز /١٩٤٧/ م برفض التباحث في هذا الموضوع مؤكدة " أن الحدود بين سورية وفلسطين تم إقرارها من قبل عصبة الأمم في عام /١٩٣٥/ م، ولا مجال لبحث الموضوع ". وعلى كلٍ فإنّ هذا الرد ليس بالأمر الغريب، فهو يأتي في إطار السياسة الداعمة التي تنتهجها بريطانيا لصالح الحركة الصهيونية.

حول المذكرة السورية ورد المفوضية البريطانية عليها، انظر :

د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان /١٩٦٧–٢٠٠٧/ م، دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، /٢٠٠٧/ م، ص٥٦–٥٧ .

الاعتداءات (الإسرائيلية) المتدرجة وصولاً لحرب تشرين التحريرية عام / ١٩٧٣ / م

إن التوسع الإقليمي الذي حققته (إسرائيل) بفعل عدوان حزيران / ١٩٦٧/ م، كان أحد أهدافها الأساسية، فهي لم تكتف بالمكاسب الإقليمية التي حققتها خلال حرب /١٩٤٨/ م والتي تزيد عن ٢٠ % عما قرره لها قرار التقسيم. بل اتجهت أنظارها إلى كامل فلسطين إضافة لأجزاء من الأقاليم العربية المجاورة، بينها الجولان السوري الذي كان – كما بيّنا – أحد مطامع الصهيونية منذ مدة طويلة؛ وذلك لما يتمتع به من مزايا استراتيجية هامة سواء من الناحية العسكرية أو الأمنية أو المائية، إضافة لجعله قاعدة للاستيطان اليهودي، ولذلك فإنّ (إسرائيل) أخذت تُعِدُّ العدة لعدوان كبير على الدول العربية سعياً وراء تحقيق مجموعة من المكاسب، من بينها مكاسب إقليمية.

وقد بدأت (إسرائيل) بالتخطيط والإعداد لعدوان الخامس من حزيران منذ عام / ١٩٦٣ / م إثْرَ توقيع ميثاق الوحدة بين مصر وسورية والعراق[١]. وهذا لا يعني أن المنطقة كانت تعيش حالة من الهدوء قبل ذلك التاريخ أو بعده، لاسيما الجبهة السورية التي عانت أكثر من غيرها من الاعتداءات (الإسرائيلية) وذلك لسببين أساسيين، هما : الدعم السوري للمقاومة الفلسطينية التي باشرت عملياتها الفدائية انطلاقاً من الأراضي السورية منذ عام / ١٩٦٤ / م، أما السبب الثاني فهو الأطماع الإسرائيلية في احتلال وضم المناطق

---

١ – تاريخ الجيش العربي السوري، مركز الدراسات العسكرية، المجلد الثاني، دمشق، /٢٠٠٢/ م، ص ٣٣٢ .

المنزوعة السلاح كافّة، وهذه المناطق أُنشئت بموجب اتفاقية الهدنة[١] السورية – الإسرائيلية عام / ١٩٤٩ / م وهي تتألف من ثلاثة قطاعات منفصلة من الأرض على طول خطوط الهدنة؛ كان الجيش السوري قد سيطر عليها أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام / ١٩٤٨ / م، ثم انسحب منها تطبيقاً لاتفاقية الهدنة[٢] التي قضت بتجريد تلك المناطق من السلاح، إضافة لمنطقتي الدردارة و عين غيف اللتين كانت (إسرائيل) تحتلهما[٣] .

وعلى الرغم من أنّ مساحة هذه المناطق لا تتعدى ٧٠ كم٢، إلا أنها تتمتع بأهمية حيوية كبيرة لاسيما من الناحية المائية. وقد بدأت (إسرائيل) – بعد التوقيع على اتفاقية الهدنة بمدة قصيرة – تعتدي على تلك المناطق وعلى سكانها العرب والتوسع بها والقيام بأعمال تتصف بالسيادة، منتهكة بذلك اتفاقية الهدنة التي لم تشر في أحكامها إلى صاحب السيادة على هذه المناطق، وتركت هذه المسألة مؤجلة إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية.

وقد تمكنت (إسرائيل) من احتلال وضم ثلثي هذه المناطق خلال الخمسينيات وبداية الستينيات. والثلث الباقي من هذه المناطق ظلّ تحت سيطرة القوات السورية حتى عدوان / ١٩٦٧ / م، وعُرف الخط الفاصل بينهما بخط

---

[١] – انظر: نص اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية عام /١٩٤٩/ م في الملحق رقم (١).

[٢] – تنص الفقرة ٥ (أ) من المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة السورية – الإسرائيلية لعام /١٩٤٩/ م على ما يلي : " وحين لا يتفق خط الهدنة مع الحد الدولي بين سورية وفلسطين تعتبر المنطقة بين خط الهدنة والحد منطقة مجردة من السلاح، إلى حين الوصول إلى تسوية إقليمية بين الفريقين تمنع قوات الجانبين من دخولها، ولا يسمح فيها بأي نشاط تقوم به القوات العسكرية وشبه العسكرية. ويشمل هذا الشريط قطاعي عين جيف والدردارة اللذين سيشكلان جزءاً من المنطقة المجردة من السلاح " .

[٣] – د. محمد مصلح، الجولان الطريق إلى الاحتلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، / ٢٠٠٠ / م، ص ١٤ .

الرابع من حزيران، ووفقاً لهذا الخط فإنّ سورية حافظت على شاطئ بحيرة طبرية في جزئها الشمالي الشرقي، ونهر الأردن من مجراه الممتد من بحيرة الحولة (قبل تجفيفها) حتى مصبه في بحيرة طبرية إضافة لمنطقة الحمة.

إن الاعتداءات الإسرائيلية لم تكن قاصرة على تلك المناطق على الرغم من كونها الأبرز خلال تلك المدّة، فقد شهدت السنوات القليلة التي سبقت عدوان / ١٩٦٧ / م تصعيداً مستمراً في الاعتداءات، ففي عام / ١٩٦٥ / م دمرت الطائرات الإسرائيلية منشآت تحويل مياه نهر بانياس، وفي عام /١٩٦٦/ م شنت عدواناً آخر على أهداف في الجولان، وكان قد سبقه عدوان على قرية السموع الأردنية، وأخذت الأحداث تتسارع متزامنة مع تهديدات من قبل المسؤولين الإسرائيليين بغزو سورية وإسقاط نظام الحكم فيها، وهو ما دفع سورية للتوقيع على معاهدة دفاع مشترك مع مصر عام / ١٩٦٦ / م[١].

وفي ٧ نيسان / ١٩٦٧ / م شنت (إسرائيل) عدواناً واسعاً على أهداف متعددة في الجولان، ولم يكد ينقضي شهر أيار حتى استكملت (إسرائيل) استعداداتها للحرب العدوانية الشاملة، وأخذت تمهد لها بحملة دبلوماسية واسعة في محاولة للتضليل والخداع ولكسب التأييد الدولي مستغلة بعض الإجراءات التي قامت بها الحكومة المصرية، والمتمثلة بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية المرابطة على الأراضي المصرية منذ عام /١٩٥٦/ م، وإغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، وهذه الإجراءات التي قامت بها مصر، إجراءات مشروعة لا تتعارض مع أحكام القانون الدولي[٢].

---

١ – تاريخ الجيش العربي السوري، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ .

٢ – حول مشروعية هذه الإجراءات انظر :

بدأت (إسرائيل) عدوانها الغادر في صبيحة الخامس من حزيران / ١٩٦٧ / م؛ حيث استهدفت القواعد الجوية المصرية ثم الأردنية والسورية، وتمكنت حتى ظهر ذلك اليوم من تدمير معظم سلاح الطيران في هذه الدول وشلّه، لاسيما سلاح الطيران المصري، وتبع ذلك هجوم برّي على مصر والأردن، واستطاعت خلال الأيام الأولى كسب المعركة، ثم انتقلت إلى الجبهة السورية التي ظلت حتى ٩ حزيران شبه متوقفة، وبدأت هجومها البرّي الذي استمر لمدة يومين (٩ و ١٠ حزيران) ، تمكنت خلالها احتلال حوالي ١١٥٠ كم^{٢} من الجولان.

وفي أثناء هذه الحرب أصدر مجلس الأمن الدولي أربعة قرارات بوقف إطلاق النار، حملت الأرقام /٢٣٣/ تاريخ ٦ حزيران و /٢٣٤/ تاريخ ٧ حزيران و /٢٣٥/ تاريخ ٩ حزيران و /٢٣٦/ تاريخ ١١ حزيران ويتعلق القراران الأخيران بالجبهة السورية، ومع ذلك فإن(إسرائيل) لم تذعن لهذه القرارات حتى حققت أهدافها الأساسية من العدوان، باحتلال مساحات شاسعة من الأرض العربية شملت سيناء ٦١١٩٨ كم^{٢}، وقطاع غزة ٣٦٣ كم^{٢} والضفة الغربية بما فيها القدس ٥٨٧٨ كم^{٢} والجولان ١١٥٠ كم^{٢} أي ما مجموعه ٦٨٦٥٩ كم^{٢} [١]، وبالرغم من أنّ العدوان الإسرائيلي انتهى بموافقة الفريقين على وقف إطلاق النار وفقاً لما جاء في قرارات مجلس الأمن، إلا أن (إسرائيل) لم تتوقف عن اعتداءاتها، ومع ذلك فإن مجلس الأمن لم يتمكن من

د. جورج ديب، العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، /١٩٦٨/ م، ص١٨، وكذلك ص٢٥ وما بعدها .

[١] – هيثم كيلاني، الموسوعة الفلسطينية، دراسات القضية الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، بيروت ، الطبعة الأولى، / ١٩٩٠ / م، ص ٥٨٠ .

اتخاذ أي عمل حاسم حول مشكلة الشرق الأوسط إلا بعد أن تمكن مندوب المملكة المتحدة – وبعد مشاورات مع جميع الأعضاء – من إيجاد صيغة توافقية، قدمها بمشروع قرار إلى المجلس، حيث وافق عليه الأعضاء في ٢٢ تشرين الثاني /١٩٦٧/ م وهو ما عُرف بالقرار /٢٤٢/ [١].

وبالتدقيق في القرارات الأربعة التي أصدرها مجلس الأمن خلال العدوان الإسرائيلي وكذلك في القرار /٢٤٢/ نستخلص عدة حقائق[٢] :

١- إن هذه القرارات لم تنظر إلى مشروعية الأعمال القتالية أو عدم مشروعية، وكذلك لم يرد بها أية إشارة إلى كلمة اعتداء أو حتى مجرد الشجب، وذلك ضماناً للحصول على قرارات إجماعية.

٢- لم تتضمن هذه القرارات الأربعة الدعوة للانسحاب الفوري إلى المواقع التي كانت ترابط بها القوات المتحاربة قبل الخامس من حزيران، فالقرارات الأربعة اقتصرت على الدعوة إلى وقف إطلاق النار، أما القرار /٢٤٢/ فهو بمثابة صياغة سياسية للتسوية تضمنت عدة أحكام، من بينها انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

٣- استبعاد تطبيق تدابير الأمن الجماعي التي نصت عليها المادتان /٤١ و ٤٢/ من ميثاق الأمم المتحدة.

---

[١] – د. جورج ديب، العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص٧٤-٧٥ .

[٢] – د. محمد طلعت الغنيمي، نظرات في العلاقات الدولية العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، /١٩٧٠/ م، ص٣٤٨-٣٤٩ .

وعلى كل فإن هذه القرارات تعكس بالمحصلة توافق إرادات الدول الكبرى، فبعضها (كالولايات المتحدة) ساعد وتواطأ مع (إسرائيل) في هذا العدوان الغادر[١].

وهنا لابد من الإشارة إلى أنّ كلاً من (إسرائيل)، ومصر، والأردن، قبلت القرار /٢٤٢/ بعد مدّة قصيرة من صدوره، بينما سورية لم تقبل به إلا عام /١٩٧٣/ م عندما قبلت بالقرار /٣٣٨/، فقبول هذا القرار يعدُّ قبولاً بالقرار ٢٤٢ بسبب كون القرار ٣٣٨ قراراً إجرائياً لتطبيق القرار /٢٤٢/، وقد أحاطت سورية قبولها لهذين القرارين بتحفظين، الأول: أن يكون الانسحاب الإسرائيلي كاملاً من الأراضي العربية المحتلة عام /١٩٦٧/ م كافّة، وكذلك عام /١٩٧٣/ م، أما التحفظ الثاني فيكون بضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً لقرارات الأمم المتحدة[٢].

---

١ – انظر في ذلك : د. علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني: مرجع سابق، ص٩٧ وما بعدها .

٢ – في هذا السياق من المفيد أن نوضح مسألة هامة، وهي أن سورية عندما قبلت القرار ٣٣٨ أعطته فهماً خاصاً هو انسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ م مع ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحول الفهم السوري لهذا للقرار، يذكر الدكتور جورج جبور(مستشار سابق في القصر الجمهوري) قائلاً : " عندما صدر القرار ٣٣٨ اتصل بي الرئيس الراحل حافظ الأسد يستطلع رأيي في قبوله أو رفضه، وكانت سورية منذ صدور القرار ٢٤٢ تتشد المطولات ضد القرار وتؤلف الكتب في نواقصه، وأتى القرار ٣٣٨ مؤكداً للقرار ٢٤٢

=

= المذموم سورياً، وقلت للرئيس الأسد : نقبل القرار ونثبت في نص قبولنا له أننا نفهم أن الانسحاب ينبغي أن يكون كاملاً من كل الأراضي المحتلة، وأن مشكلة اللاجئين ينبغي أن تنسجم مع الحقوق التي أعطتها الأمم المتحدة للفلسطينيين" .

انظر في ذلك: جريدة النهار الأسترالية، الثلاثاء، ٧ آذار / ٢٠٠٦ / م، العدد ١٩٤٢ .

وقد حاولت (إسرائيل) استغلال نصرها العسكري لتحقيق أهداف سياسية، كالقبول والاعتراف بها من جانب الدول العربية، والدخول معها في مفاوضات مباشرة، إلا أن هذه المحاولة فشلت بسبب الإصرار العربي على عدم الخضوع لسياسة الأمر الواقع، والتصميم على إزالة آثار العدوان بالوسائل كافّة، ومنها الوسائل العسكرية، لاسيما بعد فشل مجلس الأمن في القيام بدوره الرئيس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكذلك فشل الجهود الدبلوماسية[1] بسبب الرفض الإسرائيلي للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة كافّة في الحرب

---

[1] – بعد صدور القرار /٢٤٢/ بذلت الكثير من الجهود وقدمت عدد من المبادرات من أجل تطبيق القرار /٢٤٢/، أهمها نشاطات المبعوث الخاص للأمين العام السفير السويدي غونار يارينغ التي بدأت منذ كانون الأول /١٩٦٧/ م حيث دخل بمشاورات مع ممثلي إسرائيل والأردن ولبنان والجمهورية العربية المتحدة (أما سورية فلم يتمكن من إقامة اتصالات معها؛ لأنها لم تقبل القرار /٢٤٢/ إلا بعد حرب تشرين)، وقد تعددت الأوجه التي لجأ لها يارينغ من أجل تنفيذ مهمته، كالزيارات لدول المنطقة، والاتصال الشفهي المباشر، كذلك بتوجيه الأسئلة وكتابة المذكرات ... إلخ .

إضافة لنشاطات السفير يارينغ كان هناك مبادرة الدول الكبرى الأربع (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، والاتحاد السوفييتي)، ثم مبادرة وزير الخارجية الأميركي روجرز، ومبادرة السادات، وحكماء إفريقيا، ولكن هذه النشاطات والمبادرات لم تؤد إلى وضع قرار مجلس الأمن /٢٤٢/ موضع التطبيق الفعلي بسبب التعارض الكبير بين مواقف الأطراف المعنية، لاسيما حول مسألة الانسحاب، حيث أصرت (إسرائيل) على رفض الانسحاب حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م.

انظر في ذلك : د. حسن الجلبي، القرار والتسوية: دراسة قانونية وسياسية لتسوية النزاع العربي – الإسرائيلي في إطار قرار /٢٤٢/، دار المسيرة، بيروت، ص ١٨٨ وما بعدها .

=

= وحول نشاطات السفير يارينغ، انظر كذلك : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن عن أعمال المنظمة حول الوضع في الشرق الأوسط من حزيران /١٩٦٧/ م (رقم S/١٠٩٢٩) في ١٨ أيار / ١٩٧٣ / م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى / ١٩٧٣ / م، ص ٤٢ وما بعدها.

الأخيرة[1]، ولهذه الأسباب قررت سورية ومصر استخدام الخيار العسكري كأحد حقوقهما المشروعة؛ عملاً بأحكام المادة /٥١/ من ميثاق الأمم المتحدة لتحرير أراضيهما المحتلة.

ففي المدّة الممتدة بين عامي / ١٩٦٧ / م و / ١٩٧٣ / م أعاد الجيشان السوري والمصري بناء قواتهما المسلحة بعد أن دُمرت بشكل كبير في عدوان حزيران، وإعدادها بشكل سليم وتدريبها على القتال في معارك الاستنزاف، التي خاضها الجيش المصري على جبهة القناة في أواخر الستينيات (١٩٦٨ – ١٩٧٠ م) [2]، وكذلك الجيش السوري في الجولان في المدّة نفسها، وهذه المعارك كانت مقدمة أولية لمعركة التحرير عام / ١٩٧٣ / م التي خطط لها الرئيسان حافظ الأسد وأنور السادات.

بدأت الحرب في اليوم المتفق عليه، وهو السادس من تشرين الأول من عام / ١٩٧٣ / م، حيث حققت كل من مصر وسورية انتصارات كبيرة في الأيام الأولى، فقد نجح الجيش المصري في اليوم الأول من الحرب من عبور قناة السويس واختراق تحصينات العدو (خط بارليف) والتقدم في سيناء[3]، ونجح في الأيام التالية من تحرير جزء من الأرض المصرية، إلا أن موازين القوى أخذت فيما بعد تميل لصالح العدو، لاسيما بعد تكامل الحشد العسكري الإسرائيلي في سيناء، وتعزيزه بالأسلحة الأمريكية الحديثة والمتطورة؛ حيث

---

[1] – د. حسن فتح الباب، المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة في المشكلات المعاصرة، عالم الكتاب، القاهرة، / ١٩٧٦ / م، ص ٦١٩ وما بعدها .

[2] – د. هيثم كيلاني، حروب فلسطين العربية – الإسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الخامس، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٠ م، ص ٥٨١ وما بعدها.

[3] – د. هيثم كيلاني، حروب فلسطين العربية – الإسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الخامس، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص ٦٠٢ وما بعدها.

نجحت (إسرائيل) من وضع خطة هجومية معاكسة تتضمن العبور إلى الضفة الغربية للقناة والاتجاه شمالاً وجنوباً نحو مدينتي الإسماعيلية والسويس، أو إحداهما، حسب ظروف المعركة. وبدأت بتنفيذ هذه العملية يوم ١٠/١٥ واستمرت حتى يوم ١٠/٢٢ ونجحت في السيطرة على جيب في الضفة الغربية للقناة بعمق يتراوح بين ٢٥-٣٠ كم، وتبع ذلك الاستيلاء على مساحات جديدة من الأرض المصرية، إلى أن توقف إطلاق النار بصورة نهائية وفعلية يوم ١٩٧٣/١٠/٢٨ م تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠.

أما على الجبهة السورية، فقد تمكن الجيش السوري من اختراق دفاعات العدو في القطاع الجنوبي من الجولان، والتقدم في العمق أكثر من ١٥ ميلاً[١]، وهذا الاختراق شكل صدمة قوية[٢] للعدو الذي قرر شن هجوم معاكس[٣] بعد أن زَجَّ بقوات الاحتياط لديه. وقد تمكن من إيقاف التقدم السوري وإجباره على التراجع.

وفي القطاع الشمالي من الجبهة كانت المعارك عنيفة، إلا أن الاختراقات لم تكن عميقة من جانب القوات السورية، كما حدث في القطاع الجنوبي، **وربما**

---

[1] -GAINSBOROUGH. R.J, The Arab – Israeli conflict: A politico – Legal Analysis , London , / 1986 / , P.187 .

[٢] – إن نجاح القوات السورية في اختراق خط ألون الدفاعي، دفع بوزير الحرب الإسرائيلي "موشي ديان" إلى تقديم اقتراح لرئيسة الوزراء غولدا مائير، تضمن فكرة سحب القوات الإسرائيلية من الجولان والتمركز غرب نهر الأردن، لكن هذا الاقتراح لم يؤخذ به، حيث تم تعزيز القوات المتواجدة في الجولان بقوات إضافية وبأسلحة ومعدات حديثة.

انظر في ذلك : د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان /١٩٦٧ – ٢٠٠٧/ م، مرجع سابق، ص١٤٨ .

[٣] – هيثم كيلاني، الموسوعة الفلسطينية، دراسات القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٦١٢ – ٦١٣ .

يعود ذلك إلى تعزيزات العدو الكبيرة وإلى وعورة المنطقة وعدم سهولة التحرك بها. وحتى تاريخ ١٠/١٠ كان الجيش السوري يقاتل على تخوم خط وقف إطلاق النار لعام / ١٩٦٧ / م وبعدها أخذت المعارك التي ترافقت بحملة من القصف الاستراتيجي في عمق سورية تميل لصالح العدو، حيث قرر نقل المعركة إلى ما وراء خطوط وقف إطلاق النار في القطاع الشمالي من الجبهة، بعد أن عزز قواته المقاتلة بقوات الاحتياط من جهة، وبالدعم العسكري الأمريكي من جهة أخرى[١] ، فضلاً عن نقل جزء من قواته في سيناء إلى الجولان، بعد التوقف المؤقت والمفاجئ للمعارك على الجبهة المصرية.

وقد تمكنت القوات الإسرائيلية بالتقدم في هذا القطاع رغم الدفاع المستميت الذي أبدته القوات السورية، ونجح العدو في احتلال رقعة جديدة من الأرض تقدر مساحتها بنحو ٥٥١ كم٢ [٢] وهي تقع في الشمال الشرقي من الجولان، وتمتد حتى تخوم بلدة سعسع التي تبعد حوالي ٢٥ كم من مدينة دمشق، وعُرفت هذه المنطقة (بجيب سعسع)، وتوقف القتال يوم ١٩٧٣/١٠/٢٢ م إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨[٣] ثم عاد واستُؤنف بشكل متقطع

---

١ – حول الجسر الجوي الأمريكي إلى إسرائيل انظر :

وليام .ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ /١٩٦٧/ م، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى /١٩٩٤/ م، ص١٦٣–١٦٦.

٢– المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء /١٩٧٥/ م، (دراسة تحليلية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، /١٩٧٥/ م، ص١٧٢ .

٣ – إن سورية لم تقبل بالقرار /٣٣٨/ إلا يوم ٢٩ تشرين الأول /١٩٧٣/ م وجاء ذلك على لسان الرئيس حافظ الأسد، حيث أعلن الموافقة على هذا القرار وأعطى الأوامر إلى القوات المسلحة بوقف إطلاق النار، بشرط أن تلتزم (إسرائيل) بذلك.

انظر: د. حسن الجلبي: القرار والتسوية، مرجع سابق، ص٢٠٣ .

ليتحول فيما بعد إلى حرب استنزاف، كان لها نتائج هامة بالنسبة لسورية، حيث شكلت ضغطاً حقيقياً على العدو خلال مفاوضات فصل القوات، وهو ما سنتحدث عنه في المبحث التالي.

المبحث الثاني

حرب الاستنزاف ومفاوضات فصل القوات

إن حرب الاستنزاف، التي بدأتها سورية بشكل مخطط ومدروس في شهر آذار / ١٩٧٤ / م ولمدة ثلاثة أشهر تقريباً، كانت أهم أدواتها الضاغطة خلال المفاوضات غير المباشرة مع العدو الإسرائيلي لفصل القوات العسكرية لكلا الطرفين عن بعضهما البعض.

سأتناول في هذا المبحث، مجريات حرب الاستنزاف ومفاوضات فصل القوات، وذلك في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: استئناف العمليات القتالية في جبهة الجولان.

المطلب الثاني: الطروحات الأولية حول فضّ الاشتباك.

المطلب الثالث: التوفيق بين وجهتي النظر (الإسرائيلية) والسورية.

المطلب الأول

استئناف العمليات القتالية في جبهة الجولان

اتخذت القيادة السياسية قراراً جريئاً في ١٩٧٤/٣/١٢ م بالبدء في حرب استنزاف مع العدو الإسرائيلي، الذي وصلت قواته إلى مشارف بلدة سعسع والتي لا تبعد كثيراً عن العاصمة دمشق. جاء هذا القرار الإستراتيجي بعد قراءة دقيقة لمجمل الأوضاع والأحداث التي رافقت قرار وقف إطلاق النار في ١٩٧٣/١٠/٢٢ م، حيث تبين أن (إسرائيل) ماضية في تثبيت وجودها في

الجولان، والعمل على تحويله لأمر واقع[١]، خاصة بعد ضمان الهدوء في الجبهة المصرية، بالتوقيع على اتفاق لفصل القوات بين مصر و (إسرائيل) في ١٩٧٤/١/١٨ م[٢].

استمرت هذه الحرب نحو ثلاثة أشهر (٨٢ يوماً) وانتهت مع التوقيع على اتفاق فصل القوات بين سورية و (إسرائيل) في ١٩٧٤/٥/٣١ م، حيث شكلت أداة ضاغطة لصالح سورية خلال المباحثات العسكرية التي جرت بين الطرفين، عبر الوساطة الأمريكية والتي أدت إلى التوقيع على اتفاق لفصل القوات. ونظراً لأهمية هذه الحرب، فإنني سأتطرق إليها بشيء من الإيجاز، من حيث مفهومها ومدى تأثيرها في أطرافها، وأسبابها، ووقائعها، ثم أنتهي بالحديث عن أهدافها ونتائجها.

أولاً : مفهوم حرب الاستنزاف ومدى تأثيرها في أطرافها :

يمكن تعريف حرب الاستنزاف بأنها " أسلوب قتالي يهدف إلى ضرب عزيمة العدو، وإضعاف قدرته على القتال، خلال مدة زمنية طويلة، وذلك بإنزال ضربات متتالية، قليلة الحدة، فلا تشكّل أية منها ضربة قاضية أو حاسمة، ولكنها تشكّل بمجموعها، عبئاً لا يستطيع العدو الاستمرار في تحمّله،

---

[١] – مصطفى طلاس، دراسة عسكرية في اتفاق سيناء السياسي، مطابع الإدارة السياسية، الطبعة الثانية، /١٩٧٦/ م، ص١٨ .

[٢]– هنا لا بد من التذكير بأن الرئيس حافظ الأسد عندما وافق على القرار /٣٣٨/ في ٢٩ تشرين الأول /١٩٧٣/ م وأعطى أوامره للقوات المسلحة بوقف إطلاق النار، اشترط ذلك بأن تلتزم (إسرائيل) أيضاً بوقف إطلاق النار، ولكن الأخيرة استمرت في انتهاكاتها لقرار وقف إطلاق النار.

ولا يؤدي في الوقت نفسه، إلى نشوب حرب شاملة "[١]. وتستند إستراتيجية حرب الاستنزاف على فكرة الاستهلاك التدريجي لقوة الخصم؛ مما يؤدي إلى إرهاقه والنيل من معنوياته، والإضعاف المستمر لمقدرته على الرد والمقاومة[٢].

إن نجاح هذا الأسلوب من الحروب يعتمد على توافر مجموعة من العوامل، أهمها[٣] :

١-العمق الجغرافي بحيث يسمح بحرية الحركة والانتشار.

٢-القدرة على حماية المرافق الحيوية كونها تشكل أهدافاً إستراتيجية لدى العدو.

٣-القدرة الاقتصادية والعسكرية على تحمل أعباء القتال لمدة طويلة.

٤-التماسك الداخلي بين صفوف الشعب والقدرة على امتصاص ردَّات فعل العدو.

٥- السيطرة على هذه الحرب، وعدم السماح للعدو بتصعيدها لحرب شاملة.

وتختلف أهمية هذه الحرب وتأثيرها من طرف إلى آخر؛ وفقاً لظروفه وإمكاناته وأوضاعه الجغرافية والبشرية، والعسكرية والاقتصادية. فهي قد تتلاءم

---

[١] - د. هيثم كيلاني، حرب فلسطين العربية - الأولى، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الخامس، دراسات القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، / ١٩٩٠ / م، ص ٥٨٢ .

[٢] - د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، / ١٩٨٥ / م، ص ٥٢٤ .

[٣] - د. ياسين سويد، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، بيروت، الطبعة الأولى، / ١٩٩٠ / م، ص ٣٨٧ .

مـع هـذا الطـرف وتسـاهم فـي تحسـين أوضـاعه العسـكرية ومواقفـه السياسـية، بالمقابل قد تشكل عبئاً ثقيلاً لدى طرفٍ آخر لا يستطيع تحمله.

ومـن هنـا فـإن معظـم الـدول تتجنـب هـذا الأسـلوب إذا مـا تعرضـت إليـه، وتعمل إما على إنهائه في أقصر وقت، وإما إلى تصعيد المعركة للانتقال من إطارها المحدود إلى الحرب الشاملة.

وبالانتقال إلى طرفي الصراع ونقصد بذلك سورية و (إسرائيل)، **فإن هذا الأسـلوب يـتلاءم مـع سـورية وإسـتراتيجيتها العسـكرية بالمقابـل يشـكل خطـراً حقيقيـاً علـى (إسرائيل) بحكـم تعارضـه مـع جـوهر منـهجها العسـكري القـائم علـى مجموعـة مـن المبـادئ (الهجـوم، المفاجـأة، الحركـة، ... إلـخ) التـي تعكس إلـى حـدٍ بعيد واقعها البشري وتركيبتها العسكرية وطاقتها الإنتاجيـة ومساحتها الجغرافية وطبيعة الصراع بينها وبين محيطها العربي.**

إن تجارب حربي الاستنزاف المصرية في أواخر الستينيات والسورية عام / ١٩٧٤ / م أثبتت بكل وضوح أن (إسرائيل) غير قادرة على تحمل حرب طويلة الأمد؛ حيث سببت لها استنزافاً كبيراً في مواردها البشرية والاقتصادية، فضلاً عن الاستنفار الشامل في مرافقها كافّة، وهو ما انعكس سلباً على وضعها الداخلي وأفقدها الكثير من المكتسبات التي حققتها.

ثانياً : أسباب ووقائع حرب الاستنزاف :

بدأت حرب الاستنزاف في الجولان بشكلها المخطط والمدروس[١] بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٢ م وهذا لا يعني أبداً أن الجبهة كانت هادئة قبل هذا التاريخ[١].

---

[١] – الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الأول، دمشق، الطبعة الأولى، / ١٩٨٤ / م، ص ٢١٣ .

فقد شهدت المدة السابقة اشتباكات متعددة بين الطرفين[٢] كان سببها انتهاك (إسرائيل) لقرار وقف إطلاق النار رقم / ٣٣٨ / الذي دعا – من بين ما دعا إليه – إلى إنهاء جميع الأعمال العسكرية، ورغم هذه الأحكام فإنّ (إسرائيل) لم تتقيد بهذا القرار حيث عملت على تحصين مواقعها العسكرية، فما كان من القوات السورية إلا الرد على هذه الانتهاكات في محاولة من جانب سورية لتفويت الفرصة على (إسرائيل) من تحقيق أية مِيزةٍ عسكرية تخدم موقفها السياسي.

اتصفت السياسة السورية خلال هذه المدة أي قبل ١٩٧٤/٣/١٢ م بالرد على الانتهاكات الإسرائيلية من جهة، والعمل على توفير المناخ الملائم لإنجاح الدبلوماسية، وذلك من أجل تنفيذ القرارات الدولية / ٢٤٢ / و / ٣٣٨ / من جهة ثانية، إلا أن الأمور لم تَسِرْ على هذا النحو. حيث تبين أن (إسرائيل) غير جادة في تنفيذ تلك القرارات وأن الولايات المتحدة، حليفها الأكبر، لا تمارس أية ضغوط عليها، لذلك بدأت سورية بحرب استنزاف منظمة في رسالة واضحة للغير، وبالتحديد للعدو بأن الخيار العسكري لا يزال قائماً.

---

1 – Y.B.U.N. 1974, office of public information 31 December 1974, New York, PP. 22- 23.

٢ – وهو ما أكدته رئيسة الوزراء المستقيلة غولدا مائير أمام الكنيست في شهر أيار /١٩٧٤/ م في معرض شرحها للظروف والحيثيات التي جعلت (إسرائيل) توقع الاتفاق مع سورية، حيث قالت : " لقد مضى أكثر من سبعة أشهر منذ أن قرر مجلس الأمن وقف القتال، ومع ذلك لم تهدأ الجبهة السورية " .

انظر في ذلك : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام /١٩٧٤/ م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، / ١٩٧٧ / م. ص ٢١٢ .

بـدأت سـورية هـذه الحـرب يـوم ١٩٧٤/٣/١٢ م[١]؛ حيـث شـملت جبهـة الجولان بأكملها من جبل الشيخ شمالاً حتى نهر اليرموك جنوباً، وقد تركزت المعارك العنيفة في منطقة جبل الشيخ؛ سعياً من كل طرف للسيطرة على قمته الأعلى (٢٨١٤ م) نظراً لأهميتها الإستراتيجية، وقد تبادلتها قوات الطرفين عدَّة مَراتٍ حتى استقرت بأيدي القوات الإسرائيلية، واستخدمت في هذه الحرب القوات البرية والجوية وكان لسلاح المدفعية فيها دورٌ أساسي[٢].

وتركـزت الأهـداف السـورية فـي المـدة الأولـى مـن الحـرب علـى المواقـع الإسرائيلية فـي الجيب المحتل " جيب سعسـع " والهدف من ذلك منـع القوات الإسـرائيلية مـن تحصـين مواقعهـا العسـكرية فيـه. ورغـم قـرب هـذا الجيـب مـن العاصـمة دمشـق، إلا أنـه لـم يكـن يشـكل عمقاً إسـتراتيجياً ذا أهميـة كبيـرة لـدى العدو؛ نظراً لكونـه مكشـوفاً أمـام القـوات السـورية، التـي تحـيط بـه مـن جوانبـه الثلاثة كفكي كماشة.

ثم اتسع نطاق العمليات في الأيام والأسابيع التالية ليشمل أهدافاً إسرائيلية في عمق الجولان، وكان لهذا التطور مدلول كبير؛ حيث إنّ سورية عازمة على الاستمرار فـي القتـال، مستفيدة من عدة عوامل منها الأوضـاع السياسية غير المسـتقرة فـي (إسـرائيل) باسـتقالة الحكومـة فـي شـهر نيسـان / ١٩٧٤ / م إضـافة لضـعفها الاقتصـادي، وخسـائرها البشـرية والماديـة فـي جبهـة القتـال، وبالمقابل تزايد الدعم العربي الشعبي والرسمي لسورية في حربها العادلة هذه.

---

١ – المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء /١٩٧٥/، (دراسة تحليلية)، مرجع سابق، ص ١٣٩ .

٢ – تاريخ الجيش العربـي السوري، مركز الدراسات الإستراتيجية، المجلد الثالث، دمشق، / ٢٠٠٤ / م، ص ٢٠٢ .

وإضافة إلى ذلك فإنّ الرئيس حافظ الأسد قام بزيارة إلى موسكو في / ١١ / نيسان حيث كان لهذه الزيارة انعكاسات إيجابية في تعزيز وضع سورية على جبهة القتال، بسبب الدعم العسكري الذي حصلت عليه سورية من الاتحاد السوفييتي.

استمرت هذه الحرب حتى أواخر أيار من عام / ١٩٧٤ / م، وقد رافقت مباحثات فصل القوات، حيث عززت موقف سورية السياسي، وظلت المبادأة والتصعيد بيدها حتى انتهت بالتوقيع على اتفاق فصل القوات في ١٩٧٤/٥/٣١ م.

ثالثاً : أهداف ونتائج حرب الاستنزاف :

إن حرب الاستنزاف، من حيث المبدأ، لم تكن تهدف إلى تحقيق حسم عسكري، وبهذا المفهوم، فإن سورية عندما قررت خوض هذه الحرب لم تضع أمامها تحقيق الهدف الإستراتيجي الأكبر لها، وهو تحرير كامل أراضيها المحتلة، حيث إن الظروف حينها لم تكن تسمح بتحقيقه؛ لذلك وضعت أمامها أهدافاً مرحلية تتناسب مع ظروفها وأوضاعها من جهة ومع تقييمها لظروف وإمكانات العدو من جهة ثانية، ومع الوضع العربي والدولي من جهة ثالثة، وتمثلت هذه الأهداف[١] بـ :

---

١ – انظر كلاً من :

– المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء، / ١٩٧٥ / م، (دراسة تحليلية)، =

= مرجع سابق، ص ١٥٢ – ١٥٣ .

– د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان /١٩٦٧–٢٠٠٧/ م، مرجع سابق، ص١٦٩ .

١- تعزيز موقفها السياسي في مفاوضاتها مع (إسرائيل) من خلال الضغط العسكري في جبهة القتال حيث إن الأداة العسكرية هي الاداة الوحيدة[١] التي باتت بأيدي سورية فضلاً عن الأسرى الإسرائيليين.

٢- عدم السماح لـ (إسرائيل) من خلق وقائع مادية على الأرض وبالتحديد بناء المستوطنات.

٣- عدم السماح لـ (إسرائيل) من تحويل مكتسباتها العسكرية التي حققتها خلال حرب تشرين إلى مكتسبات دائمة، وذلك بسعيها لخلق حالة من الهدوء والاستقرار في المنطقة.

٤- العمل على تحرير أكبر قدر ممكن من أراضيها المحتلة.

٥- إرهاق العدو واستنزافه بشرياً، ومادياً، ومعنوياً، واقتصادياً.

انطلقت سورية في حربها هذه من تلك الأهداف حيث استمرت حتى أواخر أيار من عام /١٩٧٤/ م، وقد حققت معظم أهدافها، ويمكن إجمال نتائج هذه الحرب بما يلي :

١- كانت حرباً ناجحة بالنسبة لسورية حيث تعزز موقفها على الأصعدة كافّة لاسيما السياسي منها، وبالمقابل كانت نتائجها أسوأ لـ

---

١ - كما نعلم فإن الدول العربية استخدمت في حرب تشرين سلاح النفط، وكان له تأثير إيجابي لصالح العرب، وبالمقابل كانت انعكاساته السلبية واسعة على الدول الغربية وبالتحديد على الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك سعت واشنطن لرفع هذا الحظر، ونجحت في ذلك، حيث قرر العرب رفع حظر النفط في شهر آذار /١٩٧٤/ م، رغم معارضة سورية.

انظر في ذلك: د. هيثم كيلاني، حروب فلسطين العربية – الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦٢٢.

(إسرائيل) بالمقارنة مع النتائج السيئة أصلاً التي لحقت بها في الأيام الأولى من حرب تشرين.

٢- ظل زمام المبادرة والتصعيد في هذه الحرب بيد القوات السورية مع إجبار (إسرائيل) على الخضوع لهذا الأسلوب من القتال، الذي يتعارض أصلاً مع جوهر إستراتيجيتها العسكرية[١].

٣- أجبرت (إسرائيل) على التحول من سياسة التسويف والمماطلة وكسب الوقت، إلى الدخول في مفاوضات لفصل القوات كانت قد امتلكت سورية خلالها العديد من الأوراق، لاسيما استخدام القوة العسكرية بشكل متلازم مع المفاوضات[٢] .

٤- التوصل إلى اتفاق مرحلي ضَمِنَ لسورية تحرير كامل جيب سعسع إضافة لأجزاء أخرى من أراضيها المحتلة عام / ١٩٦٧ / م، وهذا ما كان ليتحقق لولا استخدام القوة العسكرية خلال المفاوضات.

---

[١] – بعد اتساع رقعة القتال في جبهة الجولان عقبت جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في ١٩٧٤/٣/١٩ م على هذه الحرب قائلة : " لقد صرحنا في السابق أننا لن نوافق على حرب الاستنزاف، ولكن بسبب ضعف الحكومة، نشبت مثل هذه الحرب وبشكل أكثر خطورة من حرب الاستنزاف مع مصر " .

انظر في ذلك : الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء /١٩٧٥/ م، مرجع سابق، ص١٤٠.

[٢] – هنا نستشهد بكلام وزير الدفاع الإسرائيلي موشي ديان في معرض رده على أحد ممثلي حزب الليكود المعارض، عندما اتهم الحكومة بالموافقة على الانسحاب من طرف واحد. أجاب ديان بأنه لم يعد أمام الحكومة سوى ثلاثة احتمالات، الأول: توسيع رقعة الحرب، والثاني: مواصلة الحرب من الناحية الإقليمية على الأقل في الخطوط القائمة ..... ، والثالث: محاولة التوصل إلى إنهاء الحرب الفعلية ..... فصل القوات، ومحاولة التوصل إلى ذلك بشروط حكومة إسرائيل.

انظر في ذلك: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام / ١٩٧٤ / م، مرجع سابق، ص٢١٠.

٥- كانت خسائر العدو في هذه الحرب كبيرة نسبياً، لاسيما البشرية منها، حيث زادت عن /٢٣٠/ شخصاً بين قتيل وجريح[١] وهذا يعدُّ رقماً كبيراً بالنسبة للإسرائيليين[٢].

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على أهمية وفعالية هذا النوع من الحروب أو تلك القريبة منها، في الصراع القائم بين العرب و (إسرائيل) والتي تستنزف العدو لمدة طويلة، فحرب الاستنزاف التي قادها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام /١٩٦٩/ م وكذلك الحرب التي قادها الرئيس الراحل حافظ الأسد عام /١٩٧٤/ م (والتي تحدثنا عنها آنفاً)، كان لهما نتائج إيجابية في هذا الصراع.

ويمكن القول بأن الانتفاضة (الأولى والثانية) التي قام بها الشعب الفلسطيني على الرغم من الفارق الكبير بينها وبين حربي الاستنزاف على جبهتي القناة والجولان، حققت نتائج إيجابية لصالح الشعب الفلسطيني؛ نظراً لما سببته من أضرار على دولة الاحتلال بسبب استمراريتها لمدة طويلة، وهو ما شكل استنزافاً مستمراً في الكيان الإسرائيلي.

---

[1] – Gilbert . M, the Arab – Israeli conflict, It`s history in maps, London, 1976, p. 100.

[٢] – في هذا السياق يشير مصطفى طلاس إلى أن " حرب الاستنزاف أثقلت كاهل العدو الصهيوني والخسائر أصبحت يومية، وقد بلغت في أسبوع واحد من شهر نيسان /١٩٧٤/ م (من ١٣-١٩/٤/١٩٧٤ م) /٦٣/ قتيلاً و /٨٦/ جريحاً وثلاثة أسرى مع إسقاط /٢٤/ طائرة، منها خمس في اشتباك جوي وتدمير /٢٢/ دبابة و /٩/ ناقلات مدرعة و /٩/ مدافع هاون و /٤/ قواعد صاروخية و /١١/ عربة عسكرية متنوعة و /٧/ مستودعات ذخائر " .

انظر في ذلك : مصطفى طلاس، دراسة عسكرية في اتفاق سيناء السياسي، مرجع سابق، ص١٨.

واستطراداً فإن التجربة اللبنانية تعدُّ من أحدث الأمثلة على نجاح هذا الشكل من الحروب، (فإسرائيل) انسحبت من معظم الأراضي اللبنانية عام /٢٠٠٠/ م بسبب الضربات الموجعة التي ألحقتها بها المقاومة اللبنانية.

وكان لعدوان تموز الذي قامت به (إسرائيل) على لبنان عام /٢٠٠٦/ م والذي استمر لمدة /٣٣/ يوماً وصمود المقاومة أمام هذا العدوان، نتائج شديدة السلبية على (إسرائيل) طالت مختلف مناحي الحياة من عسكرية، وسياسية، واقتصادية، ونفسية، ومعنوية، فضلاً عن العدد الكبير من القتلى والجرحى.

المطلب الثاني

الطروحات الأولية حول فض الاشتباك[1]

بعد نجاح الدبلوماسية الأمريكية في التوصل إلى التوقيع على اتفاق لفصل القوات على الجبهة الجنوبية بين مصر و (إسرائيل)، بتاريخ ١٩٧٤/١/١٨ م، أخذت الإدارة الأمريكية تعمل لإيجاد حل مشابه على الجبهة الشمالية بين سورية و (إسرائيل)، ولهذا الغرض قام وزير الخارجية الأمريكي هينري كيسنجر بجولة استطلاعية في المنطقة؛ في محاولة لفهم وجهتي نظر الطرفين السوري والإسرائيلي من مسألة فصل القوات[2].

وقبل الدخول في هذا الموضوع نعود لأشهر قليلة إلى الوراء في محاولة لفهم هاجس الطرفين السوري و (الإسرائيلي) ، فـ (إسرائيل) كان هاجسها الأول هو الأسرى الإسرائيليين المحتجزين لدى سورية، فالأسرى بالنسبة للإسرائيليين مسألة بالغة الحساسية، وظهر ذلك واضحاً خلال المحادثات التي جرت بين رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير وكل من الرئيس الأمريكي نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر في واشنطن، في الأول من تشرين الثاني عام

---

[1] – يشير الدكتور جمال سلامة علي في كتابه (من النيل إلى الفرات) أن إسماعيل فهمي (وزير الخارجية المصري الأسبق) هو أول من أطلق مصطلح " فك الاشتباك " على خطة التفاوض وذلك كأساس للتوصل إلى اتفاق يؤدي إلى فصل الجيشين المتحاربين، دون أن يحمل هذا الاتفاق أي معنى أو تسوية سياسية، وقد أصبح هذا المصطلح مشهوراً بعد ذلك.

انظر في ذلك : د. جمال سلامة علي، من النيل إلى الفرات: مصر وسورية وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي، دار النهضة العربية، القاهرة، /٢٠٠٣/ م، هامش ص٣٨٩ .

[2] – نجحت (إسرائيل) بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام / ١٩٧٣ / م من استبعاد الأمم المتحدة وكذلك الاتحاد السوفييتي السابق ثم روسيا الاتحادية فيما بعد، من أي دور جوهري في التسويات العسكرية والسياسية التي تم التوصل إليها مع مصر وسورية والأردن والسلطة الفلسطينية. وهذا يعكس إستراتيجية (إسرائيل) في فرض الشروط والإملاءات على الأطراف العربية، والتي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام القانون الدولي.

/١٩٧٣/ م حيث قدمت طرحاً نقله كيسنجر إلى الرئيس حافظ الأسد تضمن السماح للمدنيين السوريين بالعودة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل (أي المنطقة التي احتلتها في حرب تشرين) وكذلك نقل مخفرين متقدمين على جبل الشيخ إلى الأُمم المتحدة مقابل أسرى الحرب.

وبعد أن بدأ كيسنجر بالإعداد منذ تشرين الثاني /١٩٧٣/ م لعقد مؤتمر جنيف للسلام اشترطت (إسرائيل) للجلوس مع السوريين موافقة دمشق على مطالب (إسرائيل) الخاصة بتقديم قائمة بأسماء أسرى الحرب وبزيارة الصليب الأحمر لهم[١].

وأما سورية فقد كان هاجسها الأول هو استعادة كامل أرضها المحتلة عامي / ١٩٧٣ و١٩٦٧ / م، وظهر ذلك واضحاً خلال اللقاء الأول بين كيسنجر والرئيس حافظ الأسد في دمشق في ١٥ تشرين الثاني /١٩٧٣/ م[٢]؛ حيث استعرضا مساعي السلام في الشرق الأوسط، وركَّز الرئيس الأسد خلال اللقاء على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان بينما ركز كيسنجر على مؤتمر جنيف[٣]، ومع أن الرئيس حافظ الأسد ألمح أن سورية لا تعارض عقد مؤتمر جنيف المقرر في ١٩٧٣/١٢/٢١/ م إلا أنه اشترط أن يتم التوصل إلى اتفاق لفضّ الاشتباك بين القوات أولاً، وأكد أن فضّ الاشتباك ينبغي أن يتضمن الجولان بأكمله، وحول مسألة الأسرى فإن الرئيس الأسد رفض تقديم قائمة

---

١ – وليام . ب. كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ /١٩٦٧/ م، مرجع سابق، ص١٨٩–١٩٢ .

٢ – للإشارة، يعد كيسنجر أول وزير خارجية أمريكي يزور سورية منذ عام /١٩٥٣/ م .

٣ – مارفين كالب وبرنارد كالب، كيسنجر، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٥ م، ص٢٨٢ .

بها[1]. وعلى كل فإنّ سورية[2] لم تشترك في مؤتمر جنيف الذي انعقد في ١٩٧٣/١٢/٢١ م بحضور كل من (إسرائيل) ومصر والأردن فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ووفد الأمم المتحدة، ولتوضيح موقفها أصدرت بياناً في هذا الخصوص يوم ١٩٧٣/١٢/١٨/ م جاء فيه[3] : " في ضوء الاتصالات التي تمت أخيراً ومنها الاتصالات مع مصر والولايات المتحدة الأمريكية، خلال زيارة وزير خارجيتها لدمشق.

وفي ضوء مختلف المعطيات التي توفرها الظروف الراهنة، والتي تشير إلى مجموعة من المناورات تستهدف خدمة المصالح الإسرائيلية، كما تستهدف تحويل المؤتمر ليبحث أموراً جزئية تجرنا إلى متاهات لا نهاية لها؛ بغية تمييع القضية الأساسية، وإضاعة الطريق إليها في وضع برنامج الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض التي احتلت في العام /١٩٦٧/ م، وفي وضع صورة محددة تؤمن حقوق الشعب العربي الفلسطيني، في ضوء ذلك تقرر عدم

---

[1] – وليام .ب. كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ /١٩٦٧/ م، مرجع سابق، ص١٩٣ .

هنا أجد من المفيد توضيح مسألة هامة، وهي أن سورية عندما رفضت تقديم قائمة بأسماء الأسرى الإسرائيليين، لم تكن تهدف إلى إساءة معاملة هؤلاء الأسرى، بل هدفت من وراء ذلك إجبار العدو على إنهاء عدوانه، وهو ما يستتبع تبادل الأسرى بين الطرفين.

[2] – الواقع أن كيسنجر قام بعد مغادرته دمشق بمحاولة أخيرة مع سورية للمشاركة في مؤتمر جنيف، وذلك من خلال كلٍّ من وزير الخارجية المصري والسفير الأمريكي في لبنان، لكن سورية أصرت على موقفها بعدم الاشتراك في هذه المرحلة مع تأكيدها أنها قد تشترك فيما بعد، والموقف السوري هذا مبني على أساس أن المؤتمر لن يتطرق إلى أساس النزاع فضلاً عن عدم مشاركة الفلسطينيين فيه، وهم الطرف الأساسي في الصراع العربي – الإسرائيلي.

[3] – المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء /١٩٧٥/ م، مرجع سابق، ص ٩٩.

اشتراك الجمهورية العربية السورية في مؤتمر جنيف الذي سيعقد في ٢١ كانون الأول /١٩٧٣/ م " .

بالعودة إلى جولة وزير الخارجية الأمريكي هينري كيسنجر إلى كل من سورية و(إسرائيل) والتي هدفت إلى استطلاع مواقفهما بشأن فصل القوات، فقد تمثل الموقف السوري بعدم الاعتراض على عقد اتفاق لفصل القوات، يشمل كامل الأرض المحتلة عام /١٩٧٣/ م (جيب سعسع) إضافة لنصف أراضي الجولان التي أُحتُلت عام /١٩٦٧/ م، كمرحلة أولى لانسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي العربية المحتلة كافّة مع ضمان حقوق الشعب الفلسطيني[١]، بالمقابل أبدى الجانب الإسرائيلي استعداده لعقد اتفاق، شريطة أن تسلِّم دمشق قائمة بأسماء الأسرى الإسرائيليين لديها، وأكدت هذا الموقف بوضوح رئيسة الوزراء غولدا مائير أمام الكنيست في ١٩٧٤/١/٢٢ م في معرض حديثها عن اتفاق فصل القوات في سيناء[٢].

يتبين، أن الطرفين أبْدَيا استعدادهما لعقد اتفاق لفصل القوات، إلا أن كل طرف نظر إلى المسألة بموقف يعكس مبادئ سياسته نحو الصراع، فالموقف السوري عكس جانبين أساسيين، الأول احترام والتزام سورية بقرارات الشرعية الدولية، والثاني البعد القومي وشمولية الحل.

أما الموقف الإسرائيلي فعكس السياسة العدوانية والتوسعية من جهة وعدم الجدية ووضع الشروط المسبقة من جهة ثانية.

وجد كيسنجر أن الهوة بين الموقفين عميقة، وبالتالي سيحتاج إلى جهود كبيرة للوصول إلى حل يرضي الطرفين وهو معني بذلك، كما هي حال الأطراف المتحاربة؛ لجملة من الأسباب، هي :

---

[١] – المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء /١٩٧٥/ م، ص ١٢٥ .

[2] – International documents on Palestine 1974, the institute for Palestine studies, Beirut, 1977, p. 214.

١- رفع حظر تصدير النفط لما له من آثار سلبية على الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً ونفسياً.

٢- ضمان استمرار الاتفاق المصري – الإسرائيلي الذي وُقع حديثاً.

٣- خلق حالة من الهدوء على جبهة الجولان التي لو اشتعلت بشكل واسع فإنها لن تنسف اتفاق سيناء فحسب، بل الجهود الأمريكية بأكملها. خاصة وأن النفوذ الأمريكي في المنطقة آخذ بالتنامي على حساب السوفييت.

عمل كيسنجر بعد عودته إلى واشنطن على تضييق الهوة والتقريب بين وجهتي نظر الطرفين؛ من خلال إيجاد أرضية مشتركة ينطلق منها، ويذكر ماتي جولان[١] " وهو معلق في صحيفة هآرتس الإسرائيلية " أن واشنطن أخبرت (إسرائيل) بتاريخ ٣ شباط بأنها توصلت إلى تفاهم مع سورية؛ تسلم بمقتضاه دمشق لائحة بأسماء الأسرى إلى كيسنجر الذي يقدمها بدوره إلى (إسرائيل)، ويتسلم منها اقتراحاً لفصل القوات على جبهة الجولان لنقله إلى سورية، فتسمح سورية حينئذ للصليب الأحمر الدولي بزيارة الأسرى[٢].

شكَّل هذا التفاهم أساس الجولة الجديدة التي قام بها كيسينجر إلى المنطقة في أواخر شباط، حيث وصل سورية يوم ٢٦ شباط، وفي اليوم التالي أعلنت

---

١ – الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام / ١٩٧٤ / م، مرجع سابق، ص ٣٥٣ .

٢ – هنا لابد من الإشارة إلى أن مسألة الأسرى كانت من المحاور الأساسية للزيارة الأولى التي قام بها كيسنجر إلى سورية في منتصف تشرين الثاني /١٩٧٣/ م، وكان موقف الرئيس الأسد من هذه المسألة واضحاً، وهو الإصرار على أن سورية لا يمكن أن تفصل بين مسألة الأسرى ومسألة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة.

انظر في ذلك : المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء /١٩٧٥/ م، مرجع سابق، ص ٩٨ .

كل من دمشق وواشنطن بأن كيسنجر خُوِّل نقل قائمة بأسماء الأسرى إلى (إسرائيل) والبالغ عددهم ٦٥ أسيراً، مع موافقة سورية على قيام الصليب الأحمر الدولي في زيارتهم بدءاً من ١ آذار، بالمقابل تُسلم (إسرائيل) أفكاراً بشأن فصل القوات إلى كيسنجر الذي يسلمها شخصياً إلى سورية[١].

حمل كيسنجر قائمة بأسماء ٦٥ أسيراً وقدمها للإسرائيليين[٢] ثم عاد إلى دمشق، ومعه مشروع إسرائيلي لفصل القوات[٣] تضمن النقاط التالية[٤] :

١- تنسحب (إسرائيل) من القطاع الذي احتلته عام / ١٩٧٣ / م " جيب سعسع " .

٢- ترابط في هذه المنطقة قوات طوارئ دولية.

٣- تسيطر قوات الطوارئ على موقعين في جبل الشيخ كانت إسرائيل قد احتلتهما.

٤- يتم تبادل الأسرى.

٥- تسمح (إسرائيل) بعودة ١٨ ألف نازح من القرى المحتلة عام / ١٩٧٣/ م.

---

[1] – International documents on Palestine 1974, op, cit .PP. 235-236.

[2] –REDWARD. F.sheehan, the Arabs, Israelis, and Kissinger, a secret history of American diplomacy in the Middle east, New York, 1976, p. 115.

[٣] – إن المشروعات الإسرائيلية بشأن فصل القوات التي قدمت إلى سورية كانت مستوحاة من الترتيب الذي تم التوصل إليه بين (إسرائيل) ومصر، ولذا نجد أن اتفاق فصل القوات بين سورية و(إسرائيل) مشابه إلى حد بعيد لاتفاق فصل القوات الأول بين مصر و(إسرائيل) .

[٤] – المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء /١٩٧٥/ م، مرجع سابق، ص ١٣٣ .

رفضت سورية هذا المشروع؛ لأنه لا يشكل إلا انسحاباً محدوداً من الأراضي السورية المحتلة، ولا يلبي الحد الأدنى من المطالب السورية المتمثلة بـ :

١- انسحاب إسرائيل (كخطوة أولى) ليس من جيب سعسع فحسب، بل من عدة كيلو مترات في عمق الجولان المحتل عام / ١٩٦٧ / م.

٢- إخلاء مدينة القنيطرة حتى ولو بقيت مؤقتاً تحت إشراف قوات الأمم المتحدة.

٣- أن تسمح إسرائيل بعودة ٧٠ ألف من نازحي عام /١٩٦٧/ م.

٤- مسألة الأسرى من المسائل التي سيتم التباحث فيها خلال مؤتمر السلام.

٥- أن يسبق جميع التدابير السابقة تعهد إسرائيلي بالجلاء الكامل من الجولان، وضمان حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة[١].

وبالتدقيق في المشروع الإسرائيلي مقارنة مع الموقف السوري فإننا نستخلص ما يلي :

<u>أولاً – مدى الانسحاب :</u>

---

١ – المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء /١٩٧٥/ م، مرجع سابق، ص ١٣٣ .

أبدت (إسرائيل) استعدادها للانسحاب من القطاع الذي أُحتلّ عام / ١٩٧٣ / م، بينما تصر سورية على أن يكون الانسحاب الأولي إلى عمق الجولان؛ أي لا يقتصر على الأراضي التي أُحتلّت عام / ١٩٧٣ / م، مع تأكيدها الشديد على استرجاع مدينة القنيطرة عاصمة الجولان، لما لها من أهمية كبيرة في نفوس السوريين.

ثانياً – مصير المنطقة التي ستنسحب منها (إسرائيل) :

تصر (إسرائيل) على تحويل المنطقة التي ستنسحب منها إلى منطقة عازلة ترابط بها قوات طوارئ دولية[١] وهو ما يشكل حاجزاً اصطناعياً يؤمن لها أشكالاً متعددة من الحماية.

بالمقابل ترى سورية أن مرابطة قوات طوارئ دولية سيحرمها من الكثير من الحقوق والمزايا، أهمها: تقييد سيادتها، ولهذا ترى بأن الانسحاب الإسرائيلي يستتبع عودة السيادة السورية كاملة على الأرض المحررة مع إمكان تقييدها مؤقتاً في مدينة القنيطرة لصالح الأمم المتحدة.

ثالثاً – عودة النازحين والأسرى :

سمحت (إسرائيل) بعودة النازحين إلى المنطقة التي ستنسحب منها، وهي كما بيّنا القطاع الذي احتل عام / ١٩٧٣ / م لكن سورية تصر على عودة

---

١ – الواقع أن مسألتي نشر قوات دولية وإنشاء منطقة عازلة لم تكونا قائمتين في التصورات الأولى التي قدمتها سورية بشأن فصل القوات، ولكن الإصرار الإسرائيلي على ذلك هو الذي أدى بالنهاية لقبول سورية بهذه الترتيبات.

انظر ذلك :

LINDLEY. Dan, promoting peace with information, transparency as a tool of security regimes, under contract and in production at Princeton University Press, University of Notre Dame, Notre Dame, 2006, p.175

نازحي الجولان. والموقف الإسرائيلي في هذه المسألة له مدلول كبير؛ حيث إنّه يكشف الأطماع الصهيونية في الجزء المحتل المتبقي من الأرض السورية. أما بالنسبة للأسرى فتصر (إسرائيل) على تبادل فوري للأسرى، بينما ترى سورية أن تبادل الأسرى من مسائل الحل الشامل، التي ستعرض في مؤتمر السلام المرتقب.

رابعاً – من حيث طبيعة هذه المرحلة من الانسحاب :

لم تشر (إسرائيل) إلى طبيعة هذه المرحلة من الانسحاب أهي مؤقتة أو لا، وهذا بدوره يثير الكثير من الشكوك حول النيّات الإسرائيلية، وفي المقابل تصر سورية على أن هذا الانسحاب هو مرحلة أولى اقتضتها اعتبارات عسكرية، سيليها انسحاب إسرائيلي كامل.

خامساً – حول ربط هذه المرحلة بمؤتمر السلام :

لم يرد أي ذكر في المشروع الإسرائيلي لمؤتمر السلام الذي من المفترض أن يُستأنف، بعد أن عقد جلسته الأولى في ١٩٧٣/١٢/٢١ م (رفضت سورية المشاركة فيه قبل انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية، وفضلاً عن ذلك فإن المؤتمر لن يتطرق إلى أصل النزاع، ولم يتم دعوة الفلسطينيين للمشاركة فيه).

وبالمقابل فإن سورية ترى في مؤتمر السلام حجر الزاوية في حل الصراع العربي الإسرائيلي[١] إذ إن هذا المؤتمر – ووفقاً للتصور السوري – سوف

---

[١] – هنا لا بد من الإشارة إلى أن وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر كان قد صرح في لندن قبيل سفره إلى سورية في ٢/٢٦، أنه يأمل أن يتم التوصل إلى بدء محادثات سلمية واستئناف مؤتمر جنيف،

يعالج أصل النزاع وليس جوانب شكلية، كما حدث في الجلسة الأولى التي عقدت في ١٩٧٣/١٢/٢١ م.

المطلب الثالث

التوفيق بين وجهتي النظر (الإسرائيلية) والسورية

اتضحت الصورة بشكل أدق أمام كيسنجر، واكتشف عمق الاختلاف في المواقف بين دمشق وتل أبيب؛ لهذا طلب من الطرفين إرسال مبعوثَيْنِ عنهما إلى واشنطن يحملان مقترحات جديدة[١]، وغادر المنطقة ولم يعد إليها إلا في أواخر نيسان. خلال هذه الفترة شهدت المنطقة نشاطات دبلوماسية مكثفة، فبدأ السوفييت يَظهرون على مسرح الأحداث من خلال زيارة وزير الخارجية الروسي إلى المنطقة، حيث شعر الرُّوس أن كيسنجر يتجاهلهم.

وفضلاً عن ذلك فإن التحرك الأمريكي المنفرد يشكل إساءة للرُّوس ولِمَا تم التوصل إليه مسبقاً بأن تكون المحادثات المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي تحت الرعاية المشتركة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

وبالمقابل فإن رئيسة الوزراء الإسرائيلي غولدا مائير صرحت بأن (إسرائيل) مصممة على ضم الجولان.

انظر في ذلك : المقدم الهيثم الأيوبي: اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء /١٩٧٥/ م، مرجع سابق، ص١٣١ .

[١] – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، لندن، / ١٩٨٨ / م، ص ٣٩٤ .

كما زار الرئيس حافظ الأسد موسكو في شهر نيسان، وكان لهذه الزيارة بُعْدٌ سياسي وعسكري، لاسيما وأن سورية كانت تخوض حرب استنزاف في الجولان.

واستجابة لطلب كيسنجر قام وفدٌ سوري برئاسة اللواء حكمت الشهابي بزيارة واشنطن، في منتصف نيسان، وكان وفدُ (إسرائيل) برئاسة وزير الدفاع موشي دايان قد التقى كيسنجر في واشنطن في أواخر آذار.

لم يقدم الجانب الإسرائيلي في زيارته أية مقترحات جديدة تستحق الذكر[١]. بينما أصر الجانب السوري على موقفه بانسحاب (إسرائيل) كمرحلة أولى إلى ما وراء خط وقف إطلاق النار لعام /١٩٦٧/ م بعدة كيلو مترات.

وبهذه المواقف فإن خط الانسحاب وهو النقطة الجوهرية لم يطرأ عليه تغيير حقيقي، وبالمقابل أخذت مسألة الترتيبات الأمنية جانباً هاماً في طروحات الطرفين، سواء ما تعلق منها بتحديد القوات وتحديد الأسلحة أو بالوجود الدولي.

وفي هذا السياق يذكر باتريك سيل " أن وزير الخارجية الأمريكي هينري كيسينجر حاز على موافقة الشهابي على خطة لفصل القوات فيها ثلاث شرائح من الأرض منطقة عازلة تابعة للأمم المتحدة تحيط بها منطقتان سورية وإسرائيلية فيها قوات وأسلحة محدودة " [٢].

عاد كيسنجر إلى المنطقة في أواخر نيسان حيث وصل مصر واجتمع بالرئيس أنور السادات، ويبدو أن كيسنجر وجد بالسادات حليف الأسد في حرب تشرين طرفاً أساسياً للضغط على سورية، ثم أخذ يتنقل بجولات مكوكية

---

[١] – وليام . ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ / ١٩٦٧ / م، مرجع سابق، ص ٢٠٤ .

[٢] – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٣٩٤ .

بين سورية و (إسرائيل) حاملاً معه المشاريع والمقترحات في مسعىً للتوفيق بين مواقف الطرفين. فالإسرائيليون لم يبدوا أية مرونة في بداية هذه الجولة، علماً أن كيسنجر أوضح لهم أن الحد الأدنى المقبول من قبل السوريين هو الانسحاب إلى ما وراء مدينة القنيطرة، ولهذا فقد قدموا اقتراحاً يقضي بانسحاب (إسرائيل) من القطاع الذي أُحتل عام / ١٩٧٣ / م، وتقسيم مدينة القنيطرة إلى ثلاث مناطق: الأولى تبقى بيدهم، والمنطقة الثانية تسيطر عليها قوات الأمم المتحدة، أما الثالثة فتعاد للسوريين[١]، ولكن سورية رفضت هذا المشروع وطالبت بعودة القنيطرة بكاملها مع التلال الهامة المحيطة بها.

كما نلاحظ أن جولات وزير الخارجية الأمريكي هينري كيسنجر تكثفت خلال هذه المدة وهذا دليل على أن هناك أملاً في الوصول إلى اتفاق ما.

ولهذا عاد إلى (إسرائيل) وحذر المسؤولين في تل أبيب بأن المفاوضات معرضة للانهيار إذا لم يقدموا " تنازلات " ومارس بعض الضغوط عليهم وفي النهاية قدموا مشروعاً جديداً تضمن فيما تضمن الانسحاب من القطاع المحتل عام / ١٩٧٣ / م وضم جزء منه للمنطقة العازلة التي ستكون تحت سيطرة قوات الطوارئ، والانسحاب من القطاع الشرقي لمنطقة القنيطرة وتسليمها لقوات الطوارئ، على أن تحتفظ إسرائيل بالتلال المحيطة بمدينة القنيطرة، كذلك الانسحاب في القطاع الجنوبي من الجولان بعض الكيلو مترات.

رفضت سورية هذا المشروع أيضاً، فهو لم يأت بجديد لاسيما الانسحاب من مدينة القنيطرة والتلال المحيطة بها.

---

[١] – وليام . ب. كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ / ١٩٦٧/ م، مرجع سابق، ص ٢٠٨ .

إن نقاط الخلاف بين الطرفين لم تكن قاصرة على تحديد خط الانسحاب، بل كانت هنالك مجموعة من المسائل الأخرى الهامة التي لم يكن الاتفاق عليها سهلاً، كعمق المنطقة العازلة، وتحديد قوات الطرفين، وكذلك تحديد الأسلحة، وتبادل الأسرى، إضافة لتواجد الأمم المتحدة حيث ثار حول هذه النقطة خلاف كبير، فقد أصرت سورية على وجود عدد محدود من المراقبين التابعين للأمم المتحدة في المنطقة العازلة، بينما أصرت (إسرائيل) على وجود قوات مسلحة (قوات طوارئ) لا يقل عددها عن ثلاثة آلاف[١]، وقد توصل الطرفان إلى صيغة توفيقية لهذه النقطة، تمثلت بأن يكون التواجد الدولي مكوناً من مراقبين وقوات في آن واحد؛ ولهذا أطلق عليهم الاسمان معاً[٢] (قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة) [٣] .

وهذا التباين يعكس غاية كل طرف، فـ (إسرائيل) تريد قوة طوارئ ذات تفويض ومهام واسعة بينما سورية تريد تواجد دولي قاصر على المراقبين بأعداد محدودة ومهام ضيقة.

إضافة لهذه النقاط فإن مسألة المقاومة الفلسطينية أخذت جانباً كبيراً من المفاوضات، وكادت تكون سبباً في انهيارها، بسبب إصرار (إسرائيل) على أن تتعهد سورية بمنع عمليات المقاومة الفلسطينية، وألاّ يقتصر ذلك على مجرد تعهد شفوي، بل بإيراد نص في الاتفاق يشير إلى ذلك بشكل واضح

---

[1] -REDWARD. F.sheehan, the Arabes, Israelis, and Kissinger, op.cit, p.126.

٢-Ibid, p. 126.

٣ – إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك والتي أنشأها مجلس الأمن يوم ١٩٧٤/٥/٣١ م، تصنفها منظمة الأمم المتحدة، كما سنرى، عملية من عمليات حفظ السلام .

وصريح، كما ورد في الاتفاق مع مصر[١]، إلا أن سورية رفضت هذا المطلب الإسرائيلي، وانتهت هذه المسألة بتعهد أمريكي لـ (إسرائيل) بأن تساندها سياسياً، فضلاً عن حقها بالرد إذا ما تعرضت لأية هجمات فلسطينية من الأراضي السورية.

هذه المسائل – كما بيّنا – لم يكن التفاوض فيها سهلاً، لكنها بقيت بالتأكيد أقل صعوبة من تحديد خط الانسحاب الذي ظل السبب الأساس في رفض سورية للمشاريع الإسرائيلية، وكان للضغط الذي مارسته الإدارة الأمريكية دور في الخروج من هذا المأزق، لاسيما وأن الرئيس الأمريكي نيكسون معني في التوصل إلى اتفاق على أمل أن يساعده في الخروج من مأزقه الداخلي، الذي بات يهدد مستقبله السياسي بسبب تصاعد فضيحة ووترجيت[٢].

ولهذا فإن وزير الخارجية الأمريكي هينري كيسنجر حسم الأمر أخيراً وقدم مشروع اتفاق في منتصف أيار نال موافقة كل من سورية و(إسرائيل)، وهو عبارة عن صيغة توفيقية لمواقف الطرفين تضمن النقاط التالية:"

---

١ – نصت الفقرة (أ) من اتفاق فصل القوات الأول في سيناء على أنه " ستتقيد مصر وإسرائيل من دون تردد باتفاق وقف إطلاق النار براً وبحراً وجواً الذي دعا إليه مجلس الأمن الدولي وستمتنعان – منذ توقيع هذه الوثيقة – عن كل العمليات العسكرية وشبه العسكرية ضد بعضهما البعض " .

انظر: المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء / ١٩٧٥ / م، مرجع سابق، ص ١١٠ – ١١١ .

انظر كذلك: د. جمال سلامة علي، من النيل إلى الفرات، مرجع سابق، ص ٤٠٣ .

٢– تتعلق هذه القضية بقيام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بالتجسس على مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس، وبسبب هذه الفضيحة، أُجبر على تقديم استقالته من الرئاسة في ٨ آب / ١٩٧٤ / م.

١- تنسحب (إسرائيل) من الأراضي السورية التي احتلتها في أثناء حرب تشرين / ١٩٧٣ / م.

٢- في منطقة القنيطرة، يتراجع الإسرائيليون إلى ما وراء خط وقف إطلاق النار للعام /١٩٦٧ / م، ويستعيد السوريون إدارتهم المدنية على مدينة القنيطرة، وكذلك على رقعة ضيقة من الأراضي التي تقع إلى الغرب من القنيطرة.

٣- تعدّ منطقة القنيطرة جزءاً من المنطقة العازلة التي ينص اتفاق التسوية على إنشائها. وستكون هذه المنطقة محرمة على دخول أي قوة عسكرية سورية، لكن في استطاعة ٦٠ ألف لاجئ سوري أن يعودوا إلى منازلهم في منطقة القنيطرة الخالية تقريباً من السكان.

٤- تقبل إسرائيل الانسحاب من الحميدية والبطمية والرفيد.

٥- تتخلى سورية عن مطالبتها بالتلال الثلاثة المشرفة على القنيطرة وكذلك مطالبتها بإحدى المستعمرات الإسرائيلية.

٦- تقبل (إسرائيل) التخلي عن اثنين من المواقع الأربعة التي تحتلها في جبل الشيخ لمصلحة الأمم المتحدة " [١].

وبهذه الموافقة يكون كيسنجر قد نجح في تخطّي أصعب العقبات، وبات الطريق ممهداً للتوصل إلى اتفاق لفضّ الاشتباك. وبالفعل، ففي النصف الأخير من شهر أيار تمت تسوية النقاط العالقة بين الطرفين كافّة، حيث أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون في ١٩٧٤/٥/٢٩ م أنه تم التوصل إلى اتفاق حول الفصل بين القوات السورية والإسرائيلية، مبيناً أنه سيتم التوقيع على هذا الاتفاق

---

[١] – المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء / ١٩٧٥ / م، مرجع سابق، ص ١٦٤ – ١٦٥ .

في جنيف في ٣١ أيار. ووصف الاتفاق بأنه كسب دبلوماسي كبير وأنه يمثل خطوة نحو إقرار سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الوسط[١].

واستكمالاً للإجراءات فقد عُرض مشروع الاتفاق على الجهات المختصة في كل من سورية و (إسرائيل)، حيث وافق المؤتمر القطري الخامس الذي انعقد بدورة استثنائية بتاريخ ١٩٧٤/٥/٣٠ م بالإجماع على مشروع اتفاق فصل القوات. كذلك وافقت عليه الحكومة والقيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية ومجلس الشعب[٢]. وفي (إسرائيل) وافقت الحكومة وكذلك الكنيست عليه[٣] رغم ظهور عدد من القوى المعارضة لاسيما في صفوف حزب الليكود[٤].

وقد تم التوقيع على الاتفاق في جنيف في ١٩٧٤/٥/٣١ م برعاية الأمم المتحدة من قبل ممثلين عسكريين سوريين وإسرائيليين، في مجموعة العمل العسكرية المصرية – الإسرائيلية (انبثقت عن مؤتمر جنيف للسلام الذي عقد

---

1 – International documents on Palestine 1974 , op . cit. p. 289.

٢ – انظر جريدة البعث، في أعدادها، ٣٤٤٦ (٣١ أيار ١٩٧٤ م) – ٣٤٤٧ (٢ حزيران ١٩٧٤ م) – ٣٤٤٨ (٣ حزيران ١٩٧٤ م).

3 – Israel ministry of foreign affairs, agreement on disengagement of forces between Israel and Syria-31 May 1974. =
= http://www.israel-mfa.gov_il/MFA/Foreign+Relations/Israels+Foreign+Relations+since+1947/1947- 12/7/2006.

٤ – من المفيد أن نشيرإلى أن كتلة الليكود المعارضة، تقدمت بعدة اقتراحات خلال مفاوضات فصل القوات، أبدت فيها معارضتها فضلاً عن تحفظها على هذه المفاوضات، واستندت في موقفها إلى عدة أمور تتمحور في معظمها حول مسألة الانسحاب، مبدية اعتراضها على انسحاب إسرائيل إلى ما وراء الخط " البنفسجي " وهو الخط الذي تحدد في ١١ حزيران /١٩٦٧/ م.
انظر في ذلك: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام /١٩٧٤/ م، مرجع سابق، ص٢٠٩–٢١١ .

فـي ١٩٧٣/١٢/٢١ م) بحضـور ممثـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد السوفييتي وكذلك ممثل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة[١].

وتبع التوقيع قيام الممثلين العسكريين لكل من سورية و (إسرائيل) برسم الخطوط بصورة دقيقة وذلك على خارطة مفصلة وكذلك وضع خطة لتنفيذ فصل القوات ومراحلها وانتهوا من ذلك في الخامس من حزيران، حيث تقرر إجراء الانسحاب على أربع مراحل تنتهي في ٢٦ حزيران ١٩٧٤ م.

والاتفاق يتكون من وثيقة معلنة وخريطة وبروتوكول بشأن قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وبيان صادر عن رئيس مؤتمر جنيف بخصوص اتفاق الطرفين المتعلق بتفاصيل اتفاق الفصل وقوة الأمم المتحدة، مؤرخ بـ ١٩٧٤/٦/٥ م[٢]، وعدة رسائل أخذت طابع السرية بين الولايات المتحدة و (إسرائيل) ورسائل أخرى بين الولايات المتحدة وسورية[٣].

وقبل الانتقال إلى المبحث التالي والذي سنعالج فيه مضمون اتفاق فصل القوات، **لابد من التوقف أمام حقيقة ثابتة في السياسة التفاوضية الإسرائيلية، وهي ربطها عمق الانسحاب بعمق الترتيبات الأمنية، ويستنتج ذلك من خلال المشاريع التي قدمتها (إسرائيل) حول عملية الفصل، فهي ومن خلال**

١- يشير Aryeh Shalev إلى أنه " لم يكن أي اتصال مباشر بين الوفدين السوري والإسرائيلي في جنيف، فالوفد السوري لم يأت كوفد مستقل، بل جاء كجزء من مجموعة العمل العسكرية المصرية – الإسرائيلية. وفي الاجتماعات لم يتحدث الوفد السوري اطلاقاً مع الوفد الإسرائيلي ولم يصافحه، فالعلاقة بينهما كانت من خلال ممثل الأمم المتحدة " .
انظر في ذلك : SHALEV.Aryeh, Israel and Syria: peace and security on the Golan , op.cit, p. 38.

2 – SHALEV.Aryeh, Israel and Syria: peace and security on the Golan , op.cit, p. 38.

٣ – وليام .ب. كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ /١٩٦٧/ م، مرجع سابق، ص ٢٠٨ .

تمسُّكها باحتلال الأرض، وهي الورقة الكبرى التي تساوم من خلالها، استطاعت أن تفرض على سورية ترتيبات لم تكن سورية بالأساس تقبل بها، منها إنشاء منطقة عازلة وتواجد دولي كبير. ومن باب المقارنة نجد أن (إسرائيل) وخلال المفاوضات التي دارت بينها وبين سورية في عقد التسعينيات ربطت عمق الانسحاب بعمق السلام.

المبحث الثالث

مضمون اتفاق فصل القوات

بينّا في الصفحات السابقة، أنّ الطرفين المتحاربين سورية و (إسرائيل) توصلا، عَبْرَ الإدارة الأمريكية، إلى اتفاق لفصل القوات العسكرية بينهما وُقِّع في جنيف يوم ٣١ / ٥ / ١٩٧٤ م. وهنا لا بد من الحديث عن مكونات هذا الاتفاق وطبيعته القانونية، وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول : مكونات اتفاق فصل القوات.

المطلب الثاني : الطبيعة القانونية لاتفاق فصل القوات.

المطلب الأول

مكونات اتفاق فصل القوات

يتكون اتفاق فصل القوات[١] من مجموعة من الترتيبات العسكرية والأمنية، إضافة لبند سياسي واحد، فالترتيبات العسكرية والأمنية، هي: وقف الأعمال العسكرية، الانسحاب الجزئي من الجولان، إنشاء منطقة عازلة ومناطق تحديد للقوات والأسلحة، مرابطة قوات دولية، تبادل الأسرى. أما البند السياسي، فهو التأكيد أنّ اتفاق الفصل ليس اتفاق سلام، بل هو خطوة نحو سلام عادل؛ استناداً إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

سأتناول في هذا المطلب مكونات اتفاق فصل القوات، وذلك على التوضيح الآتي:

أولاً: وقف الأعمال العسكرية :

١- انظر: نص اتفاق فصل القوات والبروتوكول الملحق به في الملحق رقم (٢) والملحق رقم (٣).

ورد هذا الالتزام في الفقرة (أ) من الاتفاق حيث نصت على أن " تراعي إسرائيل وسورية مراعاة دقيقة وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو، وتمتنعان عن كل الأعمال العسكرية ضد بعضهما بعضاً منذ توقيع هذه الوثيقة، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذي الرقم ٣٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول / ١٩٧٣ / م ".

نستخلص من هذا النص، أن الالتزام المترتب على عاتق الطرفين التزام ذو شقين[١]، الأول: وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو، والثاني: وقف كل الأعمال العسكرية ضد بعضهما البعض.

إن إيراد هاتين العبارتين " وقف إطلاق النار " و " وقف الأعمال العسكرية " لم يكن عفوياً، فلكل عبارة مدلولها الخاص، فوقف إطلاق النار يعني التوقف الفعلي عن القتال، بينما وقف الأعمال العسكرية يعني التوقف عن كل نشاط عسكري، سواء أكان عودة للقتال أم يؤدي إلى هذه العودة، كحشد القوات واختراق الأجواء والتوغل أو إطلاق صواريخ، وقذف قنابل أو اختطاف مدنيين أو عسكريين، أو غيرها من النشاطات العسكرية، وبالتالي فإن عبارة وقف الأعمال العسكرية عبارة أوسع مدىً من وقف إطلاق النار، والغاية من ذلك تدعيم وقف إطلاق النار.

وفي هذا السياق نذكّر بأن (إسرائيل) فشلت في تضمين الاتفاق تعهداً بالامتناع عن الأعمال شبه العسكرية، كما ورد في اتفاق فصل القوات الأول بين مصر و (إسرائيل)، والمقصود بهذه العبارة عمليات المقاومة وبالتحديد الفلسطينية منها. **وعلى الرغم من غياب هذه العبارة من نصوص الاتفاق، فإن**

---

[١] – د. حسن الجلبي، القرار والتسوية، مرجع سابق، ص ٢٣١ .

التطبيق العملي منذ توقيع الاتفاق عام ١٩٧٤ م حتى الآن، أثبت هدوء الجبهة وعدم حدوث أي عمليات للمقاومة من الأراضي السورية عبر جبهة الجولان.

ثانياً: الانسحاب :

الانسحاب هو العنصر الأساسي في الاتفاق، وهو الالتزام الأهم المترتب على عاتق (إسرائيل) وقد ورد النص عليه في البندين / ١ و ٤ / من الفقرة (ب) فالبند " ١ " ينص : " تكون كل القوات العسكرية الإسرائيلية غربي الخط المسمى بخط (أ) على الخارطة المرفقة بهذا الاتفاق باستثناء منطقة القنيطرة حيث تكون غربي الخط (أ – ١) " أما البند " ٤ " فنص على أن : " تكون كل القوات العسكرية السورية شرقي الخط المسمى بخط (ب) على الخارطة المرفقة ".

من هذين النصين نستخلص بأنّ الطرفين اتفقا على خطوط جديدة لقواتهما الأمامية والتي سيكون عددها وأسلحتها محدودة كما سنرى.

فقد اتفقا على خطين متقابلين يمتدان من شمال الجولان حتى جنوبه، سمي الأول بخط (أ) تنسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراءه. وفي منطقة القنيطرة تنسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء الخط (أ – ١) وهو خط يأخذ شكل شبه دائري إلى الغرب من مدينة القنيطرة (اتفق على تحويلها لمنطقة منزوعة السلاح Demilitarization area ")[1]، مع بقائها

---

1 – Y.B.U.N 1974, op.cit, p.28.

خاضعة للسيطرة الإسرائيلية[١]. والثاني بخط (ب) تتقدم لتقف عنده القوات السورية.

وعلى هذا الأساس فإن الانسحاب الإسرائيلي يشمل الأراضي السورية التي احتلت عام /١٩٧٣/ م، والبالغة مساحتها ٥٥١ كم٢ بالإضافة إلى جزء من الأرض السورية التي احتلت عام /١٩٦٧/ م (١١٢ كم٢) وهي تضم منطقة القنيطرة والرفيد إضافة لمواقع ذات أهمية إستراتيجية. وبالتالي فإن المساحة الإجمالية التي تقرر الانسحاب منها في هذه المرحلة تبلغ ٦٦٣ كم٢. واتفق على أن يكون الانسحاب على أربع مراحل تبدأ في ٧ حزيران وتنتهي في ٢٥ من الشهر نفسه[٢].

وقد جرى الانسحاب في المراحل الثلاثة دون مشاكل تذكر، أما في المرحلة الرابعة والتي شملت مناطق من الأرض السورية المحتلة عام / ١٩٦٧ / م، فقد قام الجيش الإسرائيلي قبل انسحابه منها بتدمير متعمد لمدينة القنيطرة[٣] ، وذلك بما يتعارض مع أحكام القانون الدولي لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ م.

---

١ – نصت الفقرة (ج) من اتفاق فصل القوات على ما يلي: " لن تتواجد قوات عسكرية في المنطقة بين الخط (أ) والخط (أ – ١) على الخارطة المرفقة ".

٢ – جريدة البعث، العدد ٣٤٦٧، /١٩٧٤/ م.

٣ – إن هذا العمل الإجرامي لا يشكل انتهاكاً فقط لأحكام القانون الدولي بشكل عام وللقانون

=

= الدولي الإنساني بشكل خاص، بل يمتد ذلك ليشكل نقضاً للتعهد الوارد في البروتوكول الملحق والذي تضمنه بيان الجنرال Lt . General Ensio Siilasvuo يوم ١٩٧٤/٦/٥ م فقد تضمنت الفقرة (١٨) من البيان المذكور ما يلي :

" 18. The Israel Army has stated that strict orders have been given not to cause any damage to civilian property in the area during the disengagement period "

وكان لهذا العمل الإجرامي – الذي ما زال شاهداً حتى اليوم – استنكارٌ عالمي واسع وأُدين بشدة من قبل الأمم المتحدة[١].

ثالثاً: إنشاء منطقة عازلة :

من الترتيبات التي نص عليها الاتفاق إنشاء منطقة عازلة (Buffer Zone) وورد ذلك في البند / ٣ / من الفقرة (ب) " تكون المنطقة بين الخط (أ) والخط (ب) على الخارطة المرفقة منطقة فصل ... إلخ " .

نستخلص من هذا النص أن المنطقة العازلة تقع ضمن الخطين (أ) و (ب) كما بيناهما أعلاه وهذه المنطقة تمتد من جبل الشيخ شمالاً حتى نهر اليرموك جنوباً بطول يصل نحو ٨٠ كم، وعمق يتراوح بين ١٢,٥ كم في الشمال وأقل من ٤٠٠ م في أقصى الجنوب[٢]. وبالتدقيق في الخارطة المرفقة[٣] نستنتج بأن المنطقة العازلة متسعة في منطقة القنيطرة وتضيق قليلاً،

حول بيان الجنرال Lt . General Ensio Siilasvuo , انظر: الملحق رقم (٦).

١ – أدانت الجمعية العامة في قرارها رقم / ٣٢٤٠ / تاريخ ١٩٧٤/١١/٢٩ م، بشدة قيام إسرائيل بتدمير مدينة القنيطرة. مبينة أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩ م، تنص على حظر قيام الدولة المحتلة بأي تدمير لأية أموال عقارية أو شخصية، مملوكة فردياً، أو جماعياً، لأشخاص عاديين أو للدولة أو لهيئات عامة أخرى، أو لمنظمات اجتماعية أو تعاونية. إضافة إلى أن قيام إسرائيل، عن عمد، بتخريب مدينة القنيطرة وتدميرها يعد خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والمؤرخة في ١٢ آب / ١٩٤٩ / م.

لمزيد من التفاصيل حول هذا القرار، انظر:

قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول /١٩٤٧-١٩٧٤/ م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة / ١٩٩٣ / م، ص ١٥٩ .

٢ – انظر: الجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، البند ١٤٤ (أ) من جدول الأعمال، تمويل قوات الأُمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأُمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك.

٣– انظر: المنطقة العازلة في الملحق رقم (٤).

ثم تتسع مع وصولها إلى جبل الشيخ في الشمال، بينما تأخذ شكل شريط ضيق من القنيطرة نحو الجنوب، وصولاً إلى نهر اليرموك بحيث لا يتعدى عرضها في تلك المنطقة عن ٢٠٠ م[١] وهذا الفارق في تقديرنا يعود إلى سببين:

أولاً : لأن الخرق الإسرائيلي في حرب تشرين وقع في القطاع الشمالي من الجولان وصولاً حتى سعسع " جيب سعسع " ، وحاولت (إسرائيل) من خلال مفاوضات فصل القوات تحويل هذه المنطقة بكاملها أو معظمها إلى منطقة عازلة بعد الانسحاب منها، ومرابطة قوات طوارئ فيها، كونها تفتقر إلى موانع طبيعية، إلا أن سورية تمكنت من تقليص تلك المنطقة إلى هذا الحد.

ثانياً : لأن المنطقة الجنوبية تتشكل من وادٍ وهو ما يعدُّ حاجزاً طبيعياً بحد ذاته يساهم في تحقيق أهداف عملية الفصل.

إن الاتفاقية حظرت دخول أية قوة عسكرية سورية أو إسرائيلية إلى هذه المنطقة بالمقابل فهي تخضع للإدارة المدنية السورية وسمحت بعودة المدنيين السوريين إليها ووجود شرطة سورية مسلحة بأسلحة خفيفة للحفاظ على النظام والأمن.

والهدف من إنشاء هذه المنطقة هو الفصل بين قوات الطرفين بغية تخفيف الصدام والاحتكاك والتماس، وهنا نشير إلى أن إنشاء منطقة عازلة بين سورية و (إسرائيل) ليس بالإجراء الجديد بينهما، فقد أنشأا عام / ١٩٤٩ / م

---

[١] – موشيه برافر، حدود " أرض إسرائيل " في الماضي والحاضر والمستقبل،(الجوانب السياسية والجغرافية) – وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة بدر عقيلي، دار الجيل، عمان، /١٩٩٠ / م، ص ١٧٧ .

تطبيقاً لاتفاقية الهدنة منطقة عازلة[١] ، كذلك أُنشئت منطقة عازلة بعد عدوان حزيران /١٩٦٧/ م تراوح عمقها بين واحد وثلاثة أميال شكلت فاصلاً بين خطي وقف إطلاق النار[٢]. ورغم هذا التشابه بين هذه المناطق الثلاث، إلا أن هنالك اختلافات أساسية بينها، أولها: إن المنطقة العازلة لعام / ١٩٤٩ / م أُنشئت على الأراضي الفلسطينية بينما المنطقتان العازلتان اللتان أُنشئتا عامي / ١٩٦٧ / م و / ١٩٧٤ / م أُنشئتا على الأراضي السورية. والثاني، لم ترابط قوات دولية (قوات طوارئ) في المنطقة العازلة التي أُنشئت عامي / ١٩٤٩ / م و / ١٩٦٧ / م، فكل ما كان نقاطاً للمراقبة يشغلها مراقبون دوليون تابعون لمنظمة الأمم المتحدة، بينما تضمن اتفاق فصل القوات مرابطة قوات دولية (قوات طوارئ) في المنطقة العازلة التي أُنشئت عام / ١٩٧٤ / م. إضافة إلى مراقبين دوليين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة.

رابعاً: المناطق الدفاعية (مناطق تحديد القوات والأسلحة) :

أنشأ الاتفاق مناطق دفاعية بهدف تخفيف التوتر وذلك من خلال القيود التي تفرض على عدد القوات والأسلحة التابعة لكل طرف. وقد ورد هذا الترتيب في البند / ٥ / من الفقرة (ب) حيث نص على أن " تكون هناك منطقتان

---

١ – تنص المادة الخامسة الفقرة / ٥/ البند (أ) من اتفاقية الهدنة السورية – الإسرائيلية لعام / ١٩٤٩ / م على ما يلي " وحين لا يتفق خط الهدنة مع الحد الدولي بين سورية وفلسطين تعتبر المنطقة بين خط الهدنة والحد منطقة مجردة من السلاح، إلى حين الوصول إلى تسوية إقليمية بين الفريقين تمنع قوات الجانبين من دخولها، ولا يسمح بأي نشاط تقوم به القوات العسكرية وشبه العسكرية. ويشمل هذا الشريط قطاعي عين جيف والدردارة اللذين سيشكلان جزءاً من المنطقة المجردة من السلاح " .

2 – United Nations. The blue helmets, A review of United Nations Peace - keeping, New York, published by the department of public information, third edition, 1996, P.25.

متساويتان لتحديد الأسلحة والقوات واحدة غربي الخط (أ) وواحدة شرقي الخط (ب) حسبما اتفق عليهما ".

وبموجب هذا النص أقيمت منطقتان متساويتان[١] على جانبي المنطقة العازلة بعمق ٢٥ كم في كل اتجاه، وكل منطقة مقسمة إلى ثلاث شرائح، حيث سُمح لكل طرف بالاحتفاظ بعدد محدد من القوات والأسلحة، وحظر عليهما إدخال مدافع بعيدة المدى أو صواريخ، فهذا الصنف من السلاح غير جائز إدخاله إلى المنطقة الدفاعية بشرائحها الثلاثة.

إن هذا التدبير، أي إنشاء مناطق دفاعية بين سورية و (إسرائيل)، ليس بالإجراء الجديد بينهما، فاتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية لعام / ١٩٤٩ / م، نصت على تدبير مشابه[٢].

خامساً: قوة مراقبي فضّ الاشتباك :

نص الاتفاق على هذا الترتيب في البند / ٣ / من الفقرة (ب) " تكون المنطقة بين الخط (أ) والخط (ب) على الخارطة المرفقة منطقة فصل، وترابط في هذه المنطقة قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة المنشأة وفقاً للبروتوكول[٣] المرفق ".

---

١ – انظر: المناطق محدودة القوات والأسلحة في الملحق رقم (٥) .

٢ – تنص المادة الخامسة الفقرة / ٥ / البند (٦) على أن " تكون على جانبي المنطقة المجردة من السلاح مناطق بينهما الملحق ٣ من هذا الاتفاق، ترابط فقط قوات دفاعية، وفقاً لتعريف القوات الدفاعية الوارد في الملحق ٤ من هذا الاتفاق " .

٣– انظر نص البروتوكول المتعلق بقوة مراقبي فضّ الاشتباك في الملحق رقم (٣) .

وعلى هذا الأساس فإن هذه القوة سترابط في المنطقة العازلة بين الطرفين، والهدف من ذلك تحقيق العزل وتخفيف التوتر. وحددت مهامها في صيانة وقف إطلاق النار ومراقبة تنفيذ بنود الاتفاق وتفتيش مناطق تحديد القوات والأسلحة، وهذا الإجراء يعدُّ مكملاً للإجراءات السابقة وهو من الإجراءات التقليدية التي اتبعتها الأُمم المتحدة في الكثير من المناسبات والأزمات الدولية[١].

والوجود الدولي كالترتيبات السابقة ليس بالجديد بين الطرفين[٢] فقد نصت اتفاقية الهدنة لعام /١٩٤٩/ م على تدبير مشابه[٣] وإن اقتصر حينها على مراقبين عسكريين، كذلك بعد عدوان حزيران شكَّل الأمين العام استناداً إلى قراري مجلس الأمن / ٢٣٥ / تاريخ ٩ حزيران و / ٣٣٦ / تاريخ ١١ حزيران، وبعد حصوله على موافقة كل من سورية و (إسرائيل)، شكَّل جهازاً لمراقبة وقف إطلاق النار تألف من نحو ٩٠ مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة مراقبة الهدنة[٤].

---

1 – United Nations. UN, peace keeping: 50 years 1948 – 1998 / united nations. United nations department of public information, New York : 1998, p.1.

٢ – أكدت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية في بيانها حول اتفاق فصل القوات بأن قوة المراقبين الدوليين كانت في بلادنا منذ عام / ١٩٤٩ / م وحتى الآن، دون أن تقيد إرادتنا الوطنية في الدفاع عن حقوقنا كلما وجدنا ضرورة لذلك.

انظر بيان الجبهة الوطنية التقدمية، جريدة البعث، العدد ٣٤٤٨ ، / ١٩٧٤ / م.

٣ – نصت المادة الخامسة الفقرة / ٥/ البند (ج) " يكون رئيس لجنة الهدنة المشتركة التي يتم إنشاؤها بموجب المادة السابعة من هذا الاتفاق ومراقبو الأمم المتحدة الملحقون بهذه اللجنة، مسؤولين عن تنفيذ هذه المادة بحذافيرها " .

٤ – انظر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن عن أعمال المنظمة حول الوضع في الشرق الأوسط من حزيران / ١٩٦٧/ م رقم S/١٠٩٢٩ في ١٨ أيار / ١٩٧٣ / م، مرجع سابق، ص ١٨ .

سادساً: تبادل الأسرى ورفات الجنود :

ورد النص على تبادل الأسرى ورفات الجنود الموتى في الفقرتين / و ، ز / . فنصت الفقرة "و" في غضون ٢٤ ساعة بعد توقيع هذا الاتفاق في جنيف يعاد جميع أسرى الحرب الجرحى الذين يحتفظ بهم كل من الجانبين إلى الجانب الآخر بشهادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي صباح اليوم الذي يلي إتمام مهمة مجموعة العمل العسكرية يعاد جميع من تبقى من أسرى الحرب ".

والفقرة " ز " نصت على أنه " تعاد جثث جميع الجنود الموتى المحتفظ بها من قبل أي من الجانبين للدفن في البلد الذي تنتمي إليه هذه الجثث في غضون عشرة أيام بعد توقيع هذا الاتفاق " .

ويستخلص من ذلك أن الطرفين اتفقا على تبادل الأسرى الجرحى أولاً، وذلك في غضون ٢٤ ساعة من توقيع الاتفاق، أما باقي الأسرى فيتم تبادلهم فور إتمام مهمة مجموعة العمل العسكرية. وبالفعل فقد حطت في مطار دمشق الدولي بتاريخ ١ حزيران، طائرة تابعة للصليب الأحمر الدولي على متنها ٢٦ أسيراً، بعد أن قضوا حوالي ستة أشهر في الأسر في سجون العدو الإسرائيلي[١].

وتم تبادل جميع الأسرى المحتجزين بعد أن أنهت مجموعة العمل العسكرية مهامها. ويذكر أن عدد الأسرى الإسرائيليين كان ٦٥ أسيراً بينما عدد الأسرى السوريين ٣٦٧ أسيراً[٢].

---

[١] – جريدة البعث، العدد ٣٤٤٧ ، / ١٩٧٤ / م.

[٢] – ريما الرفاعي، ٢٩ عملية تبادل أسرى بين العرب وإسرائيل منذ / ١٩٤٨ / م، جريدة الوطن، ٩ تموز / ٢٠٠٨ / م، العدد ٤٣٢.

وبالنسبة لرفات الجنود من أفراد القوات المسلحة اتفق على إعادتها إلى البلد الذي تنتمي إليه في غضون عشرة أيام من توقيع الاتفاق، أي في مدة أقصاها العاشر من حزيران / ١٩٧٤ / م.

سابعاً: الأحكام السياسية :

نص الاتفاق على هذا الحكم في الفقرة الأخيرة منه، حيث جاء فيها " إن الاتفاقية ليست اتفاقية سلام بل هي خطوة نحو سلام عادل ودائم، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ٣٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول / ١٩٧٣ / م".

إن هذه الفقرة ذات طابع سياسي، وهي تؤكد على:

- إن اتفاق الفصل ليس اتفاق سلام بين سورية و (إسرائيل)، فهو لم يعالج أسباب النزاع القائم بين الطرفين، وكذلك لم يُنْهِ حالة الحرب بينهما، فأحكامه بالأساس عالجت مسألة فصل القوات المسلحة في جبهة القتال.
- إن الاتفاق جزء لا يتجزأ من التسوية الشاملة العادلة، وبالتالي فهو خطوة نحو إقامة سلام عادل ودائم[١].

---

[١] – في هذا المعنى، أكد الرئيس حافظ الأسد في المقابلة التي أجراها معه كبير محرري مجلة نيوزويك الأمريكية بعيد التوقيع على اتفاق الفصل مباشرة، وذلك رداً على سؤال مفاده " ما هي الرابطة التي تشعرون سيادة الرئيس أنها تقوم بين فصل القوات وبين انسحاب إسرائيلي لاحق من الجولان ؟ أجاب سيادته: إن عملية فصل القوات هي جزء لا يتجزأ من التسوية الشاملة العادلة، وهي خطوة نحو إقامة سلام عادل ودائم على أساس قرار مجلس الأمن، أي على أساس الانسحاب الكامل وتأمين حقوق شعب فلسطين.

انظر النص الكامل لهذه المقابلة في جريدة البعث، الثلاثاء ٤ حزيران /١٩٧٤/ م، العدد ٢٤٤٩

.

- إن التسوية الشاملة العادلة تستند إلى قرار مجلس الأمن ذي الرقم ٣٣٨ تاريخ ٢٢ تشرين الأول / ١٩٧٣ / م، وهذا القرار يستند إلى القرار ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني / ١٩٦٧ / م، وهو ما يعني أن التسوية يجب أن تستند إلى المبادئ والأحكام التي جاء بها هذا القرار.

إن عدداً من الباحثين الذي تناولوا هذا الموضوع أشاروا إلى وجود مذكرة تفاهم، ورسائل أخذت طابع السرية بين الولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل) من جهة وبين الولايات المتحدة وسورية من جهة ثانية.

فباتريك سيل يذكر أن " **اتفاقية الجولان كانت مصحوبة بمذكرة سرية، وَعَدَتْ بموجبها أمريكا بالتنسيق مع إسرائيل في أية مبادرة سلام مع سورية في المستقبل**[١] ".

وأكدت كذلك القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية في بيانها حول اتفاق فصل القوات، بأن اتفاقية فصل القوات تمثل خطوة على طريق تحرير الأراضي العربية المحتلة منذ الخامس من حزيران عام /١٩٦٧/م ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

انظر حول بيان القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية : جريدة البعث، الاثنين، ٣ حزيران /١٩٧٤/ م، العدد ٢٤٤٨.

إن الموقف السوري وبالتحديد من جهة تأكيده على حقوق الشعب الفلسطيني ينسجم مع الموقف الثابت لدى سورية من القضية الفلسطينية، وضمان حقوق شعب فلسطين. وهذا التأكيد من جانب الرئيس الأسد والقيادة المركزية إنما يأتي ضمن فهم سورية لقراري مجلس الأمن /٢٤٢ و ٣٣٨ / ؛ حيث أكدت على ضرورة ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. وهذا الموقف من جانب سورية ما هو إلا محاولة لسد الخلل الذي جاء به القرار /٢٤٢/ عندما تجاهل قضية فلسطين وتعامل معها على أنها مشكلة لاجئين.

[١] – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٣٩٩ .

كذلك أكد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون للإسرائيليين بأن " **من حقهم الدفاع عن النفس إذا ما تعرضوا لأي هجوم من قبل مجموعات فدائية، وأن الولايات المتحدة ستعدُّ هذا العمل منافياً لوقف إطلاق النار، وسوف تدعم (إسرائيل) سياسياً من خلال إفشالها لأي مشروع قرار يدين (إسرائيل) في مجلس الأمن** ".

وحول هذه النقطة كنا قد أشرنا إلى أن (إسرائيل) حاولت تضمين الاتفاق نصاً يقضي بمنع الأعمال شبه العسكرية، إلا أن سورية رفضت ذلك.

إضافة للرسالتين السابقتين فإن (إسرائيل) " **طلبت تعهداً من الولايات المتحدة بألا يتم سحب قوات الأمم المتحدة إلا بموافقة الطرفين أي سورية وإسرائيل، وكذلك أصر الإسرائيليون على الحصول على مذكرة تفاهم تتناول مسألة انهيار وقف إطلاق النار بمبادرة سورية، وكذلك مسألة تحديد خطى المفاوضات**[1] ".

أما بالنسبة لسورية فيذكر وليام كوانت : " **أن الولايات المتحدة ألزمت نفسها بالعمل من أجل التطبيق الكامل لقرار الأُمم المتحدة /٣٣٨/ ، وأن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون أرسل رسالة للرئيس حافظ الأسد في ٢٩ أيار، أكد فيها أن إسرائيل سوف تلتزم بوقف إطلاق النار في التلال المحيطة بالقنيطرة وأن أية قوات أو أسلحة إسرائيلية لن توضع في المنحدرات الشرقية**

---

[1] – د. جمال سلامة علي، من النيل إلى الفرات: مصر وسورية وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٤١٢ .

للتلال، وإنه لن توضع أسلحة في التلال قادرة على إصابة القنيطرة بالنيران[١] ".

وللتذكير فإن هذه التلال الواقعة غربي مدينة القنيطرة تتمتع بميزة عسكرية كبيرة، حيث طالبت سورية خلال المفاوضات بأن يكون خط الانسحاب الأول إلى ما ورائها، إلا أن (إسرائيل) أصرت على الاحتفاظ بها.

في نهاية هذا المطلب نتوقف قليلاً حول مضامين بعض الرسائل السرية التي بيناها أعلاه، **فبالتدقيق في الرسالتين السريتين بين الولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل) نجد أن الرسالة الأولى تضمنت مساندة كاملة من واشنطن لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان، وعدم الرغبة بفرض الضغوط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي السورية.**

هذا ما كان واضحاً في التقرير الذي أصدرته لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي عام /١٩٧٥/ م، حيث برر عدم إعادة الجولان إلى سورية بالقول : " بأن انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجولان سوف يمكن الجيش السوري من القيام بحرب ينطلق فيها من خط إستراتيجي، ويعدُّ الإسرائيليون أن تقدم ألف دبابة سورية من حدود ما قبل /١٩٦٧/ م، كما جرى في حرب /١٩٧٣/ م يعني فقدان شمال الجليل، ويجعل محطة الضخ الإسرائيلية على بحيرة (كارتاريت) [٢] **على مرمى المدافع السورية**[٣] **".**

---

١ – وليام كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ /١٩٦٧/ م، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

٢ – المقصود بها بحيرة طبرية.

٣ – الجولان سجل أحداث، إصدار الوكالة العربية السورية للأنباء، /١٩٨٢/ م، ص١٩ .

والأخطر من ذلك أن الولايات المتحدة ساهمت بدعم مباشر بضم إسرائيل للجولان عام /١٩٨١/ م، والضم عدوان يحرمه القانون الدولي المعاصر، حيث كانت تل أبيب على تنسيق كامل مع واشنطن بشأن عملية الضم، وبرز ذلك بشكل واضح عندما استخدمت الولايات المتحدة حق النقض لإفشال مشروع القرار، الذي قدم لمجلس الأمن والذي تضمن فرض عقوبات على (إسرائيل) بسب عدم امتثالها للقرار /٤٩٧/.

أما الرسالة الثانية والمتعلقة بعمليات المقاومة وبالتحديد العمليات الفدائية التي قد يقوم بها الفلسطينيون من الأراضي السورية، ففي التطبيق العملي نجد أن الولايات المتحدة ساندت إسرائيل بقوة عام /٢٠٠٣/ م، عندما لوَّحت باستخدام حق النقض ضد أي مشروع قرار يُدين (إسرائيل) بعد الشكوى التي قدمتها سورية إلى الأُمم المتحدة؛ بسبب العدوان الإسرائيلي على الأراضي السورية يوم ٢٠٠٣/١٠/٥ م، والذي استهدف موقعاً مدنياً في منطقة عين الصاحب، حيث ادعت إسرائيل أن الموقع المذكور يحتوي معسكرات تدريب للفصائل الفلسطينية، اتهمتها إسرائيل بتنفيذ عملية فدائية داخل مدينة حيفا.

أما بخصوص الرسالة الأمريكية لسورية، لاسيما المتضمنة التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار في التلال المحيطة بالقنيطرة، فضلاً عن عدم وضع أية قوات أو أسلحة في المنحدرات الشرقية للتلال، ففي اعتقادي : هناك الكثير من الشكوك في التزام إسرائيل بما جاء فيها، وكذلك من المشكوك فيه ضمان الولايات المتحدة بعدم الإخلال بها، فمن يدعم الاحتلال وضم الجولان لا يمكن الوثوق به.

أخيراً نشير إلى أن الطرفين – الإسرائيلي والسوري – وافقا على أن تقوم طائرات الاستطلاع الأمريكية برحلات استطلاعية في مددٍ منتظمة؛ لمراقبة تنفيذ الاتفاق وأن تكون النتائج متاحة للطرفين[1] .

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية لاتفاق فصل القوات

إن الحديث في الطبيعة القانونية لاتفاق فصل القوات يدفعنا أولاً للتطرق إلى بعض الاتفاقات التي تبرم بين الأطراف المتحاربة (وقف إطلاق النار – الهدنة – تبادل الأسرى – مقدمات السلام)، وهذه الاتفاقات منها ما يأخذ طابعاً عسكرياً خاصّاً، ومنها ما يغلب عليه الطابع السياسي إضافة لصفته العسكرية، والهدف من ذلك هو محاولة تكييف اتفاق فصل القوات لأي من تلك الاتفاقات، لاسيما وأن تعبير " فصل القوات " تعبير غير مستخدم بشكل واسع.

أولاً – بعض الاتفاقات التي تبرم بين الأطراف المتحاربة :

١– وقف إطلاق النار : اتفاق عسكري مؤقت، ليست له أية صفة سياسية، يعقد بين رؤساء القوتين المتحاربتين، وهو ذو أثر محدود سواء في نطاقه الجغرافي حيث لا يتعدى المنطقة المراد وقف القتال فيها، وكذلك في

---

[1] – وليام كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ /١٩٦٧/ م، مرجع سابق، ص ٢٠٩ و ص١٩٧ .

موضوعه، فهو غالباً ما يقتصر على الاعتبارات الإنسانية كإغاثة الجرحى ودفن الموتى[١].

٢ – الهدنة : اتفاق سياسي وعسكري، (يغلب عليه الطابع العسكري)، يعقد بين حكومتي الدولتين المتحاربتين، وهي تهدف إلى تعليق مؤقت للعمليات الحربية دون أن تنهي حالة الحرب قانوناً[٢].

والهدنة إما أن تكون عامة[٣]، بحيث تشمل كل الإقليم وكل القوات المشتركة في القتال، وإما أن تكون محلية قاصرة على مناطق معينة وعلى قطاعات محددة من الجيوش المتحاربة، كأن تقتصر على القوات البحرية [٤].

---

١ – انظر كلاً من :

– علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الجزء الأول، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثانية عشرة، ص٨٣٣.

– د. محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٥٣١ .

٢ – الواقع أن تعبيري Truce و Armistice كانا بمثابة تعبيرين مترادفين قبل إنشاء منظمة الأمم المتحدة، ولكن مع إنشاء هذه المنظمة بات الفارق بين التعبيرين واضحاً، فالهدنة Truce هي نتيجة لتدخل وسيط هو عادة فرع ثانوي لمجلس الأمن بينما، الهدنة Armistice هي خلاصة مفاوضات بين الأطراف المتحاربة .

انظر : د. عطية حسين أفندي عطية، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط /١٩٦٧ – ١٩٧٧/ م، دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، /١٩٨٦/ م، ص١٤٤ .

٣ – تنص المادة ٣٧ من لائحة لاهاي للحرب البرية على ما يلي :" يمكن أن تكون الهدنة شاملة أو محلية. وبموجب الهدنة الشاملة تعلق عمليات الحرب في كل مكان بين الدول المتحاربة؛ بينما تقتصر الهدنة المحلية على بعض أجزاء الجيوش المتحاربة وضمن نطاق معين ".

انظر: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي، ١٨ تشرين الأول / ١٩٠٧ / م، القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نسخة منقحة، / ١٩٩٦ / م، ص ٢٤ .

والهدنة عادة ما تكون محدودة المدة يحق للأطراف المتحاربة بعد انقضائها استئناف العمليات القتالية، وفي حال عدم تحديد أجل للهدنة يجوز لكل طرف استئناف القتال في أي وقت، شريطة إخطار العدو في الأجل المتفق عليه وفقاً لشروط الهدنة[١].

ومضمون الهدنة يتحدد من قبل أطرافها، وهو قد يشمل إضافة للأعمال المحظورة إنشاء مناطق منزوعة السلاح، إنشاء مناطق دفاعية، تبادل أسرى الحرب، تشكيل لجان مشتركة ... إلخ.

بالنسبة للنتائج المترتبة على انتهاك الهدنة نميز بين حالتين، الأولى: إذا وقع الانتهاك من قبل أحد الأطراف وكان انتهاكاً جسيماً[٢]، ففي هذه الحالة يحق للطرف الآخر اعتبارها منتهية، وله في حالة الضرورة القصوى أن يستأنف القتال مباشرة، وفضلاً عن ذلك فإن هذا الانتهاك ومخالفة شروط

---

[٤] – د. محسن علي جاد، معاهدات السلام: دراسة تأصيلية تطبيقية على ضوء قواعد القانون الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، / ١٩٩٦ / م، ص ١٥٣ .

[١] – تنص المادة ٣٦ من لائحة لاهاي للحرب البرية على ما يلي :" تعلق اتفاقيات الهدنة عمليات الحرب باتفاق متبادل بين الأطراف المتحاربة ويجوز لأطراف النزاع، في حالة عدم تحديد مدة الهدنة، استئناف العمليات في أي وقت، شريطة أن يتم إنذار العدو في الأجل المتفق عليه، وفقاً لشروط الهدنة" .

انظر: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي، ١٨ تشرين الأول / ١٩٠٧ / م، مرجع سابق، ص ٢٤ .

[٢] – تنص المادة ٤٠ من لائحة لاهاي للحرب البرية على ما يلي :" كل انتهاك جسيم لاتفاقية الهدنة من قبل أحد الأطراف يعطي للطرف الآخر الحق في اعتبارها منتهية، بل واستئناف

=

= العمليات العدائية في الحالة الطارئة".

انظر: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي، ١٨ تشرين الأول / ١٩٠٧ / م، مرجع سابق، ص ٢٤ .

الهدنة، يرتب المسؤولية الدولية على الدولة المخالفة بوصفها ارتكبت مخالفة لالتزاماتها الدولية. أما إذا كان الانتهاك من قبل الأفراد[١]وبإرادتهم المحضة فيحق للطرف الآخر المطالبة بمعاقبتهم، ودفع تعويض عن الأضرار التي تسببوا بها.

والهدنة كما بيَّنَّا، لا تنهي حالة الحرب قانوناً، فهذه الحالة لا تنتهي إلا بإبرام معاهدة سلام، ولا تغير من الوضع حتى ولو تعهد طرفا الهدنة بعدم العودة إلى القتال إطلاقاً. وهذا أمر منطقي فالهدنة في الأساس لا تعالج أسباب النزاع[٢] .

٣ – تبادل الأسرى : اتفاق خاص بين الأطراف المتحاربة، يطلق عليه اسم " الكارتل " Cartel، وهو يتضمن شروط تبادل الأسرى ويراعى فيه عادة التكافؤ – وكقاعدة – لا يجوز للأسرى المفرَج عنهم أن يعودوا إلى القتال حتى نهاية الحرب التي أسروا أثناءها، ما لم يتفق الطرفان المتحاربان على خلاف ذلك[٣].

---

١ – تنص المادة ٤١ من لائحة لاهاي للحرب البرية على ما يلي :" إن خرق شروط الهدنة من طرف أشخاص بحكم إرادتهم، يعطي الحق في المطالبة بمعاقبة المخالفين فقط، ودفع تعويض عن الأضرار الحاصلة إن وجدت".

انظر: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي، ١٨ تشرين الأول / ١٩٠٧ / م، مرجع سابق، ص ٢٤ .

٢ – علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٨٣٤ .

٣ – لمزيد من التفاصيل، انظر:

– علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٨٣٦ .

– محمد عزيز شكري، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٥٣٥ .

٤ – مقدمات السلام[١] : اتفاق يعقد بين حكومتي الدولتين المتحاربتين، يغلب عليه الطابع السياسي، وهو يتضمن التصور الأولي للشروط الأساسية التي سيبنى عليها اتفاق السلام المستقبلي، وهذه الشروط غالباً ما تعكس مصالح الطرف الأقوى، ومقدمات السلام هي الخطوة الأولى نحو إنهاء الحرب كما أنها الخطوة السابقة مباشرة على عقد معاهدة السلام النهائية[٢].

ثانياً – التكييف القانوني لاتفاق فصل القوات :

إن اتفاق فصل القوات، اتفاق مرحلي مؤقت، لم يعالج إلا أموراً جزئية ذات طبيعة عسكرية بحتة، اقتضتها عملية فصل القوات بين الطرفين المتحاربين، والهدف من ذلك تخفيف التوتر والمحافظة على استقرار الأوضاع على جبهة القتال، أي تثبيت وقف إطلاق النار، وذلك بمساعدة قوة مراقبي فضّ الاشتباك. والهدف من هذا الترتيب هو خلق الجو الملائم لعقد مؤتمر دولي بإشراف الأُمم المتحدة وباشتراك الدولتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي)، بحيث تعالج به المسائل الجوهرية وأسباب الصراع، بغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وبالتحديد القرارين ٣٣٨ و ٢٤٢.

ولذلك فإن هذا الاتفاق لم يتطرق إلى أسباب الصراع، كذلك لم يتضمن أية عبارة أو إشارة تفيد أو تدعو إلى إنهاء حالة الحرب بين الطرفين، أو أي تعهد

---

١ – حول مقدمات السلام، انظر : د. محسن علي جاد، معاهدات السلام: دراسة تأصيلية تطبيقية على ضوء قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص٢٠٨ وما بعدها .

٢ – من أمثلة مقدمات السلام، اتفاقيات كامب ديفيد التي وقعت بين مصر و (إسرائيل) عام / ١٩٧٨ / م.

بعدم استخدام القوة أو التهديد بها لحل الصراع القائم. إضافة لذلك فإن الالتزام الذي ورد في الفقرة (أ) من الاتفاق، والذي يقضي بالامتناع عن كل الأعمال العسكرية لا يعدُّ التزاماً دائماً، فهو التزام مؤقت لإعطاء العملية السلمية الفرصة فإذا فشلت جازت العودة للقتال.

وانطلاقاً من ذلك فإن اتفاق الفصل ليس اتفاق سلام أو صلح، وخير دليل على هذا الكلام ما جاء في الفقرة الأخيرة من الاتفاق، والتي نصت على : " أن هذه الاتفاقية ليست اتفاقية سلام بل هي خطوة نحو سلام عادل ودائم، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ذي الرقم ٣٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول /١٩٧٣/ م ".

وبالنسبة للتكييف القانوني لهذا الاتفاق، وبمقارنته بالاتفاقات المتقاربة التي بيّناها في الصفحات السابقة، **نستطيع أن نقول : إنه أقرب ما يكون إلى الهدنة، مع فارق أنه جاء بآلية متقنة لتخفيف وضبط الانتهاكات العرضية الواقعة عليه[1]، ونقصد بذلك قوة مراقبي فضّ الاشتباك. وبالتالي فإن هذا الاتفاق ومن حيث المبدأ لا يمنع من استئناف القتال إذا اقتضت المصلحة.**

ولا يحدُّ من ذلك عدم وضع قيد زمني على سريان هذا الاتفاق، فانتهاؤه في هذه الحالة متوقف على إرادة الطرفين، ومن ثم فإن لكل طرف إذا ما وجد مصلحة في إنهاء هذا الاتفاق واستئناف القتال فله ذلك، ولا قيد عليه من حيث المبدأ إلا الالتزام بإعلان الطرف الآخر.

وفي ضوء هذا التكييف لا يترتب على هذا الاتفاق إنهاء حالة الحرب بين سورية و (إسرائيل)، فالحرب من الناحية القانونية مازالت قائمة، ولكل منهما

---

[1] – د. جورج جبور، مقال بعنوان: فصل القوات ومستقبل المنطقة، جريدة البعث، ، ١٢ حزيران / ١٩٧٤ / م، العدد ٣٤٥٦.

ممارسة حقوق المحاربين – باستثناء ما ورد في مضمون الاتفاق – كالمقاطعة الاقتصادية والتجارية ومنع سفن العدو من المرور في المياه الإقليمية[١]، كذلك لا يترتب عليه إضفاء صفة الحدود الدولية على الخطوط المؤقتة، التي اتفق عليها الطرفان والتي ترابط خلفها قواتهما العسكرية (الخطين أ و ب) فهذه الخطوط، خطوط مؤقتة اقتضتها الاعتبارات العسكرية البحتة ولا يمكن أن تشكل بأي حال من الأحوال حدوداً سياسية.

وحول هذه النقطة فإن الادعاءات الإسرائيلية بأن حدود السيادة " للدولة اليهودية " مع سورية، هو الخط المتفق عليه في اتفاق فصل القوات والمقصود بذلك الخط (آ) وهو الخط الأمامي للقوات الإسرائيلية منذ عام /١٩٧٤/ م، هي ادّعاءات باطلة لا تقوم على أي أساس قانوني، وهي تتعارض مع اتفاق الفصل ذاته، ومع ميثاق الأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي[٢].

رأي الباحث في اتفاق فصل القوات:

إن الاتفاقات التي تعقد وقت السلم هي بالمحصلة توافق إرادات عاقديها، فكل طرف يسعى لتحقيق مصالحه الوطنية المشروعة بشكل حر بعيداً – ومن حيث المبدأ – عن الإكراه والضغط. أما الاتفاقات التي تعقد وقت الحرب والتي في كثير من الحالات تكون غير متكافئة، فهي تختلف كثيراً عن الاتفاقات

---

١ – د. محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٥٣٣ .

٢ – موشيه برافر، حدود "أرض إسرائيل" في الماضي والحاضر والمستقبل،(الجوانب السياسية والجغرافية) – وجهة نظر إسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٧٧ .

السابقة، لاسيما مسألة الإرادة ومدى حريتها، ويختلف الأمر كثيراً إذا كان التفاوض قائماً في ظل وجود احتلال من قبل دولة معتدية لجزء من أراضي دولة أخرى، كما هو الحال في اتفاق الفصل بين سورية و (إسرائيل)، فالعملية التفاوضية في هذه الحالة ليست سهلة[1] نظراً للتناقض الشديد بين الطرفين، طرف معتدٍ وطرف معتدى عليه، فسورية تسعى لتحرير أراضيها كاملة، وبالمقابل تصطدم بعدو له أطماع بأراضيها وثرواتها منذ أمدٍ بعيد، وهذا العدو متفوق عسكرياً، ويحظى بالدعم الكامل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً من القوى الكبرى.

لهذا فإنني أعتقد بأن أي تقييم لاتفاق الفصل لا يستقيم إلا إذا نظرنا إليه ضمن هذا الإطار.

أولاً: إيجابيات اتفاق فصل القوات :

يمكن تلخيص إيجابيات اتفاق فصل القوات بالنقاط التالية :

١- تحرير ثلث الأراضي المحتلة تقريباً، أي ما مساحته ٦٦٣ كم^{٢} ، وهذه المساحة على الرغم من كونها صغيرة نسبياً مقارنة مع

---

[1] – في هذا السياق، نشير إلى أن الرئيس حافظ الأسد في معرض رده على أحد أسئلة كبير محرري مجلة نيوزويك الأمريكية أرنودي بورشغريف، حول أي الأجزاء كان أصعب في محادثات فصل القوات. أكد الرئيس الأسد " أن محادثات فصل القوات كانت صعبة بالنسبة لنا بشكل خاص أكثر مما هي صعبة بالنسبة للطرف الآخر. وهي صعبة بكاملها وليس بجزء من أجزائها فقط. والسبب في كل ذلك هو أن الأمر يتعلق بأرضنا وليس بأرض الطرف الآخر. ومن هنا أصف كامل المحادثات بأنها كانت محادثات صعبة، وأعتقد أن السيد بورشغريف يشاركني هذا الشعور، فعندما تسمع إسرائيل تقول أنها تنسحب من هذا الجزء ولا تنسحب من ذاك، فهذا ليس صعباً فحسب، بل مؤلم عاطفياً ". انظر النص الكامل للمقابلة في جريدة البعث، ٤ حزيران / ١٩٧٤ / م، العدد ٢٤٤٩.

إجمالي المساحة المحتلة بحربي / ١٩٦٧ و ١٩٧٣ / م والبالغة نحو ١٧٠٠ كم٢، فإن تحريرها يعد إنجازاً كبيراً وهامّاً سواء من الناحية النفسية أو السياسية أو العسكرية، وهو ما أدى إلى تقليص الخطر عن العاصمة دمشق وبالتالي عن موقع صنع القرار.

٢- إن هذا الاتفاق يعدُّ أول إنجاز حققه العرب في تحرير جزء من الأراضي التي أُحتُلت عام /١٩٦٧/ م حيث تم تحرير ما مساحته /١١٢/ كم٢.

٣- تقليص الجبهة من حوالي ١٠٠ كيلومتر إلى ٧٠ كيلو متر تقريباً، وهذا يشكل ميزة عسكرية هامة لصالح سورية.

٤- إجبار العدو على التخلي والانسحاب من مواقع ذات أهمية إستراتيجية كبيرة، خاصة في جبل الشيخ، وكذلك إجباره على الانسحاب من مدينة القنيطرة (عاصمة الجولان)، وإن كان تسليم هذه المواقع للقوات الدولية أمراً صعباً، فهو يبقى في جميع الأحوال أخف وطأة من استمرار سيطرة العدو عليها.

٥- عودة السكان المدنيين إلى المنطقة العازلة يشكل إنجازاً كبيراً، فالوجود البشري السوري في هذه المنطقة أمر هام، وله أكثر من بُعد.

٦- خلو الاتفاق من أي قيد حول عدم استخدام القوة أو التهديد بها مستقبلاً، وكذلك خلوه من أي قيد يطال الأعمال شبه العسكرية، وهذا يعني أن سورية حافظت على حقها في استخدام القوة العسكرية – وإن كان ضمن قيود – لتحرير أرضها المحتلة في حال رفضت (إسرائيل) تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

ثانياً: سلبيات اتفاق فصل القوات :

١- عدم وضع أي قيد على سلاح الطيران فقد جاء في البند / ٦ / من الفقرة (ب) " يسمح لسلاح جو الجانبين بالعمل حتى خط كل منهما من دون تدخل من الجانب الآخر " أي حتى الخطين (آ و ب). وهذا في تقديرنا مكسب كبير (لإسرائيل) نظراً لكونها متفوقة في هذا الصنف من السلاح، فهو يعدُّ سلاحها الضارب ولا ننسى دوره في عدوان / ١٩٦٧/ م.

٢- المساواة في مناطق " تحديد القوات والأسلحة " لكلا الطرفين وهذا بدوره مكسب (لإسرائيل)، فمناطق التحديد جميعها تقريباً على الأراضي السورية المحررة والمحتل منها، ولا يوجد أي تحديد فعلي لقوات العدو وأسلحته غربي خط الرابع من حزيران لعام /١٩٦٧/ م. وهذا يعني تقييد للسيادة السورية في المجال العسكري.

٣- عدم تضمين الاتفاق لأي بند يتعلق بجدول زمني للانسحاب من كامل الجولان، أو على الأقل تعهد إسرائيلي بذلك.

٤- إذا نظرنا إلى الخط الذي انسحبت إليه القوات الإسرائيلية نجد أنه يتشكل طبوغرافياً من سلسلة من التلال فضلاً عن وادي الرقاد، وهذا يعني أنه خط مكون من موانع طبيعية تتحصن خلفها قوات الاحتلال وتؤمن لها الحماية، وتشكل عوائق أمام أي تقدم للقوات السورية في حال قررت سورية شن حرب تحرير إذا ما فشلت الجهود السلمية، ولهذا كان على سورية أن تصر على انسحاب

إسرائيل إلى ما وراء هذا الشريط، أو على الأقل توسيع المنطقة العازلة غرباً؛ لتكون هذه المناطق ضمن سيطرة القوات الدولية.

٥- الأسرى الإسرائيليون والبالغ عددهم ٦٥ أسيراً الذين يعدون إحدى أهم الأوراق الرئيسية التي كانت بيد سورية، وكان بالإمكان أن تستغل هذه الورقة الضاغطة لتحقيق مكاسب أكبر، كاشتراط تبادل الأسرى بعقد المؤتمر الدولي للسلام، الذي يعالج أسباب الصراع وبحضور الأطراف كافّة، وفي مقدمتهم الفلسطينيون.

٦- إن الأحكام المتعلقة بقوة مراقبي فضّ الاشتباك تؤكد على أنها جزء من اتفاق الفصل، وبالتالي فإن استمرار أو عدم استمرار هذه القوة مرتبط – من حيث المبدأ – بطرفي الاتفاق سورية و (إسرائيل) فضلاً عن الأمم المتحدة. وكان من الأفضل معالجة هذه المسألة من خلال أحكام خاصة تشمل الفصل بين القوة والاتفاق، وبالتالي استقلالية سحبها، وفي هذه الحالة – إن حدثت – يتولى المراقبون الدوليون التابعون لهيئة مراقبة الهدنة جزءاً هاماً من المهام الملقاة على عاتق القوة.

المبحث الرابع

ميلاد قوة مراقبي فضّ الاشتباك

لقد بيَّنّا أن من الترتيبات التي نص عليها اتفاق فصل القوات، مرابطة قوات دولية في الجولان (في المنطقة العازلة)، وقد أطلق عليها الطرفان سورية و(إسرائيل) اسم " قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة

"[1]. وتسهيلاً لعمل هذه القوة ومهمتها، عُقد بين الطرفين السوري والإسرائيلي بروتوكولٌ أُلحق بالاتفاق، تضمن مجموعة من المسائل الخاصة بالقوة. بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن البيان الصادر عن رئيس مؤتمر جنيف المؤرخ في ١٩٧٤/٦/٥ م الكثير من الأحكام ذات الصلة بعمل قوة الأمم المتحدة. واستجابة لطلب الطرفين أصدر مجلس الأمن يوم ١٩٧٤/٥/٣١ م، أي في نفس اليوم الذي تم التوقيع فيه على اتفاق الفصل قراراً حمل الرقم / ٣٥٠ / قضى بإنشاء قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وتبع ذلك تحرك من جانب الأمين العام للأمم المتحدة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ الفعلي.

وعلى هذا الأساس سوف أتطرق في هذا المبحث، إلى مضمون البروتوكول، وبيان رئيس مؤتمر جنيف المؤرخ في ١٩٧٤/٦/٥ م، فالقرار رقم /٣٥٠/، وأخيراً وصول القوة الدولية إلى الجولان ومباشرتها لمهامها، وذلك في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: الأحكام الخاصة المتعلقة بقوة مراقبي فضّ الاشتباك.

المطلب الثاني: إقرار قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

المطلب الثالث: إرسال القوة الدولية إلى الجولان.

المطلب الأول

الأحكام الخاصة المتعلقة بقوة مراقبي فضّ الاشتباك

---

[1] – انظر: نص اتفاق فصل القوات في الملحق رقم (٢)، والبروتوكول الملحق به في الملحق رقم (٣).

وردت الأحكام الخاصة المتعلقة بقوة مراقبي فضّ الاشتباك في البروتوكول الملحق باتفاق الفصل، وكذلك في بيان رئيس مؤتمر جنيف المؤرخ في ١٩٧٤/٦/٥ م، وذلك على التوضيح الآتي:

أولاً: مضمون البروتوكول :

تضمن البروتوكول الملحق باتفاق الفصل مجموعة من المسائل الخاصة[١] بالقوة: مهامها وصلاحياتها والقيود الواردة عليها والمبادئ الرئيسية لتشكيلها ومدة تفويضها، وذلك على النحو الآتي[٢]:

١ – مهامها :[٣]

أ- بذل قصارى جهدها في الحفاظ على وقف إطلاق النار والتأكد من أنه يراعى بدقة.

ب- الإشراف على الاتفاق والبروتوكول الملحق به بشأن المنطقة العازلة والمناطق الدفاعية. والتفتيش والتدقيق في مدى تنفيذ الجانبين للالتزامات التي تعهدا بها، سواء بمراعاة وقف إطلاق النار والامتناع عن الأعمال العسكرية أو الحفاظ على الأحكام الخاصة للمنطقة العازلة وللمناطق الدفاعية.

---

١ – سوف أتطرق إلى هذه المسائل بالتفصيل في الفصلين التاليين.

٢ – إن الكثير من الأحكام الواردة في البروتوكول الملحق باتفاق الفصل، مستوحاة من التجارب المشابهة، وبالتحديد قوة الطوارئ الدولية الأولى والثانية.

٣ – وردت مهام القوة ووظائفها في كل من اتفاق الفصل (الفقرة " هـ " التي نصت سيجري

=

= تفتيش أحكام الفقرات أ ، ب ، ج من قبل أشخاص الأمم المتحدة الذين سيشكلون قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة بموجب هذه الاتفاقية)، وكذلك البروتوكول الملحق به الذي جاء بأحكام محددة ومفصلة.

ج- تسهيل تنفيذ القرار / ٣٣٨ /الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣م والذي لا يعدو أن يكون قراراً إجرائياً لتنفيذ القرار / ٢٤٢ / الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ م.

د- وضع علامات على الأرض للخطين المتقابلين الظاهرين على الخارطة المرفقة بالاتفاق، أي حدود المنطقة العازلة وكذلك حدود المنطقة الدفاعية. والهدف من ذلك هو تسهيل قيام القوة بمهامها وتفادي أية مشاكل أو صعوبات في أثناء تطبيق الاتفاق.

ومن أجل القيام بهذه المهام فإن القوة :

أ- تتمتع بحرية الحركة والاتصال والتسهيلات الأخرى الضرورية لإتمام مهامها وذلك في منطقة عملياتها.

ب- ستكون متحركة ومزودة بأسلحة فردية ذات صفة دفاعية.

ج- ستقوم بأعمال التفتيش للمناطق محدودة القوات والأسلحة على أساس منتظم، وبتكرار لا يقل عن مرة كل خمسة عشر يوماً، أو عندما يطلب أي من الطرفين ذلك وعندئذٍ تقدم تقارير عنها إلى الأطراف، فضلاً عن الأمم المتحدة.

٢ - القيود الواردة عليها :

أ- عدم استخدام الأسلحة التي في حوزتها إلا للدفاع عن النفس.

ب-احترام القوانين والأنظمة السورية المطبقة بصفة عامة.

ج- عدم عرقلة عمل الإدارة المدنية السورية، حيث إن المدنيين السوريين سيعودون إلى المنطقة العازلة التي سترابط بها القوة، وستكون خاضعة

للإدارة المدنية السورية، حيث تتبع لها شرطة محلية مسلحة بأسلحة خفيفة للحفاظ على الأمن والنظام.

٣- تشكيلها ومدة تفويضها :

أ- ستكون القوة تحت قيادة الأُمم المتحدة المسندة إلى الأمين العام، تحت سلطة مجلس الأمن .

ب- عدد أفراد القوة في حدود ١٢٥٠ فرداً، يختارهم الأمين العام بالتشاور مع الأطراف من دول أعضاء في الأمم المتحدة، باستثناء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وذلك ضماناً لحيادها.

ج- مدة تفويضها ستة أشهر قابلة للتجديد بقرار آخر من مجلس الأمن، وهذا يعني أنها ذات صفة مؤقتة، وقد أورد البروتوكول حكماً يقضي بتعهد كل من سورية و (إسرائيل) بتأييد قرار مجلس الأمن، الذي ينص على إنشاء هذه القوة طبقاً للاتفاق وقبول مرابطتها في المنطقة المحددة.

ثانياً: الأحكام ذات الصلة بالقوة الواردة في بيان رئيس مؤتمر جنيف المؤرخ في ١٩٧٤/٦/٥ م[١] :

تضمن البيان الذي ألقاه رئيس مؤتمر جنيف Lt. General Ensio siilasvuo [٢] يوم ١٩٧٤/٦/٥ م بحضور كل من رئيسي الوفدين العسكريين

---

١ - انظر: بيان رئيس مؤتمر جنيف المؤرخ في ١٩٧٤/٦/٥ م وذلك في الملحق رقم (٦) .

٢ - إن اللواء Ensio siilasvuo كان يشغل قيادة قوة الطوارئ الدولية المرابطة آنذاك في سيناء، وقد أرسله الأمين العام إلى جنيف ممثلاً للأمم المتحدة في التوقيع على اتفاق فصل القوات والبروتوكول الملحق به بين سورية و (إسرائيل).

السوري والإسرائيلي وتأيدهما له، مجموعة من الأحكام المتعلقة بقوة مراقبي فضّ الاشتباك، يمكن إجمالها بالآتي:

١- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك سوف تنشئ مركز قيادة متقدّماً في المنطقة العازلة. وإن كلا الطرفين – سورية و (إسرائيل) – سوف يلحقان ضباط اتصال في مركز القيادة المذكور، وذلك لتسهيل مهمة القوة في حل أي مشكلة قد تعترض تنفيذ خطة الفصل.

٢- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك ستعمل انطلاقاً من مساعيها الحميدة على تنفيذ تعهدات الطرفين، بإعادة أي من العسكريين أو المدنيين الذين قد يقعون في قبضة الطرف الآخر، خلال مدة تطبيق اتفاق الفصل إلى البلد الذي ينتمي إليه.

٣- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك سوف تدقق في إعادة انتشار القوات بعد الانتهاء من كل مرحلة، وذلك وفقاً للتواريخ المحددة في الجدول الزمني المرفق بخطة الفصل. وسوف ترسل تقارير بذلك إلى كلا الطرفين.

٤- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك سوف تمنع القيام بأي عمليات عسكرية داخل المنطقة العازلة، وسوف تنشر قواتها بالتعاون الوثيق مع طرفي الاتفاق.

٥- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك سوف تقلل من عملياتها ووجود قواتها في المناطق القريبة لقوات الطرفين، وذلك ضمن تعاون وثيق مع كلا الطرفين.

انظر:

Y.B.U.N. 1974 (excerpts) (31 December 1974) , p. 28.

٦- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك سوف تتولى السيطرة، وسوف تؤسس نقاطاً ومراكز مراقبة في المواقع التي احتلتها إسرائيل، وسوف تضع على الأرض الخطوط المتفق عليها، والمبينة في الخارطة المرفقة باتفاق الفصل.

٧- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك سوف تساعد في الترتيبات المتصلة بإعادة المدنيين إلى المنطقة العازلة.

٨- سوف يؤذن لقوة مراقبي فضّ الاشتباك بشق طريق للمراقبة بمساعدة الطرفين على طول المنطقة العازلة، وكذلك سيسمح لها باستخدام المواقع العسكرية الواقعة في المنطقة العازلة والتي كانت تابعة لكلا الطرفين.

٩- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك سوف تقوم بالتدقيق بإعادة انتشار قوات الطرفين؛ وذلك من أجل التأكد من أنهما تقيدا بالتقييدات المحددة للمناطق محدودة القوات والأسلحة.

١٠- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك سوف تتأكد من أن مستويات القوات خلال مدّة الفصل لا تتجاوز المتفق عليه.

١١- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك سوف تتأكد يومي ٢٦ و ١٩٧٤/٦/٢٧ م من أن الطرفين تَقَيَّدا بشكل كامل بالتقييدات المتعلقة في مناطق تحديد القوات والأسلحة، وسوف تتولى القيام بتفتيش دوري كل أسبوعين[١].

---

[1]- SHALEV. Aryeh, Israel and Syria : peace and security on the Golon ,op.cit, appendix 2, pp. 235-240.

المطلب الثاني

إقرار قوة مراقبي فضّ الاشتباك

إن القوة الدولية التي طالب الطرفان بإرسالها إلى الجولان، هي قوة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وهنا نتساءل كيف تعاملت المنظمة الدولية مع هذا المطلب، وما هو موقف مختلف الدول الأعضاء في مجلس الأمن من مسألة إرسال قوة تابعة للأُمم المتحدة إلى الجولان ؟ هذا ما سنتحدث عنه في الصفحات التالية.

أولاً: تقريرا الأمين العام :

إنّ الأمين العام لمنظمة الأُمم المتحدة كورت فالدهيم كان على اطّلاع متواصل بالأحداث والتطورات في المنطقة كافّة[1]، ومنها بالطبع مفاوضات فصل القوات التي أجراها وزير الخارجية الأمريكي هينري كيسنجر بين سورية و(إسرائيل)، وما حققته من نجاح في التوصل إلى اتفاق لفصل القوات بين الطرفين، وهو ما أعلنه الرئيس الأمريكي نيكسون مبيناً أن التوقيع على الاتفاق سيتم في جنيف في ٣١ أيار / ١٩٧٤ / م.

وقد أَطْلَعَ الأمين العام مجلسَ الأمن على هذا التطور الإيجابي عبر تقريرين[2] رفعهما بتاريخ ٢٩ و ٣٠ أيار، تضمن الأول إعلام المجلس أن

---

1 – WALDHEIM. Kurt, history of the United Nations disengagement observer force, the Golan Journal, No 78 , p. 15.

2 – Y. B. U. N. 1974, op.cit, p. 25.

كذلك انظر:

التوقيع على اتفاق فصل القوات بين سورية و (إسرائيل)، سيتم في جنيف يوم ٣١ أيار في مجموعة العمل العسكرية المصرية – الإسرائيلية[١]، وإن قائد قوة الطوارئ الجنرال Ensio Siilasvuo على أتم الاستعداد للتوجه إلى جنيف للتوقيع على الاتفاق كشاهد، وأضاف الأمين العام في تقريره أنه عيّن ممثله الشخصي لمؤتمر السلام Roberto Guyer، كممثل شخصي له في أثناء التوقيع. أما التقرير الثاني[٢] فقد تضمن نص اتفاق فصل القوات والبروتوكول الملحق به، وأشار الأمين العام في هذا التقرير إلى أن الوثيقتين طالبتا بإنشاء قوة مراقبي فصل القوات تابعة للأمم المتحدة، وأضاف : إذا ما قرر المجلس إنشاء القوة سوف يتخذ الخطوات الضرورية لتنفيذ هذا القرار، والمنسجمة مع أحكام البروتوكول، مبيناً أنّ القوة سوف تتشكل في بادئ الأمر من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة المنتشرين في المنطقة.

ثانياً: انعقاد مجلس الأمن :

في ١٩٧٤/٥/٣٠ م طلب مندوب الولايات المتحدة عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن؛ للنظر في " الحالة في الشرق الأوسط " وعلى وجه الخصوص

Report of the Secretary – General concerning the Agreement on Disengagement between Israeli and Syrian Forces.
S/ 11302/Add.1 30 May 1974.

١ – هذه المجموعة انبثقت عن مؤتمر جنيف للسلام، الذي عقد في ١٩٧٣/١٢/٢١ م، وهي تهدف إلى مناقشة مسألة فصل القوات، وللتذكير فإن سورية لم تشارك في هذا المؤتمر – الذي اقتصر على جلسة افتتاحية – بسبب عدم تناوله لأسباب الصراع.

1-Report of the Secretary-General concerning the Agreement on Disengagement between Israeli and Syrian Forces. S/11302/ Add .130 May 1974.

مسألة فصل القوات بين سورية و (إسرائيل) [١]، وبناءً على هذا الطلب، عقد مجلس الأمن يومي ٣٠ و ٣١ أيار جلستين لمناقشة هذا الموضوع، ففي الجلسة الأولى لفت الأمين العام الانتباه إلى تقريره المتضمن نصوص الاتفاق والبروتوكول الملحق به، وبيّن أن الإعلان عن التوصل إلى اتفاق لفصل القوات بعد مفاوضات شاقة ومجهدة أمرٌ سارٌ ومفرح، آملاً أن يشكل ذلك خطوة هامة نحو التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية في الشرق الأوسط.

وحول القوة المزمع إنشاؤها أشار الأمين العام إلى أنه إذا ما قرر المجلس إنشاء القوة، فإنها ستؤسس على الأُسس ذاتها التي قامت عليها قوة الطوارئ الدولية. وفي الجلسة التالية التي عقدت يوم ٥/٣١ تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بمشروع قرار – تضمن من بين أمور أخرى – الترحيب باتفاق الفصل وإنشاء القوة الدولية، ودعي ممثل سورية و (إسرائيل) بناءً على طلبهما للمشاركة في المناقشات دون أن يكون لهما حق التصويت[٢].

ثالثاً: مواقف عدد من الدول الأعضاء من مشروع القرار :

قبل التصويت على مشروع القرار، تحدث مندوبو كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصين والعراق[٣].

1– Y.B.U.N. 1974, op.cit, p. 25

٢ – تنص المادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: " لكل عضو من أعضاء " الأمم المتحدة " من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشترك من دون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص " .

٣ – حول مواقف هذه الدول، انظر: Y.B.U.N. 1974 , op. cit , PP. 25-26.

فمندوب الولايات المتحدة بيّن أن هذا الاتفاق والاتفاق الذي وُقِّعَ مؤخراً بين مصر و (إسرائيل) في ١٩٧٤/١/١٨ م، سوف يمهدان الطريق لأحداث تقدّم في جنيف نحو إنجاز تسوية دائمة في الشرق الأوسط، وحثّ الدول الأعضاء في المجلس على تأييد مشروع القرار القاضي بإنشاء قوة مراقبي فصل القوات.

مندوب الاتحاد السوفييتي بدوره أوضح أن هذا الاتفاق يشكل خطوة نحو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام / ١٩٦٧ / م، مع ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأضاف أن مهمة مؤتمر جنيف إيجاد حلٍ عادل لمصلحة السلام والأمن وحماية دول المنطقة وشعوبها، ومن ضمنها الشعب العربي الفلسطيني، وأضاف أن الاتحاد السوفييتي سوف يستمر في دعمه لسورية وللدول العربية الصديقة، في نضالها للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وفي ختام كلمته، أمل أن يتمكن المجلس في تبني مشروع القرار الذي سيشكل الخطوة الأولى للوصول إلى هذه الأهداف.

وبالمقابل فإن مندوب الصين أوضح موقف بلاده من إرسال قوات تحت علم الأمم المتحدة[١] ، مؤكداً أن إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط يتطلب توقف القوى الكبرى من السيطرة على المنطقة، وطالب مندوب الصين – أيضاً

---

١ – تبنَّت الصين خلال الحرب الباردة، موقفاً ثابتاً تجاه القوات التي تنشئها الأمم المتحدة وترسلها إلى مناطق التوتر في العالم، قائم على أساس عدم الترحيب بهذا الإجراء، كونه يساهم في تدخل الدول العظمى – وبالتحديد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي – في شؤون الدول الأخرى، إضافة إلى ذلك فإن هذا الإجراء يكرس حالة اللاسلم واللاحرب.

انظر في ذلك: د. جابر إبراهيم الراوي، الأُسس القانونية لقوات السلام الدولية، مطبعة دار السلام، بغداد، / ١٩٧٩ / م، ص ١٠٢– ١٠٣.

– (إسـرائيل) بالانسـحاب مـن الأراضـي العربيـة المحتلـة، وتمكـين الشـعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة.

وكرَّر ممثل العراق موقف حكومته بأنها غير معنية بأي قرار يصدر عن المنظمة الدولية يحدد دور قوات الأمم المتحدة.

رابعاً: التصويت على مشروع القرار :

بعد أن أنهى ممثل العراق كلمته طُرح مشروع القرار للتصويت، فنال النتيجة التالية :

مع المشروع : أستراليا، النمسا، بيلاروسيا، كاميرون، كوستاريكا، فرنسا، أندونيسيا، كينيا، موريتانيا، بيرو، الاتحاد السوفييتي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

ضد المشروع : لا أحد.

امتناع عن التصويت : الصين والعراق.

وبنتيجة التصويت أُقر مشروع القرار بأكثرية ١٣ صوتاً، وبهذه النتيجة أصبح المشروع قراراً حمل الرقم / ٣٥٠ / تاريخ ٣١ أيار / ١٩٧٤ / م وهذا نصه[١]:

---

[١] – انظر قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، تقديم أحمد عصمت عبد المجيد، مراجعة وتدقيق جورج طعمة، جمع وتطبيق منى نصولي، المجلد الثاني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، / ١٩٩٤ – ١٩٩٥ / م.

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام الذي تضمنته الوثيقة S/11302 and Add.1[1] واستمع إلى تصريحه الذي أدلى به في جلسة مجلس الأمن رقم / ١٧٧٣ /،

١- يرحب باتفاقية فضّ الاشتباك القوات السورية – الإسرائيلية، التي جرت تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ / ١٩٧٣ / بتاريخ ٢٢ تشرين الأول / ١٩٧٣ / م.

٢- يأخذ علماً بتقرير الأمين العام وملحقاته وبتصريحه.

٣- يقرر أن ينشئ فوراً تحت سلطته قوة الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة فضّ الاشتباك، ويطلب من الأمين العام أن يتخذ الخطوات

---

[1]- أجد من المفيد توضيح بعض الرموز المستخدمة في تمييز وثائق مجلس الأمن، وذلك على النحو الآتي:

ترمز إلى قرار صادر عن مجلس الأمن S/RES/

=

= ترمز إلى محضر اجتماع مجلس الأمن S/PV.

ترمز إلى الوثائق التي تتضمن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، أو رسائل المندوبين أو بيانات رئيس مجلس الأمن، أو نصوص مشروعات القرارت أو أية وثيقة أخرى غير سرّية تُعرض على مجلس الأمن وتمنح رقماً متسلسلاً. S/

تعني إضافة على وثيقة مجلس الأمن. S/ /Add

تعني تصحيحاً لمضمون الوثيقة S/ /Corr.

تشير إلى تعديل على مضمون الوثيقة S/ Rev.

تعني ملحقاً لوثيقة مجلس الأمن S/ /Annex

تحتوي على جدول الأعمال المؤقت لجلسة مجلس الأمن S/Agenda/

حول هذة الرموز، انظر:

عفيف أيوب، قرارات ومقررارت مجلس الأمن الدولي حول لبنان ١٩٤٦- ١٩٩٠ م، دار الخلود، بيروت، الطبعة الأولى، / ١٩٩١ / م، ص ١٢.

اللازمة لهذا الغرض، وذلك بحسب تقريره المشار إليه أعلاه مع الملاحق التابعة له، وستشكل القوة لفترة أولية مدتها ستة أشهر، تخضع للتجديد بقرار آخر لمجلس الأمن.

٤- يطلب من الأمين العام إبقاء مجلس الأمن على اطّلاع دائم بأية تطورات جديدة.

خامساً: مواقف عدد من الدول لأعضاء في المجلس من القرار /٣٥٠/[١]

بعد التصويت على مشروع القرار أعربت كل من النمسا وأستراليا وكوستاريكا وأندونيسيا وكينيا والبيرو عن ترحيبها بالاتفاقية، بوصفها الخطوة الأولى نحو السلام في منطقة الشرق الأوسط، وأثنت على حكومتي سورية و(إسرائيل)، وكذلك على الجهود التي بذلها وزير الخارجية الأمريكي هينري كيسنجر في التوصل إلى هذا الاتفاق.

أبدى ممثلا المملكة المتحدة وفرنسا استعداد بلادهما للمساهمة بأي دور في التسوية، بما فيها المساهمة في قوة حفظ سلام مستقبلية، كأحد ضمانات اتفاق السلام النهائي بين سورية و (إسرائيل). وللأهمية فإننا نشير إلى أن هذا الموقف لكلا الدولتين مشابه لموقفهما في أثناء التصويت على مشروع

---

١ - انظر : Y.B.U.N. 1974 , op . cit , PP. 26-27.

القرار المنشئ لقوة الطوارئ الدولية التي أُرسلت الى مصر، والذي حمل الرقم ٣٤٠ [١] .

من جانب آخر فإن مندوب موريتانيا حذر من عدّ هذا الاتفاق اتفاقية سلام، مؤكداً أنه مجرد خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم في المنطقة. وحول القوة التي أنشأها المجلس، أكد المندوب الموريتاني أنه يجب ألا تُشكل ولا بأي حال من الأحوال، مساساً بالسيادة والوحدة الإقليمية للجمهورية العربية السورية.

سادساً: موقف كل من سورية و(إسرائيل) من القرار / ٣٥٠ / [٢] :

كما بيَّنَّا – فإن المجلس دعا ممثل سورية و (إسرائيل) للمشاركة في المناقشات دون أن يكون لهما حق التصويت، باعتبار أن المسألة المعروضة أمامه تتعلق مباشرة بكلا الدولتين، فالقوة جزء من الترتيبات التي وافق عليها الطرفان وتعهدا بتأييد قرار مجلس الأمن المنشئ لها.

وبهذه المناسبة فإن سورية أكدت من خلال ممثلها أن هذا الاتفاق ليس إلا خطوة أولى على الطريق للوصول إلى سلام عادل ودائم في المنطقة، يستند إلى قرار مجلس الأمن / ٣٣٨ / الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول / ١٩٧٣ / م، وهو ما يعني انسحاب (إسرائيل) الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة في حزيران / ١٩٦٧ / م، وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

---

١ – انظر : عصام الدين حواس، قوة الطوارئ الدولية المنشأة في أكتوبر / ١٩٧٣ /، ص ٢٥– ٢٦ .

2 – Y.B.U.N. 1974 , op . cit , PP. 27.

وبالمقابل أوضح ممثل (إسرائيل) أن حكومته تؤيد القرار، وأن (إسرائيل) تؤمن أن الاتفاق الذي وُقِّع في جنيف سوف يشكل فرصة لإحداث تغيير جوهري في العلاقة بين (إسرائيل) وسورية.

المطلب الثالث

إرسال القوة الدولية إلى الجولان

أولاً: تسمية الدول المشاركة وقائد القوة :

إن وضع قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٠ موضع التنفيذ الفعلي يقع على عاتق الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، فالمجلس أَنشأ القوة، والأمين العام يتولى تشكيلها والإشراف على قيادتها – بواسطة قائد القوة – وعلى حُسن قيامها بمهامها. وانطلاقاً من ذلك فقد أجرى الأمين العام اتصالاته مع عدد من الدول، وقدم اقتراحات للمجلس يوم ٣١ أيار، أي بعد التصويت على القرار مباشرة، وقد تناولت المقترحات تشكيل القوة وقيادتها، حيث اقترح[١] أن تتألف القوة – بادئ الأمر – من الكتيبتين النمساوية والبيروية تدعمهما عناصر تموينية كندية وبولندية، وهذه الوحدات ترابط في سيناء ضمن قوة الطوارئ الدولية.

---

1 – Y.B.U.N. 1974 , op . cit. p.27.

وإضافة لهذه الوحدات، فإن القوة ستضم المراقبين العسكريين التابعين لهيئة مراقبة الهدنة المرابطين في المنطقة، باستثناء أولئك المراقبين التابعين للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن[١]، وذلك انسجاماً مع البرتوكول الذي استثنى هذه الدول من المشاركة في القوة.

بالنسبة لقائد القوة (القائد الميداني) فقد اقترح الأمين العام تعيين اللواء Gonzalo Briceno Zevallos من البيرو قائداً مؤقتاً للقوة (وهو يشغل قائد اللواء الشمالي في قوة الطوارئ الدولية) يساعده هيئة أركان من الضباط المفرزين من قوة الطوارئ الدولية وهيئة مراقبة الهدنة، وقد لاقت هذه المقترحات موافقة مجلس الأمن دون أية اعتراضات.

ثانياً: وصول أفراد القوة إلى الجولان :

بعد أن حصل الأمين العام على موافقة مجلس الأمن على مقترحاته وكذلك موافقة كل من النمسا والبيرو وكندا وبولندا، أعطى تعليماته للجنرال Briceno باتخاذ الإجراءات اللازمة كافّة؛ تمهيداً لتحرك قواته من سيناء إلى الجولان، ولهذا الغرض أجرى Briceno مشاورات مع قيادة قوة الطوارئ في القاهرة، وأصدر تعليماته إلى الكتيبتين النمساوية والبيروية لتكونا على أُهبة الاستعداد انتظاراً للتحرك إلى الجولان[٢]، لاسيما وأن مجموعة العمل العسكرية السورية – الإسرائيلية التي بدأت اجتماعها في جنيف بعد التوقيع على اتفاق الفصل في ٥/٣١، مستمرة في عقد اجتماعاتها حول خطة الفصل (تحديد

---

[1] – United Nations. The blue helmets, a review of United Nations Peace – Keeping op. cit, p. 74.

[٢] – جريدة البعث، العدد ٣٤٤٨، / ١٩٧٤ / م.

المنطقة الفاصلة ومناطق تحديد القوات والأسلحة ومراحل الانسحاب) وهذه المسائل تتم دون عراقيل تذكر.

وعلى ضوء ذلك توجه الجنرال Briceno إلى سورية في ٣ حزيران، حيث أنشأ مقراً مؤقتاً للقيادة في دمشق، خضع لقيادته على الحال المراقبون العسكريون التابعون لهيئة مراقبة الهدنة والبالغ عددهم / ٩٠ / مراقباً، وفي اليوم ذاته بدأت طلائع الكتيبة النمساوية والبيروية بالوصول إلى المنطقة واستكملت في الأيام التالية أفرادها كافّة، إضافة للعناصر التموينية الكندية والبولندية، حيث بلغ عدد أفراد القوة حتى ٥ حزيران / ١١٩٠ / موزعين كالآتي: النمسا ٥٠٠ فرداً، البيرو ٣٥٠، كندا وبولندا (عناصر لوجستية) ٢٥٠ إضافة لـ ٩٠ من مراقبي هيئة مراقبة الهدنة.

وفي ١٨ حزيران بلغ عدد أفراد القوة، ومن الرتب كافّة / ١٢١٨ / فرداً[1] ، وهذا العدد يقترب إلى حد بعيد من العدد الذي اتفق عليه الطرفان في البروتوكول وهو / ١٢٥٠ /.

وقبل الانتقال إلى الفقرة التالية، أُريد أن أنوه إلى أن الانتشار السريع للقوة والذي بدأ مع الأيام الأولى لدخول اتفاق الفصل حيز النفاذ، ساهم إلى حد كبير في الحفاظ عليه، رغم حدوث بعض الانتهاكات، كان أخطرها التدمير المتعمد من قبل الجيش (الإسرائيلي) لمدينة القنيطرة قبل انسحابه منها.

ثالثاً: مباشرة القوة لمهامها :

---

1 – Y.B.U.N. 1974 , op . cit. p. 28-29 .

باشرت القوة منذ وصولها إلى المنطقة ممارسة مهام أساسية، وأخرى مرحلية، الأولى تمثلت بمراقبة وقف إطلاق النار بين الطرفين، أما المهام المرحلية فقد تعددت، لتشمل تأكيد التزام (إسرائيل) بالجدول الزمني للانسحاب المتفق عليه في جنيف، وتسليم كل منطقة تنسحب منها القوات الإسرائيلية إلى القوات السورية، ومع انتهاء المرحلة الرابعة من الانسحاب تولت القوة رسم خطوط المنطقة العازلة، والمناطق محدودة القوات والأسلحة ووضع علامات واضحة عليها وذلك بمساعدة الطرفين[١]. وبالنظر لكون المنطقة العازلة منطقة فصل، سترابط بها القوة من جهة وسيعود إليها السكان المدنيون السوريون من جهة ثانية، تولت القوة الإشراف على عملية تطهير المنطقة من الألغام الأرضية[٢]، حيث قامت قوة سورية بهذه المهمة؛ وذلك حرصاً منها على سلامة أفراد القوة والسكان المدنيين في آن واحد، وإضافة إلى ذلك فقد سهلت القوة عملية تبادل الأسرى ورفات الجنود التي تمت بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر[٣].

وبانتهاء خطة الفصل انتشرت القوة في وبالقرب من المنطقة العازلة الممتدة من شمال الجولان حتى الجنوب، حيث روعي في انتشار القوة مسألة هامة تتعلق بالظروف المناخية والبيئية، التي تتناسب إلى حد ما مع ظروف وبيئة الدولة التي ينتمي إليها أفراد القوة، نظراً للتفاوت الكبير في الارتفاع

---

1 – LINDELY. Dan, UNDOF : Operational analysis and lessons learned , PP, 3-4
http://www.nd .edu/~dlindley/handouts/UNDOF.htm 22/1/2007.

2 – Y.B.U.N. 1974, op .cit .p. 29.

3 – GHALI. Mona, United Nations Disengagement Observer Force, the evolution of UN peacekeeping, case studies and comparative analysis. Stimson Center 1993, United States of America. P. 159

والانخفاض، ولهذا فقد انتشرت الكتيبة النمساوية من القنيطرة وصولاً لجبل الشيخ، بينما انتشرت الكتيبة البيروية من القنيطرة حتى نهر اليرموك جنوباً، وبالمقابل تركزت العناصر التموينية الكندية والبولندية في منطقة القنيطرة[1].

وبشكل عام فإنه مع نهاية شهر حزيران أخذت القوة مواقعها، وبدأت بممارسة المهام الموكلة إليها في الاتفاق والبروتوكول الملحق به فعلياً.

[1] – MAY. S, three decades of UNDOF, the undof journal, 30 years undof 1974 – 2004, P . 31.

الفصل الثاني

تنظيم قوة مراقبي فضّ الاشتباك والمهام الموكلة إليها

بعد أن أنشأ مجلس الأمن قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وذلك في قراره رقم /٣٥٠/ ، تولى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لتشكيل القوة وإرسالها إلى الجولان، للقيام بالمهام والنشاطات الموكلة إليها، وهنا لابد من الوقوف أمام جملة من المسائل، تتناول المبادئ والأُسس التي تقوم عليها القوة، وكذلك قيادتها، وتشكيلاتها، وتمويلها، والمهام المكلفة بها، والآلية التي تتبعها في ممارسة نشاطاتها، ثم نقف أخيراً لنلقي نظرة تطبيقية لمعرفة مدى تقيد الطرفين المتحاربين بالالتزامات المترتبة عليهما.

وسوف أناقش في هذا الفصل هذه المسائل وغيرها، من خلال المباحث الخمسة التالية:

المبحث الأول : المبادئ والأُسس التي تقوم عليها قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

المبحث الثاني : قيادة القوة وتشكيلها.

المبحث الثالث : تمويل قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

المبحث الرابع : المهام الموكلة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك.

المبحث الخامس : مدى تقيد الطرفين بوقف إطلاق النار بشكل عام واتفاق الفصل بشكل خاص.

****

المبحث الأول

المبادئ والأُسس التي تقوم عليها قوة مراقبي فضّ الاشتباك

أشرنا إلى أنّ الأمين العام للأُمم المتحدة بيّن في تقريره المقّدم إلى المجلس بتاريخ ١٩٧٤/٥/٣٠ م أن القوة ستنشأ على ذات الأُسس التي قامت عليها قوة الطوارئ الدولية.

وبالعودة إلى قوة الطوارئ الدولية التي أنشأتها الأُمم المتحدة في أثناء أزمة السويس عام /١٩٥٦/ م، فإننا نجد هذه القوة قد استندت إلى مجموعة من المبادئ والأُسس، هي:

- موافقة أطراف النزاع (الرضا).
- الحياد.
- عدم استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس.
- استبعاد الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.
- استبعاد مشاركة دول أطراف في النزاع أو من لها مصلحة فيه.
- التوزيع الجغرافي للدول المشاركة في القوة.

وشكلت هذه المبادئ أساس العمليات المشابهة التي أنشأتها الأمم المتحدة بعد ذلك التاريخ، ومنها قوة مراقبي فضّ الاشتباك[1].

---

[1] – شكل العدوان الثلاثي الذي قامت به كل من (إسرائيل) وفرنسا وبريطانيا على مصر عام /١٩٥٦/ م منعطفاً تاريخياً هاماً، وعلامة بارزة في حياة منظمة الأُمم المتحدة، حيث تم إنشاء أول قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة، وذلك من قبل الجمعية العامة التي تولت معالجة الأزمة استناداً إلى قرار الاتحاد من أجل السلام، بعد أن فشل مجلس الأمن من الاستمرار في معالجة هذه الأزمة، بسبب استخدام كل من بريطانيا وفرنسا حق الاعتراض على مشروع القرار الأمريكي الذي تضمن مطالبة (إسرائيل) بالانسحاب الفوري إلى ما وراء خطوط الهدنة، وكذلك على مشروع القرار السوفييتي المشابه بأحكامه للمشروع الأمريكي.

وقد عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية طارئة في الأول من تشرين الثاني /١٩٥٦/ م وأصدرت مجموعة من القرارات من بينها القرار رقم /٩٩٨/ تاريخ ٤ تشرين الثاني وطلبت فيه من الأمين العام أن يقدم لها في غضون ثمان وأربعين ساعة خطة لإنشاء قوات طوارئ دولية، وذلك لتأمين ومراقبة وقف القتال، واستجابة لهذا القرار قدم الأمين العام تقريرين في الرابع والسادس من تشرين الثاني تضمَّنا عدة مقترحات حول القوة المزمع إنشائها، كإنشاء قيادة تابعة للأمم المتحدة لقوة الطوارئ الدولية، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم القوة وعملها ومهامها.

وقد تبنَّت الجمعية العامة هذه المقترحات في قراريها ذوي الأرقام /١٠٠٠ و ١٠٠١/ في الخامس والسابع من تشرين الثاني، وتبع ذلك قيام الأمين العام بإجراء الترتيبات اللازمة بشأن القوة سواء مع الأطراف المتحاربة؛ وبالتحديد مصر و (إسرائيل) وكذلك مع الدول التي أبدت استعدادها لتقديم وحدات عسكرية.

وبعد مفاوضات مع الحكومة المصرية وافقت القاهرة على استضافة القوة الدولية مع الاحتفاظ بحقها الكامل بطلب سحبها متى شاءت. أما إسرائيل فقد رفضت أن تتمركز القوة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ورغم ذلك فقد صمم الأمين العام على الاستمرار في تنفيذ قرارات الجمعية العامة، حيث وصلت طلائع القوة إلى مصر في منتصف تشرين الثاني وتتابع وصولها في الأشهر التالية، ووصل عددها في شباط /١٩٥٧/ م نحو ستة آلاف رجل، وهذا العدد تقلّص فيما بعد لأسباب مالية، وأخرى تتعلق بحالة الهدوء التي سادت في منطقة عمليات القوة.

وقد استمر وجود قوة الطوارئ في مصر لمدة عشرة أعوام تقريباً، وسحبت في أيار /١٩٦٧/ م بناء على طلب الحكومة المصرية التي وجدت أن مصالحها ومصلحة القوة تقتضيان ذلك، بعد أن بات من شبه المؤكد أن (إسرائيل) تُبَيِّتُ لحرب عدوانية واسعة.

=

سأتناول في هذا المبحث، المبادئ الأساسية التي تقوم عليها قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وذلك في المطالب الستة التالية:

المطلب الأول : موافقة أطراف النزاع (الرضا).

المطلب الثاني : الحياد.

المطلب الثالث : عدم استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس.

المطلب الرابع : استبعاد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن من المشاركة في قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

= تولت القوة مهمة ضبط ومراقبة وقف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية، والحفاظ على الهدوء والسلم بين مصر و (إسرائيل).

وقد استندت القوة في مرابطتها على الأراضي المصرية، وممارستها لمهامها على مجموعة من المبادئ، وردت في تقارير الأمين العام وقرارات الجمعية العامة، وهي :

- استبعاد الدول الكبرى ذات المراكز الدائمة في مجلس الأمن من المشاركة فيها، وكذلك استبعاد الدول التي لها مصلحة بالنزاع.
- الحصول على موافقة الدولة المضيفة.
- احتفاظها بالحياد السياسي والعسكري، وعدم التحيز لأي طرف من أطراف النزاع، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- عدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس.
- مبدأ التمثيل الجغرافي للدول المشاركة في القوة.

حول قوة الطوارئ الدولية (UNEF1) انظر :

– مصطفى مؤمن، قوة الطوارئ الدولية ودورها في قضية السلام، بحث لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، / ١٩٦١ / م.

وانظر كذلك:

- BOWETT. D.W, United Nations Forces, a legal study of United Nations, London Stevens and sons,1964, op. Cit, pp. 90 – 115.
- GHALI. Mona, United Nations Emergency Force I: 1656 - 1967, the evolution of Un peacekeeping, case studies and comparative analysis, op. Cit, pp. 104-130.

المطلب الخامس : استبعاد مشاركة دول من أطراف النزاع، أو من لها مصلحة فيه، أو منتمية إلى أحلاف عسكرية.

المطلب السادس : التوزيع الجغرافي العادل في تشكيل القوة.

المطلب الأول

موافقة أطراف النزاع (الرضا)

يعدُّ مبدأ الرضا من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها قوة مراقبي فضّ الاشتباك، حيث إنّ تواجد القوة في الجولان، وممارستها للمهام الموكلة إليها متوقف من حيث المبدأ على إرادة الطرفين سورية و (إسرائيل) فالقوة سلمية في طبيعتها، والهدف من وجودها هو تخفيف حدة التوتر بين الطرفين المتحاربين بغية تأمين البيئة الملائمة للتوصل إلى تسوية سلمية فيما بينهما.

ولهذا المبدأ بعدان أساسيان قانوني وعملي[١]، فالبعد القانوني ينطلق من مبدأ السيادة[٢]، وهذا المبدأ ينطبق على سورية دون (إسرائيل)، كون القوة

---

1 – United Nations, General guidelines for peacekeeping operations, United Nations department of peacekeeping operations, United Nations, New York, 1995, p 17 .

٢ – السيادة مفهوم قانوني – سياسي يثبت للدولة عندما تستكمل مقوماتها الأساسية، من إقليم محدد معين (الركن المادي)، وشعب يسكن بصفة دائمة فوق هذا الإقليم (الركن البشري)، وسلطة منظمة قادرة على إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية بشكل حر ومستقل عن أية سلطة أخرى (الركن التنظيمي)، وهذا الركن الأخير هو الذي يضفي لقب الدولة، كشخص من أشخاص القانون الدولي على أية جماعة سياسية تتوافر فيها تلك الأركان، ويميزها عن غيرها من

=

= الجماعات التي لا تعد دولاً .

والسيادة بهذا المفهوم، لا تعد حقاً بل هي صفة تتميز بها الدولة عن غيرها من أشخاص القانون الدولي، وهنا يجب أن لا نخلط بين السيادة باعتبارها صفة في الدولة وبين حقوق السيادة أي المصالح التي تحميها الدولة بما لها من سيادة.

إن جوهر السيادة هو في قدرة السلطة الحاكمة على ممارسة سلطاتها واختصاصها داخل الدولة وخارجها بشكل مستقل، وبعيداً عن أية تدخلات أو قيود إلا ما يفرضها القانون الدولي، وانطلاقاً من ذلك، فإن السيادة قد تقيد بشكل رضائي أو عرفي، وهذه القيود إما أن تكون إيجابية، كأن تسمح الدولة لدولة أخرى بإقامة قاعدة عسكرية على إقليمها، وغالباً ما يرد ذلك في معاهدة بين البلدين، وإما أن تكون سلبية، كحق المرور على الإقليم، وفي هذه الحالة فإن القواعد العرفية هي التي تلزم الدولة بمراعاة هذه القيود.

والدول من حيث تمتعها بالسيادة تنقسم إلى قسمين، دول ذات سيادة كاملة، ودول ذات سيادة ناقصة، فالأولى: هي الدول التي تستأثر وحدها بممارسة كافّة اختصاصات سيادتها الداخلية والخارجية بشكل حر ودون أي خضوع قانوني لأي دولة أخرى، وتمتع الدول بالسيادة الكاملة يعني مساواتها قانوناً .

أما الدول ذات السيادة الناقصة، فهي الدول التي لا تستأثر وحدها بممارسة اختصاصات سيادتها الداخلية والخارجية، حيث إنَّ أشخاص دولية أخرى تشاركها في هذه الاختصاصات، ونقص السيادة له صور متعددة، أهمها: التبعية، والحماية، والانتداب، والوصاية.

وسيادة الدولة قد تنتقص جزئياً في مواجهة جزء من إقليمها، كوجود قاعدة عسكرية أجنبية على الإقليم، وقد يكون نقص السيادة الجزئي في مواجهة بعض الأجانب المتواجدين على الإقليم.

وفكرة السيادة من الناحية التاريخية، ارتبطت بالفيلسوف الفرنسي جان بودان، فله الفضل في وضع نظرية متكاملة في السيادة، والتي عرفت بالنظرية التقليدية، ووفقاً لهذه النظرية، فإن للسيادة مظهرين، داخلياً وخارجياً، فالمظهر الداخلي مبناه سلطان الدولة على الإقليم وعلى الأشخاص، أما الخارجي فهو حرية الدولة في إدارة شؤونها الخارجية وتحديد علاقاتها بالدول الأخرى، وحريتها في التعاقد معها، وحقها في إعلان الحرب أو التزام موقف الحياد.

وللسيادة وفقا لهذه النظرية عدة خصائص، هي : أنها واحدة لا تقبل التجزئة، ولا يمكن التصرف بها، ولا تقبل التقادم سواء كان المكسب أو المسقط.

إن تمتع الدول بالسيادة المطلقة ترتب عليه نتائج وآثار سلبية على الحياة الدولية، شكلت عائقاً أمام تطور القانون الدولي، ممّا أدى إلى هجرها والاستعاضة عنها بنظرية جديدة عرفت بنظرية

=

ترابط على الأراضي السورية. أما (إسرائيل) فهي قوة احتلال لا تتمتع بأي حق سيادي في الجولان، فوجودها على الأراضي السورية غير شرعي، وهو يخضع لأحكام وقواعد الاحتلال الحربي، وهذه الأحكام تقوم على مبدأين أساسيين، أولهما: إن الاحتلال غير ناقل للسيادة، والمبدأ الثاني حلول دولة الاحتلال محل الدولة صاحبة السيادة في ممارسة بعض الاختصاصات،

= السيادة النسبية، حيث إنَّ تطور الحياة الدولية في المجالات كافّة، ونشوء المنظمات الدولية وتعدد المهام التي تقوم بها من سياسية واقتصادية وأجنبية ..... وما تبع ذلك من تدخل في شؤون الدول، حتَم ضرورة تكييف مبدأ السيادة مع واقع تطور العلاقات الدولية، فالسيادة المطلقة لم تعد أساساً صالحاً لهذه العلاقات، بل حلت محلها السيادة النسبية، أي السيادة المقيدة بالقواعد الدولية، وهذا التقييد يهدف إلى تنظيم ممارسة الدول لحقوقها، بشكل لا يضر بحقوق الجماعة الدولية، ومن ثم ليس من تعارض بين تقييد السيادة على هذا النحو وبين الخضوع لأحكام القانون الدولي العام، وذلك لأن الدول هي التي تساهم في وضع القواعد الدولية، وهذه القيود عامة. إضافة لذلك، فإن أحكام القانون الدولي هي التي تكفل حماية سيادة الدول، ولمبدأ السيادة مجموعة من التفرعات كالاختصاص الإقليمي، ومبدأ عدم التدخل، ومبدأ الاستقلال، ومبدأ عدم التزام الدولة بغير رضاها، ومبدأ المساواة ... إلخ .

حول موضوع السيادة انظر :

– د. عائشة راتب، بعض الجوانب القانونية في النزاع العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٢ وما بعدها .

– د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الأول، الجماعة الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الخامسة /١٩٩٦/ م، ص ١٥٤ وما بعدها .

– حامد سلطان، عائشة راتب، صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، / ١٩٨٧/ م، ص ٦٨٩ وما بعدها .

– د. عدنان عباس موسى النقيب، تغير السيادة الإقليمية وآثارها في القانون الدولي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس – كلية الحقوق، /١٩٨٨/ م .

– د. حسين حنفي عمر، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى /٢٠٠٥/ م .

وبالمحصلة فإن الاحتلال مهما طال أمده لا يمنح الدولة القائمة به أي حق سيادي.

وانطلاقاً من ذلك فإن الموافقة أو عدمها مسألة سيادية[١]، تتخذها الدولة المضيفة[٢] بملء إرادتها بعيداً عن الضغط أو الإكراه.

والموافقة لا تتوقف على مجرد نشر القوة في منطقة عملياتها، بل يجب أن تستمر لاستمرار عمل القوة، ويترتب على ذلك أن للدولة المضيفة الحق في طلب سحب القوة من أراضيها، وكذلك لها الحق في عدم التجديد لولاية أُخرى، ولتوضيح ذلك علينا أن نميز بين حالتين:

الأولى: إرسال القوة إلى أراضي دولة ما، دون تحديد مدة زمنية لولايتها، كما حدث مع قوة الطوارئ الدولية الأولى التي استضافتها مصر عام / ١٩٥٦ / م، ففي هذه الحالة يحق للدولة المضيفة طلب سحب القوة من أراضيها متى تشاء، مع إعطاء الأمم المتحدة مهلة زمنية لأخذ الاستعدادات الكافية، وهو ما مارسته مصر فعلاً عام / ١٩٦٧ / م، حيث تمّ سحب القوة مباشرة بعد أن طلبت منها الحكومة المصرية ذلك[٣].

أما الحالة الثانية، فهي تحديد مدة زمنية لولاية القوة، كأن تكون ثلاثة أشهر أو ستة أو سنة.

---

[1] – BOSS.B.C, Law and peace : A legal framework for United Nations peacekeeping, PhD Thesis 2006, University of Sydney, P. 189.

[٢] – إن الدولة المضيفة وفق مفهوم الأمم المتحدة (وهو مفهوم لا نتفق معه) ينسحب إلى كل من سورية و (إسرائيل)، وهذا المفهوم ينطلق من أن المنظمة الدولية وفي إطار نشرها لعمليات حفظ السلام، لا تؤكد على التمييز الشديد بين المعتدي والضحية، فمنظورها هو المفهوم النسبي للصراع والذي يعتبر الجميع فيه ضحايا. ولهذا نجد أن من المبادئ التي تقوم عليها هذه العمليات الحياد التام بين الأطراف المتحاربة.

[٣] – انظر تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة :
A/6730 @ Add.1-3 @ A/6730/Add.3/corr.1 26 june 1967.

هنا الوضع يختلف عن الحالة السابقة، فالدولة المضيفة أعطت موافقتها مقدماً على مدة زمنية معينة، يفترض أن تستمر هذه الموافقة حتى انتهاء المدة، **ومع ذلك نحن نعتقد أن حق الدولة المضيفة بطلب سحب القوة في هذه الحالة لا يسقط بالمطلق، بل يبقى هنالك استثناء، يتعلق بتعرض الأمن الوطني للدولة لمخاطر جسيمة (خارجية أو داخلية)، تستوجب خروج هذه القوات من أراضيها قبل انتهاء مدة ولايتها، ففي هذه الحالة تستعيد الدولة المضيفة حقها بطلب سحب القوة حفاظاً على أمنها الوطني وكذلك على أمن وسلامة أفراد القوة.**

إن التجديد لولاية[١] القوة يحتاج لموافقة جديدة من قبل الدولة المضيفة، فإذا لم تعط الموافقة فعلى الأمم المتحدة أن تأخذ هذا الموقف بالحسبان، ويفترض ألاّ تتخذ قراراً بالتجديد دون موافقة الدولة المضيفة؛ لما يشكل ذلك من مساس بالسيادة، فضلاً عن الإشكالات المتعددة التي ستنشأ بين الدولة المضيفة وكل من: القوة ذاتها والدول المساهمة بوحدات عسكرية، إضافة للأمم المتحدة.

ويبقى أمام المنظمة الدولية في هذه الحالة الدخول في مباحثات مع الدولة المضيفة، لمعرفة الأسباب الحقيقية من موقفها هذا، ومحاولة إقناعها بالوسائل الدبلوماسية لتغيير هذا الموقف، كأن يستخدم الأمين العام للمنظمة مساعيه الحميدة كما حدث عامي / ١٩٧٥ / م و / ١٩٧٦ / م، عندما ترددت سورية بإعطاء موافقتها على تجديد بقاء قوة مراقبي فضّ الاشتباك لستة أشهر أخر،

---

١ – هنا يجدر بنا عدم الخلط بين إصدار مجلس الأمن لقرار بتجديد ولاية القوة، وبين تفويض جديد للقوة. فالأول يعني تجديد مدة القوة دون تعديل في مهمتها، أما الثاني، فيتعلق بالمهمة ذاتها فالقرار قد يزيد أو ينقص منها.

انظر في ذلك: عصام الدين حواس، قوة الطوارئ الدولية المنشأة في اكتوبر / ١٩٧٣ / م، ص ٦١ .

حيث قام الأمين العام بزيارة سورية وأجرى مباحثات مع قيادتها، أسفرت عن إعطاء دمشق موافقتها على تجديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر إضافية، شريطة أن تتحرك الأمم المتحدة نحو تطبيق القرارات الدولية وبالتحديد القرار / ٢٤٢ / و / ٣٣٨ /.

إن أهمية مبدأ الرضا ليست بالدرجة ذاتها لكافة الأطراف المتحاربة، لاسيما إذا كانت القوة ترابط في أراضي طرف دون الآخر[١]، ومع ذلك فإن الرضا أمر هام لكلا الدولتين المتحاربتين، ولاسيما إذا كانت القوة جزءاً من الترتيبات المتفق عليها بينهما فضلاً عن كون منطقة عملياتها تخضع لسيطرة الطرفين، كما هو الحال بالنسبة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، فهي تقوم بعملية الفصل (المنطقة العازلة) وهذه خاضعة للسيادة السورية وإن كانت مقيدة من النواحي العسكرية، وتقوم كذلك بأعمال التفتيش في المناطق محدودة القوات والأسلحة وإن كانت معظمها على الأراضي السورية، إلا أن المنطقة الواقعة في الجولان المحتل تخضع لسيطرة سلطة الاحتلال (الإسرائيلي)، وبالتالي فإن القوة تحتاج لإنجاز مهامها لموافقة (إسرائيل) وإلا فإن القوة لن تستطيع إنجاز هذه المهام.

إن مبدأ الرضا – وكما أشرنا – يستتبع تعاون كلا الطرفين، وهذا هو البعد العملي لهذا المبدأ، حيث إنّ إنجاز القوة للمهام الموكلة إليها متوقف بالدرجة الأولى على تعاون الطرفين سورية و(إسرائيل)، وهذا التعاون لا يمكن أن

---

١ – كما حدث لقوة الطوارئ الدولية الأولى التي أنشئت عام / ١٩٥٦ / م، فكان من المفترض أن ترابط على جانبي الحدود الدولية بين مصر وفلسطين المحتلة، إلا أن (إسرائيل) رفضت مرابطة القوة على الجانب الذي تسيطر عليه متذرعة بمبدأ السيادة. ولهذا فإن مسألة استمرار القوة أو عدمه كان متوقف على إرادة مصر دون (إسرائيل).

انظر في ذلك: د. عبد العزيز سرحان، دروس المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، / ١٩٦٨ / م، ص ٢١٤ .

يتحقق بالشكل المطلوب، إلا إذا أعطت كلا الدولتين موافقتها لهذه القوة[١]، والتعاون يأخذ أشكالاً وصوراً متعددة، منها الحصول على معلومات متبادلة، ومنها السماح بالدخول لمناطق أو مواقع معينة، ومنها الاشتراك في إجراء تحقيق حول حادث معين، ومنها إجراء لقاءات على مستويات مختلفة.

وتعاون الأطراف مع القوة ينعكس إيجاباً في تخفيف حدة التوتر، فالقوة تستخدم وسائل متعددة، كالمساعي الحميدة، واللقاءات الرفيعة المستوى وغيرها من الوسائل السلمية. وفي المحصلة فإن فعالية القوة وأداءها لمهامها متوقف في المقام الأول على تعاون الأطراف، والأكثر أهمية أن نجاح أو فشل القوة متوقف على هذا العامل.

قدّمنا أهمية الرضا للطرفين المتحاربين سواء بتواجد القوة أو بإنجاز مهامها، ولكن نتساءل هل يحقّ لسورية أو (إسرائيل) الاعتراض على مشاركة دولة ما في القوة استناداً إلى مبدأ الرضا ؟

بدايةً نشير إلى أنّ مشاركة الدول دائمة العضوية في القوة مستبعدة، وهذا ما اتفق عليه الطرفان بشكل صريح[٢] – سوف نبين ذلك فيما بعد – ، أما بالنسبة للدول الأخرى فإن مهمة اختيارهم تقع على عاتق الأمين العام، وكما جاء في البروتوكول سيكون ذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية، وهذا يعني أن مواقف الطرفين تجاه هذه الدول ليست ملزمة للأمين العام، الذي تبقى له أحقية القرار الأخير في إرسال أو عدم إرسال وحدات من دولة لم تحظ بالموافقة من طرف واحد أو كليهما، حيث إن الوحدات المشاركة لا تمثل دولها بل تمثل المنظمة الدولية والقوة كوحدة متكاملة، **ومع ذلك فنحن نعتقد أن**

1- MALAN. Mark, a concise conceptual history of UN peace operations 1, Institute for security studies, published in A.S.R. vol 6, No1, 1997.

٢ – انظر: البروتوكول الملحق باتفاق الفصل وذلك في الملحق رقم (٣) .

الموافقة على كافة الدول المساهمة في القوة مسألة ضرورية لفعاليتها وإنجاز مهامها بنجاح.

ومن خلال التجارب التي حدثت في قوة مراقبي فضّ الاشتباك، نجد أن (إسرائيل) لم تُبْدِ الموافقة الكاملة على مشاركة بعض الدول في القوة، كبولندا باعتبارها من الدول الشيوعية، وهذه الدولة شاركت في القوة منذ إنشائها عام /١٩٧٤/ م، وانعكس الموقف الإسرائيلي سلباً من خلال تقييد حرية وعمل الجنود البولنديين.

وعلى الرغم من مطالبة الأمم المتحدة لإسرائيل بالكفّ عن هذه الإجراءات، إلا أنها استمرت في ذلك، مبررة موقفها أن بولندا لا تقيم علاقات دبلوماسية معها، ناهيك عن كونها من الدول الشيوعية ذات المواقف المعادية لإسرائيل[١].

نشير أخيراً إلى أن الحصول على رضا الأطراف المتحاربة في النزاعات المسلحة الدولية لا يثير صعوبات ومشاكل كثيرة، فالأطراف محدودون ومعلومون، والرضا إما أن يكون بطلب صريح وواضح منهم كما هو الحال بالنسبة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، أو من خلال مبادرة تقوم بها الأمم المتحدة دون اعتراض من جانب الدولة أو الدول المضيفة.

والمشكلة الحقيقية تكمن في النزاعات المسلحة غير الدولية، والسبب في ذلك، تعدد الأطراف المتحاربة والتدخلات الخارجية الكثيرة، وهو ما يجعل مسألة الحصول على رضا كافة الأطراف أمر صعب المنال، ومما يزيد الأمور تعقيداً، أن البعض يعطي موافقته لأغراض تكتيكية أو آنية سرعان ما يتخلى عنها أو لا يبدي التزامه بها[٢] .

---

١ – انظر: مذكرات كورت فالدهايم، أربعون عاماً في مسرح السياسة الدولية، ترجمة عيسى بشارة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، / ١٩٨٧ / م، ص ٩٠ .

٢ – انظر: تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام، ص ١٢.
A/55/305-S/2000/809 21 August 2000.

وبالمحصلة فإن مبدأ الرضا في ظلّ هذه الأوضاع فضلاً عن البيئة المعقّدة التي تنشر بها العملية، يصبح أقل شأناً مقارنة بالصراعات المسلحة الدولية، ومع ذلك فإن هذا المبدأ يبقى ضرورياً في كافة العمليات ذات الطبيعة السلمية، سواء التي تنشر في النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية.

المطلب الثاني

الحياد

الحياد من المبادئ الأساسية لعمل قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وهو يقتضي أن تتعامل القوّة بموضوعية ونزاهة مع كلا الطرفين المتحاربين بعيداً عن التحيّز[1]، حيث إنّ التزام القوة بالحياد في كافة وحداتها المشاركة، ينعكس إيجاباً على ثقة الأطراف بها، وبالتالي يحدد درجة أو مستوى التعاون المقدّم منهما لها. والحياد بهذا المعنى ليس مرادفاً للنزاهة التي تفرض على القوة واجب التمسك بالمهمة الموكلة إليها، ومن ثمّ فعلى القوة التدخل إن كان هناك انتهاك بغض النظر عن الطرف المسؤول عن ذلك[2].

وكما أوضحنا، فإن التعاون عنصر أساسي في نجاح القوة وأدائها لعملها بفاعلية، ولكسب ثقة الأطراف بها، يتوجب على القوة أن تبقى دائماً على الحياد مهما تعرضت لضغوط أو استفزازات، لاسيما وأنها تعمل في أجواء يشوبها

---

1 – United Nations, General guideline for peacekeeping operations, op.cit, p. 19.

2 – United Nations. Handbook on United Nations Multidimensional peacekeeping operations peacekeeping best practices Unit, department of peacekeeping operation, United Nations, December 2003, p.56.

أحياناً توتر شديد، قد ينعكس سلباً على علاقة الأطراف بالقوة، ويؤدي إلى تصرفات من هذا القبيل، ولتفادي حدوث أي إشكالات يفترض أن يكون أفراد القوة مدربين ومهيئين للتعامل مع مثل هذه الظروف.

والحياد له أكثر من نوع، فهناك **الحياد السياسي** الذي يفرض على القوة عدم إعطاء أي حُكم مسبق حول مسائل تخرج عن مهامها، كتلك المتعلقة بحقوق الأطراف وادعاءاتهم ومواقفهم، فهذه المسائل خارج نطاق اختصاصها، فهي لم ترسل لمعالجة جذور المشكلة، بل أرسلت لاحتواء النزاع[١] بهدف إعطاء الفرصة للخيار السلمي.

وهناك **الحياد العسكري** الذي يعني أن لا تقوم القوة بدعم طرف على حساب الطرف الآخر، أيّاً كان شكل هذا الدعم سواء تمثل بتقديم معلومات، أو عرقلة متعمدة، أو حجب معلومات من المفروض أن تقدمها ... إلخ.

وفضلاً عن ذلك فإن للحياد أهمية خاصة بالنسبة للدولة المضيفة، حيث يتوجب على القوة عدم التدخل في الشؤون الداخلية مهما كان درجة هذا التدخل أو شكله[٢]، ويجب أن يكون التعامل مع المدنيين، لاسيما من حيث المساعدات التي تقدمها لهم، أياً كان نوعها، منسقاً بشكل كامل مع سلطات الدولة المضيفة.

وهنا نشير إلى أن قوة مراقبي فضّ الاشتباك تقوم في المنطقة الخاضعة لإشرافها، بالعديد من النشاطات الإنسانية لصالح السكان السوريين (كتقديم العلاج الطبي)، **وهذا النشاط يجب أن يكون بعلم وتنسيق وموافقة السلطة السورية وإلا عُدَّ تدخلاً في الشؤون الداخلية السورية.**

---

١ – ناهد طلاس العجة، الأمم المتحدة بين الأزمة والتجديد، ترجمة الدكتور محمد عرب صاصيلا، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، / ١٩٩٦ / م، ص ٢٣ .

٢ – تثور هذه المشكلة بشكل كبير في النزاعات المسلحة الداخلية، لاسيما عندما يكون هناك انهيار كامل لمؤسسات الدولة وتدخلات خارجية كثيرة في شؤونها.

ونظراً لأهمية مبدأ الحياد في عمل القوة فقد استبعدت مجموعات من الدول في المشاركة بها، بغية توفير أكبر قدر من الضمانات لها[1]، وهذه الدول استبعدت إما بسبب عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، أو بسبب صلتها بأطراف النزاع، أو بانتمائها إلى أحلاف عسكرية، والهدف من كل ذلك هو الخشية من تأثيرها السلبي على عمل القوة ومهامها وبالتالي إفشال مهمتها، ولهذا نجد أن الوحدات التي تشارك في قوة مراقبي فضّ الاشتباك تنتمي إلى قوى صغرى ومتوسطة الحجم، محبة للسلام، ويغلب عليها طابع الحياد كالنمسا وبولندا واليابان والهند وكرواتيا وغيرها من الدول التي شاركت ثم انسحبت (كالبيرو ونيبال) أو مازالت تساهم بوحدات بها.

في هذا السياق نتساءل: هل يحق لأي من الطرفين طلب سحب أي من الفرق المشاركة إذا ما ثبت أنها لا تلتزم بهذا المبدأ ؟.

الواقع إنّ هذه الفرضية قد تتحقق، لاسيما وأن القوة تتألف من وحدات عسكرية تابعة لعدد من الدول، وبالتالي **فنحن نعتقد أن من حق الطرف الذي يقتنع قناعة كاملة بعدم توفر الحياد أن يطلب سحب هذه الوحدة، شريطة أن يبنى طلبه على أدلة كافية تثبت عدم تقيد هذه الوحدة بمبدأ الحياد، ولا يفوتنا أن نؤكد أن ممارسة هذا الحق ليست على درجة متساوية لكل من سورية و(إسرائيل)؛ وذلك لأن القوة ترابط على الأراضي السورية، وبالتالي فإن الأمن الوطني السوري هو الأكثر تهديداً من هذه الأعمال إن حصلت، وعلى كل فإن هذه الفرضية إلى الآن لم تتحقق ولم نسمع بأي حالة من هذا القبيل.**

---

[1] – MALAN. Mark, a concise conceptual history of UN peace operations 1, Institute for security studies, published in A.S.R. vol 6, No1, 1997.

المطلب الثالث

عدم استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس

يعدُّ هذا المبدأ من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها قوة مراقبي فضّ الاشتباك، حيث تضمّن البروتوكول الملحق باتفاق فصل القوات حكماً صريحاً بذلك، فقد جاء فيه: " إن القوة ستكون مزودة بأسلحة فردية ذات صفة دفاعية ولن تستخدم هذه الأسلحة إلا دفاعاً عن النفس ".

وبشكل عام فإن هذا المبدأ الذي طبق في العمليات المشابهة، تقرر لاعتبارات سياسية وأخرى إستراتيجية[1]، فالقوة بالأساس غير محاربة وغير عدائية، وبالتالي فإن إستراتيجيتها لتحقيق مهامها تعتمد على التعاون لا الإكراه.

وانطلاقاً من ذلك فإن الدولتين المتحاربتين تقبلان بمرابطة القوة فيما بينهما، لقناعتهما بأن هذه القوة لا تفرض عليهما أو على أي منهما بالقوة مالا تقبلان به.

وإنّ حمل أفراد القوة الأسلحة للدفاع عن النفس، لا يتعارض مع هذه الاعتبارات؛ وذلك لغير سبب أولها: إن الأسلحة التي في حوزتهم أسلحة خفيفة فقط وليست بالأسلحة الثقيلة أو الهجومية، ثانياً: إن الدفاع عن النفس حق ملازم لأفراد القوة، لاسيما وأنّ البيئة التي يعملون في ظلها بيئة محفوفة بالمخاطر، وبالتالي فإنه من غير المنطقي تجريد هؤلاء من حمل السلاح الخفيف وإلا أصبحت حياتهم مهددة بالخطر.

---

[1] – أوليفييه باي، عمليات حفظ السلام والاضطرابات المحلية الجديدة، بحث منشور في كتاب بعنوان النظام العالمي الجديدة، الأمم المتحدة : الشرعية الدولية، باتر بسبو نولاسكور – انمي شاوس – آلان ديمس، تعريب، د. فؤاد شاهين، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الأولى / ١٩٩٥ / م، ص ١٧٠ – ١٧١.

وإنّ مفهوم الدفاع عن النفس خضع لعدة تطورات، ونستطيع أن نقول: بأنّ هناك مفهومين[١] لهذا المبدأ، الأول ضيق والآخر واسع، فالمفهوم الأول أي الضيق ظهر مع إنشاء قوة الطوارئ الدولية الأولى عام /١٩٥٦/ م، ووفقاً لهذا المفهوم فإن حق أفراد القوة يقتصر على الردّ على أي هجوم يتعرضون له، وارتكز على مسألة جوهرية وهي عدم المبادأة بإطلاق النار[٢].

أما المفهوم الواسع والذي أُقرّ عام / ١٩٧٣ / م بمناسبة إنشاء قوة الطوارئ الدولية الثانية، فإن الدفاع عن النفس تضمّن مقاومة كل محاولة لمنعها بالقوة من إتمام المهام الموكلة إليها ويشمل ذلك الدفاع عن ولاية القوة وكذلك أفرادها وممتلكاتها.

إن هذا التفسير يثير الكثير من الإشكاليات، أهمها أنه يعطي القوة صلاحية فرض مهمتها بقوة السلاح، الأمر الذي لا يتفق مع طبيعة مهمة القوة[٣] ويتناقض مع الاعتبارات السياسية والإستراتيجية لهذا المبدأ أصلاً، وعلى كل، ومن خلال الواقع العملي لم تلجأ قوة مراقبي فضّ الاشتباك لهذا

---

1 – SAMUELS. Kirsti, Use of force in UN Peacekeeping operations IPA – UNDPKO Work shop, report, UN Millennium plaza Hotel, NY, Friday Februaary 6the 2004, P.250.

٢ – يشير الدكتور مصطفى مؤمن، إلى أن سلطة إطلاق النار بالنسبة لجنود قوة الطوارئ الدولية في مصر قاصرة فقط على حق الدفاع عن النفس. وبسبب حالات التسلل عبر خطوط الهدنة سعى قائد القوة الجنرال بيريز بطلب السماح لأفراد القوة بإطلاق النار على المتسللين من أي الجانبين عبر خطوط الهدنة الفلسطينية، ولكن طلبه هذا حفظ بسبب رفض بعض الدول المساهمة بكتائب في القوة الدولية أن يطلق جنودها الرصاص على المصريين، أو على الإسرائيليين، دون موافقة من دولتيهما ..... ولكن مصر وإسرائيل اختلفتا حول الشروط والحالات التي يمكن للقوات الدولية أن تطلق فيها النار.

انظر في ذلك : د. مصطفى مؤمن، قوة الطوارئ الدولية ودورها في قضية السلام، مرجع سابق، ص١٨٨ .

٣ – عصام الدين حواس، قوة الطوارئ الدولية المنشأة في أكتوبر /١٩٧٣/، ص ٤٣ .

التفسير الواسع؛ نظراً لما يثيره من إشكالات وبدلاً من ذلك استخدمت الوسائل الدبلوماسية في محاولة لحل المشاكل التي صادفتها كافّة.

فعلى سبيل المثال، إن من التحديات التي تواجه القوة هو تقييد حرية الحركة والتنقل[1]، وعلى الرغم من أن القوة تتمتع بهذا الحق في البروتوكول الملحق باتفاق الفصل، فإن كلا الطرفين يعيقان تطبيقه بشكل كامل. وهنا نجد أن الأمين العام يبذل جهوداً لإلغاء هذه التقييدات ومنح القوة الحرية الكاملة في التنقل والحركة.

وإضافة إلى ذلك فلم يجر اختبار حقيقي لهذا المبدأ في منطقة عمليات القوة، حيث إن هذه المنطقة ظلت منذ عام /١٩٧٤/ م شبه هادئة، على الرغم من استئناف القتال بين الطرفين في لبنان عام / ١٩٨٢ / م، وارتكاب إسرائيل اعتداءات متكررة على الأراضي السورية (منطقة عين الصاحب ٢٠٠٣ م) والتحليق فوق اللاذقية / ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ / م والاعتداء على موقع في عمق الأراضي السورية / ٢٠٠٧ / م فهذه الاعتداءات جميعها نفذّت من خارج المنطقة الخاضعة لسيطرة قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

وهنا نتساءل: هل تستطيع قوة مراقبي فضّ الاشتباك أن تمنع أية قوة عسكرية تابعة لأي من الطرفين المتحاربين من الدخول إلى المنطقة العازلة، حتى ولو أخذنا بالمفهوم الواسع لحق الدفاع عن النفس؟.

---

[1] – انظر: تقرير الأمين العام عن قوة مراقبي فض الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م إلى ٣٠ حزيران / ٢٠٠٩ / م في الوثيقة: S/2009/295 8 June 2009

إن الإجابة على ذلك تتعلق بحجم القوة العسكرية وحجم تسليحها، فإذا كان عددها كبير ومسلحة بأسلحة ثقيلة، فإن قوة مراقبي فضّ الاشتباك لن تستطيع التصدي لها بسبب عددها المحدود وأسلحتها الخفيفة[1].

وبالمحصلة فإن وجود هذه القوة وحملها للأسلحة الخفيفة يشكل حاجزاً سياسياً لا عسكرياً بالمفهوم التقني، ومع ذلك فإن تخطي القوة أو الاشتباك معها يخلق مشكلة حقيقية مع منظمة الأُمم المتحدة، التي تملك خيارات متعددة للتعامل مع مثل هذه الحالة إذا ما وقعت.

قبل الانتهاء من هذا المطلب، نلفت الانتباه إلى مسألة هامة؛ هي عدم الخلط بين هذا المبدأ المقرر في كافة العمليات ذات الطبيعة المشابهة، وبين تلك العمليات التي تحمل تفويضاً صريحاً باستخدام القوة، كعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التي أنشأها مجلس الأمن عام /١٩٩٣/ م وفقاً للقرار

---

١ – في هذا السياق من المفيد لنا أن نشير إلى أن الأمين العام كورت فالدهايم أعلن في آذار /١٩٧٨/ م، وبمناسبة إنشاء قوة الأمم المتحدة العاملة في لبنان: " إن الدفاع عن النفس بالنسبة لقوات حفظ السلام في لبنان يشمل صد محاولات منعها بالقوة من أداء مهامها بتفويض من مجلس الأمن " .

ويبدو أن هذا التوسع يعكس الوضع في منطقة عمليات القوة بشكل خاص وفي لبنان بشكل عام.

وهنا من المفيد أن نوضح أن هذا المفهوم ظل غامضاً وهو ما أعطى لأفراد القوة حرية اختيار وتحديد مهامهم. وفي التطبيق العملي، فقد لجأت الوحدة الفرنسية المشاركة في لبنان عام /١٩٨٥/ م بإبلاغ الإسرائيليين (بأمر مباشر من باريس) بأنه من غير المصرح لهم أن يشنوا غارة انتقامية على إحدى القرى المعتقد أنها معقل لأنصار منظمة التحرير الفلسطينية. وعندما أصرّ الإسرائيليون على تنفيذ ذلك رفع الجنود الفرنسيون علم بلادهم على الطريق المؤدي إلى القرية المستهدفة وأعلنوا أنهم سيقتلون من يتقدم من الجنود الإسرائيليين، فانسحب الإسرائيليون.

نقلاً عن : ج . ر . بيريدج، السياسة الدولية: القوى والصراعات منذ عام /١٩٤٥/ م، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز النشر لجامعة القاهرة، مصر، / ١٩٩٤ / م، ص١٧١ .

/٨١٤/، ويذكر أن تلك العملية كانت الأولى من نوعها لإنفاذ السلام، تأذن بها الأُمم المتحدة وتتولى قيادتها[١].

المطلب الرابع

استبعاد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن من المشاركة في قوة مراقبي فضّ الاشتباك

تعود خلفية هذا المبدأ إلى العام / ١٩٥٦ / م، عندما قدم الأمين العام داغ همرشولد تقريره الثاني والأخير، حول تشكيل قوة الطوارئ الدولية الأولى إلى الجمعية العامة، حيث تضمن التقرير مجموعة من المبادئ والأُسس، كان من ضمنها استبعاد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن من المشاركة بوحدات عسكرية في القوة، تفادياً لسيطرة أيٍّ من هذه الدول على القوة، وقد وافقت الجمعية العامة على التقرير المذكور بما جاء فيه من أحكام[٢].

وأكّد الأمين العام فيما بعد، في دراسته المقتضبة حول عمليات حفظ السلام على هذا المبدأ، مبيِّناً أنه تقرّر من أجل الحيلولة دون مخاطر الخلافات في الرأي[٣].

---

١ – الأمم المتحدة والصومال /١٩٩٢-١٩٩٦/ م، الأمم المتحدة، سلسلة الكتب الزرقاء، المجلد الثاني، منشورات الأمم المتحدة ، نيويورك، /١٩٩٦/ م، ص٤٥ وما بعدها .

٢ – انظر الوثيقة : A / 3302 6 November 1956.

٣ – د. سليم حداد، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، ظروف إنشائها، تنظيمها والمهام الموكولة إليها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، /١٩٨١/ م، ص ١١٧-١١٨ .

وطبّق هذا المبدأ أيضاً في تشكيل قوة الطوارئ الدولية الثانية عام / ١٩٧٣ / م، حيث ورد نصّ صريح بشأنه في القرار / ٣٤٠ / الخاص بإنشاء القوة، وهذا الحكم جاء بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كان مشروع القرار المذكور خالياً من أي إشارة إليه، وقد تمّت الموافقة على هذا التعديل، على الرغم من إبداء بريطانيا وفرنسا عدم رغبتهما في استبعاد الدول دائمة العضوية من المشاركة في القوة[١].

ورغم تقرير هذا المبدأ في عمليات حفظ السلام التي أنشئت خلال الحرب الباردة، إلا أن تطبيقه لم يكن مطلقاً حيث كان له استثناءات[٢]، منها: مشاركة بريطانيا في قوات الأُمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص التي أُنشئت عام /١٩٦٤/ م، وهذه المشاركة مبنيّة أساساً على وجود قواعد عسكرية بريطانية في الجزيرة.

ومشاركة فرنسا في قوة الأُمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان والتي أُنشئت عام /١٩٧٨ / م، وهذه المشاركة أُسست على علاقات الصداقة التقليدية بين لبنان وفرنسا[٣].

على الرغم من أهمية هذا المبدأ فقد طرأ عليه تطورات كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث بدأت كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين فضلاً عن

---

١ – انظر في ذلك : عصام الدين حواس، قوة الطوارئ الدولية المنشأ في أكتوبر / ١٩٧٣ / م، ص ٢٥ – ٢٦ .

٢ – من استثناءات هذا المبدأ ايضاً مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بمراقبين في هيئة مراقبة الهدنة منذ إنشائها عام /١٩٤٨/ م وأُلحق بهم مراقبون من الاتحاد السوفييتي بعد حرب تشرين /١٩٧٣/ م وآخرون من الصين بعد عام /١٩٩٠/ م.
انظر في ذلك :

BAKER. H. James, policy challenges of UN peace operations, parameters, US Army War College Quarterly- Spring 1994.

3 – LEOTARD. Francois, French (Blue Helmets), 50 years Keeping the Peace, LEWIN, Ander, France and the United Nations 1945 - 1995, proface by Alan juppe, 1995, Boulder: Collection Panoramiques, p.151.

بريطانيا وفرنسا المشاركة في العمليات التي أنشأتها الأمم المتحدة، كما قامت بعض هذه الدول بقيادة مثل هذه العمليات، والسبب الرئيس في ذلك هو الزيادة الهائلة في تلك العمليات وتعدد مهامها، ممّا تطلّب احتياجات بشرية كبيرة، لم تعد الدول التي كانت تساهم سابقاً – والتي معظمها من الدول الصغيرة والحيادية – قادرة على تلبية هذه المتطلبات.

بعد هذه الخلفية والتطورات التي شهدها هذا المبدأ، نلقي الضوء على تطبيقه على قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

بداية، نشير إلى أن سورية و (إسرائيل) اتفقتا صراحة على استبعاد مشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن في قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وورد هذا الاستثناء في البروتوكول الملحق باتفاق فصل القوات حيث جاء فيه: " يختار الأمين العام قوة مراقبي فصل القوات بالتشاور مع الأطراف من بلدان أعضاء في الأمم المتحدة، وليسوا أعضاء دائمين في مجلس الأمن ."

والاتفاق على هذه المسألة أمرٌ ذو أهمية كبيرة، نظراً لطبيعة الصراع القائم في المنطقة، وعلاقة تلك الدول – وبالتحديد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق – بطرفي الصراع، وبالتالي فإن استبعاد هذه الدول من المشاركة في وحدات في القوة أمر ضروري وهام وذلك لـ :

١- ضمان الحياد والموضوعية.

٢- الابتعاد قدر الإمكان عن الآثار السلبية الناتجة عن خلافات هذه الدول، وبالتحديد حول طبيعة المهام التي سيقومون بها إضافة لحجم مشاركتهم.

٣- الحرص على بقاء القوة وتنظيمها تحت القيادة الفعلية للأمم المتحدة.

وانطلاقاً من ذلك فإن تطبيق هذا المبدأ ينسجم مع الأهداف الأساسية لتواجد القوة في الجولان، والمتمثلة في عزل الصراع وتجميده وحصره في أضيق الحدود، بغية خلق الجو السلمي لانطلاق العملية السياسية والوصول إلى تسوية نهائية.

وهذه الأهداف من الصعب جداً تحقيقها فيما لو شاركت الدول الكبرى بوحدات عسكرية في القوة، بالإضافة إلى أن علاقة هذه الدول بالطرفين المتحاربين ليست على سوية واحدة، فهنالك تحالفات بين الولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل)، وبالمقابل فإن العلاقة بين سورية والاتحاد السوفييتي – خلال النصف الثاني من السبعينيات وصولاً لمنتصف الثمانينيات – شهدت تقارباً شديداً، وبالتالي هناك انحياز واضح بين واشنطن[1] وتل أبيب من جهة، وبين موسكو ودمشق من جهة أخرى.

---

[1] – نعلم أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وسورية منذ السبعينيات حتى الآن لم تكن ثابتة، وكانت محكومة بالدرجة الأولى بالمصالح الأمريكية في المنطقة، ومدى موقف سورية منها، فبعد حرب تشرين عام /١٩٧٣/ م أخذت العلاقة بين البلدين بالتحسن، إلا أنها سرعان ما أصابها الانتكاس منذ بداية الثمانينيات، ومع انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام /١٩٩١/ م عادت العلاقة للتحسن وقادت الإدارة الأمريكية المفاوضات بين سورية و(إسرائيل) ، ولكن هذا الوضع لم يستمر بعد فشل المفاوضات عام /٢٠٠٠/ م ووصول شارون إلى السلطة في (إسرائيل) وتبدل الإدارة الأمريكية، حيث تولى مقاليد السلطة جورج بوش، ومنذ ذلك الوقت أخذت العلاقات تتوتر بين البلدين وازدادت بعد احتلال العراق عام /٢٠٠٣/ م حيث ترافق التوتر مع تهديدات أمريكية ضد سورية بسبب موقف سورية الرافض لغزو العراق واحتلاله، وازدادت الأوضاع سوءاً بعد عدوان (إسرائيل) على لبنان عام /٢٠٠٦/ م الذي كان يشكل محاولة إسرائيلية – أمريكية لتطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد في المنطقة، وهو ما عارضته سورية بشدة، واستمراراً للسياسة العدائية الأمريكية، تعرضت سورية لعدوان أمريكي في أواخر عام /٢٠٠٨/ م على إحدى القرى السورية في منطقة البوكمال. وعلى الرغم من سياسة الانفتاح التي اتبعتها الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه سورية منذ مجيء باراك أوباما إلى السلطة منذ مطلع / ٢٠٠٩ / م

=

وتطبيقاً لهذا المبدأ فإن الأمين العام أثناء سعيه لتشكيل القوة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم /٣٥٠ /. أجرى اتصالاته مع عدد من الدول من غير تلك الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، ولم يقتصر هذا المبدأ على الدول المشاركة بوحدات عسكرية، بل امتد ليشمل المراقبين العسكريين الملحقين بالقوة والتابعين لهيئة مراقبة الهدنة في فلسطين (مجموعة مراقبي الجولان) الذين يساعدون القوة في الإشراف على اتفاق الفصل، حيث تم استبعاد المراقبين التابعين لأي من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن من القيام بأعمال أساسية في القوة، ومن جهة أخرى فقد أوكلت للمراقبين التابعين لهذه الدول والذين تم تشكيلهم في وحدة منفصلة، وظائف خدمية[1].

وعلى الرغم من انسحاب عدد من الدول المشاركة في القوة واستبدالها بوحدات تابعة لدول أخرى، ورغم التطورات التي طرأت على هذا المبدأ منذ انتهاء الحرب الباردة، فإنه مازال مطبقاً تطبيقاً كاملاً على قوة مراقبي فضّ الاشتباك، حيث لم تشارك أيٌ من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في القوة منذ عام /١٩٧٤/ م، وتطبيقه لم يقتصر على الدول المشاركة في القوة، بل شمل أيضاً قادة القوة، فلم يكن أيٌ من القادة الذين تعاقبوا على قيادتها من رعايا الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

= ، إلا أن العلاقة بين واشنطن ودمشق مازالت في أضيق الحدود، وهذا يعكس الاختلافات الواسعة بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية تجاه مختلف قضايا المنطقة، سواء ما يتعلق منها بالصراع العربي – الإسرائيلي، أو بالعراق، أو بغيرها من مسائل.

1 – Uited Nations.The blue helmets, op . cit, P. 30.

المطلب الخامس
استبعاد مشاركة دول من أطراف النزاع، أو من لها مصلحة فيه، أو منتمية إلى أحلاف عسكرية

قبل الحديث عن هذا المبدأ وتطبيقاته على قوة مراقبي فضّ الاشتباك، نتساءل: ما هو المقصود بالدول أطراف النزاع، وهل يقتصر ذلك على الدول المتحاربة بشكل مباشر كوضع سورية و(إسرائيل)، أم يتعدى ذلك ليشمل دولاً أخرى ؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالغاية من تقرير هذا المبدأ والتي تتمثل بـ :

١- تأمين الحياد والموضوعية للقوة بغية إنجاز المهام المرسومة لها بالشكل الكامل.

٢- تحقيق المصلحة الدولية وهذه المصلحة لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت الدول المساهمة بوحدات عسكرية دول حيادية ومسالمة، بعيدة عن أطراف النزاع وغير منتمية إلى أحلاف عسكرية.

وانطلاقاً من ذلك، فإن الدول أطراف النزاع لا تقتصر على الدول المتحاربة بشكل مباشر، بل تتعدى ذلك لتشمل دولاً أخرى، ويمكن تصنيف ذلك في فئتين الأولى : تشمل الدول التي لها مصلحة مباشرة في النزاع القائم (كالدول العربية مثلاً والولايات المتحدة، علماً أن الأخيرة مستبعدة أصلاً باعتبارها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن). أما الفئة الثانية: فهي الدول التي ترتبط بمعاهدات دفاعية مع الدول المتحاربة. إضافة لهاتين الفئتين فإن الدول المنتمية إلى أحلاف عسكرية مستبعدة بدورها من الاشتراك في القوة، كتلك المنتمية إلى حلف الأطلسي وحلف وارسو (سابقاً).

إن التطبيقات الأولى لهذا المبدأ كانت مع تشكيل قوة الطوارئ الدولية الأولى عام /١٩٥٦/ م[١]، فقد حاولت بريطانيا وفرنسا حينها – وهما كما نعلم طرف أساسي في العدوان الثلاثي على مصر؛ الذي بدأته إسرائيل– حاولت تحويل قواتهما الغازية لقوات سلام، ترابط على القناة وتفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، وهو ما تم رفضه من قبل مصر ومعظم دول العالم، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

ونحن نعتقد أن تقرير هذا المبدأ له أبعاد إستراتيجية عسكرية وسياسية للقوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي)، وذلك بإبعاد كل من بريطانيا وفرنسا عن منطقة الشرق الأوسط التي كانت تصنف تاريخياً كمنطقة خاضعة لنفوذهما.

هذا المبدأ كالمبدأ السابق، طرأ عليه تطور كبير بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث إنَّ دولاً عدّة منتمية إلى أحلاف عسكرية أو مجاورة لمناطق النزاع أو لها مصلحة فيه، وكذلك أحلاف بحد ذاتها، أخذت تشارك في مثل هذه العمليات كمشاركة تركيا في البلقان، ومشاركة قطر في قوة الأُمم المتحدة العاملة في

---

[١] – لم ترد أية إشارة صريحة لهذا المبدأ في قرارات مجلس الأمن، أو الجمعية العامة ذات الصلة بقوة الطوارئ الدولية الأولى، ولكن الدول اتفقت فيما بينها على هذا المبدأ، وقد أوضح ممثل الهند أن الدول المشتركة في الأعمال العدوانية، والمقصود بذلك بريطانيا وفرنسا فضلاً عن إسرائيل لن تكون من بين الدول المساهمة في قوة الطوارئ الدولية .

انظر في ذلك : د. جابر إبراهيم الراوي، الأُسس القانونية لقوات السلام الدولية، مرجع سابق، ص ١٨١ وكذلك ص ١٨٩.

وقد ورد هذا المبدأ بشكل صريح في تقرير الأمين العام الذي قدمه إلى مجلس الأمن في تموز / ١٩٦٠ / م حول أسس تكوين قوة الأمم المتحدة في الكونغو.

انظر الوثيقة : S.C / 4389 18 July 1960

لبنان، والسبب في ذلك يعود للتطورات الدولية التي شهدها عقد التسعينيات وما ترتب عليها من إنشاء عشرات العمليات.

بالنسبة لتطبيقات هذا المبدأ على قوة مراقبي فضّ الاشتباك، فعلى الرغم من أن البروتوكول الملحق باتفاق الفصل لم يتضمن أية إشارة إلى ذلك، وأن القرار المنشئ للقوة رقم / ٣٥٠ / وتقارير الأمين العام لم تشر – بدورها – إلى هذا المبدأ، إلا أنه مفهوم ضمناً، وقد راعى الأمين العام أثناء تشكيله للقوة تطبيق هذا المبدأ، على الرغم من وجود بعض التجاوزات والتي تمثلت بمشاركة كل من كندا وبولندا في القوة، فكندا طرف في حلف الأطلسي وبولندا عضو في حلف وارسو (سابقاً).

ومن أجل التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن انضمام كلتا الدولتين إلى أحلاف عسكرية فقد أوكلت إليهما مهام لوجستية، ولم تشتركا في المهام الأساسية للقوة، وهذه المشاركة هدفت لخلق نوع من التوازن بين المعسكرين الغربي والشرقي، حيث أصر الاتحاد السوفييتي على مشاركة بولندا مقابل مشاركة كندا[١]، وتبنى الاتحاد السوفييتي هذا الموقف في أثناء تشكيل قوة الطوارئ الدولية الثانية عام /١٩٧٣/ م وكما أشرنا فإن الدول التي تشكلت منها قوة مراقبي فضّ الاشتباك عام /١٩٧٤/ م، هي بالأصل دول مساهمة بوحدات في قوة الطوارئ الدولية الثانية. وتطبيقاً لهذا المبدأ انسحبت إيران[٢] من القوة عام / ١٩٧٩ / م بعد أربع سنوات من المشاركة فيها، وجاء هذا الانسحاب بعد نجاح الثورة الإسلامية، التي على إثْرِها عَدَّتْ إيران نفسها في حالة حرب مع (إسرائيل)، أي كطرف من أطراف النزاع.

---

١ – مذكرات كورت فالدهايم، أربعون عاماً في مسرح السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٩٠ .

٢ – انظر: Letter of 13 March from Secretary – General to president of the Security Council. S/ 13166

خلاصة القول: إن هذا المبدأ مازال مطبقاً على قوة مراقبي فضّ الاشتباك منذ إنشائها عام /١٩٧٤/ م حتى الآن.

المطلب السادس
التوزيع الجغرافي العادل في تشكيل القوة

يقصد من هذا المبدأ خلق حالة من التوازن في تشكيل القوة، وذلك بتمثيلها لمختلف المناطق الجغرافية والسياسية في العالم، وهو يهدف إلى تأمين مبدأ العالمية للقوة باعتبارها تابعة للأمم المتحدة، وتعمل تحت سلطتها وإشرافها وتنظيمها، لا تحت إشراف وسلطة دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة إقليمية، وقد تطرق الأمين العام إلى هذا المبدأ في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن والمتعلق بأُسس ومبادئ تشكيل قوة الطوارئ الدولية الثانية[١].

لم يرد أي ذكر لهذا المبدأ في البروتوكول الملحق باتفاق الفصل، وكذلك في قرارات مجلس الأمن وتقارير الأمين العام المتعلقة بقوة مراقبي فضّ الاشتباك، ولهذا نجد أن هذا المبدأ لم يراع مراعاة دقيقة وكافية، ولإيضاح ذلك سوف نبين في الجدول التالي أسماء الدول المشاركة في القوة مع عدد أفرادها خلال فترات زمنية معينة ومحددة.

---

١ – انظر تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن في الوثيقة: S/ 11052 / Rev.1. 27 October 1973

توزيع جنود قوة مراقبي فضّ الاشتباك

اسم الدولة	القارة التي تتبع لها	٢٠ كانون الثاني ١٩٧٥ (١)	١٧ أيار ١٩٧٨ (٢)	٢١ تشرين الثاني ١٩٨٣ (٣)	تشرين الثاني ١٩٩٠ (٤)	أيار ١٩٩٤ (٥)	أيار ١٩٩٧ (٦)	أيار ١٩٩٩ (٧)	أيار ٢٠٠٣ (٨)	حزيران ٢٠٠٦ (٩)	تشرين الأول ٢٠٠٨ (١٠)	أيار ٢٠٠٩ (١١)	١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٩ (١٢)
النمسا	أوروبا	٥١١	٥٢٣	٥٢٨	٥٣١	٤٦٤	٤٦٥	٤٢٨	٣٧٢	٣٧٥	٣٨١	٣٨٢	٣٨٤
بولندا	أوروبا	٨١	٩١	١٤٢	١٥٦	٣٥٧	٣٥٥	٣٥٤	٣٥٧	٣٥٤	٣٤٣	٣٤١	٢
كندا	أمريكا الشمالية	١٥٧	١٦١	٢٢١	٢٢٧	٢١٥	١٨٨	١٨٦	١٩١	٤	٢	٢	٢
البيرو	أمريكا الجنوبية	٣٥٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إيران	آسيا	–	٣٨٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
فنلندا	أوروبا	–	–	٣٨٨	٤١٠	–	–	–	–	–	–	–	–

[١] – انظر الوثيقة: S / 11563 / Add.1.

[٢] – انظر: Y.B.U.N. 1978, P.63

[٣] – انظر الوثيقة: S / 15777 22 May 1983

[٤] – انظر الوثيقة: S / 21950 / 23 November 1990

[٥] – انظر الوثيقة: S / 1994 / 587 22 May 1994

[٦] – انظر الوثيقة: S / 1997 / 372 16 May 1997

[٧] – انظر الوثيقة: S / 1999 / 575 18 May 1999

[٨] – انظر الوثيقة: S / 2003 / 655 18 May 2003

[٩] – انظر الوثيقة: S / 2006 / 333 1 June 2006

[١٠] – انظر الوثيقة: S / 2008 / 737 26 Novermber 2008

[١١] – انظر الوثيقة: S/2009/295 8 June 2009

[١٢] – انظر الوثيقة : S/2009/597 18 November 2009

اليابان	آسيا	–	–	–	–	٤٥	٤٥	٤٥	٣٠	٣٠	٣١	٣١
سلوفاكيا	أوروبا	–	–	–	–	–	٣٥	٩٤	٩٥	–	–	–
السويد	أوروبا	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–
نيبال	آسيا	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–
الهند	آسيا	–	–	–	–	–	–	–	١٨٧	١٨٨	١٩٢	١٩٣
كرواتيا	أوروبا	–	–	–	–	–	–	–	–	٩٥	٩٥	٩٥
الفلبين	آسيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٣٣

من هذا الجدول نستخلص ما يلي:

أولاً – غلبت المشاركة الأوروبية في القوة، بالمقابل لم تشارك أي دولة من إفريقيا وأمريكيا الجنوبية (باستثناء البيرو التي شاركت لمدة عام واحد منذ إنشاء القوة عام / ١٩٧٤ / م وانسحبت عام / ١٩٧٥ /م).

ثانياً – لم تشارك أيّ دولة آسيوية في القوة قبل عام / ١٩٩٦ / م باستثناء إيران التي شاركت لمدة خمس سنوات / ١٩٧٥ – ١٩٧٩ / م.

ثالثاً – عدد الدول المشاركة في القوة لم يتجاوز الأربع دول خلال الفترة الممتدة من عام / ١٩٧٤–١٩٩٣/ م لكنه أخذ بالتصاعد منذ أواخر التسعينيات ليصل إلى ست دول وأحياناً سبع دول في السنوات الأخيرة.

رابعاً – هنالك فرق واضح في التوازن العددي بين قوات الدول المشاركة، فهناك دول شاركت بأعداد كبيرة نسبياً كالنمسا وبولندا قياساً بالعدد الإجمالي للقوة، وبالمقابل فإن دولاً كانت مساهمتها محدودة كاليابان.

فالنتيجة التي نتوصل إليها هي أن مبدأ التوازن سواء أكان جغرافياً أم عددياً لم يراع في تشكيل القوة، ومع ذلك فإن هذا الأمر – وفي اعتقادي – ليس بالأهمية الكبيرة؛ نظراً لأن حجم القوة أصلاً محدود فهو لا يتعدى / ١٢٥٠ / فرداً كما جاء في البروتوكول، وهذا الحجم قياساً لعمليات أخرى رابطت في المنطقة يعدُّ متواضعاً جداً، فعلى سبيل المثال كان حجم قوة الطوارئ الدولية الثانية عام / ١٩٧٤ / م ٧٠٠٠ فرداً، وعدد أفراد قوة الأُمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان (حالياً) يقارب خمس عشر ألف جندي.

وفي ختام هذا المطلب نشير إلى أن هذا المبدأ طرأ عليه – كالمبدأين السابقين – تطور كبير منذ انتهاء الحرب الباردة، ترافق مع قيام المنظمات الإقليمية بعمليات حفظ السلام كالاتحاد الإفريقي مثلاً[١].

المبحث الثاني

قيادة القوة وتشكيلها

وفقاً للبروتوكول الملحق باتفاق فصل القوات فإن قوة مراقبي فضّ الاشتباك ستكون تحت قيادة الأُمم المتحدة المسندة إلى الأمين العام[١]، تحت سلطة

---

١ – من الاستثناءات الواضحة في تطبيق هذا المبدأ خلال الحرب الباردة، عملية الكونغو / ١٩٦٠ – ١٩٦٤ / م حيث إن معظم الدول التي شاركت بها كانت من القارة الإفريقية.

مجلس الأمن[٢]، وقيادة القوة أوكلت للأمين العام الذي يباشرها من خلال قائد ميداني.

والقوة بالأساس مشكلة من وحدات عسكرية تابعة لعدد من الدول الأعضاء في منظمة الأُمم المتحدة (وفقاً للمبادئ والأُسس التي بيناها في المبحث السابق)، إضافة للوحدات العسكرية، فإن مجموعة من المراقبين الدوليين يساعدون القوة في إنجاز مهامها.

وانطلاقاً مما تقدم، فإنني سأتناول في هذا المبحث، قيادة القوة وتشكيلها، وذلك في المطالب الخمسة التالية:

المطلب الأول : دور الأمين العام في قيادة القوة (الرئيس الأعلى).

المطلب الثاني : دور القائد الميداني في قيادة القوة.

المطلب الثالث : الوحدات العسكرية المشاركة في القوة.

المطلب الرابع : الدول المساهمة في القوة ومهامها الخاصة.

المطلب الخامس: مهمة مجموعة مراقبي الجولان.

المطلب الأول

---

[١] – إن هذا الحكم الوارد في البروتوكول، لا يختلف عما أورده الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره حول تشكيل قوة الطوارئ الدولية الثانية عام / ١٩٧٣ / م والذي صادق عليه مجلس الأمن في قراره رقم / ٣٤١ / .

انظر الوثيقة : S/ 11052 / Rev.1 27 October 1973

[٢] – إن تعبير (تحت سلطة) وفقاً لتفسير مندوب بريطانيا، عندما تم تبني القرار رقم / ٣٤٠ / وهو القرار المنشئ لقوة الطوارئ الدولية الثانية يعني : " أن مجلس الأمن هو المرجع الأخير للسياسة الواجب اتباعها ولا تهدف إلى تحميله مهمة الإشراف اليومي على العملية " .

انظر في ذلك : د. سليم حداد، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان: ظروف إنشائها، تنظيمها والمهام الموكلة إليها، مرجع سابق، ص ١٠٢ .

دور الأمين العام في قيادة القوة (الرئيس الأعلى)

يؤدي الأمين العام دوراً أساسياً في قيادة القوة والإشراف على تشكيلها وعلى حسن قيامها بمهامها، وهذا الدور يتناول بشكل رئيس القوة ذاتها والأطراف المتحاربة سورية و (إسرائيل)، والدول المشاركة في وحدات عسكرية فضلاً عن الأمم المتحدة، ومن ثم فهو حلْقة الوصل الأساسية فيما بينها .

ودور الأمين العام سياسي وإداري، مستمدٌ بالدرجة الأولى من أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تمنحه صلاحيات واسعة، يستطيع من خلالها أن يؤثر تأثيراً مباشراً على سير القوة وفعاليتها وإنجاز مهامها، ومع ذلك فإن صلاحياته الواسعة ليست مطلقة بل تخضع لقيدين أساسيين:

الأول: تقييده بأحكام الميثاق وعدم خروجه عن الحدود المرسومة له من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة[١].

الثاني: عدم اتخاذه أي إجراء يمكن أن يؤثر تأثيراً جوهرياً على القوة كتغيير طبيعتها أو إنهاء مهمتها. فهذه المسائل أصبحت منذ إنشاء قوة الطوارئ الدولية الثانية عام / ١٩٧٣ / م من اختصاص الهيئة التي أنشأت القوة، وبهذا نجد أن النظام الذي اتُّبع منذ إنشاء قوة الطوارئ الدولية الثانية عام /١٩٧٣/ م خلق نوعاً من التوازن بين سلطة الأمين العام وسلطة مجلس الأمن.

وجاء هذا القيد نتيجة للانتقادات الكبيرة التي تعرض لها الأمين العام الأسبق (يوثانت) من الدول الغربية و (إسرائيل) بسبب قراره سحب قوة الطوارئ الدولية الأولى المرابطة في سيناء عام / ١٩٦٧ / م استجابة لطلب

---

[١] – د. عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الرابع (المنظمات الدولية) ، مكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى / ١٩٩٧ / م، ص ١٣٩ .

الحكومة المصرية دون الرجوع إلى الهيئة التي أنشأت القوة وهي الجمعية العامة[1].

وعلى الرغم من هذين القيدين، فإن مجلس الأمن والجمعية العامة (باعتبارها تختص بالمسائل المالية) يعتمدان في قراراتهما إلى حد بعيد على التقارير التي يرفعها إليهما الأمين العام بشكل دوري عن القوة.

وبشكل عام فإن دور الأمين العام يبدأ بجمع المعلومات عن المنطقة التي ستنتشر فيها القوة مروراً بالتخطيط وإصدار الأوامر والتعليمات والاتصال بالأطراف المتحاربة، والدول المساهمة بوحدات عسكرية، ووضع المبادئ والتوجيهات وتقدير النفقات ورفع التقارير والتوصيات.

وفي التطبيق العملي، فقد كان الأمين العام على اطلاع مستمر في سير المفاوضات التي أجراها كيسنجر بين سورية و (إسرائيل)، على الرغم من أنه استبعد منها نهائياً، فإن تلك المفاوضات تناولت موضوع القوة سواء من حيث مهامها ووظائفها، أو من حيث حجمها وتكوينها، أو القيود الواردة عليها، أو غير ذلك من مسائل، وبدأ نشاطه الفعلي بهذا الخصوص بعد التوصل إلى اتفاق لفصل القوات بين الطرفين في أواخر أيار / ١٩٧٤ / م حيث قدم مقترحاته إلى مجلس الأمن والتي تناولت تشكيل القوة وقيادتها والمبادئ التي ستقوم عليها.

وبعد أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم / ٣٥٠ / الخاص بإنشاء القوة، باشر الأمين العام وضع هذا القرار موضع التنفيذ الفعلي، وذلك بالتعاون مع

---

[1] – وجهت عدد من الدول وعلى رأسها كندا والولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل) نقداً لاذعاً للأمين العام { يوثانت } بسبب سحبه لقوة الطوارئ، مشككين في صحة هذا القرار، ولكن هذه الانتقادات وهذا التشكيك لم يكن له أي أساس من الصحة، فقرار الأمين العام قرار صحيح وهو مبني على مجموعة من الأسس القانونية السليمة.

انظر: د. عبد العزيز سرحان، دروس المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص ٢١١ وما بعدها .

سورية و (إسرائيل) وأجرى اتصالاته مع عدد من الدول، من أجل إرسال وحدات عسكرية للمشاركة في القوة، وكذلك عيّن قائداً لها وزوّده بالتعليمات اللازمة.

وبعد وصول القوة إلى منطقة العمليات ومباشرتها لمهامها قام الأمين العام بجولة في المنطقة في بداية شهر حزيران ١٩٧٤ م [١]، شملت دولاً منها سورية و (إسرائيل)؛ حيث تناول في محادثاته موضوع تنفيذ اتفاق الفصل والمرحلة التي ستأتي بعد تنفيذ هذا الاتفاق، كونه مرحلة أولى لتطبيق القرار /٣٣٨ و٢٤٢ /. وفضلاً عن ذلك فإن القوة التي أرسلت ستعمل كل ما في وسعها للمساعدة في التوصل إلى التسوية السلمية؛ من خلال حفاظها على وقف إطلاق النار وعلى اتفاق الفصل.

في هذا السياق قام الأمين العام بزيارتين متتاليتين إلى المنطقة، الأولى في أواخر / ١٩٧٥ / م والثانية في عام / ١٩٧٦ / م، وكان الهدف من هاتين الزيارتين، إقناع سورية بالموافقة على استمرار عمل القوة في الجولان بعد ترددها بسبب الموقف الإسرائيلي الرافض للتسوية السلمية، حيث اشترطت سورية إعطاء موافقتها لتجديد ولاية القوة، بتحرك فاعل للمنظمة الدولية من أجل معالجة قضية الشرق الأوسط بتمامها[٢].

إضافة إلى هذه المسألة التي تعكس رغبة الأمين العام في نجاح مهمة القوة وتذليل كافة العقبات[٣] فهو يتدخل بين الطرفين كلما حدث توتر لاحتوائه وحصره في أضيق الحدود.

---

١ – جريدة البعث، العدد ٣٤٥٠، / ١٩٧٤ / م

2 – United natios. The blue helmets , op . cit , P. 75

٣ – إن هذا الدور الهام للأمين العام للأُمم المتحدة لم يَرُقْ للإدارة الأمريكية التي كانت ترغب بإبعاد المنظمة الدولية كلياً عن الصراع العربي الاسرائيلي. وللتدليل على ذلك يشير الأمين العام كورت فالدهايم أنه عندما قبل الدعوة السورية لزيارة دمشق؛ من أجل التباحث في مسألة تمديد فترة مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك، أزعج هذا القرار وزير الخارجية الأمريكي هينري كيسنجر، فاقترح عليه

للأمين العام أيضاً أثر رئيس فيما يتعلق بتأمين الوحدات العسكرية للمشاركة في القوة، وذلك من خلال اتصاله بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة (ضمن الشروط والمبادئ المتفق عليها) للمشاركة في القوة؛ ولأن حجم القوة بالأصل صغير مقارنة بعمليات أخرى، فهذه المسألة لا تواجه صعوبة كبيرة، وبالتالي فمن السهل تأمين وحدات عسكرية من عدد محدود من الدول، وإضافة إلى ذلك فإن حالة الهدوء النسبي في منطقة عمليات القوة يشجع الدول المساهمة بوحدات عسكرية بالاستمرار وعدم سحب قواتها، وهذا ما حدث مثلاً لكل من النمسا وبولندا اللتين بدأتا المشاركة بالقوة منذ عام / ١٩٧٤ / م.

إن هذه الأدوار للأمين العام، التي تحدثنا عنها أدوار أساسية بكل تأكيد، لكن دوره الأكبر هو علاقته – في هذا الخصوص – مع كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، فالأول أنشأ القوة وهو المختص مبدئياً بتمديد ولايتها. أما الجمعية العامة فهي المختصة بالجوانب المالية، وبالتالي فإن استمرار وجود القوة وفعاليتها متوقفان إلى حد بعيد على هذين الجهازين، وتكمن العلاقة بين الأمين العام وهذه الأجهزة من خلال التقارير التي يرفعها إليهما، وبالتحديد التقرير نصف السنوي الذي يرفعه إلى المجلس قبل نهاية مدة تفويضها، والذي يتناول فيه مجموعة من المسائل من تشكيل القوة وانتشارها، والأنشطة التي تقوم بها والعقبات التي تواجهها والجوانب المالية، وصولاً للتطورات في المنطقة والتدابير المتخذة لتنفيذ القرار /٣٣٨ / لعام / ١٩٧٣ / م، ثم يختم تقريره برأيه حول استمرار أو عدم استمرار القوة، مستنداً إلى قراءة للأوضاع

تأجيل موعد زيارته لتجنب البلبلة والمماطلة في شرح التفاصيل النهائية، وأضاف كيسنجر: إن التطور الذي حققه عبر مساعيه الخاصة ربما يتطلب أن يكون فالدهايم في نيويورك.

انظر في ذلك: مذكرات كورت فالدهايم، أربعون عاماً في مسرح السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٩٧.

السائدة في المنطقة بتمامها (أي ليس في منطقة العمليات فقط) ويقدم توصياته بذلك[1].

إن هذا التقرير يتمتع بأهمية كبيرة؛ حيث إن مجلس الأمن يبني عليه قراره بتمديد ولاية القوة. وبالتدقيق في تقارير الأمين العام نجد أنه أوصى بتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهرأُخرى بشكل مستمر، إذ إن وجودها أمرٌ ضروري؛ نظراً لكون الحالة في الشرق الأوسط بتمامها لا تزال تنطوي على خطر مؤكدٍ، وأن هذه الحالة ستستمر ما لم يتم التوصل لتسوية شاملة تتناول مختلف جوانب مشكلة الشرق الأوسط.

وإن التقارير التي يرفعها أيضاً للجمعية العامة حول الأداء المالي للقوة وميزانيتها واحتياجاتها الإجمالية، فضلاً عن وضعها الإداري، فإن لها أهمية جوهرية في قرارات الجمعية العامة بهذا الخصوص؛ لأن للموارد المالية الكافية أثراً أساسياً في اضطلاع القوة بمسؤولياتها.

المطلب الثاني

دور القائد الميداني في قيادة القوة

---

[1] – انظر على سبيل المثال:

تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن قوة مراقبي فض الاشتباك للفترة من ١ كانون الأول / ٢٠٠٩ / م إلى ٣٠ حزيران / ٢٠٠٩ / م، وذلك في الوثيقة: S/2009/295 8 June 2009

الأمين العام – وكما أشرنا آنفاً – هو القائد الأعلى للقوة، ولكنه لا يمارس هذه القيادة على الأرض بنفسه، بل يتولى القيادة الميدانية قائد عسكري يعيّنه الأمين العام بموافقة مجلس الأمن.

ويعدُّ القائد الميداني ممثلاً للأمين العام في المنطقة الخاضعة لسيطرة القوة، وهو مسؤول أمامه عن كافة تصرفاته، وفي المقابل لا يتلقى التعليمات إلا منه، وعليه أن يكون حريصاً كل الحرص على استقلاليته وأن يكون بعيداً عن أي تأثيرات سواء أكانت من الطرفين المتحاربين أم من الدول المساهمة بوحدات عسكرية، أم من دولته، أم من أي دولة أخرى مهما عظم شأنها، وكذلك يجب أن يكون بعيداً عن تأثيرات الأحلاف العسكرية، فهو موظف دولي يُفترض فيه الحياد والاستقلالية، ويتلقى التعليمات من منظمة الأمم المتحدة فقط عبر الأمين العام، بوصف المنظمة الدولية ممثلة مصالح المجتمع الدولي لا مصلحة دولة أو دول بعينها.

والقائد العام هو المسؤول المباشر عن العملية وعن تنفيذ مهامها ومتابعة أمورها بشكل يومي، وله صلاحية إصدار الأوامر الملزمة، والتعليمات لكافة أفراد القوة، وأوامره وتعليماته ليست خالية من أي قيد، بل يجب أن تكون منسجمة مع قرارات المنظمة الدولية، وتعليمات الأمين العام الذي يحق له أن يلغي أو يعدِّل في الأوامر الصادرة عن القائد الميداني بصفته القائد الأعلى للقوة[1].

يساعد القائد العام هيئة أركان مؤلفة من ضباط يمثلون مختلف الفرق المشاركة في القوة، ومن المفترض أن يشكل هؤلاء وحدة متماسكة، وأن يتلقوا الأوامر فيما يتعلق بمهام وعمل القوة من قائد القوة فقط، وليس من الدول التي ينتمون إليها.

---

[1] – د. غسان الجندي، عمليات حفظ السلام الدولية، أركيولوجيا المعرفة في عمليات حفظ السلام الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، / ٢٠٠٠ / م، ص ١١٢ .

والتماسك بين هؤلاء أمر هام؛ لأن فقدانه سيؤدي إلى الإرباك والفوضى، وبالتالي سينعكس سلباً على فعالية القوة وأدائها، فهذه الوحدات مهما تعددت تشكل وحدة متكاملة.

كذلك يتولى القائد العام قيادة جهاز الشرطة العسكرية المناط به القيام بمجموعة من المهام كالمحافظة على النظام والأمن، والقيام بعمليات التحقيق والإشراف على عمليات عبور المنطقة العازلة ... إلخ[١].

ويساعد القائد العام في عمله مجموعة من الأجهزة الداخلية (كقسم المالية وشؤون الموظفين (وهؤلاء منهم موظفون محليون ومنهم موظفون دوليون) وقسم الخدمات العامة، والنقل والهندسة، والشؤون القانونية ... إلخ).

إن نجاح القوة في أدائها لمهامها يعتمد إلى حد كبير على قائد القوة وقدرته على التعامل السريع مع أي حادث، وذلك من خلال احتوائه والاتصال المباشر والفوري بالطرفين المتحاربين، وكذلك يستطيع أن يخفف من حالة انعدام الثقة المطلقة، بعقد اجتماعات ولقاءات منفصلة مع كبار القادة العسكريين لكلا الجانبين، فهو يستطيع أن يبقي التوتر في مستوياته الدنيا ويمنع تصعيده؛ وذلك من خلال خبرته (دبلوماسيته) و مصداقيته تجاه الطرفين وعدم إشعارهما أنه متحيز للطرف الآخر.

ولنا أمثلة قريبة على دور قائد القوة في تخفيف التوتر بين سورية و (إسرائيل)، بعد أن تصاعد أثر عدوان (إسرائيل) على لبنان في تموز / ٢٠٠٦ /، حيث أدى اللواء Wolgang Jilke دوراً إيجابياً في إبعاد المنطقة عن شبح الحرب، بعد أن كذَّب الإدعاءات الإسرائيلية بأن سورية تقوم

---

١ -

UNDOF Military police platoon ,
http://www.peacekeeper.ca/golanmap.html

باستعدادات عسكرية كبيرة لشن حرب خاطفة على (إسرائيل)، مبيناً أن سورية لم تخرج عن أحكام اتفاق الفصل[١].

أشرنا إلى أنّ الأمين العام يعيّن قائد القوة بموافقة مجلس الأمن، والسؤال الذي يطرح أمامنا: هل موافقة الطرفين المتحاربين على شخص القائد العام إلزامية أم لا ؟.

وفي الواقع لم نجد أية إشارة لهذه المسألة في الوثائق الرسمية، **ولكن نعتقد أن موافقة الطرفين المتحاربين – سورية و (إسرائيل) – على شخص القائد العام أمر ضروري، والسبب في ذلك يعود لطبيعة عمل هذه القوة التي يعتمد نجاحها بالدرجة الأولى على تعاون الطرفين، فهي أداة سلمية، وبالتالي إن لم يكن هنالك رضا من الطرفين عن قائد القوة لسبب من الأسباب، كأن يكون له مواقف عدائية لأي من الطرفين أو لأي سبب موضوعي آخر، فإن نجاحه ونجاح القوة يصبح محل شك.**

إضافة لذلك فإن المنطقة التي تنتشر فيها القوة منطقة مأهولة بالسكان، وبالتالي فإن قائد القوة يؤدي دوراً أساسياً في الحفاظ على العلاقة الإيجابية بين أفراد القوة والسكان المحليين، وذلك من خلال إجراء الاتصالات والاجتماعات مع المسؤولين السوريين المحليين، لاسيما وأنّ القوة تقوم ببعض النشاطات الإنسانية في هذه المنطقة وهو ما يتطلب التنسيق مع السلطة السورية.

نتيجةً لذلك فإن علاقة قائد القوة بكلا الطرفين أمر أساسي، وإن هذه العلاقة يجب أن تؤسس على الثقة والمصداقية والحياد.

وفي الختام نشير إلى أنه قد تعاقب على قيادة القوة منذ إنشائها عام / ١٩٧٤ / م حتى الآن /٢٠٠٩ / م ستة عشر قائداً ينتمون إلى الدول الآتية[١]

---

١ – انظر : UN Assad is not preparing for war, yaakov katz and Sheera Claire Frenkel, The Jerusalem post, May, 8, 2007 .
http://www.jpost.com/servtet/Satellite?cid7/6/2007

: (وفقاً لتسلسل جنسية القادة) البيرو، النمسا، النمسا، فنلندا، السويد، فنلندا، السويد، النمسا، بولندا، هولندا، إيرلندا، كندا، السويد، بولندا، نيبال، النمسا[٢].

وبالتدقيق في جنسية القادة ومدة خدمتهم، نجد أن هنالك أربعة قادة من النمسا، وثلاثة من السويد، واثنين من بولندا، واثنين من فنلندا، وقائداً واحداً من البيرو وهولندا وإيرلندا ونيبال وكندا. إضافة لذلك فإن بعض القادة ينتمون إلى دول تتولى مهام أساسية[٣] في قوة مراقبي فضّ الاشتباك، كالنمسا مثلاً، وهناك قادة ينتمون إلى دول تتولى مهام خدماتية، ككندا.

ومن جهة أخرى هنالك قادة ينتمون إلى دول لا تشارك بوحدات عسكرية في قوة مراقبي فضّ الاشتباك، كهولندا وإيرلندا.

أما بالنسبة لمدة خدمة القادة فهي غير متساوية، فالبعض خدم لمدة قاربت أربع سنوات أو تجاوزت ذلك بقليل، ونجد أن البعض الآخر لم تتعد مدة خدمته السنتين ومنهم أقل من عام[٤].

المطلب الثالث

الوحدات العسكرية المشاركة في القوة

---

[١] – انظر: أسماء القادة الذين تولوا قيادة قوة مراقبي فضّ الاشتباك، والدول التي ينتمون إليها، ومدة خدمتهم، وذلك في الملحق رقم (٧).

[2] – GOLAN, The UNDOF Journal, January-March 2007.No. 110, p. 11

[٣] – سوف أتحدث عن الدول التي تتولى مهام أساسية ومهام خدماتية في قوة مراقبي فضّ الاشتباك في المطلب الرابع من هذا المبحث.

[٤] – قائد القوة الحالي هو الفريق النمساوي Wolgang Jilke والذي عين عام / ٢٠٠٧ / م خلفاً للفريق النيبالي Bala Nanda Sharma

انظر في ذلك: Department of public information, news and media division, New York

. http://www.un.org/News/Press/docs/2007/sgal1032.doc.htm

كما هو معلوم، ليس للأمم المتحدة قوات دائمة ترسلها إلى مناطق النزاع والتوتر في العالم، ولذلك فإن الحل البديل أمام المنظمة الدولية هو الطلب من الدول الأعضاء بالمساهمة الطوعية في هذه العمليات، وهذه المهمة تقع على عاتق الأمين العام. حيث يتولى ذلك من خلال الاتصال والتشاور مع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، لتأمين الموارد البشرية، لتغطية الاحتياجات المطلوبة لكل عملية، وهذه المهمة ليست بالمهمة السهلة فهناك أسس ومبادئ على الأمين العام مراعاتها، وفضلاً عن ذلك فهناك الكثير من العوامل تلعب دوراً أساسياً في إعطاء الدول موافقتها للمشاركة في مثل هذه العمليات، كموافقة كافة الأطراف المتحاربة[1] ووضوح المهمة والالتزام الدقيق بوقف إطلاق النار ... إلخ .

وهذا ما يجعل مسألة تأمين الموارد البشرية مسألة في غاية الصعوبة، وتزداد الأمور تعقيداً في العمليات التي تنشر داخل الدول (العمليات المركبة)، التي تتولى مهام متعددة كالإشراف على الانتخابات ونزع السلاح والمحافظة على وقف إطلاق النار.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإن الكثير من دول العالم – سواء أكانت متقدمة النمو أم بلداناً نامية – تساهم في هذه العمليات، وهذا الأمر يعزى إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

---

[1] – على سبيل المثال، فإن اليابان تشترط للمساهمة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة توافر مجموعة من الشروط، هي:

أ– توصل الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار .

ب– موافقة أطراف الصراع وكذلك الدول المشاركة في العملية على مساهمة اليابان .

ج– حياد العملية وعدم تحيزها لأي طرف .

د– ضمان انسحاب الوحدة اليابانية من العملية إذا انتفى أي من الشروط الثلاثة السابقة.

هـ– استخدام السلاح محدود جداً وهو يقتصر على حياة أفراد القوة .

حول هذه الشروط، انظر:

Defense of Japan 2006, p. 299

١ – الرغبة بتأدية دور في السياسة الدولية.

٢ – تعزيز العلاقة مع الدول الأخرى سواء كانت الدول التي ستنشر القوة فيها أو بينها أو الدول المشاركة في العملية ذاتها.

٣ – الاستفادة من خبرات الدول الأخرى.

٤ – الفوائد المادية (وهذا الأمر يعود للدول النامية).

إنّ الوحدات المشاركة في القوة تبقى طوال فترة انتدابها تحت سلطة الأُمم المتحدة وإشرافها، وبالتالي فإن التعليمات تأتيها من المنظمة الدولية فقط، وليس من دولها[١] (باستثناء ما تعلق منها بالمسائل الداخلية) مع بقائها محتفظة بتشكيلتها العسكرية وبهويتها الوطنية وبقيادتها، وكذلك بلباسها الوطني مع ارتدائها قبعات زرقاء كرمز لمنظمة الأمم المتحدة.

والدول المساهمة بوحدات لها الحق بتبديل فرقها وتبديل قادتها وفقاً لأنظمتها العسكرية، وتملك أيضاً الحق بسحب جنودها نهائياً من القوة بعد إعلام المنظمة الدولية بذلك[٢]، وإعطائها المهلة الكافية لإيجاد وحدات بديلة، وهذا الحق هو أحد حقوق السيادة تمارسه الدول المساهمة بوحدات بملء إرادتها ووفقاً لمصالحها الوطنية، وغالباً ما تنظّم العلاقة بين الأمم المتحدة والدول المساهمة بوحدات، من خلال إبرام اتفاقيات تحدد ما لها وما عليها من حقوق وواجبات[٣] .

---

1 – NAMBIAR. Lt. Gen Satish, United Nations Peacekeeping Operations : Problems and prospects ,
http://www.indianembassy.org/policy/peace-keeping 7/10/2006

٢ – د. محمد وليد عبد الرحيم، الأمم المتحدة وحفظ السلم والأمن الدوليين، المكتبة العصرية، بيروت، / ١٩٩٤ / م، ص ١٦٤.

٣ – لم نتمكن من العثور على أي وثيقة بهذا الخصوص بين الدول المساهمة بوحدات عسكرية في قوة مراقبي فضّ الاشتباك ومنظمة الأمم المتحدة .

إن النشر السريع للقوة وتزويدها باحتياجاتها بعد تبني القرار أمر أساسي في نجاحها وفعاليتها[1]، خاصة من حيث الحفاظ على وقف إطلاق النار، ولهذا فإن الأمين العام قدم مقترحاته بشأن قوة مراقبي فضّ الاشتباك يوم صدور القرار. وقام مباشرة بإجراء الاتصالات مع عدد من الدول المشاركة في القوة، وذلك وفقاً لأحكام البروتوكول وكانت هذه الدول (النمسا والبيرو وكندا وبولندا).

وبالفعل وصلت طلائع الفرق المشاركة إلى المنطقة في الثالث من حزيران ١٩٧٤ م واكتمل العدد تقريباً خلال أسبوعين، وشكّلت الفرق وحدة متكاملة تخضع جميعها لقيادة واحدة هي قيادة الأمم المتحدة. وقد تولت النمسا والبيرو القيام بمهام مراقبة وقف إطلاق النار والفصل بين القوات المتحاربة أي بالمهام الأساسية للقوة.

وتولّت كندا وبولندا مهاماً خدماتية (لوجستية)، وكنا قد أشرنا إلى أنّ هاتين الدولتين تنتميان إلى أحلاف عسكرية، فالأولى تنتمي إلى حلف الأطلسي والثانية إلى حلف وارسو، وهذا ما شكل خروجاً على أحد الأسس التي قامت عليها القوة وهو عدم اشتراك قوات تنتمي إلى أحلاف عسكرية، ولهذا أوكلت لهما مهام لوجستية. ويبدو أن هذه المشاركة جاءت برغبة الدولتين الكبيرتين حينها، فالاتحاد السوفييتي أصر على مشاركة بولندا على الرغم من الاعتراض الإسرائيلي، وكان إصراره مبنياً على مشاركة كندا في القوة، فبولندا وكندا تخلقان حالة من التوازن.

إن النشر السريع للقوة يعود في تقديرنا لمجموعة من الأسباب، هي :

١- حجم القوة ليس بالعدد الكبير (في حدود ١٢٥٠) قياساً على الكثير من العمليات التي أنشأتها الأمم المتحدة، وبالتحديد قوة

---

[1] – انظر تقرير الفريق المعني بعمليات السلام والمقدم إلى كل من الجمعية العامة A/55/305 ومجلس الأمن S/2000/809 بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢١ م، ص ٢١

الطوارئ الدولية الأولى لعام / ١٩٥٦ / م وقوة الطوارئ الدولية الثانية لعام / ١٩٧٣ / م، وهذا العدد هو الصيغة التوفيقية التي تمت بين سورية و(إسرائيل)، فسورية كانت تطالب بعدد محدود من المراقبين، بينما أصرت (إسرائيل) على قوة مؤلفة من عدد كبير يصل إلى ثلاثة آلاف وفي النهاية اتفقا على /١٢٥٠/ فرداً. وهذا العدد يتناسب إلى حد ما مع المهام الموكلة للقوة، فالجبهة التي ستنشر بها لا تتعدى طولها / ٨٠ / كم، بالمقابل فإن قوّتي الطوارئ الدولية الأولى والثانية في سيناء انتشرتا في جبهة طولها عدة أضعاف من جبهة الجولان، فضلاً عن ذلك فإن الطبيعة القانونية للقوة كقوة سلام تسعى للحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال وسائل سلمية لا قسرية؛ ممّا يشجع الكثير من الدول للمساهمة بها.

٢- إن الدول التي اتصل بها الأمين العام للمشاركة في القوة، لديها بالأصل وحدات عسكرية في المنطقة وبالتحديد في سيناء ضمن قوة الطوارئ الدولية الثانية، وهذا الأمر ساهم بشكل كبير في سرعة الموافقة والنشر، وممّا عزّز ذلك تشابه الظروف والمهام على كلا الجبهتين المصرية والسورية.

٣- توقف إطلاق النار بين القوات السورية والإسرائيلية منذ توقيع اتفاق الفصل يوم ٣١ أيار / ١٩٧٤ / م، واستمرار حالة الاستقرار النسبي على الجبهة منذ ذلك التاريخ حتى الآن، وهو ما شجع الدول على المشاركة في القوة.

المطلب الرابع

الدول المساهمة في القوة ومهامها الخاصة

يساهم في القوة حالياً (أي حتى ٣٠ حزيران ٢٠٠٩) م وحدات عسكرية تابعة لست دول[١]، بعضها تتولى مهام أساسية، وهي (النمسا، بولندا، كرواتيا) وبعضها الآخر تتولى القيام بأعمال خدماتية متنوعة (Logistics) هي (اليابان، الهند، وكندا)، وفيما يلي نظرة سريعة لمساهمة هذه الدول، والمهام الخاصة التي تقوم بها.

أولاً : الدول التي تتولى مهام أساسية

١ –النمسا:

---

١ – انظر :

تقرير الأمين العام عن قوة مراقبي فض الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م إلى ٣٠ حزيران / ٢٠٠٩ / م، وذلك في الوثيقة: S/2009/295 8 June 2009

بدأت النمسا مشاركتها في قوة مراقبي فضّ الاشتباك منذ إنشائها عام / ١٩٧٤ / م، حيث وافقت الحكومة النمساوية وكذلك البرلمان في الأول من حزيران / ١٩٧٤ / م[١] على طلب الأمين العام للأمم المتحدة المشاركة في القوة، وبحصول هذه الموافقة أعطيت الأوامر لأفراد الكتيبة النمساوية المشاركة في قوة الطوارئ الدولية الثانية المرابطة في سيناء، بالاستعداد للتوجه إلى الجولان، وبالفعل وصلت طلائع هذه القوة إلى الأراضي السورية في الثالث من حزيران /١٩٧٤/ م، واكتمل وصول أفراد الكتيبة خلال الأيام التالية، حيث أنشأت مقرّاً مؤقتاً لها في منطقة كناكر بالقرب من سعسع، ثم انتقلت إلى مخيم الفوار الواقع بالقرب من المنطقة العازلة.

تولّت الكتيبة النمساوية التي وصل عددها نحو خمسة عشر وخمسمائة جندياً، بادئ الأمر مراقبة انسحاب القوات الإسرائيلية وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه، وبعد الانتهاء من هذا الانسحاب وما استتبعه من إنشاء المنطقة العازلة، انتشرت الكتيبة النمساوية في هذه المنطقة في القطاع الممتد من القنيطرة حتى جبل الشيخ شمالاً.

والكتيبة النمساوية تتألف من ثلاث سرايا، انتشرت الأولى في منطقة جبل الشيخ، والثانية في منطقة القنيطرة، أما الثالثة – تشارك فيها حالياً كتيبة كرواتية – انتشرت في القطاع الأوسط بين الكتيبتين الأولى والثانية، وظلت الكتيبة النمساوية منتشرة في هذه المنطقة منذ ذلك التاريخ حتى كتابة هذه السطور.

وتولت الكتيبة النمساوية مع دول أخرى تعاقبت على المنطقة الممتدة من القنيطرة حتى الجنوب بدءاً بالكتيبة البيروية، ثم الإيرانية، ثم الفنلندية، والآن مع

---

[1] – SCHMIDL. Erwin A, Going International in the service of Peace, burdesheer 50 jahre sicherheit, 2005 , P. 65.

البولندية، تولت القيام بالمهام الأساسية لقوة مراقبي فضّ الاشتباك في الحفاظ على وقف إطلاق النار والإشراف على الاتفاق والبروتوكول الملحق به.

وتتمثل المهام التي تقوم بها الكتيبة النمساوية في المنطقة الخاضعة لسيطرتها بـ [1]:

- مراقبة المنطقة العازلة للحيلولة دون دخول أشخاص عسكريين سوريين أو إسرائيليين إليها.
- رفع تقارير بأي انتهاك لاتفاق فصل القوات.
- منع أي شخص من عبور الخط (آ) { وهو الخط الغربي للمنطقة العازلة حيث ترابط خلفه القوات الإسرائيلية } باستثناء الأشخاص المسموح لهم بالانتقال إلى الجزء المحتل من الجولان عبر معبر القنيطرة تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي.

وإنجاز هذه المهام يتم من خلال نقاط التفتيش ومراكز المراقبة والدوريات الراجلة والثابتة والمتنقلة، وهناك أفراد فرق ردّ الفعل السريع المجهزة بناقلات الجند المدرعة.

وبشكل عام فإن الكتيبة النمساوية كانت الكتيبة الأكبر من حيث العدد، مقارنة بمساهمات باقي الدول، ولكن يلاحظ أن عدد أفراد الكتيبة أخذ يتقلص مع مرور الوقت ، فحتى عام / ١٩٩٠ / م تجاوز عدد أفرادها الـ / ٥٠٠ / فرداً، وخلال التسعينيات تراوح العدد ما بين / ٤٣٠ – ٤٧٠ / فرداً أما بعد العام /٢٠٠٠/ م فأصبح العدد في حدود / ٣٨٠ / فرداً تقريباً.

٢- بولندا :

---

1 – STUPKA. Andreas, Austrian armed forc in UNDOF, truppendienst international, Austrian armed forces, policy missions, training leadership mission, No. ol, 2006. P.26.

بدأت بولندا مساهمتها كالنمسا في قوة مراقبي فضّ الاشتباك منذ عام / ١٩٧٤ / م وظلّت حتى عام / ١٩٩٣ / م تقوم بمهام خدماتية، والسبب في ذلك أنها كانت عضواً في حلف وارسو، ولكن بسبب التغيرات الدولية التي طرأت بتفكك الاتحاد السوفييتي وانحلال حلف وارسو، والتغيرات داخل بولندا ذاتها – تولّت بولندا القيام بمهام أساسية كالكتيبة النمساوية منذ عام / ١٩٩٣ / م إثر انسحاب فنلندا[١] من القوة، حيث نشرت سريتين في المنطقة العازلة الممتدة من القنيطرة وصولاً لنهر اليرموك في الجنوب، وتولّت منذ ذلك التاريخ حتى الآن القيام بمهام أساسية، تمثلت في الحفاظ والسيطرة على وقف إطلاق النار في المنطقة التي تخضع لمسؤوليتها، وذلك من خلال[٢] :

- السيطرة المستمرة على المنطقة الخاضعة لسيطرتها وهي – كما أشرنا – الممتدة من القنيطرة حتى نهر اليرموك جنوباً، باستخدام نقاط التفتيش، ومراكز المراقبة، والدوريات بأنواعها، واستخدام أفراد فرق ردّ الفعل السريع المجهزة بناقلات الجند المدرعة.
- رفع تقارير حول:
  - تجاوز الخط (آ) وكذلك الخط (ب) من قبل أفراد عسكريين.
  - أي نشاط للطيران التابع لكلا الطرفين في هذه المنطقة.
  - استخدام الأسلحة.
  - تقييدات حرية الحركة لأفراد الأمم المتحدة.

---

1 – Colonel . Dr Andreas stupka, cos UNDOF, op. cit, P. 25

2 – ZINSKI. J. Gromad, UNDOF, United Nations disengagement odserver forces, Golan Heights, polish Battation .

وكما أشرنا فإن بولندا تولّت القيام بمهام أساسية منذ عام / ١٩٩٣ / م في القوة، وهذا الأمر استتبع زيادة في عدد الجنود البولنديين إلى الضُّعف تقريباً عما كان عليه في السابق[١].

٣- : كرواتيا

بدأت كرواتيا مساهمتها في قوة مراقبي فضّ الاشتباك منذ عام /٢٠٠٨/ م، ففي شهر حزيران[٢] أرسلت أول فرقة جنود والتي ضمَّت خمساً وتسعين جندياً لتحلّ محلّ السرية السلوفاكية[٣]، التي قرر البرلمان السلوفاكي سحبها من

---

١ - أجد من المفيد الإشارة إلى أن بولندا سحبت وحدتها المشاركة في قوة مراقبي فضّ الاشتباك أواخر ٢٠٠٩ م، وحلّت محلها وحدة من الفلبين بنفس القوام.

انظر: تقرير الأمين العام عن قوة مراقبي فضّ الاشتباك للفترة من ١ تموز / ٢٠٠٩ / م إلى ٣١ كانون الأول / ٢٠٠٩ / م، وذلك في الوثيقة: S/2009/597 18 November 2009

2 - Farewell ceremony held for first croutian contingent to participate in UNDOF mission 2008/ News and announcements / Home/ Government of the republic croutia – official web portal .
http://www.vlada.hr/en/naslornica

٣ - بدأت سلوفاكيا بالمشاركة في قوة مراقبي فضّ الاشتباك منذ أيار / ١٩٩٨ / م كجزء من الكتيبة النمساوية، حيث عمل الجنود السلوفاك ضمن السرية الثالثة النمساوية، وكان عدد هؤلاء في البداية قليل نسبياً، وبسبب نجاحهم في القيام بمهامهم قرر البرلمان السلوفاكي زيادة عددهم ليصل إلى حجم سرية. وانتشر الجنود السلوفاك في القطاع الأوسط بين السريتين النمساويتين الأولى والثانية، ضمن مساحة تقدر بنحو / ٥٨ / كم٢، وتولى هؤلاء القيام بمهام أساسية في القوة، وذلك عبر:

- الدوريات الراجلة والمتنقلة ليلاً نهاراً.
- فرق احتياطية لردّ الفعل السريع.
- مراكز مراقبة دائمة.

الجولان في نهاية أيار /٢٠٠٨/ م. والسرية الكرواتية سوف تمارس مهمتها كجزء من الكتيبة النمساوية.

وقد جاءت مشاركة كرواتيا بعد الدعوة التي تلقتها من منظمة الأمم المتحدة وموافقة كل من إسرائيل وسورية.

وللإشارة، فإن المشاركة الكرواتية في قوة مراقبي فضّ الاشتباك تعدُّ الأوسع حجماً، مقارنة بمشاركاتها في عمليات السلام الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

ثانياً : الدول التي تقوم بأعمال خدماتية { لوجستية }

١- : اليابان

قررت الحكومة اليابانية المشاركة في قوة مراقبي فضّ الاشتباك عام / ١٩٩٥ /م[١]، حيث أرسلت في شباط / ١٩٩٦ / م أول وحدة نقل مؤلفة من ثلاثة وأربعين فرداً، ومنذ ذلك التاريخ أخذت قوات الدفاع الذاتي اليابانية ترسل وحدات من هذا القبيل كل ستة أشهر، لتتولى عمليات نقل الاحتياجات اليومية اللازمة لقوة مراقبة فضّ الاشتباك من موانئ ومطارات إسرائيل وسورية ولبنان ،

ورغم نجاح السرية السلوفاكية في مهمتها، وثناء قائد قوة مراقبي فضّ الاشتباك وقائد الكتيبة النمساوية على عمل الجنود السلوفاك، فإن البرلمان السلوفاكي قرّر في شباط / ٢٠٠٨ / م سحب القوة السلوفاكية من الجولان وذلك في نهاية أيار من نفس العام و(سوف تحل كرواتيا محل القوة السلوفاكية).

انظر في ذلك:

Slovakia in Nato, Magazine of the Ministry of Defence of the slovake republic 2000, Decembe 2006 , P. 13

. http://englis.people.com.cn/90001/90777/635202.html

1- Defence of japan 2006 , pp, 300-301

وقد قامت الوحدة اليابانية بتزويد القوة بدعم لوجستي، يشمل ترميم الطرق التي تتعرض لأضرار بسبب الأمطار والثلوج وكذلك إزالة الثلوج عنها.

٢- : الهند

بدأت الهند مشاركتها في القوة منذ عام / ٢٠٠٦ / م، حيث حلّت محلّ كندا التي قرّرت في ذلك العام الانسحاب شبه الكامل من قوة مراقبي فضّ الاشتباك، والهند تساهم حالياً بكتيبة مؤلفة من (١٩١ فرداً) وهي تتولى أعمال خدماتية واسعة تتضمن مهندسي آليات وإلكترون، والإشارة، وخدمات، ومجموعات طبية، وشرطة عسكرية، ... إلخ [١].

٣- : كندا

بعد اثنين وثلاثين عاماً من المشاركة في القوة، قررت الحكومة الكندية في عام / ٢٠٠٦ / م سحب جنودها من الجولان، باستثناء بضع أفراد، وجاء القرار لسببين اثنين أولهما[٢] : زيادة الطلب على الأعمال اللوجستية وخبراء الاتصالات الكنديين في العمليات الأخرى التي تساهم بها القوات الكندية، وثانيهما : حالة الهدوء النسبي في مرتفعات الجولان.

وكانت كندا طوال فترة مساهمتها في قوة مراقبي فضّ الاشتباك / ١٩٧٤ – ٢٠٠٦ / م، تقوم بأعمال لوجستية متنوعة، تشمل النقل والتمويل والهندسة والمؤن والصيانة والاتصالات والشرطة العسكرية ... إلخ.

---

1 – Indian Army Contingent to serve at Golan Heights United Nations Mission
http:// www. India- defence. Com/reports.2960 20/3/2009

– ٢

Operation Danaca close out
http://www.dnd.ca/site/newsroom/view-news-e.asppid=1880 ٢٠٠٨/٥/٥

المطلب الخامس
مهمة مجموعة مراقبي الجولان

تشكل الوحدات العسكرية للدول التي أشرنا إليها التركيبة الأساسية لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، وهذه الوحدات تتولى القيام بمهمات أساسية للحفاظ على وقف إطلاق النار، يأتي في مقدمتها الفصل بين القوات المتحاربة السورية والإسرائيلية، من خلال المرابطة في المنطقة العازلة وعدم السماح لأي قوة عسكرية من الدخول إليها.

وإذا كانت عملية الفصل وسيلة جوهرية للحفاظ على وقف إطلاق النار، فهي ليست الترتيب الوحيد لتحقيق هذه الغاية، بل هنالك المناطق الدفاعية (تحديد القوات والأسلحة) على جانبي المنطقة العازلة، حيث أُوكلت مهمة التحقق من ذلك إلى مجموعة من المراقبين الدوليين التابعين بالأصل لهيئة مراقبة الهدنة في فلسطين، والذين أُلحقوا بقوة مراقبي فضّ الاشتباك.

ومن الناحية التاريخية أُنشئت هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، والمؤلفة من أفراد عسكريين غير مسلحين في أعقاب الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى عام / ١٩٤٨ / م.

وظلّ هؤلاء المراقبون في المنطقة يمارسون مهاماً متنوعة وفقاً لتطورات الأوضاع منذ ذلك التاريخ حتى الآن.

فعقب التوقيع على اتفاقيات الهدنة عام / ١٩٤٩ / م بين (إسرائيل) وكل من مصر، ولبنان، والأردن، وسورية على التوالي، تولت الهيئة الإشراف على لجان الهدنة المشتركة فضلاً عن مهام أخرى، ثم أدّت دور المراقب لوقف إطلاق النار على الجبهة المصرية إثر العدوان الثلاثي على مصر.

وبعد عدوان / ١٩٦٧ / م، اتسعت مهام هؤلاء المراقبين وعملهم[١]، حيث انتشروا على الجبهتين المصرية والسورية، وتمت زيادة عدد المراقبين المتواجدين على الأراضي اللبنانية إثر تصعيد الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان.

وما يهمنا هنا عمل هؤلاء على الجبهة السورية، فبعد صدور قراري مجلس الأمن تاريخ ٩ و ١١ حزيران عام ١٩٦٧ م أعطى الأمين العام تعليماته لكبير مراقبي هيئة مراقبة الهدنة لإجراء اتصالات بالسلطات السورية والإسرائيلية حول تنفيذ وقف إطلاق النار، حيث قدم مجموعة من الاقتراحات تضمنت وقف إطلاق النار، ووقف أيّ تقدّم للقوات إضافة لنشر المراقبين العسكريين على الخطوط الأمامية.

وقد وافق الطرفان على هذه المقترحات، وبناءً على ذلك، فقد انتشر المراقبون العسكريون في منطقة القتال يوم ١١ حزيران، وكانت المهمة الأولى لهم هي تعيين خطوط وقف إطلاق النار، وهو ما استتبع إنشاء منطقة عازلة تقع ضمن الخطّين الأماميين للقوات المتحاربة يتراوح عمقها بين ميل واحد وثلاثة أميال، وأقيمت مواقع للمراقبة على جانبي المنطقة العازلة (٧ على الجانب الإسرائيلي و ٩ على الجانب السوري).

---

١ – لمزيد من التفصيل، انظر:

د. محمد طلعت الغنيمي، نظرات في العلاقات الدولية العربية، مرجع سابق، ص ٢٨٦ –٢٨٨ .

وتولّى هؤلاء مهمة مراقبة وقف إطلاق النار، ورفع تقارير منتظمة إلى المنظمة الدولية عن كافة الأحداث والتطورات [1] حتى اندلاع حرب تشرين، وبعد توقف القتال إثر صدور قرار مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين الأول / ١٩٧٣ / م، تولّى المراقبون العسكريون مراقبة وقف إطلاق النار حول جيب سعسع، وهي المنطقة التي احتلتها (إسرائيل) في حرب تشرين، واستمر الوضع هكذا حتى التوقيع على اتفاق فصل القوات عام / ١٩٧٤ / م وما نجم عنه من إنشاء قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

حيث أصبحت هذه القوة هي العملية الأساسية التابعة للأمم المتحدة العاملة على الأراضي السورية، وأُلحق بها المراقبون العسكريون المتواجدون في المنطقة وكان عددهم تسعين مراقباً، وأصبحوا جزءاً متمّماً لها، وتولّوا مهام مراقبة وقف إطلاق النار، والقيام بأعمال التفتيش للمناطق محدودة القوات والأسلحة، وذلك وفقاً للأحكام الواردة في الاتفاق والبروتوكول الملحق.

وفي العام / ١٩٧٩ / م تمّ ضم هؤلاء المراقبين في مجموعة عُرفت باسم مجموعة مراقبي الجولان (تمييزاً لها من مجموعة مراقبي القاهرة وبيروت). وهذه المجموعة تقسم إلى مجموعتين[٢]، الأولى: مجموعة مراقبي الجولان– دمشق (مقرها دمشق)، مهمتها المراقبة والتفتيش في المنطقة المحدودة القوات والأسلحة الخاضعة لسيطرة القوات العسكرية السورية. أما المجموعة الثانية فهي مجموعة مراقبي الجولان– طبرية (مقرها طبرية)، مهمتها المراقبة والتفتيش في المنطقة المحدودة القوات والأسلحة الخاضعة لسيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي.

---

1 – United Nations. The blue helmets, A review of United Nations Peace – Keeping, op. cit , p. 25.

٢ – لمزيد من التفصيل، انظر:

PEDERSON. K. OGG-D, operations on The Golan – A (B-side) perspective, UNTSO news magazine, united nations truce supervision organization, No. 02/05, p.6.

وبالنظر لكون البروتوكول الملحق باتفاق الفصل استبعد مشاركة أفراد تابعين لأي من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في القوة، فقد امتدّ ذلك ليشمل المراقبين العسكريين، حيث تمّ فرز المراقبين العسكريين التابعين لهذه الدول في وحدة خاصة أُوكلت لها مهام ثانوية[١].

وكما أشرنا فإن المهمة الأساسية لمجموعة مراقبي الجولان هي القيام بأعمال المراقبة والتفتيش، وذلك تحت إشراف قائد قوة مراقبي فضّ الاشتباك وسيطرته العملية[٢]، فالمراقبة تتم من خلال نقاط المراقبة التي أُقيمت إلى جانبي المنطقة العازلة لمراقبة وقف إطلاق النار ورفع تقارير بذلك.

والمهمة الثانية التي يمكن وصفها بالأساسية، هي القيام بعمليات التفتيش للمناطق محدودة القوات والأسلحة، وهذه المناطق تقع إلى جانبي المنطقة العازلة بعمق / ٢٥ / كم، وهي مقسمة إلى ثلاث شرائح، اتفق الطرفان على عدد محدود من القوات والأسلحة فيها.

وأُوكلت مهمة التفتيش ومراقبة مدى تقيد الطرفين بذلك إلى هؤلاء المراقبين، الذين ينفذون هذه المهمة كل أسبوعين وكلما طلب منهم أحد الفريقين القيام بالتفتيش، ويرافق المراقبين ضباط سوريون في الجانب السوري وإسرائيليون في الجانب الإسرائيلي، وأي تقييد لحرية هؤلاء في الحركة ضمن المنطقة المحددة أو أي انتهاك للأحكام الواردة في الاتفاق حول الأسلحة والقوات المسموح بها، يدوّن في التقارير التي تُرفع إلى المنظّمة الدولية[٣].

---

1 − United Nations. The blue helmets , op. cit p. 30.

2 − Ibid. p. 30.

3 − PEDERSON. K. OGG-D, operations on The Golan – A (B-side) perspective, UNTSO news magazine, united nations truce supervision organization, No. 02/05, p.6.

ويبلغ عدد المراقبين الدوليين الملحقين في قوة مراقبي فضّ الاشتباك حالياً أي في عام / ٢٠٠٩ / م ٧٥ مراقباً عسكرياً[١].

المبحث الثالث

تمويل قوة مراقبي فضّ الاشتباك

التمويل عنصر جوهري في نجاح أي عملية تقوم بها الأمم المتحدة، ومن ثم فإن أي نقص في التمويل سيكون له انعكاسات سلبية على فعالية وأداء تلك العملية، وقد يؤدي إلى فشلها وانسحابها من المنطقة التي أرسلت إليها.

وبالتدقيق في تقارير الأمين العام حول قوة مراقبي فضّ الاشتباك، نجد أن إحدى المشاكل التي تواجهها القوة هي نقص التمويل بسبب التأخير المستمر من جانب الدول في دفع مستحقاتها[٢]، وبالنظر لأهمية مسألة التمويل فإنني سأتطرق إليها في المطلبين التاليين:

المطلب الأول : أزمة تمويل عمليات الأُمم المتحدة لحفظ السلام.

المطلب الثاني : نفقات قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

---

١ – انظر : تقرير الأمين العام عن قوة مراقبي فضّ الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م إلى ٣٠ حزيران / ٢٠٠٩ / م، وذلك في الوثيقة: S/2009/295 8 June 2009

٢ – انظر على سبيل المثال:

تقرير الأمين العام عن قوة مراقبي فضّ الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م إلى ٣٠ حزيران / ٢٠٠٩ / م، وذلك في الوثيقة: S/2009/295 8 June 2009

المطلب الأول

أزمة تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

إنّ مسألة تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بدأت تظهر كمشكلة[١] مع إنشاء قوة الطوارئ الدولية الأولى عام / ١٩٥٦ / م حيث رفضت حينها بعض الدول (كالاتحاد السوفييتي ودول شرقية أخرى) إضافة لبعض دول أمريكا اللاتينية المساهمة بتمويل تلك العملية.

واستندت المجموعة الأولى في رفضها لتحمل نفقات القوة إلى حجة مفادها: أن الدول المعتدية (إسرائيل وبريطانيا وفرنسا) هي الدول التي يجب أن تتحمل تغطية نفقات القوة؛ وذلك لأن القوة أُنشئت بسبب العدوان الذي قامت به هذه الدول على مصر، أما موقف الدول اللاتينية فقد استند إلى أسباب اقتصادية ومالية.

ومع إنشاء عملية الأمم المتحدة في الكونغو عام / ١٩٦٠ / م وما نجم عنها من تكاليف باهظة؛ بسبب الحجم الهائل لأفراد هذه القوة الذي قارب العشرين ألفاً، وكذلك بسبب تعدد المهام التي أُوكلت إليها، تحولت المشكلة المالية إلى أزمة حقيقية، ولاسيما أن عدد الدول التي امتنعت عن الدفع أخذ يزداد، وهذا الأمر دفع بالجمعية العامة للتقدم بطلب رأي استشاري[٢] من

---

[1] – NARASIMHAN. C V, the United Nations, An inside view, UNITAR in association with vikas publishing hones PVT LTD, New Delhi vikas, 1992 ,p. 106.

[٢] – حول هذه المسألة، انظر : د. أحمد حسن الرشيدي، الوظيفة الإفتائية لمحكمة العدل الدولية ودورها في تفسير وتطوير سلطات واختصاصات الأجهزة السياسية للأمم المتحدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، / ١٩٩٣ / م،ص ٥١٢ وما بعدها.

انظر كذلك: الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، بعض نفقات الأمم المتحدة (الفقرة ٢ من المادة ١٧ من الميثاق)، الفتوى الصادرة في ٢٠ تموز / ١٩٦٢ / م.
http:// www.icj-icj. org/homepage/ar/files/sum_1949-1991

محكمة العدل الدولية، في أواخر عام / ١٩٦١ / م بشأن التزام الدول الأعضاء بدفع النفقات المترتبة على عمليات حفظ السلام في الكونغو والشرق الأوسط، طبقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة عشرة[١] من الميثاق.

وقد تلقّت الجمعية العامة ردّ المحكمة في ٢٠ تموز / ١٩٦٢ / م، حيث بيّنت فيه أن تلك النفقات تعدُّ من نفقات المنظمة، وذلك وفقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة عشر من الميثاق، وهو ما يعني أن المادة /١٩ / من الميثاق قابلة للتطبيق إذا ما توافرت الشروط المحددة بها[٢].

وعلى الرغم من أن هذا الرأي الاستشاري للمحكمة تم قبوله من جانب الجمعية العامة، حيث صوَّت لصالحه معظم الدول، فإن بعض الدول لم تلتزم به واستمرت في رفضها المساهمة في نفقات تلك العمليات، وكان منها الاتحاد السوفييتي وفرنسا ودول أخرى.

وكما أسلفنا فإن السبب الرئيس الذي اعتمده الاتحاد السوفييتي، هو أن نفقات هذه العمليات (وبالتحديد قوة الطوارئ الدولية) تقع على عاتق الدول المعتدية، وفضلاً عن ذلك فقد استند الاتحاد السوفييتي وكذلك فرنسا إلى أسباب دستورية[٣] مفادها: أن إنشاء هذه العمليات وتمويلها من اختصاص مجلس الأمن لا الجمعية العامة، واستناداً إلى ذلك لا يحق للجمعية العامة اتخاذ قرارات بهذا الخصوص. **ويبدو لنا أن هذا الموقف يعكس رغبة هاتين**

---

١ – تنص الفقرة الثانية من المادة السابعة عشرة على ما يلي: " يتحمل الأعضاء نفقات الهيئة حسب الأنصبة التي تقررها الجمعية العامة " .

٢ – تنص المادة /١٩/ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: " لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة، إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها، وللجمعية العامة مع ذلك أن تسمح لهذا العضو بالتصويت، إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها ".

٣ – جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم: مدخل إلى القانون الدولي العام، ثلاثة أجزاء، تعريب عباس العمر، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ص ٢٧ .

الدولتين في السيطرة على هذه العمليات، من خلال عضويتهما الدائمة في مجلس الأمن.

أدّى هذا الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية إلى التهديد بتطبيق المادة / ١٩ / من الميثاق، إلاّ أنّ الجمعية العامة فضلت عدم تطبيق هذه المادة تجنباً للنتائج السلبية التي كان من الممكن أن تحدث، ولاسيما أن الاتحاد السوفييتي هدّد بترك المنظمة الدولية[١] وكان المخرج من ذلك أنّ الجمعية العامة وافقت على عقد جلستين من دون إجراء التصويت[٢].

إنّ الوضع المالي الصعب الذي واجه عمليات حفظ السلام، وانعكاسه على المنظمة بتمامها، دفع الجمعية العامة للبحث عن أُسس جديدة لتمويل هذه العمليات، وبالفعل أقرّت أربعة مبادئ لهذا الغرض عام /١٩٦٣/ م، هي[٣]:

١- المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء في تمويل عمليات حفظ السلام.

٢- تناسب المساهمات المالية مع القدرة الاقتصادية للدول.

٣- تشجيع المساهمات الاختياري.

٤- المسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وتبع ذلك إنشاء لجنة خاصة من أجل عمليات حفظ السلام وذلك عام /١٩٦٥/ م أُوكل لها مهمة إجراء دراسة استعراضية شاملة لكامل مسائل عمليات صيانة السِّلْم من جميع نواحي هذه العمليات، بما في ذلك وسائل تذليل المصاعب المالية الحالية التي تكتنف المنظمة[٤]، وعلى الرغم من تحقيق هذه

---

[١] – ناهد طلاس العجه، الأمم المتحدة بين الأزمة والتجديد، مرجع سابق، ص ٥٥ .

[2] – DURCH. J. William, Financial Crises, the evolution of UN peacekeeping, case studies and comparative analysis, Stimson Center 1993, United States of America op.cit, p.39

[٣] – انظر القرار رقم ١٨٧٤ (الدورة الاستثنائية – ٤) تاريخ ٢٧ حزيران / ١٩٦٣ / م.

[٤] – انظر القرار رقم / ٢٠٠٦ / (الدورة ١٩) بتاريخ ١٨ شباط /١٩٦٥/ م.

حيث تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم /١٣٣٠/ دون اعتراض.

اللجنة نجاحات في جوانب متعددة إلا أنها اصطدمت بالمواقف المتباينة للدول بشأن هذه المسائل.

وعلى ضوء هذه التطورات تم استحداث صيغة جديدة[١] لتمويل عمليات حفظ السلام عام /١٩٧٣/ م قائمة على أساس تقسيم الدول الأعضاء إلى أربع شرائح، الأولى: تضم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، حيث يقع على عاتق هذه الدول دفع الحصة الأكبر في تمويل عمليات حفظ السلام؛ وذلك بسبب المسؤولية الخاصة لهذه الدول في الحفاظ على السِّلْم والأمن الدوليين[٢]، والثانية: تضمّ الدول المتطوّرة اقتصادياً من غير الدول دائمة العضوية، والثالثة: تضمّ الدول الأعضاء القليلة التطور اقتصادياً، أما الشريحة الرابعة: فتضم الدول الأقل تطوراً.

وفي الواقع أن هذا التقسيم استند إلى أساسين اثنين، الأول: القدرة السياسية على التأثير في عمليات حفظ السلام، والثاني: القدرة الاقتصادية على تمويلها، واستناداً إلى هذا التقسيم فإن الشريحتين الأولى والثانية اللتين لا يزيد عدد الدول فيهما عن الثلاثين، تتحملان معظم نفقات هذه العمليات، وهذا يعكس مدى هيمنة هذه الدول على عمليات حفظ السلام[٣].

---

١ – إن الصيغة التي استحدثت عام / ١٩٧٣ / م أي تقسيم الدول الأعضاء إلى أربع شرائح ليست الصيغة الوحيدة، فهنالك عمليات تموّل بصيغ أخرى، فهيئة المراقبة في فلسطين ومجموعة المراقبة العسكرية في الهند وباكستان تمولان من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وهناك نظام قائم على المساهمات التطوّعية وهو مطبق في قبرص، حيث تمول الحكومة القبرصية والدول المشاركة في قوات معظم نفقاتها.

انظر في ذلك: ناهد طلاس العجه، الأمم المتحدة بين الأزمة والتجديد، مرجع سابق، ص ٥٢ .

2 –Handbook on United Nations, Multidimensional peacekeeping operations op. cit , p.5.

3 – SKONS. Elisabeth, international financing of peace operations, international peace research institute, Stockholm, spire, 2005 , p. 9.

وعلى الرغم من سياسة التحول الإيجابي التي أبداها الاتحاد السوفييتي تجاه هذه العمليات في منتصف الثمانينيات، ولاسيما لجهة تمويلها، إلا أن تلك العمليات ظلت تعاني من النقص في التمويل بسبب السياسة الجديدة التي انتهجتها الولايات المتحدة في تلك الفترة، والمتمثلة بإجراء تخفيض من جانب واحد في مساهمة الولايات المتحدة في الميزانية العادية للأمم المتحدة، وانعكس ذلك على عمليات حفظ السلام من خلال إعادة النظر في توجيه الأموال المستعملة في هذه العمليات[١].

ومما زاد من تفاقم الوضع هو الطفرة التي حدثت في إنشاء عمليات حفظ السلام متعددة المهام خلال التسعينيات، مع انهيار الاتحاد السوفييتي والتي تطلبت مبالغ مالية كبيرة.

وهذا الأمر استتبع إجراء تطويرات في هذا الميدان، كان منها إنشاء قسم إدارة عمليات حفظ السلام عام / ١٩٩٢ / م، وإنشاء صندوق احتياطي للمساعدة في عملية التمويل وبالتحديد في المراحل الأولى من نشر أية عملية، وكذلك تفويض الدول الأعضاء في المنظمة بالقيام بعمليات حفظ السلام بشكل منفرد أو عبر المنظمات الدولية[٢]، **وبهذا نجد أن المشاكل المالية التي عانتها هذه العمليات ما زالت قائمة، والسبب الرئيس في ذلك هو التأخير**

---

١ – انظر كلاً من:

ناهد طلاس العجة، الأمم المتحدة: بين الأزمة والتجديد، مرجع سابق، ص ٥٤ .

DURCH. J. William, Financial Crises, the evolution of un peacekeeping, case studies and comparative analysis op.cit,pp. 40-41.

2 – OSMANCAVUSOGLU. Emil, challenges to united Nations peacekeeping operations in the post – cold war era, perceptions, J.I.A. vol IV, No. 4, December /1999/ - February /2000/

المستمر من جانب عدد كبير من الدول في دفع حصصها في الأوقات المطلوبة[١].

المطلب الثاني
نفقات قوة مراقبي فضّ الاشتباك

استند تمويل قوة مراقبي فضّ الاشتباك إلى المبادئ التي وضعتها الجمعية العامة لتمويل عمليات حفظ السلام، ووفقاً لتلك المبادئ فإن نفقات القوة تعدُّ نفقات للمنظمة الدولية، تتحمّلها الدول الأعضاء وفقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة عشر من الميثاق.

وكما أشرنا في المطلب السابق، اتّبعت منظمة الأمم المتحدة منذ عام / ١٩٧٣ / م وبمناسبة إنشاء قوة الطوارئ الدولية الثانية، أسلوباً جديداً في تمويل هذه العمليات، لقناعة المنظمة أن تمويلها يتطلب اتباع إجراء مختلف عما هو مطبّق في الميزانية العادية، ولذلك فقد اتُّبعت ترتيبات خاصة في تغطية نفقات تلك العمليات، حيث تمّ توزيع تلك النفقات بين الدول الأعضاء وفقاً لجدول أنصبة متفق عليه، يستند إلى معايير تختلف في كثير من جوانبها عما هو مُطبّق في جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية للأمم المتحدة، وطُبّق هذا النظام على قوة مراقبي فضّ الاشتباك[٢].

---

[١] – يشير الأمين العام في تقريره عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك المؤرخ في ٨ نيسان / ٢٠٠٨ / م إلى أن مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ٣٠ نيسان/٢٠٠٩/ م بلغ /١٦٢٠،٣/ مليون دولار .

انظر الوثيقة: S/2009/295 8 June 2009

[٢] – انظر قرار الجمعية العامة رقم ٣٢١١ (آ) الدورة ٢٩ بتاريخ ٣١ تشرين الأول /١٩٧٤/ م المتعلق بتمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة مراقبي فض الاشتباك .

ومنذ إنشاء القوة عام / ١٩٧٤ / م موِّلت بحساب مشترك، كان قد أنشئ لصالح قوة الطوارئ الدولية الثانية عام / ١٩٧٣ / م، وبعد انتهاء عمل هذه القوة عام / ١٩٧٩ / م ظل الحساب قائماً لصالح قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

إن الميزانية السنوية التي تعتمدها الجمعية العامة للقوة لا تُخصّص بأكملها لنفقات القوة، بل إنَّ حصصاً مالية تترتب على القوة لحساب دعم عمليات حفظ السلام، وكذلك لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات. ونفقات القوة تغطي جوانب متعددة، منها التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدّات المملوكة من قبل الوحدات العسكرية، وتكاليف الموظفين، والإنفاق على المرافق والهياكل الرئيسية، إضافة لعمليات التدريب والشؤون الطبية وغيرها من الاحتياجات الضرورية التي تتطلبها القوة لتحقيق الأهداف المرسومة لها[١].

إن تأمين الموارد المالية الكافية للقوة أمر أساسي في قيامها بالمهام الموكلة إليها، حيث إن كفاءة القوة وفاعليتها مرتبطتان إلى حد بعيد بتأمين تلك الموارد.

وعلى الرغم من هذه الحقيقة فإن القوة تعاني من نقص في التمويل؛ بسبب التأخير المستمر للعديد من الدول في دفع اشتراكاتها المالية المقررة من قبل الجمعية العامة، فوفقاً لتقرير الأمين العام المؤرخ في ٨ أيار / ٢٠٠٩ / م[٢] بلغت الاشتراكات المقرّرة غير المسدّدة للحساب الخاص للقوة منذ

---

١ – فوفقاً لقرار الجمعية العامة رقم /٢٧٧/ (الدورة الستين) / ٢٠٠٦ / م، فإن المبلغ المعتمد هو /٤١٥٨٨٤٠٠/ دولار أمريكي للفترة من ١ تموز /٢٠٠٦/ م إلى ٣٠ حزيران /٢٠٠٧/ م وهذا المبلغ مقسم على النحو التالي : /٣٩٨٦٥٢٠٠/ دولاراً للإنفاق على القوة و/١٤٢٣٣٠٠/ دولاراً لحساب دعم عمليات حفظ السلام و /٢٩٩٩٠٠/ دولاراً لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات. ووفقاً للقرار رقم ٢٩٧ (الدورة الثالثة والستون) / ٢٠٠٩ / م، فإن المبلغ المعتمد للحساب الخاص لقوة مراقبي فض الاشتباك للفترة من ١ تموز / ٢٠٠٩ / م إلى ٣٠ حزيران / ٢٠١٠ / م، ٤٧٠٢٠٣٠٠ دولاراً، يشمل مبلغ ٤٥٠٢٩٧٠٠ دولاراً للإنفاق على القوة، ومبلغ ١٦٥٦٧٠٠ دولاراً لحساب دعم عمليات حفظ السلام، ومبلغ ٣٣٣٩٠٠ دولاراً لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات.
لمزيد من التفاصيل حول هذا القرار، انظرالوثيقة:
A/Res/63/297 7 August 2009.

٢ – انظر :

إنشائها حتى ٣٠ نيسان / ٢٠٠٩ / م ما مقداره / ١٧/ مليون دولار، وبلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بوحدات عسكرية في قوة مراقبي فضّ الاشتباك في ٣٠ نيسان /٢٠٠٩/ م، ٥ ملايين دولار.

وعلى الرغم من الحث المستمر من قبل الجمعية العامة للدول الأعضاء من أجل دفع اشتراكاتها، وكذلك المناشدة المستمرة للأمين العام بتسديد الاشتراكات وتسوية المتأخرات، فإن عدد الدول الملتزمة بذلك قليل نسبياً. فقد بيّنت الجمعية العامة في قرارها رقم ٢٧٧ (الدورة الستين ٢٠٠٦ م)، أن تسعاً وأربعين دولة فقط سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل، وبغية تخفيف التكاليف فقد طلبت من الأمين العام اتّخاذ مجموعة من الإجراءات، منها إدارة القوة بأقصى درجة من الكفاءة والاقتصاد، وتعيين موظفين محليين في القوة لشغل وظائف فئة الخدمات بدل الموظفين الدوليين، نظراً للفارق الكبير في الرواتب، والاستفادة القصوى من المرافق والمعدات المملوكة للأمم المتحدة للتخفيف قدر الإمكان من المشتريات. وبيّنت في قرارها رقم ٩٠٤ (الدورة الثالثة والستون) [١] أن خمساً وأربعين دولة فقط من الدول الأعضاء قد سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل، وحثت الدول الأعضاء الأخرى، ولاسيما التي عليها متأخرات، على بذل كل جهد ممكن لكفالة تسديد اشتراكاتها المقررة للقوة بالكامل.

إن نقص التمويل ومن ثمّ التأخير في تسديد المبالغ المستحقة للدول المساهمة في القوة سينعكس سلباً على استمرار هذه المشاركة لبعض الدول، وقد يشكل سبباً لسحب وحداتها العسكرية، وهو ما ينعكس بالمحصلة على القوة بتمامها لاسيما إذا ما تعثّر إيجاد وحدات عسكرية بديلة.

نتوقف أخيراً أمام مواقف الدول عامة وطرفي الصراع خاصة من مسألة تمويل القوة. وبالتدقيق في قرارات الجمعية العامة بهذا الخصوص نجد أن

تقرير الأمين العام عن قوة مراقبي فض الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م إلى ٣٠ حزيران / ٢٠٠٩ / م، وذلك في الوثيقة: S/2009/295 8 June 2009

[١] – انظر الوثيقة : A/63/904 25 June 2009

معظم الدول المشاركة في التصويت[1]، تصوّت لصالح قرارات الجمعية العامة (وإسرائيل) من بين هذه الدول، أما سورية فإن موقفها مختلف، فهي تصوت ضدّ تلك القرارات، وموقفها هذا مؤسّس على اعتبارات سياسية وقانونية حيث إنها ترى أن نفقات القوة يجب أن تكون على عاتق الدولة المعتدية وهي (إسرائيل)، فلولا العدوان الإسرائيلي على الأراضي السورية لَمَا نشأت هذه العملية.

وعلى كل فإن قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالمسائل المالية قرارات ملزمة للدول كافّة، ويدخل ضمنها نفقات عمليات حفظ السلام، وهو ما بيَّنته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري عام /١٩٦٢/ م. وبالتالي فإن القرار الصادر ملزم للدول كافّة سواء صوتت لصالحه أو ضده، أو امتنعت عن التصويت وإلا تحملت المسؤولية وفقاً للمادة ١٩ من الميثاق.

وهنا لابد من التأكيد أن موقف سورية هو موقف سليم وصحيح، فمن غير المنطقي أن تتحمّل الدولة المعتدى عليها – الجمهورية العربية السورية – كما تتحمل الدولة المعتدية – (إسرائيل) – ، وهذا الوضع يدعونا لمطالبة الجهاز المسؤول عن تمويل هذه العمليات، وهو الجمعية العامة، إلى تبنّي مبادئ إضافية تتضمن إعفاء الدولة المعتدى عليها من أي التزام مالي تجاه أية عملية لحفظ السلام ترابط على أراضيها.

---

[1] – لا بد من الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أخذت منذ مدة بعيدة نسبياً تمرر القرارات المتعلقة بالميزانية عن طريق إجماع الرأي (consensus) وليس عن طريق التصويت.

وبطريقة إجماع الرأي فإن أعضاء الجمعية العامة يتوصلون إلى اتفاق عام حول عناصر وصيغة القرار.

انظر: DURCH. J. William, Financial Crises, The evolution of UN peacekeeping, case studies and Comparative analysis, op.cit, 39.

المبحث الرابع

المهام الموكلة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك

إن المهمة الأساسية لمرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في الجولان، هي الحفاظ على وقف إطلاق النار بين سورية و (إسرائيل) بشكل عام، والإشراف على اتفاق الفصل بشكل خاص. واستناداً إلى ذلك، فإنني سأتناول هذه المسائل في المطالب الخمسة التالية:

المطلب الأول : تحديد مهام القوة ومنطقة عملياتها.

المطلب الثاني : الحفاظ على وقف إطلاق النار.

المطلب الثالث : الإشراف على المنطقة العازلة .

المطلب الرابع : الإشراف على المناطق الدفاعية (مناطق التحديد) .

المطلب الخامس : الوظائف الفرعية لقوة مراقبي فضّ الاشتباك.

المطلب الأول

تحديد مهام القوة ومنطقة عملياتها

أولاً – مهام قوة مراقبي فضّ الاشتباك:

تحددت مهام ووظائف قوة مراقبي فضّ الاشتباك في اتفاق فصل القوات والبروتوكول الملحق به، فقد نصّت الفقرة " هـ " من اتفاق الفصل على أنه (سيجري تفتيش أحكام الفقرات أ ، ب ، ج من قبل أشخاص الأمم المتحدة الذين سيشكلون قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة بموجب هذه الاتفاقية).

أما البروتوكول الملحق باتفاق الفصل فقد حدّد بدقة عمل القوة، حيث جاء فيه " إن عمل قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة (أندوف) بموجب

الاتفاقية سيكون بذل قصارى جهودها للمحافظة على وقف إطلاق النار والتأكّد من أنه يرعى بدقة، وستشرف على الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها بشأن مناطق الفصل والتحديد ".

وقد أكّد الأمين العام على هذه الوظائف في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن تاريخ ٢٧ تشرين الثاني /١٩٧٤/ م[١].

ووفقاً لتلك الأحكام، فإن المهام الأساسية للقوة هي:

١- الحفاظ على وقف إطلاق النار.

٢- الإشراف على مناطق الفصل والتحديد.

إضافة إلى هذه المهام الأساسية، فإن القوة تقوم ببعض النشاطات الثانوية، كتطهير المنطقة العازلة من الألغام، ومساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تسهيل عبور الأشخاص والأمتعة عبر المنطقة العازلة، ودعم صندوق الأمم المتحدة للطفولة في توعية السكان المدنيين القاطنين في المنطقة العازلة من مخاطر الألغام.

في هذا السياق نشير إلى أنّ قوة مراقبي فضّ الاشتباك تولّت منذ وصولها إلى المنطقة بعض المهام الأولية، كمراقبة عملية الفصل والتأكد من أنها تسير وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه، حيث تسلّمت القوة كل منطقة تنسحب منها القوات الإسرائيلية وسلّمتها إلى القوات السورية، وبعد الانتهاء من ذلك، قامت القوة برسم الخطوط الفاصلة لكل من المنطقة العازلة ومناطق تحديد القوات والأسلحة[٢].

---

[١] – انظر تقرير الأمين العام عن قوة مراقبي فضّ الاشتباك للفترة من ٣ حزيران إلى ٢٦ تشرين الثاني / ١٩٧٤ / م، وذلك في الوثيقة: S/11563 27 November 1974.

[2] – LINDLEY. Dan, op. cit, pp. 3-4

إضافة لذلك، فقد ساهمت القوة في تسهيل عملية تبادل الأسرى بين سورية و (إسرائيل) وجثامين الجنود، وذلك بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر[١].

ثانياً – منطقة عمليات قوة مراقبي فضّ الاشتباك[٢] :

المقصود بمنطقة عمليات قوة مراقبي فضّ الاشتباك هي المنطقة التي تمارس فيها القوة نشاطاتها، أي الرقعة الجغرافية المحددة لها في اتفاق الفصل والبروتوكول الملحق به[٣]، وتتمتع القوة في هذه المنطقة بحرية الحركة والاتصال والتسهيلات الأخرى الضرورية لمهامها، ولا يجوز للقوة ممارسة أي نشاط خارج حدود هذه المنطقة إلا بإذن خاص من السلطة المختصة التابعة لأي من الطرفين، ومن دون هذا الإذن فإن القوة تتحمل المسؤولية.

السؤال الذي نطرحه في هذا السياق: ما هي حدود هذه المنطقة ؟ وبالرجوع إلى اتفاق الفصل والبروتوكول الملحق به نجد ونستخلص: إن منطقة عمليات القوة تشمل كلاً من المنطقة العازلة والمنطقة محدودة الأسلحة والقوات الواقعة غرب وشرق المنطقة العازلة، وهي بعمق /٢٥/ كم في كل اتجاه، وعلى هذا الأساس فإن العمق الإجمالي لمنطقة عمليات القوة يتراوح بين /٥٠ و ٦٥ / كم (بحسب اتساع المنطقة العازلة)، وبطول قد يصل إلى /٨٠/ كم، وهذه

---

1 – GHALI. Mona, United Nations Disengagement Observer Force, the evolution of Un peacekeeping , op . cit, p 159

٢ – انظر: منطقة عمليات قوة مراقبي فضّ الاشتباك في الملحق رقم (٨).

٣ – انظر اتفاق فصل القوات في الملحق رقم (٢) / الفقرة ٣ و ٥ من البند (ب) وكذلك الفقرة (هـ) /.

المنطقة تقع معظمها في الأراضي السورية وهي تشمل الجولان بأكمله (المحتلّ والمحرّر)، والأجزاء المحاذية للجولان في محافظتي درعا وريف دمشق، إضافة إلى الأراضي السورية التي بيناها آنفاً، فإن منطقة العمليات تشمل جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة في منطقة سهل الحولة والجليل فضلاً عن كامل بحيرة طبرية.

لقد أشرنا إلى حدود منطقة العمليات التي لا يحق للقوة – من حيث المبدأ – الخروج عنها إلا بإذن خاص، ولكن عندما يكون هنالك انتهاك أو خرق لاتفاق الفصل خارج حدود منطقة العمليات فما هو دور القوة ؟.

بالعودة إلى الاتفاق نستطيع القول: إن القوة تملك معاينة أي انتهاك أو خرق لاتفاق الفصل بتنسيق وإذن من السلطة المختصة، وذلك في محاولة لتأكيد أو نفي وجود انتهاك أو خرق للاتفاق وللالتزامات التي رتّبها الطرفان على نفسيهما. بعد هذا التحديد لمهام القوة ومنطقة عملياتها، نعود لنتحدث بالتفصيل عن مهام قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

المطلب الثاني

الحفاظ على وقف إطلاق النار

إنّ الهدف الأساسي من مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في الجولان هو الحفاظ على وقف إطلاق النار بين سورية و (إسرائيل).

وللتذكير، فإن القتال بين الطرفين استؤنف بعد مدة قصيرة من قبول القرار /٣٣٨/ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول / ١٩٧٣ / م، وكان القتال متقطّعاً

في الأسابيع الأولى ثم تحول إلى حرب استنزاف ظلت المبادرة فيها بأيدٍ سورية، وكان لهذه الحرب تأثير إيجابي كبير، في تعزيز موقف سورية خلال مفاوضات فصل القوات والتي أسفرت عن اتفاق لفصل القوات العسكرية لكلا الطرفين وقع في ٣١ أيار /١٩٧٤/ م.

تحدّدت المهمة الأساسية للقوة في الاتفاق والبروتوكول الملحق به، فبعد أن تعهد الطرفان في الفقرة " أ " من الاتفاق بالمراعاة الدقيقة لوقف إطلاق النار في البرّ والبحر والجو، والامتناع عن كل الأعمال العسكرية ضد بعضهما البعض منذ توقيع اتفاق الفصل، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذي الرقم /٣٣٨/ المؤرخ في الثاني والعشرين من تشرين الأول /١٩٧٣/ م، بعد ذلك أوكل الطرفان مهمة التأكد من التزام الطرفين بذلك إلى قوة مراقبي فضّ الاشتباك، حيث أكّد البروتوكول أنّ عمل القوة سيكون بذل قصارى جهودها للمحافظة على وقف إطلاق النار والتأكد من أنه يراعى بدقة.

وكما هو مبيّن من هذه الأحكام، فإن الالتزام المترتّب على كلا الطرفين لا يتوقف على وقف إطلاق النار بمعناه الدقيق لهذه العبارة، بل يمتدّ ليشمل وقف الأعمال العسكرية بين الجانبين، وهذه الأعمال تأخذ أشكالاً متعددة منها منع دخول أي قوة عسكرية سورية أو (إسرائيلية) للمنطقة العازلة، ومنها منع تحليق الطيران أبعد من الخطوط المسموح بها (فوق المنطقة العازلة مثلاً)، حشود عسكرية أكثر مما هو مسموح به، اعتداء بالصواريخ على أهداف تابعة للطرف الآخر ... إلخ.

كل هذه الأعمال تشكل انتهاكاً لوقف إطلاق النار، وهي بكل تأكيد ذات خطورة عالية، ولاسيما في فترات التوتر الشديد، ولنا أمثلة ليست بالبعيدة، أولها عندما نفَّذ الطيران الإسرائيلي اعتداءً بالصواريخ على منطقة عين الصاحب في الخامس من تشرين الأول /٢٠٠٣/ م، وآخرها عندما دمّر إحدى المنشآت في شرق سورية في أيلول /٢٠٠٧/ م.

إن الحفاظ على وقف إطلاق النار بين سورية و (إسرائيل) ليست بالمهمة السهلة بالنسبة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، فأجواء الحرب تخيّم على المنطقة بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والهدوء الظاهر على الجبهة قابل للانفجار في أي لحظة مادامت أسباب الصراع قائمة[1]، ولهذا فإن القوة تبذل قصارى جهودها للحيلولة دون عودة القتال بين الطرفين، وتحقيقاً لذلك فهي تستخدم وسائل متعددة يمكن تقسيمها إلى نوعين: وسائل عسكرية وأخرى دبلوماسية.

فالوسائل العسكرية متعددة ومتنوعة، يأتي في مقدمتها إنشاء منطقة عازلة، ومرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك فيها، فهذا التواجد المادي للقوة يشكل عملية فصل بين القوات العسكرية لكلا الطرفين، وبالتالي يمنع الاحتكاك المباشر والتّماس، وهذا الإجراء من الإجراءات التقليدية التي اتبعتها المنظمة الدولية في العديد من المناطق التي تدخلت فيها، كسيناء عامي /١٩٥٦/ و /١٩٧٣/ م وقبرص /١٩٦٤/ م ... إلخ.

---

[1] – إن العدوان الإسرائيلي على لبنان عام /٢٠٠٦/ م كان واحداً من أخطر الحروب التي شهدتها المنطقة منذ عام /١٩٨٢/ م، وكان من المتوقع أن تتسع هذه الحرب لتشمل أطراف أخرى بينها سورية، لكن صمود المقاومة اللبنانية وعدم قدرة إسرائيل من التقدم إلا كيلو متراً واحداً في الأراضي اللبنانية طوال هذه الحرب التي استمرت /٣٣/ يوماً، جعل (إسرائيل) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية تعيد حساباتها وتتراجع عن الأهداف التي وضعتها أمامها والتي تستهدف المقاومة ومن يدعمها وبالتحديد سورية. وفي هذا السياق، لابد من التأكيد على أن سورية كانت الداعم الأساس للمقاومة طوال هذه الحرب. وهناك حقيقة لابد من ذكرها، وهي أن سورية أكدت لأمين عام حزب الله الشيخ حسن نصر الله بشكل واضح وصريح أنها على أتمّ الاستعداد للوقوف معه عسكرياً، والمسألة متوقفة على طلب منه. ويبدو لنا أن هذا الموقف كان مبنياً على فرضية نجاح (إسرائيل) في العدوان، ولكن هذه الحرب انعكست سلباً على تل أبيب، وفي المقابل خرجت المقاومة ومن معها وبالتحديد سورية منتصرة.

وحتى تكون هذه الوسيلة أكثر نجاحاً فقد ترافقت بإنشاء مناطق دفاعية على جانبيها تكون محدودة القوات والأسلحة، وهو ما حصل بالفعل بين سورية و (إسرائيل)، فهذا التحديد يقلل من فرص استئناف القتال، وما يعزّز ذلك طبيعة القوات المسموح لكل طرف الاحتفاظ بها في هذه المناطق حيث اقتصر ذلك على القوات الدفاعية دون الهجومية.

إن هاتين الوسيلتين تساهمان بشكل كبير في الحفاظ على وقف إطلاق النار، وإن النظام الموكل لقوة مراقبي فضّ الاشتباك يوفّر ضماناً للحفاظ على طبيعة هاتين المنطقتين، سواء من خلال المواقع الثابتة أو الدوريات التي تقوم بها في المنطقة العازلة؛ لكفالة إبعاد القوات العسكرية لأي من الطرفين عن هذه المنطقة.

وكذلك الحال بالنسبة للمناطق محدودة القوات والأسلحة حيث تكفلت بتقيُّد الطرفين بالتزاماتهما من خلال عمليات التفتيش نصف الشهرية التي تقوم بها القوة عبر مجموعة مراقبي الجولان.

أضف إلى ذلك فإن تواجد القوة بحدّ ذاته في المنطقة العازلة يشكل عائقاً سياسياً يصعب تخطّيه؛ لأن القوة تمثل المجتمع الدولي بأكمله وأي اعتداء أو مساس بالقوة يعني الاعتداء على المجتمع الدولي، وهو ما يؤدي إلى نتائج قد يكون فيها الكثير من المخاطر على الطرف المسبب في ذلك.

ولهذا كله فإن هذا التواجد للمنظمة الدولية يعزّز صيانة وقف إطلاق النار بين الطرفين[1].

إن هذه الوسائل العسكرية لها الدور الأول في الحفاظ على وقف إطلاق النار، ومع ذلك فهي ليست بالوسائل الوحيدة أمام قوة مراقبي فضّ الاشتباك

---

1 – FORTNA. Virginia, Interstate Peacekeeping: Causal Mechanisms and empirical effects, department of political Science and Sahzman Inststne of war and peace studies, Columbia University, version : September, 2004, pp. 5.

لتحقيق هذه المهمة، فهي تلجأ إلى الوسائل الدبلوماسية كوسائل مساعدة، ولاسيما عندما يكون هناك توتر في المنطقة بتمامها، مما ينعكس مباشرة على منطقة عمليات القوة.

والوسائل الدبلوماسية متعددة منها المساعي الحميدة لقائد القوة والاتصالات المستمرة مع كلا الطرفين (كلاً على حدة) سواء بشكل أسبوعي أو نصف شهري أو لقاءات شهرية[1] أو لقاءات إعلامية[2]، وهذه الوسائل في ظل ظروف معينة قد تكون ذات أهمية كبيرة؛ حيث إن نجاحها يعتمد بالدرجة الأولى على ثقة ومصداقية الطرفين بالقوة وقدرة الأخيرة ولاسيما قائدها على الإقناع، وهذا ما يستوجب على أفراد القوة عامة وقائدها خاصة، التحلي بالصبر واللباقة فضلاً عن ضبط النفس.

المطلب الثالث

الإشراف على المنطقة العازلة

---

[1] – انظر الوثيقة A/60/641 والتي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في ٣ كانون الثاني /٢٠٠٦/ م.

[2] – من أحدث الأمثلة على ذلك اللقاء الذي أجرته مجلة Jerusalem post الإسرائيلية مع قائد القوة اللواء Woif gang jilke في أيار /٢٠٠٧/ م، بعد تصاعد التوتر بين سورية و (إسرائيل) على خلفية تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز /٢٠٠٦/ م وما رافقها من اتهامات إسرائيلية لسورية بأنها تستعد لشن حرب مفاجئة على (إسرائيل) مستندة إلى بعض النشاطات العسكرية التي تقوم بها سورية، وهو ما كذبه قائد القوة الدولية مبيناً أن ما تقوم به سورية لا يخرج عن نطاق الحدود المتفق عليها في اتفاق الفصل والبروتوكول الملحق به .

من الترتيبات التي نصّ عليها اتفاق الفصل إنشاء منطقة عازلة تُرابط فيها قوة مراقبي فض الاشتباك؛ وذلك لفصل القوات العسكرية لكلا الطرفين عن بعضهما البعض.

فقد نصّ البند الثالث من الفقرة (ب) " تكون المنطقة بين الخط (آ) والخط المسمى بخط (ب) على الخارطة المرفقة منطقة فصل، وتُرابط في هذه المنطقة قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة المنشأة وفقاً للبرتوكول المرفق ".

ووفقاً للفقرة (هـ) فإنه " سيجري تفتيش أحكام الفقرات (آ) و(ب) و (ج) من قبل أشخاص الأمم المتحدة الذين سيشكلون قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة ".

وجاء في البروتوكول الملحق " إن القوة ستشرف على الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها بشأن مناطق الفصل والتحديد". وستضع علامات على الأرض للخطين المتقابلين الظاهرين على الخارطة المرفقة بالاتفاقية.

انطلاقاً من هذه الأحكام قامت قوة مراقبي فضّ الاشتباك بوضع علامات على الأرض للخطّين المتقابلين (آ و ب)؛ أي حدود المنطقة الفاصلة وكذلك الخط (آ–١) الواقع غربي مدينة القنيطرة[١].

---

[١] – إن الخطين (آ) و(ب) اللذين رسما لأول مرة عام /١٩٧٤/ م، أعيد رسمهما مادياً إلى حد كبير بوضع براميل إرشادية جديدة بغرض زيادة الوضوح، فإن وضوح الترسيم وخطوط العمليات يسهلان على القوة في تنفيذ ولايتها.

انظر تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في الثالث كانون الثاني /٢٠٠٦/ م والوارد في الوثيقة A/60/641.

والمنطقة العازلة تأخذ شكلاً طولياً من جبل الشيخ شمالاً حتى نهر اليرموك جنوباً[1]، بطول يقارب /٨٠/ كم وعرض يتراوح بين /١٢,٥/ كم في الشمال و أقل من ٤٠٠ م في أقصى الجنوب[2].

ووفقاً لذلك فإن القوات السورية ترابط شرقي الخط (ب) بينما القوات العسكرية الإسرائيلية ترابط غربي الخط (آ)، ومنطقة القنيطرة أي (آ-١) تبقى خاضعة للسيطرة الإسرائيلية لكنها مجردة من السلاح.

إن مهمة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في المنطقة العازلة هو الحفاظ على طبيعة هذه المنطقة، أي ضمان عدم دخول أية قوة عسكرية إليها سواء أكانت سورية أم إسرائيلية، وإذا حدث ذلك فهي تعمل ضمن الوسائل السلمية لعودة هذه القوات إلى مواقعها، وتحقيقاً لهذه الغاية فإن قوة مراقبي فضّ الاشتباك منتشرة في المنطقة العازلة وبالقرب منها في مواقع دائمة وأخرى متقدمة، إضافة لنقاط المراقبة التي يشغلها فريق مراقبي الجولان.

فوفقاً لتقرير الأمين العام المؤرخ في ٣ كانون الثاني /٢٠٠٦/ م (A/60/641) فإن عدد المواقع الدائمة هو واحد وعشرون موقعاً، إضافة إلى مواقع متقدمة يشغلها أفراد من القوة، كلما صدرت إليهم الأوامر بذلك وفقاً لما تقتضيه العمليات.

أما نقاط المراقبة فهي إحدى عشرة نقطة، حيث يتولى فريق مراقبي الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة القيام بهذه المهمة، وإضافة لذلك فإن أفراد القوة يقومون بدوريات سيراً على الأقدام وبالمركبات ليلاً نهاراً، بشكل غير منتظم، وهناك أيضاً نقاط تفتيش، وللقوة طواقم لردّ الفعل السريع القادرة على الاستجابة في خلال عشر دقائق من النداء، وفرق مجهزة بناقلات الجند

---

[1]- انظر: المنطقة العازلة في الملحق رقم (٤).

[2] - انظر: الجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، البند ١٤٤ (أ) من جدول الأعمال، تمويل قوات الأُمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأُمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك.

المدرعة القادرة بدورها على الاستجابة في خلال عشر دقائق من النداء، وللقوة أيضاً فرق خاصة بتقصي الحقائق وأخرى للمهام الخاصة.

ويلاحظ من خلال تقارير الأمين العام أن للقوة شيئاً من المرونة في تفضيل وسيلة على أخرى وذلك تحقيقاً لمهمتها، وهو ما قامت به في السنوات الأخيرة، حيث تمّ تقليص عدد مراكز المراقبة الثابتة، وبالمقابل كثّفت من عدد الدوريات اليومية الراجلة والآلية.

وتسهيلاً لقيام القوة بأعمالها فقد أقامت لها معسكرين رئيسين بالقرب من مواقع انتشارها، الأول: معسكر الفوار شرقي المنطقة العازلة بـ /٨/ كم تقريباً وفيه مركز قيادة القوة، والآخر غربي المنطقة العازلة وهو معسكر زيواني، حيث تقع فيه قاعدة اللوجستيات الرئيسية، إضافة إلى ذلك فإن للقوة مكتباً يمثلها في دمشق.

إن هذه المنطقة – وكما أوضحنا – تخضع للإدارة المدنية السورية وفقاً لاتفاق فصل القوات والبروتوكول الملحق به، حيث سمح بعودة المدنيين السوريين إليها، وتحقيقاً لذلك وضعت الحكومة السورية برنامجاً لإعادة هؤلاء المواطنين إلى قراهم ومزارعهم، والسماح بوجود قوات شرطة محلية للحفاظ على الأمن والنظام، ولهذا فإن من واجبات القوة الدولية أن تحترم القوانين والأنظمة السورية، وألا تتدخل في الشؤون الداخلية لهؤلاء السكان، وأن أي مساعدة أو خدمة تقدمها لهم يجب أن تكون بعلم ومن خلال السلطة السورية وبالتنسيق معها.

نستخلص مما تقدم أن النظام المطبق في هذه المنطقة هو نزع السلاح نزعاً شاملاً، والجهة المكلّفة بالتأكد من ذلك هي قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وإذا دخلت أيّ قوة عسكرية تابعة لأي من الطرفين المتحاربين إلى هذه المنطقة فإن هذا العمل يشكل انتهاكاً لاتفاق الفصل، وبالتالي فإن القوة الدولية تعمل على إخراجها من هذه المنطقة بالطرق السلمية، وليس بالقوة

المسلحة، إذ إن صلاحياتها باستخدام القوة لا تتعدى الدفاع عن النفس ضمن المفهوم الضيق، وهو ما شرحناه سابقاً.

المطلب الرابع
الإشراف على المناطق الدفاعية (مناطق التحديد)

من الترتيبات التي نصّ عليها اتفاق فصل القوات، إنشاء مناطق تحديد للقوات والأسلحة إلى جانبي المنطقة العازلة[١].

فوفقاً للبند الخامس من الفقرة " ب " تكون هناك منطقتان متساويتان لتحديد القوات والأسلحة، واحدة غربي الخط (آ) وأخرى شرقي الخط (ب) ووفقاً للفقرة "هـ" سيجري تفتيش أحكام الفقرات (آ) و(ب) و (ج) من قبل أشخاص الأمم المتحدة، الذين سيشكلون قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة بموجب هذه الاتفاقية، وبيّن البرتوكول الملحق أنّ قوة المراقبين ستشرف على الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها بشأن مناطق الفصل والتحديد.

إنّ مناطق التحديد التي تمّ الاتفاق عليها بين الجانبين تشمل منطقتين متساويتين في كل اتجاه من المنطقة العازلة، وكل منطقة مقسمة إلى ثلاث شرائح، وذلك على النحو التالي :

الشريحة الأولى : تمتدّ بعمق ١٠ كم من المنطقة العازلة، في هذه المنطقة يحقّ لكل طرف أن يحتفظ بستة آلاف عسكري وخمس وسبعين دبابةً وستة وثلاثين مدفعاً قصير المدى.

---

١ - انظر : المناطق محدودة القوات والأسلحة في الملحق رقم (٥).

الشريحة الثانية : تمتدّ بعمق ١٠ كم من المنطقة الأولى، وفيها يحقّ لكل طرف أن يحتفظ بخمسين وأربعمئة دبابة واثنين وستين ومائة مدفع قصير المدى.

الشريحة الثالثة : تمتدّ من المنطقة الثانية بعمق ٥ كم والقيد هنا فقط على شبكات الصواريخ بشكل عام، والمضادة للطائرات بشكل خاص، حيث لا يجوز إدخال أي منها إلى هذه المنطقة فضلاً عن المنطقتين السابقتين.

وبهذه الأحكام فإن القيود الواردة في هذه المنطقة التي تمتد بعمق ٢٥ كم في كل اتجاه من المنطقة العازلة قيود متدرجة، **ويلاحظ أنه لا يوجد أي قيد على سلاح الطيران حيث سمح لكل طرف بالتحليق حتى خطه الأمامي.**

إن مهمة التحقّق من تقيّد الطرفين بالأحكام الواردة أعلاه في هذه المناطق تقع على عاتق القوة الدولية، حيث يقوم بها (مجموعة مراقبي الجولان) ويتم ذلك من خلال زيارات التفتيش بمعدل مرة كل أسبوعين، وذلك برفقة ضباط اتصال من الطرف الذي سيجري التفتيش في المنطقة الخاضعة لسيطرته، ويقدر عدد المواقع السورية والإسرائيلية الخاضعة للتفتيش حوالي خمسمائة موقع[١].

وإضافة لذلك فإنه يحق لكل طرف أن يطلب من القوة إجراء تفتيش في المنطقة الخاضعة لسيطرة الطرف الآخر متى يشاء، وتكون هذه الحالة في الغالب إذا ما توافرت لديه معلومات قوية بأن الطرف الآخر لا يتقيد بالالتزامات الواردة في الاتفاق، وتقدِّم القوة تقارير عن نتائج عمليات التفتيش إلى الطرفين وإلى الأمم المتحدة أيضاً.

ولتحقيق هذه المهمة تحتاج القوة إلى التمتع بحرية الحركة والتنقل، وعلى الرغم من أنه قد نص صراحة في البروتوكول على ذلك، فإنه – ووفقاً لتقارير الأمين العام – لا تتمتع القوة بحرية الحركة بشكل كامل، فهناك عقبات في هذا

---

1 – LINDLEY. Dan, promoting peace with information, op.cit, p. 192.

المجال من كلا الجانبين، فكلا الطرفين يضع بعض القيود أمام القوة ويمنعها من الوصول إلى بعض المواقع[1].

وبالتدقيق في تقارير الأمين العام نجد أن (إسرائيل) كثيراً ما تمنع القوة من التحرك والوصول إلى المواقع القريبة من الحدود بين الجولان المحتل ولبنان، وهذا غالباً ما يرتبط بحالات التوتر والحروب بين (إسرائيل) من جهة وحزب الله من جهة أخرى، ويبدو أن الأمين العام للأُمم المتحدة يبذل جهوداً وبشكل مستمر لإزالة هذه القيود لكي تتمكن القوة من التحرك بحرية كاملة في المناطق الخاضعة لمسؤوليتها.

إن نظام التفتيش المتّبع يثير الكثير من التساؤلات أهمها مدى فاعليته ومدى إحكامه، ولاسيما في ظل غياب الزيارات المفاجئة من جانب القوة، ومن ثمّ فإن احتمالات خرقه كبيرة جداً.

ففي خلال أسبوعين يستطيع الطرف الذي يريد أن يخرج عن القيود الواردة في الاتفاق أن يفعل ذلك، ثم يعود إلى الوضع المتفق عليه خلال هذه المدة، وكذلك الحال بالنسبة للقيود التي يفرضها أيٌّ من الطرفين على حرية الحركة والتنقل فهذه القيود تحدّ من فاعلية القوة.

ويبدو من خلال تقارير الأمين العام أن (إسرائيل) هي الطرف الأكثر إخلالاً بهذه الأحكام، فعلى سبيل المثال عندما استؤنف القتال بين (إسرائيل)

---

[1] - على سبيل المثال يذكر الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن عن قوة مراقبي فضّ الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م إلى ٣٠ حزيران / ٢٠٠٩ / م " أنه على غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين فرقاء التفتيش من الوصول إلى بعض المواقع التابعة لهما وفرضا قيوداً تحدُّ من حرية القوة في الحركة ".

انظر: تقرير الأمين العام عن قوة مراقبي فضّ الاشتباك من ١ كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م إلى ٣٠ حزيران / ٢٠٠٩ / م وذلك في الوثيقة: S/2009/295 8 June 2009

وحـزب الله بـين عـامي /٢٠٠٠/ م و /٢٠٠١/ م منعـت (إسـرائيل) القـوات الدولية من التحرك في المنطقة الشمالية المحاذية لمزارع شبعا.

نتوصل إلى أن هذه المنطقة منزوعة السلاح بشكل جزئـي علـى التفصيل الذي أشرنا إليه، وهي تخضع لإشراف قوة مراقبي فضّ الاشتباك، حيث تتولى مهمـة مراقبـة مـدى تقيـد الطـرفين بتلـك الأحكـام، وذلـك مـن خـلال الزيـارات التفتيشـية الدوريـة التـي يقـوم بهـا مجموعـة مراقبـي الجـولان، وهـي مـرة كـل أسـبوعين أو بنـاء علـى طلـب أحـد الأطـراف، وأي تجـاوز لـذلك يُعدُّ انتهاكـاً لاتفاق الفصل.

المطلب الخامس

الوظائف الفرعية لقوة مراقبي فضّ الاشتباك

إن الوظـائف السـابقة هـي الوظـائف الأساسية لقوة مراقبـي فضّ الاشـتباك، وهـي وظـائف وردت بشكل واضـح وصـريح فـي اتفـاق فصـل القوات، ومـع ذلـك فـإن الضـرورات العمليـة والاعتبـارات الإنسـانية فرضـت وجودهـا فـي منطقـة عمليـات القوة، وبالتحديـد فـي المنطقـة العازلـة، لـذلك وجـدت القـوة نفسـها أمـام وظيفتين أُخريين، هما تطهير المنطقة العازلة من الألغام والنشاطات الإنسانية.

أولاً – تطهير المنطقة العازلة من الألغام :

يعدُّ انتشـار الألغام فـي منطقـة عمليات القوة أحد العقبات الكبيرة التـي تواجهها في إنجاز مهامها، وتكمن الخطورة في أن مساحات واسعة من حقول الألغام غير محددة مّما سبب حوادث كثيرة بسبب انفجار الألغام.

ووفقـاً لمصـادر القـوة الدوليـة هنـاك مـا يقـارب خمسـمائة ألـف لغـم مضـادّ للأفراد فـي منطقـة عمليـات القوة [1]، وهـذا الرقم يُعدُّ كبيراً ولـه مخـاطر كثيرة،

---

1 – Syria . Landmine Monitor Report 2007

نظراً لعمر هذه الألغام التي تعود لمدة طويلة وتدهور أجهزتها التفجيرية[١] وعدم القدرة على تحديد مكان عدد كبير من حقول الألغام، وغياب أي إشارات تحذيرية بوجودها. ومما يزيد من مخاطر الألغام والمخّلفات الحربية هو عمليات التآكل والانهيار في التربة بسبب العوامل المناخية، مما يؤدي إلى تحّرك وبروز هذه الألغام والمخّلفات الحربية.

إن وجود الألغام في المنطقة العازلة لا يشكل تحدٍ للقوة الدولية فحسب، فهي إحدى المشاكل التي تواجه السكان المدنيين المحليين الذين عادوا إلى ديارهم في هذه المنطقة وكذلك هي مشكلة تهدّد الثروة الحيوانية.

وللتخفيف من خطورة هذه الألغام والمخلفات الحربية كان لابد من تعاون وثيق بين السلطات السورية والقوة الدولية منذ عام /١٩٧٤/ م لتطهير المنطقة من هذه المخلفات، وبالفعل فقد قام في ذلك العام ما يقرب خمسمائة جندي سوري بإجراء عمليات تطهير للألغام في المنطقة العازلة تحت إشراف القوة الدولية[٢]، وهذا الإجراء ضروري لتأمين سلامة المدنيين السوريين. وفي السنوات الأخيرة أشرفت القوة الدولية على أعمال إزالة الألغام التي نفذتّها شركة سورية مدنية، وقامت القوة الدولية بدورها بإجراءات مماثلة منذ عام /١٩٧٤/ م حيث خصّصت فرق ومعدات لهذه المهمة، وكان عملها في المرحلة الأولى مقتصراً على تطهير المواقع التي ستتمركز بها وكذلك الطرقات التي سيسلكها أفرادها أثناء قيامهم بأعمال الدوريات أو التنقل من موقع لآخر. ثم أخذت عمليات التطهير تتسع لتشمل مساحات أخرى في المنطقة العازلة.

27/5/2008 , p. 3
http://www.icdl.org/im/2007/syria.

[١] – انظر:

تقرير الأمين العام عن قوة مراقبي فض الاشتباك من ١ كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م إلى ٣٠ حزيران / ٢٠٠٩ / م وذلك في الوثيقة: S/2009/295 8 June 2009

[2] – Y.B.U.N. 1974 (excerpts) 31 December 1974, op. cit , p. 29.

ولهذه الغاية واصلت القوة دعمها للأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة والتي ترمي إلى توعية السكان المدنيين من خطر الألغام.

وبالتشاور مع الحكومة السورية أنشأت القوة عام /٢٠٠٠/ م[1] برنامجاً للأمن والصيانة لحقول الألغام، والهدف من ذلك وضع علامات على العديد من حقول الألغام المعروفة وتلك التي لم تحدد سابقاً، بغية تأمين سلامة السكان المحليين وأفراد القوة الدولية على حد سواء، وكذلك حماية للثروة الحيوانية.

إن تطهير الألغام من المنطقة العازلة وهي المنطقة التي تفصل بين القوات السورية والإسرائيلية، يجعلنا ندخل في إشكالية وهي سلامة وأمن المواطن السوري وأفراد القوة الدولية في هذه المنطقة من جهة ومسألة تقليل الخطر الإسرائيلي من جهة أخرى.

فزرع الألغام من الوسائل والتقنيات التي تستخدم في الحروب للحدّ من سرعة اندفاع العدو، إضافة إلى إلحاق الأضرار به سواء بأفراده أو معداته، وتطهير المنطقة من الألغام يفقد سورية هذه الميزة أي التخفيف من خطورة أي هجوم مفاجئ للعدو وبالمقابل بقاء هذه الألغام سيسبب ضحايا في المدنيين السوريين وكذلك بأفراد القوة الدولية.

وعلى كل – وفي تقديري – علينا أن نضحي بهذه الميزة العسكرية لصالح سلامة وأمن المواطن المدني السوري في هذه المنطقة وذلك لسببين أساسيين، <u>الأول:</u> إن الوجود البشري السوري في هذه المنطقة أمر جوهري وله بعد إستراتيجي كبير، <u>والثاني</u>: التطور الهائل الذي طرأ على الصناعات العسكرية وهو ما يساعد في توفير بدائل لتلك التقنية.

ثانياً – النشاطات ذات الطبيعة الإنسانية :

---

1 – Golan Heights Landmine Problem, 27/5/2008, p. 1
http://www.icbl.org/im/2001/golan.

الأصل أن النشاطات الإنسانية تقوم بها المنظمات الإنسانية كالصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر، لكن الاعتبارات العملية جعلت القوة الدولية تقوم بدور مساعد في هذه النشاطات. فالصلة المحدودة بين السكان السوريين في الجزء المحتلّ من الجولان والوطن الأمّ سورية تتم عبر الصليب الأحمر الدولي من خلال معبر القنيطرة، وهو المعبر الوحيد الذي يربط الجولان بالداخل وهذا المعبر يقع تحت سيطرة ومسؤولية القوة الدولية، وبالتالي فإن القوة تساعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا النشاط الإنساني، والذي يشمل نقل الأشخاص وأمتعتهم والطرود والبريد، ومؤخراً نقل جزء من الإنتاج الزراعي[١] للمواطنين السوريين من مادة التفاح في الجزء المحتل ليسوَّق داخل القطر[٢]، كخطوة من القيادة السياسية[٣] لدعم ومساعدة المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال. والمساعدة التي تقدمها القوة الدولية يتمثل بتقديم الحافلات لنقل الأشخاص، وكذلك الشاحنات لنقل الأمتعة الشخصية إضافة للمنتج الزراعي.

وإضافة لذلك فإن القوة ساعدت لجنة الصليب الأحمر الدولي في تسهيل عملية تبادل الأسرى[٤] بين سورية و (إسرائيل) والتي كان آخرها عام /١٩٨٤/ م وكذلك في عملية ترتيب اللقاءات الأسرية بين مواطني الجولان المحتل وذويهم في القطر وذلك في المنطقة العازلة، وللإشارة فإن سلطة

---

[١] – على سبيل المثال ساعدت القوة خلال الأشهر الستة (من ١ كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م إلى ٣٠ حزيران / ٢٠٠٩ / م) على عبور ٢٤ طالباً و ٩ مدنيين، ويسّرت نقل ٧٨٥٠ طناً من التفاح. وقدمت القوة أيضاً العلاج الطبي لـ ١٧٠ مدنياً.

انظر الوثيقة : S/2009/295 8 June 2009

[٢] – انظر الوثيقة : S/2006/333 -1 June 2006

[٣] – انظر التقرير السنوي لوزارة الخارجية السورية حول معاناة المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، المقدم إلى اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.

جريدة الثورة، ١٤ آب / ٢٠٠٩ / م ، العدد ١٣٩٩٥ .

[٤] – انظر تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ١٧ تشرين الثاني /١٩٨٤/ م إلى ١٣ أيار /١٩٨٥/ م.

الاحتلال ألغت هذه اللقاءات منذ الخامس عشر من شباط /١٩٨٢/ م[١] كنوع من أنواع العقوبات على أهالي الجولان؛ بسبب المقاومة الباسلة التي قام بها سكان الجولان المحتل ضد المخطط الإسرائيلي الرامي إلى فرض الجنسية الإسرائيلية عليهم.

ومساعدة القوة لا تقتصر على هذه الناحية، بل تمتد لتشمل تقديم المساعدات الطبية للسكان المحليين في المنطقة العازلة في حالات الطوارئ أو عند طلبهم، وذلك بالتنسيق مع السلطة السورية.

وإضافة إلى ذلك فإن القوة وضعت برنامجاً للحفاظ على البيئة من الملوثات التي تسببها في المنطقة، والذي يشمل إنشاء شبكات فعالة للصرف الصحي منذ حزيران /٢٠٠٥/ م والاستعانة بمقاولين لجمع القمامة وإزالة النفايات من المواقع، وهو ما يؤدي إلى خفض شديد في اللجوء إلى الحرق كوسيلة للتخلص من القمامة[٢].

---

[١] – انظر تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، عن الفترة من ١٥ تشرين الثاني /١٩٨٢/ م إلى ٢٠ أيار /١٩٨٣/ م.

[٢] – انظر الوثيقة : A/60/641 3 January 2006

المبحث الخامس

مدى تقيد الطرفين بوقف إطلاق النار بشكل عام واتفاق الفصل بشكل خاص

بعد أن تطرقنا إلى المهام الموكلة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، وبالتحديد مهمة الحفاظ على وقف إطلاق النار والإشراف على مناطق الفصل والتحديد، ننتقل إلى التطبيق العملي، لنرى مدى تقيد الطرفين بالقرار /٣٣٨/ القاضي بوقف إطلاق النار، وباتفاق فصل القوات، وكيف تعاملت القوة الدولية مع الانتهاكات الواقعة على أيٍّ منهما ؟ وللبيان فإن القرار /٣٣٨/ الخاص بوقف إطلاق النار تعرض لانتهاكات متعددة، منذ توقيع اتفاق الفصل عام /١٩٧٤/ م، منها انتهاكات خارج الأراضي السورية – في لبنان – ومنها انتهاكات في الأراضي السورية، وهذا ما سنبينه في المطالب التالية:

المطلب الأول : انتهاكات وقف إطلاق النار بين سورية و (إسرائيل) خارج الأراضي السورية – في لبنان – .

المطلب الثاني : ضم الجولان انتهاك جسيم لوقف إطلاق النار ولاتفاق فصل القوات.

المطلب الثالث : الانتهاكات (الإسرائيلية) داخل الأراضي السورية.

المطلب الرابع : الانتهاكات الواقعة في المنطقة الخاضعة لسيطرة قوة مراقبي فضّ الاشتباك

المطلب الأول

انتهاكات وقف إطلاق النار بين سورية و (إسرائيل) خارج الأراضي السورية – في لبنـان –

إن الانتهـاك الفعلـي لوقـف إطـلاق النـار بـين سـورية و (إسـرائيل) حـدث لأول مرة بعد التوقيع على اتفاق الفصل خلال الغزو الإسرائيلي على لبنان عام /١٩٨٢/ م، أي بعد ثماني سنوات من التوقيع على اتفاق الفصل، حيث وقعت اشـتباكات عنيفـة بـين القـوات السـورية العاملـة فـي لبنـان[١] والقـوات الإسـرائيلية الغازية، وذلك في المدة الواقعة بين /٦ و ١١/ حزيران /١٩٨٢/ م.

وجـرى القتـال بشـكل رئـيس فـي منطقـة البقـاع فـي محاولـة مـن كـل طـرف السيطرة على هذه المنطقة الحيوية، فسورية تجد في البقاع إحدى نقاط الضعف التـي تهـدد أمنهـا وبالتحديـد العاصـمة دمشـق، ومـن ثـمّ فـإن سـيطرتها علـى هـذه المنطقـة يجنبهـا مخـاطر التفـاف القـوات الإسـرائيلية إلـى دمشـق عبـر سـهل البقاع[٢].

وبالمقابل فإن (إسرائيل) تعدُّ وجود القوات السورية في سهل البقاع تهديداً مباشراً لهـا، وبالتحديـد لاحتلالهـا للجـولان بسـبب القـرب الجغرافـي بـين الجـولان والبقاع، وعدم وجود عوائق طبيعية تحول دون التفاف القوات السورية والاتجاه إلى الجولان عبر سهل البقاع[٣]، ولهذا فإن (إسرائيل) زجّت بقواتها العسكرية

---

[١] – دخلت القوات السورية إلى لبنان عام /١٩٧٦/ م لمنع الاقتتال الداخلي، ووضع حد لسفك الدماء، وكان ذلك بقرار عربي صدر عن الجامعة العربية وبطلب من السلطة الشرعية في لبنان.

[٢] – د. هيثم كيلاني، حروب فلسطين العربية – الإسرائيلية: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة – المجلد الخامس – دراسات القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٦٧٧ .

[٣] – تاريخ الجيش السوري، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص ٢٩١ .

في هذه المنطقة بهدف تدمير القوات السورية المرابطة بها وبالتحديد قواعد الصواريخ[1].

إن القتال بين الطرفين لم يتوقف إلا بعد تدخل الولايات المتحدة عبر مبعوثها الخاص فيليب حبيب كوسيط بين الطرفين، وأسفرت جهوده عن وقف لإطلاق النار يوم ٦/١١/ ١٩٨٢ م، حيث أكدت سورية موافقتها على وقف إطلاق النار شريطة الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي اللبنانية، وكان هذا أول اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين، ولكن القتال عاد واستؤنف بينهما بسبب التفسيرات الإسرائيلية الخاصة لاتفاق وقف إطلاق النار.

فإسرائيل عدّت هذا الاتفاق مقتصراً على القوات السورية دون الأعداء الآخرين وإلى جانب ذلك فهو لا يتعدى مدينة بيروت، مبيّنة أنها تهدف من وراء ذلك تجنب الصدام مع القوات السورية.

ولكن سورية رفضت هذه التفسيرات، معتبرة أنها محاولة إسرائيلية لزرع الشقاق بين القوات السورية من جهة، والقوات الوطنية اللبنانية و المقاومة الفلسطينية من جهة أخرى، ولهذا وقعت العديد من المعارك بين قوات الطرفين السوري والإسرائيلي إلى أن تمّ التوصل لاتفاق شامل لوقف إطلاق النار في الثاني عشر من آب /١٩٨٢/ م.

ومنذ ذلك التاريخ حتى انسحاب القوات السورية من لبنان عام /٢٠٠٥/ م لم يحدث صدام مسلّح بين الطرفين على المستوى السابق، ومع ذلك لم يكن هناك التزام دقيق لوقف إطلاق النار، حيث تعرضت العديد من الأهداف السورية لاعتداءات إسرائيلية شملت من بين أمور أخرى – محطات للرادار.

---

[1] – تمكنت القوات الإسرائيلية يوم ٩ حزيران / ١٩٨٢ / م من تدمير قواعد الصواريخ السورية في البقاع. ويذكر أن عملية تدمير قواعد الصواريخ جاءت في أثناء وجود المبعوث الأمريكي فيليب حبيب في دمشق، وذلك في مهمة لوقف إطلاق النار.

نستخلص من ذلك أن (إسرائيل) هي الطرف المنتهِك لوقف إطلاق النار، وكان الموقف السوري مقتصراً على الدفاع عن النفس وبالتحديد عام /١٩٨٢/ م، أما في الاعتداءات الإسرائيلية اللاحقة فقد استخدمت سورية أسلوباً مختلفاً تمثَّل بضبط النفس وعدم الردّ لتفويت أي فرصة تسعى (إسرائيل) لتحقيقها من اعتداءات كهذه، كجرّ سورية لمواجهة تحدد (إسرائيل) مكانها وزمانها أو محاولة إسرائيلية لمعرفة أحدث الأسلحة التي حصلت عليها سورية .... وهنا لا بد من التساؤل عن دور قوة مراقبي فضّ الاشتباك ؟

بداية نقول: إن المنطقة التي جرى فيها القتال، وهي كما أشرنا الأراضي اللبنانية، تُعدُّ خارج المنطقة الخاضعة لسيطرة قوة مراقبي فضّ الاشتباك، ومع ذلك فإن القوة أخذت كافّة الاستعدادات تحسّباً لوقوع أي صدام مسلح بين الطرفين في جبهة الجولان، ونلفت النظر إلى أن (إسرائيل) كثّفت من قواتها العسكرية المرابطة في الجولان في عام /١٩٨٢/ م أما سورية فقد ظلت محتفظة بعددٍ محدودٍ من القوات[1]، **ويبدو لنا أن (إسرائيل) وضعت أمامها احتمالين، الأول: مهاجمة سورية من جبهة الجولان وهذا الاحتمال كان متوقفاً على التطورات الميدانية في لبنان. والثاني: التحسب لأي هجوم سوري كفرصة لتحرير الجولان، حيث إن القوات الإسرائيلية منشغلة في لبنان، وعلى كل فإن جبهة الجولان ظلت هادئة ولم يقدم أي طرف على مهاجمة الآخر عبر هذه الجبهة.**

وفي اعتقادي أن مصلحة الطرفين اقتضت استمرار اتفاق الفصل قائماً، وساهمت قوة مراقبي فضّ الاشتباك في ذلك من خلال ضمان بقاء أنواع الأسلحة والقوات وفق الحدود المقررة في الاتفاق والبروتوكول الملحق به،

---

1 – LINDLEY. Dan, promoting peace with information,op. cit , p. 198.

وهي أسلحة وقوات دفاعية وليس هجومية، مما يعني تقليص احتمال المواجهة على جبهة الجولان.

المطلب الثاني

ضم الجولان انتهاك جسيم لوقف إطلاق النار ولاتفاق فصل القوات

إذا كان القتال الفعلي بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية الغازية عام /١٩٨٢/ م، أعنفَ انتهاكٍ لوقف إطلاق النار منذ عام /١٩٧٤/ م، فإن قرار (إسرائيل) بضم الجولان في تاريخ ١٩٨١/١٢/١٤ م هو الأخطر على الإطلاق.

فالقتال السوري – الإسرائيلي عام /١٩٨٢/ م جرى على الأراضي اللبنانية، وهو لا يمسّ السيادة السورية مباشرة، بل يمكن القول: إنه صراع بين مبادئ ومصالح سورية ومصالح إسرائيلية.

فسورية ومن خلال منطلقاتها الوطنية والقومية، تهدف بوجودها في لبنان إلى وضع حد للحرب الأهلية التي كانت دائرة فيه وإعادة السِّلْم الأهلي إليه، ودعمها للأطراف والقوى الوطنية التي تسعى لإبقاء لبنان ضمن حاضنته العربية، وقد كانت (إسرائيل) تهدف إلى فرض نفوذها بالكامل على لبنان بعد تدمير القدرة العسكرية الفلسطينية وإخراج القوات السورية منه.

بينما ضمُّ الجولان من قبل سلطة الاحتلال، هو اعتداء في صميم السيادة السورية وانتهاك للقانون الدولي، فهو يعد شكلاً من أشكال العدوان كما ورد في قرار الجمعية العامة /٣٣١٤/ المؤرخ في الرابع عشر من كانون الأول

/١٩٧٤/ م. وهو خرق لاتفاق فصل القوات؛ لأن عملية الضمِّ تعدُّ عملاً حربياً[١].

وفي تقديرنا، أن الضمّ أخطر درجات العدوان، إذ إنه محاولة لسلخ هذا الجزء عن أصله بالقوة، وإلحاقه بدولة الاحتلال، وهو ما حرَّمه القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم /٤٩٧/ تاريخ ١٩٨١/١٢/١٧ م الذي قضى ببطلان القرار الإسرائيلي، ومطالبة دولة الاحتلال بإلغاء قرارها، فإن (إسرائيل) تحدّت الإرادة الدولية ولم تكترث بهذا القرار وبالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ذات الصلة واستمرت بإجراءات الضم.

في ظل هذا العدوان الجديد على الأراضي السورية نتساءل: كيف كان الرد السوري، وكيف تعاملت قوة مراقبي فضّ الاشتباك معه ؟

إن قرار الضم لم يكن قراراً مفاجئاً لسورية، باعتبار أن (إسرائيل) مهدت له منذ سنوات، وانتظرت الفرصة المناسبة لها بصورة أكبر، للإعلان بشكل رسمي عن هذا الضم بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤ م.

وسورية لم تتعامل مع هذا العدوان بعدِّه عدواناً عابراً تعرضت له؛ لأنه يمس سيادتها بالصميم ويكشف بشكل قاطع النيّات الإسرائيلية بعدم الانسحاب من الجولان، لذلك كان التحرك السوري تحركاً واسعاً استند إلى الدبلوماسية في المقام الأول، من خلال الاتصال بالدول العربية والأجنبية، وكذلك المنظمات

---

[١] – من المفيد الإشارة إلى أن مندوب سورية في الأمم المتحدة، السيد ضياء الله الفتال أكد في كلمته التي ألقاها في جلسة مجلس الأمن المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦ م أن ضم إسرائيل للجولان يشكل تهديداً للسلام، وخرقاً له، وعملاً عدوانياً، وأضاف أن الإجراء الإسرائيلي لا يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي فحسب، بل هو أيضاً خرق لاتفاقية وقف إطلاق النار المبرمة عام /١٩٧٤/ م؛ لأن عملية الضم تعد عملاً حربياً .

انظر في ذلك : الجولان سجل أحداث، مرجع سابق، ص١١٧–١١٨ .

الدولية وبالتحديد الأمم المتحدة بغية وضع المجتمع الدولي أمام المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين جرَّاء العدوان الإسرائيلي، واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق (إسرائيل).

ففي مساء الرابع عشر من كانون الأول، أي في اليوم ذاته الذي أعلنت فيه (إسرائيل) قرارها المشؤوم بضم الجولان، أصدرت الحكومة السورية بياناً أكدت من خلاله رفضها القاطع للقرار الإسرائيلي، وأنها تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ الإجراءات المناسبة مع هذا الخرق الكبير والفاضح لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بما في ذلك القرار /٣٣٨/، وأكد البيان أن هذا القرار يعني ضماً للأراضي السورية المحتلة، وشنّ حرب على سورية وإلغاء لوقف إطلاق النار[١] .....

وفي مساء الأربعاء الواقع في السادس عشر من كانون الأول عقد مجلس الشعب جلسة خاصة بحضور رئيس مجلس الوزراء ونوّابه والوزراء خصّصت لمناقشة العدوان الإسرائيلي، وأكد رئيس المجلس أن هذا القرار يعتبر إعلان حرب على قطرنا وشعبنا وإلغاءً لاتفاق وقف إطلاق النار وتهديداً للسلام والأمن في المنطقة وفي العالم.

وبعد ذلك تُلي بيان الحكومة الذي تضمن كشف وقائع السياسة الإسرائيلية وحقائقها، والنتائج التي ترتبت على قرار الضم، والقرارات التي اتخذتها القيادة لمواجهة هذه القضية الوطنية، سواء بدعوة مجلس الأمن للانعقاد، أو الاتصال بالدول الأعضاء في المجلس لتحمل مسؤولياتها في الحفاظ على الأمن الدولي، أو الاتصال بالدول العربية ودول العالم لشرح هذا الوضع الخطير.

وانتهى البيان إلى أن المواجهة لا تقتصر على الجانب الدبلوماسي، بل قد يتعدى ذلك إلى التحرك العسكري[٢].

---

١ – جريدة الثورة، ١٥ كانون الأول / ١٩٨١ / م، العدد ٥٧٧٥.

٢ – جريدة الثورة، ١٧ كانون الأول / ١٩٨١ / م، العدد ٥٧٧٧.

بـدأت سـورية تتحـرك دبلوماسـياً بشـكل مكثـف علـى الصـعيدين العربـي والدولي؛ لإبراز مخاطر القرار الإسرائيلي بضمّ الجولان والعمل على مواجهة هذه المخاطر بفاعلية. ففي الأمم المتحدة وهي المنظمة التي من المفترض أن تحـافظ علـى السلم والأمـن الـدوليين، عقد مجلـس الأمـن جلسـة خاصـة فـي السادس عشر من كانون الأول بناء على طلب سورية لاتخاذ إجراءات دولية رادعة ضدّ (إسرائيل).

وفي اليوم التالي أصدر مجلس الأمن قراراً بالإجماع حمل الرقم /٤٩٧/ ، أكد فيه بطلان القرار الإسرائيلي وطالب دولة الاحتلال بإلغاء فوري لقرارها دون إبطاء، ودعا الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن مدى تطبيق هذا القرار خلال أسبوعين من تاريخه، وقرر أنه في حال عدم امتثال إسرائيل لهذا القرار فإن المجلس سيجتمع بصورة عاجلة في موعد لا يتجاوز الخامس من كانون الثاني /١٩٨٢/ م؛ للنظر في اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

لم تكترث (إسرائيل) بهذا القرار، وأكّد عدد من مسؤوليها رفضهم له مبرِنين أن القرار الإسرائيلي لا رجعة فيه[١]، وبسبب هذا الموقف الإسرائيلي الرافض للقرار /٤٩٧/ عقد المجلس جلسة أخرى في التاسع عشر من كانون الثاني /١٩٨٢/ م، وعرض فيه مشروع قرار تضمّن فرض عقوبات وفقاً للمادة الواحدة والأربعين من الميثاق، ولكن مشروع القرار سقط بفعل الفيتو الأمريكي.

الجمعية العامة بدورها أصدرت عدة قرارات أدانت فيها (إسرائيل) لضمها الجولان، وطالبتها بإلغاء قرارها كما طالبت بفرض عقوبات على (إسرائيل).

---

١ – الجولان : سجل أحداث، مرجع سابق، ص ٥٢ .

بعد إلقاء الضوء ولو بشكل سريع[1] على هذا العدوان نتساءل عن موقف سورية من اتفاق الفصل ودور القوة الدولية من هذا العدوان ؟

وكما أشرنا فإن سورية عدّت هذا القرار عدواناً عليها، وخرقاً كبيراً وفاضحاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بما في ذلك القرار /٣٣٨/، وحول اتفاق الفصل أكدت على لسان وزير الإعلام في السابع عشر من كانون الأول، أنها ما تزال متمسكة ومتقيدة بأحكام اتفاقية فصل القوات في الجولان وهي تعدُّ القرار الإسرائيلي بضم الجولان انتهاكاً للقرار الخاص بوقف إطلاق النار بينها وبين إسرائيل[2].

إن الموقف السوري هذا إنما يعكس التقدير الحقيقي من جانب سورية لموازين القوى بين الطرفين، فعلى الرغم من أن القرار الإسرائيلي بضم الجولان يعدّ عدواناً على سورية، ودليلاً قاطعاً على رفض السلام، فإن سورية فضلت عدم الردّ عسكرياً لقناعتها بأن موازين القوى ليست لصالحها، ولذلك اكتفت في هذا المجال بالدخول في معركة سياسية ودبلوماسية، نجحت خلالها في استصدار قرار من مجلس الأمن عدّ قرار (إسرائيل) بضم الجولان لاغياً، وأكد على الوضع القانوني للجولان بأنها أرض محتلة من قبل (إسرائيل)، وأن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة تنطبق على المنطقة وبالتحديد اتفاقية جنيف الرابعة لعام /١٩٤٩/ م. وقد نجحت سورية في استصدار قرارات متعددة من الجمعية العامة تؤكد حق سورية وتُدين العدوان الإسرائيلي.

أما بالنسبة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك فإن وجودها لم يشكل أي رادع لإسرائيل، **ويمكن القول: إن (إسرائيل) استفادت بشكل غير مباشر من وجود القوة ومن مهمتها المتمثلة بتثبيت وقف إطلاق النار، فضلاً عن كونها**

---

[1] – سوف نتناول هذا العدوان بالتفصيل في الباب الثاني من هذه الدراسة .

[2] – الجولان : سجل أحداث، مرجع سابق، ص ٤٣.

عائقاً سياسياً أمام استئناف العمليات القتالية بين الجانبين. وعلى كل فإن القوة كانت على استنفار كامل تحسباً لأي احتمالات قد تقع، والتي يدخل فيها استئناف العمليات القتالية على جبهة الجولان، وهذا الاحتمال وضعته إسرائيل في حساباتها[١].

المطلب الثالث

الانتهاكات (الإسرائيلية) داخل الأراضي السورية

إن الاعتداءات (الإسرائيلية) لقرار وقف إطلاق النار لم تقتصر على الاعتداء على القوات السورية في لبنان وعلى قرارها العدواني بضم الجولان، بل تعدى ذلك ليطال عمق الأراضي السورية، فالبداية كانت بالعدوان الإسرائيلي على موقع عين الصاحب في ريف دمشق بتاريخ الخامس من تشرين الأول /٢٠٠٣/ م، حيث قامت طائرات إسرائيلية بانتهاك السيادة اللبنانية وصولاً للحدود السورية – اللبنانية، ثم إطلاق مجموعة من الصواريخ على الموقع المستهدف الذي لا يبعد كثيراً عن الحدود مع لبنان.

ويبدو أن (إسرائيل) بتنفيذها لهذه الغارة عبر الأراضي اللبنانية لا من جبهة الجولان، كانت تهدف من وراء ذلك إلى تجنيب نفسها مسؤولية انتهاك المنطقة الخاضعة لسيطرة قوة مراقبي فضّ الاشتباك، فضلاً عن بقاء هذه المنطقة خارج الانتهاكات الجسيمة من جهة، وتجنب الدخول في دائرة الفعل وردّ الفعل من جهة أخرى وهو ما يتعارض مع إستراتيجيتها على هذه الجبهة.

وهذه العملية العدوانية جاءت بعد يوم واحد من العملية الفدائية التي وقعت في مدينة حيفا، وأدت إلى مقتل أكثر من عشرين إسرائيلياً، واستندت (إسرائيل) في تبرير عدوانها على الأراضي السورية إلى أن الموقع المستهدف هو

---

١ – الجولان : سجل أحداث، مرجع سابق، ص ٥٣.

معسكر تدريب للفصائل الفلسطينية،[١] والتي تتهمها بأنها تقف وراء العمل الفدائي في حيفا، واعتبر مندوبها في الأمم المتحدة أن هذا العمل هو دفاع عن النفس يدخل ضمن معنى المادة ٥١ من الميثاق[٢].

إن الحقائق كافّة تدحض الزعم الإسرائيلي بأن الموقع المستهدف هو معسكر تدريب، حيث أكّد المتحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان، أن الموقع المستهدف كان سابقاً مخيماً للجبهة الشعبية، ولكنه أقفل منذ أكثر من عام وبات منطقة لإقامة اللاجئين الفلسطينيين.

سورية بدورها دحضت هذا الزعم مؤكدة أن الموقع المستهدف مدني وليس عسكري كما ادّعت (إسرائيل)[٣].

وعلى كل فإن الزعم الإسرائيلي بأن هذا العمل دفاع عن النفس وفقاً للمادة /٥١/ من الميثاق، لا يستند إلى أي أساس من الصحة، فتطبيق هذه المادة يتطلب مجموعة من الشروط، غير متوفرة في هذه الحالة، ومن ثمّ فإن التوصيف الوحيد لهذا العمل أنه عدوان مسلح على الأراضي السورية، يشكل انتهاكاً ليس فقط لاتفاق الفصل وللقرار /٣٣٨/، وإنما للقانون الدولي ولأحكام الميثاق ومبادئه.

وما دمنا في حالة الدفاع عن النفس فإن لسورية الحقّ بالرد، لاسيما إذا ما كررت إسرائيل اعتداءاتها وفشلت المنظمة الدولية في التصدي لهذه الاعتداءات، وبهذا المعنى صرّح السيد فاروق الشرع – وزير الخارجية حينذاك

---

١ – انظر كلمة مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، أثناء حديثه في الجلسة الطارئة التي عقدها مجلس الأمن بناء على طلب سورية .

Security Council meets in emergency session following Israeli Air strik http://www.un.org/News/press/docs/2003/sc7887.htm.

٢ – انظر في ذلك : محضر الجلسة العامة (٢٦) للجمعية العامة (الدورة الثامنة والخمسون) الثلاثاء ، ٧ تشرين الأول /٢٠٠٣/ م، نيويورك .

٣ – انظر الرسالة السورية إلى الأمين العام ولرئيس مجلس الأمن يوم ٢٠٠٣/١٠/٥ م، المرجع السابق .

– بأن سورية ستردّ بقصف المستوطنات الإسرائيلية في الجولان إذا ما شنت (إسرائيل) هجوماً جديداً على الأراضي السورية[١]. وقد لجأت سورية إلى الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراء المناسب ضدّ (إسرائيل) باعتبارها المنظمة المسؤولة عن حفظ السِّلْم والأمن الدوليين، ولكنها فشلت في استصدار قرار من مجلس الأمن يُدين العدوان الإسرائيلي، ويضع حداً للسياسة العدوانية التي تقوم بها (إسرائيل) ضد سورية، وهذا الفشل يعود للتهديد الأمريكي[٢] باستخدام حق النقض ضد أي مشروع قرار يُدين (إسرائيل)، وهنا نشير إلى أن هذا العدوان جاء في ظل التهديدات والضغوط الأمريكية الإسرائيلية على سورية.

إن هذا العدوان كما أشرنا هو الأول من نوعه على الأراضي السورية منذ عام /١٩٧٣/ م ولكنه لم يكن العدوان الأخير، حيث تبعه عدة انتهاكات من جانب (إسرائيل)، تمثلت باختراق الأجواء السورية والتحليق فوق المنطقة الساحلية غير مرّة، مما شكل انتهاكاً لوقف إطلاق النار[٣]، ولم تقف الاعتداءات الإسرائيلية عند هذا الحد، بل تعدته إلى ارتكاب عدوان خطير في أيلول / ٢٠٠٧/ م حيث استهدفت أحد المواقع في شمال شرق سورية بالقرب من مدينة دير الزور. وادّعت كل من (إسرائيل) والولايات المتحدة أن الموقع المستهدف مصمّم لاستخدامات نووية، وهو ما نفته سورية بشدة، مؤكدة أن

---

١ – علي بدوان ، هضبة الجولان : طريق السلام .... طريق الحرب، مرجع سابق، ص٣٤.

٢ – في هذا السياق نشير إلى أن مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، في أثناء إلقاء كلمته تحامل كثيراً على سورية واتهمها بدعم الإرهاب .

– انظر كلمة مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، أثناء حديثه في الجلسة الطارئة التي عقدها مجلس الأمن بناء على طلب سورية .

Security Council meets in emergercy session following Israeli Air strik
http://www.un.org/News/press/docs/2003/sc7887.htm.

٣ – أكدت وكالة الأسوشيايتدبرس أن القوات المسلحة في (إسرائيل) وسورية قامتا برفع جاهزيتهما القتالية بعد التحليق الأخير للطيران الإسرائيلي فوق القصر الرئاسي في اللاذقية .

انظر في ذلك:

http://www.voltairenet.org/article 141681.html

الموقع المذكور لم يكن مفاعلاً نووياً[1]، **وعلى كل مهما كانت طبيعة الموقع المستهدف لا يحق (لإسرائيل) استهدافه، وبالمحصلة فإن هذا العمل هو عدوان مسلح على الأراضي.**

وقد نُفِّذ هذا العدوان الخطير من قبل طائرات إسرائيلية دخلت الأراضي السورية عبر الأجواء التركية، مستفيدة من القرب الجغرافي ومن الاتفاقات العسكرية الموقعة بين الطرفين، وقد أكدت سورية على حقها بالرد وذلك على لسان نائب وزير الخارجية السيد فيصل مقداد وهو موقف سليم وصحيح، ولاسيما أن مجلس الأمن يعاني من الشلل بفعل السياسة الأمريكية، التي قدمت الدعم والتنسيق الكاملين لإسرائيل في هذا العدوان.

وللبيان فإن سورية أكدت في شكواها التي قدمتها للمنظمة الدولية[2]أن استمرار تجاهل المجتمع الدولي لمثل هذه الأعمال التي تقوم بها (إسرائيل)، والتي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي سوف يؤدي إلى نتائج خطيرة

---

[1] – إن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين عاينوا الموقع المستهدف لم يقدموا دليلاً قاطعاً بأن المبنى الذي استهدف هو مفاعل نووي، فقد جاء في تقرير الوكالة حول هذا الموضوع " إنه لا يمكن استبعاد أن يكون المبنى المعني مُعدّاً لاستخدام غير نووي، إلا أن خصائص المبنى إضافة إلى اتصاله بنظام الضخ لمياه التبريد، مشابهة لما يمكن العثور عليه في موقع مفاعل نووي. وأكد التقرير أن مفتشي الوكالة عثروا على جزيئات اليورانيوم في الموقع" . وعقب المدير العام لهيئة الطاقة الذرية في سورية إبراهيم عثمان على ما تقدم بأن " الدليل غير كاف ليستدعي تحقيقاً وقال: إن جمع ثلاث جزيئات من الصحراء لا يعني أنه كان هناك مفاعل نووي وحول الخصائص التي أوردها تقرير الوكالة أن المبنى المستهدف حمل بعض الصفات المرتبطة بمفاعل نووي أجاب السيد عثمان: " إذا كان كل مبنى مربع وكل مبنى مستطيل هو مفاعلاً فهناك إذاً العديد من المفاعلات في العالم" .
وللإشارة فإن وزير الخارجية السيد وليد المعلم كان قد اتّهم في أحد تصريحاته الطائرات الإسرائيلية بأنها استخدمت قذائف من اليورانيوم المخصَّب في اعتدائها على الموقع.
انظر في ذلك: جريدة الوطن، ٢٣ تشرين الثاني /٢٠٠٨/ م، العدد ٥٢٧ .

[2] – انظر الرسالة التي قدمها ممثل سورية الدائم في ٩ أيلول / ٢٠٠٧ / م إلى الأمم المتحدة والموجهة لكل من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، وذلك في:
A/61/1040-S/2007/537 10 September 2007

على المنطقة بشكل خاص، وعلى السِّلْم والأمن الدوليين بشكل عام، وبشكل يخرج من إطار السيطرة[1].

إذاً نتوصل إلى أن الاعتداءات (الإسرائيلية) على سورية بدأت منذ عام /٢٠٠٣/ م، وكان آخرها العدوان على منطقة الكبر بالقرب من دير الزور، وهنا نتساءل عن دور قوة مراقبي فضّ الاشتباك. إن هذه الأعمال العدوانية تشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ولاتفاق فصل القوات، ومع ذلك فإن أياً من هذه العمليات لم تنفذ من خلال المنطقة الخاضعة لسيطرة قوة مراقبي فضّ الاشتباك، بل تمّت جميعها إما من الأجواء اللبنانية أو من البحر المتوسط أو الأجواء التركية، **وبإمكاننا القول: إن وجود القوة الدولية في الجولان ساهم في عدم تصعيد التوتّر على الجبهة في ظل هذه الأحداث، من خلال مراقبتها بشكل دقيق للمنطقة الخاضعة لسيطرتها، مع اتصالها المباشر بكلا الطرفين وبالأمم المتحدة.**

المطلب الرابع
الانتهاكات الواقعة في المنطقة الخاضعة لسيطرة قوة مراقبي فضّ الاشتباك

---

[1] – إن الاتهامات الإسرائيلية – الأمريكية بأن الموقع المستهدف نوويٌّ لم تؤكده الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي قام مفتشوها بزيارة إلى الموقع المذكور .

إن المنطقة الخاضعة لمسؤولية قوة مراقبي فضّ الاشتباك– وكما أشرنا– تشمل منطقتين، أولاهما المنطقة العازلة وهي منطقة منزوعة السلاح نزعاً كاملاً وهذا يعني – من بين أمور أخرى – أنه لا يحقّ دخول أي قوة عسكرية سورية أو إسرائيلية إليها، وكذلك لا يحقّ تحليق الطيران فوقها، أو عبورها، أو إطلاق النار في هذه المنطقة أو عبرها.

ولا يحق للأشخاص أن يعبروا إلى ما وراء الخط (آ) – وهو الخط الذي تُرابط خلفه القوات الإسرائيلية – إلا من خلال معبر القنيطرة وتحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي. أما المنطقة الثانية التي تخضع لمسؤولية القوة الدولية هي المنطقة الدفاعية (منطقة تحديد القوات والأسلحة)، وفي هذه المنطقة أحكام محددة بشأن الأسلحة والقوات فلا يحقّ لأي طرف تجاوز هذه الأحكام وإلا شكّل ذلك انتهاكاً لأحكام الاتفاق، وإن القوة الدولية ومن خلال مجموعة مراقبي الجولان الملحقين بها، تتولى التأكد من تقيّد الطرفين بتلك الأحكام، وأي تقييد لحرية هؤلاء المراقبين في التنقل أو عدم السماح لهم بدخول بعض المواقع يُعدُّ انتهاكاً للاتفاق.

وبالتدقيق في تقارير الأمين العام النصف السنوية المقدمة إلى مجلس الأمن، حول قوة مراقبي فضّ الاشتباك، إضافة إلى المعلومات المقدمة من القوة ذاتها على الرغم من محدوديتها، نجد هنالك مجموعة متعددة من الانتهاكات الواقعة على اتفاق الفصل، وهذه الانتهاكات تأخذ أشكالاً متنوعة[1]،

---

[1] – لاحظ أحد القادة السابقين في مجوعة مراقبي الجولان Lt. colonel Ray Matin أن الأوضاع قابلة للتبدل بسرعة، مشيراً إلى أنه خلال عملية عناقيد الغضب التي قامت بها (إسرائيل) على لبنان عام / ١٩٩٦ / م، عبر بعض الجنود السوريين الخط (ب)، أي دخلوا إلى المنطقة العازلة، فخلال أقل من دقيقة ونصف حلقت طائرتان حربيتان إسرائيليتان على طول الخط (آ) .

انظر في ذلك:

كدخول قوات عسكرية إلى المنطقة العازلة، والتحليق فوقها، وإطلاق النار في المنطقة العازلة أو عبرها، وعبور للأفراد، والتقييدات الواردة على حرية تنقل أفراد القوة، وعلى حريتها في تفقد المواقع العسكرية في المنطقة الدفاعية.

وإضافة إلى ذلك فإن العديد من الانتهاكات سببها الرعاة السوريون المتواجدون في المنطقة العازلة، وهي تحدث عندما يتجاوز هؤلاء الخط (آ) وصولاً للشريط الإلكتروني الذي وضعته سلطة الاحتلال.

والخطورة في هذه الانتهاكات (وفقاً للقوة الدولية) لا يقتصر على تجاوز الخط (آ) وما قد ينجم عنه من إطلاق النار من الإسرائيليين فحسب، بل بكون هذه المنطقة التي تفصل ما بين الخط (آ) والشريط الشائك والتي يتراوح عمقها بشكل عام بين / ٢٠٠-٣٠٠ / م، مكتظة بالألغام وهو ما يشكل خطراً على حياة الرعاة وعلى الثروة الحيوانية، إضافة إلى أن الكثير من الألغام يتغير مكانها، وهو ما يشكل خطراً على أفراد القوة الدولية الذين يقومون بأعمال الدوريات.

وعلى الرغم من هذا التعدد والتنوع في الانتهاكات الواقعة على اتفاق الفصل، فإنها تصنّف بالانتهاكات البسيطة، والمسبّب لها كلا الطرفين، وإن كان الطرف الإسرائيلي هو الأكثر انتهاكاً لاتفاق الفصل، واستناداً إلى أحد قادة فريق مراقبي الجولان – طبرية، فإن هذه المنطقة لم تشهد انتهاكات جسيمة لاتفاق الفصل وهذا الأمر يعزى في رأيه إلى مجموعة من الأسباب، وهي[1] :

١- وضوح مهمة قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

LINDLEY. Dan, Promoting Peace with Information, op.cit, p.197.

[1] - LINDLEY. Dan, Promoting Peace with Information, op.cit, pp. 196 - 197.

٢- شفافية النظام القائم سواء بالنسبة للأحكام المتعلقة بالمنطقة العازلة أو بالمناطق الدفاعية.

٣- تعاون كلا الطرفين السوري والإسرائيلي مع القوة.

٤- التأثير المانع لقوة مراقبي فضّ الاشتباك.

وشبه القوة بشرطي المرور في الطريق السريع، فعندما يشاهد الناس هذا الشرطي يتمهلون ويتقيدون بالأحكام المقررة وإلا تحملوا مسؤولية مخالفتها.

لقد أشرنا إلى أن الانتهاكات الواقعة على اتفاق الفصل متعددة ومتنوعة، وهي تصنف بشكل عام على أنها انتهاكات بسيطة، سرعان ما تتداركها القوة الدولية وهنا يكمن الدور الرئيسي لها، ومع ذلك لا بد من التوقف قليلاً أمام حالات إطلاق النار من قبل (إسرائيل) على أفراد سوريين في المنطقة العازلة.

فوفقاً لتقارير الأمين العام نجد أن (إسرائيل) في أكثر من مناسبة[١] أطلقت النار على أشخاص كانوا في المنطقة العازلة وهو ما أدى إلى استشهاد البعض وجرح البعض الآخر. **إن هذه الحوادث - في اعتقادي - لا يمكن أن**

---

[١] - من هذه المناسبات :

- في ليلة ٢٣/٢٢ أيلول / ١٩٩١ / م تعرض ثلاثة أشخاص مسلحين لإطلاق نار من قبل القوات الإسرائيلية، وهؤلاء الأشخاص كانوا في المنطقة العازلة التي ترابط بها القوة الدولية (تبين فيما بعد أنهم لبنانيون عبروا إلى سورية من منطقة جبل الشيخ) .

انظر تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس في ٢٢ تشرين الثاني /١٩٩١/ م وذلك في الوثيقة =

S/23 233 =

- في الثامن من شباط /٢٠٠٣/م أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على مواطنين سوريين جنوبي المنطقة العازلة، وهو ما أدى إلى استشهاد أحدهم وأسر الآخر، وقد تمكنت القوة الدولية من استعادة الجثة والشخص المأسور وتسليمهما إلى السلطات السورية.

Office of the spokesman for the Secretary-General, United Nations, shooting in the Golan area-SecGen spokesman's office release 10 January 2003.

تصنف على أنها انتهاكات بسيطة، بل تأخذ شكل الانتهاك الجسيم؛ لأنها تحمل الكثير من المخاطر، وبالتالي يتوجب على سلطة الاحتلال أن لا تطلق النار على أيٍ من الأشخاص المتواجدين في المنطقة العازلة، (سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين) وإذا ما توافرت لديها شكوك عن طبيعة هؤلاء الأشخاص عليها أن تخبر القوة الدولية وهذه الأخيرة تتولى معالجة الأمر.

الفصل الثالث

الأساس القانوني لقوة مراقبي فضّ الاشتباك

إنّ قوة مراقبي فضّ الاشتباك هي قوة أنشأها مجلس الأمن وتعمل تحت سلطته وإشرافه. وهي تصنف وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة بأنها عملية من عمليات حفظ السلام[1]. وهذا التصنيف يدفعنا للحديث مقدماً عن الركائز

---

[1]- إن الأُمم المتحدة لم تعتمد تعريفاً ثابتاً لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها، والسبب في ذلك يعود إلى التطورات الكبيرة التي طرأت على مهام هذه العمليات منذ انتهاء الحرب الباردة، فعلى سبيل المثال عرفت عمليات حفظ السلام عام / ١٩٩٢ / م بما يلي :

" Operations involving military personal, but without enforcement powers, undertaken by the United Nations to help maintain or restore international peace and security in areas of conflict. These operations are voluntary and are based on consent and cooperation. While they involve the use of military personnel, they achieve their objectives not by force of arms, thus contrasting them with the "enforcement action" of the United Nations under Article 42."

" العمليات التي يتم من خلالها نشر أفراد عسكريين، غير مخولين بسلطات قسرية، تابعين للأُمم المتحدة في مناطق النزاع، وذلك بهدف المحافظة على السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه. وهذه العمليات تتم بشكل تطوعي، ويستند نشرها إلى الرضا والتعاون. وعلى الرغم من أن هذه العمليات تتضمن نشر أفراد عسكريين، إلا أنهم لا يحققون أهدافهم عن طريق القوة المسلحة، بخلاف العمليات القسرية التي تقوم بها الأُمم المتحدة وفقاً للمادة ٤٢ من الميثاق".

(ترجمة الباحث)

انظر في ذلك:

United Nations, the blue helmets: A review of United Nations peacekeeping, 2d ed. 1990.

بينما عرفت هذه العمليات عام / ١٩٩٩ / م

" Peacekeeping is the deployment of international (UN) military and civilian personnel to a conflict area, with the consent of the parties to the conflict, in order to :

- stop or contain hostilities or
- supervise the carrying out of a peace agreement."

=

القانونية التي يستند إليها مجلس الأمن في إنشائه لمثل هذه العمليات، تسهيلاً لتحديد الأساس القانوني لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، وهذا الموضوع يجعلنا نتوقف أمام مسألتين أساسيتين، الأولى : تأصيل القرار /٣٥٠/ وهو القرار المنشئ للقوة، أما المسألة الثانية: فتتناول الحديث عن أهمية الرضا في مرابطة واستمرارية هذه القوة على الأراضي السورية، ثم ننتقل بعد ذلك لتحديد طبيعة هذه القوة وعلاقتها القانونية بالدولة المضيفة.

ستُناقش هذه المسائل وغيرها في هذا الفصل وقد جاء في أربعة مباحث، هي :

المبحث الأول: الأُسس القانونية لعمليات الأُمم المتحدة لحفظ السلام.

المبحث الثاني: الأساس القانوني للقرار المنشئ لقوة مراقبي فضّ الاشتباك.

المبحث الثالث: الأساس القانوني لتواجد قوة مراقبي فضّ الاشتباك على الأراضي السورية.

المبحث الرابع: الطبيعة القانونية لقوة مراقبي فضّ الاشتباك.

= " حفظ السلام هو نشر أفراد دوليين عسكريين ومدنيين، تابعين لمنظمة الأُمم المتحدة في مناطق النزاع، وذلك بهدف:

إيقاف العمليات القتالية أو احتوائها أو؛

الإشراف على تنفيذ اتفاقيات السلام ".

(ترجمة الباحث)

انظر في ذلك:

www.un.org/Deps/dpkp, accessed February 1999

نقلاً عن:

DORN. A Walter, blue sensors: technology and cooperative monitoring in UN peacekeeping, cooperative monitoring center occasional paper 36, SAND 2004 – 1380, Unlimited Release, April 2004.

المبحث الأول

الأُسس القانونية لعمليات الأُمم المتحدة لحفظ السلام

تمهيد:

أنشأت الأمم المتحدة منذ عام /١٩٤٧/ م حتى الآن أكثر من ستين عملية لحفظ السلام، من بعثات مراقبة وقوات حفظ سلام (قوات طوارئ)، وبالتدقيق في الأجهزة التي أنشأت هذه العمليات، نجد أن مجلس الأمن أنشأ معظمها أما الجمعية العامة فقد أنشأت بعضاً منها[١].

---

[١] – في هذا السياق نتساءل: هل يحق للأمين العام للأمم المتحدة إنشاء عمليات حفظ السلام ؟ للإجابة عن هذا التساؤل لابد من التوقف أمام وظائف الأمين العام ودوره في مجال حفظ السِّلْم والأمن الدوليين، فوظائفه مبينة في المادتين /٩٧ و٩٩/ من الميثاق، وهي وظائف إدارية وسياسية واسعة. أما دوره في مجال حفظ السِّلْم والأمن الدوليين فإن المادة /٩٩/ منحته الحق في أن ينبه مجلس الأمن لأية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السِّلْم والأمن الدوليين، وهو ما يعني من الناحية الواقعية تدخل الأمين العام في حل المنازعات الدولية بصفة غير مباشرة، وقيامه بهذا الدور يحتاج للتحقيق والبحث، ونشير إلى أنه عند النظر في المسألة اليونانية عام /١٩٤٦/ م طالب الأمين العام بسلطات في مسائل التحقيق التي احتفظت بها المادة /٣٤/ لمجلس الأمن.

وبشكل عام فإن ممارسة الأمين العام للوظائف المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين لا تتم إلا بتفويض من الأجهزة الرئيسية (مجلس الأمن أو الجمعية العامة)، فضلاً عما هو منصوص عليه في الميثاق.

ولكن هذه القاعدة طرأ عليها تطور إثْرَ العدوان الثلاثي على مصر عام /١٩٥٦/ م، حيث استحدث الأمين العام داغ همرشولد نظريته في السلطات الطارئة أو الضمنية، والتي تجيز له اتخاذ إجراءات لم يفوضه بها أيٌ من الأجهزة الرئيسية، وغير منصوص عليها في الميثاق، وهو ما يعني تطور دور الأمين العام في مجال حفظ السِّلْم والأمن الدوليين، واستناداً إلى هذه النظرية اتخذ الأمين العام قراره عام /١٩٥٨/ م بزيادة قوة جماعة المراقبين التي أرسلت إلى لبنان، وأدى كذلك دوراً سياسياً واسعاً في أثناء أزمة إيريان الغربية والكونغو.

=

وقبل الدخول في موضوع تحديد الأُسس القانونية لهذه العمليات، نشير إلى أن هذه الأداة بشقيها (بعثات المراقبة وقوات حفظ السلام) غير منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، فهي كانت إحدى ابتكارات المنظمة الدولية – كأداة من أدوات التسوية السلمية[١].

فبعثات المراقبة[٢] ابتُكرت عام /١٩٤٧/ م في أثناء أزمة اليونان، وشكّلت البداية لإرسال العديد من بعثات المراقبة إلى مناطق متعددة من العالم، أهمها

=

وعلى الرغم من التوسع في هذه السلطات، استناداً إلى نظرية السلطات الطارئة، فإن الرأي الراجح لدى الشراح، أن الأمين العام لا يملك السلطة في إنشاء عمليات حفظ السلام حتى ولو كان ذلك برضى الأطراف المعنية.

انظر في ذلك:

د. أحمد عبد الله علي أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسِّلْم الدوليين، دار الكتب القانونية، مصر – المحلة الكبرى، /٢٠٠٥/ م، ص ٨٦ وما بعدها.

١ – إن تعبير حفظ السلام " peacekeeping " لم يرد في أي مادة من مواد ميثاق الأُمم المتحدة، وعلى الرغم من ذلك فهو لا يخرج عن الهدف الأساس للمنظمة الدولية المتمثل في حفظ السِّلْم والأمن الدوليين. فهذه العمليات تهدف بالنهاية لتحقيق هذا الهدف من خلال الوسائل السلمية وليس بالوسائل الإكراهية.

انظر في ذلك: د. عطية حسين أفندي عطية، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧– ١٩٧٧ م، دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية، مرجع سابق، ص ١٠٤ .

٢ – بدأت الأمم المتحدة بإنشاء بعثات مراقبة " Obsever missions " منذ سنواتها الأولى، حيث واجهت العديد من الأزمات الدولية سواء في اليونان أو أندونيسيا أو فلسطين أو كشمير. ولعل هيئة مراقبة الهدنة (UNTSO) في فلسطين – التي أُنشئت عام /١٩٤٨/ م والتي مازالت قائمة حتى الآن – تعد أهم هذه العمليات. وبعثات المراقبة تتكون من ضباط غير مسلحين وعدد من المراقبين يتراوح عددهم ما بين بضع أفراد ومئات الأفراد. ومهمتهم سهلة مقارنة مع مهام قوات الطوارئ، حيث يقومون بمراقبة النشاطات العسكرية للأطراف المتحاربة ومدى احترامهم لوقف إطلاق النار، ورفع تقارير بذلك إلى مجلس الأمن والأطراف المعنية.

=

وأشهرها هيئة مراقبة الهدنة في فلسطين، التي أُنشئت عام /١٩٤٨/ م ومازالت قائمة حتى اليوم.

أما قوات حفظ السلام (قوات الطوارئ) [١] ، فقد ابتُكرت أثناء أزمة السويس التي نشأت إثر العدوان الثلاثي (الإسرائيلي – الفرنسي – البريطاني)

= وفي سبيل تحقيق مهامهم، فإن المراقبين يستخدمون مجموعة من الوسائل منها القيام بدوريات راجلة وسيارة وإقامة مواقع مراقبة وحواجز تفتيش ... إلخ. وهذه البعثات لا تملك الصلاحية أو القدرة على منع أي طرف من استئناف القتال، أو حتى انتهاك وقف إطلاق النار، وكل ما تستطيع أن تفعله في مثل هذه الحالات هو بذل الجهود لإقناع الأطراف المعنية بعدم اللجوء إلى استخدام العنف، ونجاح مساعيها متوقف إلى حد بعيد على مصداقيتها تجاه الأطراف.

وبالإجمال فإن وجود هذه البعثات على الرغم من مهامها المحدودة يساهم في تخفيف حدة التوتر، ويجعل الأطراف في حالة ترددٍ تجاه أي سلوك مخالف لأحكام أي اتفاق قائم بينهم.

حول بعثات المراقبة انظر:

- BOWETT. D.W, United Nations Forces, op. cit, pp. 61-89.
- United Nations general quidelines, op. cit p.9.
- DORN. A. walter, blue sensors : technology and cooperative monitoring in un peacekeeping , op.cit , p. 9.

[١] – شكلت أزمة السويس عام /١٩٥٦/ م التي نتجت عن العدوان الثلاثي (الإسرائيلي – الفرنسي – البريطاني) على مصر منعطفاً تاريخياً هاماً في حياة منظمة الأمم المتحدة، حيث تم إنشاء أول قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة (The United Nations Emergency Force (UNEF وشكلت هذه التجربة الناجحة بداية لإنشاء عشرات العمليات المشابهة وإرسالها إلى مناطق التوتر. ورغم القواسم المشتركة لهذه العمليات، فإن لكل منها خصوصيتها التي تعكس خصوصية وطبيعة النزاع الذي نشرت في ظله. إن قوات الطوارئ أو قوات حفظ السلام Peacekeeping forces تشكلت بالأساس من وحدات عسكرية مقدمة بشكل طوعي من دول أعضاء في الأمم المتحدة، وهي تخضع لإشراف المنظمة الدولية (هذا يتعلق بالعمليات التي تنشئها منظمة الأمم المتحدة وتتولى الإشراف عليها). فهذه القوات تتلقى تعليماتها من منظمة الأمم المتحدة، وليس من الدول التي تنتمي إليها.

عدد أفراد هذه القوات كبير قياساً مع بعثات المراقبة – حيث يتراوح ما بين الألف وعشرات الآلاف – وذلك حسب الحاجة، وهؤلاء الأفراد مسلحون بأسلحة دفاعية. إن الوظيفة الأساسية

=

على مصر عام /١٩٥٦/ م، وكان الفضل في هذا الابتكار، لكل من وزير الخارجية الكندي آنذاك ليستر بيرسون، والأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد.

وشكلت هذه التجربة الناجحة بداية لإرسال قوات حفظ سلام، إلى العديد من مناطق الصراع والاضطراب في العالم، لاسيما إلى الشرق الأوسط، ومما عزز من ذلك فشل مجلس الأمن في تفعيل نظام الأمن الجماعي[١].

والملاحظ أن الجمعية العامة هي التي أنشأت أول بعثة مراقبة وأول قوة حفظ سلام بمناسبة أزمتي اليونان والسويس، حيث تولت الجمعية العامة النظر في كلتا الحالتين، بعد فشل مجلس الأمن في القيام بمسؤولياته الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين: بسبب استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل الاتحاد السوفييتي في الأزمة الأولى، وفرنسا وبريطانيا في الأزمة الثانية.

وعلى الرغم من أن الجمعية العامة أنشأت كلتا العمليتين، إلا أن أساسهما القانوني مختلف، فإنشاء مجموعة المراقبين في أثناء أزمة اليونان عام /١٩٤٧/ م استند إلى المادتين /١١ و ٢٢/[٢] من الميثاق بينما إنشاء قوة

= لهذه العمليات هي الفصل بين الأطراف المتحاربة، وذلك من خلال إنشاء منطقة عازلة ترابط بها، حيث يمنع دخول القوات العسكرية إليها.

إضافة إلى ذلك فإن هذه القوات تقوم بالمراقبة (وهي كما شرحناها آنفاً تقنية مشتركة لكافّة عمليات حفظ السلام). والإشراف على تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأطراف المتحاربة. وفضلاً عن ذلك فإن هذه القوات تقوم بأعمال التحري والتحقيق في أي شكوى أو ادّعاء مقدّم من أي طرف.

حول قوات حفظ السلام انظر كلاً من :

- United Nations general quidelines, op. cit p.9.

- DORN. A. walter, blue sensors, op. cit, pp 9-10 .

1 – GRAY. Chvistine, International Law and the Use of force, Oxford University press, first published 2000, p. 150 .

2 – BOWETT. D.W, United Nations Forces, Op.Cit, p.61

الطوارئ الدولية الأولى عام /١٩٥٦/ م استند إلى قرار الاتحاد من أجل السلام والمادة /٢٢/[١] من الميثاق.

وانطلاقاً مما تقدم، فإنني سأتناول في هذا المبحث، الأُسس القانونية لعمليات الأُمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول : سلطة مجلس الأمن في إنشاء عمليات حفظ السلام.

المطلب الثاني : سلطة الجمعية العامة في إنشاء عمليات حفظ السلام.

المطلب الأول

سلطة مجلس الأمن في إنشاء عمليات حفظ السلام

[١] – د. مصطفى مؤمن، قوة الطوارئ الدولية ودورها في قضية السلام، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

إن المهمة الرئيسية الملقاة على عاتق مجلس الأمن، هي مهمة الحفاظ على السِّلْم والأمن الدوليين، وتمّ تأكيد هذه المهمة للمجلس في الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرين[١] من الميثاق، حيث عهدت إلى المجلس بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السِّلْم والأمن الدوليين.

واختصاصات المجلس في هذا المجال اختصاصات واسعة فهو يستطيع أن يتخذ مختلف التدابير والإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، والتي يدخل بينها إنشاء عمليات حفظ السلام، سواء أكانت بعثات مراقبة أم قوات حفظ سلام (قوات طوارئ)، وإرسالها إلى مناطق النزاع والتوتر في العالم، بهدف تجميد واحتواء النزاعات في أضيق الحدود، وتوفير أجواء ملائمة لبدء المفاوضات بغية الوصول بالأطراف المعنية إلى حل دائم لخلافاتهم[٢].

وبالتالي فإن هذه الأداة السلمية تساهم إلى حدّ كبير في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وسلطة مجلس الأمن في هذا الشأن ليست سلطة مطلقة، بل هي مقيّدة بقيدين أساسيين:

---

١ – تنص المادة /٢٤/ من الميثاق على ما يلي :

– رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به "الأمم المتحدة" سريعاً فعَّالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.

– يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها والسلطات الخاصة المخوَّلة لمجلس الأمن بتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول /٦–٧–٨–١٢/ .

– يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأُخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها.

٢ – ماراك جولدينغ، عمليات حفظ السلام الدولية: نماذج وقضايا، معهد الدراسات الدولية، نماذج وقضايا في النظام الدولي، جامعة بيرزيت، /٢٠٠٠/ م، ص ٤ .

الأول: انسجام هذه الإجراءات والتدابير مع أهداف الأمم المتحدة.

والثاني: احترام قيد الاختصاص الداخلي المنصوص عليه في الفقرة السابعة من المادة الثانية[١].

إن عدم النص على عمليات حفظ السلام في الميثاق يثير الكثير من التساؤلات حول أساسها القانوني، وقبل الدخول في هذا الموضوع، نشير إلى أن قرارات مجلس الأمن المنشِئة لهذه العمليات، وتقارير الأمين العام المتعلقة بها، نادراً ما تتطرق إلى هذه المسألة[٢]، **والسبب في ذلك يعود – في اعتقادي – إلى رغبة المجلس في التخلص من المناقشات القانونية، وما تسببه من انعكاسات وخلافات قد تؤثر سلباً على إنشاء مثل هذه العمليات. فضلاً عن أنَّ المجلس، وبشكل مقصود، يأتي بأحكام غامضة، تحمل أكثر من تفسير إرضاءً لكافة الأطراف.**

وبناء على ذلك، فإن مهمة تحديد الأساس القانوني للقرارات المنشِئة لهذه العمليات تقع على عاتق فقهاء وشراح القانون الدولي، وإن مهمة هؤلاء ليست سهلة وذلك لأكثر من سبب، الأول: خصوصية كل عملية حيث لا توجد عملية مطابقة للأخرى[٣] وهو ما أكدته اللجنة الخاصة بدراسة تنظيم السلام

---

١ – تنص الفقرة السابعة من المادة الثانية على ما يلي : ليس في هذا الميثاق ما يسوغ " للأمم المتحدة " أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلُّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

٢ – بالتدقيق في الكتب الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة بعمليات حفظ السلام The UN blue books on peacekeeping نستنتج أن المنظمة الدولية لم تشغل نفسها في مسألة الأساس القانوني لهذه العمليات، مفضلة ترك هذه المسألة للمختصين في القانون الدولي العام.

3 – SAMUELS. Kirsti, Use of force in UN Peacekeeping operations IPA – UNDPKO Work shop, report, UN Millennium plaza Hotel, NY, Friday Februaary 6the 2004, P.243.

حيث جاء في تقريرها[١] : " كل وضع يستدعي قيام قوات حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة يكون مختلفاً تماماً عن الآخر؛ إما في أسبابه، أو في العوامل المحيطة به. وقد تطرقت الأمم المتحدة في كل مرة بشكل مستنبط رائع ".

أما السبب الثاني: فهو عدم النصّ على هذه العمليات في الميثاق، ولهذا نجد مسألة تحديد الأساس القانوني لهذه العمليات قد شكلت مجالاً واسعاً للجدل والنقاش بين المتخصصين في هذا المجال، وتباينت بشأنها الآراء، وذلك على النحو التالي :

هناك رأي بأن هذه العمليات لا تجد سندها القانوني الصريح والأكيد في أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولهذا فهي تندرج في إطار فصل جديد وسيط يقع بين الفصلين السادس والسابع، عُرف بالفصل السادس والنصف.

وكان الأمين العام الأسبق داغ همرشولد أول من تبنى هذا الرأي، وأيّده في ذلك عدد من شراح القانون الدولي، حيث وصف قوة الطوارئ الدولية الأولى التي أنشئت عام /١٩٥٦/ م بأنها تقع بين الفصلين السادس والسابع. واستند همرشولد في وصفه هذا إلى أن العملية المذكورة، لا تجد أساسها القانوني الدقيق في أي من مواد الفصلين السادس والسابع[٢].

واستناداً إلى ذلك، فإن هذا الرأي يؤسس موقفه على غياب النصوص الصريحة والواضحة لهذه العمليات في الميثاق.

أما الرأي الثاني فقد أسند هذه العمليات إلى مواد محددة وفصول معينة في الميثاق. فمنهم من أسس هذه العمليات على أحكام الفقرة الأولى من المادة الأولى[٣] وهذه المادة تتحدث عن حفظ السلم والأمن الدوليين، فتحقيقاً لهذه

---

١ – نقلاً عن د. سليم حداد، قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مرجع سابق، ص٨١.

2 – BOSS. B.C, Law and peace : A Legal Framework for United Nations Peace keeping, op. cit , P. 25.

٣ – فعلى سبيل المثال يرى (Halderman) أن الأساس القانوني لإنشاء هذه القوات (في قوات الطوارئ وفي الكونغو) يجد سنده في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق.

الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتمنع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم.

ومنهم من أسند هذه العمليات إلى المادة / ٢٩ / من الميثاق والتي تنص " لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه ".

وفريق ثالث يرى أن المادة / ٢٤ / تشكل أساساً قانونياً لإنشاء هذه العمليات، فوفقاً لهذه المادة يعهد أعضاء الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين[١].

ورأي رابع يرى أن الأساس القانوني لهذه العمليات كامن في الفصلين السادس والسابع فالمواد /٣٤/ و / ٣٦ / و / ٣٧ / و / ٣٨ / تصلح كأساس قانوني لعمليات حفظ السلام، فهذا الفصل تناول حلّ المنازعات حلاً سلمياً وعمليات حفظ السلام تصنف كأدوات سلمية.

أما المادة /٤٠/ من الفصل السابع التي تتحدث عن التدابير المؤقتة، ولا تدخل تحت حصر فقد تتضمن الأمر بوقف إطلاق النار، أو وقف الأعمال العسكرية، أو نشر عمليات حفظ سلام أو غير ذلك من تدابير تهدف بالمحصلة إلى تخفيف حدة التوتر دون أن تشكل مساساً بحقوق ومطالب ومراكز الأطراف المتحاربة، فإن هذه المادة تعدّ أكثر المواد تأييداً من جانب الفقهاء كأساس قانوني لعمليات حفظ السلام.

إضافة إلى هذه المادة من الفصل السابع، فإن البعض عدّ المادتين / ٣٩ / و / ٤١ / تصلحان كأساس قانوني لهذه العمليات[٢].

انظر في ذلك : د. جابر إبراهيم الراوي، الأسس القانونية لقوات السلام الدولية، مرجع سابق، ص١٢-١٣ .

[١] – د. عبد الواحد الفار، التنظيم الدولي، عالم الكتب، القاهرة، / ١٩٧٩ / م، ص /٢٥٢/.

[2] – BOWETT. D.W, United Nations forces, op. cit, PP. 276-280.

فالمادة / ٣٩ / ممكن أن تشكل أساس قانوني لإنشاء عمليات حفظ سلام من خلال إصدار توصية من مجلس الأمن.

أما المادة / ٤١ / فممكن أن تشكل أساساً لإنشاء عمليات حفظ سلام كقوات فصل، أو مراقبة، تتولى تنفيذ التدابير التي اتّخذها المجلس وفقاً للمادة / ٤١ / وهذه التدابير – وإن كانت قسرية – لا تصل إلى حد استعمال القوة العسكرية، وقد تكون هذه القوات بحد ذاتها التدابير المتخذة وفقاً لهذه المادة[١].

وعلى الرغم من اتفاق هذا الرأي في إسناد هذه العمليات لأحكام محددة في الميثاق، فقد تعدّدت الآراء فيما بينها بشأن إسناد العملية الواحدة إلى مادة محددة، **وعلى كل فإن الخلاف يُردُّ بالدرجة الأولى إلى غياب النص على هذه العمليات في الميثاق.**

في ختام هذا المطلب، لابد من إبداء الرأي حول هذه المسألة التي – كما أشرنا – اختلفت حولها الآراء، بسبب عدم الإشارة لهذه العمليات في الميثاق، وهو ما يجعل في تحديد أساسها القانوني شيئاً من الصعوبة، ولكون هذه العمليات تدابير مؤقتة ذات طبيعة سلمية لا تخلُّ بحقوق ومطالب الأطراف ولا تعالج أصل النزاعات، فإنني أعتقد بأن المواد /٣٤/ و /٣٦/ و /٣٧/ من الفصل السادس إضافة للمادة /٤٠/ من الفصل السابع، تصلح كأساس قانوني لتأسيس عمليات حفظ السلام بشقيها: قوات حفظ السلام وبعثات مراقبة، ولا يفوتنا القول: إن هذه العمليات تعمل كفرع ثانوي لمجلس الأمن استناداً للمادة /٢٩/.

المطلب الثاني

---

[١] – د. محمد وليد عبد الرحيم، الأمم المتحدة وحفظ السلم والأمن الدوليين، مرجع سابق، ص ١٤٤ .

سلطة الجمعية العامة في إنشاء عمليات حفظ السلام

أشرنا الى أن مجلس الأمن أنشأ معظم عمليات حفظ السلام، بينما أنشأت الجمعية العامة بعضاً منها، كان أهمها على الإطلاق قوة الطوارئ الدولية الأولى عام /١٩٥٦/ م التي شكلت البداية في تطبيق هذه التجربة في أنحاء متعددة من العالم.

وقد أثار إنشاء هذه القوة من قبل الجمعية العامة خلافاً واسعاً بين الدول الكبرى، تمحور بالدرجة الأولى في صلاحية الجمعية العامة في إنشاء قوات حفظ سلام[١]، فالاتحاد السوفييتي عدّ إنشاء هذه العمليات حقاً مقتصراً على مجلس الأمن؛ مستنداً إلى أن أي استخدام لقوات الأمم المتحدة يعدّ من إجراءات القمع، وبالتالي فإن قيام الجمعية العامة بإنشاء قوات حفظ سلام يعدّ انتهاكاً وخرقاً لأحكام الميثاق[٢].

فرنسا بدورها طعنت في حق الجمعية العامة في إنشاء قوات حفظ سلام، واصفة أي استخدام لقوات الأمم المتحدة بأنه أحد إجراءات القمع القاصرة على مجلس الأمن، باستثناء بعثات المراقبة والتحقيق؛ حيث تملك الجمعية العامة إنشائهما[٣]. وفي المقابل فإن معظم دول العالم رأت أن الجمعية العامة، لها الحق كمجلس الأمن، في إنشاء عمليات حفظ سلام، سواء كانت بعثات مراقبة أو قوات حفظ سلام. واستندت في موقفها، إلى أن هذه العمليات، هي عمليات سلمية في طبيعتها وليس لها أي أثر قمعي، ومن ثم فهي تختلف كلياً عن القوات القسرية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق.

---

١ – د. جابر إبراهيم الراوي، الأُسس القانونية لقوات السلام الدولية، مرجع سابق، ص ١١–١٢ .

2 – MARASIMHAN. CV, the united Nations, an inside view, op.cit, p.103

٣ – د. عطية حسين أفندي عطية، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط /١٩٦٧–١٩٧٧/ م، مرجع سابق، ص ١٠٧–١٠٨ .

وهذا الموقف أكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري[١] حول نفقات قوات الطوارئ الدولية وقوات حفظ السلام في الكونغو عام / ١٩٦٢/ م، حيث بينت في رأيها الاستشاري أن مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين مسؤولية رئيسية، ولكنها ليست مانعة أو قاصرة على المجلس[٢]، فالجمعية العامة بدورها تتولى مسؤولية ثانوية في هذا المجال مؤكدة أن السلطات المخوّلة للجمعية العامة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، لا تقتصر على مجرد المناقشة والنظر وإجراء الدراسات أو اتخاذ التوصيات، فالجمعية العامة هي التي تقرّ ميزانية المنظمة الدولية، ولها الاختصاص بتوزيع النفقات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، على الدول الأعضاء بموجب قرارات ملزمة، ولا يحدّ من هذا الاختصاص ما ورد في الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة؛ نظراً لأن هذه الفقرة قاصرة على إجراءات القمع، ومن ثم فإن الجمعية العامة تستطيع طبقاً للمادة (١١ / ٢) أن تنشئ عمليات حفظ سلام، وذلك بناء على طلب أو موافقة الدول المعنية[٣].

وبناءً على ذلك، فإن كان مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن الجمعية العامة تشاركه في ذلك، باستثناء اتخاذ تدابير قسرية، وفقاً للفصل السابع من الميثاق التي يبقى الحق في اتخاذها مقتصراً على مجلس الأمن.

---

١ – حول الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، انظر:
بعض نفقات الأمم المتحدة (الفقرة ٢ من المادة ١٧ من الميثاق) الفتوى الصادرة في ٢٠ تموز / ١٩٦٢ / م.
http:// www.icj-icj. org/homepage/ar/files/sum_1949-1991

2 – BOWETT. D.W, the law of international institutions, London Stevens and sons, second edition, 1970. p.51.

٣ – د. عبد العزيز سرحان، دروس المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص ١٩٨–١٩٩ .

وبناءً على ما تقدم، فإن الجمعية العامة تملك الحق باتخاذ تدابير غير قسرية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، والتي يدخل ضمنها إنشاء قوات حفظ سلام. وقد رأت المحكمة أن كلمة تدابير الواردة في المادة / ١٤ / تفترض شكلاً معيناً من العمل[١]، وقد أسست المحكمة إنشاء قوة الطوارئ الدولية عام /١٩٥٦/م استناداً إلى هذه المادة.

خلاصة القول: إن المواقف المتباينة بين الدول تعكس سياسات ومصالح هذه الدول، فالاتحاد السوفييتي وفرنسا برفضهما حق الجمعية العامة في إنشاء قوات حفظ سلام وتمويلها، إنما يهدفان – من وراء ذلك – إلى ضمان أكبر قدر ممكن من السيطرة على هذه العمليات، من خلال نفوذهما في مجلس الأمن، وهذا الأمر لا يتحقق إلا إذا اقتصر هذا الحق على مجلس الأمن.

وفي المقابل فإن الكثير من دول العالم، ولاسيما دول العالم الثالث، فضلت مشاركة الجمعية العامة في إنشاء هذه العمليات؛ سعياً وراء سرعة تدخل الأمم المتحدة في مناطق النزاع، وذلك من خلال نشرها السريع لعمليات حفظ السلام لما يحقق من فوائد في الحفاظ على وقف إطلاق النار[٢]، وهو ما لا يتحقق فيما لو اقتصر الأمر على مجلس الأمن؛ نظراً لتعقيداته المبنية أساساً على خلافات الدول الكبرى[٣].

---

١ – د. أحمد حسن الرشيدي، الوظيفة الإفتائية لمحكمة العدل الدولية ودورها في تفسير وتطوير سلطات واختصاصات الأجهزة السياسية للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٣٥٤ وما بعدها .

٢ – إن تجربة إنشاء قوة الطوارئ الدولية الأولى من جانب الجمعية العامة عام /١٩٥٦/ م كانت ماثلة في الأذهان، ويبدو لنا أن سرعة إنشاء هذه العملية يعود إلى الدور الرئيسي الذي أدّاه الأمين العام للأمم المتحدة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشكيل وإرسال هذه القوة إلى مصر، وإصراره على ذلك بالرغم من العقبات التي وضعتها (إسرائيل)، ومنها عدم السماح بمرابطة هذه القوة على الجانب (الإسرائيلي) من خط الهدنة، الذي يفصل سيناء عن فلسطين، إضافة إلى ذلك موافقة مصر بوصفها الدولة المضيفة لهذه القوة، وهذه الموافقة جوهرية وهو ما أكدته الأمم المتحدة ذاتها.

٣ – د. عطية حسين أفندي عطية، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط / ١٩٦٧–١٩٧٧ / م، مرجع سابق، ص ١٥٩ .

إذاً: إن معظم الدول أيّدت الجمعية العامة في إنشائها لعمليات حفظ سلام، وتأيد هذا الحق من قبل محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري.

وكما هو الحال في قرارات مجلس الأمن المنشِئة لهذه العمليات، فإن الجمعية العامة لم تبيّن الأساس القانوني في قراراتها، وبالتالي فإن هذه المسألة تقع على عاتق شرّاح القانون الدولي الذين اختلفوا حول الأساس القانوني الذي تستند إليه الجمعية العامة في إنشائها لهذه العمليات[١] على الرغم من أن معظمهم يسلِّم بحق الجمعية العامة بإنشاء عمليات حفظ سلام[٢].

إنَّ هناك رأياً أسند سلطة الجمعية العامة إلى النصوص العامة في الميثاق، التي تخوّل الجمعية العامة اتخاذ قرارات في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وعلى وجه التحديد المواد /١٠/ و/ ١١/ و/١٤/[٣]. بالمقابل أسند رأيٌ آخر هذه العمليات إلى المادة / ٢٢ / من الميثاق، وهذه المادة تمنح الجمعية العامة الحق بإنشاء فروع ثانوية للقيام بوظائفها. وهناك رأيٌ ثالث أسند

---

١ – د. أحمد حسن الرشيدي، الوظيفة الإفتائية لمحكمة العدل الدولية ودورها في تفسير وتطوير سلطات واختصاصات الأجهزة السياسية للأمم المتحدة ، مرجع سابق، ص ٣٦٩–٣٧٠ .

وانظر: د. محمد وليد عبد الرحيم، الأمم المتحدة وحفظ السلم والأمن الدوليين، مرجع سابق، ص ١٤٩–١٥٠ .

٢ – على الرغم من أن معظم الفقهاء أيّد الجمعية العامة بحقها في إنشاء عمليات حفظ سلام، وعدّوا قراراتها بإنشاء قوة الطوارئ الدولية الأولى سليمة وصحيحة، فإن هنالك عدداً من الفقهاء تبنى موقفاً مغايراً؛ حيث عدّوا قرارات الجمعية العامة بإنشاء قوة الطوارئ مخالفة لميثاق الأمم المتحدة، ومن بين هؤلاء القاضي الدولي كورتيسكي، الذي دافع بشدة عن موقفه في رأيه المخالف

=

= الملحق بالرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية عام / ١٩٦٢ / م بشأن نفقات قوة الطوارئ وقوة حفظ السلام في الكونغو، ورأى أن إنشاء قوة الطوارئ الدولية الأولى عام /١٩٥٦/ م لا تجد سنداً لها في مواد الميثاق.

لمزيد من التفاصيل، انظر :

د. عبد العزيز سرحان، دروس المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص ١٩٣ وما بعدها .

3 – BOWETT. D.W, United Nations forces , op. cit , PP. 287.

حق الجمعية العامة بإنشاء عمليات حفظ سلام، إلى قرار الاتحاد من أجل السلام[1].

وفي اعتقادي، إنَّ الجمعية العامة تملك الحق بإنشاء عمليات حفظ سلام (قوات طوارئ وبعثات مراقبة)؛ لكون هذه العمليات، عمليات غير قمعية، وحقها يستمد من أحكام الميثاق ومن قرار الاتحاد من أجل السلام وانطلاقاً من ذلك فإن المواد: / ١٠ / و / ١١ / و / ١٤ / تصلح كأساس قانوني لإنشاء هذه العمليات، حيث تعمل كفرع ثانوي للجمعية العامة استناداً إلى المادة / ٢٢ / من الميثاق.

وإضافة إلى ذلك فإن قرار الاتحاد من أجل السلام إذا ما توافرت الشروط المطلوبة، فهو يصلح بدوره كأساس قانوني لإنشاء عمليات حفظ سلام، وهذه العمليات التي تنشأ استناداً إلى هذا القرار، تعمل بدورها كفرع ثانوي للجمعية العامة استناداً إلى المادة / ٢٢ / من الميثاق، وخير تطبيق على ذلك، هو قوة الطوارئ الدولية الأولى التي أنشِئت عام / ١٩٥٦ / م استناداً إلى هذا القرار.

---

[1] – أصدرت الجمعية العامة للأُمم المتحدة في ٣ تشرين الثاني / ١٩٥٠ / م قراراً عُرف باسم الاتحاد من أجل السلام، وجاء هذا القرار الشهير بعد عجز مجلس الأمن في الاستمرار في معالجة الأزمة الكورية بسبب استخدام حق الاعتراض من قبل الاتحاد السوفييتي.

ووفقاً لهذا القرار، يحق للجمعية العامة الحلول محل مجلس الأمن، عند عجز هذا الأخير في اتخاذ القرارات اللازمة نتيجة لاستخدام حق الاعتراض، إزاء حالة من حالات تهديد الأمن والسلم الدوليين أو وقوع العدوان، واقتراح ما تراه لازماً من توصيات بما في ذلك استخدام القوة المسلحة.

ويشترط لحلول الجمعية العامة محل مجلس الأمن وفقاً لهذا القرار توافر عدة شروط، منها:

- أن تكون هناك حالة من حالات تهديد السلم والأمن الدوليين أو وقوع عدوان.
- عجز مجلس الأمن من اتخاذ القرارات اللازمة بسبب استخدام أحد أعضائه الدائمين حق الاعتراض.

لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. أحمد عبد الله علي أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، مرجع سابق، ص ٧٦ وما بعدها.

نستخلص من كل ما تقدم، أن مجلس الأمن والجمعية العامة يملكان حقَّ إنشاء عمليات حفظ السلام، سواء أكانت قوات حفظ سلام أم بعثات مراقبة. وإن هذه العمليات تختلف جذرياً عن نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في المادة /٤٢/ وما بعدها من مواد ميثاق الأمم المتحدة، فعمليات حفظ السلام لها نظام مستقل عن نظام الأمن الجماعي، فهي وإن كانت تهدف بالنهاية لتحقيق حفظ السلم والأمن الدوليين، إلا أنها تعمل على تحقيق ذلك من خلال الوسائل السلمية لا الإكراهية، فوجودها يعتمد على رضا الأطراف المعنية، وعملها يعتمد في المقام الأول على تعاونهم.

المبحث الثاني
الأساس القانوني للقرار المنشئ لقوة مراقبي فضّ الاشتباك

يُعدُّ القرار /٣٥٠/ الصادر عن مجلس الأمن في ١٩٧٤/٥/٣١ م القرار المنشئ مباشرة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، ومجلس الأمن لم يحدد في هذا القرار المادة التي استند إليها، أو الفصل الذي عمل ضمن نطاقه، وهذه هي الحالة الغالبة في قرارات مجلس الأمن؛ حيث إن معظم قراراته، لاسيما الموضوعية منها، قرارات توفيقية تصاغ بشكل يرضي كافّة الأطراف، ومن ثم فإن المجلس لا يتطرق إلى المادة أو الفصل الذي استند إليه، تاركاً ذلك لفقهاء وشرَّاح القانون الدولي.

وانطلاقاً من ذلك، فإن البحث عن الأساس القانوني للقرار (٣٥٠) المنشئ لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، يتطلب منّا قراءة حيثيات القرار قراءة دقيقة، وكذلك القرارات المرتبطة به، فضلاً عن الظروف المرافقة لصدوره ولغته، والطريقة التي اتُّبعت في صدوره، فهذا كله يساعد على تأصيل القرار، وردّه إلى فصل معين ومادة محددة من مواد الميثاق.

سنعالج في هذا المبحث، الأساس القانوني للقرار المنشئ لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، وذلك في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول : تحليل القرار (٣٥٠).

المطلب الثاني : مدى انطباق القرار (٣٥٠) على أي من مواد الفصل السابع.

المطلب الثالث : محاولة إسناد القرار (٣٥٠) إلى مادة محددة من مواد الفصل السادس.

المطلب الأول
تحليل القرار (٣٥٠)

أصدر مجلس الأمن القرار (٣٥٠) المنشئ لقوة مراقبي فضّ الاشتباك في ٣١ / ٥ / ١٩٧٤ م، أي في اليوم الذي تم فيه التوقيع على اتفاق فصل القوات بين سورية و(إسرائيل) في جنيف، ونصّ القرار على[١] :

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام الذي تضمنته الوثيقة S/11302 , and Add. 1، واستمع إلى تصريحه الذي أدلى به في جلسة مجلس الأمن رقم ١٧٧٣ :

١- يرحب باتفاقية فض اشتباك القوات السورية – الإسرائيلية التي جرت تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم / ٣٣٨ / عام / ١٩٧٣ / م بتاريخ ٢٢ / تشرين الأول/ ١٩٧٣ م.

٢- يأخذ علماً بتقرير الأمين العام وملحقاته وبتصريحه.

٣- يقرر أن ينشئ فوراً تحت سلطته، قوة الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة فضّ الاشتباك، ويطلب من الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لهذا الغرض، وذلك بحسب تقريره المشار إليه أعلاه مع الملاحق التابعة له. وستشكل القوة لفترة أولية مدتها ستة أشهر، تخضع للتجديد بقرار آخر لمجلس الأمن.

٤- يطلب من الأمين العام إبقاء مجلس الأمن على اطلاع دائم بأية تطورات جديدة.

---

١ – انظر: Resolution 350 (1974) 31 May 1974
S/Res/350 (1974) 31 May / 1974 /.

إن هذا القرار كما هو مبين، يتضمن مقدمة وعدة فقرات بينها فقرة عملانية، وفقاً للتفصيل الآتي :

فالمقدمة بدأت بالتأكيد على أمرين :

الأول : إن المجلس نظر في تقرير الأمين العام، الخاص باتفاق فصل القوات بين سورية و (إسرائيل) الذي تضمنته الوثيقة S/11302 , and Add. 1.

أما الأمر الثاني : فهو استماع المجلس إلى تصريح الأمين العام الذي أدلى به في الجلسة رقم /١٧٧٣/.

فتقرير الأمين العام[١] تضمن أحكام اتفاق فصل القوات بين سورية و (إسرائيل)، وكذلك البروتوكول الملحق به والمتعلق بقوة مراقبي فضّ الاشتباك، وتضمّن التقرير التأكيد على مطالبة الطرفين سورية و (إسرائيل) بإرسال قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة إلى الجولان.

وحول هذه المسألة أكدّ الأمين العام في تقريره أنه سوف يتخذ الخطوات الضرورية لإنشاء القوة، وفقاً للأحكام التي اتّفق عليها الطرفان والواردة في البروتوكول، مبيّناً أن القوة سوف تتشكل بادئ الأمر من الأفراد العسكريين التابعين لهيئة مراقبة الهدنة، والمتواجدين على الأراضي السورية.

أما تصريح الأمين العام الذي أدلى به في جلسة مجلس الأمن رقم / ١٧٧٣ / في ٣٠ / ٥ / ١٩٧٤ م[٢]، أي في اليوم السابق لإصدار القرار، فقد تناول فيه مجموعة مسائل، تمحورت حول اتفاق الفصل الذي تم التوصل إليه بين الطرفين، فضلاً عن القوة الدولية المزمع إنشائها. فبيَّن أن اتفاق

---

١ – انظر:

Report of Secretary – General concerning the Agreement on Disengagement between Israeli and Syrian Forces. S/11302/Add.1 30 May / 1974 /

2 – Y.B.U.N. 1974 (excerpts) 31 December /1974/ , op. cit, p.25

الفصل جاء بعد مفاوضات صعبة وشاقة، وأمل أن يشكل هذا الاتفاق خطوة إضافية هامة نحو التوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

وحول القوة المزمَع إنشاؤها أكد الأمين العام في تصريحه أنه إذا ما قرر مجلس الأمن إنشاء القوة، فإنه سوف يتخذ الخطوات الضرورية لتشكيلها، وذلك وفقاً للأسس ذاتها التي تأسست عليها قوة الطوارئ الدولية.

وبهذا نجد أن الأمين العام أكد في تقريره وتصريحه على نقطتين أساسيتين: الأولى : إن إنشاء القوة استند إلى طلب الطرفين سورية و(إسرائيل)، أما النقطة الثانية: فهي التأكيد على أن اتفاق الفصل مجرد خطوة في طريق السلام العادل الشامل في الشرق الأوسط.

أما الفقرة الأولى من القرار فقد تضمنت ترحيب مجلس الأمن باتفاق فصل القوات، مؤكداً أن هذا الاتفاق تمّ تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨) لعام /١٩٧٣/ م.

أول ما نلاحظه في هذه الفقرة عدم الإشارة إلى القرار /٢٤٢/ والاكتفاء بالإشارة للقرار /٣٣٨/. فهل يغير هذا من مسألة الربط بين اتفاق الفصل والقرار /٢٤٢/.

الواقع أن غياب أي إشارة للقرار /٢٤٢/ في هذه الفقرة بشكل خاص، وفي القرار ككل بشكل عام، لا يغير من الأمور شيئاً، والسبب في ذلك أن القرار /٣٣٨/ الذي تمّ اتفاق الفصل تنفيذاً له، يعدّ قراراً تنفيذياً، وتطبيقياً للقرار /٢٤٢/، وبالتالي فإن اتفاق الفصل يستند إلى القرارين /٣٣٨ و ٢٤٢/. وهذا الترابط يدفعنا إلى الحديث عن الطبيعة القانونية لكل من اتفاق الفصل وهذين القرارين.

فاتفاق الفصل – كما أشرنا سابقاً – لا يعدو أن يكون اتفاقاً لفصل القوات بين الطرفين غلب على أحكامه الطابع العسكري مع التأكيد أنه ليس اتفاق سلام، بل هو خطوة نحو سلام عادل ودائم، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ذي

الرقم (٣٣٨) المؤرخ في ٢٢ / تشرين الأول / ١٩٧٣ م، وهذا الاتفاق تمّ التوصل إليه عبر المفاوضات غير المباشرة التي قام بها الوسيط الأمريكي هينري كيسنجر. والمفاوضات إضافة إلى الوساطة هي من الأساليب السياسية المعروفة في العلاقات الدولية لحلّ النزاعات الدولية حلاً سلمياً[١]. ونصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السادس من الميثاق، تحديداً في الفقرة الأولى من المادة الثالثة والثلاثين.

ولعل من المناسب هنا إجراء مقارنة بين اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية التي وُقعت عام / ١٩٤٩ / م وبين اتفاق الفصل، فاتفاقية الهدنة لعام / ١٩٤٩ /م كانت نتيجة لتدخل مجلس الأمن، الذي كان يعمل وفقاً للسلطات المخوَّلة له في الفصل السابع، حيث رأى في قراره رقم / ٥٤ / تاريخ ١٥ / تموز / ١٩٤٨ م، أن الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلام ضمن معنى المادة / ٣٩ / من ميثاق الأمم المتحدة، وحذَّر إذا لم يتوقف القتال فسوف يتخذ تدابير أخرى تطبيقاً للفصل السابع.

ثم قرر إقامة هدنة في جميع أنحاء فلسطين وذلك في قراره رقم / ٦٢ / المؤرخ في ١٦ / تشرين الثاني /١٩٤٨ م، إضافة لدعوة جميع الأطراف ذات العلاقة المباشرة في النزاع في فلسطين، كتدبير مؤقت إضافي بموجب المادة / ٤٠ / من الميثاق، إلى السعي للاتفاق حالاً، عن طريق المفاوضات التي تجري مباشرة أو بواسطة الوسيط بالوكالة على إقامة هدنة دائمة فورية.

---

[١] – إضافة إلى المفاوضات والوساطة، فهنالك المساعي الحميدة والتحقيق والتوفيق، وعلى الرغم من أهمية هذه الوسائل في فض النزاعات الدولية، إلا أنها لا تؤدي دائماً إلى وضع حدّ نهائي لخلافات الدول، والسبب في ذلك أن موازين القوى غالباً ما تحكم هذه الوسائل، وليست مبادئ العدالة والقانون والإنصاف، وهذه الموازين ليست ثابتة، فالضعيف لا يبقى ضعيفاً، وفي المقابل فإن القوي لا يبقى قوياً.

حول هذه الوسائل انظر:

د. محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٤٧٤ وما بعدها.

واستناداً إلى ذلك جرت المفاوضات عبر وسيط الأمم المتحدة رالف بانش، وأدت إلى التوقيع على اتفاقية الهدنة بين سورية و (إسرائيل) في ٢٠ / تموز / ١٩٤٩ م.

أما اتفاق الفصل فقد تم تنفيذاً للقرار / ٣٣٨ /، وهذا القرار كما سنبين استند إلى القرار /٢٤٢/ وهما من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن وفقاً للسلطات المخوَّلة له في الفصل السادس من الميثاق.

والمفاوضات بين الطرفين وإن كانت غير مباشرة في الحالتين، أي في اتفاقية الهدنة، واتفاق الفصل، فإن الوسيط مختلف، ففي الأولى كانت الوساطة للأمم المتحدة عبر رالف بانش[١] أما الوساطة في اتفاق الفصل فكانت للولايات المتحدة الأمريكية؛ عبر وزير خارجيتها هينري كيسنجر، وهو ما عكس إصرار كل من الولايات المتحدة و (إسرائيل) في استبعاد المنظمة الدولية لتأدية أي دور فاعل في أزمة الشرق الأوسط.

وبالنسبة للطبيعة القانونية للقرارين (٣٣٨) و (٢٤٢)، فالقرار الأول استند إلى الثاني، وهذا الأخير صدر بتاريخ ٢٢ / تشرين الثاني / ١٩٦٧ / م وهو بالمحصلة صيغة توفيقية بين مواقف الدول الكبرى، جاء بعبارات تحمل أكثر من تفسير[٢]، ولاسيما مع غياب (ال) التعريف في النص

---

١ – لابد من الإشارة إلى أن الدكتور رالف بانش أمريكي الجنسية، عُيِّن وسيطاً جديداً بعد اغتيال الكونت فولك برناردت (وهو سويدي) على أيدي العصابات الصهيونية في فلسطين عام /١٩٤٨/ م، وبانش هو الذي اقترح على مجلس الأمن دعوة العرب واليهود إلى عقد اتفاقية هدنة وإنشاء ترتيبات أمنية (مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة التسليح) وقد تبنّى مجلس الأمن هذه المقترحات في قراره الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني /١٩٤٨/ م.

انظر في ذلك : د. محمد طلعت الغنيمي، نظرات في العلاقات الدولية العربية، مرجع سابق، ص ٢٨٤ .

٢ – ينص القرار / ٢٤٢ / على ما يلي :

إن مجلس الأمن ،

الإنكليزي، وهو ما أدى بكل من (إسرائيل) من جهة والعرب من جهة ثانية إلى إعطاء تفسيرات مختلفة، وبالتحديد لمسألة الانسحاب، فالطرف العربي أصرّ على الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، في النزاع

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل، تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة /٢/ من الميثاق،

١- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.
- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

٢- يؤكد أيضاً الحاجة إلى :

- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .
- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات؛ من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة، وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

الأخير أي في عدوان /١٩٦٧/ م بينما تمسّكت (إسرائيل) بالانسحاب الجزئي[١] .

ولسنا بصدد الحديث عن هذه النقطة، بل سنكتفي بالقول بأن القرار /٢٤٢/ كل لا يتجزأ، وتفسيره يجب أن ينسجم مع المبادئ التي نص عليها القرار، وكذلك مع مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وقراراتها[٢]، وبالتالي فإن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون كاملاً من جميع الأراضي العربية التي احتلت في عدوان / ١٩٦٧/ م.

لم يتطرق هذا القرار بدوره إلى الفصل أو المادة التي استند إليها وهو ما أدى إلى اختلاف الآراء حول قوته الإلزامية[٣].

فالبعض[٤] اعتبره مجرد توصية غير ملزمة استندت إلى أحكام الفصل السادس من الميثاق، وبالتحديد المادتين / ٣٦ / و / ٣٧ /، والقرارات التي تصدر وفقاً لهذا الفصل، لا تتعدى التوصيات غير الملزمة، إضافة إلى ذلك فإن الهدف من إصدار هذا القرار ليس فرض حل على الأطراف المتنازعة، بل هو مجرد منهج للعمل على الحل السلمي وهو ما أكدته فقرات القرار ذاته.

---

[1] – MCHUGO. John, resolution 242 Why the Israeli view of the " withdrawal pharse " is Unsustainable in international Iaw. IBRU Boundary and security Bulletin, Winter 2000-2001.

[٢] – د. محمد عزيز شكري، أضواء على خطوط ٤ حزيران ٦٧ م والحدود الدولية، مجلة تشرين الاسبوعي، العدد ٧٨، ١٣ أيلول ١٩٩٩ م.

[٣] – انظر حول هذه الآراء : د. حسن الجلبي، القرار والتسوية، مرجع سابق، ص ١٧٧–١٧٨ .
وانظر د. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، الدار الجامعية، بيروت، /١٩٨٨/ م، هامش، ص ١٦٧–١٦٨.

[٤] – على سبيل المثال، يرى الدكتور جورج ديب، أن الفقرة الأولى من القرار والتي يعرب بها المجلس عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، تضع القرار في مضمون الفصل السادس، وهذا الفصل يدعو إلى فض الخلافات بالطرق السلمية، ومواده لا توجب أي إلزام، بخلاف الفصل السابع الذي يدعو إلى الإلزام وتطبيق العقوبات بالقوة.

أما الرأي الثاني: فقد عدّ القرار ملزماً لكافة الأطراف، مستنداً في ذلك إلى المبادئ العامة الملزمة التي تضمنها، وأن مجلس الأمن أحد أطراف القرار، فضلاً عن الزيادة الكبيرة في عدد الدول التي وافقت عليه، والتي من بينها الدول المعنية مباشرة؛ وهي مصر والأردن و (إسرائيل) وسورية.

ونحن بدورنا نعتقد أن مجلس الأمن عندما اتخذ القرار / ٢٤٢ / كان يتصرف وفقاً للسلطات الممنوحة له في الفصل السادس، وحجتنا في ذلك هي:

١- **إن القرار جاء خالياً من أي إشارة تفيد معنى العدوان أو حتى الإدانة، وهذا الأمر يعكس رغبة مهندسي القرار في استبعاد الفصل السابع.**

٢- **صحيح أن المبادئ الواردة في القرار هي مبادئ آمرة وملزمة، إلا أنها لم تصف سلوك أي من الأطراف بأنه مخالف لهذه المبادئ تجعل القرار يخرج من أحكام الفصل السابع.**

٣- **القرار بمجمله نموذج لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.**

ومع ذلك، فنحن نميل إلى الاعتقاد بأن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، سواء أكانت قرارات صادرة وفقاً للفصل السابع أم للفصل السادس كما هو الحال في القرار (٢٤٢)، فهي ملزمة.

أما القرار / ٣٣٨ / الذي صدر في٢٢ / تشرين الثاني / ١٩٧٣ /[١] والذي استند إلى القرار /٢٤٢/ تضمن أسس حلّ النزاع العربي – الإسرائيلي

---

[١] – ينص القرار / ٣٣٨ / على ما يلي :

إن مجلس الأمن ،

(الدعوة إلى وقف إطلاق النار – التنفيذ الفوري للقرار /٢٤٢/ والبدء الفوري في مفاوضات) فهو بدوره قرار اتخذه المجلس استناداً إلى سلطاته التوفيقية المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق.

إذاً نتوصل إلى أن اتفاق فصل القوات فضلاً عن قراري مجلس الأمن /٣٣٨ و ٢٤٢/ تمّت جميعها ضمن إطار الحل السلمي للنزاعات الدولية المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

الفقرة الثالثة [١] من القرار، وهي الفقرة العملانية تضمنت مجموعة من المسائل المتعلقة بالقوة، كإنشائها، ومهامها، وتكليف الأمين العام بتشكيلها، ومدة تفويضها، وتجديد ولايتها.

وبالنسبة لإنشاء القوة، فإن مجلس الأمن هو الجهاز الذي أنشأها، وهذه القوة سوف تكون تحت سلطة مجلس الأمن، لا تحت سلطة أي جهة أخرى، سواء أكانت تابعة للأمم المتحدة أم خارج الأمم المتحدة.

إضافة إلى ذلك فإن مجلس الأمن بيّن في هذه الفقرة أنّ القوة مكلّفة بمراقبة اتفاق فصل القوات وهذه المهمة كان قد حددها الطرفين سورية و (إسرائيل) في الاتفاق والبروتوكول الملحق به، وهو ما يعني أن مجلس الأمن في قراره أكد هذه المهمة فقط دون إضافة أي شيء إليها، وهو ما تختلف فيه

١- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

٢- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً – بعد وقف إطلاق النار – بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) تاريخ / ١٩٦٧ / بجميع أجزائه.

٣- يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

[١] – الفقرة الثانية من القرار تتعلق بأخذ العلم بتقرير الأمين العام وملحقاته وبتصريحه، وكنا قد تطرقنا إلى هذه المسائل، فلا حاجة للتكرار.

قوة مراقبي فضّ الاشتباك عن غيرها من العمليات التي أنشأتها المنظمة الدولية، والمتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، كقوتي الطوارئ الدولية الأولى التي رابطت في سيناء والقوة الدولية المؤقتة في لبنان، فهذه العمليات لم يكن إنشائها مستند إلى اتفاق مسبق بين(إسرائيل) ومصر أو (إسرائيل) ولبنان كما هو الحال بالنسبة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك؛ ولذلك فإن مهامها تحددت مسبقاً في القرارات المنشئة لها.

أما بالنسبة لتشكيل القوة، فإن المجلس كلّف الأمين العام بهذه المهمة، وذلك وفقاً للاقتراحات التي تقدم بها إلى المجلس، وهو ما يعني أن القوة سوف تستند إلى الأحكام التي اتفق عليها الطرفان في البروتوكول، وكذلك الأسس التي تأسست عليها قوة الطوارئ الدولية التي أُرسلت إلى سيناء، إضافة إلى ذلك فإن المراقبين الدوليين، التابعين لهيئة مراقبة الهدنة المتواجدين في الجولان سوف يشكلون جزءاً من هذه القوة.

النقطة الثالثة التي تطرقت لها هذه الفقرة تتعلق بالطبيعة المؤقتة لهذه القوة، حيث بينت أن القوة ستشكل لفترة أولية مدتها ستة أشهر، ممّا يعني أن هذا التدبير مؤقت لا دائم، إضافة إلى ذلك فإن المجلس وضع مقدماً فرضية أن الطرفين سيحتاجان إلى القوة لمدة طويلة نسبياً أي تزيد عن ستة أشهر، وهو ما يتضح من كلمة " أولية " وهذا يعني أنه سيتبعها فترات ثانية وثالثة ... إلخ.

أما النقطة الأخيرة من هذه الفقرة فقد حددت مسألة تجديد ولاية القوة وحصرت ذلك بمجلس الأمن دون سواه من الأجهزة الأخرى، وهو ما يعني بالتفسير الحرفي أن استمرار القوة او عدم استمرارها مسألة تنحصر بمجلس الأمن ولا يحقّ للجمعية العامة أو للأمين العام اتخاذ أي قرار بذلك .

الفقرة الرابعة من القرار تضمنت الطلب إلى الأمين العام بوضع مجلس الأمن في كافّة التطورات الجديدة، وهذه الفقرة تفترض أن الأوضاع في الجبهة

السورية – الإسرائيلية قابلة لاحتمالين، الأول: نجاح اتفاق الفصل بفضل إرادتي الطرفين سورية و (إسرائيل) وبمساعدة قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وهو ما يؤدي إلى إجراء مفاوضات هدفها التوصل إلى تسوية سلمية تنهي الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة عام /١٩٦٧/ م، أما الاحتمال الثاني: فهو انهيار اتفاق الفصل وعودة القتال إلى هذه الجبهة.

بعد أن حللنا مضمون القرار (٣٥٠) نتساءل عن أساسه القانوني هل اتخذه مجلس الأمن ضمن السلطات المخوَّلة له في الفصل السادس أم السابع ؟

وقبل التطرق إلى هذه المسألة، نشير إلى أن الفقرة الثالثة المنشئة للقوة جاءت بعبارة : " يقرر أن ينشئ فوراً تحت سلطته قوة الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة فضّ الاشتباك ".

وهذه العبارة تفيد للوهلة الأولى معنى الأمر، وهو ما يثير شيء من الإرباك حول الأساس القانوني لهذه القوة حيث يتبادر للذهن أن القوة أُنشئت وفق الفصل السابع، وعلى كل فإن هذا الإرباك واللبس سيزول من خلال إسناد هذا القرار إلى مادة محددة من مواد أي من الفصلين، وسنبدأ الحديث بالفصل السابع.

المطلب الثاني

مدى انطباق القرار (٣٥٠) على أي من مواد الفصل السابع

بينّا، أن الصيغة التي جاءت بها الفقرة الثالثة من القرار /٣٥٠/ وهي الفقرة المنشئة للقوة، تثير الإرباك حول الأساس القانوني للقرار، وهو ما يدعونا إلى الحديث عن مواد الفصل السابع من الميثاق في محاولة لإزالة الغموض.

فهذا الفصل جاء بعنوان " فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان". وتضمن ثلاث عشرة مادة، تبدأ بالمادة التاسعة والثلاثين وتنتهي بالمادة الحادية والخمسين.

والتدابير التي يملك مجلس الأمن اتخاذها وفقاً لهذا الفصل تدابير متنوعة ومتعددة، منها تدابير مؤقتة وفقاً للمادة / ٤٠ /، وأخرى تدابير قمعية لا تصل إلى حد استخدام القوة العسكرية وفقاً للمادة /٤١/ وتدابير عسكرية وفقاً للمادة / ٤٢ /.

إضافة إلى ذلك فإن مجلس الأمن يملك استناداً إلى المادة / ٣٩ / إصدار توصيات مما نصت عليه المواد (٣٣/ ٢ ، ٣٦ ، ٣٧) من الفصل السادس[١].

ويشترط لاتخاذ هذه التدابير، باستثناء تلك المنصوص عليها في المادة / ٤٠ /، إصدار مجلس الأمن قراراً وفقاً للمادة / ٣٩ / يتضمن وجود أي من الحالات الثلاث المنصوص عليها في هذه المادة، وهي تهديد للسلم أو الإخلال به أو وقوع عدوان. وسلطة المجلس في ذلك سلطة تقديرية واسعة.

وبالتدقيق في القرارات التي أصدرها مجلس الأمن خلال معالجته لأزمة الشرق الأوسط، سواء إثر عدوان حزيران الذي قامت به (إسرائيل) عام / ١٩٦٧ / م أو إثر حرب تشرين عام / ١٩٧٣ / م لم يؤسس أياً منها على المادة /٣٩/ والتي هي – كما بيّنا– شرط رئيسي لتطبيق المادتين /٤١ و ٤٢/

---

١ – د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الإسلامي، منشأة المعارف، الإسكندرية، / ١٩٨٠ / م، ص ٨٢٩ .

من الميثاق أو لإصدار توصية مما نصت عليه المواد ٢/٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ والمادتين الأخيرتين تصلحان كأساس قانوني لعمليات حفظ السلام.

وانطلاقاً من ذلك فإن القرار /٣٥٠/ المنشئ للقوة، لا يجد أي أساس له في المواد /٣٩/ و /٤١/ و /٤٢/ مع العلم أن التدابير المنصوص عليها في المادتين /٤١/ و /٤٢/ مختلفة كلياً عن التدابير التي جاء بها القرار /٣٥٠/ وهو ما يعني أن هاتين المادتين مستبعدتان تلقائياً عن حالتنا هذه.

بقي لدينا المادة / ٤٠ / والتي تنص " منعاً لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن، قبل أن يقدِّم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة / ٣٩ /، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، ولا تخلُّ هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمراكزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه ".

إن التدابير المؤقتة التي يملك مجلس الأمن اتخاذها وفقاً للمادة / ٤٠ / لا حصر لها كالأمر بوقف إطلاق النار، أو انسحاب القوات المتحاربة إلى خطوط معينة أو نشر قوات حفظ سلام ... إلخ، وإن الضابط الأساسي في هذه التدابير أنها لا تخلُّ بمراكز وحقوق ومطالب المتنازعين والقرار الذي يتخذه مجلس الأمن في هذا الشأن يُعدُّ توصية غير ملزمة، ومع ذلك فإن لهذه التوصية أهمية كبيرة، لاقترانها بتنبيه موجّه لأطراف النزاع بأنه من الممكن أن يتخذ المجلس تدابير لاحقة في حال عدم استجابتهم لها، وهو ما يجعل الأطراف المعنية مرغمة على تنفيذ تلك التدابير[١] .

كثيرٌ من الباحثين الذين تطرقوا إلى عمليات حفظ السلام، أسندوا هذه العمليات إلى هذه المادة، بصفتها تدابير مؤقتة، لا تخلّ بحقوق ومراكز ومطالب الأطراف المتحاربة، فهل تشكل هذه المادة أساساً قانونياً لقوة مراقبي فضّ الاشتباك ؟ .

---

١ – د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص ٢٤٠ .

إن التفسير الحرفي للمادة / ٤٠ / يفيد أنّ تطبيقها مرتبط بصدور قرار من مجلس الأمن يتضمن وقوع تهديد للسلم، أو إخلال به، أو عملاً من أعمال العدوان.

ومنعاً لتفاقم الموقف فإن المجلس قبل أن يصدر قراره المتضمِّن اتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادتين / ٤١ / و / ٤٢ /، أو توصياته يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً ومستحسناً.

ولكن تجربة مجلس الأمن في هذا المجال تعكس اتجاهاً مخالفاً لهذا التفسير، فكثير من القرارات التي اتخذها استناداً إلى المادة / ٤٠ / لم يسبقها إصدار قرار وفقاً للمادة / ٣٩ /، وهذا يعني أن تطبيقات المجلس لم تكن مبنية على أساس الترابط بين المادتين / ٣٩ / و / ٤٠ /.

واستناداً إلى ذلك فإن المجلس له الخيار في اتخاذ تدابير مؤقتة استناداً إلى المادة /٤٠/ قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة / ٣٩ / فضلاً عن ذلك فإن تطبيق المادة / ٤٠ / لا يتوقف على صدور قرار من المجلس يقرر فيه وجود تهديد، أو خرق للسلم، أو وقوع عدوان.

وانطلاقاً من هذا التحليل فإن إسناد القرار (٣٥٠) إلى هذه المادة فيه شيء من المنطق، ولكن سرعان ما يتلاشى ذلك أمام الفقرة الأخيرة من هذه المادة التي تؤكد أنه " لمجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه "، وهذه العبارة تفيد التلويح بالقسر من جانب مجلس الأمن، في حال عدم تنفيذ هذه التدابير، وهو ما يتناقض أساساً مع حقيقة إنشاء القوة. فالطرفان سورية و (إسرائيل) هما اللذان طالبا بإرسال القوة إلى الجولان وتفاوضا حولها قبل إصدار القرار /٣٥٠/، ومن ثم فإن تدخل المنظمة الدولية لم يكن من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب طرف واحد، بل كان استجابة لمطلب كل من سورية و (إسرائيل)، ومما يعزز ذلك أن المجلس لم

ينشئ القوة أثناء العمليات القتالية، سواء خلال حرب تشرين أو خلال حرب الاستنزاف، وهذا كله يجعل تطبيق المادة /٤٠/ كأساس قانوني لقوة مراقبي فضّ الاشتباك أمرٌ مستبعد، ولا يغير من الأمر شيئاً ورود عبارة " فوراً " في القرار وهي ما تفيد لغةً الأمر، فهذه الكلمة جاءت – **وفي اعتقادي – بشكل مقصود من جانب المجلس لإنشاء وإرسال القوة في أسرع ما يمكن بكونها أحد أهم الترتيبات لتدعيم وقف إطلاق النار بين سورية و (إسرائيل)، وإن أي تراخ في إرسال القوة الدولية، ستكون له تداعيات خطيرة قد تنسف ما تمّ التوصل إليه بين الطرفين من أساسه.**

وانطلاقاً من ذلك، فإن القوة لا تجد أي أساس قانوني لها في أي من مواد الفصل السابع، وهذا الاستنتاج يقودنا إلى البحث في مواد الفصل السادس لعلنا نجد مادة من مواده تشكل أساساً قانونياً لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، ولاسيما أن إنشاء القوة كانت بناءً على طلب الطرفين سورية و (إسرائيل) بعد أن توصلا لاتفاق فصل القوات.

المطلب الثالث

محاولة إسناد القرار (٣٥٠) إلى مادة محددة من مواد الفصل السادس

جاء الفصل السادس بعنوان " في حل المنازعات حلاً سلمياً " وهو يتكون من ست مواد، تبدأ بالمادة الثالثة والثلاثين، وتنتهي بالمادة الثامنة والثلاثين، وتعدّ مواد هذا الفصل من أكثر مواد الميثاق قرباً مع عمليات حفظ السلام،

سـواء لبعثـات المراقبـة أو لقـوات حفـظ السـلام، إذ إن هـذه الأداة بشـقيها أداة سلمية تساهم في حل النزاعات الدولية من خلال احتوائها وضبطها في أضيق الحدود.

فالمـادة الثالثـة والثلاثـون تضـمنت تعـداداً للوسـائل السـلمية التـي يمكـن أن تلجـأ إليهـا الأطـراف لحـل نزاعاتهـا، وهـذه الوسـائل هـي المفاوضـة والوسـاطة والتحقيق والتوفيق ...إلخ.

والوسـائل التـي عـددتها هـذه المـادة ليسـت حصـرية، بـل يمكـن للأطـراف اختيـار وسـائل سـلمية أخـرى، وكنـا قـد أشـرنا إلـى أن اتفـاق الفصـل تمّ التوصـل إليـه عبـر أسـلوب المفاوضـات غيـر المباشـرة، والتـي قـام بهـا الوسـيط الأمريكـي هينري كيسنجر. وهنا نتساءل: هل تشكل هذه المادة أساساً قانونياً لقوة مراقبي فضّ الاشتباك ؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل هي النفي؛ وذلك لأن هذه القوة وإن كانت سلمية فـي طبيعتهـا، إلا أنهـا ليسـت مـن أدوات حـل النزاعـات، فهـي لا تملـك البـتّ أو التطرّق لأسباب النزاع؛ لأن الحياد السياسي مبدأ أساسي من مبادئ عملها، ومن ثم فإن هذه المادة لا تشكل أساساً قانونياً للقوة، ولا يطعن في ذلك قيام القوة في بعض الأحيان بعمليات التحقيق حول حادث أو انتهاك معيّن لاتفاق الفصل، فإن مثل هذا العمل يبقى محدوداً وهو جزء لا يتجزأ في المهمة الأساسية الموكلة للقوة، وهو الحفاظ على وقف إطلاق النار.

المادة الرابعة والثلاثين تتحدث عن قيام المجلس بالتحقيق، وذلك بغرض تحديد ما إذا كان استمرار النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر، والمجلس غير ملزم بالقيام بالتحقيق فسلطته في ذلك تقديرية.

وهو يستطيع القيام بالتحقيق بنفسه أو يعهد ذلك إلى لجنة فرعية أو هيئة تنشأ وفقاً للمادة /٢٩/ من الميثاق[١].

وإذا ما نظرنا إلى تطبيقات المجلس في ذلك نجد أنه أنشأ العديد من لجان التحقيق، كاللجنة الخاصة بفلسطين عام /١٩٤٧/ م ولجان تقصّي الحقائق في الأراضي العربية المحتلة (١٩٧٩ و ١٩٨٠) م وغيرها من اللجان التي أُوكلت لها مهمة التحقيق في الأحداث والوقائع لمعرفة طبيعتها واستجلاء أسبابها[٢]. وهنا نعاود طرح السؤال السابق، هل تشكل هذه المادة أساساً لقوة مراقبي فضّ الاشتباك ؟

وفي الواقع إن مهام القوة تختلف كلياً عما تتحدث عنه هذه المادة، فالقوة تقوم بالأساس بأعمال الفصل والحفاظ على وقف إطلاق النار، ويدخل في أعمالها التحقيق في أي انتهاك لوقف إطلاق النار أو لاتفاق الفصل، ولكنّ التحقيق في هذه الحالة جزء لا يتجزأ من المهمة الأساسية، ومن ثمّ فإن المهام الموكلة للقوة أوسع بكثير من مسألة التحقيق التي نصّت عليها المادة الرابعة والثلاثون، وهو ما يعني عدم صلاحية هذه المادة كأساس قانوني لقوة مراقبي فضّ الاشتباك.

المادة السادسة والثلاثون تتحدث في فقرتها الأولى عن التوصية بإجراءات وطرق التسوية، فالمجلس له الصلاحية – استناداً إلى هذه المادة – في إنشاء أجهزة للقيام بالعديد من الأغراض، منها المراقبة أو حفظ السلم، وذلك في محاولة لمساعدة الأطراف المتحاربة للوصول إلى حل سلمي للنزاع القائم بينها.

---

١ – د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، مرجع سابق، ص٨١٩.

٢ – د. محمد وليد عبد الرحيم، الأمم المتحدة وحفظ السلم والأمن الدوليين، مرجع سابق، ص ٤٠– ٤١ .

وإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الأمن له الصلاحية بإصدار توصيات للأطراف المتحاربة، تتضمن التدابير التي يراها ملائمة والتي تساعد على خلق الأجواء السلمية، وهذه التدابير شبيهة بالتدابير المؤقتة المنصوص عليها في المادة /٤٠/ من الميثاق[١]، وبالتالي فإن المجلس يستطيع أن يوصي بتدابير تساهم في تخفيف حدة التوتر وخلق الأجواء السلمية، والتي يدخل ضمنها إنشاء بعثات مراقبة وقوات حفظ سلام، دون أن تمسّ هذه التدابير جوهر النزاع.

ووفقاً للفقرة الثانية من هذه المادة فإن على مجلس الأمن أن يراعي ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم، وهذه الفقرة تعني – ضمناً – أن على المجلس أن لا يتدخل إذا كانت الأطراف المعنية دخلت في مفاوضات فيما بينها بغية الوصول إلى حل سلمي للنزاع. وعلى المجلس أن يحترم إرادة المتنازعين فيما اتخذوه من إجراءات لحل نزاعهم.

ويبدو لنا من أحكام هذه المادة أنها الأكثر قرباً؛ كأساس قانوني لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، فالمجلس راعى ورحّب بما اتخذه الطرفين من إجراءات، والمقصود بذلك اتفاق الفصل بصفته خطوة أولى نحو التوصل لسلام عادل وشامل، ووافق على إنشاء القوة استجابة لطلب الطرفين، وكلفها بالإشراف على اتفاق الفصل، وبهذا نجد أن مصير القوة ارتبط إلى حدٍ بعيد بمصير اتفاق الفصل.

في الختام نشير إلى أن المادتين / ٣٧ / و / ٣٨ / وإن كانتا تصلحان كأساس قانوني لمثل هذه العمليات، إلا أنهما تتعلقان بالدرجة الأولى بتوصيات تتعلق بشروط حل النزاع، وهو ما يخرج أصلاً عن حالة قوة مراقبي فضّ الاشتباك، إذ إن القوة لم ترسل لحل النزاع وإنما للمساعدة في تثبيت وقف إطلاق النار.

---

[١] – د. محمد وليد عبد الرحيم، الأمم المتحدة وحفظ السلم والأمن الدوليين، مرجع سابق، ص٤٦ .

ونجد مما تقدم أن مجلس الأمن باتخاذه القرار /٣٥٠/ المنشئ لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، كان يعمل ضمن السلطات المخولة له في الفصل السادس من الميثاق وبالتحديد المادة /٣٦/ منه، وبعد أن انتهينا من تحديد الأساس القانوني للقرار المنشئ للقوة، نتساءل عن الأساس القانوني لتواجد القوة على الأراضي السورية، وهو ما سنتطرق إليه في المبحث التالي.

المبحث الثالث

الأساس القانوني لتواجد قوة مراقبي فضّ الاشتباك على الأراضي السورية

إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك منذ إنشائها عام / ١٩٧٤ / م تُرابط على الأراضي السورية، ومنطقة عملياتها تشمل هذه الأراضي بما فيها الجولان المحتل، وليس لهذه القوة أي نشاط في الأراضي التي تسيطر عليها (إسرائيل) قبل عام / ١٩٦٧ / م، باستثناء منطقة محدودة غربي الجولان في الأراضي الفلسطينية المحتلة يدخل ضمنها بحيرة طبرية، إضافة لبعض النشاطات المحدودة، كالعلاقة القائمة بين هذه القوة وهيئة مراقبي الهدنة، حيث إن مقرّ الأخيرة في مدينة القدس المحتلة، بينما مقرّ مجموعة مراقبي الجولان – طبرية في مدينة طبرية، بالإضافة إلى استخدام المطارات والموانئ والمشافي الإسرائيلية من قبل القوة.

وانطلاقاً مما تقدم، سنعالج في الصفحات التالية الأساس القانوني لتواجد قوة مراقبي فضّ الاشتباك على الأراضي السورية، وذلك في المطالب الأربعة التالية:

المطلب الأول : الرضا هو أساس وجود قوة مراقبي فضّ الاشتباك على الأراضي السورية.

المطلب الثاني : الموقف الإسرائيلي من تجديد ولاية قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

المطلب الثالث : موافقة مجلس الأمن.

المطلب الرابع : موقف الدول المساهمة بوحدات عسكرية.

المطلب الأول
الرضا هو أساس وجود قوة مراقبي فضّ الاشتباك على الأراضي السورية

إن وجود عمليات حفظ السلام، وبالتحديد التقليدية منها، يستند إلى مبدأ قانوني يتمثل برضى الأطراف المتحاربة، لاسيما الدولة أو الدول التي ترابط القوة على أراضيها.

وهذا الأمر ينسجم مع فلسفة هذه العمليات، فهي ليست بقوات محاربة، ولم ترسل لمساعدة طرف ضد آخر، وإنما هي بجوهرها قوات سلام، تهدف إلى احتواء النزاع وتخفيف حدة التوتر في محاولة لخلق الأجواء السلمية الملائمة للتوصل إلى تسوية بين الأطراف المتحاربة عبر الوسائل السياسية كالمفاوضات والوساطة ...إلخ.

إن مبدأ الرضا مستمد من مبدأ المساواة في السيادة، ومن مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وهذه المبادئ الثلاثة نصت عليها المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، فأهداف المنظمة وفي مقدمتها، حفظ السلم والأمن الدوليين، تنطلق من هذه المبادئ، ومن ثم فإن أي قرار تتخذه منظمة الأمم المتحدة يجب أن يكون منسجماً مع هذه المبادئ والأهداف حتى يكون قراراً مشروعاً.

وهنا نتساءل عن مدى توافر عنصر الرضا بالنسبة لسورية ؟

للإجابة عن هذا التساؤل نميز بين مرحلتين، الأولى مرحلة مفاوضات فصل القوات، أما الثانية فهي تجديد ولاية القوة منذ عام /١٩٧٤/ م حتى الآن.

<u>المرحلة الأولى : مرحلة مفاوضات فصل القوات :</u>

ما يهمنا من مسألة المفاوضات هو الترتيبات المتعلقة بالوجود الدولي، وهذه المسألة أخذت حيزاً كبيراً في تلك المفاوضات، ولم تكن مسألة سهلة نظراً للاختلاف الكبير في مواقف الطرفين من مسألة التواجد الدولي.

فسورية لم تكن راضية على تواجد أممي كبير في الجولان، وكانت تصرّ على عدد محدود من المراقبين الدوليين الغير المسلحين، كما كان قائماً بعد عدوان / ١٩٦٧ / م، وبالمقابل كانت (إسرائيل) تطالب بتواجد كبير لقوات طوارئ دولية تتعدى الثلاثة آلاف فرد[١].

ونحن نعتقد أن هذه المواقف تعكس مصالح كل طرف، فسورية حريصة كل الحرص على استعادة سيادتها كاملة على الأراضي المحررة وعدم تقييدها لصالح الوجود الدولي، حيث إن التواجد المادي للأمم المتحدة بغض النظر عن حجمه سيقيد السيادة السورية، وتنعكس سلبيات هذا الوجود الدولي بشكل أكبر إذا كان الوجود بحجم كبير بحيث يشكل حاجزاً سياسياً يرتب آثاراً واسعة.

أما (إسرائيل) فهي تسعى من وراء التواجد الدولي الكبير في الجولان إلى تحقيق أكثر من هدف، أولها تحويل القوة الدولية إلى درع واقٍ تحتمي خلفه، ويشكل عائقاً أمام أي هجوم مفاجئ تقوم به سورية لتحرير بقية الجولان كما حدث في حرب تشرين، فتلك الحرب وما حققته من انتصارات في الأيام الأولى كان بفضل عنصر المفاجأة.

أما الهدف الثاني من هذا التواجد الدولي الكبير هو تحويله إلى عائق سياسي، ليس من السهل تخطيه نظراً للتبعات التي تترتب على ذلك.

وعلى كل وبعد تنازل الطرفين وممارسة الضغوط عليهما من قبل الولايات المتحدة توصلا إلى صيغة توفيقية، تمثلت بوجود أممي يصل إلى نحو /١٢٥٠/ رجلاً، مكون من مراقبين وقوات معاً أطلق عليه اسم قوة مراقبي فصل

---

[1] – LINDLEY. Dan, Promoting Peace with Information, op. cit , P. 177.

القوات التابعة للأمم المتحدة، وهذه الصيغة التي تم التوصل إليها عام / ١٩٧٤ / م مازالت قائمة حتى الآن، وللتأكيد فإن الغاية السورية من وراء مرابطة القوات الدولية في الجولان سعت إلى تدعيم وقف إطلاق النار؛ تمهيداً لانطلاق العملية السلمية التي تنهي الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي السورية.

ونخلص من ذلك إلى القول : إن التواجد الدولي في الجولان، كان بإرادة الطرفين السوري و (الإسرائيلي) وإن كانت الإرادة السورية غير حرة بالكامل، وهذه الناحية لا تقتصر على مسألة الوجود الدولي، بل تعدى ذلك ليشمل الاتفاق بأكمله، وبالتحديد خط الانسحاب المرحلي، حيث كانت سورية تطالب بأن يكون خط الانسحاب – كمرحلة أولى – إلى مسافة أعمق مما هو قائم، لكن بسبب التفاوت في موازين القوى – فضلاً عن الدعم الأمريكي العسكري والسياسي والاقتصادي (لإسرائيل) – حال دون تحقيق ذلك.

<u>المرحلة الثانية : الموقف السوري من التجديد لولاية القوة :</u>

إن وجود قوة مراقبي فضّ الاشتباك وجود مؤقت، حُدِّد منذ البدء بستة أشهر قابلة للتجديد بقرار آخر من مجلس الأمن، وذلك بناء على توصية من الأمين العام للمنظمة الدولية، وتوصية الأمين العام بالتجديد تستند إلى عدة أُمور، منها خطورة الأوضاع في المنطقة، إضافة لمواقف الطرفين.

فالموافقة الصريحة لكلا الطرفين السوري و (الإسرائيلي) بالتجديد عنصر هام. ولكن هل هذه الموافقة متساوية من حيث القيمة ؟

بكل تأكيد إن هذه الموافقة ليست متساوية في درجة أهميتها، فالموافقة السورية جوهرية، والسبب في ذلك هو مرابطة القوة على الأراضي السورية، فهي الدولة المضيفة، وهذه الموافقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسيادة.

ومن الجهة الأخرى فإن الموافقة (الإسرائيلية) وإن كانت لا تستند على مبدأ السيادة فهي مهمة، والسبب في ذلك أن القوة لا تستطيع أن تقوم بمهامها بالشكل المطلوب دون تعاون كلا الطرفين السوري والإسرائيلي.

وانطلاقاً من ذلك، فإن الموافقة السورية تُستمدّ من مبدأ السيادة، أما الموافقة الإسرائيلية فتفرضها الاعتبارات العملية، وهذا يعني أن أساس موافقة دولة الاحتلال، هو الأمر الواقع إذ إن الاحتلال حالة واقعية وليست قانونية.

إن القوة أُنشئت في ٣١ أيار / ١٩٧٤ / م لمدة أولية تحددت بستة أشهر قابلة للتجديد بقرار آخر من مجلس الأمن، وهذا يعني أن تجديد القوة يتمّ كل ستة أشهر.

وهنا نتساءل عن الموقف السوري من هذا التجديد وهل أعطت سورية موافقتها بشكل تلقائي أم كانت مترددة ؟ وكيف كان تعامل الأمم المتحدة في ذلك ؟.

للإجابة عن هذه التساؤلات سوف نتطرق إلى وقائع معينة نستطيع من خلالها أن نجد أجوبة واضحة لهذه التساؤلات.

في أواخر عام /١٩٧٥/ م أي قبل التجديد الثالث لولاية القوة، ترددت سورية بإعطاء الموافقة لهذا التجديد، واستندت في ذلك، إلى غياب أي جهود حقيقية لتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، هذه القرارات التي تُنهي الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة وتضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وبسبب هذا الموقف الذي اتخذته سورية، قام الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم بزيارة المنطقة[١]، حيث وصل إلى دمشق في ٢٢ تشرين الثاني

---

[١] – شملت زيارة الأمين العام إلى منطقة الشرق الأوسط، في المدة الواقعة بين ٢٢ و ٢٧ تشرين الثاني /١٩٧٥/ م كلاً من سورية، وإسرائيل، ومصر، ولبنان، وكان قد التقى في زيارته هذه برئيس

/١٩٧٥/ م، واجتمع مع المسؤولين السوريين، وعلى رأسهم الرئيس حافظ الأسد، وفي خلال المباحثات أكّد الرئيس الأسد خيبة أمله من حالة الجمود على المسار السوري منذ أيار /١٩٧٤/ م أي منذ التوقيع على اتفاق الفصل وما تبعه من إنشاء قوة مراقبي فضّ الاشتباك[1]، وبسبب هذا الوضع وعدم التحرّك في هذا المجال، فإن سورية تجد من الصعوبة بمكان الموافقة على تمديد ولاية القوة من دون توافق عام بشأن التقدم في العملية التفاوضية، فضلاً عن ذلك فإن سورية لا تقبل بالدخول في مفاوضات حول إجراءات جزئية أخرى.

وأكد الرئيس الأسد أن سورية تأمل أن يعالج مجلس الأمن أساس مشكلة الشرق الأوسط بما فيها المسألة الفلسطينية. وخلال اللقاء أعاد الرئيس الأسد التأكيد على أن سورية لن تشارك في مؤتمر جنيف أو أي صيغة تفاوضية أخرى من دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية.

وحول تمديد ولاية القوة ربط الرئيس حافظ الأسد ذلك، بمناقشة مجلس الأمن أزمة الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية وبحضور ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية.

وبهذه المباحثات فإن سورية نجحت في فرض وجهة نظرها، بأن وجود القوة في الجولان وجود مؤقت، ولا يمكن أن يجدد بشكل تلقائي. فالهدف منه

منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وذلك أثناء وجوده في دمشق، والتقى أيضاً بالملك حسين في لندن أثناء عودته إلى نيويورك.

انظر في ذلك :

Y.B.U.N. 1975, office of public information, 31 December 1975, New York, P. 21.

1– Y.B.U.N. 1975, op. cit, P. 21.

هو خلق الأجواء السلمية لانطلاق العملية السياسية على أساس القرارات الدولية ذات الصلة.

وعلى المنظمة الدولية أن تفعِّل هذه القرارات وتتعامل بجدية مع مشكلة الشرق الأوسط وفي مقدمتها القضية الفلسطينية[1]، وفي حال تقاعسا عن ذلك فإن سورية لن تسمح باستمرار الوضع الحالي كما تريد (إسرائيل)، ومن ثَمَّ فلن يتم التجديد للقوة بشكل تلقائي.

وبعد أن استجاب الأمين العام للمطلب السوري، أعطت سورية موافقتها بالتجديد لستة أشهر أخرى. وأثمرت جهود الأمين العام في عقد مجلس الأمن جلسة في شهر شباط من عام / ١٩٧٦ / م لمناقشة أزمة الشرق الأوسط، وذلك بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، وهو أحد المطالب السورية؛ وذلك لأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. والقضية الفلسطينية هي لبُّ الصراع العربي الإسرائيلي، وقد بذل الأمين العام للأمم المتحدة جهوداً كبيرة أيضاً لإعادة إحياء عملية التفاوض سعياً وراء تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة.

وفي التجديد التالي للقوة أي التجديد الرابع، كان الموقف السوري مشابهاً للموقف السابق، فعندما أرسل الأمين العام رسالة إلى سورية للحصول على موافقتها لتجديد ولاية القوة، لم تعط الحكومة السورية موافقتها مباشرة كما فعلت (إسرائيل)، بل طلبت من الأمين العام القدوم إلى دمشق لمناقشة هذا الموضوع بشكل معمق.

وبالفعل استجاب الأمين العام للمطلب السوري، ووصل إلى دمشق في ٢٦ أيار / ١٩٧٦ / م حيث اجتمع مع المسؤولين السوريين، وفي مقدمتهم الرئيس حافظ الأسد الذي أوضح قلق سورية من مسألة عدم وجود أي تحرك باتجاه

---

[1] – The blue helmets, a review of United Nations peace – keeping, op. cit, P. 75.

تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة. مؤكداً أنه لن يسمح بأن يتحول وجود القوة الدولية في الجولان لوجود دائم[١]، وقدّم دعمه للأمين العام بالنسبة للجهود التي يقوم بها بشأن إحياء العملية التفاوضية، مبدياً تفهمه بأن المسألة تحتاج إلى مزيد من الوقت، وفي اللقاء التالي الذي عُقد يوم ٢٧ أيار، كرّر الرئيس الأسد تفهمه بأن المنظمة الدولية تحتاج لمزيد من الوقت لإطلاق العملية السلمية، وانطلاقاً من ذلك فإن سورية سوف تبذل ما في وسعها لتحقيق ذلك ومنها استمرار الهدوء على الجبهة، وعلى هذا الأساس أعطت سورية موافقتها على تمديد ولاية القوة لستة أشهر أخرى.

واستناداً إلى الموافقة التي قدّمتها سورية للأمين العام بتجديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر إضافية، أعدت مجموعة من الدول غير الدائمة في مجلس الأمن مشروع قرار – وفيما تضمن – تمديد ولاية القوة ستة أشهر، وطُرِحَ على التصويت حيث نال تأييد ثلاثة عشر صوتاً وامتناع كل من الصين وليبيا عن المشاركة في التصويت.

وهنا أجد من المفيد إلقاء الضوء بصورة سريعة على مواقف العديد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن في أثناء تبنّي قرار التمديد[٢].

نشير بداية إلى أنّ الأمين العام أوضح في بيانه أن قوة مراقبي فضّ الاشتباك تقوم بدور حيويّ من خلال المساعدة في الحفاظ على الهدوء في القطاع السوري – الإسرائيلي، ومن خلال خلق الأجواء التي من شأنها أن تساهم في بذل جهود إضافية وصولاً لتحقيق السلام.

---

١ – انظر: United Nations, security council, thirty – first year. S/pv. 1923 28 May 1976, p.3

٢ – حول مواقف الدول من مسألة التمديد لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، انظر:
United Nations, security council, thirty – first year./pv. 1923 28 May 1976, p.5

أكد ممثل كينيا في كلمته أن القوة لم تُرسل لتجميد الوضع في المنطقة، وهذا يعني أن على المجتمع الدولي أن يبذل الجهود للوصول إلى سلام في الشرق الأوسط، وأضاف أن القوة جزء من العملية السلمية وليست حلاً نهائياً، وحول زيارة الأمين العام إلى دمشق أكد أن هذه الزيارة تدحض الموقف الإسرائيلي القائل، بأن تجديد ولاية القوة يتمّ بشكل روتيني بعيد عن إرادة الطرفين، موضحاً أنه استناداً إلى الموافقة السورية تقدمت كينيا وعدد من الدول الأخرى بمسوّدة قرار بهذا الخصوص.

والاتحاد السوفييتي وعلى لسان ممثله بيّن أن القوة أُنشئت كإجراء مؤقت، وقصير الأجل، وذلك بهدف تنفيذ القرار /٣٣٨/ بشكل سريع، مؤكداً أنّ المشكلة تكمن في رفض (إسرائيل) لتنفيذ القرارات الدولية، وهذا الرفض يلقى التأييد من جانب الولايات المتحدة. وطالب المجلس ببذل الجهود لإحياء التسوية السياسية الشاملة مؤكداً أن المجلس لا يمكن أن يجدد ولاية القوة، لمجرد الحفاظ على الهدوء، وتجميد الأوضاع وهو ما يسمح للمعتدي بقطف ثمار عدوانه.

أما ممثل الولايات المتحدة فقد أكد أن استمرار تواجد القوة أمر ضروري للحفاظ على البيئة الهادئة، والتي تسمح بانطلاق التسوية السلمية، موضحاً أن وجود القوة ليس حلاً نهائياً، وأن سحبها لن يساهم في دفع الطرفين إلى الأمام.

وأكد مندوب تنزانيا أن تمديد ولاية القوة ليس أمراً روتينياً، وأنّ التجديد التلقائي لها أمر خطير وغير مقبول، فالقوة تخلق الأجواء السلمية لإطلاق العملية السلمية وليست أداة للمحافظة على الوضع الراهن، وبالنسبة لموافقة سورية أكد المندوب التنزاني أن هذه الموافقة جوهرية لبقاء القوة في الجولان.

وكذلك رومانيا أكدت أنها تدعم الإجراءات البناءة التي تساهم في خلق الأجواء السلمية للسير نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وأن نشاطات

القوة الدولية هي جزء من هذه الإجراءات البنّاءة، مضيفة أن موافقة سورية على تجديد ولاية القوة أمر ضروري؛ لأن القوة ترابط على الأراضي السورية.

أما مندوب بريطانيا فقد أكد أن هدف القوة هو المساعدة في الحفاظ على الهدوء في القطاع السوري – الإسرائيلي وذلك بغية السير في التسوية السلمية، وأن القوة لا يمكن أن تصبح بديلاً عن السلام فهي أداة ضرورية لتحقيق السلام.

وأكدت السويد أن وجود القوة ليس أمراً نهائياً، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخلق سلاماً نهائياً، فالتجديد لا يخلق السلام، وإنما يمنح الأطراف مزيداً من الوقت لاتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى سلام.

وأكد مندوب إيطاليا أن وجود القوة أمر ضروري ووجودها يشجع الأطراف على إجراء مفاوضات إضافية.

وكذلك ممثل بيني أكد أن تجديد ولاية القوة بشكل تلقائي له انعكاسات خطيرة فهو يساهم في خلق حالة اللاسلم واللاحرب، مما يحقق فائدة حقيقية لإسرائيل وسلبية على سورية.

أما ممثل فرنسا فقد أكد أن وجود القوة، إذا لم يقترن بجهود حقيقية للتوصل إلى سلام، لن يكون له أي فائدة، سوى إبعاد الخطر الى وقت لاحق.

ونتوصل من هذه الوقائع إلى أن الموافقة السورية في تجديد ولاية القوة عنصر جوهري، فلو لم تعط سورية موافقتها، لكان من شبه المؤكد عدم تجديد ولاية القوة لستة أشهر إضافية.

ومنذ ذلك التاريخ فإن سورية تعطي موافقتها على تجديد ولاية القوة دون اتخاذ مواقف كتلك التي حدثت عامي /١٩٧٥ و١٩٧٦/ م **وهذا الأمر يعود – في اعتقادي – إلى جملة من الأسباب أهمها :**

١- اندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام / ١٩٧٥ / م، وما ترتب على ذلك من دخول القوات السورية إلى لبنان بناءً على طلب السلطة

الشرعية اللبنانية، وذلك حقناً للدماء وحفاظاً على السلم الداخلي. وهذا الوضع شكل تحدياً حقيقياً أمام سورية ولاسيما مع تطور الأوضاع بالاجتياح (الإسرائيلي) إلى لبنان عام /١٩٨٢/ م وحدوث صدامات مسلحة بين الجيشين السوري و (الإسرائيلي).

٢- خروج مصر من الجبهة العربية بتوقيعها على اتفاقية كامب ديفيد في أواخر السبعينيات، وكذلك نشوب الحرب العراقية الإيرانية وفرض الحصار الاقتصادي على سورية في الثمانينيات كل ذلك خلق تحدياً إضافياً أمام سورية.

٣- انهيار الاتحاد السوفييتي وهو الحليف الأول لسورية.

٤- احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وزيادة التهديدات الأمريكية و (الإسرائيلية) على حدٍ سواء.

فهذه العوامل وغيرها كان لها انعكاسات سلبية كبيرة على سورية، وهو ما جعل دمشق تواجه العديد من التهديدات والتحديات في آن واحد، وبسبب ما أحدثته تلك العوامل من خلل في الموازين لصالح (إسرائيل) وجدت سورية نفسها، وهي تواجه تحديات خطيرة، مضطرة لإبقاء جبهة الجولان هادئة وذلك باستمرار اتفاق الفصل قائماً، وبالتالي استمرار بقاء قوة مراقبي فضّ الاشتباك التي تساعد على تثبيت وقف إطلاق النار.

المطلب الثاني

الموقف (الإسرائيلي) من تجديد ولاية قوة مراقبي فضّ الاشتباك

لقد بينّا أنّ الموافقة السورية على تجديد ولاية قوة مراقبي فضّ الاشتباك أمرٌ جوهري، فالقوة تُرابط على الأراضي السورية، ومن ثم فإن الموافقة بالنسبة

لسورية مسألة سيادية بالمقام الأول. أما بالنسبة (لإسرائيل) فالأمر مختلف كلياً، حيث إن القوة لا ترابط على الأراضي (الإسرائيلية) ونشاطها يقتصر في معظمه على الأراضي السورية بما فيها الجولان المحتل الذي يخضع لسيطرة دولة لاحتلال (الاسرائيلي) وهنا نتسائل عن قيمة الموافقة (الإسرائيلية)؟

إن الإجابة عن هذا السؤال يحتاج لشيء من التفصيل، فالقوة جزء من اتفاق الفصل، والعلاقة بين الطرفين محكومة بهذا الاتفاق، حيث إن مهام ووظائف القوة تحددت فيه، وهذا يعني أن إنجاز القوة لمهامها يتطلب تعاون كلا الطرفين السوري و(الإسرائيلي).

وبناءً على ذلك فإن الموافقة (الإسرائيلية) على تجديد ولاية القوة مهمّة، ولكنها بكل تأكيد ليست مساوية للموافقة السورية، والسبب في ذلك هو اختلاف الأساس الذي تبنى عليه كلا الموافقتين.

فالموافقة السورية تُستمد من مبدأ السيادة، أما الموافقة (الإسرائيلية) فهي تستمد من اعتبارات عملية وليست سيادية؛ وذلك لأنّ الوجود (الإسرائيلي) في الجولان وجود غير قانوني، وهو مؤقت، ومحكوم بقواعد الاحتلال الحربي، وهذه القواعد لا تعطي حقوقاً سيادية للمحتل.

أشرنا إلى أن الموافقة (الإسرائيلية) لتجديد ولاية القوة لا تتساوى مع الموافقة السورية، ولكن ما هو أثر عدم الموافقة على التجديد لولاية جديدة هل هي متساوية بين الطرفين ؟

إنَّ الجواب عن ذلك بالنفي، وذلك لاختلاف الأساس الذي يبنى عليه عدم الموافقة، فسورية تؤسس موقفها في عدم الموافقة على مبدأ السيادة، أما (إسرائيل) فإن عدم موافقتها يتأسس على اعتبارات عملية.

وعلى فرض أن (إسرائيل) رفضت إعطاء الموافقة على تجديد ولاية القوة، رغم موافقة سورية على التجديد، فهل سيكون لهذا الموقف الإسرائيلي آثار على مصير القوة ؟

بداية نقول: إن هذه الفرضية مستبعدة، إلا إذا كان (لإسرائيل) نوايا بالاعتداء على سورية بعدوان واسع عبر جبهة الجولان، ومع ذلك إذا ما رفضت (إسرائيل) إعطاء الموافقة على التجديد لولاية جديدة فإن هذا الموقف **– في تقديري – لن يحول دون تجديد ولاية القوة مادامت سورية موافقة على ذلك.**

ويترتب على هذا الموقف من جانب (إسرائيل) أنّ جزءاً من مهام القوة سيتعطل، وبالتحديد تفتيش مناطق تحديد الأسلحة والقوات الواقعة تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، ومع ذلك فإنه من الممكن ان تقوم هيئة مراقبة الهدنة في فلسطين بهذا الدور، ولاسيما أن عملية التفتيش يقوم بها أصلاً مراقبين من هذه الهيئة.

وهذه الهيئة كما هو معلوم أُنشئت منذ عام /١٩٤٨/ م حيث استند أساسها القانوني إلى المادة /٤٠/ من ميثاق الأمم المتحدة[1]، دون تحديد مدة زمنية لتواجدها في المنطقة، أي أنها ارتبطت بالصراع العربي – الإسرائيلي، وهي سوف تستمر مادام هذا الصراع قائماً. وعلى الرغم من أنها تقوم بمساعدة العمليات الأخرى المرابطة في المنطقة إلا أنها مستقلة عنها.

وكما أشرنا، فإن اتخاذ (إسرائيل) قراراً بعدم التجديد أمر مستبعد؛ لأن الوجود الدولي في الجولان هو بالأصل مطلب إسرائيلي، وهو يحقق لإسرائيل الكثير من الفوائد، أقلها الحفاظ على حالة الهدوء على الجبهة السورية – الإسرائيلية.

---

1 –D.W.Bowett , United Nations forces , op.cit, p. 63

وطوال السنوات السابقة كانت (إسرائيل) تعطي موافقتها على تجديد ولاية القوة دون إبطاء، وعندما ترددت سورية في إعطاء موافقتها على التمديد لولاية جديدة عامي /١٩٧٥ و ١٩٧٦/ م بسبب حالة الجمود في عملية التسوية، وإصرار سورية على ضرورة تحرك منظمة الأمم المتحدة لتطبيق القرارات الدولية، ومناقشة مشكلة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

كان (لإسرائيل) موقف مختلف كلي عن موقف سورية، وهو ما ظهرجلياً خلال لقاء الأمين العام كورت فالدهايم مع المسؤولين الإسرائيليين في ٢٤ تشرين الثاني /١٩٧٥/ م، أثناء جولته في المنطقة، فالموقف (الإسرائيلي) كان مختلفاً جذرياً عن الموقف السوري سواء فيما تعلق بتمديد التفويض لقوة مراقبي فضّ الاشتباك أو فيما تعلق بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات الشرق الأوسط. فبالنسبة لتمديد ولاية القوة، فإن (إسرائيل) تعدُّ قوة مراقبي فضّ الاشتباك جزءاً مكملاً لاتفاق الفصل الموقّع بين سورية و (إسرائيل) في أيار /١٩٧٤/ م، ويترتب على ذلك أن (إسرائيل) تُعارض ربط تمديد ولاية القوة بمسألة إجراء مفاوضات إضافية.

ومع ذلك فإن (إسرائيل) مستعدة لإجراء مفاوضات في أي وقت مع سورية، بمعنى آخر الموقف (الإسرائيلي) يرى أن التمديد لولاية قوة مراقبي فضّ الاشتباك، والمسألة الأساسية الخاصة بالانسحاب من المناطق المحتلة، قضيتان منفصلتان[١]، أما مسألة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية فهي مسألة مرفوضة، وحالما يمدد تفويض القوة، فإن (إسرائيل) ستكون جاهزة للمشاركة في إعادة عقد مؤتمر جنيف للسلام، وذلك وفقاً لما تم التفاهم عليه سابقاً، أي دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية. وعن إشراك مجلس الأمن في المفاوضات، فإن وجهة النظر (الإسرائيلية) تستند إلى أن القرار /٣٣٨/

---

١ – مذكرات كورت فالدهايم، أربعون عاماً في مسرح السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٩٨.

يشكل الأساس للمفاوضات فقط، وبالتالي لا يمكن أن يعدّ مجلس الأمن الهيئة التفاوضية لمشكلة الشرق الأوسط.

وخلاصة القول: إن الموقف (الإسرائيلي) حول تمديد ولاية القوة يتمثل بفصل مسألة التمديد عن أي مسألة أخرى، وعدّها أمراً مستقلاً عن إرادة الطرفين، وإن مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة صاحبة القرار في التمديد للقوة. وظهر هذا الموقف بشكل واضح قبيل تصويت مجلس الأمن على تجديد ولاية القوة يوم ٣٠ تشرين الثاني / ١٩٧٥ / م، ولخطورة هذا الموقف، فإنني أجد من المفيد التوقف أمامه لاظهار مدى صحته.

فبتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / ١٩٧٥ / م، أي عشية تصويت مجلس الأمن على تجديد ولاية قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وزّعت البعثة (الإسرائيلية) في الأمم المتحدة مذكرة إلى ممثلي سبع دول أعضاء في مجلس الأمن هي: (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، كوستاريكا، إيطاليا، السويد، واليابان) تضمنت شرحاً للموقف (الإسرائيلي) عن موقف سورية المتمثل بربط تجديد ولاية قوة مراقبي فضّ الاشتباك في مناقشة مجلس الأمن لمشكلة الشرق الأوسط ككل، بما فيها القضية الفلسطينية فضلاً عن مشاركة منظمة التحرير في هذه المناقشة.

ادّعت (إسرائيل) في مذكرتها أنه بينما طُلب من حكومتي سورية و (إسرائيل) دعم قرار إنشاء قوة مراقبي فضّ الاشتباك، كان تجديد ولاية القوة يتطلب صدور قرار من مجلس الأمن فقط، ومن ثم لا حاجة للحصول على موافقة الطرفين على هذا التجديد.

إضافة إلى ذلك، فإن قوة مراقبي فضّ الاشتباك جزء لا يتجزأ من اتفاق الفصل، وهذا الاتفاق في جزئه هذا غير محدد المدة، فمجلس الأمن أنشأ القوة، وكلا الطرفين وافقا بحرية في دعم قرار مجلس الأمن.

وبناءً على ذلك فإن أي معارضة من أي طرف لوجود القوة يشكل تناقضاً مع التعهدات التي التزم بها، وهو ما يُعدّ انتهاكاً لاتفاق الفصل.

وبالإجمال فقد لخَّصَت المذكرة الموقف (الإسرائيلي) من هذه المسألة بما يلي :

١- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك جزء لا يتجزأ من اتفاق فصل القوات الموقّع بين سورية وإسرائيل، ولا يمكن اشتراط تجديد ولاية القوة بأي مسألة أخرى.
٢- التجديد يتمّ بصورة تلقائية دون العودة إلى الطرفين.
٣- الأطراف الذين تمّت دعوتهم إلى مؤتمر جنيف هم أصحاب الشأن في تقرير مشاركة أطراف أُخرى.

وبالتدقيق في الموقف (الإسرائيلي) نستخلص ما يلي :

أولاً – إنكار أي دور لإرادة الأطراف في تجديد ولاية القوة، فقرار التجديد مسألة تقتصر على مجلس الأمن.

ثانياً – يعدّ القوة جزءاً لا يتجزأ من اتفاق الفصل، فإن تجديدها يتم بشكل تلقائي.

ثالثاً – الاعتراض على مناقشة مجلس الأمن لمشكلة الشرق الأوسط، وبالتحديد للقضية الفلسطينية، إضافة لرفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مناقشة لهذه المشكلة.

بعد هذا الاستعراض للموقف (الإسرائيلي)، نتساءل عن مدى صحته ؟

إن الموقف الإسرائيلي بشأن المسائل المطروحة أعلاه، موقف غير سليم، لاسيما ما تعلق منها بمسألة ربط سورية إعطاء موافقتها بالتجديد لولاية أُخرى بمناقشة مشكلة الشرق الأوسط في مجلس الأمن.

فمجلس الأمن هو الجهة المختصّة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وهو الجهاز الذي أنشأ القوة، مستنداً في ذلك إلى طلب الطرفين سورية و (إسرائيل). إضافة إلى ذلك فالمجلس طرف في التسوية السلمية فهو الذي أصدر القرار ٢٤٢، وهذا القرار هو أساس التسوية التي يسعى اتفاق الفصل بكافة مكوناته إلى الوصول إليها.

والهدف من تواجد القوة هو الحفاظ على وقف إطلاق النار كمقدمة أولية لخلق الأجواء من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وصولاً لإيجاد حلّ عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط، والتي تأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية، فهي لبّ الصراع، والشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية هو طرف رئيس في هذا الصراع، ومن ثم فإن دعوة المنظمة أمر منطقي بل واجب من أجل حلّ الصراع.

إنّ رفض (إسرائيل) تطبيق قرارات الشرعية الدولية يجعل السلم والأمن الدوليين في حالة من التهديد المستمر، مما يُوجب على مجلس الأمن القيام بدوره وفقاً للصلاحيات المخوّلة له في الميثاق.

وإن طبيعة قوة مراقبي فضّ الاشتباك، بصفتها قوة سلام، تستلزم موافقة كلا الطرفين، وبالتحديد سورية نظراً لمرابطتها على الأراضي السورية، وهذه الموافقة مطلوبة قبل أي تجديد وإلا عدّ ذلك انتهاكاً لأحكام القانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وبالتحديد للمادة الثانية منه.

وانطلاقاً من كل ذلك، فإن الموقف (الإسرائيلي) يفتقر إلى الحجج السليمة. ومما يعزز ذلك هو تأييد أعضاء مجلس الأمن لموقف سورية، وتمثل هذا التأييد في تضمين قرار تجديد ولاية القوة الذي صدر بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني /١٩٧٥/ م مطالب سورية.

فقد نصت الفقرة (آ) من القرار المذكور أن مجلس الأمن ..... يقرر : (آ) أن يجتمع مرة أخرى في ١٢ كانون الثاني / ١٩٧٦ / م لمواصلة مناقشته

لمشكلة الشرق الأوسط بما فيها قضية فلسطين، واضعاً في اعتباره جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع[١].

أما فيما يتعلق بتمديد ولاية القوة عام /١٩٧٦/ م فكنا قد بينا أن سورية ترددت في إعطاء التمديد، وهو السبب الذي قاد الأمين العام للأمم المتحدة لزيارة دمشق، وكان الموقف (الإسرائيلي) في هذه الحالة بشأن التمديد مشروطاً بموافقة مشابهة من جانب سورية أي عدم ربط التمديد بشروط سياسية، كما حدث في التمديد السابق.

وفي هذا السياق فإن الأمين العام أشار[٢] إلى أن الحكومة (الإسرائيلية) أخبرته أثناء سفره من نيويورك إلى دمشق، أن الموافقة التي أعطتها سابقاً للتمديد لولاية جديدة للقوة مشروطة بموافقة مشابهة من جانب سورية أي بدون شروط سياسية، وتأكدت الموافقة (الإسرائيلية) يوم ٢٧ أيار، بعد أن أعطت سورية موافقتها للتمديد دون أن تتضمن شروطاً سياسية، كما حدث في التمديد السابق.

المطلب الثالث

موافقة مجلس الأمن

---

١ – انسجاماً مع الموقف الإسرائيلي الذي بيناه، فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية ما جاء في قرار مجلس الأمن بشأن مواصلة مناقشته مشكلة الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، وذلك في ١٢ كانون الثاني / ١٩٧٦ / م.

٢ – لمزيد من التفاصيل، انظر:

United Nations, security council, thirty – first year.
S/pv. 1923 28 May 1976, p.4.

إن استمرار تفويض مجلس الأمن لقوة مراقبي فضّ الاشتباك والذي يعكس الدعم السياسي من جانب المجلس أمرٌ أساسي في استمرار وجود القوة على الأراضي السورية. وهذا التفويض مثلما ورد في البروتوكول الملحق باتفاق الفصل وكذلك القرار / ٣٥٠ / المنشئ للقوة، تفويض مؤقت مدته ستة أشهر قابلة للتجديد بقرار آخر من مجلس الأمن.

والمجلس يؤسّس قراره بتجديد ولاية القوة استناداً لتوصية الأمين العام، وهذا الأخير يبني توصيته على ضوء الأحداث والتطورات الحاصلة في المنطقة بتمامها، أي ليس في منطقة عمليات القوة فقط ممّا يعكس مسألة الترابط في أزمة الشرق الأوسط.

فعلى الرغم من حالة الهدوء شبه العامة على الجبهة السورية – الإسرائيلية منذ عام /١٩٧٤/ م، فإن الأمين العام أوصى بتجديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر إضافية بصورة دائمة، حيث إن المنطقة بتمامها تعيش حالة من عدم الاستقرار، وبالتالي فإن بقاء القوة أمرٌ حيوي وضروري[١].

وعلى الرغم من أن توصية الأمين العام غير ملزمة للمجلس، فإن هذا الأخير أعطى الموافقة على التفويض بشكل مستمر.

وهنا يجب علينا أن نفهم أن التجديد لا يتمّ بصورة تلقائية، بل يبقى خاضعاً للحالة العامة في المنطقة بتمامها، والتي يمكن وصفها بحالة التوتر المستمر،

---

١ – على سبيل المثال، ذكر الأمين العام في تقريرة المقدم إلى مجلس الأمن للفترة من ١ كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م إلى ٣٠ حزيران / ٢٠٠٩ / م " أن الوضع في القطاع الإسرائيلي – السوري ظل هادئاً بوجه عام ... بيد أن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك، ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط ... وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة يشكل ضرورة أساسية ".

انظر تقرير الأمين العام عن قوة مراقبي فض الاشتباك من ١ كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م إلى ٣٠ حزيران / ٢٠٠٩ / م وذلك في الوثيقة : S/2009/295 8June 2009

فضلاً عن موافقة كلا الطرفين المتحاربين، وتحديداً موافقة سورية؛ لأن القوة ترابط على أراضيها.

وأمام هذا الوضع نتساءل: هل مجلس الأمن ملزم بتجديد ولاية القوة أم لا، وما هي قيمة مواقف الطرفين أي سورية و (إسرائيل) بالنسبة للمجلس ؟ .

إن القوة جزء من اتفاق الفصل، أنشأها المجلس بناء على طلب الطرفين، وهي مكلفة بالإشراف على الاتفاق، وبالتالي فإن الأطراف المعنية في هذه المسألة هي سورية و (إسرائيل) والمنظمة الدولية، ومع ذلك فإن قرار المنظمة الدولية بتجديد ولاية القوة مستقل عن إرادة الطرفين.

بمعنى آخر: إذا وافق كلا الطرفين، على استمرار وجود القوة، فإن مجلس الأمن غير ملزم بتبني قرار في ذلك، وهذه الحالة ممكن أن تؤسس على مجموعة من الافتراضات :

الافتراض الأول : عدم التجديد لولاية جديدة للقوة لأسباب تتعلق بمواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

وهذا الافتراض له عدة خيارات هي :

١- عدم التجديد لولاية جديدة، باتفاق أعضاء مجلس الأمن، كما حدث لقوة الطوارئ الدولية الثانية عام / ١٩٧٩ / م، وجاء ذلك تحاشياً لاستخدام الاتحاد السوفييتي لحقّ النقض بعد أن هدد به لمنع تجديد ولاية القوة[١]، على رغم من مطالبة كل من (إسرائيل) ومصر بذلك.

٢- عدم التجديد لولاية جديدة بسبب عدم حصول القرار على الأغلبية المطلوبة، وهي موافقة تسعة أعضاء من أصل خمسة عشر عضواً من بينها الأعضاء الخمسة الدائمين.

---

[١]- مذكرات كورت فالدهايم، أربعون عاماً في مسرح السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٩٢.

٣- عدم التجديد لولاية جديدة بسبب استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل أيٍّ من الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، بعدّ قرار التجديد قراراً موضوعياً لا إجرائياً.

وهذه الحالة تطرح أمامنا التساؤل التالي: هل يحقّ للجمعية العامة تولّي هذا الشأن استناداً إلى قرار الاتحاد من أجل السلام ؟ .

وفي اعتقادي، إن الجمعية العامة تملك ذلك إذا ما توافرت شروط تطبيق القرار من أجل السلام، وبالتحديد إذا ما كان هنالك مطالبة من الطرفين سورية و (إسرائيل) أو من سورية فقط. ولا يحد من ذلك، الحكم الوارد في البروتوكول والقرار المنشئ للقوة بأن يكون التمديد قاصراً على المجلس، فهذه الأحكام قصرت هذا الحق على مجلس الأمن بافتراض أن المجلس سوف يتولى المسؤولية الكاملة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولا يعقل أن تحرم الجمعية العامة من هذا الحق بسبب استخدام أحد الأعضاء الدائمين حق النقض.

<u>الافتراض الثاني</u> : عدم التجديد لأسباب مالية[١] تواجهها المنظمة الدولية.

التمويل عامل أساسي في إنجاز القوة لمهامها، وبالتالي فإن النقص في التمويل يترتب عليه نتائج سلبية ليس على فعالية القوة فحسب، بل على مستقبلها بأكمله، وقد تجد المنظمة الدولية أنه من الأنسب لها في ظل الأزمة المالية التي تعانيها، عدم التجديد لولاية جديدة للقوة.

<u>الافتراض الثالث</u> : عدم التجديد لأسباب تتعلق بعدم تمكن المنظمة الدولية من إيجاد فرق بديلة للفرق المنسحبة.

---

[١]- د. سليم حداد، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، مرجع سابق، ص ١٥٧ .

إن القوة مشكّلة من وحدات عسكرية تابعة لمجموعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من غير تلك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة لشروط أخرى يفترض أن تتوافر في الدول المساهمة بوحدات في القوة.

والدول المساهمة تملك الحقّ بالانسحاب متى تشاء، شريطة إعلام المنظمة الدولية بمهلة معقولة، حيث يقوم الأمين العام بإيجاد وحدات بديلة، وهذه المهمة ليست سهلة، ولاسيما أن المساهمة ليست إلزامية بل اختيارية، والصعوبة تكمن في حال كانت الدولة المنسحبة تساهم بأعداد كبيرة من الأفراد دون إيجاد البديل.

فمن الممكن أن يحدث هذا الانسحاب حالة من الشلل في القوة مما يقود المنظمة الدولية لإنهاء عملها وعدم التجديد لها.

الافتراض الرابع : عدم التجديد لأسباب تتعلق بإرادة الطرفين سورية و (إسرائيل).

وهذا الافتراض له أكثر من خيار :

الأول : عدم التجديد بناء على الرغبة المشتركة لكل من سورية و (إسرائيل) فالقوة أُنشئت أصلاً بناء على طلبهما ولهما الحق بوضع حد لوجودها.

الثاني : عدم التجديد بناء على رغبة سورية، فالقوة تُرابط على الأراضي السورية، ومن ثم فإن موافقة سورية جوهرية لإضفاء الشرعية على وجودها، وعلى المنظمة الدولية أن تستجيب لرغبة سورية وإلا ترتب على قرارها بتجديد ولاية القوة رغماً عن الإرادة السورية نتائج وانعكاسات سلبية.

أما إذا كان عدم التجديد بناء على رغبة (إسرائيل) فقط، فالوضع مختلف، **وهنا أعتقد أن المنظمة الدولية إذا ما أصرت سورية على بقاء القوة يفترض أن لا تستجيب للمطلب (الإسرائيلي) لسبب أساسي، وهو أن القوة**

ترابط على الأراضي السورية فقط، وعلى كل حال إذا ما استمرت القوة في هذه الحالة، فإنها ستعاني من الشلل الجزئي في عملها بسبب عدم تعاون (إسرائيل) معها، ومع ذلك فإنه من الممكن أن يساهم المراقبون الدوليون المتواجدون في المنطقة في حل هذه المشكلة.

إن هذه الافتراضات تبقى قائمة أمام المجلس الذي قد يلجأ إلى مجرد التهديد بعدم التجديد لولاية جديدة، في محاولة للضغط على الطرفين لاسيما إذا وجد أن بقاء القوة تحقق مصلحة لكل منهما.

قبل الانتهاء من هذا المطلب نتساءل: هل يملك مجلس الأمن إجراء تعديل في مهام القوة وحجمها (أي تعزيزها) بناء على طلب طرف دون الآخر ؟ .

إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك لها خصوصية تتميز بها عن الكثير من العمليات المشابهة التي أنشأتها الأمم المتحدة، وهذه الخصوصية تظهر في مسألة مهام القوة وحجمها وأسس تشكيلها، فهذه المسائل اتفق عليها الطرفان مسبقاً وعملت على أساسها المنظمة الدولية، وبالتالي فإن أي تعديل في هذه المسائل يحتاج لموافقة الطرفين.

وعلى كل فإن هذا التساؤل برز بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز /٢٠٠٦/ م، حيث أخذت بعض الأوساط الإسرائيلية تتحدث عن إمكانية تعزيز قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وذلك تحسباً لأي هجوم مفاجئ تقوم به سورية لتحرير الجولان.

المطلب الرابع

موقف الدول المساهمة بوحدات عسكرية

تؤدي الدول المساهمة بوحدات عسكرية دوراً أساسياً في تواجد قوة مراقبي فضّ الاشتباك، فهذه القوة مشكّلة من وحدات عسكرية تابعة لعدة دول، وتعمل تحت إشراف وسيطرة الأمم المتحدة وقيادتها.

وكما نعلم فإن المنظمة الدولية ليس لديها قوات حفظ سلام دائمة، جاهزة للنشر بمجرد موافقة المنظمة الدولية على ذلك، ولهذا فإن مسألة تشكيل أي قوة تنشئها المنظمة الدولية تقع على عاتق الأمين العام الذي يجري اتصالاته وفقاً للأنظمة المتّبعة لتشكيل القوة.

وهذه المهمة ليست سهلة، بل هنالك الكثير من المصاعب والعقبات التي تواجهها في ذلك، ولا تقتصر الصعوبة أثناء تشكيل القوة بل تستمر طوال فترة عملها؛ نظراً لحدوث حالات من الانسحاب من جانب بعض الدول مما يفرض على الأمين العام البحث عن دول جديدة للمساهمة في القوة.

ولهذا فإن دور الدول التي تساهم في تقديم وحدات عسكرية هام في هذه العمليات، بل إن استمرار العملية متوقف إلى حدٍ بعيد على استمرار الدول في المشاركة بها، وكذلك في إيجاد البديل بصورة سريعة لأي دولة تقرر أن تنسحب، بِعَدِّ قرار الانسحاب قراراً سيادياً تتخذه الدول بملء إرادتها متى تشاء.

ونظراً لما قد يسببه الانسحاب المفاجئ من آثار وانعكاسات سلبية، فقد سار العمل في المنظمة الدولية على إعطاء مهلة للأمم المتحدة لكي تتخذ الترتيبات اللازمة، ومن بينها إيجاد البديل إن كان ضرورياً لعمل القوة، فعلى سبيل المثال فإن البيرو التي شاركت في القوة منذ إنشائها عام /١٩٧٤/ م،

أعلمت الأمين العام للأمم المتحدة قبل انتهاء مدة التفويض الثاني للقوة أنها سوف تسحب جنودها المشاركة في القوة في أواخر تموز /١٩٧٥/ م[١]، وقد تولّى الأمين العام البحث عن دولة بديلة للمشاركة في القوة، حيث وافقت إيران على إرسال جنود ليتولوا المهام التي كان يقوم بها الجنود التابعين لدولة البيرو.

كذلك بالنسبة لاستبدال كتيبة المشاة الفنلندية التي شاركت بالقوة منذ عام /١٩٧٩/ م بكتيبة مشاة بولندية، فقد جاء في الرسالة التي وجهها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرّخ في ٣٠ تموز /١٩٩٣/ م " لقد أبلغت مجلس الأمن بأنني أجري مشاورات مع الحكومات بشأن استبدال كتيبة المشاة الفنلندية، التي سيتم سحبها بحلول نهاية السنة. وقد قبلت الآن العرض المقدّم من بولندا لتوفير الكتيبة وفي الوقت نفسه، فإن وحدة السوقيات البولندية ستسحب وسيتم إدماج الدعم السوقي ليصبح في يد وحدة السوقيات الكندية، التي ستتعزز بشكل طفيف. وستباشر كتائب المشاة نفسها بعض المهام السوقية. وهذه التغيرات ستجري على مدى الشهور القليلة المقبلة فيما يتعلق بتناوب الوحدات "[٢].

أيضاً بالنسبة لسلوفاكيا التي شاركت في القوة منذ أيار /١٩٩٨/ م، فقد أعلمت الأمين العام أنها سوف تسحب جنودها في تموز /٢٠٠٨/ م، وقد أجرى الأمين العام الاتصالات اللازمة لإيجاد البديل، حيث وافقت كرواتيا على إرسال جنود ليحلوا محل الكتيبة السلوفاكية[٣].

وبشكل عام فإن انسحاب الدول من المساهمة في القوة له عدة أسباب:

---

١ – انظر في ذلك :

Report by the secretary General of the United Nations on (UNDOF)-24 and 28 November /1975/

٢ – انظر الوثيقة S/26225 2 Auqust 1993 المتضمنة رسالة مؤرخة في٣٠ تموز /١٩٩٣/ م موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الأمين العام.

٣ – انظر: الرسالة المؤرخة في ٦ أيار /٢٠٠٨/ م والتي أرسلها الأمين العام لرئيس مجلس الأمن United Nations S/2008/306 .

كانهيار وقف إطلاق النار بين سورية و (إسرائيل)، ففي هذه الحالة تجد العديد من الدول المساهمة أن من مصلحتها الانسحاب من القوة[1].

ومنها ما هو متعلق بالدولة المضيفة، كأن تجد أن إحدى الوحدات المشاركة لا تتقيد بالمبادئ الأساسية التي تحكم القوة (كالتحيز للطرف الآخر، أو التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة).

ومنها ما هو متعلق بالمنظمة الدولية نفسها، كأن ترى المنظمة ضرورة الاستغناء عن إحدى الوحدات من باب الاقتصاد المالي أو نتيجة لتقليص حجم القوة إذا لم يوجد ضرورة لذلك.

وقد يكون الانسحاب لأسباب خاصة بالدولة المشاركة، فقد يكون السبب سياسي، كأن تصبح دولة غير حيادية أو في حالة حرب مع أحد الأطراف، كما حدث مع إيران بعد الثورة الأسلامية عام /١٩٧٩/ م حيث عدّت نفسها في حالة حرب مع (إسرائيل)، وترتب على ذلك سحب وحدتها العسكرية من قوة مراقبي فضّ الاشتباك، أو لأسباب مالية كأن تسحب بعض الدول قواتها نتيجة أعباء مالية غير قادرة على تحملها بسبب تأخر دفع مستحقاتها المالية من جانب الأمم المتحدة، أو لأسباب إستراتيجية تُقدّرها الدول المساهمة كما حدث مع كندا عندما قررت الانسحاب من القوة عام / ٢٠٠٦ / م، وكذلك سلوفاكيا عندما قررت الانسحاب عام /٢٠٠٨/ م.

وقد يكون الانسحاب لأسباب تتعلق بالعملية ذاتها، كأن تجد الأمم المتحدة ضرورة لتعديل في مهمة القوة، ففي هذه الحالة تجد بعض الدول من مصلحتها الانسحاب وعدم استمرار المشاركة في القوة ضمن مهام جديدة.

---

[1] – فعلى سبيل المثال أكدت كندا، وعلى لسان وزير خارجيتها ميشيل شارب، بمناسبة إرسال قوات كندية إلى الجولان بعد التوقيع على اتفاق الفصل عام / ١٩٧٤/ م، أنه في حال فشل الاتفاقية بين سورية و (إسرائيل) وعودة الحرب، فإن القوات الكندية ستنسحب مباشرة.
انظر في ذلك : جريدة البعث، الأربعاء، ٥ حزيران، /١٩٧٤/ م، العدد ٢٤٥٠.

وهذه الحالة لم تحدث لقوة مراقبي فضّ الاشتباك، لكنّ احتمال حدوثها كبير، لاسيما إذا ما تمّ التوصل إلى تسوية سلمية بين الطرفين، واستمرت القوة في المنطقة بحيث يناط بها مهام جديدة على ضوء الترتيبات الجديدة التي يتمّ التوصل إليها.

وفي مطلق الأحوال فإن الدول المشاركة بوحدات عسكرية، وبالتحديد الدول المساهمة بأعداد كبيرة قياساً بالحجم الإجمالي للقوة، لها دورها في استمرار القوة وعملها.

لاسيما إذا تعذر إيجاد دولة أو دول بديلة خلال مدة زمنية معقولة، فالقوة بمجملها وحدة متكاملة، ومن ثم فإن مثل هذه الحالة قد تحدث شللاً في العملية بتمامها وتؤدي بالمحصلة إلى انسحابها. ومن أمثلة ذلك سحب قوة الطوارئ عام / ١٩٦٧ / م، فقد كان أحد الأسباب التي استند إليها الأمين العام[١] في سحب قوة الطوارئ، انسحاب كل من الهند ويوغسلافيا مما جعل استمرار القوة أمراً مستحيلاً.

المبحث الرابع
الطبيعة القانونية لقوة مراقبي فضّ الاشتباك

---

١ – لمزيد من التفاصيل، انظر: تقرير الأمين العام حول انسحاب قوة الطوارئ الدولية، والمقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ حزيران /١٩٦٧/ م.
A/6730 @ Add.1-3@ A/6730/Add.3/Corr.1 26 June 1967.

إن تحديد الطبيعة القانونية لقوة مراقبي فضّ الاشتباك أمر شديد الأهمية، فمن خلال هذه الطبيعة نعرف، أولاً: كيفية إنجاز القوة للمهام الموكلة إليها، ثانياً: العلاقة القانونية التي تنظم القوة بالطرفين المتحاربين، لاسيما علاقتها مع سورية باعتبار أن القوة ترابط على أراضيها.

وانطلاقاً من ذلك، فإنني سأتناول هذه المسائل في هذا المبحث، وذلك في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول : طبيعة قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

المطلب الثاني : المركز القانوني لقوة مراقبي فضّ الاشتباك.

المطلب الثالث : الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

المطلب الأول

طبيعة قوة مراقبي فضّ الاشتباك

إن طبيعة قوة مراقبي فضّ الاشتباك تتحدد من خلال مجموعة من العناصر والخصائص، كمهمتها، وأساس وجودها، وتشكيلتها، والمبادئ التي تقوم على أساسها، فمهمة قوة مراقبي فضّ الاشتباك هي مساعدة كل من سورية و(إسرائيل) على تنفيذ التزاماتهما بوسائل سلمية لا إكراهية، كالإقناع والمساعي الحميدة، مما يتطلب تعاوناً كاملاً من كلا الطرفين حتى تحقق القوة نجاحها.

والقوة بالأصل تتواجد في الجولان بإرادة الطرفين المتحاربين، وإن اختلف الأساس الذي بُني عليه الرضا لكل منهما. فالرضا بالنسبة لسورية أمر جوهري؛ لأن القوة ترابط على الأراضي السورية، ومن ثم فهي مسألة متصلة بالسيادة التي تعني – من بين أمور أخرى – عدم قيام منظمة الأمم المتحدة بأي نشاط في الأراضي السورية، دون موافقة السلطة السورية، وإلا شكّل ذلك

تصرفاً غير مشروع يتعارض مع أحكام القانون الدولي ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

أما بالنسبة (لإسرائيل) فالرضا لا يُستمد من مبدأ السيادة كما هو الحال بالنسبة لسورية، وإنما أساسه اعتبارات عملية، وذلك لسبب رئيس وهو أن الأراضي التي تسيطر عليها في الجولان هي أراضٍ سورية محتلة وليست أراضٍ (إسرائيلية).

ومع ذلك فإن الرضا بالنسبة (لإسرائيل) أمرٌ هام؛ لأن القوة جزء من اتفاق الفصل ومن ثم فإن موافقتها تستتبع تعاونها مع القوة في إنجاز مهامها.

إذاً إن أساس وجود القوة في الجولان بالإضافة إلى مهمتها، يُبرزان الطبيعة الرضائية للقوة، ومما يعزز هذه الطبيعة، المبادئ والأُسس التي تقوم عليها، وتحكم عملها، كالحياد والنزاهة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي طرف، فضلاً عن تركيبتها من وحدات عسكرية تابعة لدول محايدة ومسالمة، مع استبعاد مشاركة الدول الكبرى فيها، لاسيما الدول ذوات المراكز الدائمة في مجلس الأمن.

وإن تركيبة القوة من وحدات عسكرية لا يغير من الأمر شيئاً؛ لأن الأسلحة التي في حوزتها أسلحة دفاعية لا هجومية، ولا تملك الصلاحية في استخدامها إلا للدفاع عن النفس فقط.

إضافة إلى ذلك، فإن تكييف القوة بصفتها أحد الأجهزة الثانوية التي أنشأها مجلس الأمن استناداً إلى المادة /٢٩ / من الميثاق، كأحد التدابير شبه العسكرية المؤقتة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال وسائل سلمية بعيداً عن الإكراه أو القسر.

كل ذلك جعلنا نتوصل إلى أن الطبيعة القانونية لقوة مراقبي فضّ الاشتباك طبيعة رضائية مسالمة (قوة سلام)، وهذا يستتبع أن ليس للقوة سلطة الفرض، بل يعتمد عملها في المقام الأول على الإقناع، وهذه الطبيعة

تنفي عنها صفة القوة المقاتلة المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق (المادة /٤٢/ وما بعدها)، وكذلك ينفي عنها صفة قوة الاحتلال، وحرصاً منّا على عدم الخلط بين هذه الأنواع الثلاثة، سأبين أهم الفوارق بين قوة مراقبي فضّ الاشتباك من جهة، وبين قوتي القمع والاحتلال على التوالي من جهة ثانية.

أولاً: الفوارق الأساسية بين قوة مراقبي فضّ الاشتباك وقوة القمع المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق.

تختلف القوتان عن بعضهما اختلافاً جذرياً، ويظهر هذا الاختلاف في عدة جوانب، أهمها :

١- **من حيث الأساس القانوني لسلطة مجلس الأمن :**

إن الأساس القانوني لسلطة مجلس الأمن في إنشائه لقوة مراقبي فضّ الاشتباك يكمن في الفصل السادس من الميثاق، بينما الأساس القانوني لسلطة مجلس الأمن في إنشائه لقوة القمع يكمن في الفصل السابع (المادة ٤٢) على أن يسبقها تقرير وجود حالة من الحالات التي تحدثت عنها (المادة ٣٩) " وقوع تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان.

وبيّنت المواد /٤٣ و٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ / كيفية تشكيل القوات المسلحة التي يحتاج إليها المجلس في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

٢- **من حيث الجهة المنشئة :**

إن مجلس الأمن هو الذي أنشأ قوة مراقبي فضّ الاشتباك، ولكنه ليس الجهة الوحيدة في إنشاء مثل هذه العمليات، لانتفاء الصفة القمعية عنها،

فالجمعية العامة تملك مثل هذا الحق، وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية في حكمها الاستشاري عام / ١٩٦٢ / م حول نفقات قوات حفظ السلام.

أما قوة القمع المنصوص عليها في الفصل السابع، فإن مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة المخولة بإنشائها وفقاً لأحكام الميثاق.

أما الجمعية العامة فإن أحكام الميثاق لا تُجيز لها إنشاء قوات قمع، ولكنها تملك إنشاء قوات زجرية استناداً لقرار الاتحاد من أجل السلام، إذا توافرت الشروط اللازمة لتطبيق هذا القرار، وقرارها في ذلك مجرّد توصية غير ملزمة للدول الأعضاء بخلاف قرار مجلس الأمن.

٣- من حيث مهمة القوة :

إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك قوة مؤقتة، مكلفة بالإشراف على اتفاق فصل القوات، وهو اتفاق مؤقّت وخطوة أولى نحو تحقيق السلام، ومن ثم فإن القوة ستنتهي مهمتها بالتوصل إلى تسوية سلمية بين سورية و (إسرائيل)، وهذه الغاية كان من المفترض أن تتحقق في السبعينيات، لكن الرفض (الإسرائيلي) المستمر للانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام / ١٩٦٧ / م حال دون ذلك.

أما قوة القمع المنصوص عليها في الفصل السابع، فيفترض فيها قوة دائمة تكون تحت سلطة مجلس الأمن، يستخدمها في الحالات التي ترفض فيها إحدى الدول أو تتحدى قراراته، ومن ثم فإن مهمتها هي فرض تنفيذ تلك القرارات[١].

٤- من حيث طبيعة وتشكيلة القوة :

---

[١] – د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص ٢٥٠ .

إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك قوة سلام تتألف من وحدات عسكرية تابعة لقوى صغيرة حيادية ومسالمة، وهي مدربة ومهيئة للتعامل مع الأجواء اللاقتالية، ولهذا فهي مسلحة بأسلحة خفيفة للدفاع عن النفس فقط.

إضافة إلى ذلك فإن المساهمة بها اختيارية لا إلزامية، وذلك ضمن قواعد معينة، أهمها: استبعاد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن من المساهمة بها.

أما القوة المنصوص عليها في الفصل السابع فهي قوة مقاتلة، لها أسلحتها البرية والبحرية والجوية، وهي بذلك جيش حقيقي مجهز بمختلف صنوف الأسلحة، ويقع على الدول الكبرى ذوات المراكز الدائمة في مجلس الأمن عبء تشكيلها.

وكان من المفترض إنشاء هذه القوة منذ السنوات الأولى لإنشاء المنظمة الدولية، لكن الخلافات بين الدول الكبرى، وبالتحديد الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حول جوانب معينة، كحجم القوة، وأماكن تمركزها، حال دون إنشاء القوة، وهو ما أدى إلى حرمان منظمة الأُمم المتحدة من الأداة التنفيذية[١].

٥- <u>من حيث القانون المطبق :</u>

لقد أسلفنا أن قوة مراقبي فضّ الاشتباك قوة غير مقاتلة، وأن الأسلحة التي في حوزتها للدفاع عن النفس فقط، ولذلك فإن القانون الذي يحكم سلوك أفرادها هو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

---

١ – لمزيد من التفاصيل، انظر:

BOWETT. D.W, United Nations Forces, op. cit.
pp. 14-17

أما القوة المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق (المادة ٤٢ وما يليها) فهي قوة مقاتلة، ومن ثم فإن القانون الدولي الإنساني هو الذي يحكم سلوك أفرادها[١].

ثانياً: الفوارق الأساسية بين قوة مراقبي فضّ الاشتباك وقوة الاحتلال

فالاحتلال هو قيام دولة بغزو إقليم العدو أو جزء منه بقواتها المسلحة والاستيلاء عليه بالقوة ووضعه تحت سيطرتها الفعلية، وهو بهذا المعنى يختلف عن الغزو الذي هو مجرد دخول القوات المحاربة في إقليم العدو.

وللاحتلال الحربي أحكام خاصة تقوم على مبدأين أساسيين، أولهما: الصفة المؤقتة للاحتلال وعدم انتقال السيادة، ثانيهما: حلول دولة الاحتلال محل الدولة المحتلة حلولاً واقعياً مؤقتاً ضمن سلطات مقيدة[٢].

والمثال الحي على قوة الاحتلال، هو القوات الإسرائيلية في الجولان والتي احتلت الجزء الأكبر منه منذ عام / ١٩٦٧ / م.

وانطلاقاً من ذلك فإن قوة مراقبي فضّ الاشتباك تختلف جذرياً عن قوة الاحتلال، وهذا الاختلاف يبرز في النواحي التالية:

١- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك أنشأتها منظمة الأمم المتحدة وفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في الميثاق، وذلك بناء على طلب من طرفي الصراع سورية و (إسرائيل) وهي تتواجد على الأراضي السورية بشكل قانوني.

أما قوة الاحتلال، فإن وجودها في إقليم العدو، مستند إلى القوة العسكرية الناتجة عن عمل عدواني، وهو أمر محرم في القانون

---

[1] – BOSS. B.C, Law and peace, op.cit. p 3.

[٢] – د. محمد طلعت الغنيمي، نظرات في العلاقات الدولية العربية، مرجع سابق، ص ٣٦٩ .

الدولي المعاصر، ومن ثم فإن وجودها غير شرعي وهذا ما يرتب المسؤولية القانونية الدولية[1].

٢- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك تمثل المجتمع الدولي، أما قوة الاحتلال فإنها لا تمثل إلا الدولة أو الدول التي احتلت أراضي الغير بالقوة العسكرية.

٣- الهدف الأساسي من تواجد قوة مراقبي فضّ الاشتباك هو السعي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين بوسائل سلمية، أما قوة الاحتلال فهدفها تحقيق سياسة الدولة المعتدية سواء في تحقيق مكاسب سياسية أو إقليمية أو غير ذلك.

٤- إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك لها نظام قانوني يحكم تشكيلها وعملها ونشاطها، وكذلك تنظيمها وعلاقتها بالدولة المضيفة، أما قوة الاحتلال فإنها تخضع للأحكام الخاصة المتعلقة بالاحتلال الحربي، وأهم تلك الأحكام عدم انتقال السيادة، والحلول المؤقّت والمقيّد في ممارسة الاختصاصات المتعلقة بإدارة الخدمات العامة، وحماية السكان المدنيين.

وقبل الانتهاء من هذه المسألة، أَجد من المفيد التنبيه إلى اختلاف قوة مراقبي فضّ الاشتباك، عن العمليات التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة واستخدمت فيها القوة، ليس في نطاق نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في المواد /٤٢/ وما بعدها من الميثاق، إنما لأهداف أخرى، كأن يكون هناك اتفاق على وقف إطلاق النار ولكن لا يتم الالتزام به، ويطلب من المنظمة الدولية في بعض الأحيان إرسال قوات لإعادة وقف إطلاق النار والحفاظ عليه، وهذا العمل يمكن أن يتجاوز مهمة قوات حفظ السلام ويطلق عليه اسم وحدات

---

[1] – عصام الدين حواس، قوة الطوارئ الدولية المنشأة في أكتوبر /١٩٧٣/ م، ص ١١٢ .

إنفاذ السلم[1] حيث يكون لها الصلاحية باستخدام القوة العسكرية؛ تحقيقاً للأهداف التي أرسلت من أجلها. ومن ثم فهي مجهزة بأسلحة أثقل مما عليه الحال في قوات حفظ السلام. وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره " خطة السلام /١٩٩٥/ م ":

" إن وحدات إنفاذ السلام هذه هي عبارة عن تدبير مؤقت تنشئ استناداً إلى المادة /٤٠/ من الميثاق ولا ينبغي الخلط بينها وبين تلك القوات التي يمكن أن تُشكّل بموجب المادة /٤٣/؛ وذلك للتصدي لأي عدوان أو الخلط بينها وبين الأفراد العسكريين الذين قد توافق الحكومات على وضعهم تحت الطلب، لاحتمال المساهمة بهم في عمليات حفظ السلام ".

---

[1] – انظر في ذلك : بطرس بطرس غالي، خطة للسلام /١٩٩٥/ م، الطبعة الثانية، الأمم المتحدة، نيويورك /١٩٩٥/ م، ص٥٢–٥٣.

المطلب الثاني
المركز القانوني لقوة مراقبي فضّ الاشتباك

إن كفالة استقلال قوة مراقبي فضّ الاشتباك في ممارسة وظائفها ومهامها على أكمل وجه، يتطلب منحها عدد من الامتيازات والحصانات والتسهيلات الضرورية اللازمة لإنجاز مهامها. وبالمقابل فإن للدولة المضيفة حقوقاً تجاه القوة، أهمها ممارسة ولايتها وسلطاتها في منطقة عمليات القوة أو خارج ذلك من أراضي الدولة المضيفة، وهذه المسائل تنظّم عادة بين الأمم المتحدة والدول المضيفة ضمن اتفاقات خاصة بهذا الشأن[١].

ولهذا فإن منظمة الأمم المتحدة بدأت بعد إرسال القوة إلى الجولان بمدة قصيرة، تجري محادثات مع كل من (إسرائيل) وسورية[٢] على التوالي، وذلك في مقرها في نيويورك، هذه المحادثات تتعلق بالمفاوضات حول اتفاقيات بشأن وضع قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وهو ما أكده الأمين العام في تقريره المقدم

---

[١] – يطلق على الاتفاق الذي ينظم العلاقة القانونية بين قوات الأمم المتحدة والدولة المضيفة " SOFA " Status of force agreement ، وهذا الاتفاق يعقد بين منظمة الأمم المتحدة والدولة المضيفة حيث يحدد مالها وما عليها، وهو يتضمن – فيما يتضمن – تنظيم حرية التنقل في إقليم الدولة المضيفة ومسؤولياتها وامتيازاتها، وبالمقابل فإن هذا الاتفاق يحدد حقوق الدولة المضيفة في ممارسة ولايتها وسلطاتها في منطقة عمليات القوة أو خارج ذلك من أراضي الدولة المضيفة.
انظر في ذلك : محمد عزيز شكري، التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع، دار الفكر، دمشق ، /١٩٧٣/ م، ص٤٣٤ .

[٢] – إن مثل هذه الاتفاقيات تبرم عادة بين المنظمة الدولية والدولة المضيفة، وهي في حالتنا هذه سورية، باعتبار أن قوة مراقبي فض الاشتباك ترابط على الأراضي السورية؛ ولكن نظراً لأن عمل القوة يشمل الأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل، فلا بد من تنظيم علاقة القوة أيضاً مع حكومة الاحتلال.

إلى مجلس الأمن في ٢٧ تشرين الثاني /١٩٧٤/ م والمتعلق بقوة مراقبي فضّ الاشتباك[١].

وأشار إلى أن الهدف الرئيس من هذه المباحثات، هو التوصل إلى اتفاقيات تتضمن المبادئ التي يشتمل عليها الميثاق واتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة فضلاً عن التجارب السابقة في عمليات حفظ السلام.

وعلى الرغم من تلك المباحثات التي أجريت عام / ١٩٧٤ / م فلم يتمّ التوصل إلى أي اتفاق بهذا الخصوص، وهو ما أكده الأمين العام في تقريره المقدّم إلى الجمعية العامة في ٣ كانون الثاني /٢٠٠٦/ م والمتعلق بميزانية قوة مراقبي فضّ الاشتباك[٢].

وبالرغم من هذا كله فإن عدم إبرام تلك الاتفاقات، لا يعني أنه لا يوجد قواعد وأحكام تنظم هذه المسائل، فالأمين العام بيّن في تقريره المقدم إلى المجلس في ٢٧ تشرين الثاني / ١٩٧٤ / م[٣]، الأسس التي تحكم وتنظم العلاقة بين القوة والدول المضيفة، فضلاً عن ذلك فإن البروتوكول الملحق باتفاق الفصل تتطرق إلى بعض هذه المسائل. وبناءً على ذلك فإن القواعد والأحكام التي تنظم المركز القانوني لقوة مراقبي فضّ الاشتباك تستند إلى :

١- المادة /١٠٤/ من الميثاق التي تنص على أن " تتمتع الهيئة في بلاد كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التي يتطلبها قيامها بأعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها ".

---

[١] – انظر: تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن في الوثيقة : S/11563 27 November 1974

[٢] – انظر: تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في الوثيقة : A/60/641 3 January 2006

[٣] – انظر: تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن في الوثيقة : S/11563 27 November 1974

٢- المادة / ١٠٥ / من الميثاق التي تنص في فقرتها الأولى " تتمتع الهيئة في أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها "، أما الفقرة الثانية فتنص على أن :" يتمتع المندوبون من أعضاء الأمم المتحدة وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والإعفاءات، التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتّصلة بالهيئة " .

وبِعَدِّ قوة مراقبي فضّ الاشتباك فرعاً ثانوياً تابعاً لمجلس الأمن والمخوَّل بإنشائها وفقاً للمادة /٢٩/ من الميثاق، فإن القوة تستفيد من الأحكام الواردة في المادة / ١٠٥ /.

٣- اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة التي أقرتها الجمعية العامة بتاريخ ١٣ شباط / ١٩٤٦ / م.

وهذه الاتفاقية تنطبق على كافة الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وهنا نشير إلى أن سورية وافقت على هذه الاتفاقية بموجب المرسوم التشريعي رقم (١٢) المؤّرخ في ٣ آب/١٩٥٣/ م، حيث استثنى من أحكامها موظفي هيئة الأمم المتحدة السوريين[١].

٤- البروتوكول الملحق باتفاق الفصل حيث تضمن بعض الأحكام المتعلقة بالمركز القانوني للقوة.

٥- البيان الصادر عن رئيس مؤتمر جنيف المؤرخ يوم ٥ حزيران /١٩٧٤/ م حيث تضمّن بعض الأحكام ذات الصلة بالموضوع.

---

[١] – د. فؤاد شباط، الحقوق الدولية العامة، مطبعة الجامعة السورية، / ١٩٥٦/ م ، ص٢٩١ .

٦- السوابق المعمول بها في الحالات المماثلة، وبالتحديد اتفاقية ٨ شباط /١٩٥٧/ م بين منظمة الأمم المتحدة ومصر والتي نظمت وضع قوة الطوارئ الدولية التي أنشئت عام /١٩٥٦/ م[١].

واستناداً إلى ما تقدم فإن الأحكام الأساسية التي تنظّم أوضاع قوة مراقبي فضّ الاشتباك تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، فضلاً عن البروتوكول الملحق باتفاق الفصل وبيان رئيس مؤتمر جنيف المؤرخ في ٥ حزيران /١٩٧٤/ م، والسوابق المعمول بها في الحالات المماثلة، وهنا نتساءل: ما هي الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها قوة مراقبي فضّ الاشتباك؟ .

قبل الحديث في هذه المسائل، نؤكد على أنّ هنالك واجبات أساسية ملقاة على عاتق قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وهذه الواجبات، هي:

---

[١] – أبرمت اتفاقية ٨ شباط عام /١٩٥٧/ م بين هيئة الأمم المتحدة والحكومة المصرية، في صورة كتابين متبادلين بشأن تحديد المركز القانوني لقوات الطوارئ الدولية على الأرض المصرية. الكتاب الأول موجّه من السكرتير العام للأمم المتحدة بالنيابة عنها إلى وزير الخارجية المصري، متضمناً جميع أحكام الاتفاقية، أما الكتاب الثاني فموجّه من وزير الخارجية المصري إلى السكرتير العام، متضمناً قبول حكومة مصر للأحكام الواردة في الكتاب الأول، وكلا الكتابين مؤرخ في ٨ شباط /١٩٥٧/ م وهما بمثابة اتفاق بين مصر والأمم المتحدة.

وقد تناولت الاتفاقية مختلف المسائل المتعلقة بتحديد المركز القانوني لقوات الطوارئ الدولية على الأرض المصرية، كحقّ الدخول والخروج من الأراضي المصرية، والاختصاص القضائي، وامتيازات وحصانات موظفي القوة، والامتيازات والحصانات الخاصة بالقوة ذاتها كهيئة، وحل الخلافات ... إلخ .

حول هذه الاتفاقية: انظر د. مصطفى مؤمن، قوة الطوارئ الدولية ودورها في قضية السلام، مرجع سابق، ص٣٥١ وما بعدها.

أولاً: احترام القوانين والأنظمة السورية المطبقة بصورة عامة :

ورد هذا الالتزام في البروتوكول الملحق باتفاق الفصل، ونصّت اتفاقية ٨ شباط عام /١٩٥٧/ م (م ٦) على حكم مشابه، حيث جاء تحت عنوان " احترام القوانين المحلية والسلوك اللائق بالوضع الدولي".

إن هذا المبدأ مؤسّس على احترام سيادة الدولة المضيفة، وهي الجمهورية العربية السورية، فمن مظاهر احترام هذه السيادة هو تطبيق القوانين والأنظمة السورية على جميع الأشخاص المتواجدين على الإقليم السوري.

ويلاحظ أن لهذا المبدأ قيوداً، تتعلق بتمتع أفراد القوة بالحصانة القضائية، وهو ما سنتحدث عنه فيما بعد، وعلى كل فإن تمتع أفراد القوة بهذه الحصانة، لا يعني عدم احترامهم للقوانين والأنظمة السورية؛ لأن الحصانة إذا كانت تعفيهم في بعض الحالات من المثول أمام القضاء السوري، فإن ذلك لا يعفيهم – في حال مخالفة القوانين السورية – من المثول أمام محاكم بلادهم أو رئاسة القوة ذاتها.

ويدخل ضمن المعنى العام لهذا المبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، أو القيام بأي نشاط ذي طابع سياسي، أو أي عمل يتعارض مع الصفة الدولية لهؤلاء الأفراد أو يمسّ أمن الدولة المضيفة، ويقع على عاتق قائد القوة اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة تقيد أفراد القوة بهذا المبدأ[١].

ثانياً: عدم عرقلة الإدارة المدنية المحلية :

---

١ – د. مصطفى مؤمن، قوة الطوارئ الدولية ودورها في قضية السلام، مرجع سابق، ص٣٥٢–٣٥٣ .

ورد هذا الالتزام أيضاً في البروتوكول الملحق باتفاق الفصل، وكذلك في بيان رئيس مؤتمر جنيف المؤرخ في ٥ حزيران /١٩٧٤/ م، وتكمن أهميته في مرابطة القوة في منطقة مأهولة بالسكان المدنيين، حيث سمح بعودة المدنيين الذين هُجّروا بسبب الحرب إلى هذه المنطقة، وإقامة إدارة مدنية محلية تقدم الخدمات الأساسية لهم وترعى أوضاعهم، مع وجود شرطة محلية مسلّحة بأسلحة خفيفة وذلك للحفاظ على النظام والأمن. والالتزام المترتب على القوة الدولية التزام متعدد الجوانب، فعليها أن تساعد بعودة المدنيين إلى المنطقة العازلة وأن تراعي التوسع المدني والعمراني لهؤلاء السكان، وكذلك عليها أن تحافظ على أملاكهم وحقولهم ومزارعهم.

وعلى كل، فإن هذا يتطلب إقامة نوع من التعاون بين القوة الدولية والسلطة المحلية للتنسيق في كافة الأمور ذات الصلة، وللإشارة فقد كان عدد المدنيين عام /١٩٧٤/ م نحو (٥٠٠٠) شخص، ووصل العدد في عام / ٢٠٠٦ / م إلى نحو (١٠٠٠٠٠) مدني[1]، وهذا العدد قابل للزيادة بسبب النمو الطبيعي لقاطني هذه المنطقة من جهة، وخطة الدولة بتطويرالمنطقة، وتشجيع النازحين بالعودة للاستقرار في التجمعات السكانية التي تعمل الحكومة على إقامتها في المنطقة العازلة من جهة أخرى.

المطلب الثالث

[1] – UNDOF BRIEFING " The Golan Heights : Present and future " December 2006 Lt – Gen BN Sharma.

الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها قوة مراقبي فضّ الاشتباك

تتمتع قوة مراقبي فضّ الاشتباك بجملة من الحقوق والامتيازات، ونوضح ذلك فيما يلي :

أولاً: حق الدخول والخروج :

لم يتطرق البروتوكول الملحق باتفاق الفصل إلى حق الدخول والخروج، وكذلك بيان رئيس مؤتمر جنيف المؤرخ في ٥ حزيران /١٩٧٤/ م، ولذلك سأعالج هذه المسألة من خلال الأحكام الواردة في اتفاقية ٨ شباط لعام /١٩٥٧/ م، حيث تطرقت إلى هذا الموضوع في المادتين السابعة والثامنة.

والمقصود بحق الدخول والخروج هو إعفاء أفراد القوة الدولية من القوانين الخاصة بجوازات السفر والتأشيرات وقيود الهجرة، والإعفاء من القوانين الخاصة بإقامة الأجانب مع تحفظ خاص بعدم اكتسابهم أي حق في الإقامة الدائمة، ويكفي لدخول أفراد القوة أو خروجهم التزود بأمر انتقال فردي أو جماعي، صادر عن قائد القوة أو السلطة المختصّة في الدولة المشتركة في القوة. وأن يحمل كل منهم بطاقة تحقيق شخصية صادرة عن قائد القوة، ويكتفي عند الدخول لأول مرة ببطاقات تحقيق الشخصية العسكرية الصادرة من السلطات المختصة في الدولة المشتركة.

ويحق للسلطة المختصة في الدولة المضيفة الاطّلاع على هذه البطاقات، فإذا كانت بياناتها غير واضحة أو ناقصة جاز لها مطالبة حاملها بإبراز أي وثيقة أخرى للتأكد من صحة البيانات المذكورة، وهنا لابد من التأكيد على أن هذه الأحكام تبقى سارية في ظل غياب أحكام صادرة عن السلطات السورية تخالف ذلك.

إن اتفاقية ٨ شباط لعام /١٩٥٧/ م لم تتطرق في أحكامها لمسألة حق الدولة المضيفة في المنع أو الاعتراض على دخول أيٍّ من أفراد القوة إلى

إقليمها[1]، **ونحن نعتقد أن الدولة المضيفة تملك الحق الكامل في الاعتراض على أي فرد من أفراد القوة، أو منعه من الدخول إلى الأراضي السورية، إذا كان وجوده فيها يشكل خطراً على الأمن الوطني السوري ويستمدّ هذا الحق من أساس مرابطة القوة الدولية على الأراضي السورية، وهو مبدأ الرضا.**

ثانياً: الاختصاص القضائي :

تطرقت اتفاقية ٨ شباط / لعام / ١٩٥٧ / م لهذه المسألة وذلك في المواد (١٠و١١و١٢و١٣)، فالمادة العاشرة أكدت على أن الترتيبات الخاصة بالولاية الجنائية والمدنية تقررت لصالح المهمة التي تقوم بها القوة الدولية تحقيقاً لأغراض الأمم المتحدة لا لتحقيق أي فائدة شخصية لأفراد القوة.

أما المادة الحادية عشرة، فقد نصّت على أن أفراد القوة يخضعون للولاية الجنائية للدولة التي ينتمون إليها دون سواها، ومقتضى ذلك أن هؤلاء لا يخضعون للولاية القضائية في الدولة المضيفة.

إنّ النصّ على هذا الإعفاء وهو إعفاء كامل، لا يعني بأي حال من الأحوال الإفلات من العقاب، بل يقع على عاتق الدولة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد مهمة ملاحقتهم ومعاقبتهم، وقد تقرر هذا الحكم نظراً للصفة العسكرية التي يتمتع بها أفراد القوة، حيث إن جميع دول العالم تقرّ وتؤكد هذا الإعفاء في أنظمتها العسكرية[2].

---

[1] – D.W. Bowett, United Nations Forces, op. cit. pp. 126-127.

[٢] – على سبيل المثال، فإن قانون العقوبات السوري استثنى فئتين من ولايته، الفئة الأولى:

=

= موظفو السلك الدبلوماسي والقنصلي الأجانب، أما الفئة الثانية: فهم رجال القوات الحربية الأجنبية الذين يرابطون على الأراضي السورية بإذن من حكومتهم، وذلك بالنسبة للجرائم التي يقترفونها أثناء عملهم الرسمي في داخل المناطق المخصصة لهم.

انظر: د. عبود السراج، قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة الثانية، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٥–١٩٩٦ م، ص ١٠٦–١٠٧ .

الواقع أن تقرير الإعفاء الجزائي لأفراد القوة يشجع الدول على المساهمة في القوة، وفي الوقت نفسه يحمي أفراد القوة من كل إساءة استعمال للسلطة من قبل الدولة المضيفة[١].

وعلى جميع الأحوال إذا حدث وارتَكب أيٌّ من أفراد القوة الدولية جرماً في سورية، فعلى السلطة السورية أن تتابع بكل دقة مسألة ملاحقة هؤلاء أمام محاكم بلادهم؛ وذلك لضمان عدم الإفلات من العقاب.

أما بالنسبة للإعفاء من الخضوع للمحاكم المدنية، فقد تمّ التمييز بين الأعمال الرسمية وغير الرسمية، ونصت المادة الثانية عشرة على ذلك.

ووفقاً لهذه الأحكام، فإن الإعفاء يكون مطلقاً بالنسبة للأعمال الرسمية لأفراد القوة، ومشروطاً فيما عدا ذلك من المسائل، وبينت المادة الثالثة عشرة أن سلطة تحديد ما إذا كان الأمر يتعلق بالأعمال الرسمية أو غير الأعمال الرسمية تقع على عاتق قائد القوة، وعلى كل فإن سلطة قائد القوة في بيان هذه التفرقة ليست مطلقة، بل يبقى للمحكمة الرأي الأخير في ذلك[٢]

ثالثاً: المزايا والحصانات الخاصة بالموظفين في القوة (قائدها وضباطها) :

نشير بدايةً إلى أنّ حصانات وامتيازات الموظف الدولي ترتبط بالوظيفة التي يشغلها، ومن هنا سنجد أن هنالك اختلافاً في مدى هذه الامتيازات والحصانات. وقد تطرّقت إلى هذه المسائل المادتان (٢٤ و ٢٥) من اتفاقية ٨ شباط /١٩٥٧/ م وفصّلت ذلك على الشكل التالي :

١- قائد القوة باعتباره ممثلاً للأمين العام : يتمتع بالمزايا والحصانات التي يتمتع بها كبار الموظفين الدوليين، كالأمين العام والأمناء المساعدين

---

[١] – د. سليم حداد، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، مرجع سابق، ص ١٤٦ .

[٢] – د. مصطفى مؤمن، قوة الطوارئ ودورها في قضية السلام، مرجع سابق، ص٣٥٩ .

وهـؤلاء يتمتعـون بالمزايـا والحصـانات التـي يتمتـع بهـا المبعوثـون الدبلوماسيون[1].

٢- **الضـباط المكلّفـون بقيـادة القـوات:** يتمتعـون بالامتيـازات والإعفـاءات الضـرورية الممنوحـة للخبـراء والمنصـوص عليهـا فـي المـادتين (٢٢ و ٢٣) من اتفاقية مزايا وحصانات هيئة الأمم المتحدة.

٣- **الموظفـون الـدوليون :** إن المـوظفين الـدوليين المنتـدبين مـن الأمانـة العامـة للعمـل فـي القـوة، يبقـون وكـأنهم موظفـون فـي المنظمـة الدوليـة، وهـؤلاء يتمتعـون بالامتيـازات والحصـانات الـواردة فـي الفصـلين الخـامس والسـابع مـن اتفاقيـة امتيـازات وحصـانات الأمـم المتحـدة، كالحصـانة القضـائية بالنسـبة للأعمـال التـي يقومـون بهـا بصـفتهم الرسـمية، إضـافة إلى أقوالهم وكتاباتهم، والإعفاء من الضرائب على الرواتب والأجور.

٤- **الموظفــون المحليــون :** تمتعـت هـذه الفئـة وفقـاً لاتفاقيـة ٨ شـباط / ١٩٥٧ / م بحصـانة محـدودة، حيـث إنهـا اقتصـرت علـى أعمـالهم الرسمية بمـا فـي ذلك أقولاهم وكتابـاتهم، وبسـبب التحفُّظ السـوري علـى اتفاقيـة امتيـازات وحصـانات الأمـم المتحـدة، فـإن المـوظفين السـوريين المحليين في قوة مراقبي فضّ الاشتباك لا يتمتعون بأي حصانة.

رابعاً: الإعفاءات المالية لأفراد القوة :

نصت على هذه الإعفاءات المواد (٢٦ و ٢٧ و ٢٨) من اتفاقية ٨ شباط /١٩٥٧/ م وهي تتناول :

١- إعفاء أفراد القوة من جميع الضرائب على الأجور والمرتّبات، التـي تدفعها إليهم حكوماتهم أو الأمم المتحدة، كما يُعفون من

---

[1] – BOWETT. D.W, United Nations Forces, op. cit. p. 130 .

جميع الضرائب المباشرة الأخرى، ولكنهم لا يُعفون من الرسوم التي تقابل الخدمات التي أُدّيت إليهم.

٢- إعفائهم من الرسوم الجمركية بالنسبة لأمتعتهم الشخصية عند استلامهم عملهم لأول مرة، وفيما عدا ذلك يخضعون للقواعد المحلية الخاصة بالجمارك، وذلك فيما يتعلق بما يملكونه من أشياء شخصية ليسوا في حاجة إليها بسبب وجودهم مع القوة.

خامساً: المزايا والحصانات الخاصة بالقوة ذاتها كهيئة :

تطرقت إلى هذه المسائل المواد (٢١ و ٢٣ و ٢٧) من اتفاقية ٨ شباط /١٩٥٧/ م، إضافة إلى ذلك فإن البروتوكول الملحق باتفاقية الفصل تضمن بعضاً منها، وذلك على النحو الآتي :

١- حصانة المباني التابعة للقوة :

نشير بداية إلى أن على الحكومة السورية أن تسهّل – وفقاً للقوانين المعمول بها – حصول القوة على المباني والأراضي اللازمة لاستخدامها كمقرّات للقيادة ومكاتب، وإنشاء معسكرات ومخيمات تابعة للقوة وضرورية لإنجاز مهامها، ويكون ذلك بالاتفاق بين الحكومة السورية وقائد القوة، وهذا يُفهم من العبارة الواردة في البروتوكول الملحق باتفاق الفصل " بأن القوة سوف تتمتع ..... بالتسهيلات الأخرى الضرورية لمهمتها ".

وتتمتع هذه الأماكن بالحصانة التي تطال محفوظات القوة ووثائقها، ويترتب على ذلك التزام الدولة المضيفة بحمايتها ومنع الاعتداء عليها، وتشديد الحراسة عليها ومنع الأشخاص غير المصرح لهم بدخولها إلا بإذن من قائد القوة، إضافة لذلك فعلى الدولة المضيفة أن تلبي نداء القوة عندما تدعوها الحاجة إلى المحافظة على النظام، أو في حال نشوب حريق أو حادث داخل مباني القوة.

ونعتقد أنه يجوز للسلطات المحلية دخول هذه الأماكن كاستثناء من الأصل، وذلك في حالة الضرورة القصوى، كحدوث حريق أو انفجار داخل هذه الأماكن، إضافة لذلك يجوز للسلطة العامة دخول هذه الأماكن إذا اقتضت ذلك ضرورات الأمن الوطني، وغنيّ عن البيان أنه يقع على عاتق القوة الالتزام الواجب بعدم القيام بأي عمل أو نشاط يتعارض مع الأمن الوطني للدولة المضيفة.

والتزام الدولة المضيفة لا يقتصر على تسهيل حصول القوة على المباني والأراضي اللازمة وتأمين الحماية لها، بل يمتد ليشمل تأمين احتياجاتها الأساسية من خدمات المياه والكهرباء والهاتف، وغير ذلك من المرافق العامة وبالأسعار المناسبة.

٢- الحصانة القضائية :

تتمتع أموال القوة وممتلكاتها بالحصانة القضائية[١]، إلا إذا كان هناك تنازل عن هذه الحصانة في حالة خاصة، وهذا التنازل لا يمكن أن يمتد إلى التدابير التنفيذية. وهذه الأموال والممتلكات لا تخضع لأي تدابير جبرية كإلقاء الحجز عليها، والعلة في ذلك ترجع إلى الرغبة في منع نزع أملاك القوة، والتي تحتاج إليها عن طريق التنفيذ الجبري للأحكام التي تصدر ضدها.

وأموال القوة وممتلكاتها معفاة من الضرائب المباشرة، والرسوم الجمركية، والتدابير المانعة أو المقيدة للاستيراد والتصدير، **وهنا نعتقد أن هذه الأموال والممتلكات يجب أن تكون قاصرة على الاحتياجات الضرورية للقوة.**

٣- حق رفع علم الأمم المتحدة :

---

[١] – د. سليم حداد، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، مرجع سابق، ص ١٤٤ .

يحق للقوة رفع علم الأمم المتحدة في الأماكن المناسبة التابعة لها، كمقر القيادة والمخيمات والمخافر ... إلخ[١].

ومن حيث المبدأ لا يجوز رفع أعلام أخرى غير علم الأمم المتحدة، إلا في حالات استثنائية ووفقاً للتوجيهات الصادرة عن قائد القوة، وهذا الأمر غالباً ما يكون بمناسبة العيد الوطني لإحدى الوحدات المشاركة[٢].

ونحن نعتقد أن علم الأمم المتحدة هو العلم الوحيد الذي يجب أن يُرفع في هذه الأماكن، وذلك انسجاماً مع الطبيعة الدولية لهذه القوة وخضوعها الحصري لإشراف وسلطة الأمم المتحدة.

٤- حرية الحركة :

تضمن البروتوكول المحلق باتفاق الفصل أحكاماً صريحة بحرِّيَّة الحركة، وهذا يعني تمتع القوة بحرية الحركة بين مقر قيادتها والمعسكرات التابعة لها وغيرها من الأماكن الخاضعة لإشرافها، وبالإجمال فإن القوة تتمتع بحرية الحركة داخل منطقة العمليات الخاضعة لها، وهذه المنطقة تشمل إضافة للمنطقة العازلة مناطق تحديد القوات والأسلحة على جانبي المنطقة العازلة.

٥- حرية الاتصال :

إن حرية الاتصال بدورها تقررت للقوة في البروتوكول الملحق باتفاق الفصل، ومن ثمّ فإن للقوة الحق في استخدام وسائل الاتصال المتعددة داخل أماكن عملها ومقراتها، وكذلك مع المنظمة الدولية وهي محصنة من المراقبة. والهدف من ذلك تمكين القوة من الاتصال الحرِّ السريع، سواء داخل منطقة

---

١ – د. سليم حداد، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، مرجع سابق، ص ١٤٤ .

٢ – تبقى الوحدات العسكرية المشاركة في القوة مرتدية لباسها الرسمي، مع ارتدائها قبعات زرقاء وإشارة منظمة الأمم المتحدة .

عمليات القوة أو مع منظمة الأمم المتحدة، ويدخل في ذلك حق القوة في استعمال الشفرة في مراسلاتها والحقائب الدبلوماسية، مع تمتع هذه الحقائب وحاملها بالحصانة المقرَّرة في القانون الدولي للحقيبة الدبلوماسية وحاملها.

في ختام هذا المبحث، نشير إلى أن قوة مراقبي فضّ الاشتباك ترابط على الأراضي السورية، وعملها يشمل إضافة إلى الأراضي السورية المحررة والمحتلة جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحاذية للجولان، لاسيما منطقة الحولة وبحيرة طبرية، ومن ثمّ فإن الكثير من الأحكام المتقدِّمة تنطبق على العلاقة القائمة بين سلطة الاحتلال الإسرائيلي وقوة مراقبي فضّ الاشتباك، فأحد مقرّات القوة هو مخيم زيواني وهذا المخيم يقع تحت سيطرة سلطة الاحتلال.

الباب الثاني

إشكالية مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في الجولان

إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وكما بيّنا في الباب الأول، هي جزء من اتفاق فصل القوات، وبالتالي فإن مصيرها مرتبط إلى حدٍ بعيد بمصير اتفاق الفصل، وهذا الاتفاق لم يكن إلا خطوة أولى لتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة /٢٤٢/ و /٣٣٨/. والقوة بصفتها إحدى أهم الترتيبات في هذا الاتفاق تقررت للمساعدة في تثبيت وقف إطلاق النار؛ تمهيداً للسير نحو التنفيذ الكامل لقرارات الشرعية الدولية، وتحقيق الانسحاب (الإسرائيلي) من الأراضي السورية المحتلة كافّة.

وعلى الرغم من أن القوة حققت نجاحها بشكل كامل، فإن المفاوضات السلمية بين الطرفين، والتي كان من المفترض أن تنطلق بعد مدة قصيرة من إرسال القوة إلى الجولان، لم تبدأ إلا عام /١٩٩١/ م، وعلى الرغم من مرور نحو تسعة عشر عاماً على انطلاقتها، فإن المفاوضات لم تصل إلى هدفها وهو (الانسحاب) الإسرائيلي الكامل من الأراضي السورية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م.

وهنا لابد من التساؤل عن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى استمرار مرابطة القوة الدولية في الجولان منذ عام /١٩٧٤/ م حتى الآن؟ وما انعكاسات ذلك على احتلال (إسرائيل) للجولان، ومدى تأثير وجود هذه القوة كونها حاجزاً سياسياً دولياً على حق سورية في استخدام القوة، لتحرير أرضها المحتلة في حال فشل المفاوضات السلمية ؟

وسوف أجيب عن هذه التساؤلات من خلال فصول هذا الباب، وذلك كما يلي :

الفصل الأول : أسباب استمرار مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في الجولان.

الفصل الثاني : أثر استمرار مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في ترسيخ (إسرائيل) احتلالها للجولان.

الفصل الثالث : مدى حق سورية في استخدام القوة (ضمن مفهوم حق الدفاع الشرعي) لتحرير الجولان في حال فشل الجهود السلمية.

****

الفصل الأول

أسباب استمرار مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في الجولان

منذ وصول القوة إلى الجولان في حزيران /١٩٧٤/ م ساهمت وبشكل جوهري في تثبيت وقف إطلاق النار، ونجحت في مهمتها هذه بسبب تعاون كلا الطرفين السوري و (الإسرائيلي)، حيث ساد الهدوء على الجبهة، وهو ما يمكن تسميته "بالشرط المسبق" للتوصل إلى ترتيب جديد بين الطرفين ينهي الاحتلال الإسرائيلي للجولان بشكل كامل، وذلك خلال مدة لا تتعدى العام أو العامين، ولكن هذا الأمر لم يتحقق.

وهنا نطرح السؤال الكبير: لماذا بقي هذا الترتيب بمكوناته كافّة على ما هو عليه منذ عام /١٩٧٤/ م حتى الآن، على الرغم من أن القوة حققت مهامها بنجاح كامل وساد الهدوء على جبهة الجولان ؟

ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال، والسبب في ذلك يعود لتداخل مجموعة كبيرة من العوامل والظروف، والتي كان لها انعكاسات واسعة على الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل عام، وعلى الصراع بين سورية و (إسرائيل) بشكل خاص، حيث لعبت دوراً أساسياً في استمرار اتفاق الفصل ومعه استمرار تواجد قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

فالصراع العربي – الإسرائيلي حددت معالمه – منذ نشأته – موازين القوى وانعكس ذلك على التسويات كافّة سواء أكانت عسكرية أم سياسية.

واستناداً إلى ذلك، فإنني سأتطرق في هذا الفصل إلى أهم الأسباب والعوامل التي كان لها تأثير مباشر في بقاء هذا الترتيب (اتفاق الفصل بمكوناته كافّة) طوال هذه المدة، وذلك من خلال المباحث الخمسة التالية :

المبحث الأول : الرؤية (الإسرائيلية) لاتفاق فصل القوات.

المبحث الثاني : انعكاس خروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي على اتفاق الفصل.

المبحث الثالث : انعكاس أحداث لبنان على الصراع بين سورية و(إسرائيل).

المبحث الرابع : انعكاس العلاقات السورية – الفلسطينية على الصراع مع (إسرائيل).

المبحث الخامس : سعي سورية لبناء توازن إستراتيجي لمواجهة (إسرائيل).

المبحث الأول
الرؤية (الإسرائيلية) لاتفاق فصل القوات

على الرغم من النص صراحة في اتفاق الفصل على أنه خطوة نحو إقامة سلام عادل وشامل على أساس القرار / ٣٣٨ /، وهو ما يعني أن على (إسرائيل) أن تنسحب كلياً من الجولان في مرحلة لاحقة لا تتعدى في أبعد تقدير السنة أو السنتين، فإن (إسرائيل) نظرت إلى اتفاق الفصل بمكوناته كافّة، ومنها مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك فاصلاً بين قوات الطرفين في الجولان، نظرة مختلفة عن نص الاتفاق وروحه[١]، فهي أرادت من هذا الاتفاق[٢] بما جاء به من ترتيبات، الحفاظ على الوضع الراهن[٣] لأطول مدة

---

١ – أكد أبا إيبان أن فصل القوات السورية و (الإسرائيلية) جاء بديلاً للضغط من أجل إيجاد حل شامل، وإن فشل المفاوضات سيؤدي إلى إضعاف توجه مصر المتوازن نحو الغرب، وفي المقابل فإن شوكة المتطرفين الفلسطينيين ستقوى، ويوضح ذلك قائلاً " لو فشلنا لألقى ذلك بظلاله على علاقتنا بالولايات المتحدة الأمريكية، أما الآن فلا شك أن علاقاتنا بالأمريكيين قد تقوت، وسيؤثر ذلك في علاقاتنا الدولية، ومع أن التنازلات تبدو على الخريطة وكأنها كلها (إسرائيلية) إلا أننا لم نكن نبحث عن إنجازات على الصعيد الإقليمي وإنما في حقول مختلفة جداً : هدوء على الخط، تقليص خطر الاتحاد السوفييتي، تقوية العلاقات بالولايات المتحدة، وترسيخ مفهوم التسويات الجزئية؛ كل ذلك إنجازات مهمة جداً لا تظهر على الخريطة ".

نقلاً عن أحمد وافي، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٥٦.

٢ – وفقاً لألون فإن اتفاق الفصل أتاح (لإسرائيل) تحقيق عدة أمور، منها: إعادة استعداد الجيش الإسرائيلي تقوية (إسرائيل) فضلاً عن أنه سيساهم في تحسين العلاقات بين (إسرائيل) وجيرانها.

د. علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني، مرجع سابق، ص١٤٠-١٤١.

3– GHALI. Mona, United Nations Disengagement Observer Force, the evolution of UN peacekeeping, Case studies and Comparative analysis,op. cit P. 154.

ممكنة تعزز خلالها وضعها[1]، وموقفها السياسي والعسكري والاقتصادي، وبالتالي تتعامل مع التسوية وفقاً لأسس جديدة مختلفة كلياً عن الأسس المفترض أن تؤسس عليها، وهي القرارات الدولية ذات الصلة والتي تقضي بانسحابها الكامل من الجولان.

وهذا الموقف (الإسرائيلي) تعزز بشكل كبير بالموقف الأمريكي المساند؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية انفردت في إدارة التسوية السلمية بين العرب و (إسرائيل) منذ عام /١٩٧٣/ م، واتبعت سياسة عملية مساندة (لإسرائيل) خلال ولاية ريتشارد نيكسون وخلفه جيرالد فورد، وكذلك خلال ولاية جيمي كارتر وإن اختلفت إستراتيجيته بعض الشيء عن إستراتيجية الإدارتين السابقتين في التعامل مع قضية الشرق الأوسط، حيث كان هناك آمال عريضة، في عهده، لعقد مؤتمر دولي للسلام في جنيف، إلا أن إعلان السادات استعداده لزيارة القدس أجهض عقد هذا المؤتمر، وهذا التطور الذي تزامن مع تطور سياسي في (إسرائيل)، تمثل بوصول حزب الليكود إلى السلطة أدى إلى تغيير في إستراتيجية كارتر، حيث اتجه نحو تحقيق تسوية منفردة بين (إسرائيل) ومصر، وبفوز رونالد ريغن بالرئاسة تعزز وضع (إسرائيل) بشكل كامل، وانعكس ذلك بالتصعيد العسكري في محاولة لفرض التسوية وفقاً للشروط (الإسرائيلية)، ولفهم الموقف (الإسرائيلي) بشكل أدق، لابد من التطرق لمرحلتين زمنيتين عكستا بوضوح حقيقة النظرة (الإسرائيلية)

---

[1] – يمكن قراءة الموقف (الإسرائيلي) بخصوص اتفاق الفصل، من الكلام الذي أدلى به وزير الدفاع موشيه ديان قبيل التوقيع على اتفاق الفصل، مبيناً أن هذا الاتفاق مجرد اتفاق، ولا يمثل مرحلة نحو تطور قادم، وأوصى بتفسير الاتفاق المرتقب بأنه خطوة لا تستتبع خطوة أخرى.
انظر في ذلك: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام/١٩٧٤/ م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٣٦٠ .

لاتفاق الفصل، الأولى تمتد من عام / ١٩٧٤ – ١٩٧٧ / م، والثانية من عام / ١٩٧٧ / م حتى أواخر الثمانينيات .

المرحلة الأولى : منذ التوقيع على اتفاق الفصل حتى عام / ١٩٧٧ / م

اتبعت (إسرائيل) بعد التوقيع على اتفاق الفصل بتاريخ / ٣١ / أيار / ١٩٧٤ / م سياسة غامضة بشأن الخطوة التالية مع سورية[١]، فلم تتبنَّ موقفاً واضحاً من مسألة الانسحاب تنفيذاً للقرارات الدولية، واتبعت أسلوب التلميحات[٢] بإجراء تسوية مع سورية حول الجولان، وكان الهدف من سياسة الغموض هذه، كسب[٣] الوقت بغية التوصل إلى اتفاق مرحلي ثانٍ مع مصر يختلف عن الاتفاق الأول من حيث طبيعته، أي لا يقتصر على الجوانب العسكرية بل يتعدى ذلك ليتناول مسائل سياسية هامة، كإنهاء حالة الحرب مع (إسرائيل)، والتخلي عن الخيار العسكري.

وللتوصل إلى مثل هذا الاتفاق فإن الأمر يحتاج إلى هدوء في الجبهة الشمالية، وهو ما يتطلب طمأنة دمشق بأن عملية صنع السلام عملية مستمرة، وإن مؤتمر جنيف للسلام سوف يعقد، وهو ما أكده الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون خلال لقائه الرئيس حافظ الأسد في دمشق في حزيران من عام / ١٩٧٤/ م[٤].

---

1 – Interview with prime Minister Rabin in Davar, 16 Septemper 1974.

٢ – إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها، إشراف حبيب قهوجي، إصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية – دمشق /١٩٨٢/ م، ص٦٩ .

٣ – الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعا م/١٩٧٤/ م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص٣٤٨ .

٤ – يقول وليم ب. كوانت إنه: عندما زار الرئيس الأمريكي نيكسون دمشق ضمن رحلته إلى =

وبعد نجاح هينري كيسنجر في إبرام اتفاق فصل ثانٍ بين مصر و (إسرائيل) عام /١٩٧٥/ م، أخذ الموقف (الإسرائيلي) يتضح شيئاً فشيئاً بشأن الجولان والذي تمثل بعدم الانسحاب الكامل، أي إجراء انسحاب جزئي مع بقاء معظم الجولان تحت السيطرة (الإسرائيلية) مقابل أي اتفاق سلام مع سورية، وهذا الموقف المتصلب عكس تحسن الوضع (الإسرائيلي) من عملية التسوية[١]، وذلك لسببين أساسيين :

الأول: توقيع اتفاق فصل القوات الثاني مع مصر والذي نتج عنه تخلي مصر عن الخيار العسكري.

أما السبب الثاني: فهو الدعم الأمريكي الواسع (لإسرائيل) عسكرياً واقتصادياً وسياسياً[٢].

ورداً على السياسة (الإسرائيلية) العدوانية، أبدت سورية ترددا بإعطاء موافقتها على تمديد ولاية قوة مراقبي فضّ الاشتباك، **وهو ما يعني عملياً، إعادة النظر باتفاق الفصل الموقع بين الطرفين إذ إن القوة جزء منه.**

= الشرق الأوسط ومباحثاته مع الرئيس الأسد حول الخطوات التالية في عملية صنع السلام "اعترت الأسد مشاعر الدهشة والابتهاج، وهو يتابع شرح نيكسون بأن الهدف من دبلوماسية الخطوة خطوة هو إقناع الإسرائيليين بالانسحاب تدريجياً على الجبهة السورية إلى أن يصلوا إلى حافة مرتفعات الجولان ثم يسقطون منها ويعودون إلى الحدود القديمة".

انظر في ذلك: وليام .ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ /١٩٦٧/ م، مرجع سابق، ص ٢١١ .

[١] – المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء /١٩٧٥/ م، مرجع سابق، ص٣٥٣-٣٥٧ .

[٢] – كتب الرئيس فورد (الذي خلف ريتشارد نيكسون) خطاباً لرئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين جاء فيه " أن الولايات المتحدة لم تحدد موقفاً نهائياً بشأن الحدود (بين إسرائيل وسورية)، وعندما تفعل ذلك فإنها ستعطي وزناً كبيراً لما تراه إسرائيل من أن أي اتفاقية سلام مع سورية لا بد أن تقوم على بقاء إسرائيل في مرتفعات الجولان ".

المرجع السابق، ص٢٣٤ .

وكان لهذا الموقف السوري انعكاس واضح في منظمة الأُمم المتحدة حيث تحرك الأمين العام وزار المنطقة في عامي / ١٩٧٥ / م، و / ١٩٧٦ / م، والتقى بالرئيس حافظ الأسد الذي أكد له على ضرورة تحريك عملية السلام وذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، فالقوة حافظت على الهدوء في المنطقة وتعاونت معها سورية بالكامل، وعلى (إسرائيل) أن تنفذ الالتزامات المترتبة عليها تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمة هذه الالتزامات إنهاء احتلالها للجولان[١].

وفي كلا زيارتي الأمين العام أعطت سورية موافقتها على التمديد لولاية جديدة للقوة، بعد أن طمأن الأمين العام دمشق، بأن المنظمة الدولية ستتحرك لمعالجة قضية الشرق الأوسط مع التأكيد على مشاركة الفلسطينيين؛ وذلك لأن القضية الفلسطينية هي لب الصراع العربي – الإسرائيلي.

وعلى الرغم من هذا الموقف الإيجابي من جانب الأمين العام، إلا أن المنظمة الدولية[٢] كالاتحاد السوفييتي– لم يكن لها أي دور حقيقي في المفاوضات العربية – الإسرائيلية التي تبعت حرب تشرين، وهو ما أرادته (إسرائيل) والولايات المتحدة، والهدف من وراء ذلك هو التوصل إلى اتفاقات

---

١ – يذكر الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم في مذكراته أن أحد كبار المسؤليين السوريين وصف قوة مراقبي فض الاشتباك بأنها قوات احتلال.

انظر في ذلك:

مذكرات كورت فالدهايم، أربعون عاماً في مسرح السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٩٧ .

٢ – د. وليد قزيها، سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، بحث منشور في كتاب المفاوضات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى /١٩٩٤/ م، ص٢١٨ .

مرحلية تنهي الصراع القائم بين العرب و (إسرائيل)، بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية لاسيما القرار /٢٤٢/[١].

ورغم التحرك المحدود للمنظمة الدولية من خلال زيارة الأمين العام إلى المنطقة، وطرح مشكلة الشرق الأوسط على جدول أعمال مجلس الأمن، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الموقف (الإسرائيلي) لم يتغير، وهو ما أعطى دليلاً إضافياً على الرفض (الإسرائيلي) لتنفيذ القرارات الدولية، لاسيما رفضها الشديد مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي مناقشات حول مشكلة الشرق الأوسط، وفي دعوتها لمؤتمر جنيف للسلام، وكان لهذا الموقف (الإسرائيلي) انعكاسات سلبية كبيرة على الجهود التي بذلها الأمين العام لحل مشكلة الشرق الأوسط.

ومع تولي الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الرئاسة في الولايات المتحدة، وإعلانه التعامل بجدية في قضية الشرق الأوسط، أحيا الأمل في دفع الجهود السلمية إلى الأمام بعد حالة الجمود التي مرت بها.

وبالفعل فقد وضعت الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة إستراتيجية مختلفة عن إستراتيجية الإدارتين السابقتين (حيث تولى حينها هينري كيسنجر تنفيذها من خلال تبني دبلوماسية الخطوة خطوة، والتي أسفرت عن التوقيع على ثلاث اتفاقيات مرحلية اثنتين مع مصر وواحدة مع سورية) في تعاملها مع قضية الشرق الأوسط، حيث أدرك الرئيس جيمي كارتر أن حل مشكلة الشرق الأوسط يتطلب مشاركة الأطراف كافّة، لاسيما الفلسطينيون، مؤكداً أن لهم الحق في

---

[١] – الواقع أن القرار /٣٣٨/ استبعد المنظمة الدولية من تنفيذ القرار /٢٤٢/، فقد تضمنت الفقرة الثالثة منه أسلوباً مختلفاً عما نصت عليه الفقرتين الثالثة والرابعة من القرار /٢٤٢/، وهو أسلوب يقوم على المفاوضات بين الأطراف المعنية، وذلك تحت إشراف مناسب بغية تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، بخلاف ما جاء في القرار /٢٤٢/، وهو تعيين وإرسال ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة للشرق الأوسط.

إنشاء " الوطن الفلسطيني ". وهو ما عُدّ تطوراً هاماً لدى الإدارة الأمريكية، وعكس نوع من الجدية في البحث عن حل عادل للصراع العربي – الإسرائيلي[١].

ولكن الجهود الأمريكية لعقد مؤتمر جنيف للسلام أجهضت، وذلك بإعلان الرئيس المصري أنور السادات استعداده لزيارة القدس، وهو ما أكسب (إسرائيل) مزايا سياسية كبيرة في أكثر من اتجاه، سواء في إفشال عقد مؤتمر جنيف وهو رغبة (إسرائيلية)، أو بالحصول على اعتراف مصري (بإسرائيل) دون أي مقابل، وكان لهذا التطور الذي تمثل بقيام الرئيس السادات بزيارة القدس عام /١٩٧٧/ م انعكاس سلبي على الجهود الأمريكية في إيجاد حل لقضية الشرق الأوسط، وانصرف اهتمامها في نهاية المطاف إلى إيجاد تسوية سلمية بين مصر و (إسرائيل)، وهو ما نجحت به في أواخر السبعينيات من خلال التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد ثم معاهدة السلام.

المرحلة الثانية: منذ عام / ١٩٧٧ / م حتى أواخر الثمانينيات:

تبدأ هذه المرحلة بتولي حزب الليكود السلطة في (إسرائيل)، وكما هو معروف عن هذا الحزب، أنه يتبنى إيديولوجية متطرفة بشأن الأراضي العربية المحتلة عام /١٩٦٧/ م، جوهرها عدم الانسحاب من هذه الأراضي كونها جزءاً لا يتجزأ من أرض (إسرائيل الكبرى)، ونظر الحزب إاى الجولان ضمن هذا المفهوم.

وانطلاقاً من هذه الإيديولوجية أخذ حزب الليكود منذ توليه السلطة عام /١٩٧٧/ م، بالشروع بإجراءات تمهيدية لإلحاق الجولان وضمه إلى (إسرائيل)، وأعلن رئيس الوزراء مناحيم بيغن في بداية عام /١٩٨٠/ م أن

---

[١] – الجولان : سجل أحداث، مرجع سابق، ص ٢٥.

الجولان سيظل إلى الأبد أرضاً (إسرائيلية)، وهو يشكل الحدود الطبيعية مع سورية.

وقد استثمرت الحكومة (الإسرائيلية) التحول الإستراتيجي في المنطقة الناجم عن خروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي، وكذلك التطورات العالمية خاصة الأزمة البولونية، فضلاً عن وصول رولاند ريغن إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية المعروف بتأييده الكامل (لإسرائيل)، استثمرت كل ذلك في إصدار قرار بإلحاق الجولان وضمه إلى كيانها، وذلك بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤ م وهو ما عكس حقيقة الموقف (الإسرائيلي) واضحاً من قضية السلام بشكل عام والجولان بشكل خاص[١].

فهذا القرار يشكل انتهاكاً جسيماً لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وفي إصداره أبلغ تعبير عن الرفض (الإسرائيلي) في التوصل إلى تسوية مع سورية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

والخطورة لا تقتصر على هذا الإجراء (الإسرائيلي)، بل تعدى ذلك ليصل إلى الموقف الأمريكي المؤيد لهذا الإجراء العدواني، وتمثل ذلك باستخدام واشنطن حق النقض بهدف إفشال مشروع قرار تضمن فرض عقوبات على (إسرائيل) لرفضها الانصياع للقرار / ٤٩٧ / الذي طالب (إسرائيل) – من بين أمور أخرى – أن تلغي قرارها بضم الجولان فوراً، ودون إبطاء، وإلاّ سيتخذ المجلس إجراءات مناسبة لردع (إسرائيل).

وبهذا الموقف فإن الإدارة الأمريكية تكون قد ساهمت بشكل كبير في ترسيخ الاحتلال (الإسرائيلي) للجولان، ومما عزز ذلك هو التوقيع على مذكرة التفاهم الإستراتيجي بين تل أبيب وواشنطن في ١٩٨١/١١/٣٠ م، وما نجم عنها من دعم عسكري هائل ومساعدات اقتصادية كبيرة، ناهيك عن الدعم

---

١ – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع، الطبعة التاسعة /٢٠٠٤/ م، ص٦٠٥.

السياسي اللا محدود، وهو ما عكس حقيقة السياسة الأمريكية العدائية ضد سورية[1].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إدارة ريغن تبنَّت سياسة مختلفة بشأن الاستيطان في الأراضي المحتلة عن السياسة الأمريكية السابقة، فهي لم تر أن المستوطنات إجراءات غير مشروعة[2]، وهو ما أعطى (إسرائيل) الدعم السياسي للتوسع في الاستيطان، وفي الوقت نفسه منع مجلس الأمن من مناقشة مسألة الاستيطان التي تقوم بها (إسرائيل) في الأراضي العربية المحتلة، على الرغم من أنها تشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن الدوليين وعقبة حقيقية أمام التوصل لأي تسوية سلمية.

وإن السياسة العدوانية (الإسرائيلية) الرافضة للتوصل إلى تسوية تُنهي الاحتلال وفقاً لقرارت الشرعية الدولية، لم تقتصر على قرار ضم الجولان، بل امتد ذلك لغزو لبنان عام / ١٩٨٢ / م والاعتداء على القوات السورية المرابطة فيه.

وكانت الأهداف من هذا الغزو محاولة من جانب (إسرائيل) لفرض تسوية خارج إطار قرارات الشرعية الدولية، أي تسوية تستند إلى القوة، وعلى الرغم من فشل هذه السياسة، فإنّ (إسرائيل) لم تبدِ أي استعداد –

---

[1] – هارولد ساوندرد، الجدران الأخرى: سياسة عملية السلام العربي – الإسرائيلي، ترجمة الدكتور حسين عبد الفتاح، معهد المشاريع الأمريكي لدراسة العمليات السياسية والاجتماعية، واشنطن، /١٩٨٥/ م، ص١٣١، وكذلك ص١٣٤ .

[2] – جيفري أرونسون، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية /١٩٩٧/ م، ص ٨٠ .

طوال مدّة الثمانينيات – للانسحاب من الجولان[1]، مستفيدة من الدعم الكامل لإدارة ريغن التي كانت بدورها سياسة معادية لسورية.

ويمكن تلخيص الموقف (الإسرائيلي) من اتفاق الفصل بمكوناته كافّة ومنها مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك خلال المّدة الممتدة منذ عام /١٩٧٤/ م حتى أواخر الثمانينيات[2]، بأنه ترتيب شبه نهائي مع إمكان إجراء تعديل طفيف في خط الانسحاب مُقابل التوصل إلى تسوية سلمية مع سورية، أي عدم تطبيق قرارات الشرعية الدولية وبالتحديد القراران /٣٣٨/ و /٢٤٢/.

واستند الموقف (الإسرائيلي) على الكثير من العوامل الرئيسية الداعمة فضلاً عن المساندة الأمريكية الشاملة وبالتحديد خلال ولاية ريغن، حيث كان لخروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي منذ منتصف السبعينيات، إضافة إلى عوامل أخرى دور جوهري في تعميق حالة عدم التكافؤ في موازين القوى بين سورية و(إسرائيل)، وهو ما عزز موقف تل أبيب السياسي والعسكري، حيث أحكمت قبضتها على الجولان المحتل ولم تبدِ أي استعداد للتفاوض مع سورية استناداً لقرارات الشرعية الدولية، وأخطر من ذلك محاولتها استخدام الأداة العسكرية في أكثر من مناسبة، لفرض شكل التسوية

---

[1] – هنا لا بد من الإشارة إلى أن حزب الليكود والعمل تمسكا معاً طوال عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات بمواقفهما المعلنة تجاه الجولان، والمستندة إلى تفضيل البقاء في الجولان على التوصل إلى اتفاق سلام مقابل إرجاع الجولان للسيادة السورية.

نقلاً عن :

موشيه ماعوز، سوريا وإسرائيل وعملية التسوية في الشرق الأوسط، بحث منشور ضمن كتاب " الجولان بين الحرب والسلام "، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ترجمة أحمد أبو هديه، بيروت، الطبعة الأولى /٢٠٠١/ م، ص٢٨.

[2] – سوف نتحدث عن الموقف الإسرائيلي بشأن تطبيق قرارات الشرعية الدولية، منذ التسعينيات حتى الآن في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

التي تريدها، وهي كما بينّا، تسوية قائمة على أساس إبقاء معظم الجولان تحت السيطرة (الإسرائيلية).

المبحث الثاني

انعكاس خروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي على اتفاق الفصل

ترتب على خروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي منذ عام ١٩٧٥ م، إثْرَ توقيع اتفاق فصل القوات الثاني، انعكاسات خطيرة على الصراع بين سورية و (إسرائيل). ولتوضيح ذلك، سأعالج في هذا المبحث عمق الاختلاف بين السياستين السورية والمصرية، تجاه الصراع مع (إسرائيل)، وذلك في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول : بذور الخلاف بين سورية ومصر.

المطلب الثاني : الخلافات السورية المصرية خلال المفاوضات التي أعقبت حرب تشرين التحريرية.

المطلب الثالث : تعميق الخلافات بين سورية ومصر منذ توقيع اتفاق فصل القوات الثاني عام ١٩٧٥ م.

المطلب الأول

بذور الخلاف بين سورية ومصر

ترتّب على عدوان حزيران / ١٩٦٧ / م، احتلال شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان وكامل الأراضي الفلسطينية، وهو ما جعل كلاً من مصر وسورية تعملان معاً لإزالة آثار العدوان، لاسيما بعد عجز منظمة الأمم المتحدة عن تحمل مسؤوليتها.

وبدأ البَلَدَان التخطيط والإعداد معاً لتحرير أراضيهما المحتلة، وذلك قبل وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وكان للرئيس حافظ الأسد – الذي كان حينها وزيراً للدفاع دور كبير في هذا التخطيط.

وفي بداية السبعينيات أخذ الإعداد الجيّد للحرب اهتماماً واسعاً لدى قيادتي البلدين[١]، فالرئيس حافظ الأسد الذي تولى السلطة عام / ١٩٧٠ / م وضع نصب عينيه تحرير الأراضي المحتلة، وكذلك الحال بالنسبة للرئيس أنور السادات الذي تولى السلطة بدوره عام / ١٩٧٠ / م بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وعمل الرئيسان معاً لتنقية الأجواء العربية، إذ إن الدعم العربي أمرٌ ضروري لنجاح المعركة سواء أكانت عسكرية أم سياسية، وأخذ البَلَدَانِ بإعداد وتسليح الجيشين وتهيئتهما لخوض معركة التحرير التي بدأت في السادس من تشرين الأول / ١٩٧٣ / م، حيث شكلت منعطفاً تاريخياً في الصراع مع (إسرائيل) وخطراً حقيقياً على وجودها.

فبعد سلسلة من الهزائم التي مُني بها العرب، جاءت حرب تشرين، لتُغيِّر مجرى الأحداث، وهو ما دفع (إسرائيل) وقوى عالمية أخرى للعمل على زرع الخلاف بين سورية ومصر، مستثمرين الخلافات التي ظهرت فيما بينهما أثناء الحرب.

إن بذور الخلاف بين مصر وسورية بدأت منذ الأيام الأولى للحرب، فعلى الرغم من التنسيق الكبير بينهما، إلا أن إستراتيجية الحرب لم تكن واضحة المعالم[٢]، فالرئيس حافظ الأسد كان يريدها حرباً تحريرية – بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى – (أي بتحرير الأراضي العربية المحتلة كاملة)، بينما

---

[١] – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، الطبعة التاسعة /٢٠٠٤/ م، مرجع سابق، ص٣٠٤ وما بعدها.

[٢] – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، الطبعة التاسعة /٢٠٠٤/ م، مرجع سابق، ص٣١٦ .

الرئيس أنور السادات أرادها حرب تحريكية[١] (أي بتحريك الجهود الدبلوماسية لحل الصراع مع إسرائيل بعد أن أصيبت بالشلل، بسبب الرفض الإسرائيلي لتطبيق القرارات الدولية).

وهذا ما ظهر جلياً خلال الوقائع على أرض المعركة، فبعد النجاح الكبير الذي حققه الجيشان باختراقهما خطي (بار ليف) في القناة و (آلون) على جبهة الجولان وتقدمهما في العمق، توقف الجيش المصري بعد أن سيطر على شريط ضيق كاشفاً قواته أمام العدو، وهو ما أعطى القوات (الإسرائيلية) مكسباً عسكرياً كبيراً تمثل بتعزيز قواتها على جبهة الجولان[٢]، والتصدي للجيش السوري الذي كاد يصل إلى بحيرة طبرية ونهر الأردن، حيث بدأت بهجومها المضاد، وأدى بالنتيجة إلى تراجع الجيش السوري عن المناطق التي حررها خلال الأيام الأولى من الحرب[٣]، وتمكن الجيش (الإسرائيلي) من استعادة الجولان يوم / ١٠ / تشرين الأول.

وبعد أن عزَّز من هجومه المضاد، اخترق القطاع الشمالي من الجبهة، واحتل مساحة جديدة من الأرض وصلت حدودها بلدة سعسع، وخلال هذه المدة أي منذ الهجوم المضاد الذي بدأه العدو، والذي تزامن مع توقف القوات المصرية، وجهت سورية مناشدة للقيادة المصرية لتحريك قواتها بغية تخفيف الضغط عن جبهة الجولان، ولكن الأمور لم تسر كما أرادها السوريون، فلم يتحرك الجيش المصري، وبعد تعزيز الهجوم (الإسرائيلي) والذي ترافق

---

١ – هارولد ساوندرز، الجدران الأخرى: سياسة عملية السلام العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق ، ص١٥٨ .

٢ – مصطفى طلاس، جبهة الصمود في مواجهة معسكر داود، مجلة الفكر السياسي، دمشق، /١٩٧٩/ م، ص٢٦ .

٣ – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، الطبعة التاسعة، مرجع سابق، ص ٣٠٤ –٣٠٥.

بقصف العمق السوري، وجه القائد العام في سورية نداء لنظيره المصري بالتحرك، إلا أن القوات المصرية لم تستجب في هذه المرة أيضاً[١].

شكل هذا الموقف السلبي من جانب مصر بداية لتوتر العلاقات بين الطرفين، وكشف أن التنسيق والتعاون بينهما قبل الحرب بدأ بالتراجع.

لم يكن هذا الموقف بنتائجه السلبية على سورية، الموقف المصري الوحيد، بل إن هناك أمراً آخر تمثل بقبول مصر لوقف إطلاق النار دون علم سورية، وهو ما شكل مفاجأة لدمشق[٢]، فهذا التصرف أجهض المخطط السوري بشن هجوم معاكس على القوات (الإسرائيلية) التي وصلت لمشارف بلدة سعسع، لاسيما أن التعزيزات العربية أخذت بالوصول إلى سورية سواء من العراق أو الأردن، وهذا الموقف أدى بالنهاية لقبول سورية قرار وقف إطلاق النار.

وفي الواقع إن قبول مصر وقف إطلاق النار دون التنسيق مع سورية كان له تداعيات خطيرة، فلم يقتصر ذلك على المفاجأة وما أحدثته من انعكاسات على مسألة سير المعارك، بل تعدى ذلك لمسألة جوهرية وهي مسألة الثقة بين الطرفين السوري والمصري، فقد اتهم كل طرف الآخر بأنه سعى لوقف إطلاق النار دون التنسيق مع الطرف الآخر، وكأنه يريد أن

---

[١] – د. جمال سلامة علي، من النيل إلى الفرات: مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٥٣ .

[٢] – وهو ما أكده الرئيس حافظ الأسد في حديث متلفز مساء ٢٩ تشرين الأول، حيث قال : " كان صدور هذا القرار – ويعني به قرار مجلس الأمن القاضي بوقف القتال /٣٣٨/ – مفاجأة لنا، بل إننا لم نعلم بوجود مشروع القرار، وبدعوة مجلس الأمن للانعقاد، إلا بعد أن تناقلته دُور الإذاعة ووكالات الأنباء".

انظر في ذلك :

محيي الدين ناصر، السياسة الخارجية الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة المعرفة، العدد /١٦٩/، آذار /١٩٧٦/ م، هامش ص٢٥.

يحقق مكسب ما على حساب الطرف الآخر. ويبدو لنا أن الاتحاد السوفييتي كان له دور كبير في ذلك، حيث أخبر مصر ولعدة مرات أن سورية طلبت وقف إطلاق النار، لكن سورية نفت وبشدة هذا الأمر، وأغلب الظن أن الرئيس أنورالسادات هو الذي طلب وقف إطلاق النار، دون التنسيق مع الرئيس حافظ الأسد[١].

[١] – أكد محمد فوزي، وزير الحربية المصري الأسبق، أن طلب وقف إطلاق النار في أثناء حرب أكتوبر كان من السادات شخصياً، وليس الأسد هو الذي طلب ذلك كما أشاع المغرضون.
انظر : إبراهيم الدايه، الأسد في الخطاب المصري " العلاقات المصرية – السورية"، دار المستقبل العربي، القاهرة ، /١٩٩٥/ م، ص٧٦.

المطلب الثاني
الخلافات السورية – المصرية خلال المفاوضات
التي أعقبت حرب تشرين التحريرية

إن الخلافات السورية – المصرية التي بدأت – كما بيّنا – أثناء حرب تشرين، تعمقت أكثر فأكثر خلال المدة التي أعقبت الحرب، حيث نجحت (إسرائيل) والولايات المتحدة في إفشال فرص الاستمرار في إستراتيجية المعركة الواحدة بين سورية ومصر.

ولهذا فقد كان الهم الأول (لإسرائيل) فصل سورية ومصر عن بعضهما البعض[١]، ومن ثم إخراج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال التوصل لتسوية جزئية معها، وإبقاء سورية بدون شريك حقيقي في صراعها مع (إسرائيل)[٢].

وقد تولى تنفيذ هذه السياسة وزير الخارجية الأمريكي هينري كيسنجر، حيث تبنى إستراتيجية (الخطوة خطوة)، وكانت بدايتها باتفاق النقاط الستِّ بين مصر و (إسرائيل) الذي وقع بتاريخ ١١/١١/ ١٩٧٣ م، حيث تضمن – من بين أمور أخرى – التزام مصر وإسرائيل بوقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن، والبدء الفوري بمحادثات لتسوية مسألة العودة لخطوط / ٢٢

---

١ – أدركت إسرائيل منذ بداية الصراع، أن مصر محور الجبهة العربية، فلا حرب بدون مصر ولا سلام بدونها. ولهذا فقد كانت تتعامل مع هذا الصراع من البوابة المصرية سواء أكان بالحرب أم السلم أم المهادنة. واتساقاً مع هذه السياسة كانت مصر أول دولة عربية تتفاوض وتبرم مع (إسرائيل) أول هدنة عام /١٩٤٩/ م وأول معاهدة سلام عام /١٩٧٩/ م.

انظر في ذلك : د. هيثم كيلاني، النظرية الإسرائيلية في التفاوض، بحوث إستراتيجية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، توزيع دار الرازي ومؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، ص٥٧.

٢ – هارولد هـ. ساوندرز، الجدران الأخرى: سياسة عملية السلام العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص١٢٩–١٣٠.

/ تشرين الأول ضمن خطة تحت إشراف الأمم المتحدة تهدف لفك الاشتباك وفصل القوات.

شكَّل توقيع هذا الاتفاق بداية التوتر بين قيادتي البلدين، وهو ما ظهر جلياً أثناء لقاء الرئيس الأسد بالسادات في القاهرة يوم ١٩٧٣/١١/٢٧ م معبراً عن ألمه الشديد لهذا السلوك الذي يقوم به السادات حيث قال له: " ما الذي تفعله ؟ وما الفصل بين القوات هذا ؟ هل خضنا الحرب من أجل أن نصل إلى هذا ؟ كيف يمكنك أن تفصل قواتك عن (إسرائيل) بينما لا تزال قواتنا تقاتل (إسرائيل) ؟ ألك حق التصرف وحدك بهذه الطريقة ؟ فصاح السادات : إذن سألغي كل شيء[١] ".

إن جواب الرئيس المصري أنور السادات يعكس شخصيته المتسرعة والضعيفة، وهو ما برز بشكل واضح في إدارته للصراع مع (إسرائيل).

وبعد هذا الاتفاق، أخذ كيسنجر بالإعداد لمؤتمر جنيف، حيث أبدت كل من مصر والأردن و(إسرائيل)، بعد أن فرضت شروطاً مسبقة أهمها عدم اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، وأبدى الاتحاد السوفييتي الاستعداد للمشاركة فيه أيضاً.

وأما سورية فقد رفضت الاشتراك في المؤتمر[٢] قبل التوصل إلى اتفاق لفصل القوات على جبهة الجولان[١]، فضلاً عن ذلك فإن سورية اشترطت

---

١ – د. جمال سلامة علي، من النيل إلى الفرات: مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٩١.

٢ – أصدرت الجمهورية العربية السورية بياناً يوم ١٩٧٣/١٢/١٨ م جاء فيه " في ضوء الاتصالات التي تمت أخيراً ومنها الاتصالات مع مصر والولايات المتحدة الأمريكية، خلال زيارة وزير خارجيتها لدمشق. وفي ضوء مختلف المعطيات التي توفرها الظروف الراهنة، والتي تشير إلى مجموعة من المناورات تستهدف خدمة المصالح الإسرائيلية، كما تستهدف تحويل المؤتمر ليبحث أموراً جزئية تجرنا إلى متاهات لا نهاية لها، بغية تمييع القضية الأساسية وإضاعة الطريق إليها في وضع برنامج الانسحاب الكامل من الأرض التي احتلت في العام /١٩٦٧/ م، وفي = = = وضع صورة محددة

للمشاركة في مؤتمر جنيف دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة فيه، وهو ما رفضته (إسرائيل) بشدة، **وعلى كلٍ فإن هذا المؤتمر الذي عقد في ٢١ / ١٢ / ١٩٧٣ م كان نجاحاً (لإسرائيل) وللولايات المتحدة، وبالمقابل لم يحقق أي شيء إيجابي للعرب؛ لأنه لم يتطرق إلى أصل الصراع، بل اقتصر على إلقاء الخطب والمصافحات بين الوفود المشاركة.**

وتبع هذا المؤتمر التوقيع على اتفاق فك الاشتباك الأول بين مصر و (إسرائيل) بتاريخ ١٩٧٤/١/١٨ م، الذي كان له نتائج إيجابية واسعة على (إسرائيل)، لاسيما لجهة تصلب مواقفها تجاه مطالب سورية بالانسحاب من الجولان، وهو ما شكل قناعة كاملة لسورية بأن مصر تسير على طريق الحل المنفرد[٢]، ثم توترت العلاقات أكثر فأكثر بالتوقيع على اتفاق فك الاشتباك

تؤمن حقوق الشعب العربي الفلسطيني، في ضوء ذلك تقرر عدم اشتراك الجمهورية العربية السورية في مؤتمر جنيف، الذي سيعقد في ٢١ كانون الأول /١٩٧٣/ م".

انظر نص هذا البيان في :

المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء /١٩٧٥/ م، مرجع سابق، ص٩٨-٩٩.

[١] – ويليام. كوانت، أمريكيا والعرب وإسرائيل، عشر سنوات حاسمة، /١٩٦٧-١٩٧٦/، د . ن، د . ت، ص٣١٥.

[٢] – يشير باترك سيل " أن الأسد فقد الأمل في إمكانية تحقيق تسوية شاملة في أوائل سنة ١٩٧٥ م، ..... فمنذ الشهور الأخيرة من عام ١٩٧٤ م راحت الأدلة تتراكم حول نوايا كيسنجر الحقيقية بينما كان يحاول تضييق الهوة بين مصر وإسرائيل تمهيداً لخطوة ثانية على جبهة سيناء، ولكن مع انتهاء العام أصبحت الحقائق صارخة سافرة بحيث لم يعد من الممكن تجاهلها. وفي الثالث من كانون الأول سنة ١٩٧٤ م أعلن رابين بصراحة أن الهدف من الصفقة التي يأمل في عقدها مع مصر هو عزل سوريا.

ولذلك لم يكن مستغرباً أن تنهار ثقة الأسد بأسلوب كيسنجر في سياسة الخطوة – خطوة كما تلاشى تماماً كل ما بقي لديه من ثقة بالسادات **الذي حذره الأسد بغضب من أنَّ انسحاباً جزئياً آخر للقوات الإسرائيلية في سيناء سيكون فخاً يضرّ بِفُرَصِ سوريا لاستعادة الجولان** ".

باترك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ترجمة المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، لندن، ١٩٨٨ م، ص ٤١٢ – ٤١٣ .

الثاني [١] بين مصر و (إسرائيل) بتاريخ / ١ / ٩ / ١٩٧٥ م[٢] والتي شكل منعطفاً خطيراً في السياسة المصرية[٣]، حيث تخلت مصر عن الخيار العسكري والاكتفاء بالمفاوضات، وسيلة وحيدة لمعالجة الصراع مع (إسرائيل)[٤]، والخطورة لم تتوقف عند هذا الحد، بل تعدت ذلك بتعهد السادات لكيسنجر بعدم الاشتراك في القتال في حال قيام سورية بمهاجمة (إسرائيل)، وذلك مقابل تعهد كيسنجر بأن الولايات المتحدة ستعمل على إجراء مفاوضات أخرى بين سورية و (إسرائيل)[٥].

شكل هذا الاتفاق بأبعاده السياسية، بداية لخروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي، وهو ما سعت إليه (إسرائيل)[٦] وحليفتها الولايات

---

١ – في حديث للتلفزيون الإيطالي يوم ١٩٧٦/٢/٢٧ م بيَّن الرئيس حافظ الأسد أن " اتفاق سيناء النكسة، اتفاق خطير حقق مكاسب كبيرة لصالح العدوان وعزل الشقيقة مصر عن الأمة العربية، وعزلها عن دورها النضالي في القضية العربية، فالخلاف ليس بيننا وبين مصر، إنما هو خلاف بين حكومة مصر من جهة وبين القضية العربية والمؤمنين بها من جهة أخرى، نتمنى أن تعود مصر لتأخذ دورها في النضال العربي في وجه المعتدين، وفي تحقيق السلام العادل الذي لا يبقى مشردين ولا يبقى أرضاً محتلة ".

نقلاً عن مصطفى طلاس، دراسة عسكرية في اتفاق سيناء السياسي، مرجع سابق، ص٨١.

٢ – مصطفى طلاس، دراسة عسكرية في اتفاق سيناء السياسي، مرجع سابق، /١٩٧٦/ م، ص٢١.

3 – REDWARD. F. Sheehan, The Arabs , Israelis, and Kissinger , A secret history of American diplomacy in the middle East, op. cit, P. 196.

٤ – المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء /١٩٧٥/ م، مرجع سابق، ص٣١٩-٣٢٠.

٥ – د. جمال سلامة علي، من النيل إلى الفرات: مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٤٢٩.

٦ – وهو ما أكده بشكل واضح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في أواخر عام /١٩٧٤/ م عندما أعلن نظرية السبع سنين العجاف في السياسة الإسرائيلية حيث قال: " إن هدف إسرائيل هو

المتحدة، وتبع ذلك التوصل إلى اتفاقيات كامب ديفيد ثم معاهدة السلام بين مصر و (إسرائيل).

المطلب الثالث
تعميق الخلافات بين سورية ومصر منذ توقيع اتفاق فصل القوات الثاني عام ١٩٧٥ م

ترتب على توقيع اتفاق فك الاشتباك الثاني بين مصر و (إسرائيل) عام / ١٩٧٥ / م فقدان مصر لخيارها العسكري نتيجة الالتزامات التي رتبتها على نفسها، ولم يبق أمامها إلا الخيار الدبلوماسي، وهو ما أرادته (إسرائيل) فهي تستطيع من خلال الانفراد بمصر والدعم الأمريكي، أن تفرض شكل التسوية التي تريدها وهو ما حصل بالفعل من خلال التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد ثم اتفاق السلام.

فبعد التوقيع على الاتفاق الثاني لفصل القوات، حدث جمود على الصعيد السياسي، وهو ما شكل إرباكاً للرئيس السادات الذي كان قد عقد العزم بالسير في طريق التسوية بعيداً عن حليفته سورية، ورغبة منه في كسر الجمود على الصعيد السياسي، أعلن على الملأ عن استعداده لزيارة القدس، وهو ما شكل مفاجأة للجميع لاسيما الإسرائيليون منهم.

كسب الوقت وأن مراحل الجمود هي مراحل لمصلحة إسرائيل، وأضاف أن الغاية من عقد اتفاق مرحلي آخر مع مصر هو محاولة تفكيك الجبهة السورية – المصرية، وإبعاد مصر عن المعسكر السوفييتي ".

انظر في ذلك : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام /١٩٧٤/ م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص٣٤٨.

وقبل هذه الزيارة التقى السادات بالأسد في دمشق، وحاول الرئيس الأسد إقناعه بالعدول عن قراره الخطير لما له من نتائج سلبية على القضية العربية، لكن السادات تمسك بموقفه، وغادر دمشق معمقاً الفرقة بين الطرفين. وعلى أثر زيارة القدس بتاريخ / ١٦ / ١٢ / ١٩٧٧ / م توترت العلاقات بشكل كبير بين سورية ومصر، فهذه الزيارة على الرغم من أنها لم تحقق أية نتيجة إيجابية لصالح مصر، فقد شكلت اعترافاً مصرياً (بإسرائيل)، وهو تنازل خطير قدمته مصر، دون أي مقابل[١].

أحدثت هذه الزيارة تقويضاً حقيقياً للإستراتيجية السورية الهادفة إلى إيجاد حل شامل للصراع العربي– الإسرائيلي مبني على أساس قرارات الشرعية الدولية، وليس حلاً جزئياً كما تريد (إسرائيل)، فالحل الشامل لا يتحقق إلا بالتوازن الإستراتيجي بين العرب و (إسرائيل).

ولهذا سعت سورية لمعالجة هذا الخلل الإستراتيجي المتمثل بخروج مصر من دائرة الصراع من خلال إقامة جبهة الصمود والتصدي والتي ضمت إضافة لسورية، ليبيا، والجزائر، واليمن الجنوبي، والعراق، وتهدف هذه الجبهة فيما تهدف إلى تحقيق التوازن الإستراتيجي بين سورية و (إسرائيل) وتقديم الدعم الكامل لسورية.

وعلى كل حال فإن زيارة السادات للقدس لم تحقق نتائج إيجابية لمصر[٢]، بل عززت مواقف (إسرائيل) تجاه التسوية، مستفيدة من التنازلات التي قدمها السادات، وأمام هذا الوضع كان لابد للإدارة الأمريكية من التدخل لإنجاح التسوية بين الطرفين المصري و (الإسرائيلي)، ولهذه الغاية دعا الرئيس الأمريكي جيمي كارتر كلاً من أنور السادات ومناحيم بيغن لزيارة الولايات

---

١ – مسيرة السادات الاستسلامية: من زيارة القدس المحتلة حتى صفقة كامب ديفيد، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق ، ص١٧٣–١٧٥.

٢ – د. جمال سلامة علي، من النيل إلى الفرات: مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٤٥١.

المتحدة، ولبى الطرفان الدعوة حيث عقدا سلسلة من الاجتماعات، توصلا خلالها بعد أن أبدى المفاوض المصري تنازلات كبيرة إلى التوقيع في ١٧ / ١١ / ١٩٧٨ م على اتفاقات كامب ديفيد التي اشتملت على إطار عمل لمعاهدة سلام بين مصر و (إسرائيل) وتصور لحل القضية الفلسطينية.

وعلى الرغم مما جاءت به هذه الاتفاقات من تنازلات لصالح (إسرائيل) وبالتحديد ما تعلق منها بالقضية الفلسطينية[١]، فقد رفضت (إسرائيل) الربط – خلال مفاوضاتها اللاحقة لإبرام اتفاق سلام مع مصر – بين التقدم على المسار المصري بتقدم مقابل على المسار الفلسطيني، وهذا يعني فصل المسار المصري كلياً عن المسار الفلسطيني والانفراد به، وفعلاً نجحت (إسرائيل) في ذلك، وتوصل الطرفان إلى معاهدة سلام بينهما وقعت في / ٢٦ / ٣ / ١٩٧٩ م.

وبهذه الاتفاقية فإن (إسرائيل) حققت مكاسب كبيرة، أهمها إخراج مصر كلياً من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي وزرع الخلاف والشقاق بين الدول العربية من جهة ومصر من جهة ثانية.

وكذلك حصلت على ضمانات أمريكية كبيرة، كالتزام الولايات المتحدة باتخاذ التدابير المناسبة في حالة انتهاك معاهدة السلام، وهذه التدابير متعددة دبلوماسية واقتصادية وعسكرية، كذلك تعهدت الولايات المتحدة بمعارضة أي قرار في الأمم المتحدة إذا كانت له آثار معاكسة على اتفاقية السلام.

وخلاصة القول : إن هذه الاتفاقية رتبت التزامات ثقيلة على مصر خاصة لجهة تقييد السيادة المصرية في سيناء[٢].

---

[١] – مسيرة السادات الاستسلامية: من زيارة القدس المحتلة حتى صفقة كامب ديفيد، مرجع سابق، ص٢٢٢ وما بعدها.

[٢] – أحمد وافي، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي– الإسرائيلي، مرجع سابق، ص١٦٤ وما بعدها.

وبتوقيع هذه المعاهدة التي عارضتها سورية بشدة، بدأت قطيعة بين سورية ومصر، استمرت حتى أواخر الثمانينيات ثم أخذت العلاقات بالتحسن فيما بينهما، وعادت إلى شكلها الطبيعي في التسعينيات[1].

نتوصل إلى أن انفراد مصر بالتسوية مع (إسرائيل)، ومن ثم خروجها من دائرة الصراع العربي– الإسرائيلي كان له نتائج سلبية كبيرة على سورية، ويمكن تلخيص ذلك بما يلي :

١- إحداث خلل كبير في موازين القوى بين سورية و (إسرائيل)، ومما عمق هذا الخلل هو الدعم الأمريكي الشامل (لإسرائيل).

٢- ترتب على ذلك تعزيز الموقف (الإسرائيلي) تجاه سورية، وهو ما أدى إلى تشبث (إسرائيل) أكثر فأكثر في الحفاظ على الترتيبات، التي تمّ التوصل إليها عام /١٩٧٤/ م (اتفاق الفصل)، وعدم الاستعداد للانسحاب من كامل الجولان وفقاً للقرارات الدولية.

---

[1] – هنا لا بد من الإشارة إلى أن العلاقة بين سورية ومصر، تأثرت سلباً منذ العدوان الإسرائيلي على لبنان عام /٢٠٠٦/ م، فسورية تبنت موقف الداعم لحزب الله في مواجهة العدوان الإسرائيلي، بينما تبنت مصر موقفاً يمكن وصفه (بالسلبي).

وكما نعلم، فإن العدوان الإسرائيلي على لبنان كان جزءاً من المشروع الأمريكي الإسرائيلي لبناء شرق أوسط جديد حيث عارضته سورية بشدة.

كذلك تصاعد الخلاف بين البلدين بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة (بدأ العدوان في الأسبوع الأخير من عام ٢٠٠٨ م واستمر حتى ١٨/١/ ٢٠٠٩ م وكانت إسرائيل تهدف من هذا العدوان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها القضاء على حركة المقاومة الفلسطينية (حماس)، ورغم استمرار الحرب العدوانية لمدة ٢٣ يوم إلا أن إسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها) حيث ساندت سورية بقوة حركة حماس في حربها التحريرية، وفي المقابل كان الموقف المصري الرسمي شديد السلبية؛ حيث وصل إلى حد التواطؤ مع (إسرائيل).

المبحث الثالث

انعكاس أحداث لبنان على الصراع بين سورية و (إسرائيل)

إن لبنان وبحكم مجموعة من العوامل، لاسيما موقعه شمال فلسطين وغنى جنوبه بالمياه، كان هدفاً لاحتلاله والسيطرة عليه من قبل (إسرائيل)، وهو ما شكل تحدياً خطيراً لسورية وأمنها، ولذلك فإن الصراع بين الطرفين تعدى جبهة الجولان ليشمل لبنان أيضاً، مما انعكس مباشرة على استمرار اتفاق الفصل بمكوناته كافّة.

سنعالج في هذا المبحث، انعكاس أحداث لبنان على الصراع بين سورية و (إسرائيل)، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول : تداعيات الحرب الأهلية اللبنانية.

المطلب الثاني : الصِّدام العسكري والسياسي بين سورية و (إسرائيل) في لبنان.

المطلب الثالث : التصعيد (الإسرائيلي) ضد سورية منذ عام / ٢٠٠٠ / م.

المطلب الأول

تداعيات الحرب الأهلية اللبنانية

شكَّلت حرب تشرين التحريرية تحدياً حقيقاً لنظرية الأمن (الإسرائيلي)، ولمواجهة هذا التحدي لجأت (إسرائيل) مدعومة بالولايات

المتحدة لتبني إستراتيجية جديدة للتعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي، تمثلت بالتفاوض الثنائي بين (إسرائيل) وكل دولة عربية على حدة بهدف التوصل إلى تسويات انفرادية تلبي المصالح (الإسرائيلية) وشروطها.

وقد نجحت هذه الإستراتيجية مع مصر وأدت بالنتيجة إلى إخراجها من دائرة الصراع منذ منتصف السبعينيات، وقد سعت (إسرائيل) لتطبيق هذه الإستراتيجية على الدول العربية الأخرى، وبالتحديد المتاخمة لها.

واتجهت هذه الإستراتيجية إلى لبنان، فهو الحلْقة الأضعف[1] مقارنة مع الدول المتاخمة (لإسرائيل)، وبالتحديد سورية التي رفضت الدخول في تسويات انفرادية، حيث طالبت على الدوام بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة كافّة إلى ما وراء خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م، واستعادة الفلسطينيين لحقوقهم المشروعة كافّة وفي مقدمتها إقامة دولتهم المستقلة.

إن اختيار لبنان لتنفيذ المخططات الإسرائيلية استند إلى مجموعة من العوامل والظروف، وهي :

١- إن التركيبة الطائفية التي رسخها الانتداب الفرنسي تساهم إلى حَدٍّ كبير في إحداث الفتنة في لبنان، والفتنة هدف (إسرائيلي)، فمن خلالها تستطيع فرض مخططاتها بالهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية على هذا البلد، إضافة إلى تحقيق أطماعها التاريخية فيه، وبالتحديد في مياهه.

٢- إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان فوجودها يشكل تهديداً حقيقياً (لإسرائيل).

٣- موقع لبنان الحيوي والإستراتيجي بالنسبة لسورية فهو يقع على خاصرتها الغربية، والهيمنة عليه من قبل (إسرائيل) يعني إضعاف

---

[1] – عادل رضا، التاريخ لا تحركه الصدفة: قراءة في فكر الأسد، دار أخبار اليوم، مصر، /١٩٩٣/ م، ص ٢٨٤.

سورية وعزلها، وبالتالي جرَّها للتفاوض وفرض الشروط التي تلبي المصلحة (الإسرائيلية).

ولتحقيق المخططات (الإسرائيلية) تلك، لا بد من إشعال وتأجيج الحرب الأهلية التي اندلعت في ١٣ نيسان / ١٩٧٥ / م إثر إطلاق النار على حافلة تَقَلُّ فلسطينيين في حي عين الرمانة في بيروت، وشكلت هذه الحادثة الشرارة التي فجرت الحرب الدامية لمدة / ١٦ عاماً / ذاق بها لبنان وشعبه أبشع أشكال القتل والتدمير والخراب، وقد تعددت الأسباب والعوامل التي أدت إلى اندلاع الحرب وإطالة أمدها، فمنها أسباب داخلية وأخرى خارجية.

ونجد أن هذه الأسباب تتمحور في ثلاثة جوانب أساسية هي :

أولاً : الخلافات الطائفية والتناقضات الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً : الوجود الفلسطيني المسلح وتعاظم قوته ووزنه، وهو ما شكل خطراً حقيقياً على (إسرائيل)، فضلاً عن القلق الشديد من جانب جزء من اللبنانيين.

ثالثاً : السعي (الإسرائيلي) لتحقيق جملة من الأهداف، لا تتحقق إلا بإشعال هذه الحرب وتأجيجها، وهذه الأهداف هي :

١- تقسيم لبنان والهيمنة عليه والاستيلاء على موارده المائية.

٢- القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية.

٣- عزل سورية وتهديدها، وبالتالي جرُّها إلى مفاوضات غير متكافئة تفرض من خلالها (إسرائيل) الشروط التي تلبي مصالحها.

وكما تعددت الأسباب والعوامل في إشعال وتأجيج هذه الحرب، فقد تعددت الدول المتدخلة فيها، وتراوح ذلك بين التدخل المشروع كتدخل سورية وبعض الدول العربية من خلال إرسال قوات سلام إلى لبنان، والتدخل اللامشروع المتمثل (بإسرائيل) واعتداءاتها خاصة باجتياح عام / ١٩٧٨ / م وغزوها عام /١٩٨٢/ م، وقد تحول لبنان في بعض مراحل هذه الحرب إلى ساحة للصراع العربي– الإسرائيلي.

شكلت هذه الحرب تحدّياً حقيقياً لسورية، فالحرب وعدم الاستقرار الأمني في لبنان له تداعيات وانعكاسات خطيرة تتعدى لبنان، فسورية بحكم مجموعة من العوامل، هي أول المتضررين، فأمن لبنان من أمن سورية، وبالتالي فإن أي خلل في استقرار لبنان ينعكس سلباً على سورية.

وانطلاقاً من ذلك فإن لسورية مصلحة حقيقية في الحفاظ على الاستقرار والهدوء في لبنان، وقد بذلت جهوداً كبيرة في الوفاق بين اللبنانيين تجنباً لاندلاع الحرب، وقدمت مبادرات هامة في هذا الخصوص[١]، ولكن العوامل والظروف كانت هي الأقوى، فهناك قوى خارجية (إسرائيل والولايات المتحدة) كان لها مصلحة حقيقية في اندلاع الحرب وتأجيجها وإطالة أمدها[٢].

وباندلاع الحرب أدركت سورية حجم المخاطر الناتجة عن ذلك وأنها ستكون أول ضحاياها، لاسيما بعد أن توصلت إلى قناعة بأن الاقتتال تحركه قوى خارجية.

وبسبب الاحتدام وتوسعه، وبعد مناشدة من اللبنانيين ومن الحكومة الشرعية، أرسلت سورية في الأول من حزيران / ١٩٧٦ / م قوات عسكرية بهدف الحفاظ على حقن الدماء، وكانت مهمة هذه القوات هو الفصل بين المتحاربين، والتعامل بحياد مع الأطراف كافّة مقدمة لاحتواء الصراعات وحسرها في أضيق الحدود، وذلك بغية تأمين الأجواء السلمية للمصالحة.

وقد أيد المؤتمر المصغر الذي عقد في الرياض هذه الخطوة السورية الهادفة للحفاظ على السلام والأمن في لبنان، وقرر إرسال قوات عربية لتشكل مع القوات السورية ما سُمي بقوة الردع العربي[٣]، وأقرت الجامعة العربية هذه الخطوة.

---

١ – د. سليم حداد، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، مرجع سابق، ص٤٨–٤٩.

٢ – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع، مرجع سابق، ص٤٤٦ .

٣ – بمبادرة من الرئيس أنور السادات عقد في السعودية اجتماعاً عام /١٩٧٦/ م، ضم ممثلين عن مصر، والكويت، وسورية، ولبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية، قرروا فيه وقف القتال وإنشاء قوات

وعلى الرغم من إرسال بعض الدول العربية وحدات عسكرية إلى لبنان، إلا أن القوات السورية كانت العمود الفقري وتحملت معظم المسؤولية، خاصة بعد انسحاب الفرق العربية.

إن دخول القوات السورية والعربية إلى لبنان لم يكن أمراً مقبولاً (لإسرائيل) التي كانت تنظر على الدوام بشيء من القلق لوجود قوات من هذا القبيل في أي من الدول المجاورة لها، حيث إن هذه القوات ومن خلال مهامها سوف تشكل عقبة أمام تنفيذ مخططاتها في لبنان.

ومع ذلك فإن (إسرائيل) والولايات المتحدة ومن خلال إستراتيجيتهما نحو سورية ولبنان، أبديتا عدم الاعتراض على دخول القوات السورية إلى لبنان؛ وذلك لأن الوجود السوري في لبنان وانغماسها بالحرب الأهلية، سوف يشكل استنزافاً مستمراً للقوة العسكرية والاقتصادية السورية، وبالتالي سوف يضعف الجيش السوري ويبعد اهتمامه عن الجولان[1]، وهذا ما تريده (إسرائيل)[2]، لاسيما وأن لها مخططات بعيدة في لبنان تبغي من خلالها إبقاء هذا البلد تحت دوامة القتال لسنوات طويلة .

الردع العربية المكونة من /٣٠/ ألف جندي، وصادق على هذا القرار مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في القاهرة في نفس العام، وللإشارة فإن معظم هذه القوات كانت سورية، وفي المقابل فإن السعودية وليبيا، والسودان والإمارات العربية، ساهمت بأعداد رمزية.

[1] – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع، مرجع سابق، ص٤٥٣ .

[2] – يشير زئيف شيف في كتابه السلام مع الأمن " أنه منحت الموافقة الإسرائيلية على التدخل العسكري السوري في لبنان بعد جدل داخلي صعب، إذ كانت إسرائيل ولغاية عام /١٩٧٦/ م معارضة لأي دخول لقوات عسكرية عربية إلى بلد عربي آخر متاخم لإسرائيل وخصوصاً لبنان والأردن. وأوضح تحرك إسرائيل في عام /١٩٧٠/ م على أن إسرائيل قد عدّت وجود جيش عربي آخر في الأردن كفتيل حرب، وعندما أُثيرت في عام /١٩٧٦/م قضية القوات السورية الداخلة إلى لبنان اعتبر رفائيل إيتان القائد العام للقيادة الشمالية في ذاك الوقت بأنه يجب وصف تقدم القوات السورية إلى الحدود اللبنانية الإسرائيلية خطراً جدياً على التجمعات السكنية العديدة والأهداف العسكرية الحيوية في شمال إسرائيل.

وفي المقابل عدّ موردخاي غور رئيس الأركان، وشلوموغازيت رئيس الاستخبارات العسكرية، بأنه من الأفضل بالنسبة لإسرائيل أن يعمل الجيش السوري على جبهتين – الجولان ولبنان –

وبالفعل فقد أخذت (إسرائيل) بترجمة مخططاتها في لبنان من خلال اجتياحها عام /١٩٧٨/ م وغزوها الشامل عام /١٩٨٢/ م، وما تبع ذلك من توقيع اتفاق /١٧/ أيار بين لبنان و (إسرائيل) وهو ما شكل ظهوراً حقيقياً للمخططات (الإسرائيلية) التي تستهدف سورية بشكل مباشر.

المطلب الثاني

الصِّدام العسكري والسياسي بين سورية و (إسرائيل) في لبنان

إن الهدف الرئيس من دخول القوات السورية إلى لبنان هو الدفاع عنه، وحقن دماء أبنائه، والحفاظ على استقلاله، وإنقاذه من الخراب والدمار والتقسيم.

وانطلاقاً من ذلك، فإن مهمة القوات السورية إيقاف الحرب الأهلية، وهو ما أكده الرئيس حافظ الأسد حيث قال: " إن القوات السورية لم تدخل لبنان لتحارب إسرائيل من هناك، وإنما دخلت لإيقاف الحرب الأهلية "[١].

وبذلك تتشتت قواه، وقد شعروا بالتأكيد بأنه عندما يصبح السوريون متورطين في مشاكل لبنان المعقدة، فإن الجولان ستغدو أولوية أدنى، وقد دعم هذا الرأي رئيس الوزراء رابين.

انظر في ذلك : زئيف شيف، السلام مع الأمن: المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل في مفاوضاتها مع سوريا، ترجمة صبحي الجابي ، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، /١٩٩٥/ م، ص٤٤.

[١] – د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان ١٩٦٧– ٢٠٠٧ م، مرجع سابق، ص ١٨٩.

وبهذا فإن مهام القوات السورية تتعارض مع المخططات الإسرائيلية – الأمريكية، الرامية للهيمنة على لبنان وسلخه من محيطه العربي والانفراد به للتوصل إلى تسوية تنهي حالة الحرب بينه وبين (إسرائيل).

وأدركت سورية منذ البدء حقيقة هذا المخطط فهو امتداد لكامب ديفيد، وقد مهدت (إسرائيل) لذلك بعملية اجتياح واسعة لجنوب لبنان عام / ١٩٧٨ / م عُرفت بعملية الليطاني، رداً على العملية الفدائية التي نفذها مجموعة من الفلسطينيين القادمين من لبنان على الطريق الساحلي بين حيفا – وتل أبيب[١].

وعلى الرغم من إعلان (إسرائيل) أن هدفها من هذه العملية هو القضاء على ما أسمتهم " بالمخربين " فإن الأهداف الحقيقية كانت أبعد من ذلك، فهي بالإضافة لقتل وإبعاد الفلسطينيين من الجنوب، هدفت إلى الاستيلاء على أراضٍ جديدة والاحتفاظ بها لمدة طويلة؛ لتخلق بذلك مجالاً جديداً للمساومة مع الأطراف ذات العلاقة، ومن بينها سورية[٢]، فهي تريد أن يكون لها دور فاعل مثل سورية في أي ترتيب حول لبنان.

وعلى الرغم من أن القوات السورية العاملة في لبنان لم تكن مهيأة ومجهزة للقتال مع (إسرائيل)، إلا أنها ومن باب الحرص على لبنان وشعبه، فقد هددت بأنها ستتدخل عسكرياً في حال لم توقف (إسرائيل) عدوانها، وبسبب التهديد السوري من جهة والضغط الدولي الذي تمثل بإصدار القرار /٤٢٥/ من جهة ثانية، توقف الاجتياح الإسرائيلي بعد أسبوع تقريباً من بدءه.

---

[١] – د. هشام حمدان، القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان: سباق بين السلام والحرب، القرار /٤٢٥/ دار عويدات الدولية، بيروت– باريس ، الطبعة الأولى /١٩٩٣/ م، ص٣٥.

[٢] – د. إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٣٨٤ .

وتطبيقاً للقرار الدولي رقم ٤٢٥، بدأت (إسرائيل) بالانسحاب من الجنوب في شهر نيسان / ١٩٧٨ / م، إلا أن انسحابها لم يكن كاملاً، فقد احتفظت بشريط حدودي على طول الحدود الدولية مع لبنان بعمق / ١٥ كيلو متراً / وسلمته لجيش لبنان الجنوبي المتعامل معها[١]، وكانت تريد من ذلك إبقاء هذا الجزء بيدها كورقة للمساومة.

وعلى الرغم من المطالبة المستمرة (لإسرائيل) بتطبيق القرار / ٤٢٥ / والقاضي بانسحابها من الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط، إلا أنها رفضت ذلك، وأخذت تشترط انسحابها من لبنان بانسحاب الجيش السوري.

وهذا الربط لا يستند إلى سند صحيح، فالوجود السوري وجود شرعي، تم بناء على طلب الحكومة اللبنانية وبموافقة الجامعة العربية، وبالتالي فإن انسحاب هذه القوات مسألة سورية – لبنانية بالدرجة الأولى ومسألة عربية بالدرجة الثانية.

أما الوجود (الإسرائيلي) فهو وجود غير شرعي، والتوصيف القانوني له أنه احتلال، وبالتالي فعلى القوات (الإسرائيلية) الانسحاب من لبنان دون قيد أو شرط، ومسألة ربط (إسرائيل) بين انسحاب قواتها وبين انسحاب الجيش السوري ما هي إلا حجة لاستمرار احتلالها لجنوب لبنان.

ومع بداية الثمانينيات ووصول ريغن إلى الرئاسة في الولايات المتحدة، وفي إطار التعاون الإستراتيجي بين (إسرائيل) والولايات المتحدة، كان لبنان ضمن الأهداف الإسرائيلية – الأمريكية الرامية لإدخاله في كامب ديفيد، لهذا

---

[١] – د. هشام حمدان، القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان: سباق بين السلام والحرب : القرار /٤٢٥/، مرجع سابق، ص ١٩٢ وما بعدها.

وضعت (إسرائيل) خطة لغزو لبنان ووضعت أمامها مجموعة من الأهداف[١]، أهمها :

أولاً : طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وتحجيم دورها.

ثانياً : طرد القوات السورية من لبنان؛ لكونها باتت تشكل تهديداً إستراتيجياً لإسرائيل.

ثالثاً : تنصيب حكومة موالية (لإسرائيل) تبرم معها معاهدة سلام.

وقد استغلت (إسرائيل) محاولة اغتيال سفيرها في لندن للقيام بغزوها الشامل للبنان الذي بدأته بتاريخ ٦ حزيران / ١٩٨٢ / م [٢] ، وعلى الرغم من إعلان (إسرائيل) بأنها لن تهاجم القوات السورية[٣] إلا أن تحقيق الأهداف التي وضعتها أمامها يحتم الصدام، وهو ما حدث بالفعل في اليوم التالي للغزو، فقد كانت (إسرائيل) ترى أن وجود القوات السورية في البقاع هو تهديد مباشر

---

[١] – د. إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

[٢] – بدأت (إسرائيل) بالإعداد لعملية غزو لبنان منذ نيسان /١٩٨١/ م على إثر ما سمي بأزمة الصواريخ السورية.

راجع في ذلك : الغزو الإسرائيلي إلى لبنان، تأليف مجموعة من الباحثين، إشراف : العماد الدكتور مصطفى طلاس، إصدار مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، دمشق ، / ١٩٨٣ / م، ص١٠٣.

[٣] –الغزو الإسرائيلي للبنان، تأليف مجموعة من الباحثين، إشراف : العماد الدكتور مصطفى طلاس، مرجع سبق، ص١٨٩.

عندما غزت إسرائيل لبنان عام /١٩٨٢/ م، هاجم الجيش الإسرائيلي عملياً مواقع القوات السورية من دون أن تقوم تلك القوات بأي عمل استفزازي، وتمركز الجيش الإسرائيلي لفترة وجيزة، في منطقة تبعد ٤٠ كم من دمشق.

موشيه ماعوز، سوريا وإسرائيل وعملية التسوية في الشرق الأوسط : بحث منشور في كتاب الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص٢٨.

علـى أمنهـا[1]، خاصـة بعـد أن أدخـل السـوريون شـبكة الصـواريخ إلـى هـذه المنطقة.

ولهـذا وضـعت خطـة لتـدمير هـذه الصـواريخ وإبعـاد السـوريين مـن هـذه المنطقـة، وبالفعـل فقـد نجحـت (إسـرائيل) بتنفيـذ الخطـة بتـاريخ / ٨ / ٦ / ١٩٨٢ م.

والواقع أن منطقة البقاع تُعدُّ منطقة ذات أهمية حيوية كبيرة بالنسبة لسورية؛ وذلك نظراً لقربها من الحدود اللبنانية – السورية وكونها تشكل مدخلاً محتملاً لغزو إسرائيلي.

وعلـى إثْرِ الاشـتباكات العنيفـة تم التوصـل إلـى وقـف لإطـلاق النـار برعايـة أمريكية بتاريخ / ١١ / ٦ /[2]، ولكن (إسرائيل) انتهكت الاتفاق واستمرت في تقدمها، حيث اصطدمت ثانية مع القوات السورية وتم التوصل لاتفاق ثانٍ لوقـف إطـلاق النـار بتـاريخ /٢٥ / ٦ /، وقـد نـتج عـن هـذا الغـزو احـتلال مساحات واسعة من لبنان كان من بينها العاصمة بيروت.

ترتب على هذا الغزو آثار كبيرة، ففضلاً عن القتل والخراب والدمار فقد تم طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وهو أحد الأهداف الأساسية للغزو، ومن الأهداف الأخرى التي سعت إليها إسرائيل، طرد القوات السورية من لبنان وتوقيع اتفاق سلام مع لبنان.

فبالنسبة لطرد القوات السورية فقد جرت اشتباكات عنيفة بين الطرفين، وعلى الرغم من عدم تكافؤ القوتين، حيث إنّ (إسرائيل) زجت بنخبة جيشها في لبنان وبكامل أسلحتها، وبالمقابل لم يكن الجيش السوري بالعدد والعتاد المناسبين، ومع ذلك فقد صمدت القوات السورية وأجهضت العديد من خطط

---

[1] – المرجع السابق نفسه، ص١٩٩ .

[2] – الغزو الإسرائيلي للبنان، تأليف مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص٢٩٧–٢٩٨.

القوات الغازية وبالمحصلة لم تنجح (إسرائيل) في طرد القوات السورية من لبنان.

وأما بالنسبة لإبرام اتفاق سلام بين (إسرائيل) ولبنان، فقد أجرت (إسرائيل) مفاوضات مع بعض اللبنانيين بهذا الخصوص، وتوصلوا لعقد اتفاق عُرف باتفاق ١٧ أيار /١٩٨٣/ م والذي تضمن – من بين أمور أخرى – إنهاء حالة الحرب بين لبنان و (إسرائيل)، وتعهدت (إسرائيل) بسحب قواتها خلال /٨–١٢/ أسبوعاً من سريان الاتفاق، وإنشاء منطقة أمنية، وتأليف لجنة اتصال مشتركة لبنانية إسرائيلية أمريكية؛ للإشراف على تنفيذ الاتفاق، وإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تتعارض معه[١].

وشكل هذا الاتفاق تحدياً حقيقياً بالنسبة لسورية، فهو يمس سيادتها وأمنها، ويتناقض كلياً مع السياسة السورية الثابتة المتمثلة بشمولية الحل وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ومن مخاطر هذا الاتفاق أنه يمنح (إسرائيل) الحق بمهمات استكشافية في الأجواء وفوق الأراضي والشواطئ اللبنانية[٢]، وهو ما يشكل تهديداً ومساساً مباشراً بأمن سورية.

---

[١] – بعد توقيع اتفاق ١٧ أيار بدأت (إسرائيل) بالانسحاب من الأراضي اللبنانية وسلمتها للقوات اللبنانية، حيث استكملت بمنتصف /١٩٨٥/ م الانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية، مع إبقائها لجزء من جنوب لبنان (الحزام الأمني) بمساحة تقدر بنحو /١١٠٠/كم^{٢} أي نحو ١٠% من مساحة لبنان، وهذا الحزام يمتد من البحر المتوسط عند رأس الناقورة حتى سفوح جبل الشيخ والجولان المحتل، بطول ٧٩ كم وعرض يتراوح بين ٧ و ١٧ كم، وأوكلت لجيش لبنان الجنوبي المتعامل معها مهمة ضبط الأوضاع الأمنية وإدارة الشؤون المدنية والتصدي للمقاومة.

لمزيد من التفاصيل، انظر:

=

= د. إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، الجزء الثاني، ص ٤١٥.

[٢] – أحمد محمد شهاب، أثر معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق على العلاقات السورية – واللبنانية، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٤ ،ص ٤٣.

ولهذا فقد دعمت سورية بقوة جبهة الخلاص الوطني لإلغاء هذا الاتفاق المذل والاستسلامي، وهو ما استتبع عقد مجلس الوزراء اللبناني جلسة بتاريخ ١٥ آذار /١٩٨٤/ م، وقرر فيه إلغاء الاتفاق اللبناني– الإسرائيلي وعدّه باطلاً وكأنه لم يكن، وألغى كل ما يمكن أن يكون قد ترتب عليه من آثار[١]، وقد استمرت سورية بعد إلغاء اتفاق ١٧ أيار وخروج منظمة التحرير من لبنان في جهودها للوفاق بين اللبنانيين؛ من أجل وضع حد لسفك الدماء، وتوَّج ذلك في التوصل إلى وثيقة الاتفاق الوطني اللبناني التي وقعت في الطائف عام /١٩٨٩/ م وصدق عليها مجلس النواب اللبناني في العام ذاته، وبالتوصل إلى هذه الوثيقة فإن الحرب الأهلية وضعت أوزارها.

وقد تضمنت هذه الوثيقة أربعة أقسام، منها العلاقات اللبنانية – السورية حيث أكدت الوثيقة أن هذه العلاقات مميزة، وسوف تتجسد في اتفاقيات في شتى المجالات، وأن أمن سورية من أمن لبنان، وأمن لبنان من أمن سورية[٢]، وتطبيقاً لهذا الاتفاق عقدت عام /١٩٩١/ م معاهدة الأخوة والتنسيق والتعاون، والتي تناولت المجالات كافّة من سياسية وأمنية واقتصادية ...إلخ.

ومع بداية عملية السلام عام /١٩٩١/ م سعت سورية لضمان تفاوض الأطراف العربية مع (إسرائيل) ضمن إطار الوفد الواحد، ولكن (إسرائيل) ومعها الولايات المتحدة نجحتا في فصل المسارات، وتوصلت (إسرائيل) لاتفاقيات ثنائية مع كل من السلطة الفلسطينية والأردن.

وبالمقابل ظل الوفدان السوري واللبناني في مسار واحد، وهو ما شكل عقبة أمام المفاوض (الإسرائيلي) الذي فشل في فرض التسوية التي يريدها، ولذلك حاول فصل المسارين والضغط عليهما بأكثر من اتجاه، وتمثل ذلك باعتدائه على لبنان عامي /١٩٩٣/ م (عملية تصفية الحساب) وعام /١٩٩٦/ م (عناقيد الغضب).

---

١ – أحمد وافي، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٤١٧ .

٢ – د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، الانسحاب السوري من لبنان والقانون الدولي (بالوثائق)، إيترك للنشر والتوزيع، مصر الجديد، الطبعة الأولى /٢٠٠٦/ م، ص٨٢.

ومن الأهداف (الإسرائيلية) وراء هاتين العمليتين[1] تهجير أعداد كبيرة من اللبنانيين لإرباك الحكومة اللبنانية، وبالتالي زرع الخلاف مع سورية، ونزع سلاح حزب الله كونه أداة تستفيد منها سورية وفقاً للفهم (الإسرائيلي).

وعلى الرغم من الدمار الكبير التي سببته هاتان العمليتان فإن (إسرائيل) لم تحقق ما كانت تصبو إليه، وظلت المقاومة، وظل الدعم السوري لها، وهو ما مكَّنها من دحر إسرائيل من معظم الجنوب اللبناني في أيار عام /٢٠٠٠/ م.

المطلب الثالث

التصعيد (الإسرائيلي) ضد سورية منذ عام / ٢٠٠٠ / م

كما بيّنا حاولت (إسرائيل) في عقد التسعينيات، أي خلال فترة المفاوضات بينها وبين كل من سورية ولبنان اللجوء إلى التصعيد العسكري في أكثر من مناسبة، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف في محاولة للضغط على المفاوض السوري لتقديم تنازلات، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل.

---

[1] – د. إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً: المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٤٢٩.

وظل الموقف السوري ثابتاً، وظلت العلاقة بينها وبين لبنان ومقاومته قوية، وبسبب الضربات الموجعة التي قامت بها المقاومة الإسلامية والتي استهدفت جيش الاحتلال (الإسرائيلي) وجيش لبنان الجنوبي المتعامل معه، انسحبت (إسرائيل) من جنوب لبنان باستثناء مزارع شبعا وبعض المناطق الأخرى وذلك بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٥ م، وظنت أنها بانسحابها هذا نفذت القرار رقم /٤٢٥/ الذي صدر عام /١٩٧٨/ م بمناسبة اجتياحها للجنوب، وفي المقابل رأى لبنان وسورية الانسحاب (الإسرائيلي) ناقصاً[١] مستندين إلى أن مزارع شبعا لبنانية وليست سورية كما تدعي (إسرائيل).

وقد ساندت الأمم المتحدة وتحت ضغوط أمريكية الموقف (الإسرائيلي)، وعدّت (إسرائيل) منفذة للقرار /٤٢٥/[٢] وترتب على هذا الموقف المنحاز من جانب الأمم المتحدة نتائج خطيرة تمثلت بصدور مجموعة من القرارات الموجهة ضد سورية بالدرجة الأولى.

فبعد الانسحاب (الإسرائيلي) من معظم الأراضي اللبنانية، وصل إلى السلطة في (إسرائيل) اليمين المتطرف برئاسة شارون، وتبدلت السلطة في الولايات المتحدة أيضاً بوصول جورج بوش الابن، وبات لكلا السلطتين تصور جديد تجاه المنطقة، وأدركتا أن سورية هي العقبة الأساسية أمام سياستهما المشتركة سواء تجاه التسوية العربية – الإسرائيلية أم تجاه العراق الذي كان المخطط يسير بشكل سريع لغزوه[٣]، وهو ما تم بالفعل عام /٢٠٠٣/ م.

---

١ – منيف الخطيب، مزارع شبعا حقائق ووثائق، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى /٢٠٠١/ م، ص١٣٧ وما بعدها.

٢ – المرجع السابق نفسه، ص١٤٩ وما بعدها.

٣ – التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، http://www.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.

فسورية عارضت الغزو الأمريكي للعراق، وساندت بقوة حركات المقاومة سواء في فلسطين أو لبنان، أو العراق، وهو ما شكل جبهة رافضة للمشروع الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة.

وهذا ما أدى (بإسرائيل) والولايات المتحدة لانتهاج سياسة عدوانية ضد سورية، تهدف إلى عزلها والضغط عليها؛ لتقديم تنازلات كبيرة تشمل جوانب متعددة، منها ما تعلق بالصراع العربي الإسرائيلي (التسوية في الجولان والقضية الفلسطينية)، ومنها ما تعلق بالعراق وإيران.

وكانت البدايات بالعدوان (الإسرائيلي) على منطقة عين الصاحب بالقرب من دمشق في تشرين الأول ٢٠٠٣ م، ثم بقانون محاسبة سورية[١] في كانون الأول عام ٢٠٠٣ م الذي كان وراءه شارون، ثم بالقرار الدولي رقم /١٥٥٩/ الذي كانت وراءه الدوائر الصهيونية[٢] حيث استهدف بشكل مباشر سورية لسحب قواتها من لبنان[٣]، وكذلك لتفكيك سلاح حزب الله[٤].

---

١ – يشكل قانون محاسبة سورية الذي أصدرته الإدارة الأمريكية انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، حيث تسعى الإدارة الأمريكية من هذا القانون الى ممارسة الضغط على سورية؛ لتحقيق جملة من الأهداف السياسية بما يخدم مصالحها والمصالح الإسرائيلية.
حول قانون محاسبة سورية، وأسبابه، وخلفياته، ومفاعيله، وآثاره، انظر:
فادي شمسين، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ م، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات العامة، ٢٠٠٨ م، ص ٨٦ وما بعدها.

٢ – د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، الانسحاب السوري من لبنان والقانون الدولي (بالوثائق)، مرجع سابق، ص ١٠١–١٠٢ .

٣ – هنا لا بد من الإشارة إلى أن شارون كان من أشد المطالبين بإخراج القوات السورية من لبنان، وذلك عندما غزت إسرائيل لبنان عام /١٩٨٢/ م.
انظر في ذلك: زئيف شيف، السلام مع الأمن: المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل في مفاوضاتها مع سورية، مرجع سابق، ص٤٤ .

٤ – د. شفيق المصري، لبنان وسوريا مطالبان بالتحرك لتطويق الأهداف الأمريكية " الإسرائيلية " ، القرار /١٥٥٩/ قراءة قانونية وسياسية.
http:// www.mafhoum.com/press7/207p51.htm.

وتم استثمار حادث اغتيال الشهيد رفيق الحريري عام /٢٠٠٥/ م للضغط أكثر على سورية، حيث اتهمت مباشرة بأنها وراء عملية الاغتيال[١]، رغم النفي الشديد لها، فضلاً عن غياب أي دليل يُدين سورية، وأخذت التهديدات بضرب سورية تتصاعد سواء من قبل (إسرائيل) أو من الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع عدوان تموز /٢٠٠٦/ م الذي قامت به (إسرائيل) بحق لبنان، وبفشل هذا العدوان من تحقيق هدفه الرئيس، وهو القضاء على حزب الله، وبالتالي فقدان سورية لأحد حلفائها الهامين، لجأتا للتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية وتحديداً مشكلة الرئاسة، في مسعى لتعيين رئيس معادٍ لسورية فضلاً عن الحكومة المعادية، وهو ما يؤدي بالنهاية لإبعاد لبنان عن سورية والتوصل معه لتسوية تنهي حالة الحرب، وبكهذا مخطط تكون (إسرائيل) قد عززت من سقف مطالبها تجاه التسوية مع سورية.

ولكن هذا المخطط لم يتحقق بفضل صمود المقاومة الوطنية في لبنان، ودعمها من قبل سورية، ودول صديقة أخرى وتمثل ذلك بتوصل الأطراف اللبنانيين إلى اتفاق الدوحة عام /٢٠٠٨/ م والذي تمخض عنه انتخاب الرئيس ميشيل سليمان وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وقبل الانتهاء من هذا البحث لا بد من الإشارة إلى أن (إسرائيل) منذ أن تولى شارون السلطة عام /٢٠٠١/ م وأولمرت عام /٢٠٠٤/ م وهي تتبنى موقف الرافض للسلام، ومن باب المناورات السياسية والإعلامية حاولت طرح أفكار بعيدة كل البعد عن منطق السلام وجوهره، كالانسحاب من جزء من الجولان أو استئجاره لمدة /٩٩/ سنة كما حدث مع الأردن، وهذه الطروحات ترفضها سورية رفضاً قاطعاً.

ونستخلص من كل ما تقدم أن الأحداث والتطورات التي شهدها لبنان كان لها انعكاسات واسعة على الصراع بين سورية و (إسرائيل)، فسورية حريصة على استقلال لبنان وعلى وحدته، وعلى إبقائه ضمن الحاضنة العربية، لاسيما وأن عدم الاستقرار في لبنان ينعكس مباشرة على سورية،

---

١ – د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، الانسحاب السوري من لبنان والقانون الدولي (بالوثائق)، مرجع سابق، ص١٠٦.

وفي المقابل فإن (إسرائيل) سعت بأن يكون لبنان خارج محيطه العربي وفي الوقت نفسه يكون مسرحاً تستنزف فيه سورية قدراتها العسكرية والاقتصادية، وهو ما ينعكس سلباً على قدرة سورية بشأن استرجاعها للجولان سواء أكان ضمن الخيار العسكري أم الخيار السياسي.

وفي اعتقادي قد نجحت (إسرائيل) جزئياً في ذلك، وبالتحديد في مسألة استنزاف القدرات السورية، وقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية مساهمة كبيرة في هذا النجاح.

المبحث الرابع
انعكاس العلاقات السورية – الفلسطينية
على الصراع مع (إسرائيل)

شـهدت العلاقـات السـورية – الفلسـطينية منـذ إنشـاء منظمـة التحريـر الفلسطينية عام /١٩٦٥/ م تطورات هامة، سواء على الصعيد الإيجابي الذي وصل إلى حَدِّ إنشاء قيادة سياسية وعسكرية موحدة في منتصف السبعينيات،

أو على الصعيد السلبي الذي تمثل بالصِّدام العسكري خلال الحرب الأهلية في لبنان والقطيعة بعد التوقيع على اتفاق أوسلو[1] عام /١٩٩٣/ م.

وإن هذه العلاقات بشقيها الإيجابي والسلبي كان لها انعكاسات على الصراع مع (إسرائيل)، ولفهم ذلك لا بد من التطرق أولاً للموقف السوري من القضية الفلسطينية، ومسار العلاقات السورية – الفلسطينية لاسيما مع منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول : الموقف السوري من القضية الفلسطينية.

المطلب الثاني : التعاون السوري مع منظمة التحرير الفلسطينية.

المطلب الثالث : الخلافات السورية مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية.

المطلب الرابع : أثر العلاقات السورية – الفلسطينية على القضية الفلسطينية بشكل عام، وعلى الجولان بشكل خاص.

المطلب الأول

الموقف السوري من القضية الفلسطينية

على الرغم من التطورات التي طرأت على الصراع العربي – الإسرائيلي منذ عام /١٩٧٣/ م واعتماد العرب السلام العادل والشامل خياراً إستراتيجياً لحل هذا الصراع، فإن القضية الفلسطينية ظلت القضية المركزية

---

[1] – لم يكن قبول سورية للقرار /٢٤٢/ أمراً سهلاً فهي رفضته في البداية، لكن عادت وقبلت به على أن يعني انسحاب (إسرائيل) الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام /١٩٦٧/ م، مع ضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني. وبهذا القبول يعني التسليم بوجود (إسرائيل) وهو ما يشكل تحدّياً حقيقياً للفكر القومي، وفي اعتقادنا أن هذا القبول الذي جاء على مضض، إنما يعكس موازين القوى أكثر مما هو اعتراف بهذا الكيان.

بالنسبة لسورية[١]، حيث دافعت عنها بكل قوة وصلابة كونها لب الصراع، وإن إنهاءه متوقف على إيجاد تسوية عادلة وشاملة تُنهي الاحتلال (الإسرائيلي) للأراضي العربية المحتلة منذ عام /١٩٦٧/ م وتعيد للفلسطينيين حقوقهم المشروعة التي اعترف بها المجتمع الدولي وأكدتها قرارات الأمم المتحدة[٢].

إن دفاع سورية عن القضية الفلسطينية ارتكز إلى اعتبارين أساسيين، الأول : قومي، والثاني قانوني.

ففلسطين وشعبها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والأمة العربية، وإن احتلال هذا الجزء وتشريد أهله، انتهاك صارخ للكرامة العربية، واعتداء على الوجود العربي وتقدمه وعلى آماله وطموحاته، وعرقلة مادية في إقامة الوحدة العربية، وفضلاً عن ذلك، فإن أهداف وأطماع الصهيونية تتعدى فلسطين الانتدابية لتشمل الوطن العربي بأكمله وبالتحديد الدول المجاورة لفلسطين، لبنان شمالاً، وسورية والأردن شرقاً، ومصر جنوباً.

وقد أثبتت الوقائع المادية ذلك من خلال العدوان الإسرائيلي عام /١٩٦٧/ م والذي نتج عنه احتلال كامل فلسطين، ومرتفعات الجولان، وشبه جزيرة سيناء، واحتلال الجنوب اللبناني عام /١٩٧٨/ م، وضم القدس والجولان عامي /١٩٨٠و ١٩٨١/ م على التوالي، وقصف المفاعل النووي العراقي عام /١٩٨١/م ثم غزو لبنان عام /١٩٨٢/م، وزرع الفتن في أنحاء متعددة من الوطن العربي، كلبنان والسودان[٣].

---

١ – د. جورج جبور، حافظ الأسد وقضية فلسطين، دمشق، مطابع الإدارة السياسية، الطبعة الثانية، تشرين الثاني، / ٢٠٠٨ / م، ص ٢٥ وما بعدها.

٢ – عماد مصطفى، إستراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين .

http://www.imadmoustapha.net/strategies%20and%20priorities%20for%20styrion%20 24/6/2007.

٣ – كمال حمّاد، أزمتا العراق ودارفور من وجهة القانون الدولي، بحث منشور في مجلة شؤون الأوسط /١٢٩/ صيف /٢٠٠٨/ م، مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان ، ص٧٠.

ولـذلك فـإن المنطـق القـومي يحـتم علـى سـورية الـدفاع عـن القضـية الفلسطينية، ودعمها بكافة الوسائل، والوقوف بصلابة أمام المخططات الرامية لتصفيتها.

وأما الجانب القانوني، فيتمثل بتمسك سورية بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتي أقرها المجتمع الدولي، وأكدتها قرارات الأمم المتحدة، ويأتي في مقدمتها، حق تقرير المصير وحق العودة.

فحق تقرير المصير، وما يترتب عليه من إقامة دولة مستقلة استقلالاً كاملاً، ورد النص عليه في ميثاق الأمم المتحدة في المادة /١/ فقرة /٢/ والمادة /٥٥/[١]، وفي العديد من القرارات[٢] التي اتخذتها الجمعية العامة منذ عام

---

[١] – تنص المادة الأولى في فقرتها الثانية على مايلي:

إن مقاصد الأمم المتحدة هي:

١– .....

٢– إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

أما المادة الخامسة والخمسون فتنص على:

=

= رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم؛ مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها،.....

[٢] – من هذه القرارات، القرار رقم ٦٣٧ الصادر في ١٦ كانون الأول / ١٩٥٢ / م، والقرار رقم ١٥/١٥١٤ تاريخ ١٤ كانون الأول / ١٩٦٠ / م، والقرار رقم ٢٦٧٢ الصادر في ٨ كانون الأول / ١٩٧٠ / م.

حول هذه القرارات وغيرها، انظر:

قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، تقديم أحمد عصمت عبد المجيد، مراجعة وتدقيق جورج طعمة، جمع وتصنيف منى نصولي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية / ١٩٩٤ – ١٩٩٥ / م، ٤ أجزاء.

/١٩٥٠/ م، والتي كان أهمها، القرار رقم ٣٢٣٦ تاريخ / ١٩٧٤ / م الذي أكد على حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، ولاسيما، الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

واعترفت به محكمة العدل الدولية في أكثر من مناسبة في ناميبيا /١٩٧١/ م، وفي الصحراء الغربية عام /١٩٧٥/ م، فضلاً عن اعترافها بهذا الحق لكونه جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي العرفي.

ويمارس هذا الحق بالطرق السلمية وعبر الكفاح المسلح، وانطلاقاً من ذلك فإن المقاومة المسلحة للشعب الفلسطيني، هي حق ثابت له ولا تُعدّ أعمالاً إرهابية.

وإضافة إلى حق تقرير المصير، هناك حق العودة الذي نص عليه القرار /١٩٤/ الصادر عن الجمعية العامة عام /١٩٤٨/ م، وأكدته قرارات أخرى، ووفقاً لهذا القرار فإن من حق كلٍّ لاجئ فلسطيني العودة إلى دياره وهو حق شخصي، لا يملك الغير – أياً كان – التنازل عنه.

وقد دعمت سورية هذا الحق بصلابة شديدة، وأصرت على التأكيد عليه في المناسبات كافّة، وتحديداً في المبادرات الهادفة لحل الصراع، وهو ما كان يصطدم بالمواقف الأجنبية الرافضة له أو العربية المتساهلة.

وهنا لا بد من الاشارة إلى أنه كان هناك محاولات من جانب بعض الدول العربية لتغييب حق العودة من المبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت عام /٢٠٠٢/ م، لكن الإصرار السوري واللبناني على هذا الحق حالا دون ذلك.

وفي هذا الإطار نجد أن سورية من طلائع الدول العربية الداعمة والمساندة لهذا الحق المقدس، وما تنظيمها واستضافتها للملتقى الدولي حول حق العودة الذي عقد في دمشق في تشرين الثاني /٢٠٠٨/ م والذي شارك

فيه أكثر من خمسة آلاف مشارك بين وفود رسمية تمثل الدول وأخرى تمثل الأحزاب، فضلاً عن شخصيات بارزة، إلا دليلٌ قاطع على تمسك سورية بهذا الحق.

المطلب الثاني
التعاون السوري مع منظمة التحرير الفلسطينية

اعتمدت سورية منذ عام /١٩٧٠/ م مبدأ التضامن العربي في التعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي، فالتضامن بين الدول العربية بشكل عام وبين دول المواجهة، ومنظمة التحرير بشكل خاص مصدر قوة للطرف العربي في صراعه مع (إسرائيل).

وعلى هذا الأساس دخلت سورية ومصر حرب تشرين التحريرية، وكان من المفترض أن يستمر هذا النهج خلال المفاوضات الدبلوماسية، لكن الأمور سارت بطريق مختلف، حيث نجحت (إسرائيل) والولايات المتحدة في شق التضامن العربي والانفراد بمصر والتوصل لتسوية جزئية أنهت حالة الحرب، وذلك وفقاً للشروط (الإسرائيلية) وبالتالي إخراجها من دائرة الصراع.

وهذا ما شكل تحدّياً خطيراً للقضية الفلسطينية حيث إنها لب الصراع، ليس بخروج مصر فحسب، وإنما بسبب الالتزامات التي أخذتها مصر على نفسها تجاه القضية الفلسطينية، والتي تضمنت تنازلاً شديداً عن الحقوق الفلسطينية[١].

وأدركت سورية منذ البدء النوايا (الإسرائيلية) والأمريكية تجاه تصفية القضية الفلسطينية وهو ما ظهر بشكل واضح من الموقف (الإسرائيلي) بربط

---

[١] – انظر في ذلك : مسيرة السادات الاستسلامية: من زيارة القدس المحتلة حتى صفقة كامب ديفيد، مرجع سابق، ص٢٢٢ وما بعدها .

مشاركتها في مؤتمر جنيف[١] الذي عقد في ١٩٧٣/١٢/٢١ م بعدم مشاركة الفلسطينيين فيه، وكذلك من لقاء الرئيس حافظ الأسد مع وزير خارجية الولايات المتحدة هينري كيسنجر في دمشق، بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٥ م في أثناء الإعداد لمؤتمر جنيف، حيث ركز الرئيس الأسد ضرورة مشاركة الفلسطينيين، فضلاً عن معالجة القضايا المركزية، والتي يأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية[٢]، وبعد أن توصل الرئيس الأسد خلال[٣] لقائه مع كيسنجر، أن هذا المؤتمر لن يتطرق للقضايا المركزية ولن تكون هناك دعوة للفلسطينيين فقد أعلنت سورية عدم مشاركتها.

وقد دعمت سورية بقوة قرار مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط عام /١٩٧٤/ م والذي أقر بأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية[٤] الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وكان الموقف السوري يهدف من وراء ذلك إلى إعطاء منظمة التحرير دوراً تفاوضياً في دبلوماسية كيسنجر[٥]، والواقع أن الموقف السوري يعكس[٦]

أولاً : قناعة سورية بأن المنظمة ستكون أكثر دفاعاً عن القضية الفلسطينية من أي دولة عربية أخرى، لاسيما وأن التوجه (الإسرائيلي)

---

١ – عقد المؤتمر في جنيف بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢١ م حيث شارك به كل من مصر والأردن و (إسرائيل) والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والأمين العام للأمم المتحدة.

٢ – أحمد وافي، اتفاقيات كامب ديفيد، مرجع سابق، ص ٣١٤–٣٥٥ .

٣ – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع، مرجع سابق، ص٣٧٥ .

٤ – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع، مرجع سابق، ص ٤١٢ .

٥ – د. إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً: المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، مرجع سابق، ص ٣٠١.

٦ – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع، مرجع سابق، ص٤١٥.

الأمريكي متجه للانفراد بمصر والتوصل معها لتسوية تعيد لها سيناء مقابل تخليها عن القضية الفلسطينية.

ثانياً : الإستراتيجية السورية بالتعامل مع (إسرائيل) من خلال التنسيق والتضامن بين الأطراف المعنية مباشرة بالصراع.

والفلسطينيون هم الطرف الأساسي به، ومن ثم فإن التضامن السوري الفلسطيني، ممثلاً بالمنظمة يعزز ويقوي موقفهما التفاوضي[١] .

وبعد قناعة الرئيس الأسد بالتوجه المصري نحو التسوية الانفرادية من خلال اتفاق فصل القوات الثاني عام /١٩٧٥/ م ذات الطابع السياسي سعى لإنشاء قيادة سياسية وعسكرية موحدة مع المنظمة[٢].

إلا أن بداية الحرب الأهلية في لبنان كان لها انعكاسات سلبية على ذلك، ثم توثقت العلاقات بين الجانبين إثر زيارة السادات إلى القدس، حيث تشكلت جبهة الصمود والتصدي وكانت المنظمة طرفاً فيها.

وفي إطار الدعم السوري للفلسطينيين وللمنظمة ربطت سورية إعطاء موافقتها بالتمديد لقوة مراقبي فضّ الاشتباك عام /١٩٧٥/ م ببحث القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، ومشاركة منظمة التحرير في ذلك، وهو ما أحدث أزمة بين سورية و (إسرائيل)، وعلى الرغم من ذلك فقد نجحت سورية في إدراج القضية الفلسطينية على جدول الأعمال مقابل موافقتها على تجديد ولاية القوة.

---

١ – هنا لابد من الإشارة إلى أن كيسنجر اتجه بعد إبرام اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية، لإبرام اتفاق مماثل مع الأردن الذي أبدى استعداده لذلك، ورغم محاولة كيسنجر إقناع الإسرائيليين بأهمية اتفاق كهذا مع الأردن باعتبار أنه سيضعف من المنظمات الفلسطينية في العالم، إلا أن حكومة رابين لم تكن متحمسة لذلك خشية أن ينعكس سلبي على مستقبلها السياسي.

انظر في ذلك : أحمد وافي، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٥٧–٥٨.

٢ – المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء /١٩٧٥/ م، مرجع سابق، ص٢٣٣.

ويعد التوقيع على معاهدة السلام المصرية وما تبعها من غزو (إسرائيلي) للبنان، نجحت (إسرائيل) والولايات المتحدة من إبعاد قادة المنظمة عن سورية، وهو ما أدى لإحداث انشقاق في حركة فتح، وجرّها إلى مسار التسوية؛ مما أحدث خلافات كبيرة بين الجانبين السوري وقادة المنظمة وصلت إلى حَدِّ القطيعة بالتوقيع على اتفاق أوسلو عام /١٩٩٣/ م وما استتبع ذلك من السماح بدخول قادة المنظمة إلى الأراضي المحتلة وإنشاء السلطة الفلسطينية.

ومع بداية الألفية الثالثة أخذت العلاقات بالتحسن بين سورية والسلطة الفلسطينية، وكان وراء ذلك مجموعة من العوامل: أهمها،

أولاً: وصول السلطة الفلسطينية لقناعة بعدم جدية (إسرائيل) في المفاوضات فضلاً عن عدم احترام إسرائيل لالتزاماتها.

ثانياً: انفجار انتفاضة الأقصى ووصول شارون وجورج بوش للسلطة، وما ترتب على ذلك من توقف عملية السلام وتصاعد التهديدات والاعتداءات والتوتر في المنطقة سواء بحق الفلسطينيين أو ضد سورية.

أخيراً نستطيع أن نقول: إن الطرفين السوري والفلسطيني (سواء السلطة أو باقي المنظمات) بحاجة لبعضهما البعض في مواجهة التعنت (الإسرائيلي).

المطلب الثالث

الخلافات السورية مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية

وعلى الرغم من التقارب الشديد في العلاقات بين سورية وقادة منظمة التحرير الفلسطينية في النصف الأول من السبعينيات، إلا أن العلاقات أخذت بالتباعد والتوتر بين الطرفين، ووصل الأمر إلى حد الصدام العسكري والقطيعة

الكاملة، وهذه الخلافات إنما تعكس الاختلاف في الرؤى والتكتيك والإستراتيجية بين الطرفين؛ فيما يتعلق بالصراع مع (إسرائيل).

وإن الخلاف الحقيقي الذي وصل إلى حَدِّ الصِّدام العسكري كان إبان الحرب الأهلية في لبنان، حيث كان الفلسطينيون أحد أطراف هذه الحرب.

وكما بيّنا فقد بذلت سورية جهوداً كبيرة لتجنب اندلاع الحرب قبل عام /١٩٧٥/ م، وقد استمرت بجهودها بعد اندلاع الحرب، وأخذت هذه الجهود أشكالاً متعددة، من بينها إرسال قوات عسكرية بناء على طلب من السلطة الشرعية في محاولة لإنهاء هذه الحرب ووضع حدٍّ لسفك الدماء.

والقوات السورية التي دخلت لبنان كانت قوات سلام في الأساس، من ضمن مهامها الأساسية، هو الفصل بين الأطراف المتحاربة.

ولكون الفلسطينيين هم أحد الأطراف الأساسية في هذه الحرب، فقد كانت لهم مصلحة بالاستمرار بها، وهنا ظهر التناقض بين الموقف السوري والموقف الفلسطيني؛ مما أدى إلى صِدام مسلح بين الطرفين عام /١٩٧٦/ م.

وإن هذا التناقض ينطلق أساساً من الاختلاف بين التكتيك والإستراتيجية، فسورية كانت ترى أن الهدف الإستراتيجي للفلسطينيين المتمثل في استعادة حقوقهم، يقتضي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي؛ لأن هذا التدخل سوف يضعف الموقف الفلسطيني وينعكس سلباً على القضية بأكملها[١].

وبالتالي لا مصلحة للفلسطينيين بالتورط في لبنان، كما حدث في الأردن عام /١٩٧٠/ م والذي أضر بالقضية الفلسطينية.

وبالمحصلة فإن النظرة السورية تقتضي بأن توجه المنظمة نضالها ضد (إسرائيل)، وعلى الرغم من تجربتي الأردن ولبنان، فإن المنظمة عادت وكررت خطأها عندما أيدت الغزو العراقي للكويت عام /١٩٩٠/ م، وهو ما أحدث

---

١ – عادل رضا، التاريخ لا تحركه الصدفة، مرجع سابق، ص ٣٣٤ .

خلافاً بينها وبين عدد من الدول العربية، وانعكس سلباً على القضية الفلسطينية.

إذاً هذا التناقض بين الطرفين كان أحد الخلافات الأساسية الذي نتج عنه صدام عسكري عام /١٩٧٦/ م، وعلى الرغم من هذا الصدام فإن العلاقة بين الطرفين تحسنت إثر زيارة السادات للقدس عام /١٩٧٧/ م، حيث تم تشكيل جبهة الصمود والتصدي من قبل بعض الدول العربية الرافضة لنهج السادات، وكانت سورية والمنظمة أحد أقطابها.

ولكنّ الوضع لم يستمر على هذا النحو بعد الغزو (الإسرائيلي) للبنان عام /١٩٨٢/ م والذي كان من أهدافه الأساسية القضاء على القدرة العسكرية والسياسية لمنظمة التحرير، التي تصاعدت بشكل كبير منذ السبعينيات، ودفعها للانخراط في مسار التسوية وهو ما نجحت به (إسرائيل).

وبالفعل بعد أن خرجت المنظمة من لبنان أخذت العلاقات تتحسن بينها وبين كل من مصر والأردن[١] وسعت الإدارة الأمريكية للحصول على تنازلات من قبل المنظمة مقابل انخراطها في مسار التسوية[٢]، لاسيما بعد أن طرحت إدارة ريغان مبادرة إنشاء حكم ذاتي فلسطيني في الضفة والقطاع وارتباطه بالأردن وموافقة قادة المنظمة على ذلك، من خلال الاتفاق الذي وقع عام /١٩٨٥/ م والذي قضى بتشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك للتفاوض مع (إسرائيل) ثم استجابة المنظمة للشروط الأمريكية – الإسرائيلية من خلال الإستراتيجية الجديدة لها[٣].

---

١ – أحمد وافي، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٤٠٠–٤٠١.

٢ – د. غازي حسني، ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين، دراسة، د . ن، دمشق،/ ١٩٩٥ / م، ص ٩٣ وما بعدها.

٣ – المرجع السابق نفسه، ص ٢٠٢ .

وإن هذه التطورات الكبيرة من جانب قادة المنظمة سببت خلافات شديدة بين الجانبين السوري والفلسطيني، إذ إن هذا خضوع للإملاءات الإسرائيلية – الأمريكية وتنازل خطير من جانب المنظمة خاصة وأن الإستراتيجية الجديدة للمنظمة متجهة لتقديم تنازلات خطيرة تضر بالقضية الفلسطينية دون أي مقابل من جانب (إسرائيل).

وبعد غزو العراق للكويت والتحرك الأمريكي لعقد مؤتمر مدريد للسلام سعت سورية لترميم العلاقة مع المنظمة في محاولة للتوصل إلى إستراتيجية محددة في التعامل مع (إسرائيل) في مرحلة المفاوضات، حرصاً على الحقوق العربية وقطع الطريق على (إسرائيل) في الانفراد بالأطراف العربية، – لاسيما الفلسطينيون منهم – لأنهم الطرف الأضعف وفرض شروطها عليها.

وعلى الرغم من الموافقة الظاهرية من جانب قادة المنظمة، إلا أن الحقائق كانت خلاف ذلك، فقد تفاوضت سراً مع (إسرائيل) وتوصلتا إلى اتفاق أوسلو عام /١٩٩٣/ م وهو ما سبب خلافاً كبيراً بين سورية وقادة المنظمة، نظراً لما تضمنه هذا الاتفاق من غموض وإبهام، فضلاً عن التنازلات الخطيرة.

وشهدت العلاقة منذ توقيع هذا الاتفاق حتى بداية الألفية الثالثة حالة من القطيعة بين الجانبين، حيث نجحت (إسرائيل) خلالها من التوصل مع السلطة الفلسطينية لسلسلة من الاتفاقات والتفاهمات التي تضمنت تنازلات شديدة لصالح (إسرائيل) والتي تهدف بالمحصلة لتحقيق المشروع الصهيوني من خلال إقامة كيان فلسطيني لا سيادة له[١].

---

[١] – د. وليد قزيها، سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢١٩ .

المطلب الرابع

أثر العلاقات السورية – الفلسطينية على القضية الفلسطينية بشكل عام وعلى الجولان بشكل خاص

في البدء، لا بد من توضيح حقيقة وهي أن (إسرائيل) لا تريد تسوية عادلة وشاملة للصراع مع العرب، فاستراتيجيتها قائمة على أساس إبرام تسويات جزئية مع كل طرف عربي على حدة، وذلك وفقاً للشروط التي تتلاءم مع ضمان بقاء وتوسع المشروع الصهيوني.

وتحقيق هذه الإستراتيجية يتطلب إخراج مصر أولاً من دائرة الصراع بصفتها القوة العربية الأكبر سياسياً وعسكرياً وبشرياً، وبإخراجها يحدث خلل في موازين القوى لمصلحتها، ثم التفرغ للجبهات الأخرى بشكل انفرادي، مع إطالة أمد الصراع، والعمل على الإخلال بموازين القوى بحيث تكون لصالح (إسرائيل) وتكريس احتلالها للأراضي العربية المحتلة من خلال فرض الوقائع المادية، وبالتالي فرض سياسة الأمر الواقع في أي تسوية مقبلة.

وإن هذه الحقيقية لم تكن غائبة عن سورية، وكذلك عن منظمة التحرير الفلسطينية، لاسيما وأن الأطماع (الإسرائيلية) بالأراضي العربية المحتلة عام /١٩٦٧/ م أخذت تنعكس بشكل واضح من خلال سياسات الاستيطان

والتغييرات الإدارية والضم، ولهذا سعت سورية لتبني إستراتيجية مشتركة مع منظمة التحرير التي اعترف أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني منذ عام /١٩٧٤/ م، وأصبح لها وزن لا يستهان به على الصعيد السياسي، والعسكري، وذلك حرصاً على استعادة الحقوق العربية الفلسطينية والسورية معاً، لاسيما بعد أن نجحت (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية من إخراج مصر من دائرة الصراع، والتوصل معها لاتفاقات تتضمن تنازلات خطيرة عن الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، والتي من أهمها حقه في إقامة دولته المستقلة استقلالاً كاملاً.

وقد نجحت سورية في إستراتيجيتها هذه خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات، وعلى الرغم مما صحبتها من مخاطر أثناء الحرب الأهلية في لبنان، وأدت هذه الإستراتيجية إلى إفشال تطبيق الأحكام الواردة في اتفاقيات كامب ديفيد على الضفة والقطاع (أي الحكم الذاتي المحدود مع بقاء السيادة للإسرائيليين) وكذلك إفشال جَرِّ سورية إلى مفاوضات غير متكافئة كانت تسعى إليها (إسرائيل) من خلال غزوها إلى لبنان عام /١٩٨٢/ م – وعدوانها على سورية قبل ذلك (ضم الجولان) – والذي كان أحد أهدافه الأساسية فصل سورية والمنظمة عن بعضهما البعض لإضعافهما، وبالتالي إخضاعهما للإملاءات الإسرائيلية الأمريكية.

وقد نجحت (إسرائيل) بعد غزوها للبنان في فصلهما عن بعضهما البعض وجَرِّ المنظمة للتعامل مع التسوية؛ وفقاً للشروط الإسرائيلية الأمريكية، فتخلت عن الكثير من الثوابت مقابل التعامل والاعتراف بها ثم التفاوض معها بعد تجريدها من أهم الأسلحة حول مستقبل الضفة الغربية، وقطاع غزة، وهو الكفاح المسلح والتوصل لاتفاقات مجحفة بحق الشعب الفلسطيني وحقوقه الأساسية.

وأمّـا سـورية فقـد اسـتمرت فـي إسـتراتيجيتها، رافضـة الخضـوع للشـروط والإملاءات (الإسرائيلية) الأمريكية.

خلاصة القول: إن (إسرائيل) ومن خلال استفرادها بالطرف الفلسطيني حققت أكثر من فائدة:

أولاً : فرضـت الشـروط التـي تريـدها علـى الطـرف الفلسـطيني، فهـو بالأساس طرف ضعيف، وزاد من ضعفه تخلّيه عن عمق إستراتيجي لـه وهو سورية.

ثانيـاً : تقويـة الموقـف (الإسرائيلي) وتصـلبه تجـاه سـورية، وبالتـالي وضعها أمام خيارين: إما التفاوض وفقاً للشروط (الإسرائيلية)، أو استمرار جمـود جبهـة الجـولان مـع كـل مـا يترتـب علـى ذلـك مـن ترسـيخ للاحـتلال، واستمرار استنزاف سورية.

ونسـتخلص مـن كـل ذلـك أن الخلافـات السـورية مـع منظمـة التحريـر الفلسـطينية، والـذي كـان سـببه الـرئيس قبـول قـادة المنظمـة بعـد الغـزو الإسرائيلي للبنان عام /١٩٨٢/ م التفاوض وفقاً للشروط الإسرائيلية – الأمريكيـة، انعكسـت سـلباً علـى الحقـوق الفلسـطينية الأساسـية؛ مـن خـلال التنازلات الكبيرة التي قدمها الطرف الفلسطيني وانعكست كذلك على الحقوق السورية من خلال استمرار احتلال (إسرائيل) للجولان.

وهنا لابد من التذكير أن سورية رفضت منذ بدء الجهود الدبلوماسية عام /١٩٧٣/ م التخلـي عـن الحقـوق الفلسـطينية مقابـل عـودة الجـولان إليهـا وطالبت على الدوام بشمولية الحل[١].

---

[١] – انظر في ذلك : خطاب الرئيس حافظ الأسد على مدرج جامعة دمشق في الذكرى الثانية لحرب تشرين التحريرية.

مصطفى طلاس، دراسة عسكرية في اتفاق سيناء السياسي، مرجع سابق، ص٢٢ وما بعدها.

وكذلك انظر: حديث الرئيس حافظ الأسد لمجلة نيويورك الأمريكية في ٢٥ / ٧ / ١٩٧٧ م، حيث أكد سيادته " لا يمكن أن نتخلى عن حقوق الشعب العربي الفلسطيني مقابل أي شي، قضية الشعب العربي الفلسطيني هي قضيتنا بكل ما تعنيه هذه الكلمة. ونضالنا لا يمكن أن يكون من أجل الجولان إلا بقدر ما هو من أجل حقوق الشعب الفلسطيني، ويجب أن يكون واضحاً أن قضية الجولان وسيناء، إذا صح أن نسمي ذلك قضية، هي قضية لاحقة للقضية الأساسية التي هي قضية فلسطين ".

انظر نص هذه المقابلة في:

مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد، الكتاب السابع، الجمهورية العربية السورية، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية، فرع الثقافة والتوجيه، ص ١١٤ .

المبحث الخامس

سعي سورية لبناء توازن إستراتيجي لمواجهة (إسرائيل)

سعت سورية منذ منتصف السبعينيات لإقامة توازن إستراتيجي بديل لمواجهة (إسرائيل)، وذلك بعد خروج مصر من دائرة الصراع وما أحدثه من خلل في توازن القوى القائم حينها، وجاء سعي سورية هذا بعد اقتناعها أن (إسرائيل) لا تريد السلام العادل والشامل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، بل إن كل ما تريده هو تسويات جزئية وانفرادية مع كل طرف عربي على حدة، بحيث تضمن من خلال هذه التسويات فرض شروطها.

ولهذا فقد لجأت سورية لإقامة تحالفات بديلة متعددة الأطراف وثنائية في محاولة للحفاظ على نوع من التوازن يمكنها من استرجاع حقوقها، أو على الأقل الصمود في وجه الضغوط والتهديدات (الإسرائيلية)[1] .

وسوف أتحدث عن هذه التحالفات، في محاولة لتبيان مدى أثرها على موقف سورية المبدئي المتمثل بأن أي تسوية مع (إسرائيل) يجب أن تضمن عودة الحقوق كاملة، وذلك في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول : سعي سورية لإقامة توازن إستراتيجي قومي لمواجهة (إسرائيل).

---

[1] – يشير الدكتور وليد قزبها " أن سورية تبنت – في ظل قيادة حافظ الأسد – مبدأ التوازن الإستراتيجي strategic parity لمواجهة التحدي الإسرائيلي التاريخي. ولم يكن هدفها من وراء هذا المبدأ أن تملك قدرة عسكرية تتفوق بها على (إسرائيل)، بل أن تحقق توازناً معيناً للقوة العسكرية في المنطقة يسمح لسوريا والعرب بوضع أفضل للتفاوض مع (إسرائيل).

انظر ذلك في :

د. وليد قزبها، سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢١٥ .

المطلب الثاني : السعي لتحقيق التوازن الإستراتيجي بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي.

المطلب الثالث : توثيق العلاقات الإستراتيجية بين سورية و إيران.

المطلب الأول

سعي سورية لإقامة توازن إستراتيجي قومي لمواجهة (إسرائيل)

أولاً – جبهة الصمود والتصدي :

شكلت الزيارة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٩ م منعطفاً خطيراً في الصراع العربي – الإسرائيلي، فهذه الزيارة وضعت حداً نهائياً لمستقبل مصر، كطرف في معادلة الصراع، خاصة بعد أن بذل الرئيس حافظ الأسد جهوداً شاقة لإقناع السادات بعدم القيام بهذه الزيارة؛ لما تشكله من تنازلات خطيرة لصالح (إسرائيل)[١].

وكان من الطبيعي أن تلجأ سورية ومعها الأطراف العربية الرافضة لنهج ولإستراتيجية السادات وما سببته من أضرار في الحقوق العربية بشكل عام، وفي القضية الفلسطينية بشكل خاص، إلى تشكيل جبهة موحدة تتبنى إستراتيجية مضادة للحلول الاستسلامية التي تسعى (إسرائيل) والولايات المتحدة لفرضها على الدول العربية[٢].

وقد أُعلن عن إنشاء هذه الجبهة التي سميت " بالجبهة القومية للصمود والتصدي " في المؤتمر الذي عقد في طرابلس في ليبيا في المدة الواقعة بين ٢

---

[١] – د. جمال سلامة علي، من النيل إلى الفرات، مرجع سابق، ص ٤٤٧–٤٤٨ .

[٢] – مصطفى طلاس، جبهة الصمود في مواجهة معسكر داود، مرجع سابق، ص١٤٢ وما بعدها.

و ٥ كانون الأول /١٩٧٧/ م والذي شارك به قادة كل من سورية والعراق[١] والجزائر، واليمن الديمقراطي، ومنظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن الدولة المضيفة ليبيا، وقد سعت هذه الجبهة التي عقدت ثلاثة مؤتمرات قمة بين عامي /١٩٧٨ و ١٩٨٠/ م إلى تحقيق جملة من الأهداف[٢]، من بينها تحقيق التوازن الإستراتيجي بين سورية من جهة، التي باتت تشكل القاعدة الأساسية لقوى الصمود، و (إسرائيل) من جهة ثانية، وذلك من خلال دعم سورية بالوسائل كافّةً سياسياً، واقتصادياً، ومالياً، وعسكرياً.

وعلى الرغم من هذا الهدف الواضح لهذه الجبهة فقد كان من الصعب تحقيقه من الناحية الفعلية، وأسباب ذلك هي :

١- الخلل الكبير الذي أحدثته مصر بخروجها من معادلة الصراع، وهذا الخلل يصعب تداركه؛ نظراً للضعف النسبي لهذه الأطراف سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، فضلاً عن تباعدها الجغرافي فيما بينها من ناحية وعن فلسطين من ناحية أخرى.

٢- تعدد واختلاف أهداف الأطراف المنضمة إلى هذه الجبهة.

٣- اندلاع الحرب بين العراق وإيران وما نجم عنها من انقسام الدول العربية، بما فيها الدول الأطراف في الجبهة، فالبعض أيّد العراق والبعض الآخر اتخذ موقفاً معارضاً له (مؤيداً لإيران) وهو ما شكل تحدياً حقيقياً أمام استمرار هذه الجبهة.

---

[١] – هنا لابد من الإشارة إلى أن الوفد العراقي انسحب من الجلسة الختامية للمؤتمر، بحجة أنه غير مستعد للمشاركة في جبهة كانت قد وافقت على قرار مجلس الأمن /٢٤٢ و ٣٣٨/.

انظر في ذلك : أحمد وافي، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٣٤٤-٣٤٥ .

[٢] – د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧ – ٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ص١٨٣.

خلاصة القول: إنّ العمر القصير لهذه الجبهة والذي لم يتعدّ بضعة سنوات لم يحقق لسورية التوازن الإستراتيجي مع (إسرائيل).

ثانياً – السعي لإقامة توازن إقليمي سوري – عراقي

على الرغم من الخلاف القائم بين العراق وسورية، فإن التطورات المتسارعة على صعيد التسوية المصرية – الإسرائيلية منذ زيارة السادات للقدس وما أعقبها من توقيع اتفاقيات كامب – ديفيد فرضت نفسها على كلا البلدين، وشكلت لهما تحدّياً حقيقياً[١].

وفضلاً عن رفضهما لهذه التسوية كونها تشكل انتهاكاً للحقوق العربية وتنازلاً خطيراً من جانب مصر لصالح (إسرائيل)، فإن الخطوات التالية لدى كل من (إسرائيل) ومصر والولايات المتحدة، هو ضم دول عربية أخرى لعملية التسوية من بينها المملكة العربية السعودية والأردن، وهذا إذا ما تمّ، سيؤدي إلى عزل سورية والعراق معاً.

ومن هنا فإن مصلحة البلدين اتحدتا أمام المخاطر المشتركة الواقعة على كليهما، وقررتا تجاوز خلافاتهما وتوحيد جهودهما لمواجهة هذه التحديات الخطيرة .

وكانت المبادرة من جانب سورية، حيث قام الرئيس حافظ الأسد بزيارة بغداد في المدة الواقعة بين ٢٣ و ٢٦ تشرين الأول من عام /١٩٧٨/ م واجتمع مع القادة العراقيين وعلى رأسهم الرئيس أحمد حسن البكر، وتوجت هذه الزيارة بالتوقيع على ميثاق العمل القومي بين القطرين[٢] حيث شكل هذا

---

[١] – أحمد وافي، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٣٤٤–٣٤٩.

[٢] – المرجع السابق نفسه، ص١٨٣ .

الميثاق أساساً للعلاقة بين البلدين، في المجالات العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والإعلامية، وغيرها كافّة [1].

وأخذت العلاقات بين سورية والعراق تتعزز بعد هذه الزيارة، لاسيما في المجال العسكري، حيث شرع في الإعداد لاتفاقية دفاع مشترك تشكل أساساً لوحدة عسكرية كاملة بينهما.

ولكن هذا التقدم السريع في العلاقة بين البلدين سرعان ما أصيب بانتكاسة إثر تبدل القيادة في العراق، بوصول صدام حسين لرئاسة الدولة في تموز من عام /١٩٧٩/ م وإزاحته للقيادة السابقة.

وعلى الرغم من زيارة الرئيس صدام حسين لدمشق بعد أشهر من توليه السلطة وزيارة الرئيس حافظ الأسد لبغداد بعدها، فإن الخلافات القديمة فيما بين البلدين أخذت تطفو، وترافق ذلك مع توتر في العلاقات بين بغداد وطهران، ومناوشات حدودية بينهما سرعان ما تصاعدت لتبدأ الحرب بين العراق وإيران في ٢٢ أيلول /١٩٨٠/ م، إثر عبور القوات العراقية إلى الأراضي الإيرانية.

وكان لهذه التطورات الخطيرة نتائج سلبية على علاقة سورية بالعراق وتوترت العلاقة بينهما، حيث عدّ الرئيس حافظ الأسد أن قرار الحرب الذي اتخذه الرئيس صدام حسين قراراً خاطئاً، فهذه الحرب تضر بكل من العراق العربي وإيران الإسلامية وبالمصلحة العربية ككل[2].

وبهذا فإن العراق بقيامه بالحرب ضد إيران يكون قد وضع حداً للجهود الوحدوية مع سورية، وبالمقابل شكل ذلك بداية تطور علاقات بين سورية

---

[1] – حول ميثاق العمل القومي الاشتراكي بين القطرين الشقيقين السوري والعراقي، انظر : مصطفى طلاس، جبهة الصمود في مواجهة معسكر داود، مرجع سابق، الملحق الرابع، ص٣٩٥ وما بعدها.

[2] – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع، مرجع سابق، ص٥٨٠–٥٨١ .

والجمهورية الإسلامية الإيرانية لتصل فيما بعد إلى درجة التحالف، وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً.

ونستخلص من ذلك أن الجهود التي بذلتها سورية لتحقيق توازن قومي إستراتيجي مع العراق فضلاً عن دول جبهة الصمود والتصدي، وذلك لمواجهة (إسرائيل)، لم تصل بها إلى هذا الهدف، ومع ذلك فإنها استمرت في سعيها المحق، فالعدوان الإسرائيلي مازال جاثماً على جزء من أرضها، ولهذا سعت لتحقيق التوازن الإستراتيجي من خلال التعاون مع الاتحاد السوفييتي.

المطلب الثاني
السعي لتحقيق التوازن الإستراتيجي بالتعاون
مع الاتحاد السوفييتي

بعد فشل سورية في تحقيق توازن إستراتيجي لمواجهة (إسرائيل)، من خلال كل من جبهة الصمود والتصدي والعراق وفي ظل الرفض (الإسرائيلي) للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، واجتياح لبنان عام /١٩٧٨/ م، وتصاعد التهديدات (الإسرائيلية) ضد سورية وقواتها العاملة في لبنان منذ بداية الثمانينيات، كل ذلك شكل تحدّياً خطيراً أمام سورية سواء في استرجاع حقوقها المغتصبة أم في حماية أمنها الوطني.

ولمواجهة هذه المخاطر كان لا بد لسورية من توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفييتي؛ لتأمين الدعم والمساندة لاسيما في المجالين العسكري والسياسي، وتوج ذلك بتوقيع الطرفين معاهدة صداقة وتعاون[١] بينهما[١] في ٨ تشرين

---

[١] – إن هذه المعاهدة، وكما عبر عن ذلك أحد الدارسين تشكل بداية تطور نوعي في نمط العلاقات السوفياتية – العربية، فهي ليست معاهدة دفاع مشترك، كتلك التي تربط دول أوروبا الشرقية بالاتحاد السوفييتي، إلا أنها ليست مجرد معاهدة صداقة وتعاون؛ إنها صيغة وسط بين التعاون والتحالف.

الأول /١٩٨٠/ م، تضمنت عزم الطرفين على تطوير وتعزيز روابط الصداقة والتعاون في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية ... إلخ، وذلك على أساس مبادئ التكافؤ والمنفعة المتبادلة واحترام السيادة والاستقلال الوطني، وحرمة الأراضي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وكذلك التنسيق والتعاون بين بعضهما البعض لإقصاء الخطر وإعادة السلام في حال نشوب أوضاع تهدد السلام، أو أمن أي منهما، أو تُخِلُّ بالسلام والأمن في العالم.

وشكلت هذه المعاهدة بداية لمرحلة جديدة في تطوير وتحديث الجيش السوري، خاصة بعد العدوان (الإسرائيلي) على القوات السورية في لبنان عام /١٩٨٢/ م، وما كشفه من خلل خطير إثر تدمير قواعد الصواريخ السورية في البقاع وإسقاط حوالي /٩٠/ طائرة سورية[٢].

وعلى ضوء ذلك قام الاتحاد السوفييتي بتزويد سورية بصفقة أسلحة متطورة، شملت دبابات وطائرات مقاتلة وصواريخ ورادارات وأجهزة حرب الكترونية حديثة، وأحدثت هذه الصفقة تعديل كبير في الخلل الإستراتيجي القائم بين سورية و (إسرائيل)، حيث كادت تُوصِل سورية إلى توازن مع (إسرائيل) في بعض المجالات[٣].

انظر في ذلك :

أحمد وافي، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٥٩ .

١– انظر أحكام هذه المعاهدة في :

د . رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧ – ٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، الملحق رقم (٥) – ص ٢٩٣ – ٢٩٧ .

٢ – د . رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان ١٩٦٧ – ٢٠٠٧ م، مرجع سابق، ص ١٩١ .

٣ – التقرير الإستراتيجي العربي، السياسة الدفاعية السورية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مرجع سابق، ص ٢–٣ .

وهذا ما أثَّر إيجابياً في القدرة السورية[١] على مواجهة التهديدات الإسرائيلية – الأمريكية؛ والضغوط للدخول في مفاوضات غير متكافئة كانت (إسرائيل) تسعى إليها من خلال غزوها للبنان.

وظل التعاون بين الطرفين يتوثق إلى أن أُصيب بنكسة إثر وصول جوربا تشوف إلى السلطة عام /١٩٨٥/ م، وما أعقبها من إجراء تحولات كبرى على سياسة الاتحاد السوفييتي الداخلية والخارجية، وهو ما أثَّر سلبياً في التعاون العسكري بين الجانبين، لاسيما بعد أن أعلم سورية رسمياً بعدم التزامه بتأمين السلاح لها، وذلك على أساس سعيها لإقامة توازن إستراتيجي لمواجهة (إسرائيل)، وإن أية صفقات للأسلحة مستقبلاً ستكون وفقاً لسعرها العالمي وليس مقايضة بالصادرات السورية[٢].

شكلت هذه التطورات وما أعقبها من انهيار للاتحاد السوفييتي وظهور روسيا الاتحادية، والتي أخذت تتعامل وفق أُسس وقواعد صارمة مع سورية، سواء من حيث الدفع النقدي أو من حيث الانتظام وعدم الإخلال في سداد أقساط الديون العسكرية القديمة، تحدّياً حقيقياً أمام الاستمرار في تحقيق التوازن الإستراتيجي لمواجهة (إسرائيل).

وبرز هذا التحدي في جانبين أساسيين:

الأول : عدم القدرة الاقتصادية لدى سورية في تغطية نفقات الأسلحة المتطورة باهظة الثمن.

أما **الثاني** : فهو الصعوبة الكبيرة في إيجاد مصادر بديلة لتسليح الجيش السوري.

---

[١] – د . وليد قزيها، سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢١٧ .

[٢] – محمد خواجة، سوريا : تبدلات إستراتيجية.
http://www.voltairenet.org/article151060.html 7/1/2008

ولذلك فإن سورية لم تجد أمامها خيار إلا تعديل سياستها لتنسجم مع التطورات الجديدة، وذلك بتبني إستراتيجية عسكرية لمواجهة (إسرائيل)، قائمة على أساس تلبية متطلبات الحرب غير المتماثلة بشكل عام، مع التركيز على بناء القوات الخاصة واقتناء صواريخ متوسطة وبعيدة المدى[١] .

ورغم ما أصاب العلاقات الروسية السورية من جمود خلال التسعينيات، إلا أن التطورات الإقليمية سواء في الشرق الأوسط أو القوقاز (مؤخراً)، وسعي أمريكا لنصب الدرع الصاروخي على حدود روسيا في محاولة لعزلها وتهديدها بشكل مباشر، كل ذلك كان له انعكاسات إيجابية على العلاقات بين دمشق وموسكو، وتمثل ذلك بالزيارات الثلاث التي قام بها السيد الرئيس بشار الأسد إلى موسكو في الأعوام / ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ / م وهناك مؤشرات قوية على عودة الدعم الروسي لسورية، وهو ما يعني إمكان إحياء التحالف التاريخي بينهما.

المطلب الثالث

توثيق العلاقات الإستراتيجية بين سورية و إيران

---

١ – يمكن القول أن تجربة حزب الله في أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز عام / ٢٠٠٦ / م عززت ذلك.

أدت التطورات التي شهدتها المنطقة والعالم منذ الثمانينيات إلى اتجاه سورية لتوثيق العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في محاولة منها لتخفيف الخلل في مسألة التوازن الإستراتيجي القائم بينها وبين (إسرائيل)، ولفهم تطور العلاقات بين سورية وإيران، نتحدث أولاً عن موقف سورية من الثورة الإيرانية.

أولاً: الموقف السوري من الثورة الإيرانية

شكّل نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام /١٩٧٩/ م بداية تحوّل جذري في العلاقات بين سورية وإيران[١]، فسورية كانت تنظر لعلاقة التحالف بين إيران في عهد الشاه والولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل)، بأنها مصدر تهديد إستراتيجي للأمن القومي العربي. فالشاه تبنى سياسة عدائية للعرب[٢] حيث سمح بإقامة قواعد عسكرية أمريكية في بلاده، وساند إسرائيل وإستراتيجيتها العدوانية، وكان له دور بارز في إنجاز التسوية بين مصر و (إسرائيل) [٣]. وبسبب هذه الإستراتيجية التي تبناها الشاه وآثارها السلبية على العرب بشكل عام، وعلى سورية بشكل خاص، وقفت سورية بقوة إلى جانب

---

١ – ثائر عيسى، العلاقات السورية – الإيرانية /١٩٧٩–٢٠٠٠/ م، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، / ٢٠٠٧ / م، ص١٠٤.

٢ – عبد الرزاق إسماعيل، العلاقات الأمريكية – الإيرانية وأثرها على الصراع العربي – الإسرائيلي / ١٩٤٥ – ٢٠٠٥ / م، دراسة أُعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، / ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ / م، ص ٢٢ وما بعدها.

٣ – عياد البطنيجي، التحالف الإيراني السوري : تاريخه، حاضره، مستقبله، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية – المملكة المتحدة، لندن.
http://www.ashargalarabi.org.uk ٧ / ١ / ٢٠٠٨

الثـورة الإسـلامية[1]، التـي تبنـت إسـتراتيجية جديـدة فـي علاقاتهـا الخارجيـة وبالتحديد في تعاملها مع الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث ناصرت العرب فـي قضـاياهم العادلـة، ووضـعت حداً لعلاقـة إيـران بكـل مـن الولايـات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل) [2].

إن الموقـف السـوري الـداعم للثـورة الإسـلامية الإيرانيـة ينطلـق – بالدرجـة الأولـى – مـن سـعيها لتعديل الخلل الإستراتيجي النـاجم عن خـروج مصـر مـن دائرة الصراع مع (إسرائيل)، فإيران دولة إسلامية لها وزنها البشري والعسكري والسياسي والاقتصادي، وهي بهذه المقومات، مع مساندتها للعرب في صراعهم مـع (إسـرائيل)، تسـاهم إلـى حـد كبيـر فـي دعـم وتعزيـز صـمود سـورية فـي مواجهـة إسـرائيل وعـدوانها المسـتمر، ومخططاتهـا التوسـعية المدعومـة مـن قبـل الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وأن الجهود السورية لإقامة توازن استراتيجي من خـلال دول جبهـة الصـمود والتصـدي والعراق أخذت بـالتعثر، وكُتب عليها الفشل بعد اندلاع الحرب بين العراق وإيران.

إذاً التحـولات الإسـتراتيجية الهامـة علـى الصـعيد الإقليمـي كانـت السـبب الرئيس في موقف سورية الداعم والمساند للثورة الإسلامية الإيرانية.

وبالمقابـل فـإن الثـورة الإسـلامية وجـدت فـي سـورية سـنداً لهـا، فهـي بحاجـة لـدعم سياسـي وعسـكري واعتـراف دولـي، فسـورية كانـت مـن أوائـل الـدول التـي اعترفـت بهـا، وبحكـم علاقتهـا مـع الاتحـاد السـوفييتي والمنظومـة الاشـتراكية ستسـاهم فـي بنـاء علاقـات بـين هـذه الـدول والجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة، فـي المجـال العسـكري خاصـة؛ وذلـك لأن المصـدر الرئيسـي للأسـلحة الإيرانيـة قبـل

---

[1] – باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع، مرجع سابق، ص ٥٧١ – ٥٧٥.

[2] – عبد الرزاق إسماعيل، العلاقات الأمريكية – الإيرانية وأثرها على الصراع العربي – الإسرائيلي / ١٩٤٥ – ٢٠٠٥ / م، مرجع سابق، ص ١٢٨ وما بعدها.

الثورة هو الولايات المتحدة الأمريكية. وانطلاقاً من ذلك بدأ البلدان في بناء علاقات جديدة بينهما قائمة على أسس ومرتكزات ثابتة تحقق مصلحة لكلاهما، وأخذت هذه العلاقات تتطور وتتوثق في المجالات كافّة، حيث كان للتطورات التي شهدتها المنطقة وبالتحديد في السنوات القليلة الماضية دور كبير في ذلك[1].

وبالمحصلة فإن العلاقات الإستراتيجية بين البلدين كانت انعكاساً لسلسلة من الأحداث والتطورات في المنطقة، أهمها الحرب العراقية – الإيرانية، والاتفاق العسكري الإسرائيلي – التركي عام /١٩٩٦/ م، والاحتلال الأمريكي للعراق عام /٢٠٠٣/ م.

ثانياً: تطور العلاقة بين سورية وإيران

١: الحرب العراقية – الإيرانية :

تبلورت العلاقة السورية – الإيرانية بشكل واضح خلال الحرب التي اندلعت بين العراق وإيران والتي استمرت ثماني سنوات /١٩٨٠–١٩٨٨/ م. حيث أدركت سورية أن هذه الحرب تستهدف الثورة بما جاء فيها من مبادئ وأهداف، فضلاً عن استهدافها لقدرات وطاقات العراق وإيران معاً. وبالتالي فهي تصب في مصلحة (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا السبب عارضتها بشدة، واعتبرت أن قرار العراق بإشعالها قرار خاطئ، وسعت لإنهائها بأقصر وقت، وعدم إطالة أمدها، لكنها فشلت في ذلك.

---

[1] – انظر حديث الرئيس بشار الأسد للتلفزيون الإيراني، جريدة تشرين، العدد ١٠٢٨٩، ١٨ أيلول / ٢٠٠٨ / م .

وبعد أن اتضحت أبعاد الحرب، لاسيما مع سعي الولايات المتحدة و (إسرائيل) لجعلها حرب عربية فارسية، وتوجيه الأنظار عن الصراع الحقيقي في المنطقة، أي الصراع العربي – الإسرائيلي، وبسبب السياسة العدائية التي تبناها العراق والتي استهدفت الاستقرار والأمن في سورية، وقفت سورية إلى جانب إيران طوال هذه الحرب، وقدمت لها الدعم في عدة مجالات، وبالتحديد في المجال العسكري، الذي أخذ بدوره أشكالاً متعددة[١] منها توريد السلاح، ونشر قوات سورية على الحدود مع العراق لتخفيف الضغط عن إيران، ودعم الحركات المعارضة للنظام العراقي.

وكان لهذا الدعم السوري أثر إيجابي على إيران في مواجهتها للعراق الذي كان يتلقى الدعم من عدد كبير من الدول العربية والدول الأجنبية. وفي المقابل نددت إيران بشدة بالإجراء (الإسرائيلي) بضم الجولان، وأعلنت عن استعدادها للقتال إلى جانب سورية ضد (إسرائيل) ولاسيما بعد الغزو (الإسرائيلي) إلى لبنان عام /١٩٨٢/ م وما نجم عنه من اعتداء (إسرائيلي) على القوات السورية العاملة في لبنان[٢].

---

١ – ثائر عيسى، العلاقات السورية – الإيرانية /١٩٧٩–٢٠٠٠/ م، مرجع سابق، ص ١٤١.

٢ – في هذا السياق نشير إلى أن إيران كانت من بين الدول المساهمة بوحدات عسكرية في قوة مراقبي فض الاشتباك منذ عام /١٩٧٥/ م وبعد قيام الثورة سحبت قواتها، حيث أعلن رئيس الأركان الإيراني الجنرال محمد قرني في ١٩٧٩/٣/٣ م : " ليس من المنطقي أن تعمل القوات الإيرانية حاجزاً بين العرب وإسرائيل في حين أننا نعد أنفسنا دولة مجابهة مع إسرائيل جنباً الى جنب مع الدول العربية ".

=

= انظر في ذلك، ثائر عيسى، العلاقات السورية – الإيرانية /١٩٧٩–٢٠٠٠/ م، مرجع سابق، ص ١٠٥.

الخلاصة: إن هذه الحرب وثقت العلاقة بين سورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكانت سورية حريصة ألا تنهزم الثورة في إيران؛ لأنها وقفت إلى جانب سورية في مواجهتها (لإسرائيل)[1].

٢ : التعاون العسكري بين (إسرائيل) وتركيا :

شكل الاتفاق (الإسرائيلي) التركي في المجال العسكري والإستراتيجي الذي وقع بتاريخ ١٩٩٦/٢/٢٣ م، تحدياً خطيراً لكل من سورية والعراق وإيران، وإن كانت سورية هي المستهدف الأول من هذا الاتفاق؛ نظراً لما يشكله من تهديد مباشر لأمنها الذي بات مهدداً من الشمال والجنوب.

فهذا الاتفاق يمنح (إسرائيل) عمقاً إستراتيجياً في الأراضي التركية، وهو ما يؤدي إلى اختلال التوازن الإستراتيجي والعسكري بشكل كبير لصالح (إسرائيل)، ومن أهم ما تضمنه هذا الاتفاق[2] السماح للطائرات (الإسرائيلية) باستخدام القواعد الجوية التركية، وإجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة جوية وبحرية، وكذلك التعاون في المجال الأمني والاستخباراتي، وجمع وتبادل المعلومات، وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أية تحركات عسكرية في سورية وإيران وجمع المعلومات عنهما.

وبسبب هذا التعاون الخطير من قبل (إسرائيل) وتركيا، كان لا بد لسورية من مواجهة هذا الاتفاق الذي يشكل خطراً حقيقياً على أمنها.

ولأن هذا الاتفاق يستهدف أيضاً إيران وأمنها، كان لا بد من التعاون بين البلدين والتصدي معاً للخطر المحيق بهما. وتجلى ذلك في صور متعددة،

---

[1] – د . وليد قزيها، سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

[2] – عبد العزيز شحادة المنصورة، السياسة السورية تجاه التعاون الإستراتيجي التركي – الإسرائيلي، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، /٢٠٠٢/ م، ص ٨٢–٨٥ .

أهمها : إبرام[١] اتفاق دفاعي للتعاون العسكري بينهما في شباط /١٩٩٧/ م، واستتبع ذلك تأكيد وزير الدفاع الإيراني بأن إيران ستشارك بموجب هذا الاتفاق في مشروع تحديث التجهيزات العسكرية السورية وتطويرها، وأن الجيش السوري بدأ في تحسين قدراته وامتلاك تكنولوجية متطورة.

وبهذا نجد أن هذا التعاون بين سورية وإيران كان ردّاً على الخطر الذي يستهدف أمن البلدين، وإن كانت سورية هي المستهدف الأول منه، ولاسيما أنه جاء بعد جمود في المفاوضات السورية – الإسرائيلية، وبالتالي فهو يحقق (لإسرائيل) فائدة في هذا الإطار من خلال الضغط على سورية لتقديم تنازلات في المفاوضات[٢].

ثالثاً: توثيق العلاقة بين سورية وإيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

نتج عن الاحتلال الأمريكي للعراق تحولات إستراتيجية خطيرة بالنسبة لسورية، فالعراق قبل الاحتلال – على ضعفه – كان يشكل عمقاً إستراتيجياً بالنسبة لسورية، وأخذت العلاقات بينهما تتطور منذ النصف الثاني للتسعينيات، وانعكس التعاون العسكري بين (إسرائيل) وتركيا إيجابياً على العلاقة الأمنية بين سورية والعراق. وبعد احتلاله عام /٢٠٠٣/ م فقدت سورية هذا العمق

---

١ – عبد العزيز شحادة المنصورة، السياسة السورية تجاه التعاون الإستراتيجي التركي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٢٣٥ .

٢ – إن (إسرائيل) هي المستفيد الأول من هذا الاتفاق، ولكن ليست الوحيدة، فتركيا بدورها مستفيدة أيضاً، لاسيما وأن لها خلافات مع سورية تسعى لحلها من خلال ممارسة الضغط العسكري، حيث يشكل هذا الاتفاق أحد أدواته. ومن أهم المشاكل بين سورية وتركيا موضوع لواء اسكندرون ومياه دجلة والفرات.

الإستراتيجي الهام وبات أمنها مهدداً من قبل دولة الاحتلال، أي الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت تهديداتها تتصاعد منذ ذلك الوقت؛[1] وذلك بسبب الموقف السوري الرافض لهذا الاحتلال، وللمخططات الأمريكية في المنطقة والتي تشكل تهديداً ليس لسورية فحسب بل للدول العربية بأكملها.

وترافق الاحتلال الأمريكي للعراق وما نجم عنه من تصعيد أمريكي ضد سورية مع تصعيد (إسرائيلي) أيضاً[2]، حيث استغلت (إسرائيل) هذا الوضع الجديد، والذي جاء لصالحها بالكامل بخروج العراق من دائرة الصراع، وانتشار قوات الاحتلال الأمريكي وما يشكل ذلك من وجود (إسرائيلي) عسكري وأمني في العراق، وذلك بحكم علاقة التحالف القائمة بينها وبين الولايات المتحدة.

وكل ذلك جعل (إسرائيل) تشعر بالقوة وهو ما أثَّر في موقفها العسكري والسياسي حيث صعدت من تهديداتها ضد سورية، وحشدت قواتها في الجولان، وقامت باعتداءات على الأراضي السورية، ورفضت الدعوات السورية لاستئناف المفاوضات بين الطرفين، مستفيدة من هذا الخلل الإستراتيجي الناجم عن احتلال العراق وتداعياته. وفي ظل هذه التحديات والأخطار الإستراتيجية الكبيرة كان لا بد لسورية من تطوير علاقتها بإيران، التي تعرضت بدورها لتهديدات أمريكية خطيرة بسبب ملفها النووي من جهة، وتعاظم دورها الإقليمي من جهة أخرى.

وانطلاقاً من المصلحة المشتركة في مواجهة المخاطر المحيطة بكلا البلدين، عزز البلدان علاقتهما في المجالات كافّة [3] وبالتحديد المجال

---

[1] – التقرير الإستراتيجي العربي، السياسة الدفاعية السورية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مرجع سابق.

[2] – المرجع السابق نفسه.

[3] – انظر حديث الرئيس بشار الأسد للتلفزيون الإيراني، جريدة تشرين، العدد ١٠٢٨٩، ١٨ أيلول / ٢٠٠٨/ م.

السياسي والاقتصادي والعسكري، حيث وقَّعا[1] مذكرة تفاهم تضمنت تشكيل لجنة دفاعية عُليا تجتمع في شكل منتظم، وتعزيز التعاون الدفاعي، وتسريع العقود الموقعة. وأعربت إيران على لسان رئيسها محمود أحمدي نجاد عن دعم إيران الشامل لسورية، وعدّ أمن سورية من أمن إيران، وبالتالي فإن من واجب إيران الدفاع عن سورية[2].

ونستطيع أن نقول بأن العلاقات السورية – الإيرانية وصلت لمرحلة العلاقات الإستراتيجية[3].

وكان الدافع الأساسي في تطوير هذه العلاقات هو المخاطر التي تعرض لها أمن البلدان، وبإمكاننا القول أيضاً: إن توثيق العلاقة السورية مع إيران كان سببه الرئيس التغيرات الإستراتيجية التي شهدتها المنطقة، وذلك بخروج مصر أولاً ثم خروج العراق ثانياً، وبالوقت نفسه عجز النظام الإقليمي العربي عن مواجهة التحديات المحيقة بأمن الدول العربية.

وفي الختام نتساءل: هل حققت سورية بعلاقتها الإستراتيجية مع إيران توازناً إستراتيجياً مع (إسرائيل) ؟

في اعتقادي أن سورية لم تصل إلى حالة التوازن الإستراتيجي مع (إسرائيل)، لكن هذه العلاقات الوثيقة ساهمت في تخفيف هذا الخلل القائم إلى حد كبير، والدليل على ذلك قدرة سورية النسبية في الصمود أمام الضغوط الهائلة التي تعرضت لها، من قبل كل من (إسرائيل) والولايات المتحدة معاً.

---

[1] – إبراهيم حميدي، لبنان وفلسطين والعراق في تحولات الخطاب السوري – الإيراني http://www.damaspost.com/?id=1897@page=show 15/1/2008.

[2] – رنا أبو ظهر الرفاعي، الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى /٢٠٠٨/ م، ص ٢٠٨.

[3] – على الرغم من هذه العلاقات الإستراتيجية بين سورية وإيران، إلا أن سياستهما ليست متطابقة في المجالات كافّة، سواء في العراق، أو لبنان، أو الجزر الإماراتية المحتلة، أو عملية السلام.

نخلص مما سبق إلى أنَّ السبب الرئيس في استمرار اتفاق فصل القوات بمكوناته كافّة، ومنها استمرار مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في الجولان، هو رفض (إسرائيل) الانسحاب من الأراضي السورية المحتلة، مستفيدة من حالة الخلل الكبير في موازين القوى بينها وبين سورية، والتي بدأت بشكل فعلي بخروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي منذ توقيعها على اتفاق فصل القوات الثاني عام /١٩٧٥/ م، وبسبب هذا الخلل تشبثت (إسرائيل) أكثر فأكثر في احتلالها للجولان، ولم تبدِ أي استعداد جدي للانسحاب الكامل من الأراضي السورية تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية، وأمام هذا الواقع كان لسورية ثلاثة خيارات:

<u>الخيار الأول</u> : إلغاء اتفاق الفصل، وهو ما يعني عملياً استئناف العمليات القتالية مع العدو، وهو خيار محفوف بالمخاطر في ظل الخلل في موازين القوى بين الطرفين، ناهيك عن الظروف والأوضاع الدولية التي لا تساعد في ذلك.

<u>الخيار الثاني</u> : قبول تسوية مع (إسرائيل) وفقاً للشروط الإسرائيلية.

<u>الخيار الثالث</u> : إبقاء العلاقة مع العدو محكومة باتفاق الفصل، لحين إيجاد الفرصة المناسبة باستعادة الحقوق الكاملة وفي مقدمتها الانسحاب حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، سواء بالطريق التفاوضي أو العسكري، وكان هذا الخيار الأفضل لسورية، ولهذا بقي اتفاق الفصل بالترتيبات التي جاء بها كافّةً، ومنها مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك على حاله منذ عام /١٩٧٤/ م حتى كتابة هذه السطور.

الفصل الثاني

أثر استمرار مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في ترسيخ (إسرائيل) احتلالها للجولان

أشرنا فيما سبق إلى أن اتفاق فصل القوات بترتيباته كافّة، والتي تأتي في مقدمتها مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك، ليس إلا ترتيباً مؤقتاً، قصد به تثبيت وقف إطلاق النار بين سورية و(إسرائيل)، وهذه خطوة أولية لتطبيق قرارات الشرعية الدولية ولاسيما القرارين /٢٤٢/ و /٣٣٨/، وهو ما يعني انسحاب (إسرائيل) الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلّة ومن بينها الجولان السوري، ولكن السياسة العدوانية (الإسرائيلية) التي تعززت بفعل ميل موازين القوى لصالحها رفضت الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، واستمرت في احتلالها للجولان، والأخطر من ذلك أنها عملت على ترسيخ هذا الاحتلال، مستفيدة من حالة الهدوء على الجبهة التي كان لقوة مراقبي فضّ الاشتباك دور رئيس فيها، وتعاملت مع هذه المنطقة كأنها جزء لا يتجزأ من كيانها .

سوف أتحدث في هذا الفصل عن الإجراءات العدوانية التي تقوم بها (إسرائيل) في الجولان، والتي تساهم مساهمة مباشرة في ترسيخ احتلالها لهذا الجزء من الأرض السورية، وذلك بالمباحث التالية :

المبحث الأول : النشاط الاستيطاني (الإسرائيلي) في الجولان السوري المحتل.

المبحث الثاني : النشاط الاستيطاني وأحكام القانون الدولي.

المبحث الثالث : الضمّ (الإسرائيلي) للجولان.

المبحث الرابع : موقف الأُمم المتحدة من الإجراء (الإسرائيلي) بضمّ الجولان.

المبحث الخامس : موقف القانون الدولي من ضمّ الأراضي عن طريق استخدام القوة المسلحة.

المبحث السادس : استئثار واستنزاف (إسرائيل) لموارد الجولان المائية.

المبحث الأول

النشاط الاستيطاني (الإسرائيلي) في الجولان السوري المحتل

يعد الاستيطان الصهيوني في الجولان السوري المحتل، من أخطر الإجراءات العدوانية التي تقوم بها (إسرائيل) بحق هذا الجزء من الأرض السورية وأهله، وتتجلى مخاطر الاستيطان في جوانب متعددة، لعل أكبرها أن الاستيطان يشكل ضماً فعلياً للأرض السورية المحتلة.

ونظراً لمخاطر الاستيطان، فإنني سأعالج هذا الموضوع في المطالب الخمسة التالية:

المطلب الأول : السياسة الاستيطانية (الإسرائيلية) في الجولان.

المطلب الثاني : أهداف الاستيطان (الإسرائيلي) في الجولان.

المطلب الثالث : تطور الاستيطان (الإسرائيلي) في الجولان.

المطلب الرابع : أثر النشاط الاستيطاني على السكان المحليين.

المطلب الخامس : إجراءات الاستيلاء على الأراضي من أجل الاستيطان.

المطلب الأول

السياسة الاستيطانية (الإسرائيلية) في الجولان

يُعدُّ الاستيطان أحد أهم الركائز التي استند إليها المشروع الصهيوني، سواء قبل إقامة الكيان الإسرائيلي عام /١٩٤٨/ م أو بعد ذلك، ولاسيما بعد التوسع الإقليمي عام /١٩٦٧/ م الذي نتج عنه احتلال فلسطين بأكملها وأجزاء من الأراضي المصرية والسورية.

وتكمن مخاطر الاستيطان الصهيوني على الأراضي العربية المحتلة، في أنه استيطان إحلالي، انطلق من اعتبارات أيديولوجية ودينية، فهو يأتي على حساب السكان العرب الأصليِّين بتهجيرهم بالوسائل كافّة، وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم.

وبهذه الطريقة يشكل الاستيطان وسيلة للاستيلاء السياسي على هذه الأراضي وضمها فعلياً ورسمياً إلى الدولة اليهودية[١]، ومن ثم فإن حدودها تتحدد من خلال مواقع المستوطنات[٢].

وعلى الرغم من السياسة الاستيطانية الواحدة التي اتبعتها سلطة الاحتلال في الأراضي العربية المحتلة، فهناك جملة من الاختلافات في هذه السياسة بين الاستيطان في الجولان السوري المحتل، والاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، اقتضتها اعتبارات جغرافية وديمغرافية فضلاً عن مستقبل المستوطنات ذاتها.

فالجولان يُعدُّ بعيداً نسبياً عن المناطق الحيوية (الإسرائيلية) مقارنة بالضفة الغربية، فالمسافة بينه وبين الشريط الساحلي وبالتحديد حيفا وضواحيها، (بالخط الجوي) نحو /٥٥/ كم بدءاً من خط وقف إطلاق النار المحدد عام/ ١٩٤٩ / م، و/ ٨٠ / كم بدءاً من خط وقف إطلاق النار لعام / ١٩٧٤ / م، وبالمقابل فإن الضفة الغربية لم تبعُد أكثر من /١٧/ كم عن تل أبيب وضواحيها عام / ١٩٤٩ / م[٣] وهو ما جعل تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية أمرٌ حيوي وضرورة إستراتيجية لدولة الاحتلال.

أدى العامل الديمغرافي دوراً كبيراً في مسألة الإستراتيجية الاستيطانية، فالجولان بعد العدوان بات منطقة شبه فارغة من سكانه الأصليِّين؛ بسبب عمليات التهجير القسري التي قامت بها سلطة الاحتلال فضلاً عن عدم

---

١ – د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السابع، دار الشروق، الطبعة الأولى /١٩٩٩/ م، ص ٥٩–٦٠.

٢ – زئيف شيف، السلام مع الأمن، المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل في مفاوضاتها مع سورية، معهد واشنطن للأبحاث السياسية، ترجمة العميد الركن صبحي الجابي، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، /١٩٩٥/ م، ص٩٥.

٣ – مأمون كيوان وعبده الأسدي، قضية الجولان: هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة، مرجع سابق، ص ١٢٥.

السماح بعودة النازحين بعد انتهاء العمليات القتالية، والعدد المتبقي من السكان السوريين لم يتجاوز ستة آلاف مواطن عربي سوري، وهو عدد قليل جداً، لا يشكل عقبة حقيقية بكلِّ الحسابات والمقاييس أمام الإستراتيجية الاستيطانية، ولاسيما أن القرى السورية المتبقية، تقع في أقصى الجولان.

ومن ثم فإن المنطقة بأكملها باتت شبه خالية، وقد نجحت (إسرائيل) على مدار سني الاحتلال في خلق حالة من التوازن الديمغرافي بين السكان السوريين والمستوطنين.

أما الوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة فهو مختلف، حيث الكثافة السكانية العربية العالية، وهذا أمر يتطلب تكثيف الاستيطان بأعداد مضاعفة عما هو عليه في الجولان.

ومع ذلك لم تتمكن (إسرائيل) طول مدة الاحتلال من خلق حالة من التوازن الديمغرافي، على الرغم من أنها نجحت في تهويد مدينة القدس بصورة واسعة.

إضافة إلى هذين العاملين، هناك عامل يتعلق بمستقبل هذه المناطق أو التسوية وفقاً للنظرة الإسرائيلية، (فإسرائيل) سعت ومازالت تسعى لضم الكتل الاستيطانية إليها بالمفاوضات التي جرت مع السلطة الفلسطينية.

بينما الأمر مختلف مع سورية، فقد أصرت سورية خلال فترة المفاوضات على تفكيك المستوطنات المقامة في الجولان كاملة كما حدث مع مصر، حيث فككت (إسرائيل) مستوطناتها المقامة في سيناء إثر التوصل إلى تسوية سلمية بين الطرفين.

إن هذه الفوارق لا تقلل أبداً من مخاطر الاستيطان (الإسرائيلي) وأبعاده في الجولان، فإضافة إلى كونه يشكل انتهاكاً للسيادة السورية واعتداء على الأرض والسكان، فهو يرسخ الوجود (الإسرائيلي) في الجولان، ويعكس سياسة الأمر الواقع التي تنتهجها دولة الاحتلال، ولاسيما أن (إسرائيل)

تسعى للتوصل إلى تسوية مع سورية مع احتفاظها بأكبر قدر ممكن من الأراضي السورية.

ولهذا فقد أنشأت سلطة الاحتلال في الجولان منذ عام /١٩٦٧/ م نحو /٤٦/[١] مستوطنة وبؤرة استيطانية بعدد يقدر نحو /٢٠٠٠٠/ مستوطن، وبالتدقيق في الخارطة الاستيطانية نجد أن المستوطنات منتشرة في أرجاء الجولان كافّة، وإن كانت مركّزة في المنطقة الجنوبية بصورة أكبر؛ وذلك لوفرة الأراضي الزراعية من جهة وقربها من بحيرة طبرية من جهة أخرى.

فتكثيف الاستيطان في هذه المنطقة يعكس القلق (الإسرائيلي) المستمر من وصول السوريين إلى البحيرة التي تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة، ومن ثم فبناء المستوطنات بالقرب منها يشكل حاجزاً يعيق التقدم السوري، وأمراً واقعاً يصعب تغييره في حال التوصل إلى تسوية مع سورية[٢].

ومستوطنات الجولان متنوعة منها الموشاف، ومنها الكيبوتز، وهناك الموشاف التعاوني، ونقاط الناحل، إضافة للمراكز المدنية الخدمية[٣].

ومن هذه الأنواع الخمسة، فإن معظم المستوطنات من نوع الموشاف والكيبوتز، والفارق الرئيس بينهما أن الكيبوتز مستوطنة زراعية جماعية بينما الموشاف مستوطنة زراعية تعاونية، لكل أسرة قطعة أرض تعمل بها خلافاً

---

[١] – لا توجد إحصائيات دقيقة حول عدد المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، ولذلك نرى أن عدد المستوطنات يختلف بين مرجع وآخر، وهذا يعزى، في تقديرنا، إلى مجموعة أسباب، منها:

- تعمد سلطة الاحتلال في إخفاء العدد الحقيقي للمستوطنات في الجولان السوري المحتل، وذلك خدمة لأغراض سياسية أو انتخابية أو غير ذلك.
- تعدد الجهات (الرسمية والحزبية ...) التي تقوم بالنشاط الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة.

[٢] – المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس: طبيعتها والهدف منها، الأمم المتحدة، نيويورك، /١٩٨٢/ م، ص١.

[٣] – علي بدوان، هضبة الجولان، طريق السلام – طريق الحرب، مرجع سابق، ص ٥٨–٥٩.

للكيبوتز الذي تنعدم فيه الملكية الفردية، وفي كلا النوعين الأرض مستأجرة من قبل الدولة مقابل أجر رمزي، واقتصاد المستوطنات متنوع فهناك الزراعة والصناعة (الخفيفة والمتوسطة) والسياحة والخدمات أيضاً.

إن هذا التنوع في المستوطنات، الذي يطغى عليه النشاط الزراعي والمدني يظهر حقيقة الإستراتيجية الاستيطانية لدى دولة الاحتلال، ففي السنوات الأولى للاحتلال، كانت تدّعي أن بناءها للمستوطنات بناء مؤقت لأغراض عسكرية ولكن الواقع خلاف ذلك، فمع تتابع السنين تم تحويل المستوطنات المؤقتة إلى مستوطنات دائمة، معظم قاطنيها من المدنيين وكان تخطيطها وتحصينها على هذا الأساس، وهي مجهزة بكافة الاحتياجات والخدمات مع شبكة حديثة ومتطورة من المواصلات تربط هذه المستوطنات فيما بينها ومع دولة الاحتلال.

المطلب الثاني

أهداف الاستيطان (الإسرائيلي) في الجولان

تتعدد الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها الاستيطان الصهيوني في الجولان، فهناك الأهداف الأيديولوجية والسياسية والأمنية، وهناك الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعقابية، وذلك على التوضيح التالي :

أولاً : هـدف أيـديولوجي[1] : الاسـتيطان تطبيـق عملـي للأيديولوجيـة الصـهيونية، فهذه الأيديولوجية تنطلق من أن كل يهودي لـه الحق بـالعودة إلـى " أرض إسرائيل " بحـدودها التاريخيـة والدينيـة، والجـولان يـدخل ضـمن هذه الحدود، ولـهذا فإن (إسرائيل) شرعت بعد انتهاء العمليات القتالية تُنفّذ مشروعها الاستيطاني فـي الجولان، بغيـة تحويلـه إلـى جزء لا يتجزأ منهـا، وللبيان فإن هذا المشروع نال دعم غالبية المجتمع (الإسرائيلي) والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كافّة[2].

ثانيـاً : أهـداف سياسـية[3] : إن خلـق الوقـائع علـى الأرض ببنـاء المستوطنات له عدة أبعاد سياسية، يمكن تلخيصها بما يلي :

١- إن المسـتوطنات تـؤدي دوراً أساسـياً فـي رسـم حـدود الكيـان الإسـرائيلي، فخـط التقسـيم عـام /١٩٤٧/ م سـار مـع المسـتوطنات اليهوديـة، ووفقـاً لهـذه الإسـتراتيجية فـإن (إسـرائيل) تسـعى لرسـم حدودها مـع سورية، وفقاً لخط المستوطنات الذي لا يبعد كثيراً عن خط وقف إطلاق النار.

---

[1] – د. نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى /١٩٨٨/ م، ص ٢٤٠-٢٤١ .

د. موسى القدسي الدويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وقواعد القانون الدولي العام المعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، /٢٠٠٤/ م ص ١١٠ .

[2] – أبي زعيرا، الاستيطان اليهودي في الجولان والصراع من أجل تثبيته، بحث منشور في كتاب الجولان بين الحرب والسلام، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ترجمة أحمد أبو هدبة، بيروت، الطبعة الأولى، / ٢٠٠١ / م، ص ١١٨.

[3] – د. موسى القدسي الدويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وقواعد القانون الدولي العام المعاصر، مرجع السابق، ص ١١٣-١١٤.

كذلك انظر : د. خيرية قاسمية، د.علي الدين هلال، إبراهيم كروان، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام /١٩٦٧/ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، /١٩٧٨/ م، ص٣٨ .

٢- إن إزالة المستوطنات تحتاج لقرار سياسي من قبل حكومة الاحتلال، وهذا أمر ليس تحقيقه سهلاً، بسبب تشكيلة الحكومة التي تأخذ غالباً صيغة الائتلاف من عدة أحزاب، وهذه القوى السياسية تختلف فيما بينها حول مسألة الانسحاب من الأراضي المحتلة لاختلاف أيديولوجياتها، وفضلاً عن ذلك فإن الحزب الرئيس في أي ائتلاف غالباً ما تتباين آراء أعضاءه حول هذه المسائل، وبالمحصلة فإن الحصول على قرار بهذا الخصوص " أي تفكيك وإزالة المستوطنات " مسألة في غاية التعقيد.

٣- يمثل الاستيطان القاعدة المادية التي تستتبع جلب المستوطنين (العنصر البشري)، مما يعطي المسوِّغ (لإسرائيل، وللحركة الصهيونية بدعوة يهود العالم ودفعها للهجرة والاستيطان في (أرض إسرائيل)، فالاستيطان والهجرة أمران متلازمان.

٤- يشكل المستوطنون أداة ضغط على الحكومة في أي مفاوضات مع سورية، ولنا في ذلك مثال واضح عام / ١٩٧٤ / م عندما انسحبت (إسرائيل) من جزء من الأرض السورية التي احتُلّت عام / ١٩٦٧ / م نتيجةً لاتفاق الفصل، وما تبع ذلك من تفكيك لإحدى المستوطنات، فقد حاول المستوطنون عرقلة هذا الانسحاب ممّا دفع الحكومة (الإسرائيلية) لتقديم تطمينات وتأكيدات لهم بعدم إجراء أي انسحاب في المستقبل.

ثالثاً : هدف أمنيّ وعسكري[١] : يهدف الاستيطان إلى تحقيق هدف أمني وعسكري، وذلك ببناء جزء منها على مقربة من خط وقف إطلاق النار في

---

[١] - د. نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، /١٩٨٨/ م، ص٢٣٧-٢٣٩

محاولة لإعاقة أي تقدم للقوات المعادية، وكذلك للحدّ من تسلل الفدائيين ومراقبة تحركات السكان المحليين ورصدها، وهذا الهدف على أهميته لم يكن له قيمة كبيرة، وهو ما أثبتته حرب تشرين التحريرية، فالمستوطنات لم تعيق تقدم القوات السورية بل شكّلت عبئاً ثقيلاً على دولة الاحتلال[١] .

رابعاً : هدف اقتصادي[٢] : من ضمن الأهداف التي يسعى إليها الاستيطان، هو استثمار الجولان اقتصادياً، ومن كافة جوانبه الزراعية والسياحية والصناعية والخدمية. فللجولان أهمية اقتصادية كبيرة، ولاسيما في مجالي الزراعة والسياحة، فالطبيعة الطبوغرافية للمنطقة من حيث الارتفاعات والانخفاضات، والتمايز الكبير في درجات الحرارة، انعكست على تنوع المزروعات وتميزها من أشجار مثمرة وخضراوات وفواكه استوائية، أضف إلى ذلك أن كمية الأمطار العالية تجعل المنطقة صالحة للمراعي، ولهذا فإن الجولان يعدّ منطقة زراعية هامة.

والسياحة بدورها تشكل دوراً اقتصادياً كبيراً، فالجولان منطقة مشهورة بمواقع سياحية استثنائية، كجبل الشيخ الذي أقيمت عليه منتجعات التزلج،

د. خير قاسمية، د.علي الدين هلال، إبراهيم كروان، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام /١٩٦٧/ م، مرجع سابق، ص ٣٨ .

١ – إن الحجة الأمنية في بناء المستوطنات، أسقطها الكثير من القادة العسكريين في (إسرائيل)، فعلى سبيل المثال، عدّ الجنرال السابق موشي بار – كوخا الذي ناقش موضوع إزالة المستوطنات في الجولان مقابل السلام مع سورية، أنه من وجهة نظر عسكرية كان من الخطأ بناء مستوطنات على الخطوط الأمامية المتقدمة في الجولان، ووفقاً لوجهة نظره فقد كان على (إسرائيل)أن تبني المستوطنات في أماكن بعيدة عن الحدود السورية، بينما تترك الخطوط الأمامية المتقدمة في الجولان، كمنطقة أمنية مما يتيح للجيش القدرة على الدفاع بمرونة.

انظر في ذلك : زئيف شيف، السلام مع الأمن، مرجع سابق، ص ٥٩ – ٦٠.

٢– انظر الأهمية الاقتصادية بالنسبة لإسرائيل : إحصاءات في الجولان، منشورة في كتاب " الجولان في صراع السلام " إعداد وتقديم وترجمة رضوان زيادة، مرجع سابق، ص ١٢٩ – ١٣٤.

ومنطقة الحمّة في الجنوب ذات المياه الكبريتية، إضافة إلى الكثير من المواقع السياحية من شلالات، ووديان، وقلاع، وهو ما يجعل الجولان منطقة جذب للسياح حيث يقدر عدد الزائرين سنوياً نحو /٣/ ملايين سائح[١]. إضافة إلى ذلك فقد أُدخلت الصناعة إلى المستوطنات وباتت تشكل وزناً حقيقياً في اقتصادياتها.

خامساً: هدف اجتماعي: إن المجتمع اليهودي غير متجانس، فهو يضم أكثر من /٨٠/ مجموعة إثنية استُقدمت من عشرات الدول. وحالة عدم التجانس هذه تجعل من مسألة التصادم والتنافر مسألة قائمة بين أفراد هذا المجتمع، ولهذا فإن الاستيطان يساهم إلى حد كبير في التخفيف من هذه الحالة، فكل مستوطنة تضمّ أفراداً متجانسين، فنجد المستوطنة ذات الأصل الأمريكي، والأخرى ذات الأصل الروسي، وثالثة ذات أصل أثيوبي ... ، إضافة إلى ذلك فإنّ للاستيطان – وكما أشرنا آنفاً – أنماطاً متعددة، تلبي حاجات معظم المستوطنين.

سادساً : هدف نفسي : ينطلق هذا الهدف من أن المجتمع العربي المحلي، أو سكان الدول العربية المجاورة (لإسرائيل) سوف يعتادون الوجود (الإسرائيلي) ويحاولون تقبّل ذلك تدريجياً، ومن ثم يبدأ التعامل معه ونسيان الماضي، وهو ما تسعى إليه دولة الاحتلال بإبقائها المستوطنات تحت السيادة السورية في حال التوصل إلى تسوية سلمية، وقد تناولت هذا الموضوع العديد من الدراسات الإسرائيلية [٢].

---

١ – أيمن أبو جبل، مستوطنات الجولان المحتل ..... لمحة تاريخية
http://www.jawlan.org/openions/0805200701.asp 13/9/2007.

٢ – انظر على سبيل المثال :
SCHIFF. Zeev, peace with security: Israel's minimal security requirements in negotiations with Syria, copyright 2007, the Washington institute for near east policy.

وعلى جميع الأحوال فإن هذا الطرح الإسرائيلي مرفوض وذلك لأكثر من سبب، أولها: أن الاستيطان هو أحد آثار الاحتلال ومن ثم فإن زوال الاحتلال يستتبع زوال آثاره كافّة، فبقاء المستوطنات يعني استمرار الاحتلال. ثانياً : إن الجولان بالأساس أرض مأهولة بالسكان، حيث كان يقطنه قبل الاحتلال أكثر من /١٣٨/ ألف مواطن عربي سوري، ومعظم هؤلاء نازحون داخل القطر، ولهم حق رئيسي يتمثل بالعودة إلى قراهم وديارهم وأرضهم، والمستوطنات أقيمت على أنقاض قرى وبلدات ومزارع سكان الجولان، ومن ثم، فإن بقاء المستوطنات يشكل انتهاكاً لحقوق هؤلاء النازحين وفي مقدمتها حق العودة.

سابعاً : وسيلة للزجر والعقاب : تستخدم (إسرائيل) بناء المستوطنات كرد فعل لسلوك معين موجهاً ضدها، سواء من المنظمة الدولية (منظمة الأمم المتحدة) أم من دولة أو دول معينة، فعلى سبيل المثال أقامت (إسرائيل) عام / ١٩٧٥ / م أربع مستوطنات[١] في الجولان، كردّ فعل على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية.

المطلب الثالث

تطور الاستيطان (الإسرائيلي) في الجولان

[١]- أبي زعيرا، الاستيطان اليهودي في الجولان والصراع من أجل تثبيته، بحث منشور في كتاب الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١٢٣.

يمكن تقسيم النشاط الاستيطاني في الجولان من حيث تطوره التاريخي إلى أربع مراحل، تفصل بين المرحلة والأخرى أحداث عسكرية أو سياسية معينة، كان لها آثار واضحة على نمو وتطور الاستيطان.

المرحلة الأولى: تمتد من عام /١٩٦٧-١٩٧٣/ م :

بعد توقف العمليات القتالية، بمدة قصيرة، أخذت الأصوات في (إسرائيل) تتعالى لضم الجولان والبدء الفوري في بناء المستوطنات[١] ، وبالفعل فقد أنشئت أول مستوطنة قبل مضي شهر على الاحتلال[٢]، وأخذت الدوائر المختصة بالاستيطان، بإجراء الدراسات وعمليات المسح بهدف وضع خطة شاملة للاستيطان[٣]، تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة بغية السيطرة على الأرض، وظهرت أهم الخطط بذلك عام /١٩٦٩/ م حيث تضمنت إسكان /٥٠/ ألف مستوطن في عشرة أعوام.

وتزامن ذلك مع وضوح السياسة (الإسرائيلية) اتجاه هذه المنطقة، والمتمثلة بعدم التخلي أو التنازل عنها، وهو ما عكسه مشروع ألون الذي تضمن إقامة مستوطنات دفاعية في مناطق محددة من الأراضي العربية المحتلة، من بينها الجولان.

---

١ – بعد عدوان حزيران مباشرة بدأ الاستيطان في الجولان، وكان أول المبادرين للاستيطان في الجولان مستوطني غور الأردن والحولة، وكان هدفهم الأول من ذلك الحيلولة دون عودة الجولان للسيادة السورية.

انظر في ذلك : أبي زعيرا، الاستيطان اليهودي في الجولان والصراع من أجل تثبيته، بحث منشور في كتاب الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١٢١.

٢ – إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، حبيب قهوجي، مرجع سابق، ص ٢١٦.

٣ – اليشع أفرات، الاستيطان الإسرائيلي جغرافياً وسياسياً، دار الجليل، ترجمة دار الجليل، عمان، / ١٩٩١ / م، ص ١٣٣.

واستندت فلسفة ألون إلى أن هذه المستوطنات تحدّ من تسلل الفدائيين من جهة وتشكل ضمانة كبيرة بعدم التراجع عن المناطق المحتلة من جهة ثانية، وكان هدفه ضم معظم الجولان إلى (إسرائيل).

وعلى الرغم من عدم تبني الحكومة (الإسرائيلية) لهذا المشروع علناً، فإنها عملت على تطبيقه واقعياً، **وهذا الأمر يعود – في تقديرنا – إلى تجنّب ردود الأفعال، سواء أكانت عربية أم دولية، وإلى تجنب اتخاذ إجراءات صارمة من جانب منظمة الأمم المتحدة ضد (إسرائيل).**

تبنّت (إسرائيل) في السنوات الأولى للاحتلال نمط الاستيطان المتمثل بنقاط الناحل (أي شبيبة الطليعة العسكري)، وهذا النوع من المستوطنات غالباً ما يمزج بين العمل الزراعي والعسكري، وهو ما يعكس الفلسفة الصهيونية التي ترى أن الاستيطان الزراعي هو الذي يرسم حدود الدولة والجيش يوفر الحماية لها.

وبعد عام /١٩٧١/ م بُدء في تحويل هذه النقاط إلى مستوطنات دائمة، وقد روعي في إقامة المستوطنات توافر ثلاثة شروط أساسية، الموقع الإستراتيجي، والأرض الصالحة للزراعة إضافة إلى توفير المياه[١].

وقد بلغ عدد المستوطنات في هذه المرحلة نحو/ ١٥ / مستوطنة[٢]، توزّع قسمها الأكبر في جنوب الجولان بسبب توفر الأرض الزراعية، والباقي في منطقة القنيطرة، وكانت على شكل تكتلات تضم كل منها /٣-٤/ مستوطنات ويبعد كل تكتل عن الآخر ما بين /٦-١٢/ ميلاً، وهذا النظام يوفر الحماية للمستوطنات كما يشكل حواجز دفاعية تعيق أي تقدم محتمل للقوات السورية.

<u>المرحلة الثانية: تمتدّ من حرب تشرين التحريرية حتى عام /١٩٧٧/م :</u>

---

١ – إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، مرجع سابق، ص٢٢٥.

٢ – أبي زعيرا، الاستيطان اليهودي في الجولان والصراع من أجل تثبيته، مرجع سابق، ص ١٢٢.

أثارت حرب تشرين – وما تبعها من اتفاق لفصل القوات، والذي نتج عنه انسحاب (إسرائيل) من الأرض التي احتلتها عام /١٩٧٣/ م، إضافة إلى جزء من أراضي عام /١٩٦٧/ م وتفكيك إحدى المستوطنات – أثارت جدلاً كبيراً في (إسرائيل) حول أهمية الاستيطان في الجولان.

فالقوات السورية اخترقت التحصينات (الإسرائيلية) في الجولان، وتقدمت إلى مشارف بحيرة طبرية، ووصل التقدم السوري إلى المنطقة الوسطى، وهي منطقة وعرة وتكثر بها الصخور مما أعاق بناء المستوطنات عليها.

وقد كشفت الحرب أنه لم يكن للمستوطنات أي دور أمني في إعاقة تقدم القوات السورية، بل شكّلت عبئاً على الجيش الإسرائيلي سواء من حيث قدرته على التحرك أو انشغاله في عملية إخلاء المستوطنين[١]، وهو ما طرح تساؤلات حول الاستيطان وأهميته الإستراتيجية والأمنية في هذه المنطقة ومدى جدوى مشروع ألون.

بناءً على هذا ظهر تياران، الأول : طالب بالاحتفاظ بالأرض دون الاستيطان، أما الثاني: طالب بالاحتفاظ بالأرض والاستيطان معاً، وكانت الغلبة للتيار الثاني[٢].

حيث عدّ هدف مشروع ألون الاستيطاني، بالأصل مقاومة الضغوط السياسية لا العسكرية، والعيب ليس في هذا المشروع بل في التطبيق غير المتماسك، ولهذا عملت الحكومة (الإسرائيلية) على وضع الخطط لسدّ الثغرة في وسط الجولان وذلك ببناء المستوطنات فيها، إضافة إلى تحصين المستوطنات القائمة لكي تكون قادرة بحدٍّ أدنى على حماية نفسها[٣].

---

1 – MAOZ. Ze'ev, strategic depths and other myths, Ha'aretz, june 30, 1995

٢ – إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام بها، مرجع سابق، ص ٦١–٦٢.

3 – SHALEV. Aryeh, Israel and Syria : Peace and security on the Golan, op.cit, 1994, p.77

وأُنشئت لجنة من المستوطنين تطالب بالحصول على تعهد بعدم التنازل عن الجولان وانضم إليها إيغال ألون وزير العدل الذي صرح بأنه ينبغي تحصين المستوطنات كافّة باعتبارها ثكنات عسكرية.

وصرح رابين في أول زيارة قام بها إلى الجولان بعد توليه منصب رئيس الوزراء " بأن الحكومة الإسرائيلية لم تنشئ المستوطنات في الجولان لإخلائها أو تركها لدولة غير يهودية " . مما طمأن المستوطنين بعدم تكرار ما حدث من إخلاء إحدى المستوطنات تطبيقاً لاتفاق الفصل.

وانطلاقاً من ذلك فقد شملت خطط التطوير التي وضعتها الحكومة (الإسرائيلية) تحصين المستوطنات باعتبارها مواقع عسكرية دفاعية ومواقع إنتاجية وصناعية وزراعية.

وقد كانت للظروف السياسية التي أعقبت اتفاق الفصل آثار على السياسة الاستيطانية، حيث مورست ضغوط على (إسرائيل) من قبل الولايات المتحدة وأوروبا للتوقف عن بناء المستوطنات، وكانت هذه الضغوط تهدف إلى تحقيق أمرين الأول : عدم عرقلة تصدير النفط العربي، أما الثاني: فهو عدم عرقلة التوصل إلى تسوية مع مصر فضلاً عن الالتزام بالعمل على فكّ ارتباط ثانٍ مع سورية.

ونتيجة لهذه الضغوط، ظهرت في (إسرائيل) قوى معارضة طالبت بالإسراع في الاستيطان والضم[1]، وعلى الرغم من هذه الضغوط، فقد نجحت الحكومة (الإسرائيلية) في زيادة عدد المستوطنين ليصل عام /١٩٧٧/م إلى نحو /٢٢٠٠/ مستوطن.

---

[1] – من أمثلة هذه القوى، حركة غوش إيمونيم المتدينة المتطرفة التي تعدُّ الجولان جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل والاستيطان فيها واجب ديني مقدس.

لمزيد من التفاصيل انظر:

د. عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في (إسرائيل)، دراسة في : الأحزاب والجماعات الدينية في (إسرائيل) ودورها في الحياة الحساسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى / ١٩٩٩ / م، ص ٤٩١ وما بعدها.

المرحلة الثالثة : تمتدّ من عام /١٩٧٧/ م حتى عام /١٩٩١/ م :

بدأت هذه المرحلة بتولي اليمين السلطة في (إسرائيل)، فحزب الليكود الذي تولى الحكم لأول مرة منذ إنشاء الكيان الإسرائيلي عام /١٩٤٨/ م، أكد على ضرورة تطوير الاستيطان في الجولان انسجاماً مع أيديولوجيته، وأعطى تأكيدات للمستوطنين بعدم التخلي عن الجولان، وأن مصيرهم لن يكون كمصير مستوطني سيناء[١]، وأخذت الحكومة (الإسرائيلية) بترجمة هذه التأكيدات بوضع خطط لتطوير البنى التحتية، كالمياه، والطرق، والكهرباء، وربط الاستيطان في الجولان بالمراكز السكنية الرئيسة في شمال (إسرائيل).

وعملت الحكومة على تشجيع اليهود سواء أكانوا من (إسرائيل) أم من خارجها للاستيطان في الجولان، وذلك من خلال الحوافز والهبات، إضافة للدعم الشامل للجوانب الحياتية كافّة، وقد سعت حكومة الاحتلال إلى تنويع المردود الاقتصادي للمستوطنات، فأدخلت الصناعات الخفيفة والمتوسطة إليها، وطورت السياحة والزراعة بشقيها النباتي والحيواني، إضافة إلى ذلك طوّرت الاستيطان في المنطقة الوسطى من الجولان، حيث أنشأت مستعمرة كيتسرين؛ لتكون مدينة خدمية للمستوطنات الأخرى.

أدت هذه السياسة من جانب الحكومة (الإسرائيلية) إلى ظهور المستوطنين، كقوة فاعلة ومؤثرة على الساحة السياسية في (إسرائيل)، حيث أدّى المستوطنون دوراً رئيساً في تبنّي الكنيست قرار ضم الجولان عام /١٩٨١/ م الذي شكّل ضمانة قوية لعدم الانسحاب من الجولان فضلاً عن زيادة الدعم الحكومي لهم.

وتبع هذا القرار وضع خطة للتطوير السريع بهدف إسكان آلاف المهاجرين اليهود، وبشكل عام فقد شهدت هذه المدّة بناء عشر مستوطنات[٢].

---

١ – رضوان زيادة، الجولان في صراع السلام، مرجع سابق، ص ٢٢ – ٢٣.

٢ – مأمون كيوان وعبده الأسدي، قضية الجولان، هضبة الإشكالات وفجوات الحلول المحتملة، مرجع سابق، ص ٩٣ وما بعدها.

المرحلة الرابعة : تمتد من عام /١٩٩١/ م وحتى الآن /٢٠٠٩/ م:

بدأت هذه المرحلة مع بداية عملية السلام، حيث كان لسورية أثناء الإعداد لمؤتمر مدريد مطلب رئيس، تمثل بداية بالكفّ عن بناء المستوطنات، وترجم ذلك برسالة الضمانات[١] التي حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية لأنّ الاستيطان يتعارض مع أحكام القانون الدولي من جهة ومع عملية السلام من جهة ثانية، فالاستيطان والسلام لا ينسجمان.

وأعلنت الولايات المتحدة أن الاستيطان عمل غير مشروع، وعلى الرغم من ذلك فإن السياسة (الإسرائيلية) كانت متعارضة مع المطلب السوري ومع مضمون الرسالة الأمريكية.

وتمثّل ذلك بسعي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على السلطة إلى تطوير الاستيطان، وقد اتّسم النشاط الاستيطاني بالبطء حيناً وبالسرعة أحياناً أخرى، وذلك تمشياً مع جمود العملية السلمية أو تقدّمها .

وبرز طابع التوسع في المستوطنات القائمة، ببناء أحياء جديدة إذ إن هذا التوسع ووفقاً للنظرة (الإسرائيلية) هو حالة من النمو الطبيعي، ومن ثم لا يشكل سوء نيّة تجاه السلام مع سورية.

ومن باب تطوير النشاط الاستيطاني في الجولان، فقد تمّ إدراج الاستيطان ضمن خارطة المناطق ذات الأفضلية الأولى، حيث تمّ زيادة الحوافز والقروض والمساعدات، الأمر الذي دفع التجار (الإسرائيليين) والمستوطنين معاً إلى شراء الشقق السكنية، مستفيدين من هذه الإجراءات ولاسيما مع التقدم في عملية

---

١ – حول رسالة الضمانات هذه انظر :

د . رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧ – ٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، الملحق رقم (٦) ص ٢٩٨ وما بعدها.

السلام، وما رافق ذلك من ظهور دراسات عن إخلاء المستوطنات والحصول على تعويضات كبيرة في حال التوصل إلى تسوية مع سورية[١].

ومع توقف عملية السلام عام /٢٠٠٠/ م ووصول شارون ثم أولمرت وحالياً نتنياهو إلى السلطة، أخذت وتيرة الاستيطان تتصاعد[٢]، ووضعت مشاريع وخطط لتوطين آلاف المهاجرين اليهود، منها : مشروع أُطلق عليه " تعال إلى الجولان واندمج بأحلامنا " عام / ٢٠٠٣ / م الذي تضمن بناء آلاف الشقق السكنية، ومنها: خطة وزارة الإسكان لعام / ٢٠٠٩ / م القاضية بزيادة عدد مستوطني كيتسرين من ٦٥٠٠ مستوطن إلى ٢٠٠٠٠ ألف مستوطن على مدى العشرين سنة المقبلة[٣]، ومنها: الخطة السنوية لما يسمى المجلس الإقليمي للاستيطان في الجولان الهادفة إلى توطين مئات العائلات اليهودية في مرتفعات الجولان.

إضافة إلى هذه المشاريع والخطط، فقد شرعت حكومة الاحتلال مؤخراً في استصدار قانون يتضمن منح تسهيلات ضريبية لمستوطني الجولان، وذلك بهدف تشجيع وتطوير الاستيطان اليهودي في الأراضي السورية المحتلة[٤].

نستخلص مما تقدم، أن الاستيطان الصهيوني في الجولان في نمو مستمر، حيث وصل عدد المستوطنين عام /٢٠٠٩/ م إلى نحو /٢٠٠٠٠/ ألف مستوطن.

---

١ – إبراهيم عبد الكريم، الأوضاع الاقتصادية الراهنة للمستعمرات الإسرائيلية في الجولان (دراسة توثيقية)، مجلة الأرض، العدد الثامن، /٢٠٠٠/ م، ص ١٧.

٢ – why war ? Israel to Height . expand settlements at Golan
http://www.whr-war.com/news.read.php?Id=3775.11/9/2007.

٣ – انظر تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وذلك في الوثيقة:
A/64/516 6 November 2009.

٤ – انظر: جريدة الثورة، العدد، ١٤١٤٤، ١٢/ ٢/ ٢٠١٠ م.

المطلب الرابع
أثر النشاط الاستيطاني على السكان المحليين

إن تهويد الجولان واستغلال ثرواته يُعدّ أحد الغايات الأساسية التي تسعى حكومة الاحتلال إلى تحقيقها ببناء المستوطنات، فعلى مدار سني الاحتلال أقامت (إسرائيل) نحو /٤٦/ مستوطنة ونقطة استيطانية في أجزاء الجولان كافّة، وقد سعت لبناء المستوطنات بين القرى السورية التي مازالت مأهولة بالسكان والواقعة في شمال الجولان.

وأكثر من ذلك، فقد حاولت إنشاء أحياء يهودية فيها، بهدف إقامة مجمّعات سكانية مختلطة مشابهة لمدينتي القدس والخليل المحتلّتين، لكنّ هذه المحاولات فشلت بسبب مقاومة السكان المحليين لها.

ولهذا فقد لجأت إلى بناء المستوطنات بين القرى السورية التي مازالت مأهولة بالسكان أو بجوارها، فأقامت مستوطنة (نفي– أتيف) على أنقاض القرية السورية جباتا الزيت بين بلدة مجدل شمس وعين قنيه، ومستوطنة (نمرود) على أنقاض قرية جباتا بين مجدل شمس ومسعدة وعين قنيه، ومستوطنة (هاأُودم) على أنقاض كريز الواوي بين قريتي مسعدة وبقعاثا[١].

وكان لهذا النشاط الاستيطاني الذي أقيم بين القرى السورية التي مازالت مأهولة بالسكان أو بالقرب منها أو بعيداً عنها، آثار سلبية كبيرة على السكان السوريين، وهذه الآثار تتمثل بـ :

أولاً : الاستيلاء على الأراضي والمياه :

---

١ – د. عرسان عرسان، مستوطنات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان، مقال منشور في مجلة عشتار " الجولان في عقول السوريين وقلوبهم "، دراسة شاملة، طبعة أولى، العدد ١٢، ص ٨٧–٨٨ .

إن أحد أهم التحديات التي يواجهها السكان السوريين في الجولان والناتجة عن سياسة الاستيطان، هو الاستيلاء على الأراضي وضمّها للمستوطنات، وذلك بطرق وأساليب متعددة، كالأوامر العسكرية، والأحكام القضائية أو غير ذلك من الأساليب.

فالأرض تشكل القاعدة المادية للاستيطان[1]، ومن ثم فإن الخطوة الأولى لهذا النشاط هو تأمين الأرض، وبالتالي فإن المستوطنات التي أُنشئت بين القرى السورية وبالقرب منها، شكلت تحدّياً مستمراً لأملاك السكان السوريين وذلك بالتعدي والاستيلاء عليها، فثمة مساحات كبيرة من الأرض ضمت للمستوطنات، ومساحات أخرى تتعرض لاعتداءات مستمرة بغية الاستيلاء عليها.

والاعتداءات لا تقتصر على الأراضي، بل تتعدى ذلك لتشمل الثروة المائية، حيث لجأت سلطة الاحتلال وبجملة من الإجراءات (كالأوامر العسكرية) إلى الاستيلاء على هذه الثروة واستغلالها كاملة، سواء لصالح المستوطنات أو بجرِّها إلى دولة الاحتلال، مما أدى إلى حرمان السكان العرب السوريين من الاستفادة من هذه الثروة الطبيعية التي تعتبر أحد حقوقهم الأساسية.

ثانياً : الآثار الاقتصادية :

يعتمد اقتصاد القرى السورية في الدرجة الأولى على الزراعة، وتعتمد المستوطنات في اقتصادها – إلى حدّ كبير – على الزراعة أيضاً، وبالنظر للأفضليات والامتيازات التي تحصل عليها هذه المستوطنات من قبل حكومة الاحتلال، فإن المنتجات الزراعية للقرى السورية تتعرض لتحدٍّ كبير بسبب

---

[1] – د. جورج جبور، الاستعمار الاستيطاني، القيادة القومية، مكتب الدعاية والنشر والإعلام، دمشق، / ١٩٧٥ / م، ص ٣٠ – ٣١ .

صعوبة المنافسة، ومن ثمّ فإن المزارع السوري في الجولان يواجه مشكلة حقيقية سواء في مسألة تصريف منتجاته أو في تحصيل مردود مقبول.

فالمستوطنات تشكّل منافساً قوياً في هذا المجال، إضافة إلى ذلك فإن مساحات واسعة من الأراضي التي كانت مخصصة للمراعي، تمّ الاستيلاء عليها وضمّها للمستوطنات، مما انعكس سلباً على الثروة الحيوانية باعتبارها إحدى الموارد المعيشية للسكان السوريين، وأدّى إلى تقليصها بشكل كبير.

ثالثاً : الآثار الاجتماعية :

لقد كان للاستيطان آثار سلبية على الجوانب الاجتماعية للسكان السوريين. فالاستيطان الذي أقيم على أنقاض القرى السورية المهجّرة، وعلى جزء من أراضي القرى التي مازالت قائمة، يشكل تحدياً كبيراً لمشاعر السكان المحليين[1]، ولاسيما أن المستوطنات استأثرت بثروات المنطقة كاملة، ممّا أدّى إلى حرمان السكان الأصليين – أصحاب هذا الثروة منها – وباتت حقوقهم محلاً للاعتداء الفاضح والمستمر.

إضافة إلى ذلك، فإن المستوطنين الذين هم في الأصل غرباء عن هذه المنطقة ولا يملكون أي حق فيها وبثرواتها، يتمتعون بامتيازات واسعة ممّا ولّد حالة من الغبن والإجحاف والظلم لدى المواطنين السوريين.

وكذلك فإن سلطة الاحتلال تعمل على القتل البطيء لأماني هؤلاء السكان وطموحهم وتطورهم وتقدّمهم، ومما يزيد الأمور ألماً وتعقيداً، محدودية فرص العمل أمام السكان المحليين، ففي الكثير من الحالات، لا يكون أمامهم من خيار سوى العمل في هذه المستوطنات، وهنا المسألة ليست أقل رحمة مما

---

[1] – د. موسى القدسي الدويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وقواعد القانون الدولي العام المعاصر، مرجع سابق، ص ١٣٥.

سبق، حيث إن حقوق هؤلاء، لاسيما المالية والمعنوية، عرضة للاعتداء باستمرار.

رابعاً : الآثار السكانية :

لم تقتصر آثار الاستيطان على الجوانب السابقة، بل تمتدّ لتشمل الآثار السكانية، فكما أشرنا – فإن غاية دولة الاحتلال تهويد الجولان، وقد نجحت فعلاً في خلق حالة من التوازن الديمغرافي بين المستوطنين والسكان المحليين مما شكل درجة عالية من الخطورة.

والأخطر من ذلك، إذا ما طال أمد الاحتلال ونفذّت (إسرائيل) خططها الاستيطانية في توطين مئات الآلاف من المهاجرين اليهود في الجولان – لا قدّر الله – فسيترتب على ذلك نتائج شديدة الخطورة على السكان المحليين، ولاسيما في عزل القرى السورية عزلاً تاماً، وزحف الاستيطان على أراضي وممتلكات هذه القرى، ومن ثم ستشكل خنقاً محكماً يقيد نمو وتطور القرى السورية، ويحدّ بشكل أكبر من التنقل والحركة وهو ما يؤدي في النهاية إلى تهجير هؤلاء السكان.

وبهذا نجد أن دولة الاحتلال تسعى بأساليب وطرق متعددة إلى إفراغ الجولان من سكانه الأصليين، ويؤدي الاستيطان دوراً رئيساً في ذلك.

المطلب الخامس

إجراءات الاستيلاء على الأراضي من أجل الاستيطان

الأرض هي الركيزة الأساسية للنشاط الاستيطاني، فهي تعدّ ركناً أساسياً لقيامه وقد لجأت سلطة الاحتلال إلى الاستيلاء على الأراضي بهدف إقامة المستوطنات عليها، عبر مجموعة من البلاغات والأوامر العسكرية إضافة إلى العديد من الأساليب التي ابتدعتها لتتلاءم مع سياساتها الاستيطانية، ولاسيما بعد إعلانها ضمّ الجولان، وما ترتب على ذلك من إلغاء للحكم العسكري[1].

وكما أشرنا – فإن الجولان كان منطقة مأهولة بالسكان قبل عدوان /١٩٦٧/ م، حيث قُدّر عدد سكانه نحو /١٣٨/ ألف مواطن عربي سوري موزعين على مدينتي القنيطرة وفيق، فضلاً عن مئات القرى والمزارع، وبسبب العدوان هُجّر معظم سكانه.

ولضمان عدم عودة النازحين إلى ديارهم ومنازلهم، أصدرت سلطة الاحتلال العديد من البلاغات والأوامر العسكرية، حظرت من خلالها النازحين من العودة، وهو ما أدى إلى إبقاء الجولان أرضاً شبه خالية من أهلها.

ولم تكتف سلطة الاحتلال بذلك، بل لجأت إلى تدمير القرى والمزارع السورية تمهيداً لبناء المستوطنات على أنقاضها.

واتبعت إجراءات وأساليب متعددة لتبرير استيلائها على الأراضي في محاولة لإضفاء شيء من الشرعية على نشاطاتها الاستيطانية، وهذه الوسائل، هي :

١- <u>الاستيلاء على الأراضي باعتبارها " متروكة " :</u>

---

[1] – رجا شحادة، قانون المحتل – إسرائيل والضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة الكويت، بيروت، الطبعة الأولى، /١٩٩٠/ م، ص٣٣ وما بعدها.

شـكّل الأمـر العسـكري رقـم /٢٠/ الصـادر بتـاريخ ١٩٦٧/٧/٢٠م وتعديلاته[١]، الأساس للسيطرة على الأراضي وذلك باعتبارها " أراضي متروكة "[٢].

والأراضي المتروكة هي الأراضي التي تعود لكل من الحكومة السورية وللمواطنين السوريين، الذين تركوا الجولان بسبب الحرب عام /١٩٦٧/م.

واستناداً إلى هذا الأمر عُدّت الممتلكات الخصوصية المنقولة وغير المنقولة (كالعقارات والنقود والأوراق المالية) أموالاً متروكة.

وخوّل القائد العسكري لمنطقة الجولان تعيين مسؤول على هذه الأموال ومنحه صلاحيات واسعة، شملت " الارتباط بعقود والتصرف بالأموال وإدارتها وتأجيرها لمدة طويلة أو قصيرة وشراء المنقولات وبيعها ".

وبهذه الطريقة تمكّنت سلطة الاحتلال، عن طريق المسؤول عن هذه الأموال، من وضع يدها على الأموال العائدة للحكومة السورية وكذلك على أموال الغائبين، سواء أكانت منقولة أم غير منقولة، وتصرفت بها لصالح المستوطنين.

ولأن أصحاب هذه الأموال خارج الجولان قسراً (نازحين) ولن يسمح لهم بالعودة، فإن عملية الاستيلاء على أموالهم لم تواجه أي مقاومة أو اعتراض، مما جعل عملية الاستيلاء على هذه الأموال تتم بسهولة وهدوء.

وقد لجأت سلطة الاحتلال لتطبيق هذا الأمر على سكان القرى السورية المتبقية في شمال الجولان؛ وذلك لأن عدداً غير قليل من سكان هذه القرى نزح

---

١ – كيف تستولي إسرائيل على الممتلكات السورية في الجولان؟ وما موقف القانون الدولي وأهالي الجولان منها ؟

http://www.golan67.com/show/article/print-article.asppsn=294@ 10/6/2007

٢ – إن هذا الأسلوب الذي طبقته سلطة الاحتلال على الجولان لا يُعدّ أسلوباً جديداً بالنسبة (لإسرائيل)، فهي ابتدعته منذ عام /١٩٤٨/ م، وطبقته بحق الفلسطينيين، حيث استولت على ممتلكاتهم وأموالهم.

إلى داخل القطر، مما أدى إلى خلق حالة من الصدام المستمر بين المواطنين وسلطة الاحتلال، وعلى أيَّة حال فإن هذا الصدام سيظل قائماً مادام الاحتلال.

٢- <u>الاستيلاء على الأراضي باعتبارها " أملاكاً حكومية "</u> :

شكّل الأمر العسكري رقم /٢١/ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٠ م الذي عُدّل لاحقاً، الأساس للاستيلاء على الأراضي ضمن هذا الوصف " أملاك حكومية "، وهذه الأموال تشمل الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تعود ملكيتها للجمهورية العربية السورية[١].

واستناداً إلى هذا الأمر، فإن هذه الأموال ستكون تحت تصرف شخصية اعتبارية تتبع السلطة العسكرية، وتتمتع بصلاحيات واسعة سواء في إدارتها أو في التصرف فيها.

وقد حدد هذا الأمر الأموال الحكومية بما يلي[٢]:

" ١- الأموال التي كانت في اليوم المحدد عائدة إلى واحدة من الاثنتين التاليتين:

أ- إلى الدولة المعادية.

---

١ - كيف تستولي إسرائيل على الممتلكات السورية في الجولان؟ وما موقف القانون الدولي وأهالي الجولان منها.

10/6/2007 http://www.golan67.com/show/article/print_article.asp?sn=294@

٢- انظر:

د. نزار أيوب وسلمان فخر الدين، الجولان المحتل بين الأعوام / ١٩٦٧ - ١٩٧١ / م، الاحتلال وتوطيد السلطة، الجولان لتنمية القرى العربية، آذار / ٢٠٠١ / م، ص ٦٢-٦٣ .

د. جميل أبو جبل و د. نزار أيوب، الاستيلاء على الأرض ومصادرة المياه، أداة لتعزيز المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتل، مراجعة وتدقيق: سلمان فخر الدين، المرصد: المرصد- المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان، كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م، ص ١٧- ١٨.

ب–إلى هيئة حكومية تتمتع الدولة المعادية بأي حق فيها، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، وسواء كان هذا الحق ينطوي على سيطرة أو لا.

٢– الأموال التي كانت مسجلة في اليوم المحدّد باسم أحد المذكورين في البند /١/.

٣– الأموال التي كانت واحدة من المشار إليهما أعلاه في البند /١/ شريكه فيها في اليوم المحدد.

٤– الأملاك التي كانت في اليوم المحدد عائدة إلى هيئة حكومية، أو مسجلة باسمها، أو واقعة تحت تصرفها وكانت شريكة فيها واحدة من الاثنتين المشار إليهما في البند /١/ ".

وبهذه الطريقة فإن سلطة الاحتلال استولت على الأملاك العائدة إلى الحكومة السورية، سواء أكانت منقولة أم غير منقولة ومن ضمنها الأراضي وتصرفت بها لصالح المستوطنات.

٣– <u>الاستيلاء على الأراضي بحجج أمنية وعسكرية :</u>

لم تقتصر إجراءات المحتل في الاستيلاء على الأراضي على الأسلوبين السابقين، فهي تلجأ – وفي الكثير من الحالات – إلى الاستيلاء على الأراضي ومصادرتها تحت حجج عسكرية وأمنية متذرعة بالضرورات العسكرية.

ومع الوقت يتبين أن مساحات شاسعة من هذه الأراضي تخصص في بناء المستوطنات أو تلحق بالمستوطنات القائمة.

وقد تلجأ سلطة الاحتلال إلى الإعلان عن منطقة ما أنها منطقة عسكرية مغلقة يمنع الدخول إليها، وفيما بعد تخصص للاستيطان.

إضافة إلى هذه الأساليب، فإن سلطة الاحتلال تبتدع طرقاً جديدة للاستيلاء على الأراضي، من بينها إصدار الأحكام القضائية، كما حدث لسكان قرية مسعدة، حيث أصدرت المحكمة المركزية في الناصرة حكماً قضى بوصاية دائرة أملاك إسرائيل على مساحة من الأرض تقدر بـ /٣٥٤/ دونماً، وهي أرض وقف تعود ملكيتها لسكان قرية مسعدة أصلاً[١].

[١]- د. إبراهيم الدراجي، الجولان والقانون الدولي، بحث منشور في كتاب بعنوان : المرجع في الجولان، مركز الشرق للدراسات، مجموعة مؤلفين، دمشق، الطبعة الأولى / ٢٠٠٧ / م، ص ٦٩٧

المبحث الثاني
النشاط الاستيطاني وأحكام القانون الدولي

ذكرنا في الصفحات السابقة، أن النشاط الاستيطاني يقوم على عنصرين أساسيين، هما: الأرض والمستوطنون المدنيون.

وأشرنا إلى أن سلطة الاحتلال لجأت إلى جملة من الأساليب للاستيلاء على الأرض من أجل الاستيطان، ووضعت الخطط لاستقدام المستوطنين سواء من داخل (إسرائيل) أو من الخارج، للعيش والسكن فيها مع توفير المستلزمات المعيشية كافّة؛ من حاجات أساسية أو ترفيهية.

وهنا نتساءل عن موقف القانون الدولي من هذه الإجراءات وهل تشكل خرقاً لأحكامه ؟ وإن كانت هكذا، فما هو توصيفها القانوني، وماذا يترتب على ذلك ؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات سوف نجدها في المطالب التالية:

المطلب الأول : الأحكام القانونية المتعلّقة بالأملاك العامة والخاصة.

المطلب الثاني : اتفاقية جنيف الرابعة لعام / ١٩٤٩ / م.

المطلب الثالث : الاستيطان جريمة حرب.

المطلب الرابع : الأُمم المتحدة والاستيطان.

المطلب الخامس : الموقف (الإسرائيلي) من المواثيق الدولية المحرمة للاستيطان.

المطلب السادس : المسؤولية القانونية المترتبة على دولة الاحتلال جرَّاء بنائها للمستوطنات في الجولان المحتل.

وقبل البدء في هذا الموضوع، نؤكد أن الاحتلال الحربي لا ينقل السيادة، فهو يتميز بطبيعته الفعلية وبصفته المؤقتة، ومن ثم فإن سلطة دولة الاحتلال في الإقليم المحتل لاتتعدى حفظ النظام وتحقيق الأمن.

ويحكم الاحتلال الحربي مجموعة من القواعد والأحكام تنظِّم حدود سلطة دولة الاحتلال مع الإقليم المحتل وأهله، فهناك الأحكام الواضحة التي تحظر مصادرة الأراضي وتدمير المنازل وهدمها، وهناك أحكام تحظر إنشاء المستوطنات ونقل سكان غرباء إليها، وثالثة ترتّب المسؤولية الدولية على ذلك.

المطلب الأول

الأحكام القانونية المتعلّقة بالأملاك العامة والخاصة

اولاً – الأملاك العامة :

تضمنت اتفاقية لاهاي عام /١٩٠٧/ م أحكاماً خاصة بشأن الأملاك العامة، وذلك في المادتين (٥٣ و ٥٥) [١]. فالمادة الأولى نصت على " لا يجوز لقوات الاحتلال أن تستولي إلا على الممتلكات النقدية والأموال والقيم المستحقة التي تكون في حوزة الدولة بصورة فعلية، ومخازن الأسلحة ووسائل النقل والمستودعات والمؤن، والممتلكات المنقولة للدولة بشكل عام والتي يمكن أن تستخدم في العمليات العسكرية.

يجوز الاستيلاء على كافة المعدات، سواء في البر أو في البحر أو في الجو، التي تستعمل في بث الأخبار، أو نقل الأشخاص والأدوات، باستثناء الحالات التي تخضع للقانون البحري، ومخازن الأسلحة وجميع أنواع الذخيرة الحربية بشكل عام، حتى ولو كانت ممتلكات شخصية، وينبغي إعادتها إلى أصحابها ودفع التعويضات عند إقرار السلم " .

أما المادة ٥٥ فقد نصت على " لا تعتبر دولة الاحتلال نفسها سوى مسؤول إداري ومنتفع من المؤسسات والمباني العمومية، والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها الدولة المعادية والتي توجد في البلد الواقع تحت الاحتلال. وينبغي عليها صيانة باطن هذه الممتلكات وإدارتها وفقاً لقواعد الانتفاع " .

إن الأملاك العامة وفقاً لهاتين المادتين، إما أن تكون من المنقولات أو العقارات، فأما المنقولات فلدولة الاحتلال أن تستولي على الممتلكات النقدية

---

١ – انظر:

القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، مرجع سابق، ص ٢٦ .

والأموال والقيم المستحقة لحكومة الدولة صاحبة الإقليم، إضافة إلى مخازن الأسلحة ووسائل النقل ومخازن التموين، وبصورة عامة كل الممتلكات المنقولة التي تعود ملكيتها لحكومة العدو والتي يمكن أن تستخدم في العمليات العسكرية.

أما الأموال العقارية، كالمؤسسات والمباني العمومية والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها حكومة الدولة صاحبة الإقليم، فسلطة دولة الاحتلال فيها لا تتعدى إدارة هذه الأموال واستغلالها، مع التزامها بالمحافظة عليها وإدارتها حسب قواعد الانتفاع.

وعلى ضوء هذا الحكم فإن قيام سلطات الاحتلال بالاستيلاء على الأراضي التي تعود ملكيتها إلى الحكومة السورية، وإقامة المستوطنات المدنية عليها يشكل انتهاكاً واضحاً لهذه المادة؛ لأن صلاحياتها في هذه الأراضي قاصرة على الإدارة والانتفاع لا التملك على أساس دائم، واستغلالها في استعمالات جديدة من اختيارها[1].

وكنا قد أشرنا إلى أن سلطة الاحتلال أصدرت العديد من الأوامر العسكرية، للاستيلاء على الأراضي التي تعود ملكيتها للحكومة السورية وحولتها للمستوطنات.

ثانياً – الأملاك الخاصة :

[1] – سالي. ت . ماليسون وتوماس ماليسون، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في ظل القانون الدولي وفي المحافل الدولية، بحث مقدم للندوة الدولية عن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، /١٩٨٥/ م، ص، ٣٨٨–٣٨٩.

تضمّنت اتفاقية لاهاي عام /١٩٠٧/ م أحكاماً صريحة بخصوص الأموال الخاصة، وذلك في المواد (٤٦ و ٤٧ و ٥٦) [١] . فالمادة /٤٦/ حظرت بشكل صريحاً مصادرة الملكية الخاصة حيث نصت على أنه " ينبغي احترام شرف الأسرة وحقوقها، وحياة الأشخاص والملكية الخاصة، وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية. لا يجوز مصادرة الملكية الخاصة ".

إن هذا الحكم يُعدّ من سمات القانون العرفي فالملكية الخاصة مصونة، ولا يحق للمحتل العبث فيها.

أما المادة /٤٧/ فقد نصت على " يحظر السلب حظراً تاماً " وانطلاقاً من هذه المادة، فإن أعمال السرقة والنهب محرمة تحريماً كاملاً. ونصت المادة /٥٦/ على أنه " يجب معاملة ممتلكات البلديات وممتلكات المؤسسات المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية والتربوية، والمؤسسات الفنية والعلمية، كممتلكات خاصة، حتى عندما تكون ملكاً للدولة. يحظر كل حجز أو إتلاف عمدي لمثل هذه المؤسسات، والآثار التاريخية والفنية والعلمية، وتتخذ الإجراءات القضائية ضد مرتكبي هذه الأعمال " .

وانطلاقاً من هذه المادة، فإن ممتلكات البلديات وممتلكات المؤسسات المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية والتربوية والمؤسسات الطبية والعلمية، تُعامل جميعها على أنها ممتلكات خاصة حتى عندما تكون ملكاً للدولة، ومن ثم يُحظر أي إتلاف أو تدمير عمديّ لها.

إضافة للأحكام المتقدمة التي جاءت بها اتفاقية لاهاي عام /١٩٠٧/ م، فإن اتفاقية جنيف الرابعة لعام / ١٩٤٩ / م، حظرت تدمير الممتلكات الخاصة، فقد نصت في المادة ٥٣ على أنه " يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة، ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة

---

[١] – القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، مرجع سابق، ص ٢٥–٢٦ .

أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير " .

استناداً إلى هذه المادة فإن تدمير الممتلكات الخاصة، سواء أكانت مملوكة للفرد أم لجماعات أم للدولة أم للسلطات العامة، من قبل سلطة الاحتلال محظور، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي هذا التدمير[١].

وعلى ضوء هذه الأحكام الناظمة للملكية الخاصة، فإن الممارسات الإسرائيلية تشكّل انتهاكاً صريحاً لها، لاسيما وأن عدداً كبيراً من المستوطنات أُقيم على أنقاض القرى والبلدات والمزارع السورية، بعد أن تم تدميرها كاملاً دونما ضرورة عسكرية.

المطلب الثاني
اتفاقية جنيف الرابعة لعام /١٩٤٩/ م

تطرقت هذه الاتفاقية إلى الاستيطان بصورة مباشرة بنص المادة /٤٩/ الفقرة (٦) التي تقول " لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها "، فهذه المادة تحظر حظراً تماماً على دولة الاحتلال إقامة المستوطنات المدنية في الأراضي المحتلة بغض النظر عن الأغراض الظاهرية لهذه المستوطنات.

يشكّل هذا النص الصريح الأساس القانوني في عدم شرعية وقانونية إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة، ويمنع منعاً باتاً على دولة الاحتلال القيام بأي نشاط استيطاني في هذه الأراضي، وهو نص مطلق لا يَرِدُ عليه أي

---

١ – سالي. ت . ماليسون وتوماس ماليسون، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في ظل القانون الدولي وفي المحافل الدولية، مرجع السابق، ص ٣٣٨–٣٣٩.

استثناء، ومن ثم لا يجوز لدولة الاحتلال تحت أي ظرف من الظروف نقل أو ترحيل أي من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

وهذا النص لا يقتصر على عملية التوطين، بل يتعدى ذلك ليشمل الامتناع عن القيام بأي إجراء يساعد الاستيطان أو يسهله ويشجعه، ويدخل في ذلك مصادرة الأراضي، وشقّ الطرق، وتشكيل لجان وزارية، وهيئات متخصصة بالاستيطان، وتقديم الحوافز، والدعم المادي، والإعفاء من الضرائب وغيرها من الإجراءات التي تساعد على تحقيق غرض الاستيطان.

إن منع الاستيطان ينطلق من كونه ضماً فعلياً للأراضي المحتلة، وهذا يشكل انتهاكاً صريحاً لأحكام القانون الدولي التي لا تُجيز الضم، وفضلاً عن ذلك فإن، الاستيطان يشكّل تعدّياً حقيقياً على حقوق السكان المحليين، ويشكل خللاً ديمغرافياً واجتماعياً في الأرض المحتلة، وهذا ما حدث في الجولان السوري المحتل، حيث تم إحلال المستوطنين المدنيين مكان السكان الأصليين الذين هُجرّوا من المنطقة قسراً.

إن حظر الاستيطان بنص صريح في اتفاقية جنيف الرابعة لعام / ١٩٤٩ / م، يدعونا للحديث عن القيمة القانونية لهذا النص.

إن اتفاقية جنيف الرابعة (كالاتفاقيات الثلاث الأخرى) تضمنت فئتين من الانتهاكات، الفئة الأولى تتضمن الانتهاكات الجسيمة، أما الفئة الثانية فتشمل الانتهاكات البسيطة، والمعيار في ذلك جسامة الانتهاكات وخطورتها، ويترتب على هذا التصنيف نتائج قانونية مختلفة[١]، وذلك حسب التفصيل الآتي :

١- الانتهاكات الجسيمة :

---

[١] – انظر في ذلك: د عبد الوهاب حومد، الإجرام الدولي، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى / ١٩٧٨ / م، ص ٨١ وما بعدها.

ورد النص عليها في المادة /١٤٧/ من الاتفاقية الرابعة، وعددها عشرة فقط، من بينها، (القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية ... إلخ).

وهذه الانتهاكات تشكل جرائم دولية[١]، وصُنّفت بهذا الشكل؛ نظراً لفظاعتها وخطورتها كما رآها واضعو هذه الاتفاقيات.

لم تتضمن هذه الاتفاقية عقوبات محددة لمرتكبي هذه الجرائم، ولم تنص أيضاً على مرجع قضائي دولي يتولّى الرقابة على مدى احترام الأحكام الواردة بها.

فهي عالجت ذلك بترتيب التزامات على كل دولة طرف، بأن تصدر تشريعاً جزائياً تجرّم فيه هذه الأفعال، وأن تلاحق كل شخص يرتكب أو يأمر بارتكاب جريمة أو أكثر منها، بغض النظر عن جنسيته، وتقوم بمحاكمته ومعاقبته أو تسليمه إلى أي دولة طرف تطالب به، إذا استندت إلى أسباب معقولة، فالمبدأ هو المحاكمة أو التسليم، وهو ما تضمنته المادة /١٤٦/ (الفقرتين الأولى والثانية).

٢- الانتهاكات البسيطة :

تشمل جميع الانتهاكات الواردة في الاتفاقية الرابعة، باستثناء الانتهاكات الجسيمة التي أشرنا إليها أعلاه، وُعّدت هذه الانتهاكات بسيطة، برأي واضعي الاتفاقيات؛ لأنها ليست على درجة كبيرة من الخطورة.

إن الاتفاقيات الأربعة تعاملت مع هذه الانتهاكات بشكل مختلف عن الانتهاكات الجسيمة، فالدول الموقعة على الاتفاقيات غير ملزمة بسن تشريعات جزائية لتجريمها أو للعقاب عليها، وغير ملزمة أيضاً بتسليم مرتكبيها إلى دولة

---

[١] – د. إحسان هندي، جرائم الاستيطان الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة، الثورة.
http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=9357,1/10/2007

أخرى ليحاكموا أمامها، فالالتزام المترتّب على هذه الدول هو اتخاذ التدابير اللازمة لوقفها، وهو ما نصت عليه المادة /١٤٦/ (الفقرة الثالثة).

بعد هذا التقسيم لكلا الفئتين من الانتهاكات (الجسيمة والبسيطة)، نتساءل: أين كان تصنيف الاستيطان، باعتبارها أحد الانتهاكات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ؟

الواقع أن واضعي الاتفاقيات الأربعة عام /١٩٤٩/ م، أوردوا الاستيطان ضمن فئة الانتهاكات البسيطة وليس ضمن الانتهاكات الجسيمة، ويترتب على ذلك أن على على دولة الاحتلال التزاماً قانونياً بوقف هذا التصرف. وعلى الرغم من هذا القصور، فهو يُعدّ بحد ذاته إنجازاً[١]، وشكل الخطوة الأولى لتجريم هذا التصرف في مرحلة أكثر تطوراً، تمثلت في البروتوكول الأول لعام /١٩٧٧/ م، حيث عدّ الاستيطان ضمن الانتهاكات الجسيمة، وكيّفه على أنه جريمة حرب، وأكد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ذلك، وهو ما سنتحدث عنه في المطلب التالي.

وقبل الحديث عن هذا التطور الهام، نشير إلى أن إيراد الاستيطان ضمن اتفاقية جنيف الرابعة، كان بمناسبة قيام الألمان في الحرب العالمية الثانية ببناء المستوطنات في بعض الأقاليم التي احتلوها بهدف ضمها إلى ألمانيا.

وقد تمّ حظر هذا التصرف لتجنب تكرار ما قام به الألمان[٢]، وإن لم ينظر إليه في ذلك الوقت بالخطورة ذاتها التي يشكلها الاستيطان (الإسرائيلي) في الأراضي العربية المحتلة.

---

1 – The Geneva Conventions of 12 August 1949, Commentary , IV Geneva Convention, relative to the protection of civilian persons in time of war , Geneva international committee of the red cross, 1988, p. 283

٢ – سالي. ف. ماليوس وتوماس ماليسون، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في ظل القانون الدولي وفي المحافل الدولية، مرجع سابق، ص ٣٨٩–٣٩٠.

المطلب الثالث

الاستيطان جريمة حرب

أولاً – البرتوكول الأول لعام /١٩٧٧/ م :

إن البروتوكول الأول (المتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية)، والبروتوكول الثاني (المتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية) لعام /١٩٧٧/ م، ما هما إلا ثمرة جهود شاقة بُذلت في سبيل تأكيد وتطوير القانون الدولي الإنساني.

فاتفاقيات جنيف الأربعة عام /١٩٤٩/ م، لم تلبِّ الطموحات في تجنب المآسي والكوارث التي تتعرض لها البشرية، ولاسيما أن التطبيق العملي كشف الكثير من العيوب فيها، وكان لا بد من سدّ هذا النقص[١]. وتمثّل ذلك بالبروتوكول الأول والثاني عام /١٩٧٧/ م، بوصفهما ملحقين بتلك الاتفاقيات، ويهمنا هنا البروتوكول الأول المتعلِّق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية بوصفه تطرق إلى الاستيطان، فما الجديد الذي جاء به ؟

نشير بداية إلى أن هذا البروتوكول وسّع عدد الانتهاكات الجسيمة لتصل إلى /٢٢/، وعدّ هذه الانتهاكات جرائم حرب.

والتطوّر الذي جاء به البروتوكول الأول بالنسبة للاستيطان أنه عدّ هذا الانتهاك انتهاكاً جسيماً، ومن ثمّ فإن الاستيطان بات يشكل جريمة حرب[٢].

وهذا التطور جاء استجابة لإصرار الدول العربية، وكتلة دولة عدم الانحياز، وأغلبية الدول الإسلامية، على تصنيف الاستيطان ضمن هذه

---

[١] – د. جورج أبي صعب، اتفاقيات جنيف /١٩٤٩/ م بين الأمس والغد، ورقة عمل منشورة في كتاب " دراسات في القانون الدولي الإنساني" مرجع سابق، ص٤١٦ وما بعدها.

[2] – Commentary on the additional protocols of 8 June 1977 to the Genera Conventions of 12 August 1949, International committee of the Red cross, Martinus Nijhoff publishers, Geneva 1987, pp. 1000-1003.

الانتهاكات، ولاسيما أن (إسرائيل) أمعنت في بنائها للمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام /١٩٦٧/ م.

وفي ضوء هذا التكييف – الذي عُدّ انتهاكاً جسيماً – فإن الالتزامات التي أشرنا إليها بشأن هذا الانتهاك تنسحب على هذه الجريمة الدولية.

وهذا يعني أنه يترتب على كل دولة طرف أن تسنّ تشريعات تحرّم فيها هذه الأفعال، وتلاحق مرتكبي هذه الانتهاكات، وتحاكمهم أو تسلمهم إلى طرف متعاقد لمحاكمتهم إذا ما توفرت لديه أدلة اتّهام كافية.

إضافة إلى ذلك نصّ البروتوكول في المادة /٩٦/ على إنشاء لجنة دولية لتقصّي الحقائق، أوكلت إليها التحقيق في الوقائع المتعلّقة بأي ادّعاء خاصّ بانتهاك جسيم، كما حددته الاتفاقيات وهذا اللحق، والعمل على إعادة احترام أحكام الاتفاقيات وهذا اللحق بمساعيها الحميدة.

إن إنشاء هذه اللجنة أمر إيجابي ولكن أهميتها محدودة، والسبب في ذلك أنها، أولاً: لجنة تحقيق ومساع حميدة تستهدف العمل على إعادة احترام أحكام الاتفاقيات واللحق، وثانياً: لا يمكن لها أن تنشر نتائج التحقيقات التي تتوصل إليها بشأن الانتهاكات الجسيمة، إلا إذا طلب منها ذلك جميع أطراف النزاع (وهذا إذا سُمح لها بالدخول إلى الأراضي العربية المحتلة).

ثانياً – المحكمة الجنائية الدولية :

يمثل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية عام /١٩٩٨/ م التي دخلت حيّز التنفيذ عام /٢٠٠٢/ م، مرحلة تاريخية فاصلة من مراحل تطور قواعد القانون الدولي الإنساني، فهذه الآلية القضائية يفترض أن يكون لها دور كبير في تأكيد احترام قواعد هذا القانون، ويفترض كذلك أن تساهم في تخفيف المآسي التي تعانيها الإنسانية من جرّاء الجرائم الفظيعة، ولاسيما أن اختصاصها النوعي

يشمل أهم صور انتهاكات القانون الدولي الإنساني ونقصد بذلك، جرائم الحرب وجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

وقبل التطرق إلى الاستيطان، بوصفه واحداً من جرائم الحرب التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة، نشير إلى الاختصاص الزمني والاختصاص الشخصي للمحكمة[١]. فبالنسبة لاختصاصها الزمني فهو اختصاص مستقبلي فقط، أي أنه يشمل الجرائم التي ترتكب بعد نفاذ نظامها الأساسي، وهذا الشرط تحقق مع بداية شهر تموز عام /٢٠٠٢/ م، وذلك بتصديق ستين دولة عليه.

أما بالنسبة لاختصاصها الشخصي فقد اقتصر على الأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون أياً من الجرائم المشار إليها أعلاه، بعد بلوغهم سن الثامنة عشرة. فالمسؤولية الجزائية لا تقع إلا على إنسان بصفته الفردية، مهما كانت درجة مساهمته في الجريمة، وينبغي أن تكون الجريمة تامّة أو واقفة عند حد الشروع.

نعود لجريمة الاستيطان موضع بحثنا، فقد وردت هذه الجريمة ضمن جرائم الحرب المنصوص عليها في المادة الثامنة من النظام الأساسي[٢]، حيث قضت " لغرض هذا النظام الأساسي فإن جرائم الحرب تعني: " قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها ".

إن إحالة هذه الجريمة الخطيرة إلى المحكمة تتمّ بإحدى الطرائق التالية :

---

١ – د. محمود شريف بسيوني، تقييم النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص٤٥٢.

٢ – د. عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، دراسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي، النظرية العامة للجريمة الجنائية الدولية، نظرية الاختصاص القضائي للمحكمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، /٢٠٠٥/ م، ص٧٩٠ وما بعدها.

١- عن طريق أي دولة طرف.
٢- للمدعي العام أن يباشر التحقيق من تلقاء نفسه.
٣- عن طريق مجلس الأمن.

ولكن قبل أن تمارس المحكمة اختصاصها بشأن هذه الجريمة إذا كانت الإحالة وفقاً للحالتين الأولى والثانية، يشترط :

أ- أن تكون الدولة التي ارتكبت على إقليمها هذه الجريمة طرفاً في معاهدة إنشاء هذه المحكمة، أو أن تقبل ممارسة المحكمة اختصاصها في هذه الجريمة في حال كونها ليست طرف.

ب-أن تكون الدولة التي ينتمي إليها المتهم بارتكاب هذه الجريمة طرفاً في معاهدة إنشاء هذه المحكمة، أو أن تقبل ممارسة المحكمة اختصاصها في هذه الجريمة في حال كونها ليست طرفاً فيها.

أما إذا كانت الإحالة عن طريق مجلس الأمن، فإن المحكمة لا تحتاج للتقيُّد بهذين الشرطين، فالمطلوب أن تشكل الجريمة المحالة تهديداً للسِّلم والأمن الدوليين.

المطلب الثالث

الأُمم المتحدة والاستيطان

أكّدت الأُمم المتحدة بأجهزتها الرئيسة (مجلس الأمن، الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي[١] ومحكمة العدل الدولية، فضلاً عن وكالاتها

---

[١] – أدانت لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العديد من قراراتها سياسة الاستيطان التي تقوم بها (إسرائيل) في الأراضي العربية المحتلة، وعدّت هذا النشاط انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة، وطالبت إسرائيل بالامتثال لقرارت مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

ففي قرارها الصادر بتاريخ ٥ نيسان / ٢٠٠٠ / م، طالبت إسرائيل بالكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان السوري المحتل، وأكدت

المتخصصة، عدم شرعية المستوطنات وقانونيتها في الأراضي العربية التي تحتلها (إسرائيل) منذ عام /١٩٦٧/ م، وأكدت في الوقت نفسه انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على هذه الأراضي.

أولاً – مجلس الأمن :

إن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيس المكلّف بحفظ السلم والأمن الدوليين، وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يتمكن من التصدّي لهذا الانتهاك الذي تقوم به (إسرائيل)، وفقاً للصلاحيات الموكلة إليه في الفصل السابع، مع أن بناء الاستيطان يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

والسبب في فشل مجلس الأمن يعود إلى الدور الأمريكي الداعم (لإسرائيل) في عدوانها على الدول العربية، ولهذا فإن مجلس الأمن وطوال مدة الاحتلال لم يتمكّن من إصدار إلا ثلاثة قرارات خلال عامي /١٩٧٩–١٩٨٠/ م تتعلق بالاستيطان[١]، وهذه القرارات هي، القرار رقم ٤٤٦ الصادر بتاريخ ٢٢ آذار / ١٩٧٩ / م والقرار رقم ٤٥٢ الصادر بتاريخ ٢٠ تموز /١٩٧٩ / م، والقرار رقم ٤٦٥ الصادر بتاريخ ١ آذار / ١٩٨٠ / م. ولم يتمكّن بعد هذا التاريخ من إصدار أي قرار بالاستيطان بسبب استخدام حق النقض – الفيتو – أو التلويح به من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

على وجوب السماح للنازحين من سكان الجولان السوري المحتل بالعودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم.

انظر في ذلك: د. موسى الدويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ٤٥٨ وما بعدها

[١] – انظر في ذلك: د. عصام العسلي، الشرعية الدولية والاحتلال الحربي المؤقت الإسرائيلي للجولان والأراضي العربية الأخرى، دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، /١٩٩٢/ م، ص ٣٣٨ – ٣٤٠ .

وبالتدقيق في هذه القرارات الثلاثة، نجد أن مجلس الأمن أكد على العديد من المسائل الهامة هي :

- المستوطنات (الإسرائيلية) في الأراضي العربية المحتلة منذ سنة /١٩٦٧/ م ليس لها أي مستند قانوني، وتشكل عقبة خطرة في وجه التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.
- يجب على (إسرائيل)، بصفتها القوة المحتلة، أن تلتزم بدقة باتفاقية جنيف الرابعة لعام / ١٩٤٩ / م، وأن تتراجع عن تدابيرها السابقة، وأن تمتنع من اتخاذ أي عمل قد يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي، أو أي عمل قد يؤدي إلى التأثير الملموس في التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة منذ سنة / ١٩٦٧ / م، بما فيها القدس، وأن تمتنع بشكل خاص من نقل مجموعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة.
- المستوطنات تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب / ١٩٤٩ / م.
- ضرورة مواجهة مسألة المستوطنات القائمة، وضرورة اتخاذ تدابير لتأمين الحماية المنزهة للملكية المصادرة.
- ضرورة النظر في تدابير لحماية الأراضي والممتلكات العامة والخاصة والموارد المائية، من دون استثناء.

وقد شكّل المجلس في قراره رقم /٤٤٦/ الصادر بتاريخ ٢٢ آذار /١٩٧٩/ م، لجنة لدراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلّة منذ سنة /١٩٦٧/ م بما فيها القدس، مع تزويدها بالتسهيلات الضرورية؛ لتمكينها

من القيام بمهماتها وأن ترفع تقريرها إلى المجلس في الأول من تموز /١٩٧٩/ م.

ومن النتائج التي توصلت إليها اللجنة :

" إن الحكومة الإسرائيلية تتابع وبشكل منظّم ومتعمّد وواسع إنشاء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، وهناك علاقة متبادلة بين إنشاء المستوطنات اليهودية وتشريد السكان العرب، وأن الحكومة الإسرائيلية تلجأ في تنفيذ سياستها الخاصة بالمستوطنات إلى وسائل قمعية في الغالب، وأكثرها دهاءً في بعض الأحوال، وأدّت سياسة الاستيطان إلى تغيّرات جذرية وضارّة في النمط الاقتصادي والاجتماعي للحياة اليومية للسكان العرب الباقين، كما سببت تغيرات عميقة ذات طبيعة جغرافية وديمغرافية في الأراضي المحتلة وتشكّل هذه التغيرات انتهاكاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ".

وقد وافق المجلس على هذه التوصيات في قراره رقم /٤٥٢/ الصادر بتاريخ ٢٠ تموز /١٩٧٩/ م.

وفي جميع الأحوال، فإن مجلس الأمن، ومن خلال قراراته الثلاثة، واللجنة التي شكلها لهذه الغاية، أكّد بشكل صريح وواضح عدم شرعية المستوطنات التي تقيمها (إسرائيل) في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل.

ثانياً – الجمعية العامة :

تصدت الجمعية العامة للاستيطان (الإسرائيلي) في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس منذ السنوات الأولى للاحتلال[١]، واتصفت قراراتها

[١]– د. موسى الدويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ٤٥٠

بالصرامة، فضلاً عن تنوع الأحكام التي جاءت بها، فمنها مطالبة (إسرائيل)، السلطة القائمة بالاحتلال، بقوة بأن تلغي فوراً كل الإجراءات، والكف عن كل السياسات والتصرفات، من بينها إقامة المستوطنات، ونقل عدد من سكانها المدنيين إليها، وهدم ونسف القرى والمنازل، وتجريد الأملاك ومصادرتها وإخلاء الأراضي العربية المحتلة من سكانها. ومنها دعوة (إسرائيل) بالسماح للأشخاص الذين هجروا بالعودة إلى ديارهم. ومنها التأكيد أن الإجراءات كافة التي اتخذتها (إسرائيل) لاستيطان الأراضي المحتلة بما فيها القدس المحتلة باطلة وملغاة، وأن هذه الإجراءات تشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة، وفضلاً عن ذلك، فإن هذه القرارات تضمنت مطالبة واضحة وصريحة (لإسرائيل)، بالتقيد بالتزاماتها الدولية وفقاً لمبادئ القانون الدولي وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام / ١٩٤٩ / م.

فعلى سبيل المثال، أكدت الجمعية العامة في قرارها رقم (٣٠٩٢ – ب) تاريخ ١٧ كانون الأول / ١٩٧٣ / م، أن سياسات (إسرائيل) في الضم والاستيطان وتغيير طبيعة المناطق المحتلة المادي وتركيبها السكاني وبنيتها الدستورية، أو ضمها، أو وضع أي جزء منها، هي انتهاكات للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ولقرارات الأمم المتحدة.

وفي قرارها رقم ٤٨/٤٤ تاريخ ٨ كانون الأول / ١٩٨٩ / م أدانت بقوة إقامة مستوطنات (إسرائيلية) جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة في الأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى الخاصة والعامة، ونقل سكان أجانب إليها. وفي قرارها الصادر بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني لعام /٢٠٠٠/ م أكدت عدم قانونية بناء المستوطنات في الجولان السوري المحتل منذ عام /١٩٦٧/ م وأكدت كذلك أن جميع الأحكام ذات الصلة في الأنظمة المرفقة باتفاقية لاهاي عام /١٩٠٧/ م واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب /١٩٤٩/ م مازالت تنطبق على الأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل من عام

/١٩٦٧/ م وتطلب إلى أطراف الاتفاقيتين أن تحترم وتكفل احترام التزاماتها بموجب هذين الصكّين في جميع الظروف.

وأكدت في قرارها رقم ٦٠ / ١٠٦ الصادر بتاريخ ٨ كانون الأول / ٢٠٠٥ / م، أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، غير قانونية وتشكل عقبة أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وطالبت إسرائيل أن تقبل إنطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب / ١٩٤٩ / م، بحكم القانون على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وعلى الجولان السوري المحتل، وأن تلتزم بدقة بأحكام الاتفاقية، وخاصة المادة ٤٩ منها. وكررت مطالبتها بوقف تام وفوري لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، ودعت إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً كاملاً. وطالبت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تتقيد بالتزاماتها القانونية المذكورة في الفتوى الصادرة في ٩ تموز / ٢٠٠٤ / م عن محكمة العدل الدولية.

وفي قرارها رقم ٦٣/٣١ الصادر يوم ٢٦ تشرين الثاني / ٢٠٠٨ / م، أكدت الجمعية العامة عدم مشروعية بناء المستوطنات والأنشطة الإسرائيلية الأخرى في الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧ م.

وفي قرارها رقم ٦٣/٩٧ الصادر يوم ٥ كانون الأول / ٢٠٠٨ / م، أعادت التأكيد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، هذه المستوطنات غير قانونية وتشكل عقبة أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وطالبت إسرائيل أن تقبل انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب / ١٩٤٩ / م، بحكم القانون على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها

القدس الشرقية، وعلى الجولان السوري المحتل، وأن تلتزم بدقة بأحكام الاتفاقية، وبخاصة المادة ٤٩ منها.

خلاصة القول: إن الجمعية العامة أكدت وتؤكد على عدم قانونية بناء (إسرائيل) للمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل.

ثالثاً – محكمة العدل الدولية :

تطرّقت محكمة العدل الدولية للاستيطان (الإسرائيلي) في الأراضي العربية المحتلة، بمناسبة بناء إسرائيل للجدار في الأراضي الفلسطينية، فقد بينت برأيها الاستشاري عام /٢٠٠٤/ م[١] أن المستوطنات تشكل انتهاكاً لأحكام ومبادئ القانون الدولي[٢].

وكانت المحكمة قد أكدت في مناسبة سابقة على تطبيق اتفاقية جنيف إبان الاحتلال العسكري، وكان ذلك في رأيها الاستشاري عن قضية ناميبيا عام /١٩٧٠/ م.

وفي مناسبة أخرى أكدت أن أحكام هذه الاتفاقية اكتسبت الطابع العرفي الملزم للجميع، وكان ذلك في حكمها الصادر عام /١٩٨٦/ م في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا[٣].

---

١ – حول فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، انظر =

= http:// www. icj-icj.org/homepage/ar/advisory/advisory_2004-07-09.pdf

٢ – د. محمد فهد الشلالدة، الأبعاد القانونية لجدار الفصل العنصري في ضوء القانون الدولي الإنساني، بحث مقدّم إلى ندوة القانون الدولي الإنساني " آفاق وتحديدات "، الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، /٢٠٠٥/ م، ص ١٦٧ وما بعدها.

٣– المرجع السابق نفسه، ص ١٩٨ .

وبهذه المواقف، فإن محكمة العدل الدولية، باختصاصها القانوني، ودورها في تحديد وتفسير قواعد القانون الدولي العام، بينت وبشكل لا يدع مجالاً للشك، أن الاستيطان يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وأن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق كلياً على الأراضي العربية المحتلة.

ونستخلص مما تقدم، أن الأمم المتحدة ومن خلال أجهزتها الرئيسة، أكدت على عدم مشروعية المستوطنات التي تقوم بها (إسرائيل) في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل؛ وذلك لمخالفة هذا النشاط لأحكام القانون الدولي ومبادئه، فضلاً عن مخالفته لميثاق الأُمم المتحدة وقراراتها.

وقبل الانتهاء من هذا المطلب، نتساءل: ما القيمة القانونية لكل من الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية عام / ٢٠٠٤ / م، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالاستيطان ؟

نقول في البدء: إن الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية غير ملزم، ومن ثم فإنه لا يقبل التنفيذ جبراً إذا طلبت الدولة المحكوم لها من مجلس الأمن استناداً إلى المادة /٩٤/[١] من الميثاق، ومع ذلك فإن الرأي الاستشاري يبقى ملزماً للجهاز الذي طلب الاستشارة، وهو في حالتنا هذه الجمعية العامة. **وانطلاقاً من ذلك، على الدول العربية أن تستثمر هذا الإنجاز الهام، بمطالبة منظمة الأمم المتحدة في اتخاذ اجراءات رادعة ضد (إسرائيل**

---

[١]- تنص المادة ٩٤ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي، " ١- يتعهد كل عضو من أعضاء " الأمم المتحدة " أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها. ٢- إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم ".

)، لاسيما وأن حكومة الاحتلال تتمادى في عمليات تهويد واستيطان الأراضي العربية المحتلة.

أما بالنسبة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالاستيطان، فهي وإن كانت توصيات غير ملزمة، إلا أن تكرارها من جهة، وتضمينها لأحكام ومبادئ القانون الدولي المعاصر من جهة ثانية، أكسباها قوة قانونية ملزمة. وهذا يعني أن على الدول العربية أن تضغط على القوى الدولية الفاعلة من أجل تطبيق هذه القرارت، وإلزام (إسرائيل) ليس في وقف الاستيطان وتجميده فحسب، بل في تفكيك المستوطنات القائمة، والتعويض عما ألحقته من خسائر مادية ومعنوية بحق المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة.

المطلب الرابع

الموقف (الإسرائيلي) من المواثيق الدولية المحرمة للاستيطان

إن (إسرائيل) طرف في اتفاقيات جنيف عام /١٩٤٩/ م، ومن بينها اتفاقية جنيف الرابعة المتعلِّقة بحماية السكان المدنيين، وقد التزمت بهذه الاتفاقيات، ومن ثم فعلى (إسرائيل) تطبيق أحكام الاتفاقية الرابعة على الأراضي المحتلة عام /١٩٦٧/ م[1] .

---

[1] – وقعت إسرائيل على اتفاقيات جنيف عام / ١٩٤٩ / م، وصدقت عليها عام / ١٩٥٢ / م ويلاحظ أن إسرائيل التزمت بهذه الاتفاقيات دون أي تحفظات عليها.

انظر في ذلك : د . تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية: دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام، بيروت / ١٩٧٥ / م، هامش ص ١١٨.

ولكن الواقع كان خلاف ذلك، فقد أنكرت (إسرائيل) تطبيق الاتفاقية الرابعة على هذه الأراضي، علماً أنها اعترفت بها في بداية الاحتلال لكن سرعان ما عادت وسحبت اعترافها[١].

وإن إنكارها لتطبيق هذه الاتفاقية ينطلق أساساً من النظرة (الإسرائيلية) إلى هذه الأراضي، فهي لاتعدّها أراضي محتلة، أي أنها تنكر وضعها القانوني الحقيقي فهي تطلق عليها مصطلحات بعيدة كل البعد عن الحقيقة " كأراض غير محتلة " أو " أراض متنازع عليها " أو " الأراضي المحررة " ... إلخ.

وهذه التعابير والمصطلحات تتنافى كلياً مع حقيقة الأشياء، ومع أحكام القانون الدولي، فالمجتمع الدولي ومن خلال المنظمة العالمية، أكّد بكل وضوح أن هذه الأراضي أراض محتلة، وعلى دولة الاحتلال احترام الأحكام والقواعد التي تحكم هذا الوضع، ومنها اتفاقية جنيف الرابعة، إضافة لذلك، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولي أكدت على ضرورة احترام (إسرائيل) لأحكام هذه الاتفاقية.

أولاً – الموقف (الإسرائيلي) من المادة /٤٩/ فقرة (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة:

لا تعد (إسرائيل) بناءَها المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة مخالفة للمادة /٤٩/ فقرة (٦)، فهي تعدّ تلك الأراضي غير محتلة، ومن ثم فإن اتفاقية جنيف لا تنطبق عليها، وعلى الرغم من ذلك فقد قدمت تفاسير متعددة

---

١ – انظر:

د. نزار أيوب وسلمان فخر الدين، الجولان المحتل بين الأعوام / ١٩٦٧ – ١٩٧١ / م، مرجع سابق، ص ١٣ – ١٤.

للمادة /٤٩/ ف (٦) ولاسيما عندما تمّ مواجهتها أمام المنظمة الدولية. ومن هذه التفاسير:

١- إن المستوطنات لا تتعارض مع أحكام المادة /٤٩/؛ لكونها أقيمت في أماكن خالية من السكان[١].

٢- إن الهدف من بناء المستوطنات هو تأكيد حفظ الأمن والحفاظ على وقف إطلاق النار[٢].

٣- إن المادة /٤٩/ ف(٦) تميز بين النقل القسري للسكان والهجرة أو السكن الإرادي والاختياري، فالأول محظور بينما الثاني لا يشكل مخالفة[٣].

إن هذه الحجج مردودة، وهي لا تستقيم إطلاقاً مع الحقيقة ومع التفسير الصحيح للمادة /٤٩/ ف(٦).

فبالنسبة إلى الحجة الأولى: أي أن المستوطنات لا تتعارض مع أحكام المادة /٤٩/ كونها أقيمت في أماكن خالية من السكان، فهي حجة غير صحيحة إطلاقاً، فالمادة /٤٩/ ف(٦) تحظر الاستيطان في الأرضي المحتلة حظراً تاماً، سواء أكانت هذه الأراضي مأهولة بالسكان أم لا، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية الجولان لم يكن منطقة خالية من السكان، فقد كان يسكنه أكثر من /١٣٨/ ألف مواطن عربي سوري، وقد هُجّر معظم سكانه قسراً، ولم يسمح لهم بالعودة إلى قُراهم وديارهم على الرغم من مطالبة المنظمة الدولية بذلك.

---

[١] – عبد القادر البقيرات، الاحتلال الإسرائيلي للجولان في ضوء القانون الدولي، بحث لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الإدارية / ١٩٩٤ – ١٩٩٥ / م ص ٧١.

[٢] – د. تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

[3] – The legal status of Israeli Settlements Under IHL policy brief, Harvard program on Humanitarian policy and conflict research, international humanitarian Law research Initiative , January 2004, pp. 4-5

وإن معظم المستوطنات التي أقيمت كانت على أنقاض القرى والبلدات والمزارع التي يقطنها هؤلاء النازحين، وتأسيساً على ذلك فإن الاستيطان يشكل اعتداء على الأرض وعلى حقوق السكان الأصليين.

أما بالنسبة إلى الحجة الثانية: وهي تأكيد حفظ الأمن والحفاظ على وقف إطلاق النار فهي حجة مردودة أيضاً؛ وذلك لأكثر من سبب:

فأولاً : مواقع هذه المستوطنات كانت في كثير من الحالات بعيدة عن خط وقف إطلاق النار، لا شك أن من أهداف الاستيطان تحقيق أغراض أمنية وعسكرية، لكن هذا الهدف يبقى واحداً من جملة من الأهداف، والتي من أهمها الأهداف الأيديولوجية والسياسية.

ثانياً : الطبيعة المدنية للمستوطنات هي الغالبة، وأن نشاطها يعتمد بالدرجة الأولى الزراعة، وهذا ما يتعارض أصلاً مع الطبيعة العسكرية[1].

ثالثاً : الطبيعة الدائمة: فالمستوطنات المدنية لم تكن مخيمات مؤقتة، بل قرى ومدن ذات طابع مدني صرف ومخدّمة بصورة كاملة، فهي لا تختلف عن أي قرية داخل فلسطين المحتلة إلا في مكان إقامتها.

أما بالنسبة إلى الحجة الثالثة أي أن المادة /٤٩/ ف(٦) ميّزت بين النقل القسري المدني والهجرة الإرادية، فهي بدورها حجة مردودة، فالمادة واضحة وصريحة، وهي تحظر على المحتل توطين المدنيين في الأراضي التي يحتلها، فالنهي مطلق، ولم يرد عليه أي استثناء، وما التفريق من جانب سلطة الاحتلال إلا محاولة للالتفاف والتحايل على المادة /٤٩/.

ونخلص إلى أن الموقف (الإسرائيلي) من عدم تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية المحتلة، ولاسيما الجولان غير صحيح، وأن الحجج الإسرائيلية حول تفسير المادة /٤٩/ ف(٦) غير صحيح أيضاً،

---

[1] – د. عصام العسلي، الشرعية الدولية والاحتلال الحربي المؤقت الإسرائيلي للجولان والأراضي العربية الأخرى، مرجع سابق، ص١٩١.

وانطلاقاً من ذلك فإن بناءَها للمستوطنات يشكّل انتهاكاً صريحاً لأحكام هذه الاتفاقية.

ثانياً – الموقف (الإسرائيلي) من البرتوكول الأول لعام /١٩٧٧/م

كما بينّا، فإن هذا البرتوكول يتضمن حكماً متطوراً بشأن الاستيطان المدني في الأرض المحتلة، فهو عدّ الاستيطان أحد الانتهاكات الجسيمة، ومن ثم فهو جريمة حرب يترتب على ارتكابها آثاراً قانونية تختلف عن الآثار التي تترتب على الانتهاكات البسيطة، فالمبدأ هو المحاكمة أو التسليم.

وكان للدول العربية، وكتلة عدم الانحياز، ومعظم الدول الإسلامية الفضل الأول في إيراد الاستيطان ضمن الانتهاكات الجسيمة، ولاسيما بعد التمادي (الإسرائيلي) في إقامة المستوطنات في الأراضي التي احتلتها عام /١٩٦٧/ م، على الرغم من المحاولات (الإسرائيلية) لإفشال تلك المساعي، إلا أنها فشلت في ذلك بسبب إصرار المجتمع الدولي في التصدي لهذا النشاط الإجرامي، ولم يكن أمام (إسرائيل) من خيار إلا رفض التصديق على هذا البروتوكول.

وعلى كلٍّ فإن رفض (اسرائيل) التصديق على هذا البروتوكول، لا يعفيها مما جاء فيه من أحكام، والسبب في ذلك أن معظم أحكامه ذات طبيعة عرفية، ومن ثم فهي ملزمة للكافة، سواء قننت في مواثيق وصدق عليها أو لم يصدق عليها[١].

ثالثاً – الموقف (الإسرائيلي) من المحكمة الجنائية الدولية :

رفضت (إسرائيل) أيضاً التصديق على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية وذلك بسبب إيراد الاستيطان ضمن جرائم الحرب التي تدخل في

---

١ – د.إحسان هندي، جرائم الاستيطان الصهيونية في الأراضي المحتلة، http://thawra.alwehda.gov.sy/-print-view.asp?FileName=9357,1/10/2007.

اختصاصها[1]، والمحكمة أُنشئت بموجب معاهدة، والمعاهدة من حيث المبدأ غير ملزمة إلا لأطرافها، ومن ثم فعدم تصديق (إسرائيل) على ميثاقها يجعل المحكمة من حيث المبدأ، غير مختصة بملاحقة أي (إسرائيلي)؛ وذلك لأن انعقاد الاختصاص يشترط أن تكون الدولة التي ينتمي إليها المتّهم طرفاً في المعاهدة.

ومع ذلك فإن هذا الشرط غير مطلوب إذا كانت الإحالة من قبل مجلس الأمن، فالاستيطان جريمة دولية تهدد السلم والأمن الدوليين، وتكمن خطورتها في أنها تُرتكب ببطء، ولها آثار وانعكاسات متعدّدة؛ لذلك من المفترض أن يتصدى مجلس الأمن لهذه الجريمة الخطيرة. **وفي التطبيق العملي فإن مجلس الأمن لم يتخذ حتى الآن أي قرار بهذا الخصوص، على الرغم من أن قرار الإحالة يتطلب موافقة تسعة أعضاء فقط، وهذا الأمر يعزى – في تقديرنا – إلى غياب الإرادة السياسية من جانب بعض الدول المهيمنة على المجلس، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية لملاحقة ومعاقبة أي مسؤول (إسرائيلي)**.

وفي هذا السياق أجد من المفيد الإشارة إلى أن مجلس الأمن الدولي سيكون أمام امتحان حقيقي بعد أن صوت مجلس حقوق الإنسان يوم ٢٠٠٩/١٠/١٦ م لصالح إحالة تقرير ريتشارد غولدستون، المتعلق بانتهاكات (إسرائيل) في حربها الأخيرة على غزة، إلى مجلس الأمن.

إضافة لما تقدم، فإن عدم تصديق (إسرائيل) على ميثاق المحكمة لا يحول دون ملاحقة مواطنيها إذا انضمت سورية إلى النظام الأساسي للمحكمة،

---

[1] – د. محمود شريف بسيوني، تقييم النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الإقليمي العربي، الذي انعقد في القاهرة في الفترة من ١٤–١٦ نوفمبر /١٩٩٩/ م، بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لاتفاقيات جنيف /١٩٤٩–١٩٩٩/ م، دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى /٢٠٠٠/ م، ص ٤٥٦.

أو قبلت اختصاصها، باعتبار أن جريمة الاستيطان ترتكب على الأراضي السورية، نظراً لأن اختصاص المحكمة يشمل أي شخص يرتكب أياً من الجرائم الداخلة في اختصاصها بغض النظر إن كانت الدولة التي ينتمي إليها طرفاً في نظامها الأساسي أم لا، وفي هذه الحالة يمكن لأي دولة طرف في المعاهدة إذا تواجد على أراضيها أي من الإسرائيليين المتهمين بارتكاب مثل هذه الجريمة ملاحقة هؤلاء؛ وتسليمهم للمحكمة.

وهذه الحالة من أكثر الحالات قابلية للتطبيق، وعلى الرغم من ذلك فأمام (إسرائيل) أكثر من مخرج لتفادي ملاحقة مواطنيها، كتحذيرهم من السفر إلى دول معينة خشية ملاحقتهم فيها[1] ، كذلك يستطيع مجلس الأمن تعليق التحقيق أو المقاضاة لأي جريمة محالة للمحكمة، مدة سنة كاملة قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية، وذلك إذا ما كانت الجريمة المعروضة أمام المحكمة تشكل تهديداً للأمن والسلام، ومن ثمّ فإن (إسرائيل) تستطيع تعطيل عمل المحكمة باستصدار قرار من مجلس الأمن في ذلك. **وهنا نخلص إلى القول: إن دور المحكمة الجنائية بشأن جريمة الاستيطان يفتقر إلى آليات محكمة للتطبيق.**

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المستشار القانوني للحكومة (الإسرائيلية) أعلن في ٢٠٠٢/٦/١٢ م رفض (إسرائيل) المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة، ووجّه خطابه إلى الحكومة (الإسرائيلية) قائلاً : بعد ثلاثة أسابيع من هذا التاريخ أي في الأول من حزيران ستبدأ المحكمة عملها وسوف يكون

---

[1] – إن (إسرائيل) تستطيع أن تتهرب من ملاحقة مواطنيها أمام المحكمة الجنائية الدولية بالتوقيع على اتفاقيات دولية ثنائية أو جماعية، تتضمن عدم تسليم أي من رعاياها إلى المحكمة، أو لأي دولة ثالثة كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وقّعت العديد من هذه الاتفاقيات مع عدد

=

= كبير من الدول، وذلك لتأمين الحماية لمواطنيها. إضافة إلى ذلك فإن (إسرائيل) تستطيع أن تتهرب بالادّعاء أنها ستلاحق أي من المتهمين أمام محاكمها، وهذه الحالة تستند إلى أن اختصاص المحكمة اختصاص تكميليّ للاختصاص الوطني لا بديل عنه.

أمامها ملفات ضدّ (إسرائيليين)، مشيراً إلى الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بوصفه يشكل جريمة حرب وفقاً لدستور المحكمة، وأكد السعي لتشكيل طاقم من الاختصاصيين لِدَرْءِ الخطر الذي يهدد السياسيين والعسكريين على حدٍّ سواء.

المطلب الخامس
المسؤولية القانونية المترتبة على دولة الاحتلال جرَّاء بنائها للمستوطنات في الجولان المحتل

إن الوضع القانوني للجولان كأرض محتلة يخضع لأحكام وقواعد الاحتلال الحربي، وأن سلطة دولة الاحتلال وفقاً لهذه الأحكام والقواعد سلطة محدودة، لا تتعدى حفظ النظام وتحقيق الأمن، وأي تجاوز من قبل دولة الاحتلال لهذه السلطات يحمّلها المسؤولية القانونية الدولية.

بيّنا، أنّ دولة الاحتلال تجاوزت صلاحياتها كثيراً، وتصرّفت في الجولان على أنه جزء من إقليمها سواء بإصدارها الأوامر والتشريعات، التي من خلالها استولت على الأراضي وعلى الثروة المائية، أو بتوطينها للمهاجرين اليهود، أو غير ذلك من إجراءات، فهذه التصرفات غير شرعية وتشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي العام.

إن التزامات دولة الاحتلال تجاه الجولان، تتحدد بالقواعد والأحكام الدولية، لا بالأوامر العسكرية والقوانين والتشريعات التي تصدرها؛ لأن القاعدة القانونية الدولية تسمو على القاعدة القانونية الداخلية، وهذا مبدأ مستقر وثابت في القانون الدولي، وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري عام /١٩٨٨/ م المتعلق بالنزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة[١].

وانطلاقاً من ذلك، فإن بناء المستوطنات المدنية وما رافقها من تدمير للقرى والبلدات السورية، والاستيلاء على الأراضي العامة والخاصة ومصادرتها، فضلاً عن الاستيلاء على الثروات الطبيعية لصالح المستوطنين إنه يشكل انتهاكاً لأحكام القانون الدولي بشكل عام، ولأحكام القانون الدولي الإنساني بصورة خاصة.

فالأحكام الواردة في اتفاقية لاهاي الرابعة عام /١٩٠٧/ م تحظر مصادرة الملكية الخاصة وأراضي الوقف، وتحدد صلاحية المحتل بشأن الأملاك العامة بمجرد مدير ومنتفع، ويحظر عليه عمليات التدمير للقرى والبلدات.

وهذه الأحكام الواضحة والصريحة تنتهك باستمرار من قبل سلطة الاحتلال، ففي كثير من الحالات يحاول المحتل أن يبرر تصرفاته بأن الضرورة العسكرية تقتضي ذلك، لكن الحقيقة تنكر هذا التبرير، فتدمير القرى والبلدات السورية تمّ بعد توقف العمليات القتالية، ومصادرة الأراضي تتم تحت هذه الحجة ولكن مع مرور الوقت تسلّم إلى المستوطنات.

أما اتفاقية جنيف الرابعة فقد أشارت إلى الاستيطان مباشرة، في المادة /٤٩/ فقرة (٦) وحظرت حظراً تاماً على دولة الاحتلال توطين سكانها المدنيين

---

[١] – محمد فهد الشلالدة، الأبعاد القانونية لجدار الفصل العنصري في ضوء القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص ١٩٩–٢٠٠ .

في الأراضي المحتلة، فضلاً عن أحكام أخرى تتعلق بعدم المساس بالحقوق أو بحظر تدمير الممتلكات.

وشكّلت هذه الاتفاقية الجسم الأساس من القانون المطبَّق على الأراضي المحتلة، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

أما البروتوكول الأول لعام /١٩٧٧/ م فقد عدّ الاستيطان جريمة حرب، ومن ثم فهي جريمة دولية تهمّ المجتمع الدولي بأسره، وأحكام هذا البروتوكول معظمها عرفية وملزمة للدول كافة، سواء أكانت مصدقة عليه أم لا، ومن ثم فلا مجال لدولة الاحتلال بالاحتجاج بعدم الالتزام بهذه الأحكام.

والأمم المتحدة أكّدت من خلال أجهزتها المختلفة عدم قانونية المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، وفي ضوء ذلك، فإن النشاط الاستيطاني (الإسرائيلي) في الجولان المحتل يشكل انتهاكاً خطيراً لأحكام القانون الدولي العام ولاسيما قواعد القانون الدولي الإنساني، ومن ثم فإنه يرتب آثاراً قانونية تتمثل بالمسؤولية الدولية.

والمسؤولية الدولية، إما أن تكون جزائية أو مدنية[١]، وذلك على النحو التالي :

أولاً: المسؤولية الجزائية : ولهذه المسؤولية جانبان، الأول: الجزاءات التي تفرض على دولة الاحتلال من قبل الأمم المتحدة – بسبب تمادي (إسرائيل) السلطة القائمة بالاحتلال – في ارتكابها للجرائم الدولية في الجولان، ومنها الاستيطان، فهذه الجريمة تستوجب تدابير رادعة لما تسببه من آثار سلبية وخطيرة، آنية وبعيدة المدى على الجولان وعلى سكانه، وحرمان النازحين من حقهم بالعودة إلى ديارهم، واستنزاف موارده الطبيعية،

---

١ – د. إبراهيم الدراجي، الجولان والقانون الدولي، بحث منشور في كتاب بعنوان: المرجع في الجولان، مركز الشرق للدراسات، مرجع سابق، ص ٧٣١ وما بعدها.

فضلاً عن ذلك، فإن الاستيطان يتمثل بخلق الوقائع على الأرض، ويغير من طبيعتها، ويجعل الاحتلال يكتسب مع مرور الوقت سمة الدوام، ولذلك عُدّ الاستيطان ضماً فعلياً للجولان؛ مما مهد الطريق للضم الرسمي عام / ١٩٨١ / م، ولهذا فإن الاستيطان يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وبناء على ما تقدم، فعلى الأمم المتحدة أن تتدخل تحت هذا العنوان، وذلك باتخاذها قرارات ملزمة تتضمن تدابير لوضع حد لهذه الجريمة، سواء بوقف الاستيطان وقفاً كاملاً، أم بتفكيك المستوطنات القائمة.

أما الجانب الآخر للمسؤولية الجزائية، فهو ملاحقة ومعاقبة المسؤولين الإسرائيليين من سياسيين، ورجال دولة، أو قادة عسكريين ساهموا في بناء المستوطنات، فالاستيطان أحد جرائم الحرب، وهذه الجرائم لا تسقط بالتقادم.

ثانياً: المسؤولية المدنية: يترتب على بناء المستوطنات فضلاً عن المسؤولية الجزائية، مسؤولية مدنية، ولهذه المسؤولية صور متعددة، فهناك التعويض العيني المتمثل بإعادة الحال إلى ما كانت عليه، وهذا يستتبع التوقف عن بناء المستوطنات وإزالة المستوطنات القائمة، وإلغاء كافة الأوامر العسكرية والأحكام القضائية المخالفة لأحكام القانون الدولي، التي صادرت سلطة الاحتلال الأملاك العامة والخاصة بموجبها واستولت عليها، وهناك التعويض المالي أي تعويض مادي لسكان الجولان عن كل الأضرار التي لحقت بهم نتيجة بناء المستوطنات.

بعد أن بيّنا المسؤولية المترتبة على دولة الاحتلال بسبب بنائها للمستوطنات في الجولان السوري المحتل، نتساءل: ما القيمة الفعلية لهذه المسؤولية، بمعنى آخر: هل بالإمكان تطبيقها ؟

إن المسؤولية هي الركيزة الأساسية في أي نظام قانوني، فالقانون الداخلي الذي يفتقر إلى مؤسسة قضائية تتولى مراقبة مدى تطبيق سلوك الأفراد

لأحكامه وقواعده وملاحقة كل من يخرج عنها ومعاقبته، يصبح مجرد قواعد نظرية.

والقانون الدولي عامةً، والقانون الدولي الإنساني بصورة خاصة، وعلى الرغم من كل التطورات التي رافقته، لاسيما بإنشاء المحاكم الجزائية الدولية المؤقتة ثم المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، فهو ما زال بعيداً عن تأكيد احترام أحكامه وقواعده وفرضها ومعاقبة الخارجين عنها، والسبب الرئيس في ذلك، يعود إلى ضرورة الحصول على الموافقة المسبقة للدول كشرط لممارسة الاختصاص.

فاللجوء إلى محكمة العدل الدولية يتطلب موافقة الأطراف، ورفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد أي مسؤول إسرائيلي يتطلب – ومن حيث المبدأ – الموافقة الإسرائيلية المسبقة، وفي كلا الحالتين لا يمكن لدولة الاحتلال أن توافق على ذلك.

وبالنسبة للأمم المتحدة فدورها في الصراع العربي – الإسرائيلي، بالأساس محدود، وباتت المستوطنات أحد ملفات المفاوضات، ومن ثم فإن مجلس الأمن ابتعد عن التصدي لهذه الجريمة الخطيرة، على الرغم من أنها تشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من أن قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالاستيطان أكثر حزماً من قرارات مجلس الأمن، إلا أن الجمعية العامة لا تملك فرض الجزاءات العسكرية ضد (إسرائيل) [1]، ففرض هذه الجزاءات قاصرة وفقاً لأحكام

---

[1] – إن الجمعية العامة تملك وفقاً للمادة السادسة من الميثاق، فصل أي عضو من أعضاء المنظمة الدولية؛ إذا أمعن في انتهاك مبادئ الميثاق وذلك بناء على توصية مجلس الأمن، ورغم أن هذه الحالة تنطبق على (إسرائيل)، لا سيما بإمعانها في انتهاك مبادئ الميثاق، إلا أن تطبيق هذه المادة على (إسرائيل) أمر شبه مستحيل، والسبب في ذلك، أن الفصل من المنظمة لا يتوقف على قرار من الجمعية العامة (علماً أن قرارها في هذه الحالة قرار في مسألة هامة يحتاج لأغلبية

الميثاق على مجلس الأمن، ومع ذلك فإن للجمعية العامة صلاحية فرض جزاءات عسكرية على دولة الاحتلال وفقاً لقرار الاتحاد من أجل السلام. ولكن استخدام صلاحياتها هذه مشكوك فيها؛ نظراً لأن قرارها لا يتعدى التوصية، ونجاح تطبيقه إذا ما صدر يتطلب دعماً حقيقياً من الدول الكبرى وهذا صعب التحقيق.

وعلى الرغم من هذا الوضع التشاؤمي فإنه لا يعني أن (إسرائيل) ستبقى في منجاة من العدالة، لاسيما أن جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم، فالظروف لن تبقى كما هي، والموازين سوف تتبدل، ولذلك فإنني أرى:

- **ضرورة تصديق سورية على ميثاق إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، أو على الأقل قبول ممارسة المحكمة اختصاصها في جريمة الاستيطان.**
- **على سورية وعلى المجموعة العربية أن تطرح بقوة، جريمة الاستيطان وأبعادها وآثارها في المحافل والأوساط الدولية، وإعداد ملف كامل حول هذه الجريمة ونتائجها وآثارها على مواطني الجولان، يتضمن الملاحقة الجزائية الدولية وكذلك التعويض عن كل ما سببته من أضرار.**

وفي الختام أقول: إن هذه الجريمة على خطورتها تبقى بكل تأكيد جريمة صغيرة أمام الجريمة الأكبر والأخطر وهي الاحتلال، فالاحتلال أُمُّ الجرائم وهو سبب رئيس في المآسي التي تعيشها منطقتنا.

الثلثين لصدوره، وهذا يصعب تحققه)، بل يحتاج إلى توصية من مجلس الأمن، وقرار مجلس الأمن في هذه الحالة قرار غير إجرائي، فهو يحتاج لإجماع الدول الخمس دائمة العضوية.

المبحث الثالث
الضمّ (الإسرائيلي) للجولان

اتخذت حكومة الاحتلال بتاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٨١ م قراراً عدوانياً خطيراً بحق سورية وشعبها، وتمثل هذا القرار بضم الجولان إلى الكيان الإسرائيلي.

سأتناول هذا العدوان الخطير في المطالب التالية:

المطلب الأول : مقدمات ضمّ الجولان.

المطلب الثاني : الإعلان الرسمي عن ضمّ الجولان.

المطلب الثالث : الموقف السوري من ضمّ الجولان.

المطلب الرابع : مقاومة سكان الجولان للإجراءات العدوانية الرامية إلى فرض الجنسية (الإسرائيلية) عليهم.

المطلب الأول: مقدمات ضمّ الجولان

أولاً: النيّات (الإسرائيلية) بشأن ضمّ الجولان

انطلقت الإستراتيجية (الإسرائيلية) بشأن الجولان، منذ احتلاله عام /١٩٦٧/ م، على أنه جزء لايتجزأ منها، وتعاملت مع هذه المنطقة من الناحية الفعلية على هذا المبدأ، ولاسيما بعد أن نجحت في تهجير معظم سكانه وتدمير القرى والبلدات والمزارع، والشروع في بناء المستوطنات المدنية والسيطرة الكاملة على الموارد الطبيعية، وربط هذه المنطقة بها كلياً.

وعلى الرغم من خطورة هذه الإجراءات وما تمثله من انتهاك واضح لأحكام القانون الدولي، فإن (إسرائيل)، السلطة القائمة بالاحتلال، تمكنت من تجنب ردات فعل قوية من جانب المجتمع الدولي، وبالتحديد من منظمة الأمم المتحدة، وذلك لغير سبب:

أولاً : استناد (إسرائيل) إلى حجج مضللة، كادعائها بأن الغاية من الاستيطان غاية عسكرية وأمنية لا مدنية.

ثانياً : الدعم السياسي الأمريكي في الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بمشاريع قرارات تتضمن فرض عقوبات على (إسرائيل).

ثالثاً : إن الإجراءات (الإسرائيلية) غالباً ما تتم بشكل هادئ وعلى مراحل، دون إحداث ضجة قوية، وذلك بأوامر عسكرية ظاهرها مختلف كلياً عن مضمونها، أي أنها تحاول الاستناد إلى بعض الأحكام المقررة في القانون الدولي، والتي تمنح المحتل بعض الصلاحيات لتبرير الإجراءات التي تقوم بها، ولكنها تتجاوز تلك السلطات والصلاحيات.

إن هذه الإجراءات التي قامت بها (إسرائيل) منذ احتلال الجولان حتى أواخر السبعينيات، كانت تخفي وراءها مغزى سياسياً واضحاً وهو ضم الجولان. وعلى الرغم من أن تلك الإجراءات تشكل ضمّاً فعلياً لهذه المنطقة، إلا أنّ الضمّ الرسمي يمثل خطوة شديدة الخطورة، ودليلاً قاطعاً على تهديده للسلم والأمن الدوليين، فضلاً عن كونه عدواناً جديداً على السيادة السورية.

ولـذلك فـإن إسـرائيل تجنبـت إعـلان الضـمّ فـي السـنوات الأولـى للاحتلال[1] وذلك تفادياً لأي نتائج سلبية، واختارت التوقيت المناسب وهو الرابع عشر من كانون الأول عام /١٩٨١/ م، وهو توقيت مرتبط بمجموعة عوامل عربية وإسرائيلية ودولية.

فالوضـع العربـي كـان فـي حالـة ضـعف وتصـدّع، فكـان لبنـان يعـاني مـن حرب أهلية مدمّرة، و كان العراق يخوض حرباً مع إيران، والدول العربية كانت منقسمة على نفسها نتيجة توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد. وفضلاً عن خروج مصر من دائرة الصراع العربي– الإسرائيلي وما ترتب على ذلك من نتـائج خطيـرة، أهمهـا إحـداث خلـل فـي التـوازن الإسـتراتيجي بـين العـرب و(إسرائيل).

واسـتغلت (إسـرائيل) الوضـع الـدولي الضـعيف والمنشـغل بالعديـد مـن الأزمـات الدوليـة فـي تنفيـذ مخططهـا بضـم الجـولان (كالأزمـة البولونيـة مـع الاتحـاد السـوفييتي وهـذا الأخيـر مـع أفغانسـتان، والأزمـة الليبيـة مـع الولايـات المتحدة الأمريكية، والحرب العراقية الإيرانية، فضلاً عن ضعف الأمم المتحدة والموقف الأوروبي المتردد).

وإضـافة إلـى ذلـك، فقـد كـان لاتفـاق التعـاون الإسـتراتيجي الـذي وُقِّـع بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة و(إسـرائيل) انعكاسـات واضـحة علـى القـرار (الإسـرائيلي) بضـم الجـولان، فهـذا الاتفـاق عـزّز القـوة والقـدرات (

---

[1] – بعد الاحتلال مباشرة تعالت الأصوات الرسمية والشعبية المطالبة بضم الجولان إلى (إسرائيل)، ووفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجريت خلال المدة الواقعة بين عامي /١٩٦٧و ١٩٨١/ م، فـإن نسـبة المطـالبين باسـتمرار احـتلال الجـولان أو ضـمه لـم تـنخفض عـن ٧٠%، لكـن الظـروف والأوضـاع العسكرية، والسياسية الإقليمية والدولية، لم تكن تسمح بإصدار قرار من هذا القبيل، فالدول العربيـة، ولاسيما مصـر وسـورية، كانـت تسـتعد لحـرب تحريـر لأراضـيهما المحتلـة، والمجتمـع الـدولي ممثلاً بالأمم المتحدة كان يسعى لوضع القرار /٢٤٢/ موضع التطبيق، ولذلك فإن الظروف لم تكن تسمح بإعلان ضم رسمي للجولان.

الإسرائيلية) ومن ثم خلق أوضاعاً جديدة تستطيع (إسرائيل) بها مواجهة أي تطور، ولاسيما مواجهة عسكرية مع سورية.

ثانياً: مشاريع ضمّ الجولان

بعد التوقيع على اتفاقيات الفصل بين (إسرائيل) وكل من مصر وسورية عامي /١٩٧٤-١٩٧٥/ م، أخذت تظهر مشاريع واضحة بشأن التسوية وما تضمنته من إبقاء الجولان تحت السيطرة الإسرائيلية، وأهم هذه المشاريع، [١]:

١- **مشروع ألون عام /١٩٧٦/ م :**

يُعدُّ يغال ألون " الذي سمّي المشروع باسمه " أحد القادة الإسرائيليين البارزين الذين عملوا على ضم الجولان إلى (إسرائيل) وطالبوا بذلك. ففي عام /١٩٦٧/ م قدّم مشروعاً عن مصير الأراضي المحتلة مؤكداً فيه ضمّ معظم الجولان إلى (إسرائيل) والشروع في إقامة المستوطنات على طول خط وقف إطلاق النار، وعلى الرغم من أن الحكومة (الإسرائيلية) لم تتبنّ هذا المشروع

---

[١] - حول هذه المشاريع انظر :

إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل اتجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها، مرجع سابق، ص ٦٦-٦٧.

علناً إلا بعد عام /١٩٧٦/ م وبعد إجراء تعديلات عليه، فإنها طبقته فعلياً قبل هذا التاريخ.

ووفقاً لمشروع ألون المعدل، فإن خط الحدود المقترح مع سورية يمتد من جبل الشيخ شمالاً، حتى نهر اليرموك جنوباً، وذلك على شكل قوس يوازي خط وقف إطلاق النار، وهو ما يعني أن (إسرائيل) تنسحب من مساحة صغيرة من الجولان وتحتفظ بمعظمه. واستند ألون إلى مجموعة من الأسباب لإبقاء الجولان تحت السيطرة الإسرائيلية، أهمها الاحتفاظ بالثروة المائية وتجنُّب حدوث أي هجوم سوري مفاجئ على (إسرائيل).

٢- **مشروع حزب المابام :**

طرح حزب المابام مشروعه عام /١٩٧٦/ م، وكان آنذاك شريكاً مع حزب العمل في تجمع المعراخ.

ووفقاً لمشروع هذا الحزب، فإن الحدود مع سورية تمرّ فوق الجولان، حيث إن (إسرائيل) تحتفظ بمعظم الجولان وتجرِّد المنطقة التي ستنسحب منها من السلاح. واستند حزب المابام في إبقاء سيطرة (إسرائيل) على الجولان إلى ضرورة توفير الأمن والسلامة لمستوطنات الجليل وغور الأردن.

٣- **مشروع البروفيسور موشي معوز :**

يعدُّ البروفيسور موشي معوز أحد المتخصصين بالشؤون العربية، وكان حينها مدير معهد هاري ترومان للأبحاث في الجامعة العبرية. ووفقاً لمشروعه، فإن (إسرائيل) تنسحب من الجولان، باستثناء جبل الشيخ ذي الأهمية الإستراتيجية إضافة إلى مناطق أخرى، وتحويل المنطقة التي ستنسحب منها إلى منطقة منزوعة السلاح، حيث تخضع لإشراف أمريكي أو إشراف سوري (إسرائيلي) مشترك، ومقابل هذا الترتيب فعلى سورية الاعتراف (بإسرائيل) وإنهاء حالة الحرب معها.

٤- **مشروع تكتل الليكود :**

وصل حزب الليكود إلى السلطة عام /١٩٧٧/ م، ومواقف الحزب تجاه الأراضي العربية المحتلة عام /١٩٦٧/ م أكثر تطرفاً من حزب العمل.

وتصريحات قادته وزعمائه بالنسبة للجولان تنطلق من أنه جزء لايتجزأ من (إسرائيل)، وتضمّنت برامجه الانتخابية أحكاماً واضحة بشأن مستقبل الجولان، مؤكدة أن (إسرائيل) لن تتخلى عن الجولان، وأن الحكومة ستختار التوقيت المناسب لتطبيق القوانين (الإسرائيلية) على الجولان.

نستخلص من هذه المشاريع التي قدمت في السبعينيات أن موقف الأحزاب والقوى الإسرائيلية الفاعلة، مؤيد لضم الجولان إلى (إسرائيل)، وهذا يعني أن التسوية مع سورية لاتستند إلى قرارات الشرعية الدولية ولاسيما القرار /٢٤٢/ الذي يقضي بانسحاب (إسرائيل) الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام /١٩٦٧/ م، ومن بينها الجولان السوري المحتل. فالموقف (الإسرائيلي) يتمثل بالانسحاب الجزئي من الجولان، مع الاحتفاظ بمعظمه.

المطلب الثاني

الإعلان الرسمي عن ضمّ الجولان

شكّلت المشاريع التي تقدّمت بها الأحزاب السياسية بداية الشروع في القيام بتدابير فعلية لضم الجولان. ففي أواخر السبعينيات ذكرت الإذاعة الإسرائيلية باللغة العربية[١] : " إن الإسرائيليين يطالبون بتطبيق القانون الإسرائيلي في الجولان لخلق حقائق واقعية في المنطقة ".

---

[١] – الجولان سجل أحداث، مرجع سابق، ص٢٢.

وقد سبق ذلك مقال لرئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية (رعنان ماتيس) عام /١٩٧٦/ م تحت عنوان إلى أين نسير، واقترح في مقاله أن يكون الجولان جزءاً من لواء صفد.

وانسجاماً مع هذه السياسة وقّع /٧٣/ عضو كنيست عام /١٩٧٩/ م على عريضة أعدّتها لجنة مستوطنات الجولان جاء فيها أن الجولان جزء لايتجزأ من (إسرائيل)، وكان لهذه العريضة أهمية خاصة؛ نظراً لأن موقّعيها أعضاء في الكنيست، وهي أحد السلطات الأساسية في الدولة اليهودية، وفضلاً عن ذلك فإن عددهم يزيد على نصف أعضاء الكنيست والبالغ /١٢٠/.

وتم بعد ذلك تعديل قانون الجنسية عام /١٩٨٠/ م، ووفقاً لهذا التعديل أصبح من حق وزير الداخلية منح الجنسية الإسرائيلية لسكان المناطق المحتلة عام /١٩٦٧/ م.

وفي العام نفسه قُدِّم اقتراحان إلى سكرتارية الكنيست عن تطبيق القانون (الإسرائيلي) على الجولان، لكن هذين الاقتراحين بقيا على وضعهما على الرغم من الدعوات الشعبية الإسرائيلية الكبيرة إلى ضم الجولان.

وتمّ بعد ذلك تقديم مسودة قانون إلى الكنيست بهذا الخصوص، من قبل رئيسة حزب هاتحيا اليميني المتطرف (غيولا كوهين) لكن الظروف حينها لم تكن مناسبة للبتّ في هذا الموضوع.

ومع أواخر عام /١٩٨١/ م صمّم رئيس الوزراء مناحيم بيغن وأعضاء حكومته على الإعلان رسمياً عن ضمّ الجولان، ففي ١٣ كانون الأول /١٩٨١/ م استدعى بيغن وزراء حكومته إلى منزله وطرح الموضوع عليهم، وبعد التشاور وافق الوزراء على ضم الجولان رسمياً. وفي اليوم التالي قَدَّم مشروع قرار بشأن ضم الجولان إلى الكنيست، وبعد مناقشات سريعة وعاجلة، وافق على المشروع

/٦٣/ عضواً من أحزاب الليكود والعمل، وعارضه /٢١/ من الحزب الشيوعي وحركة تيلم وشينوي اليساريتين[١].

وقد تضمن القانون ثلاث موادّ[٢]، فالمادة الأولى نصّت على أنه " يسري قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على منطقة هضبة الجولان المبينة أوصافها في الذيل " المادة الثانية نصّت على أنه " يسري هذا القانون بتاريخ إقراره في الكنيست " أما المادة الثالثة فقد نصت على أن " وزير الداخلية مكّلف بتنفيذ هذا القانون، ويجوز له باستشارة وزير العدل أن يصدر أنظمة في كل ما يتعلق بتنفيذه وأن يضع نظام تعليمات انتقالية وتعليمات بشأن استمرار مفعول الأنظمة والأوامر والتعليمات والحقوق والواجبات التي كانت سارية المفعول في هضبة الجولان عشية بدء سريان هذا القانون ".

ولا بد من الإشارة إلى أن الحكومة (الإسرائيلية) لم تستخدم عبارة ضم الجولان، وإنما استخدمت تعبير بسط القوانين، وحول هذه المسألة قال شامير : " لا يمكن ضمّ شيء تعود ملكيته لك " وهذا يعكس مدى الاتساق القائم بين الأفكار النظرية والتطبيقات العملية.

وبعد تبني هذا القانون صدرت مجموعة من التصريحات عن أعضاء الحكومة حول هذه الخطوة مجمعة أن عملية الضمّ مسألة ضرورية لأمن (إسرائيل) وسلامتها، وأن الدولة مستعدة للنتائج كافةً، ومنها التصدي لأي تحرّك عسكري من جانب سورية.

---

1 − SHALEV. Aryeh, Israel and Syria : Peace and security on the Golan, op. cit, p. 82

2 − Golan Heights law, December 14, 1981, Israel Ministry of foreign affairs == = = http://www.israel-mfa.gov.il/MFA/peace+process/Guide+to+the+peace+process/Go.....28/10/2007.

استند بيغن في قراره ضم الجولان إلى مجموعة من الحجج[1]، يمكن ردها إلى ثلاثة اعتبارات : الأول أمني، والثاني تاريخي، والثالث سياسي.

فبالنسبة إلى الحجة الأمنية، فإنه في المدّة الممتدة بين عامي /١٩٤٨ و١٩٦٧/ م تعرض المستوطنون لتهديدات أمنية من قبل السوريين، وتعرض المستوطنون لاعتداءات متكررة من قبل القوات السورية على حد زعمه.

أما الحجة الثانية، فهي تتعلق بمسألة الرفض السوري الاعتراف والتفاوض مع (إسرائيل).

الحجة الثالثة تتعلق بالزعم (الإسرائيلي) أن الجولان جزء من أرض (إسرائيل)، وأن رسم الحدود بين سورية وفلسطين من قبل دولتي الانتداب كان اعتباطياً، لهذا فإن هذه الحدود لا تلزمنا وعلينا تغييرها.

وهنا، لا بد من التوقف أمام هذه الحجج، والتساؤل عن مدى صحتها وهل تصلح أساساً لضم الجولان؟

بالنسبة إلى الحجة الأولى المتمثلة بالتهديد السوري للمستوطنين، نقول: إن هذه الحجة غير صحيحة.

فوفقاً لتقارير هيئة الهدنة المشتركة السورية – الإسرائيلية، فإن معظم الاعتداءات عامي/١٩٤٩ و ١٩٦٧/م كانت من قبل (إسرائيل).

وسورية عندما كانت ترد، كان ردها مستنداً إلى حق الدفاع الشرعي، ولاسيما أن (إسرائيل) سعت بعد توقيع اتفاقية الهدنة لضم المناطق منزوعة السلاح، التي أُنشئت وفقاً لاتفاقية الهدنة والاستيلاء عليها، وفضلاً عن قيامها بإجراءات تتعارض مع أحكام الاتفاقية، كالعمل على تجفيف بحيرة الحولة، واستجرار مياه نهر الأردن إلى النقب، فكل هذا يعدّ انتهاكاً لاتفاقية الهدنة.

---

[1] – SHALEV. Aryeh, Israel and Syria : Peace and security on the Golan, op. cit, p. 82-83.

وإضافة إلى ذلك فإن الكثير من القادة (الإسرائيليين) أشاروا في مذكراتهم إلى أن الردّ السوري كان في معظمه نتيجة للاستفزازات المتعمدة التي كانت تقوم بها (إسرائيل).

أما بالنسبة إلى الحجة الثانية وهي أن سورية رفضت الاعتراف (بإسرائيل) أو التفاوض معها، فهذه بدورها حجة مردودة. فالموقف السوري كان منذ عام /١٩٧٤/ م موقفاً واضحاً، وهو إقامة سلام عادل وشامل يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، وهذا السلام لن يتحقق إلا بانسحاب (إسرائيل) الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام /١٩٦٧/ م، وإقامة الدولة الفلسطينية.

وفي المقابل فقد كان الموقف (الإسرائيلي) موقفاً رافضاً للسلام، (فإسرائيل) رفضت على الدوام الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة، وكان طرحها يقتصر على الانسحاب الجزئي، وهو ما رفضته سورية، وهو رفض له مبرراته الوطنية والقانونية والأخلاقية.

الحجة الثالثة التي استند إليها بيغن تتعلق بما زعمه بالحق التاريخي، وأن الجولان جزء لايتجزأ من (أرض إسرائيل)، وهذا الادّعاء غير صحيح.

فالوجود اليهودي في المنطقة كان في حقبة تاريخية بعيدة، ولمّدة زمنية قصيرة، ولم يكن الغالب بين السكان، فالأصل العربي ظل على الدوام هو الأساس، إضافة إلى ذلك فإن القانون الدولي لايعترف بالحق التاريخي والديني مصدراً من مصادر اكتساب الملكية على الإقليم.

خلاصة القول : إن هذه الحجج، لا قيمة لها، ولا تستند إلى أي أساس من الصحة، فضلاً عن أن قرار ضم الجولان الذي أصدره الكنيست يشكل عدواناً في ظل أحكام القانون الدولي المعاصر.

المطلب الثالث

الموقف السوري من ضمّ الجولان

نشير بداية، إلى أن القرار (الإسرائيلي) بضم الجولان لم يكن قراراً مفاجئاً لسورية وذلك لمجموعة أسباب:

أولها : التصريحات والمواقف الرسمية من جانب عدد كبير من المسؤولين (الإسرائيليين) بشأن ضمّ الجولان منذ الاحتلال عام /١٩٦٧/ م.

ثانياً : الأطماع الصهيونية في الجولان والتي تعود لأكثر من مئة عام.

ثالثاً : الإجراءات العملية على أرض الواقع، سواء ما تعلق منها بالنشاط الاستيطاني أو بغيرها من الإجراءات التمهيدية.

رابعاً : الرفض (الإسرائيلي) الواضح للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، إلى ما وراء خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، ومن بينها الجولان.

خامساً : مشاريع الضم التي أخذت تظهر على الساحة السياسية منذ منتصف السبعينيات، فضلاً عن التدابير التمهيدية التي سبقت إعلان قرار الضم.

ولذلك فإن إعلان ضم الجولان لم يكن مفاجئاً لسورية، وقد ارتبط بالأصل باختيار الوقت الملائم، وكان ذلك أواخر عام /١٩٨١/ م.

إن ضم الجولان بالنسبة إلى سورية مسألة شديدة الخطورة، فهو اعتداء مباشر على السيادة السورية بمكوناتها كافّةً من أرض وإنسان، وفضلاً عن ذلك، فإن ضم الجولان أو غيره من الأراضي العربية (كالقدس) هو تحدٍّ وتهديد للفكر القومي العربي الذي تعدُّ سورية من الدولة العربية الأكثر إيماناً وعملاً على تحقيقه.

ولهذا فإن التحرّك السوري للردّ على الإجراء (الإسرائيلي) أخذ أبعاداً متعددة داخلياً، وعربياً، ودولياً[١].

---

[١] – الجولان سجل أحداث، مرجع سابق، ص ٢٩ وما بعدها.

فعلى الصعيد الداخلي، أصدرت الحكومة السورية بياناً في اليوم ذاته لإصدار قرار الضم أي في ١٤ كانون الأول /١٩٨١/ م تضمن – من بين أمور أخرى – ما يلي :

١- تنبيه الرأي العام العربي والمجتمع الدولي إلى خطورة الإجراء (الإسرائيلي) المتمثل بضم الجولان، ومنعكساته على الأمن والسلام الإقليمي والدولي.

٢- إن سورية تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ الإجراءات المناسبة مع هذا الخرق الكبير، والفاضح لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بما في ذلك القرار /٣٣٨/ الصادر عام /١٩٧٣/ م.

٣- إن هذا القرار يعني ضمّاً للأراضي السورية المحتلّة، وشنّ حرب على سورية، وإلغاء لوقف إطلاق النار.

٤- إن هذا القرار يعكس السياسة العدوانية والتوسعية للكيان الإسرائيلي، ويكشف أي سلام يريده هذا الكيان.

وقد عقد مجلس الشعب جلسة خاصة يوم ١٦ كانون الأول /١٩٨١/ م بحضور الحكومة[١]، خصّصت لمناقشة هذا الإجراء العدواني من قبل (إسرائيل)، حيث أكّد رئيس المجلس أن هذا القرار العدواني يُعدُّ إعلان حرب على سورية وإلغاء لوقف إطلاق النار، وتهديداً للسلام والأمن في المنطقة والعالم.

وقد طالب البرلمانات العربية والأجنبية للضغط على حكوماتها لتبني مواقف إيجابية ضد هذا الإجراء، ولاسيما تلك الدول المتمثلة في مجلس الأمن بغية إصدار قرارات رادعة ضد (إسرائيل).

وبعد ذلك، أُلقي بيان الحكومة السياسي الذي تضمن شرحاً تفصيلياً للسياسة العدوانية (الإسرائيلية)، ومخاطر هذه السياسة ليس على دول الجوار فحسب، بل على الوطن العربي بأكمله.

---

١ – الجولان سجل أحداث، مرجع سابق، ص ٣١ وما بعدها

وتضمن البيان إشارة واضحة إلى النتائج التي تترتب على هذا القرار منها : أن هذا القرار هو شنّ حرب على سورية، وإلغاء لوقف إطلاق النار، وبيّن كذلك طبيعة التحرك السوري.

أما على الصعيدين العربي والدولي، فقد أجرت سورية اتصالات مكثفة لشرح خطورة العدوان (الإسرائيلي)، وما يترتب عليه من نتائج تستوجب التصدي لها بصورة صارمة، وأرسلت رسائل بهذا الشأن إلى كل من المؤتمر الإسلامي، ومجموعة دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية.

وتمّ استدعاء سفراء الدول العربية والأوروبية وسفراء آسيا وإفريقيا وأمريكيا اللاتينية المعتمدين في دمشق، وتمّ إبلاغهم الموقف السوري من هذا الإجراء، وخطورة القرار (الإسرائيلي)، وتمت مطالبتهم بنقل ذلك إلى حكوماتهم لكي تتحمل مسؤولياتها الدولية تجاه هذا العدوان.

كذلك طلبت سورية من الجامعة العربية عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب للبحث في الإجراءات الواجب اتخاذها.

من جانب آخر فقد تمّ توجيه دعوة إلى مجلس الأمن من أجل الانعقاد ومناقشة هذا العدوان واتخاذ القرارات اللازمة التي تتضمن فرض عقوبات على (إسرائيل).

وهكذا نجد أن التحرك السوري كان تحركاً دبلوماسياً واسعاً ومكثفاً، لحشد التأييد الدولي لموقف سورية تجاه هذا العدوان (الإسرائيلي) الخطير.

وهنا لابد من التساؤل عن الخيار العسكري، وهل كان بالإمكان استخدام سورية لهذا الحق في ظلّ العدوان الإسرائيلي الجديد عليها؟ .

فمن الناحية القانونية: لسورية الحق الكامل باستخدام الخيار العسكري، ولاسيما بعد فشل المنظمة الدولية، وبالتحديد مجلس الأمن من التصدي لهذا العدوان.

ولكن من الناحية العملية: فاستخدام الخيار العسكري يخضع للكثير من الحسابات والمعايير، ومنها مسألة التوازن العسكري بين سورية و (إسرائيل) من جهة، والوضع العربي والإقليمي والدولي من جهة أخرى، وهذه المسائل كانت لصالح (إسرائيل)، ولهذا فإن فرص استخدام هذا الخيار كانت ضئيلة.

المطلب الرابع

مقاومة سكان الجولان للإجراءات العدوانية الرامية إلى فرض الجنسية (الإسرائيلية) عليهم

أدى العدوان (الإسرائيلي) عام /١٩٦٧/ م إلى تهجير معظم سكان الجولان، ولم يبق في هذه المنطقة إلا عدد قليل من السوريين قُدِّر حينها نحو ستة آلاف مواطن.

وقد حاولت سلطة الاحتلال التقرب من هؤلاء السكان مُحاولةً كسب ودهم، تمهيداً لإلحاقهم بدولة الاحتلال، لكن محاولات سلطات الاحتلال باءت بالفشل، بسبب تمسّك هؤلاء السكان بهويتهم السورية وانتمائهم العربي، وهو ما تمّ ترجمته بمقاومة المحتلّ وإجراءاته، وفي مقدمتها محاولته الفاشلة لفرض الجنسية (الإسرائيلية) عليهم.

وكما أشرنا منذ قليل– فإن المحتل بدأ بالتمهيد لضم الجولان منذ أواخر السبعينيات، وكان رد سكان الجولان على هذه الإجراءات واضحاً وصارماً، وتجلّى ذلك في الاجتماع الجماهيري الذي عُقد في المجلس الديني في مجدل شمس أواسط تشرين الثاني عام /١٩٧٩/ م، حيث أكد المجتمعون على

التمسك بالهوية السورية، وعدم التنازل عنها مهما طال أمد الاحتلال[1]، وأرسلوا برقيات احتجاج إلى المؤسسات الدولية والإنسانية، وكذلك إلى الحكومة (الإسرائيلية)، تتضمن موقف سكان الجولان بالرفض القاطع لهذه المخططات، الرامية لسلخ هذا الجزء عن الوطن الأم سورية.

وبعد أن شرع المحتل بتسليم الهويات (الإسرائيلية)، تم عقد اجتماع بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٨ م ضم الهيئات الروحية لقرى الجولان، تقرر فيه أن كل من يحمل الجنسية (الإسرائيلية) يعدُّ كافراً وخارجاً عن تقاليد المجتمع، ومقاطعاً دينياً واجتماعياً، وكان لهذه الخطوة الرادعة دور كبير في إفشال المشروع (الإسرائيلي)، وكان ردّ سلطة الاحتلال على هذا الموقف صارماً تمثّل بإصدار سلسلة من التهديدات، إضافة إلى اعتقال أعداد كبيرة من المواطنين.

واستمرت سلطة الاحتلال في الشروع بمخططها، وهو ما استتبع إصدار مواطني الجولان الوثيقة الوطنية[2]بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥ م، التي باتت منذ ذلك التاريخ دستوراً لهؤلاء السكان، مادام الاحتلال (الإسرائيلي) قائماً، حيث تضمنت عدة مبادئ منها :

١- هضبة الجولان المحتلة، هي جزء لايتجزأ من سورية العربية.

٢- الجنسية العربية السورية، صفة حقيقية ملازمة لنا لاتزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

---

[1] – نواف البطحيش، الجولان في مواجهة الاحتلال / ١٩٦٧– ١٩٨٦ / م، دراسة ميدانية، (كتاب وثائقي) ، مطبعة الاتحاد، شباط / ١٩٨٧ /م، ص ٣٧.

[2] – حول هذه الوثيقة، انظر :

نواف البطحيش، الجولان في مواجهة الاحتلال / ١٩٦٧– ١٩٨٦ / م، دراسة ميدانية، (كتاب وثائقي)، مرجع سابق، ص ٣٨ –٣٩ .

مأمون كيوان وعبده الأسدي، قضية الجولان: هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة، مرجع سابق، ص١٤٤–١٤٥.

٣- أراضينا ملكية مقدسة لأبناء مجتمعنا السوريين المحتلين، وكل مواطن تسوِّل له نفسه أن يبيع أو يتنازل أو يتخلى عن شبر منها للمحتلين الإسرائيليين، يقترف جريمة كبرى بحق مجتمعنا وخيانة وطنية لاتغتفر.

٤- لن نعترف بأي قرار تصدره إسرائيل من أجل ضَمِّنا للكيان الإسرائيلي، ونرفض رفضاً قاطعاً قرارات الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى سلبنا شخصيتنا العربية السورية ... إلخ.

وقد أخذت الأحداث تتصاعد مع الرفض القاطع لسكان الجولان استلام الهوية (الإسرائيلية)، حيث ردت سلطات الاحتلال باعتقال خمسة من قادة الحركة الوطنية في الأول من حزيران عام /١٩٨١/ م اعتقالاً إدارياً لمدة ستة أشهر، بحجة التحريض على التمرد.

وبعد شهرين من هذه الحادثة اتخذت الحكومة (الإسرائيلية) قراراً بمنح وزير الداخلية صلاحية منح الهوية (الإسرائيلية) لمن يطلبها من سكان الجولان، وهذا ما عدّه المواطنون دليلاً قوياً على استمرار (إسرائيل) في تنفيذ مخططها، ممّا أدى إلى تصعيد الاحتجاجات لدى المواطنين التي قوبلت باعتقال أعداد كبيرة من الوطنيين. فضلاً عن إصدار أمر عسكري بإغلاق المدرسة الثانوية في قرية مسعدة لمدة ثلاثة أسابيع؛ وذلك بسبب الإضراب والمظاهرات التي نفّذها الطلاب احتجاجاً على الممارسات القمعية (الإسرائيلية).

وبسبب الفشل الذي مُنيت به سلطة الاحتلال في تسليم الهوية (الإسرائيلية) لمواطني الجولان، أصدرت وزارة الدفاع بتاريخ ١٩٨١/١٢/١١ م قراراً بعزل الحاكم العسكري في الجولان (موسى عطار) من منصبه، وتعيين الرائد (يوسف سردل) مكانه. وتبع ذلك إقرار الكنيست مشروع قانون ضمّ الجولان، ثم إعلان وزارة الداخلية بأنها ستصدر هويات (إسرائيلية) لسكان

الجولان كافّة، وعدّ الجولان جزءاً من الإدارة المدنية في اللواء الشمالي لدولة (إسرائيل)، وذلك مع انتهاء نشاطات الحكم العسكري في الجولان، المتوقّعة في الأول من نيسان /١٩٨٢/ م.

ومع هذا القرار الخطير والمشؤوم لدولة الاحتلال، عقد سكان الجولان اجتماعاً عاماً في مجدل شمس، قرروا فيه إعلان الإضراب الشامل لمدة ثلاثة أيام، وردّت سلطة الاحتلال بحملة اعتقالات ومداهمات واسعة، وهددت بإنزال أشد العقوبات على كل من يرفض استلام الجنسية (الإسرائيلية)[١].

وبسبب استمرار سلطة الاحتلال في تنفيذ مخططها وما تبع ذلك من اعتقالات وقمع وإرهاب، أعلن السكان بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٤ م الإضراب الشامل والمفتوح، وذلك باجتماع عام عقد في مجدل شمس يوم ١٩٨٢/٢/١٣ م حضره الآلاف من مواطني الجولان[٢].

في هذا التاريخ بدأ سكان قرى مجدل شمس ومسعدة وبقعاثا وعين قنية، البالغ عددهم حينها نحو /١٢٠٠٠/، إضراباً شاملاً ومفتوحاً عن المرافق الحيوية كافّة، وقد حدّد السكان مجموعة من المطالب لإنهاء الإضراب، يمكن تلخيصها بما يلي[٣]:

---

١ – د. عصام العسلي، الشرعية الدولية والاحتلال الحربي المؤقت الإسرائيلي للجولان والأراضي العربية الأخرى، مرجع سابق، ص ٣٤٩ وما بعدها.

٢ – حول هذا الإضراب انظر :

نواف البطحيش، الجولان في مواجهة الاحتلال / ١٩٦٧– ١٩٨٦ / م، دراسة ميدانية، (كتاب وثائقي)، مرجع سابق، ص ٤٨ وما بعدها.

حسان إسماعيل شمس، قانون الضم وإضراب الجولان الكبير في الصحافة الإسرائيلية، بحث علمي لنيل إجازة في الصحافة، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم الصحافة، / ١٩٩٥–١٩٩٦ / م، ص٤٢ وما بعدها.

٣ – نواف البطحيش، الجولان في مواجهة الاحتلال / ١٩٦٧– ١٩٨٦ / م، دراسة ميدانية، (كتاب وثائقي)، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠ .

١- إلغاء قانون الضمّ، وعدّ الجولان أرضاً محتلة من قبل الجيش الإسرائيلي.
٢- إطلاق سراح المعتقلين الإداريين والسياسيين.
٣- الكفّ عن مضايقة السكان وعدم المسّ بممتلكاتهم.
٤- عدم تبديل الهوية العسكرية بأي هوية مدنية.
٥- إعادة الأراضي والأملاك المصادرة، والسماح لسكان الجولان باستخدام مياههم.
٦- معاملة سكان الجولان حسب المواثيق الدولية.

وردّت سلطات الاحتلال بحملات اعتقال ومداهمات واسعة، وإجراءات قمعية بحق المواطنين ولاسيما بحق العمال والمعلمين.

وحاولت سلطات الاحتلال التفاوض مع السكان لإنهاء الإضراب، إلا أن المواطنين أصرّوا على موقفهم الرافض للقانون (الإسرائيلي)، ممّا أدى إلى تصعيد سلطة الاحتلال من سياستها القمعية، حيث فرضت في ١٩٨٢/٢/٢٥ م حصاراً شاملاً على القرى الأربع، وأعلنت سريان قوانين الطوارئ، ومنعت الدخول أو الخروج من هذه القرى، وكان لهذه الإجراءات آثار وانعكاسات سلبية خطيرة على حياة المواطنين.

وفي العاشر من آذار أعلن قائد المنطقة الشمالية أمير دروري عبر مكبرات الصوت أن الهوية التي وزعت في حينها من قبل الحاكم العسكري، سينتهي موعدها في نهاية آذار /١٩٨٢/ م، وابتداء من الأول من نيسان ستكون الهوية (الإسرائيلية) سارية المفعول، وستعدّ هوية قانونية وحيدة في المنطقة. ومع هذا الإجراء أخذت الأحداث تتصاعد، والرفض الشعبي يتصلب، بالمقابل صعّد المحتل مداهماته واعتقالاته.

وفي ١٩٨٢/٣/٣٠ م أصدرت القيادة العسكرية قراراً لقواتها بالاستعداد التامّ للبدء في توزيع الهويات (الإسرائيلية)، حيث عزّزت القوات المتواجدة في

القرى وما يجاورها، واستقدمت آلاف الجنود لتنفيذ المهمة، حيث قدّر العدد الإجمالي نحو /١٦/ ألف جندي، في حين كان عدد سكان القرى الأربعة لا يتعدى اثني عشر ألف مواطن.

وفي الأول من نيسان بدأت معركة الهوية[١]، حيث دخل آلاف الجنود المدجّجين بالسلاح إلى القرى الأربعة في وقت واحد، واستولوا على المدارس وحوّلوها إلى معتقلات، وفرضوا نظام منع التجول على السكان، وتمّ محاصرة المنازل كلها، حيث تواجد على سطح كل منزل عدد من الجنود وصل إلى ستة أفراد مسلحين تسليحاً كاملاً.

وأخذت الفرق الخاصة المؤلفة من خمسة عشر جندياً والمكلفة بفرض الهوية (الإسرائيلية) وتسليمها بالقوة على المواطنين، تنتقل من منزل إلى آخر، تساندها فرق أخرى مسلحة، وقد تحدّى السكان هذه الإجراءات ورفضوا تسلم الهوية؛ حيث رفعوا شعار " المنية ولا الهوية ". وأدى ذلك إلى صدامات دامية واعتقالات واسعة بين المواطنين وقوات الاحتلال، ومع ذلك فقد فشل المحتل في فرض جنسيته على السكان، حيث ألقوا بها خارج المنازل، وفي الشوارع والطرقات، وأحرقوا الكثير منها، وأرسلوا قسم من هذه الهويات إلى مبنى الكنيست في القدس المحتلة، كتعبير عن الرفض القاطع لهذا الإجراء العدواني.

ومع هذا الفشل أخذت سلطة الاحتلال تتراجع عن مخططها، وأعلنت في ١٩٨٢/٥/٣٠ م على لسان رئيس الحكومة مناحيم بيغن، استعدادها للبحث في مطالب السكان، من أجل إنهاء الإضراب والتي تمثلت بـ :

١- التراجع عن فرض الجنسية (الإسرائيلية).
٢- إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين الإداريين.
٣- لمّ شمل العائلات.

---

[١] – أيمن أبو جبل : معركة الأول من نيسان ..... قدسية الهوية : في الروزنامة الجولانية. http://www.jawlan.org/files2005/5/asp?catigory.

٤- تجديد اللقاءات بين الأسر السورية عبر خط وقف إطلاق النار.

٥- تعهد خطي من قبل سلطة الاحتلال، بعدم إلزام سكان الجولان بالخدمة العسكرية، والتوقف عن مصادرة الأراضي.

وبعد سلسلة من المفاوضات عقدت بين ممثلي السكان وسلطة الاحتلال، قرّر السكان تعليق الإضراب العام والشامل إثر اجتماع عام عقد بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٠ م، بعد أن توصلوا إلى ما يلي :

١- تعهد سلطة الاحتلال بعدم فرض الجنسية (الإسرائيلية).

٢- عدم فرض التجنيد الإجباري على سكان الجولان.

٣- فتح معبر القنيطرة بين مواطني الجولان والوطن الأم سورية.

٤- التعهد بعدم مصادرة الأراضي.

٥- إعطاء السكان حقوقهم المائية لري مزروعاتهم.

وبهذه المطالب، وموافقة سلطة الاحتلال عليها، يكون سكان الجولان قد أفشلوا المخطط (الإسرائيلي) بفرض الجنسية عليهم بالقوة العسكرية، بعد إضراب دام نحو ستة أشهر، مارست سلطة الاحتلال أثناءه أبشع صور القمع والإرهاب، من تجويعٍ وحرمانٍ من تلقي العلاج، وقطع الكهرباء والماء، والفصل من العمل والتدريس، ومنع التجول والحصار، والاعتقال والتعذيب والسجن وصولاً إلى إطلاق النار.

المبحث الرابع
موقف الأُمم المتحدة من الإجراء (الإسرائيلي) بضمّ الجولان

إنّ قانون الضمّ الذي أصدرته (إسرائيل) يشكل انتهاكاً للسلم والأمن الدوليين، فضلاً عن انتهاكه لأحكام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ولذلك كان من الطبيعي أن تلجأ سورية إلى منظمة الأمم المتحدة للتصدي لهذا الإجراء العدواني، حيث طُرح الموضوع أمام مجلس الأمن والجمعية العامة.

وهنا نتساءل : كيف تعاطت المنظمة الدولية (بجهازيها الرئيسيين مجلس الأمن والجمعية العامة) مع هذا العدوان وما العقبات التي واجهتها؟ هذا ما سنتحدث عنه في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : تعاطي مجلس الأمن مع قرار الضمّ.

المطلب الثاني : تعاطي الجمعية العامة مع قرار الضمّ.

المطلب الأول
تعاطي مجلس الأمن مع قرار الضم

في اليوم ذاته الذي أصدر فيه الكنيست (الإسرائيلي) قراره المشؤوم بضم الجولان، طالبت الحكومة السورية، بداية بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي، لمعالجة هذا الوضع الخطير الذي يهدد الأمن والسلام في المنطقة والعالم، واتخاذ التدابير اللازمة لردع (إسرائيل).

واستجاب المجلس للطلب السوري وانعقد لمناقشة هذا الموضوع يومي ١٦ و ١٧ /١٢/١٩٨١ م، حيث أكد المندوب السوري[١] أن هذه الإجراءات المشؤومة التي قامت بها (إسرائيل) تشكل احتلالاً كاملاً لأراضي الجولان السوري المحتل، وهذا يتعارض مع قرارات ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يحظر احتلال الأراضي وضمها بالقوة.

وأضاف أن (إسرائيل) لا تميّز بين الاحتلال والضم، فهي تحتل الأراضي لتضمها إليها فيما بعد، ومسألة الضم لاتتعدى عن كونها مسألة وقت.

ومن جهة أخرى فإن المندوب (الإسرائيلي) حاول تقديم الحجج والذرائع لتبرير اتخاذ (إسرائيل) قرارها بضم الجولان، وهي الحجج ذاتها التي ساقها رئيس الوزراء مناحيم بيغن في الكنيست.

وعلى كل فإن غالبية الدول الأعضاء في المجلس رفضت هذه الحجج، ولاسيما أن قرار الجمعية العامة عام /١٩٧٤/ م – المتعلق بتعريف العدوان – رفض بشكل صريح أي أسباب أو دوافع سواء أكانت سياسية، أم عسكرية، أم اقتصادية، لضم أراضي الغير بالقوة.

وقد قدمت دول عدم الانحياز مشروع قرار اعتمده المجلس بالإجماع – بعد أن أجرى عليه بعض التعديلات – وذلك بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٧ م حمل الرقم /٤٩٧/[٢]، جاء فيه :

" إن مجلس الأمن وبعد اطّلاعه على مذكرة المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية رقم /١٤٧٩/ تاريخ ١٤ ديسمبر /١٩٨١/ م يؤكد أن اكتساب

---

١ – الجولان، سجل أحداث، مرجع سابق، ص ٤٩.

٢ – انظر الوثيقة: S/RES/497 1981 17 December 1981

أراضي الغير بالقوة أمر غير مقبول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن بهذا الخصوص.

أولاً : يقرر أن القرار الذي اتخذته إسرائيل بفرض قوانينها وتشريعاتها ونظمها الإدارية في مرتفعات الجولان السورية المحتلة يعد باطلاً كأن لم يكن، وعديم الأثر قانوناً على الصعيد الدولي.

ثانياً : يطالب إسرائيل – الدولة القائمة بالاحتلال – إلغاء قرارها فوراً دون إبطاء.

ثالثاً : يعلن أن كافة أحكام معاهدة جنيف الموقعة في ١٢ آب /١٩٤٩/ م المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحرب لا تزال سارية على الأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل منذ حزيران /١٩٦٧/ م.

رابعاً : يدعو السكرتير العام إلى تقديم تقرير إلى المجلس عن تطبيق هذا القرار خلال أسبوعين من تاريخه، ويقرر أنه في حال عدم امتثال إسرائيل فإن المجلس سيعقد جلسة طارئة في موعد لايتعدى الخامس من كانون الثاني /١٩٨٢/ م للنظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة[١] وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ".

إن إصدار هذا القرار من قبل مجلس الأمن يجعلنا نتوقف أمام عدة نقاط هامة :

أولها : إن المجلس استخدم السلطات المخولة له في الفصل السادس من الميثاق لا الفصل السابع، ومن ثم فإنه لم يصف ما قامت به (إسرائيل) على

---

١ – قبل التعديل كانت العبارة الواردة في هذه الفقرة هي " الإجراءات الضرورية "، وهي بالطبع عبارة أكثر دلالة على نية المجلس في اتخاذ مختلف الإجراءات لردع (إسرائيل) والتي تتضمن إجراءات عقابية.

أنه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وهذا ما يعدّ قصوراً من جانب المجلس .

ثانيـاً : يمثل هذا القرار إقراراً صريحاً من جانب المجتمع الدولي بأن الجولان أرض محتلة، تنطبق عليه أحكام معاهدة جنيف لعام /١٩٤٩/ م، ممّا يشكل دحضاً للزعم (الإسرائيلي) حول الوضع القانوني للجولان.

ثالثـاً : إن الإجماع الدولي دليل قاطع على رفض ضم الأراضي عن طريق القوة.

رفضت (إسرائيل) الانصياع لهذا القرار وأبدت تحدِّياً واضحاً له وللمنظمة الدولية على حدٍّ سواء، وظهر ذلك من خلال تصريحات كبار مسؤوليها، وأخذ الجيش الإسرائيلي احتياطاته لمواجهة أي رد محتمل من جانب سورية.

وبسبب هذا الموقف (الإسرائيلي) اجتمع مجلس الأمن في المدة الممتدة من ٥ إلى ١٩٨٢/١/٢٠ م، ودرس تقرير الأمين العام، ونظر في مشروع قرار كانت سورية قد أعدّته، وقدمه للمجلس مندوب الأردن بصفته ممثل المجموعة العربية حينها.

وتضمن مشروع القرار[١] اتخاذ إجراءات ضد (إسرائيل) بموجب الفصل السابع من الميثاق، وتمت مناقشته من جانب الدول الأعضاء، حيث أبدت غالبية الدول تأييدها لهذا المشروع، باستثناء الولايات المتحدة التي أكدت، ومن خلال مندوبتها، رفضها له.

وعندما طرح للتصويت استخدمت الولايات المتحدة حقّ النقض، وأدى بالنتيجة إلى سقوط مشروع القرار.

---

١ – حول مشروع هذا القرار، انظر الوثيقة : S/14832/Rev.1 19 January 1982

وبهذا الموقف من جانب واشنطن فإن المجلس فشل في إصدار قرار يعاقب (إسرائيل) على إجراءها العدواني، وفي الوقت نفسه توقف المجلس عن متابعة هذا الموضوع.

ونظراً لأهمية مشروع هذا القرار، أجد من المفيد الوقوف أمام أهم الأحكام التي جاء بها.

استند مشروع القرار إلى الفصل السابع من الميثاق، حيث أكد أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان وضمه، يشكل تهديداً مستمراً للسلام والأمن الدوليين.

وإن قرار (إسرائيل) بضم الجولان يشكل عملاً عدوانياً بموجب المادة /٣٩/ من الميثاق، وانطلاقاً من ذلك فإن مشروع القرار تضمّن تطبيق إجراءات فعّالة وقوية ضد (إسرائيل) بهدف إلغاء قرارها بضم الجولان، وتشكيل لجنة من أعضاء المجلس لمعالجة هذا الموضوع، وتقديم تقرير إلى المجلس عن التقدّم في تنفيذ هذا القرار.

إن هذه الأحكام الهامة التي نص عليها مشروع القرار، تعدّ خطوة سليمة من جانب المجلس، فكيّف ضمّ (إسرائيل) للجولان تكيفاً صحيحاً حيث عدّه عملاً عدوانياً، وهو الخطوة الأولى والشرط السابق لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع، حيث نص على فرض عقوبات وفقاً للمادة /٤١/ من الميثاق.

ونحن نعتقد أنه لولا استخدام الولايات المتحدة حق النقض لكانت مجريات الأحداث مختلفة، ولاسيما أن المجلس لم يستخدم سلطاته كافة، والتي لو استخدمت لكان من المؤكد إنهاء إسرائيل لعدوانها.

أشرنا إلى أن فشل مشروع القرار كان بسبب الموقف الأمريكي، وهنا نتساءل : ما هي التبريرات التي استندت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لإفشال مشروع القرار؟ .

فقد عدَّت مندوبة الولايات المتحدة Kirk patrick أن معارضة واشنطن لمشروع القرار تعود إلى جملة من الأسباب[1]، ولا تقتصر على المسألة المعروضة أمام المجلس، بل تتعدى ذلك لتتناول مستقبل الأمم المتحدة، وقدرة مجلس الأمن في القيام بدور إيجابي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، واصفة مشروع القرار بأنه يشكل انحرافاً لمهمة المجلس، ومصدراً لتفاقم الوضع وتعقيد المشاكل في الشرق الأوسط، وإن حلّ هذه المسألة يكمن في تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن / ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٩٧/.

وبالتدقيق في هذا الموقف نستخلص عدة أمور :

أولاً : إن هذا الموقف يعدُّ مسانداً كلياً (لإسرائيل)، وإن الولايات المتحدة لا تريد تطبيق أحكام الفصل السابع ضد (إسرائيل)، على الرغم من أن الإجراء (الإسرائيلي) يشكل عدواناً واضحاً.

ثانياً : ربط تطبيق القرار /٤٩٧/ بالقرارات الدولية ذات الصلة، وبالتحديد القرارين /٢٤٢ و ٣٣٨/، وهذان القراران تضمنا أحكاماً تتعلق بتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، وربط القرار /٤٩٧/ مع هذين القرارين يعني؛ ممارسة مزيد من الضغط من أجل التوصل إلى تسوية وفقاً للمفهوم والشروط الإسرائيلية.

ثالثاً : إن هذا الموقف يعكس مدى مساهمة الولايات المتحدة في العدوان الإسرائيلي، ودورها السلبي في الصراع العربي – الإسرائيلي، ولاسيما مستقبل الجولان، وهذا الموقف امتداد لمواقف سابقة أهمها :

١- التقرير الذي أصدرته لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي عام /١٩٧٥/ م، حيث برّر عدم إعادة الجولان إلى سورية بالخطر الحقيقي الذي ممكن أن تتعرض له (إسرائيل) إذا انسحبت من

---

[1] – انظر الوثيقة: S/PV.2329 OF 20 January 1982 p 23-24

الجولان إلى خطوط /١٩٦٧/ م، حيث سيكون من السهل للجيش السوري احتلال المنطقة الشمالية (الحولة والجليل).

٢- إبراز وثيقة خطية مؤرخة عام /١٩٧٥/ م تتضمن التزاماً من الرئيس الأمريكي جيران فورد لرئيس الوزراء (الإسرائيلي) آنذاك إسحاق رابين، تتضمن تعهداً أمريكياً بعدم الاعتراض على الموقف (الإسرائيلي) المطالب بالبقاء في الجولان، حتى لو التقت (إسرائيل) وسورية حول طاولة المفاوضات.

٣- التصريحات الواضحة لكل من ريتشارد نيكسون عام /١٩٦٧/ م (قبل تسلمه الرئاسة) وكذلك تصريح كارتر عام /١٩٧٣/ م (قبل تسلمه الرئاسة أيضاً)، حيث أكدا على عدم التنازل عن الجولان حتى مقابل السلام[١].

الخلاصة:

نستطيع أن نقول : إن الموقف الأمريكي لاتقتصر خطورته على إفشال مشروع القرار، بل تعدت ذلك إلى إفشال مجلس الأمن من القيام في دوره الأساسي وهو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وبهذا الموقف تكون الولايات المتحدة قد وضعت حداً لدور مجلس الأمن وتعطيله في مناقشة هذا الإجراء العدواني، وهو ما أدى بالنتيجة إلى تولّي الجمعية العامة مناقشة هذا المسألة.

---

١ – الجولان، سجل أحداث، مرجع سابق، ص ١٩.

المطلب الثاني
تعاطي الجمعية العامة مع قرار الضمّ

إن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيس الملقى عليه عاتق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومن الجانب الآخر فإن للجمعية العامة دور ثانوي في هذه المسائل، فهي مخولة بمناقشة جميع شؤون الأمم المتحدة بما فيها صيانة السلام والأمن الدوليين. وبناءً على ذلك ناقشت في دورتها السادسة والثلاثين يوم ١٩٨١/١٢/١٧ م مسألة ضم الجولان من قبل (إسرائيل)، وأصدرت قراراً بهذا الخصوص حمل الرقم ٢٢٦/٣٦ ب أكدت فيه: عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

وأكدت كذلك سريان اتفاقية جنيف الرابعة عام /١٩٤٩/ م على الجولان السوري المحتل، وأن قرار (إسرائيل) بضم الجولان باطل ولاغ وليس له أي صحة قانونية على الإطلاق.

وطالبت (إسرائيل) السلطة القائمة بالاحتلال بأن تلغي فوراً قرارها وجميع ما يتصل به من التدابير الإدارية وغيرها من التدابير.

ونصت الفقرة السادسة من القرار على أن الجمعية العامة ترجو من مجلس الأمن – في حال امتناع إسرائيل عن تنفيذ هذا القرار – إعمال الفصل السابع من الميثاق.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن التصويت على هذه الفقرة جرى بشكل منفصل عن الفقرات الأخرى، حيث أقرّت بأكثرية /٩٢/ صوتاً ضد /١٩/ وامتناع /٢٦/ دولة عن التصويت.

إن هذا التصويت الانفرادي على الفقرة السادسة، والتي ترجو من مجلس الأمن إعمال الفصل السابع في حال امتناع (إسرائيل) عن تنفيذ هذا القرار، له دلالة كبيرة من جانب الدول التي صوتت ضدها، وعددها /١٩/ دولة

معظمها دول غربية مناصرة (لإسرائيل)، وهو ما يعكس الموقف الحقيقي لهذه الدول بعدم فرض الجزاءات على (إسرائيل)، على الرغم من إقرار معظم دول العالم على أن الإجراء الإسرائيلي هو عدوان.

وعلى كل حالٍ فإن هذا القرار، كان بداية لسلسلة من القرارات اتخذتها الجمعية العامة قبل إحالة الموضوع إليها من قبل مجلس الأمن، بسبب فشله في متابعة هذه المسألة، فقد أدانت في أحد قراراتها قيام (إسرائيل) بإجبار المواطنين السوريين في الجولان على الحصول على الجنسية، الإسرائيلية ونددت في قراراتها الأخرى بالممارسات والسياسات الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة.

بعد سقوط مشروع القرار الذي قدم للمجلس يوم ١٩٨٢/١/٢٠ م، قررت المجموعة العربية دعوة الجمعية العامة لعقد اجتماع طارئ، وقد أصدر مجلس الأمن يوم ١٩٨٢/١/٢٨ م قراراً حمل الرقم /٥٠٠/، تضمن دعوة الجمعية العامة إلى دورة استثنائية طارئة لدراسة هذه المسألة.

وأشار المجلس في قراره إلى أن غياب الإجماع بين الأعضاء الدائمين – والمقصود بذلك التصويت السلبي من قبل الولايات المتحدة – قد أعاقه في ممارسة مسؤوليته الرئيسية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

إن قرار الإحالة قرار إجرائي يحتاج لموافقة تسعة أعضاء، ومن ثم فإن استخدام حق النقض لا يحول دون إفشاله، ولهذا نجد أن الولايات المتحدة وبريطانيا اكتفيتا بالامتناع عن التصويت.

وقد عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية طارئة[١] من ١/٢٩ حتى ١٩٨٢/٢/٥ م وناقشت هذا الموضوع، وأصدرت قراراً بتاريخ ١٩٨٢/٢/٥ م حمل الرقم وط ١/٩ تضمن جملة من الأحكام، أهمها:

---

١ – انظر الوثيقة A/ES-9/PV.2 29 January 1982
Ninth emergency special session, General Assembly, Provisional verbatim

١- تكييف القرار الإسرائيلي بضم الجولان على أنه عمل عدواني، وفقاً للمادة /٣٩/ من الميثاق، وكذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم /٣٣١٤/.

٢- عدّ القرار الإسرائيلي بضم الجولان مُلغًى وباطلاً ولا شرعياً من الناحية القانونية وليس له أثر البتة، وإن الأعمال كافة التي اتخذتها (إسرائيل) لجعل قرارها فعالاً، هي أعمال غير قانونية ولاغية ويجب عدم الاعتراف بها.

٣- التأكيد على انطباق اتفاقية لاهاي عام /١٩٠٧/ م، واتفاقية جنيف الرابعة عام /١٩٤٩/ م على الجولان السوري المحتل.

٤- التأكيد على أن استمرار الاحتلال والضم يشكل تهديداً مستمراً للسلام والأمن الدوليين.

٥- مطالبة (إسرائيل) بقوة بأن تلغي قرارها فوراً، بفرض قوانينها وقضائها وإدارتها على الجولان.

٦- إن الإجراءات التي قامت بها إسرائيل تؤكد أنها ليست دولة عضواً محّباً للسلام.

٧- دعوة الدول الأعضاء لفرض عقوبات على (إسرائيل) تشمل من بين أمور أخرى – الامتناع عن تزويدها بأي أسلحة، ووقف المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية، وقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية.

٨- دعوة كافة الدول الأعضاء لكي توقف وبصورة فورّية تعاملاتها الفردية والجماعية مع (إسرائيل)، من أجل عزلها كلياً في كافة الميادين.

---

record of the second meeting held at Headquarters, New York, on Friday, 29 January 1982, at 3 p.m.

وقد أيّد القرار /٨٦/ دولة وعارضه /٢١/، وامتنع عن التصويت /٣٤/ بينما تغيبت /١٦/ دولة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن معظم الدول المعارضة الـ /٢١/ هي من الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة، وهذا يعكس الدور السلبي لهذه الدول في الصراع العربي (الإسرائيلي)، فهذا الموقف يساهم في استمرار احتلال (إسرائيل) للأراضي العربية المحتلة، وكذلك تشجيعها على اتخاذ قرارات فردية مخالفة لأحكام القانون الدولي، كضمها للجولان ومن قبل القدس.

وأثناء هذه الدورة تحدّث عدد كبير من رؤساء الوفود المشاركة، وأبدت معظم الدول تأييدها لسورية، وكان أول المتحدثين رئيس الوفد السوري، الذي بيّن مخاطر الإجراء العدواني (الإسرائيلي) وتأثيره على الأمن والسلام في العالم، وأكد على ضرورة فرض عقوبات جدّية وفعّالة ضدّ (إسرائيل) من أجل ردعها، وبالمقابل حاول المندوب (الإسرائيلي) إيجاد التبريرات والتقليل من مخاطر الإجراء الذي قامت به حكومته، ولكن محاولته لم تحظ بالتأييد من جانب دول العالم، وهو ما انعكس واضحاً في تصويتها لصالح القرار.

قبل الانتهاء من هذه المسألة نتساءل : ما القيمة القانونية لهذا القرار ؟

الواقع أن قرارات الجمعية العامة، ومن حيث المبدأ، لا تعدو كونها توصيات غير ملزمة إلا إذا وافق عليها الأطراف المخاطبين بها.

و (إسرائيل) رفضت هذا القرار ممّا يعني أن قيمته العملية محدودة، وبخصوص العقوبات الواردة فيه، فإن تنفيذها متوقف على مدى احترام الدول التي صوتت لصالح القرار على التقيّد بها.

وعلى كل، فإن هذا القرار فضلاً عن القرارت التي سبقته، كان البداية في إصدار قرارات لاحقة من جانب الجمعية العامة، تؤكد فيها بطلان قرار (

إسرائيل) بضم الجولان وتطالبها بإلغاء إجراءاتها. وتؤكد أيضاً أن هذا الإجراء عمل عدواني وانتهاك للقانون الدولي وتهديد للسلم والأمن الدوليين.

فعلى سبيل المثال، أكدت في قرارها رقم ٣٧/٨٨ تاريخ ١٩٨٢/١٢/١٠ م، عدم شرعية الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها (إسرائيل) في الجولان السوري المحتل، لا سيما قرارها بضم الجولان وفرض الجنسية (الإسرائيلية).

وفي قرارها رقم ٤٣/٥٤ تاريخ ١٩٨٨/١٢/٦ م أعادت التأكيد على بطلان الإجراءات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل. وفي قرارها رقم ٥٢/٦٨ الصادر في كانون الأول / ١٩٩٧ / م طالبت (إسرائيل) بالامتثال للقرارت المتعلقة بالجولان، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام / ١٩٨١ / م، والكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان، وطالبت المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بأي من التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية، التي اتخذتها (إسرائيل) في الجولان السوري المحتل.

وفي قرارها رقم ٦٣/٩٩ لعام / ٢٠٠٨ / م[١] قررت أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها أو ستتخذها (إسرائيل)، بهدف تغيير طابع الجولان المحتل ووضعه القانوني، هذه التدابير لاغية وباطلة وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام / ١٩٤٩ / م. وفي قرارها رقم ٦٣/٣١ لعام / ٢٠٠٩ / م[٢] أكدت أن قرار (إسرائيل) الصادر في ١٤ كانون الأول / ١٩٨١ / م بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل، وليس له أية شرعية على

---

[١] – انظر الوثيقة : A/Res/63/99 18 December 2008

[٢] – انظر الوثيقة : A/Res/63/31 23 January 2009

الإطلاق، على نحو ما أكده مجلس الأمن في قراره ٤٩٧ لعام / ١٩٨١ / م، وتطلب من (إسرائيل) إلغاءه.

المبحث الخامس

موقف القانون الدولي من ضمّ الأراضي عن طريق استخدام القوة المسلحة

إن قواعد القانون الدولي المعاصر تحريم ضم الأراضي عن طريق استخدام القوة المسلحة، وتؤكد على بطلان الضم وعدم شرعيته.

سأعالج في هذا المبحث، موقف القانون الدولي من ضم الأراضي عن طريق استخدام القوة المسلحة، وذلك بمطلبين أساسيين:

المطلب الأول: تطور تحريم ضمّ الأراضي عن طريق استخدام القوة المسلحة.

المطلب الثاني : مبدأ عدم شرعية التوسع واكتساب الأقاليم بالقوة، في ضوء ميثاق الأُمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها.

المطلب الأول

تطور تحريم ضم الأراضي عن طريق استخدام القوة المسلحة

أولاً: إباحة الضم في ظل قواعد القانون الدولي التقليدي

ارتبط الضم في ظل القانون الدولي التقليدي[١]، أي قبل عصر التنظيم الدولي بالفتح، والفتح كان حقاً مباحاً في ظل قواعد هذا القانون[١]، وشكل

---

١ – يعرف القانون الدولي التقليدي بأنه " مجموعة القواعد القانونية التي كانت تحكم العلاقات الدولية قبل عصر التنظيم الدولي أي قبل قيام عصبة الأمم عام /١٩٢٠/ م ".

وسيلة هامة من وسائل اكتساب السيادة على الإقليم، حيث كانت الدول تلجأ إلى القوة من أجل التوسع، وفرض سيطرتها على الأقاليم الأخرى.

والفتح[٢] هو قيام دولة باحتلال إقليم تابع لدولة أخرى بواسطة قواتها العسكرية، وضمه إليها بعد انتهاء العمليات القتالية، حيث تمارس الدولة المنتصرة سلطة فعلية وفعّالة على الإقليم المحتل.

وهنا لا بد من الإشارة، إلى أن واقعة الاحتلال وحدها لا تكفي لنقل السيادة، بل يتطلب اتخاذ إجراء انفرادي من قبل الدولة الفاتحة أو المنتصرة لضم الإقليم المحتل إلى إقليمها، والضمّ لا يحتاج إلى معاهدة لأنه يعد حقاً للمنتصر، ومن ثم لا قيمة لموافقة الدولة الأصلية أو عدم موافقتها.

وعلى هذا الأساس فمشروعية الضم في ظل هذا القانون كانت مستمدة من مشروعية الحرب، فالحرب كانت نظاماً قانونياً معترفاً بوجوده. ويستتبع ذلك الاعترافُ بآثاره، فالحرب والضم حقان غير منفصلان، ولهذا فإن الدولة المنتصرة كانت ترفض وقف العمليات القتالية قبل تحقيق مكاسب إقليمية وضمها إليها بغض النظر عن أسباب هذه الحرب ودوافعها، والضم تتخذه الدولة المنتصرة لأكثر من هدف، قد يكون بمثابة جزاء على أعمال عدوانية غير مشروعة قامت بها الدولة المهزومة، وقد يكون تعويضاً عما أصابها من أضرار وخسائر، وقد يكون لتحقيق أمنها وسلامتها أو لتحقيق أطماع توسّعية.

انظر في ذلك : د.علي إبراهيم، الوسيط في المعاهدات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، /١٩٩٦-١٩٩٨/ م، ص٥٥٦.

١- أقرّ فقه القانون الدولي التقليدي حق الفتح، وأسنده إلى قواعد القانون الروماني التي عدّت الانتصار على العدو الوسيلة المثلى لاكتساب الملكية. وعالجه الفقهاء والفلاسفة منذ القرن الثامن عشر – روسو ومونتسيكيو – ؛ لأنه مظهر من مظاهر القوة.

نقلاً عن د.عائشة راتب، بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي– الإسرائيلي، مرجع سابق، هامش، ١٦٦.

٢ – د. حامد سلطان، عائشة راتب، صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، الطبعة الرابعة /١٩٨٧/ م، دار النهضة العربية، القاهرة ، ص ٦٦٤ ومابعدها.

وبهذا فإن حقّ الضم يبيح للدولة المنتصرة فرض ولايتها على الإقليم المحتل، والتصرف فيه، والتنازل عنه للغير[١]. والأمثلة على انتقال الإقليم عن طريق الضم كثيرة في تاريخ العلاقات الدولية، منها ضم دولة أورانج الحرة إلى الممتلكات البريطانية عام /١٩٠٠/ م، وكذلك ضم جمهورية أفريقيا الجنوبية إلى المملكة البريطانية في العام ذاته[٢].

وهنا نقول : إن حق الفتح وما نتج عنه من حق الضم، يعكس مرحلة ما قبل عصر التنظيم الدولي، حيث لجأت الدول الأوروبية إلى هذا الأسلوب للتوسع الاستعماري الذي بلغ ذروته في القرن التاسع عشر.

ثانياً – تحريم الضم في ظل القانون الدولي المعاصر :

أشرنا إلى أن القانون الدولي التقليدي كان يعدّ الضم الذي تقوم به الدول بعد انتهاء العمليات القتالية عملاً مشروعاً، وظل الوضع هكذا حتى بداية القرن التاسع عشر[٣]، حيث أخذت النظرة إلى الضم وشرعيته تتغير، وارتبط ذلك

---

١ – رشاد عارف يوسف عساف، المسؤولية الدولية عن أضرار الحروب العربية – الإسرائيلية، الجزء الثاني، دار الفرقان، الطبعة الأولى /١٩٨٤/ م، ص ١٢٦–١٢٧ .

٢ – شارل روسو، القانون الدولي العام، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، /١٩٨٧/ م، ص١٥٣.

٣ – تبنى معظم فقهاء القانون الدولي مبدأ عدم جواز ضم الأقاليم المحتلة إلى الدولة الغازية استناداً إلى القوة، وكان من أوائل أولئك الفقهاء الفقيه فاتيل الذي أوضح أن الاحتلال العسكري وضع مؤقت، ومن ثم لا يحق للدولة المحتلة ضم الأقاليم إلى سيادتها، وأكد أن الضم واكتساب

=

= الأقاليم لا يتم إلا بموجب معاهدة سلام مقبولة من الأطراف في النزاع. أوبنهايم أكد بدوره، أنه في ظل المواثيق الدولية التي حظرت اللجوء إلى القوة، فإن اكتساب الأقاليم بالمخالفة لهذه المواثيق من جانب الأطراف فيها يعدّ عملاً مخالفاً لالتزاماتها الدولية وغير ساري المفعول.

ويرى رشوارز برجر أن الضم عن طريق استخدام القوة إجراء غير مشروع، كما يعدّ الاعتراف به من قبل دولة ثالثة غير مشروع أيضاً، ويؤكد أن السلطة التي تسيطر على أقاليم الغير عن طريق القوة سلطة احتلال، لا يكتسب السيادة على الإقليم المحتل مع إقراره أن مبدأ الفاعلية يجيز للمنتصر ضم الإقليم نهائياً.

بالنظرة إلى الحرب ذاتها، وعلى هذا الأساس فإن تحريم الضم ترافق مع جهود المجتمع الدولي لتحريم الحرب[1]، والتي بدأت مع إنشاء عصبة الأمم عام / ١٩٢٠ / م، وعلى الرغم من أن ميثاق العصبة لم يحرم الحرب تحريماً تاماً، فإن المادة العاشرة منه ضمنت الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لكل الأعضاء في عصبة الأمم ضد أي عدوان عليها. وتم تفسير هذه المادة داخل لجان العصبة المختلفة تفسيراً يتضمن تحريم المساس بالأوضاع الإقليمية القائمة، ويمنع الاعتراف بالأوضاع التي تتم نتيجة استخدام القوة[2].

واستمر المجتمع الدولي في جهوده لتحريم الحرب، وظهر ذلك بصورة واضحة في كل من مشروع معاهدة المعونة المتبادلة سنة / ١٩٢٣ / م، وبروتوكول جنيف عام / ١٩٢٤ / م الخاص بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم الالتجاء إلى الحرب، ثم في ميثاق بريان كيلوج لعام /١٩٢٨/ م الذي قرر استنكار الدول الأطراف فيه اللجوء إلى الحرب لتسوية خلافاتها الدولية، مع تأكيده أن جميع الخلافات والمنازعات فيما بينها لا يجوز أن تعالج إلا بالوسائل السلمية.

ويستخلص من هذه المواثيق التي حرمت حرب الاعتداء وعدّتها جريمة دولية، أنها لا تعترف بمشروعية التوسع الإقليمي وضم الأقاليم عن طريق الحرب ولا تجيزه.

حول هذه الآراء، انظر : تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مرجع سابق، ص ٢٠١ وما بعدها.

رشاد عارف يوسف السيد، المسؤولية الدولية عن أضرار الحروب العربية – الإسرائيلية، مرجع سابق، ص١٣٤.

[1] – د. عائشة راتب، بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص١٦٧–١٧١.

[2] – د. رشاد عارف يوسف السيد، المسؤولية الدولية عن أضرار الحروب العربية – الإسرائيلية، مرجع سابق، ص١٣٤–١٣٥.

وأحدثت الحرب اليابانية الصينية عام / ١٩٣١ / م وما نجم عنها من استيلاء اليابان على إقليم منشوريا الصيني، نقلة في مسألة عدم جواز الاعتراف باكتساب الأقاليم عن طريق القوة، وتمثل ذلك بمبدأ ستيمسون[١] وزير خارجية الولايات المتحدة حيث أكد من خلال الرسالة التي أرسلها إلى كل من اليابان والصين : إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقبل شرعية أي أوضاع إقليمية تمّ فرضها عن طريق سياسة الأمر الواقع، وأن الولايات المتحدة لا تعترف بأي أثر ناجم عن مثل هذه الأوضاع، ولا بأي وضع إقليمي أو أي معاهدة أو اتفاق يتم التوصل إليه عن طريق مخالفة ميثاق بريان – كيلوج المبرم عام / ١٩٢٨ / م.

وتم تأكيد هذا المبدأ الشهير في التوصية التي أصدرتها الجمعية العامة لعصبة الأمم عام /١٩٣٢/ م بمناسبة مشكلة منشوريه، والتي تضمنت عدم الاعتراف بأي آثار ناجمة عن أي تغيير إقليمي يتمّ انتهاكاً لميثاق عصبة الأمم المتحدة وميثاق بريان كيلوج.

وأعقب قرار عصبة الأمم صدور مجموعة من التصريحات والمواثيق الدولية، فضلاً عن عقد العديد من المؤتمرات الدولية التي تضمنت بشكل عام التزامات وتعهدات بعدم الاعتراف بالتغييرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة.

المطلب الثاني

مبدأ عدم شرعية التوسع واكتساب الأقاليم بالقوة، في ضوء ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها

---

[١] – د. محمد السعيد الدقاق، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، دراسة لنظرية الجزاء في القانون الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، /١٩٩١/ م، ص٢٢–٢٥.

إن إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام / ١٩٤٥ / م شكّل تطوراً تاريخياً هاماً في تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، فميثاق المنظمة حرّم استخدام القوة أو التهديد بها، باستثناء حالتين هما حالة الدفاع الشرعي تطبيقاً للمادة / ٥١ /، وقيام الأمم المتحدة بمواجهة دولة ثبت عدوانها وفقاً لنظرية الأمن الجماعي.

وعلى الرغم من هذا التطور، فإن ميثاق الأمم المتحدة، لم يتضمن نصاً صريحاً[١] يقضي بعدم جواز الاعتراف باكتساب الأقاليم والتغيرات الإقليمية الناجمة عن الوسائل غير السلمية، ومع ذلك فإن التدقيق بالمبادئ التي انطلقت منها المنظمة الدولية، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، تجعل من ضم الأقاليم عن طريق القوة إجراء يتعارض ويتناقض مطلقاً مع هذه المبادئ، لا سيما مبدأي فض المنازعات بالطرق السلمية ومنع استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، فضلاً عن مبدأ المساواة في السيادة، والمبدأ القاضي بمعاونة الأمم المتحدة والامتناع عن مساعدة الدول التي تعاقبها.

وانطلاقاً من ذلك فإن الميثاق لا يمكن أن يعترف بالتوسعات الإقليمية وما ينجم عنها من ضمٍّ للأراضي.

وقد انتقد عدد من الفقهاء غياب النصّ الصريح على مبدأ عدم الاعتراف بشرعية اكتساب الأقاليم عن طريق القوة[٢]، إلا أن الأمم المتحدة أكدت على هذا المبدأ في العديد من المناسبات سواء في القرارات التي صدرت عن أجهزتها الأساسية (مجلس الأمن أو الجمعية العامة) أو في المشاريع التي

---

[١]– د. جاسم زكريا، الجولان والشرعية الدولية، مجلة الفكر السياسي، العدد ٢٧ ، السنة الثامنة، خريف / ٢٠٠٦ / م

1/10/2007.http://www.awu-dam.org/politic/27/fkr27-009htm

[٢] – رشاد عارف يوسف السيد، المسؤولية الدولية عن أضرار الحروب العربية – الإسرائيلية، مرجع سابق، ص١٤٠.

وافقت عليها، والأمثلة على ذلك عديدة وكثيرة[1]، منها مشروع حقوق الدول وواجباتها لعام / ١٩٤٧ / م حيث نصت المادة الثامنة على أنه : " يجب على كل دولة أن تمتنع عن الاعتراف باكتساب الأقاليم عن طريق القوة أو التهديد بها ". وكذلك المادة الحادية عشرة من مشروع حقوق الدول وواجباتها الذي أعدته لجنة القانون الدولي.

كذلك أكد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة – عقب العدوان الثلاثي على مصر عام / ١٩٥٦ / م، وما أعقبه من إعلان (إسرائيل) ضمها لسيناء – " إن المنظمة الدولية لا يمكنها أن تجيز الوضع القانوني الذي نجم عن العمل العسكري المخالف لمبادئ الميثاق، وأن على المنظمة الدولية أن تؤكد وجوب إعادة الوضع القانوني السابق على القيام بالعمل العسكري بضرورة جلاء القوات العسكرية، وعدم الاعتراف بأي حقوق أو أوضاع تترتب على الهجوم العسكري ".

وأكدت الأمم المتحدة بصورة واضحة وصريحة هذا المبدأ في القرار / ٢٤٢ / الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / ١٩٦٧ / م، فمقدمة القرار نصت على أن المجلس يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، وكذلك في القرار / ٢٥٢ / تاريخ /١٩٦٨/ م حيث أعاد المجلس التأكيد بأن الاستيلاء على أراض بواسطة القوة العسكرية غير مقبول.

واتخذ مجلس الأمن موقفاً صارماً من هذه المسألة بمناسبة إعلان (إسرائيل) تطبيق قوانينها وإدارتها وولايتها على الجولان السوري المحتل عام / ١٩٨١ / م، فقد أصدر قراراً بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٧ م أكد فيه مقدمته أن اكتساب الأراضي بالقوة غير جائز، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وقرر أن قرار (إسرائيل)

---

[1] – د. محمد السعيد الدقاق، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، مرجع سابق، ص٢٩ وما بعدها.

بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولياً.

وكان للمجلس موقف واضح وصارم أيضاً من مسألة الضم؛ عندما أعلن العراق ضمه للكويت[1]، فقد أكد المجلس في قراره رقم / ٦٦٢ / أن ضمّ العراق للكويت بأي شكل من الأشكال وبأي ذريعة كانت، ليست له أي صلاحية قانونية ويعدّ مُلغىً وباطلاً.

الجمعية العامة بدورها، وفي جملة من القرارات، أكدت عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة، ومن بين قراراتها الهامة القرار رقم /٢٦٢٥/ الصادر في ٢٤ تشرين الأول /١٩٧٠/ م وعنوانه " إعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة ".

فمن المبادئ التي جاء بها : " ألا تكون أراضي الدولة موضعاً لاحتلال عسكري ناجم عن استخدام القوة خلافاً لنصوص الميثاق ".

و " ألا تكون أراضي الدولة موضعاً للاستيلاء من قبل دول أخرى ناجم عن استعمال القوة أو التهديد بها أو عدم الاعتراف بمثل هذا الاستيلاء ".

وأكدت الجمعية العامة كذلك في قرارها رقم /٣٣١٤/ الخاص بتعريف العدوان، والصادر في ١٤ كانون الأول /١٩٧٤/ م، أن صفة العمل العدواني تنطبق على أي من الأعمال الآتية :

" قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو دولة أخرى أو الهجوم عليها، أو أي احتلال عسكري، ولو بصورة مؤقتة، ينجم عنه مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضمّ لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستخدام القوة ".

وإضافة إلى ذلك فإن الجمعية العامة أصدرت الكثير من القرارات التي تضمنت الإدانة، وعدم الاعتراف بإجراءات الضم التي قامت بها (إسرائيل)

---

[1] – د. مفيد محمود شهاب، العدوان العراقي على الكويت والشرعية الدولية : نظرة عامة ، بحث منشور في كتاب تحت عنوان : ندوة العدوان العراقي على دولة الكويت في ضوء القانون الدولي، المنعقد في القاهرة، من ٥–٧ يناير /١٩٩١/ م، ص٤٤.

للقدس وللجولان، وأدانت أيضاً إجراءات الضم التي قام بها العراق لدولة الكويت.

الخلاصة: إن قواعد القانون الدولي المعاصر[1]، تحرّم ضم الأراضي نتيجة الاحتلال العسكري، وتؤكد عدم شرعية هذا الإجراء وبطلانه وأنه عديم الأثر من الناحية القانونية.

واستناداً إلى ذلك فإن قرار (إسرائيل) بتطبيق قوانينها وإدارتها وولايتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، قرار باطل ولاغ، ولا قيمة قانونية له، ويتوجب على دولة الاحتلال إلغاء قرارها المشؤوم وتطبيق الأحكام والقواعد المقررة في القانون الدولي والتي تحكم الأراضي المحتلة، ولاسيما اتفاقية لاهاي عام /١٩٠٧/ م واتفاقية جنيف الرابعة عام /١٩٤٩/ م.

في ختام هذا الموضوع، نتساءل : ما موقف أعضاء منظمة الأمم المتحدة من هذا الإجراء العدواني ؟

بإمكاننا معرفة مواقف الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة من هذا الإجراء العدواني الذي قامت به حكومة الاحتلال والمتمثل بضم الجولان، من خلال القرارات التي أصدرتها المنظمة الدولية، لا سيما الجمعية العامة منذ عام /١٩٨١/ م حتى الآن، وبالتدقيق في هذه القرارات، نجد أن معظم دول العالم كانت تصوّت لصالح القرارات المتضمنة إدانة (لإسرائيل) بسبب هذا الإجراء العدواني، وأن امتناع بعض الدول عن التصويت على هذه القرارات، لا يعني موافقتها على إجراء الضم، فهذا الموقف إنما يعكس رغبة من هذه الدول في عدم الالتزام بالأحكام المتعلقة بفرض عقوبات على تل – أبيب، ومما يدلل على ذلك، عدم اعتراف أي من هذه الدول بما قامت به (إسرائيل) من

---

[1] – من المفيد هنا التأكيد أن المحاكم الدولية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية، قررت بطلان عمليات الضم التي قامت بها ألمانيا لأقاليم عدد من الدول الأخرى كبولندا ولوكسمبورغ، وكذلك ضم النمسا.

انظر في ذلك : د. تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مرجع سابق، ص٢٠٠.

ضم للأراضي السورية المحتلة، على الرغم من مضي نحو سبعة وعشرين عاماً على هذا العمل العدواني.

وهنا أجد من المناسب تسجيل نقطة مضيئة لصالح الشرعية الدولية في إصرار دول العالم على عدم الاعتراف بأيِّ تغيير إقليمي ناشئٍ عن استعمال القوة العسكرية.

المبحث السادس

استئثار واستنزاف (إسرائيل) لموارد الجولان المائية

من النتائج التي ترتبت على احتلال (إسرائيل) للجولان هي استئثارها واستنزافها لثروته المائية الهائلة والتي تقدر بأكثر من /٣٥٠/ مليون م^{٣} في السنة، أي ما يعادل ٣٠ % من الاستهلاك السنوي لدولة الاحتلال.

إن هذه الكمية المعلومة تعدّ بالمقاييس كافةً كمية كبيرة قياساً بمساحة الجولان، وهذا ما أكسبه وزناً وأهمية تفوق – في نظر العديد من المحللين –

أهميته العسكرية، ومما زاد من أهمية الجولان المائية اكتشاف كميات كبيرة من المياه الجوفية تعادل ثلاثة أضعاف مياهه المعلومة.

وبسبب هذه الثروة الهائلة وسعي (إسرائيل) المستمر للاستئثار والانفراد في استغلالها، وحرمان سورية من حقوقها الطبيعية بها، فإن (إسرائيل) رفضت الانسحاب من كامل الأرض السورية، وأحكمت سيطرتها على هذه الموارد وسخرتها لمصلحتها ومصلحة مستوطناتها، مع حرمان السكان السوريين في قرى الجولان من حقهم المشروع في هذه الثروة.

استناداً لما تقدم، فإنني سأعالج في هذا المبحث، مختلف المسائل المتعلقة بثروة الجولان المائية، لاسيما الإجراءات الإسرائيلية تجاه هذه الثروة، ومدى تعارضها مع أحكام القانون الدولي، وذلك في المطالب الأربعة التالية:

المطلب الأول : الخارطة المائية في الجولان.

المطلب الثاني : المياه في الإستراتيجية الصهيونية.

المطلب الثالث : الإجراءات (الإسرائيلية) تجاه موارد الجولان المائية.

المطلب الرابع : مدى تعارض الإجراءات (الإسرائيلية) مع أحكام القانون الدولي.

المطلب الأول

الخارطة المائية في الجولان

تضم الخارطة المائية في الجولان كلاً من المياه السطحية والمياه الجوفية، فالمياه السطحية تتشكل من نهر بانياس واليرموك وبحيرة مسعدة وجزء من بحيرة طبرية ونهر الأردن فضلاً عن مئات الينابيع، وذلك وفقاً للتفصيل الآتي :

أولاً : نهر بانياس : ينبع نهر بانياس من أسفل جبل الشيخ في الشمال الغربي للجولان على ارتفاع /٣٢٩/ م فوق سطح البحر، ويشكل أحد منابع نهر الأردن[١].

يبلغ طوله /١٢/ كم، منها كيلو متراً واحداً في الأراضي السورية، و / ٢ / كيلو متراً كحدود مشتركة (بين سورية وفلسطين)، والتسعة المتبقية تجري في الأراضي الفلسطينية إلى أن يلتقي نهر الدان في سهل الحولة.

ويشكل النهران معاً نهراً واحداً، حيث يلتقي بنهر الحاصباني بعد كيلو متراً واحداً من تشكلهما، ويصبح اسم المجرى النهري لهذه الأنهار الثلاثة (بانياس/الدان/الحاصباني) نهر الأردن[٢].

يبلغ متوسط التصريف السنوي لنهر بانياس نحو /١٢١/ مليون م^3، وطاقته الإنتاجية مرتبطة بمعدل الهطولات المطرية والثلوج في المنطقة، ولاسيما جبل الشيخ باعتباره المغذي الرئيس له، ويرفد نهر بانياس الكثير من السهول والوديان منها وادي عين قنية ووادي العسل.

---

١ – يتشكل نهر الأردن من نهر الحاصباني والدان والبانياس، فالحاصباني ينبع من الجنوب اللبناني بالقرب من قرية حاصبيا بطاقة إنتاجية تقدر بنحو /١٥٧/ مليون م^3، والدان ينبع من منطقة تل القاضي بمحاذاة الحدود السورية الفلسطينية بطاقة إنتاجية تقدر بـ /٢٤٠/ مليون م^3، والبانياس ينبع من الأراضي السورية بطاقة إنتاجية تقدر بـ /١٢١/ مليون م^3.

وهذه الأنهار الثلاثة جولانية المنشأ حتى عام /١٩٢٨/ م، وبفعل سياسة دولتي الانتداب في تجزئة المنطقة، ودور الحركة الصهيونية في تعديل الحدود بين سورية وفلسطين، اقتطعت مناطق منابع نهري الحاصباني والدان من الأراضي السورية.

وللإشارة فإن نهر الأردن يعدّ أحد أهم الأنهار الدولية في المنطقة وشكل على الدوام مصدر توتر في الصراع العربي – الإسرائيلي، وكان سبباً رئيساً في معظم الحروب .

ولهذا النهر أهمية متعددة : سياسية وجغرافية ودينية، فضلاً عن أهميته الأساسية المتمثلة بمياهه العذبة.

انظر حول نهر الأردن : د. أديب سليمان باغ، الجولان دراسة في الجغرافية الإقليمية، مرجع سابق، ص١٩٦ وما بعدها.

٢ – د. عادل عبد السلام، المياه في فلسطين، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني (الدراسات الخاصة)، الطبعة الأولى /١٩٩٠/ م، ص ٢٢٠–٢٢١.

ثانياً : نهر اليرموك : يتغذى نهر اليرموك من الجولان وجبل العرب، ويتزود كذلك من المياه القادمة من الأردن. يبلغ طول مجراه الإجمالي نحو /٥٧/كم، يجري منها /٤٧/كم في الأراضي السورية ثم يلتقي بالأراضي الأردنية، مشكلاً حدّاً فاصلاً سياسياً وجغرافياً بين البلدين، ويستمر في مجراه حتى يلتقي بنهر الأردن بعد خروج الأخير من بحيرة طبرية بـ /٨/ كم.

تقدر طاقته الإنتاجية نحو /٤٧٥/ مليون م^3 في السنة، وهو بذلك يعدّ من أهم روافد نهر الأردن.

ثالثاً : بحيرة طبرية : تقع بحيرة طبرية على الطرف الجنوبي الغربي من الأراضي السورية، وهي تشكّل خزاناً مائياً ضخماً يتسع لنحو /٤٩٠/ مليون م^3 حيث تتجمع فيها مياه نهر الأردن الأعلى بالإضافة إلى الينابيع والوديان والجداول ومياه الأمطار.

للبحيرة شكل بيضوي بمساحة تقدر نحو /١٦٥/ كم^2، يبلغ طولها /٢٣/ كم وعرضها /١٤/ كم، وتنخفض عن سطح البحر ما يقارب /٢١٤/ م.

تتمتع البحيرة بأهمية مائية ذات بعد إستراتيجي كبير؛ نظراً لكونها أكبر مجمع مائي طبيعي في المنطقة، ومن ثم تشكل مصدراً أساسياً لمياه الري، وهو ما استفادت منه (إسرائيل) حيث أقامت عليها أحد أهم مشاريعها الاقتصادية، والذي تمثل بمشروع تحويل مياه نهر الأردن لري نحو ثلاثة ملايين دونم في منطقة الساحل والنقب.

ولا تتوقف أهمية البحيرة على هذا الجانب، بل تتعدى ذلك لتشمل جوانب اقتصادية وسياحية ومصدراً هاماً لتوليد الطاقة الكهربائية.

ووفقاً لاتفاقية سايكس – بيكو /١٩١٦/ م فإن بحيرة طبرية كانت بحيرة مشتركة بين سورية وفلسطين، إلا أن دولتي الانتداب وبسبب الدور الذي أدّته الحركة الصهيونية، عدّلت الحدود بين سورية وفلسطين عدة مرات، ونتج عن ذلك ضم البحيرة إلى فلسطين عام /١٩٢٣/ م وحرمان سورية من حقها الطبيعي والتاريخي والجغرافي فيها.

لكن سورية عادت واستعادت حقها بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام /١٩٤٩/ م، ومارست سيادتها على الشاطئ الشمالي الشرقي للبحيرة حتى عدوان حزيران /١٩٦٧/ م.

رابعاً : بحيرة الحولة : تقع في مجرى نهر الأردن إلى الشمال من بحيرة طبرية، وهي صغيرة قياساً لها، فطولها لم يتعدى /٦/ كيلو مترات وعرضها /٥/ كيلو مترات وعمقها بضعة أمتار.

وقد شرعت (إسرائيل) بتجفيف البحيرة والمستنقعات التي كانت تحيط بها مع بداية الخمسينيات وانتهت من ذلك عام /١٩٥٧/ م.

وبهذه العملية فإن (إسرائيل) حققت العديد من الفوائد على الصعيد الاقتصادي، باستغلال الأراضي التي جففت في المجال الزراعي. وكذلك حققت من تجفيفها فوائد سياسية تمثل بضمها إليها، إضافة إلى ذلك حققت فوائد عسكرية، أهمها حرمان سورية من الميزة العسكرية المتمثلة في أن البحيرة حاجز مائي طبيعي، يوفر لها نوعاً من الأمان من أي اعتداء إسرائيلي مفاجئ.

خامساً : بحيرة مسعدة : تقع بحيرة مسعدة في شمال الجولان بين بلدة مجدل شمس ومسعدة، على ارتفاع /١٠٢٤/ م عن سطح البحر. وهي عبارة عن فوّهة بركانية يبلغ طولها /٨٥٠/ م وعرضها /٣٥٠/ م وعمقها بين /٤٥ – ٦٠/ م أما مساحتها نحو واحد كم[٢]. وهي تتغذى من بعض الينابيع الصغيرة ومياه الأمطار فضلاً عن ذوبان الثلوج المتراكمة في التلال المحيطة بها.

سادساً : الينابيع : تعدّ منطقة الجولان من المناطق الغنية بالينابيع[١]، والسبب في ذلك هو المعدل العالي للأمطار التي تسقط على هذه المنطقة إضافة للثلوج.

ويختلف تدفق الينابيع من نبع لآخر، فمنها الينابيع ذات الطاقة الإنتاجية المرتفعة نسبياً، كنبع بيت جن (١٩٠٠/ل.ث)، الوزاني

---

[١] – مأمون كيوان، أهمية مياه الجولان في المنظور الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العدد /٢٧/ السنة الثانية ،خريف /٢٠٠٦/ م.

(١٤٠٠/ل.ث)، سعار (١٢٠/ل.ث). ومنها الينابيع الصغيرة، كنبع عين – فيت، وعين الباشا، وعين سمسم ...إلخ، ومعظم مياه ينابيع الجولان صالحة للشرب.

وإضافة إلى ذلك فإن الجولان يشتهر بينابيعه المعدنية الحارة، وهذه الينابيع منتشرة في منطقتي الحمة والساحل الشرقي لبحيرة طبرية، حيث تحتوي على مياه كبريتية وكلورية وصودية لها فوائد صحية كبيرة، كاستخدامها في معالجة بعض الأمراض (كالروماتيزم والأمراض الجلدية)[١].

أما المياه الجوفية، فالجولان يحتوي على مخزون هائل من المياه الجوفية قلما يوجد مثيل له في المنطقة، وهو ما أكدته الاكتشافات الحديثة التي قامت بها شركة تخطيط المياه الإسرائيلية (تاهال)، والتي توصلت إلى أن أمطار الجولان الغزيرة والمقدرة نحو /٢،١/ مليار م^{٣} في السنة، تشكّل مصدراً أساسياً للمياه الجوفية، وبفضل هذه الثروة قيل : إن الجولان عائم على خزان من المياه[٢].

المطلب الثاني
المياه في الإستراتيجية الصهيونية

---

١ – عزالدين سطاس، جغرافية الجولان، المرجع في الجولان، مركز الشرق للدراسات، مرجع سابق، ص١٠٦–١٠٧.

٢ – المياه في المنطقة الجنوبية من بلاد الشام (جنوب لبنان، الجولان، الأردن، فلسطين) مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية.
http://www.asharqalarbi.arg.uk(center/dirasat-mioah.hrtm

ارتبط نجاح المشروع الصهيوني في المنطقة والذي تمثل بإقامة دولة يهودية في فلسطين، بتوافر مجموعة من العناصر المرتبطة فيما بينها ارتباطاً عضوياً يأتي في مقدمتها عنصر المياه.

فهذه الثروة تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للدولة اليهودية[١]، فالأرض والمهاجرون اليهود ركنان رئيسان فيها.

ولربط هؤلاء المهاجرين بالأرض، لا بد من الاعتماد في المقام الأول على الاستيطان الزراعي، وهذا النوع من الاستيطان[٢] يتطلب نجاحه توافر الثروة المائية، ومن ثم فإن هذه الثروة تعمّق روح الانتماء إلى الأرض والتمسك بها، وعدم التخلي عنها تحت أي ظرف من الظروف، ولاسيما أن طبيعة الاستيطان الصهيوني تحتِّم الصدام مع السكان الأصليين.

ولم تقتصر أهمية هذه الثروة على ربط المستوطنين بالأرض، فبعد إقامة الدولة عام /١٩٤٨/ م أصبحت الثروة المائية إحدى أهم مصادر قوة واستمرارية الدولة اليهودية، وباتت جزءاً أساسياً من أمنها القومي، ودخلت المياه ضمن المفهوم (الإسرائيلي) للحدود الآمنة، وهو ما أدى إلى احتلال المناطق الغنية بالمياه، لاسيما الجولان وجنوب لبنان، ولفهم أهمية المياه في الإستراتيجية (الإسرائيلية)، نتوقف أمام بعض الحقائق :

١- العنصر البشري أحد عوامل القوة في أي دولة من الدول، والدولة اليهودية تعتمد بالدرجة الأولى على العنصر البشري المهاجر، ولاسيما أن معدل الزيادة السكانية الطبيعية ضئيل، ولضمان استمرار تدفق المهاجرين يتطلب كشرط أولي توفير الأرض والمياه.

---

١ - د عادل محمد العضايله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام) ، مرجع سابق، ص ٧١ وما بعدها

٢ - د. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية : التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، / ١٩٩٩ / م، ص ٧٢ .

٢- إذا دققنا في كثافة التجمعات السكانية اليهودية نجد أن منطقة النقب من أخفض المناطق استيطاناً، والسبب في ذلك يعود إلى الطبيعة الصحراوية لهذه المنطقة وهي ذات مساحة كبيرة، والإستراتيجية (الإسرائيلية) قائمة على أساس جعل النقب منطقة استيطان احتياطي، حيث إن إستراتيجيتها الحالية تتمثل في تكثيف الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة عام /١٩٦٧/ م؛ لفرض وقائع مادية على الأرض، وإذا تمّ التوصل إلى تسوية حول هذه الأراضي، فإن منطقة النقب ستصبح إحدى مناطق توطين المهاجرين اليهود، ونجاح عملية التوطين في هذه المنطقة يعتمد على توفير الثروة المائية.

٣- إن المياه عنصر جوهري في نموّ الدولة وتطوّرها وازدهارها، وما يزيد من أهمية هذه الثروة تنامي الحاجات الإنسانية والتنموية في الدولة، فالتقدم التكنولوجي أكسب هذه الثروة أهمية كبيرة انعكست على تعدد استعمالاتها، لتشمل توليد الطاقة والمشروعات الصناعية فضلاً عن الري والاستهلاك المنزلي والنقل، ومن ثم فالمياه أصبحت عنصراً جوهرياً من عناصر التطور الاقتصادي وتحقيق الرفاه للسكان، وهذا بحدّ ذاته عامل استقرار للمستوطنين وجذب ليهود العالم للهجرة والاستيطان في (إسرائيل).

في ضوء هذه الحقائق فإن المياه تكتسب أهمية خاصة في الإستراتيجية (الإسرائيلية)، حيث إن تطور الدولة وقوتها واستمراريتها متوقف إلى حدٍّ كبير على هذه الثروة، وهذا ما سعت إليه الحركة الصهيونية منذ زمن بعيد، حيث أجرت الدراسات والأبحاث، وأرسلت البعثات العلمية إلى المنطقة لمعرفة حجم وأماكن هذه الثروة[١].

---

[١] – د. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية : مرجع سابق، ص ٥٣ وما بعدها.

وعلى ضوء ذلك رسمت حدود فلسطين بعدِّها الموطن المرتقب لليهود، وأدّت دوراً كبيراً لدى دولتي الانتداب (الفرنسي والبريطاني) على المنطقة لتعديل الحدود مع سورية عدة مرات، لكي تضمن بقاء أكبر قدر ممكن من الثروة المائية داخل حدود فلسطين[١].

وفي هذا السياق أجد من المفيد الاستشهاد بكلام الدكتور عبد المالك خلف التميمي عن أهمية المياه بالنسبة لوجود (إسرائيل) مبيناً " أنه منذ اختيار فلسطين كوطن قومي لليهود وضعت الحركة الصهيونية المياه العذبة كشرط أساسي، وقضيه أولية لقيام ذلك الوطن في فلسطين، وشرعت في التخطيط الفعلي للمياه منذ عام / ١٩١٨ / م، أي بعد الحرب العالمية الأولى.

وبعد إعلان وعد بلفور البريطاني عام / ١٩١٧ / م بإعطاء وطن قومي لليهود في فلسطين، أصرت الحركة الصهيونية على أن يشمل اتفاق سايكس-بيكو تقسيم البلاد العربية، وأن تدخل مصادر المياه العربية حول فلسطين داخل حدودها وأساساً مياه نهر الليطاني في جنوب لبنان، ومياه جبل الشيخ في الجولان، وطالبت بأن تكون ضمن حدود فلسطين التي ستقع تحت الانتداب البريطاني، والتي ستكون وطناً لليهود وتقوم عليها دولة إسرائيل في المستقبل "[٢].

وعلى الرغم من تحقيق معظم رغبات قادة الحركة الصهيونية فإن التعديلات التي حصلت على الحدود لم تلبِّ الطموحات كافّة، ولاسيما ما تعلق منها بالجولان.

ولهذا فبعد إنشاء الدولة اليهودية عام / ١٩٤٨ / م، وضع قادة (إسرائيل) احتلال الجولان أحد أهدافهم، وتحقق هذا الهدف عام /١٩٦٧/ م،

---

[١] – إبراهيم عبد الكريم، حدود فلسطين مع سورية ولبنان، دار الحكمة، دمشق، / ١٩٩٨ – ١٩٩٩ / م، ص ١٢ وما بعدها.

[٢] – د. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية : مرجع سابق، ص ٦٩-٧٠.

وبهذا الاحتلال فإن (إسرائيل) قد ضمنت السيطرة والإشراف المباشر على مياه الجولان والمياه المحيطة به.

المطلب الثالث

الإجراءات (الإسرائيلية) تجاه موارد الجولان المائية

أشرنا إلى أن الجولان يتمتع بثروة مائية (سطحية وجوفية) ضخمة، وهذه الثروة كانت أحد أهم أسباب احتلال الجولان، حيث تمكنت (إسرائيل) بفعل هذا الاحتلال من السيطرة المطلقة على مياه الجولان، وسخرتها لمصلحة مشاريعها الاستيطانية والزراعية والتنموية، سواء أكانت داخل الجولان أم داخل فلسطين المحتلة.

ويمكن تقسيم الإجراءات (الإسرائيلية) المتعلقة بالمياه إلى نوعين، إجراءات تستهدف السكان السوريين في الجولان : بهدف حرمانهم من حقهم المشروع في ثروتهم المائية، وإجراءات تستهدف السيطرة المطلقة على مياه الجولان وتوجيها لخدمة دولة الاحتلال.

أولاً – الإجراءات التي تستهدف حقوق السكان السوريين :

بعد الاحتلال مباشرة أعلنت الحكومة (الإسرائيلية) أن المياه مصدر إستراتيجي تخضع لإشراف وسيطرة عسكرية[١].

وتطبيقاً لهذه السياسة أصدر القائد العسكري في الجولان بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٤ م الأمر العسكري رقم /١٢٠/[٢]، حدّد فيه أعمال المياه التي تؤثر على مصادر المياه والتي تشمل– من ضمن أمور أخرى " أعمال الحفر وتحويل المياه واستخراجها وضخها، ونقلها وتصريفها وإنشاء مشاريع المياه وبناء السدود والمنشآت الأخرى فيها أو على مقربة منها، وحفر القنوات ... إلخ ".

وبموجب هذا الأمر عين القائد العسكري مسؤولاً وخوَّله الصلاحيات المتعلقة بأعمال المياه كافة، بما في ذلك الأنظمة اللازمة لتنفيذ هذا الأمر ونشرها.

ومن بين هذه الصلاحيات، إصدار التراخيص المتعلقة بأعمال المياه – إجراء الكشف عن مصادر المياه – وإلزام كل شخص تقع تحت حيازته أو ملكيته أي منشأة معدّة لتنفيذ أعمال المياه أو أي منها، بموافاته بالبيانات التي يطلبها – الحق في تعديل الأنظمة القائمة (أي السابقة لتاريخ إصدار هذا الأمر)، الحق في دخول أي مكان له صلة بأعمال المياه واستخدام القوة إذا لزم الأمر.

---

١ – باتريك ريبو، العرب ومصير المفاوضات المتعددة بشأن المياه في الشرق الأوسط، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثامن الذي نظمه مركز الدراسات العربي – الأوروبي، من ٢١ إلى٢٣ شباط عام /٢٠٠٠/ م في القاهرة، ص٤٩١.

٢ – انظر:

د. نزار أيوب وسلمان فخر الدين، الجولان المحتل بين الأعوام / ١٩٦٧ – ١٩٧١ / م، مرجع سابق، ص ٦٦ – ٦٧.

د. جميل أبو جبل و د. نزار أيوب، الاستيلاء على الأرض ومصادرة المياه، أداة لتعزيز المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتل، مراجعة وتدقيق: سلمان فخر الدين، مرجع سابق، ص ٢٠.

يهدف هذا الأمرالعسكري – من بين أشياء أخرى – إلى حرمان السكان العرب السوريين في الجولان من الاستفادة من مواردهم المائية.

وكانت أولى تطبيقات هذا الأمر مصادرة بحيرة مسعدة، التي كانت قبل الاحتلال إحدى أهم المصادر المائية التي تلبي احتياجات السكان[١]، وتحويل مياهها إلى المستوطنات.

وبعد إعلان حكومة الاحتلال قرارها المشؤوم بضم الجولان عام /١٩٨١/ م، عدّت أراضي الجولان ومياهه ملكاً لها، وترتب على ذلك، أن فرضت قيود شديدة على حق السكان في الثروة المائية منها، منع حفر الآبار لعمق يزيد عن الثلاثة أمتار (إن هذا العمق لا يكفي في أغلب الأحيان لاستخراج المياه).

ومنها تقييد حق السكان في إنشاء الخزانات والبرك لجمع مياه الأمطار، بحجة أن هذه الخزانات والبرك تمنع مياه الأمطار من بلوغ وجهتها الطبيعية وتؤدي إلى انخفاض مستويات البحيرات التي دونها[٢].

وهنا لا بد لي من الإشارة إلى أنه بسبب حرمان سكان الجولان من استغلال الثروة المائية ولاسيما بحيرة مسعدة والينابيع، ومنعهم من حفر الآبار، لجؤوا إلى جمع مياه الأمطار في فصل الشتاء في خزانات من الحديد متوسط سعتها /٤٠٠/ م٣؛ للاستفادة منها في أشهر الصيف.

وبلغ عدد هذه الخزانات حوالي /٨٠٠/ خزان أو مايزيد على ذلك، وتقدر سعتها الإجمالية نحو /٣٢٠٠٠٠/ م٣، وهي ذات تكاليف مادية عالية تشكل

---

١ – انظر المذكرة التي أرسلها ممثلو قرى الجولان المحتل إلى الأُمم المتحدة في شهر نيسان / ١٩٨٦ / م.

نواف البطحيش، الجولان في مواجهة الاحتلال / ١٩٦٧– ١٩٨٦ / م، دراسة ميدانية، (كتاب وثائقي)، مرجع سابق، ص ١١٩.

٢ – د. عبد الرحمن المدني، المياه والنزاع السوري – الإسرائيلي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثامن الذي نظّمه مركز الدراسات العربي – الأوروبي في ٢١ إلى ٢٣ شباط عام / ٢٠٠٠ / م في القاهرة، الطبعة الأولى، حزيران / ٢٠٠٦ / م، ص٣٤٥.

إرهاقاً حقيقياً على المُزارع السوري، والمشكلة لا تقف عند هذا الحد، فإنشاؤها يتطلب تراخيص من قبل سلطة الاحتلال وهي مسألة تصطدم بالكثير من العراقيل والصعوبات، فضلاً عن الرسوم العالية والضرائب المرتفعة التي تفرض على هذه الخزانات سنوياً.

ثانياً – الإجراءات (الإسرائيلية) الهادفة لاستنزاف واستغلال مياه الجولان بالكامل:

سعت (إسرائيل) منذ احتلالها للجولان للاستئثار المنفرد في ثروته المائية واستغلالها بالكامل إضافة إلى استنزاف ثروته الجوفية بشكل مجحف. وقد لجأت سلطات الاحتلال إلى تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والوسائل، يمكن تصنيفها في فئتين " قانونية (وفقاً للفهم الإسرائيلي وهو فهم يتعارض مع أحكام القانون الدولي) وعملية ".

فالإجراءات "القانونية" تمثلت في الأوامر العسكرية التي أصدرتها منذ بدء الاحتلال ولاسيما الأمر العسكري رقم /١٢٠/ وتعديلاته، وهذه الأوامر طبقت أثناء مدّة الحكم العسكري الذي امتدّ حتى عام /١٩٨٢/ م.

وبعد صدور قرار الضم المشؤوم عام /١٩٨١/ م استبدلت (إسرائيل) إدارتها العسكرية بأخرى مدنية، ونتج عن ذلك تطبيق قوانينها على المنطقة ومنها القانون المتعلّق بالمياه الصادر عام /١٩٥٩/ م، فبموجبه عدّت مياه الجولان ملكاً للدولة (الإسرائيلية).

وبهذه الإجراءات وضعت سلطة الاحتلال يدها على هذه الثروة وأوكلت المهمة لإحدى شركاتها المعروفة، وهي شركة موكوروت، وترتب على ذلك مصادرة بحيرة مسعدة التي تتسع ما يقارب /١٥/ مليون م^{٣} وتحويل مياهها للمستوطنات، وفرض قيود شديدة وصارمة على حقوق السكان السوريين في

هذه الثروة، واستغلال مياه نهر بانياس والينابيع السطحية كاملة إلى جانب مياه بحيرة طبرية ونهر اليرموك[١].

من الناحية " العملية " لجأت سلطة الاحتلال إلى إنشاء عشرات السدود والبرك والمجمعات المائية، التي تتسع لعشرات الملايين من الأكواب المائية، وكان آخرها " مجمع القنيطرة " الذي أقيم عام /٢٠٠٦/ م بالقرب من خط وقف إطلاق النار، على مساحة /٢٠٠/ دونم وتقدر سعته نحو /٤/ مليون م٣.

ولهذا المجمع نتائج وآثار سلبية كبيرة وبالتحديد على سكان الجولان، حيث إنه يحرم هؤلاء السكان من الاستفادة من الثروة التي كانت بمعظمها تتدفق لشرق خط وقف إطلاق النار، حيث كانت تغذي الينابيع والآبار والسدود السورية المقامة على وادي الرقاد في الجزء المحرر من الجولان[٢].

فضلاً عن ذلك فإن (إسرائيل) قامت بحفر الآبار الارتوازية، وضخ ملايين الأكواب المائية لتغطية حاجة المستوطنات، ولهذه الآبار مخاطرها حيث إنها تستهدف بالدرجة الأولى الثروة الجوفية وتستنزف بصورة مجحفة.

وبالنتيجة نستطيع أن نقول : إن كمية المياه التي تستولي عليها (إسرائيل) سنوياً من الجولان (نهر بانياس– وجزء من بحيرة طبرية ونهر اليرموك– والينابيع والآبار الارتوازية– والسدود والبرك والمجمعات المائية) تقدر نحو /٣٥٠/ مليون م٣ في السنة.

وهنا نتساءل : أين تستغل (إسرائيل) هذه الثروة الهائلة ؟ .

---

١ – انظر:

د. نزار أيوب وسلمان فخر الدين، الجولان المحتل بين الأعوام / ١٩٦٧ – ١٩٧١ / م، مرجع سابق، ص ٦٨– ٦٩.

٢ – حول هذا السد وأهدافه، انظر:

د. عرسان علي عرسان، الجولان والأطماع الإسرائيلية في مياهه، مقال منشور في مجلة عشتار (الجولان في عقول السوريين وقلوبهم)، دراسة شاملة، طبعة أولى، العدد ١٢، د. ت، ص ٧٥– ٧٦ .

ثالثاً – السرقة (الإسرائيلية) لمياه الجولان :

لا يخفى على أحد مدى الفائدة التي تجنيها (إسرائيل) من هذه الثروة، والتي تشكل ما نسبته ٣٠ % من حاجتها السنوية، فهي تستغلها في مشاريعها المتنوعة، الاستيطانية والزراعية والتنموية سواء في الجولان المحتل أو داخل فلسطين[١].

فمشروعها الاستيطاني في الجولان الذي بدأت به بعد احتلالها مباشرة، اعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة، حيث خصصت مساحات واسعة من الأراضي الخصبة لهذه المستوطنات، ووفرت لها المياه بشكل يلبي حاجتها كافّة.

ومن باب المقارنة، فإن المستوطن يحصل من المياه على عشرة أضعاف أو أكثر عما يحصل عليه المواطن السوري في الجولان، علماً بأن هذه الثروة هي حق للسكان السوريين وليس للمستوطنين، وبإمكاننا القول : إن هذه الثروة عامل أساسي في نموّ وتطوّر الاستيطان في الجولان.

وإن استغلال هذه المياه ليس في المجال الزراعي والاستهلاك المنزلي للمستوطنين فحسب، بل تعدّى ذلك إلى الاستثمار السياحي والتجاري، فإن مياه الحمّة الكبريتية، ذات الفوائد الصحية الكبيرة تستغل كأحد أهم المنتجعات السياحية التي يؤمها مئات الآلاف من السياح سنوياً، وهذا يشكّل مورداً مالياً كبيراً يعود بالفائدة على المستوطنين ومؤسسات الدولة اليهودية.

وإضافة إلى ذلك فالجولان يشتهر بالمياه المعدنية، وهذه المياه تمّ استثمارها من قبل شركة (إسرائيلية) وبيعها في الأسواق (الإسرائيلية)، وتصدير قسم

---

[١]– انظر التقرير السنوي لوزارة الخارجية السورية حول معاناة المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، المقدم إلى اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.
الثورة، ١٤ آب / ٢٠٠٩ / م، العدد ١٣٩٩٥ .

منها إلى الخارج، وكان مردودها المادي عالياً ففي عام /١٩٩٩/ م حققت الشركة إيراداً مادياً قدِر نحو /٨٠/ مليون دولار.

لم تكتف (إسرائيل) باستغلال هذه الثروة في الجولان المحتل، بل استغلتها في كثير من مشاريعها التنموية داخل فلسطين المحتلة، وأهم هذه المشاريع مشروع تحويل مياه نهر الأردن[١]، وذلك بسحب المياه من بحيرة طبرية وصولاً لمنطقة النقب في الجنوب.

ويتألف هذا المشروع من القنوات المكشوفة والأنفاق وأنابيب خراسانية إسمنتية، والهدف الرئيس منه، ريّ حوالي ثلاثة ملايين دونم عن طريق توفير /١٥٠٠/ مليون م٣، أي تحويل جميع مياه نهر الأردن وكمية من مياه نهر اليرموك، وكذلك توليد الطاقة الكهربائية، وبهذا فإن جزء كبير من مياه نهر الأردن يذهب إلى هذا المشروع الضخم.

وإضافة إلى ذلك فإنّ كثيراً من المستعمرات المقامة في سهل الحولة والجليل ومنطقة بيسان ومثلث اليرموك تتغذى من بحيرة طبرية، وهذه البحيرة تتزود بثلث مياهها من الجولان أضف إلى ذلك أن للبحيرة استخدامات متعدّدة كالسياحة وصيد الأسماك.

المطلب الرابع
مدى تعارض الإجراءات (الاسرائيلية)
مع أحكام القانون الدولي

---

[١] – د. عادل محمد العضايله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، (الحرب والسلام) ، مرجع سابق، ص ١٤٠ – ١٤٢ .

نشير في البداية إلى أنه لا حقوق سيادية لدولة الاحتلال في الأراضي التي تحتلها ولا حقوق لها في ثرواتها، فكل ما هنالك أنها تتمتع ببعض الصلاحيات والسلطات المحدودة، ومن ثم لا يحق لها أن تتصرّف في ثروات الأراضي المحتلة كما تتصرف في ثرواتها، سواء أكانت هذه الثروة مياه أم نفط أم معادن أم غير ذلك؛ لأن هذه الثروة حقّ سيادي لسكان الأرض المحتلة.

وإنّ تصرف دولة الاحتلال في هذه الثروات محكوماً بمجموعة من الضوابط والقيود (وردت في اتفاقيتي لاهاي عام /١٩٠٧/ م واتفاقية جنيف الرابعة عام /١٩٤٩/ م) يأتي في مقدمتها عدم جواز مصادرة الملكية الخاصة. وهو ما نصت عليه المادة /٤٦/ ف(٢) من اتفاقية لاهاي، وإن كان هناك استثناءات على هذه القاعدة فهي تقتصر على مصادرة الأملاك الخاصة اللازمة للإيفاء بالاحتياجات العسكرية.

والمياه تدخل ضمن مفهوم الملكية الخاصة[١] ومن ثم فإن مصادرتها يعدّ إجراءً محظوراً، إلا إذا كان ضرورياً لتلبية حاجات جيش الاحتلال. إضافة إلى ذلك المادة /٥٥/ من الاتفاقية ذاتها، بيّنت بصورة واضحة، صلاحية دولة الاحتلال حيال الأملاك العامة الثابتة التي تعود ملكيتها للدولة المحتلة، فوضعها لا يتعدى الإدارة والانتفاع من هذه الأملاك شريطة المحافظة عليها وعدم تغيير معالمها أو بيعها.

وانطلاقاً من ذلك فإنه يحظر على دولة الاحتلال تحقيق مكاسب اقتصادية لصالحها أو لصالح مواطنيها أو لاقتصادها الوطني.

وجاءت اتفاقية جنيف الرابعة عام /١٩٤٩/ م بأحكام واضحة، فالمادة /٤٦/ أكدت ضرورة إنهاء التدابير التقييدية التي اتخذتها سلطات الاحتلال إزاء ممتلكات السكان المدنيين بعد انتهاء العمليات العدائية، والمادة /٥٣/ حظرت تدمير

---

١ – مايا الدباس، نظام استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، " حالة نهر الفرات " رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة دمشق، مرجع سابق، ص٦٦.

الممتلكات الفردية والجماعية أو أملاك الدولة أو أملاك الهيئات العامة، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير، والمادة /٥٥/ أوجبت على دولة الاحتلال تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبيّة، وحظرت عليها الاستيلاء على الأغذية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، إلا لحاجة قوات الاحتلال وأفراد الإدارة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين.

من جانب آخر فإن هذه الاتفاقية حظرت بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، وأكد ذلك البروتوكول الأول عام /١٩٧٧/ م وعدّها جريمة حرب، وكذلك أكدت الأمم المتحدة على هذا الحظر، وقد أشرنا إلى أنّ جزءاً كبيراً من مياه الجولان تستغلها سلطة الاحتلال لصالح المستوطنات وهذا ما يعدُّ مخالفة لهذه الأحكام.

وأكدت الأمم المتحدة بدورها في العديد من قراراتها على مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاجنبي على مواردها الطبيعية. فعلى سبيل المثال: أكدت الجمعية العامة في قرارها الصادر بتاريخ ١٧ كانون الأول / ١٩٧٣ / م على حق الدول والشعوب العربية التي تخضع أراضيها لاحتلال أجنبي، في السيادة الدائمة على جميع مواردها الطبيعية، وإن جميع التدابير المتخذة من قبل (إسرائيل) لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للمناطق المحتلة غير شرعية. وفي قرارها المؤرخ في ٤ تشرين الأول / ١٩٨٩ / م أدانت بشدة قيام (إسرائيل) بتحويل موارد المياه.

وأكدت في قرارها رقم ٦٣/٢٠١ الصادر في ١٩ كانون الأول / ٢٠٠٨ / م[١]، على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه.

---

١ – انظر الوثيقة:

A/Res/63/201 28 January 2009

وطالبت (إسرائيل) السلطة القائمة بالاحتلال، ألا تستغل الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، أو تنقلها أو تتسبب في ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر.

وانطلاقاً من ذلك فإن تطبيق القانون (الإسرائيلي) على الجولان، ومنها القانون المتعلق بالمياه لعام /١٩٥٩/ م والذي جاء بعد صدور قرار الضم، يعدّ انتهاكاً واضحاً لمبادئ وأحكام القانون الدولي، فالضم إجراء باطل يستتبع بطلان كل إجراء يستند إليه.

إضافة إلى ما تقدم، فإن الأمم المتحدة أكدت في الكثير من قراراتها وإعلاناتها حق الشعوب في السيادة على مواردها الطبيعية، وأصدرت منذ احتلال (إسرائيل) للأراضي العربية المحتلة عام /١٩٦٧/ م، الكثير من القرارات التي أكدت بها حقوق سكان الأراضي المحتلة (فلسطين والجولان) في مواردهم الطبيعية، وأن هذه الحقوق غير قابلة للتصرف، وطالبت سلطة الاحتلال بالتوقف عن استغلال هذه الثروة والتعويض عنها.

نستخلص مما تقدم أن الإجراءات التي تقوم بها سلطة الاحتلال في الجولان السوري والتي تستهدف الثروة المائية تشكل انتهاكاً لأحكام القانون الدولي وقرارات منظمة الأُمم المتحدة، ويترتب على ذلك التزام قانوني على سلطة الاحتلال بالتوقف الكامل في التعرض لهذه الثروة واستنزافها، وإلغاء التقيدات التي فرضتها على سكان الجولان كافّة، والتي تستهدف حقهم المشروع في الاستفادة من هذه الثروة الطبيعية.

وكذلك يترتب على سلطة الاحتلال التزام قانوني بالتعويض عن استغلالها لهذه الثروة طوال مدة الاحتلال.

الفصل الثالث

مدى حق سورية في استخدام القوة (ضمن مفهوم حق الدفاع الشرعي) لتحرير الجولان في حال فشل الجهود السلمية

إنّ فلسفة وجود قوة مراقبي فضّ الاشتباك، من حيث أنها أداة من أدوات الدبلوماسية الدولية هو المساعدة في الحفاظ على وقف إطلاق النار بين سورية و (إسرائيل)، وذلك لخلق الأجواء الملائمة التي تساعد في انطلاق العملية السلمية بين الطرفين، بغية التوصل إلى تسوية تنهي الاحتلال (الإسرائيلي) للجولان بشكل كامل. فالقوة إحدى أهم مكونات اتفاق الفصل، واتفاق الفصل جزء لا يتجزأ من التسوية السلمية الشاملة والعادلة، المؤسسة على قرارات الشرعية الدولية لاسيما القرارين /٢٤٢/ و /٣٣٨/.

وكما أشرنا، فقد كان من المفترض أن تنطلق الجهود الدبلوماسية بين الطرفين، بعد توقيع اتفاق الفصل بمدة قصيرة (عام أو عامين على أبعد تقدير)، ولكن ذلك لم يتم إلا بعد مرور أكثر من ستة عشر عاماً على توقيع اتفاق الفصل، حيث انعقد مؤتمر مدريد للسلام عام /١٩٩١/ م وانطلقت العملية السلمية.

وعلى الرغم من مضي نحو تسعة عشر عاماً على هذه المفاوضات، إلا أنها لم تصل إلى غايتها وهو إنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) للجولان، والسبب الرئيس في ذلك الرفض (الإسرائيلي) في تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومحاولة (إسرائيل) التوصل لاتفاق لا يعيد الأرض كاملة مع فرض شروط مرهقة مقابل أي انسحاب من الجولان.

وهنا لا بد من التساؤل عن مدى حق سورية في استخدام القوة العسكرية (ضمن مفهوم حق الدفاع الشرعي) لتحرير الجولان في حال فشل الجهود السلمية ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، لا بد من التحدث أولاً عن مسيرة المفاوضات بين الطرفين، ثم نحلل المادة ٥١ من الميثاق، وننتهي بالحديث عن استخدام القوة العسكرية كأحد الخيارات المطروحة أمام سورية. وعلى هذا الأساس فإنني سأعالج هذه المسائل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : انطلاق العملية التفاوضية بين سورية و (إسرائيل).

المبحث الثاني : تعهد إسحاق رابين بالانسحاب من كامل الجولان حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م.

المبحث الثالث : المفاوضات بين الجمود والإحياء والفشل.

المبحث الرابع : استخدام القوة وفقاً المادة /٥١ / من ميثاق الأُمم المتحدة.

المبحث الخامس : استخدام سورية للقوة المسلحة كأحد الخيارات لتحرير أرضها المحتلة.

المبحث الأول
انطلاق العملية التفاوضية بين سورية و(إسرائيل)

انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الثلاثين من تشرين الأول من عام /١٩٩١/ م، بعد جهود مضنية بذلتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش للتوفيق بين المواقف المتعارضة لأطراف الصراع العربي– الإسرائيلي[١].

وبعد ثماني جولات[٢] في غضون سبعة أشهر قام بها وزير الخارجية الأمريكي إلى المنطقة، ولقائه بقادتها والاتفاق على المبادئ الأساسية للعملية السلمية، انعقد مؤتمر مدريد للسلام في إسبانيا بتاريخ ٣٠ تشرين الأول /١٩٩١/ م، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وحضور كل من (إسرائيل) وسورية ولبنان، ووفد أردني فلسطيني مشترك، ووفد مصري، وممثلين عن الأمين العام للأمم المتحدة وعن المجموعة الأوروبية، ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي.

واستمرّ المؤتمر ثلاثة أيام، أُلقيت أثنائها الكلمات، وكان هذا المؤتمر بداية انطلاق العملية السلمية[٣] وذلك في محاولة لوضع نهاية للصراع العربي – الإسرائيلي.

---

١ – د. مصطفى علوي، القوى الدولية الكبرى ومفاوضات السلام الجارية، بحث منشور في كتاب المفاوضات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٣٠١–٣٠٨.

٢ – وليام. ب. كوانت، عملية السلام : الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ /١٩٦٧/ م، مرجع سابق، ص٣٧٦

٣ – انبثق عن مؤتمر مدريد إطاران للتفاوض هما : إطار المفاوضات الثنائية، وإطار المفاوضات متعددة الأطراف، وهذا الإطار يتناول مجموعة من الموضوعات، كالحدّ من التسلح، والمياه، واللاجئين، والبيئة، وكان الموقف السوري من المشاركة في هذه المفاوضات واضحاً، وهو عدم

=

وعلى الرغم من التعهد الأمريكي لسورية بأن تبذل الجهود الكاملة لعدم إطالة أمد المفاوضات[1]، فإن واقع الحال كان خلاف ذلك، بسبب غياب الإرادة السياسية في (إسرائيل) لإبرام اتفاق سلام مع سورية، وفقاً لمضمون القرارات الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

سأتناول في هذا المبحث، انطلاق العملية التفاوضية بين سورية و (إسرائيل) ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول : الأسباب التي أدت إلى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام.

المطلب الثاني : الموقف (الإسرائيلي) من مرجعية مدريد خلال ولاية إسحاق شامير.

المطلب الثالث : موقف حكومة شامير من مسألة الانسحاب الوارد في القرار / ٢٤٢ /.

= المشاركة بها مادام لم يحقق أي تقدم في المفاوضات الثنائية. وهو موقف فيه كثير من المنطق، فكيف لنا أن نحقق أي تقدم في إطار المفاوضات متعددة الأطراف كالمياه مثلاً، مادامت المسألة الجوهرية وهي الأرض بعيدة عن الحل.

[1] – انظر رسالة الضمانات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى سورية عام / ١٩٩١ / م.

د. رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧– ٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ملحق رقم (٦)، ص ٢٩٨ وما بعدها.

المطلب الأول

الأسباب التي أدت إلى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام[١]

من الممكن القول : إن هنالك جملة من الأسباب والعوامل الإقليمية والدولية فضلاً عن الأوضاع الخاصة بأطراف الصراع، كانت وراء انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وذلك على التوضيح الآتي :

أولاً – انعكاس أزمة الخليج الثانية على الصراع العربي – الإسرائيلي وآثارها:

أدى العدوان العراقي على دولة الكويت بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ م الذي نتج عنه احتلال كامل للأراضي الكويتية، إلى تحرك فوري من جانب المجتمع الدولي بهدف إزالة آثار العدوان.

وتمثّل ذلك بتفعيل مجلس الأمن الدولي حيث أصدر سلسلة من القرارات[٢]، بدءاً بالقرار رقم /٦٦٠/ تاريخ ١٩٩٠/٨/٣ م الذي تضمن إدانة

---

١ – من المفيد إجراء مقارنة سريعة بين مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد عام / ١٩٩١ / م، ومؤتمر جنيف للسلام الذي انعقد في ١٩٧٣/١٢/٢١ م، فمؤتمر مدريد انطلق من أساس بحث أصل الصراع العربي – الإسرائيلي، مستنداً إلى مبدأ الأرض مقابل السلام والقرار /٢٤٢ و ٣٣٨/، ولهذا فقد شاركت فيه الأطراف المباشرة في الصراع، وإن كان تمثيل الفلسطينيين ضمن الوفد الأردني، بينما مؤتمر جنيف لم يكن أكثر من لقاء بين (إسرائيل) ومصر والأردن، فهو لم يتطرق إلى أصل الصراع، ولم يدع إليه الفلسطينيون وهم أصحاب القضية الأساسية، ولهذا السبب لم تشارك سورية فيه. وعلى كل فإن مؤتمر جنيف الذي انعقد لمرة واحدة كان مجرد عامل مساعد في إنشاء لجنة عمل عسكرية؛ لمناقشة موضوع الفصل بين القوات على جبهة سيناء ثم الجولان.

راجع في ذلك : مصطفى طلاس، ملف الاتفاقات العربية – الإسرائيلية والتسويات الصعبة، مركز الدراسات العسكرية، دمشق /٢٠٠٠/ م، ص٢٤٩.

٢ – انظر في ذلك، كلاً من :

العراق على غزوه للكويت، ومطالبته بالانسحاب الفوري دون قيد أو شرط وصولاً إلى القرار /٦٧٨/ تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٩ م، الذي أذن فيه المجلس للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت أن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار /٦٦٠/ وجميع القرارات اللاحقة، وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة، وذلك في حال عدم تنفيذ العراق تنفيذاً كاملاً للقرارات السابقة في مهلة لا تتجاوز ١٩٩١/١/١٥ م.

وشكل هذا القرار أساس التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والتي شاركت فيه /٣٧/ دولة، من بينها سورية؛ وذلك لإخراج العراق من الكويت حيث انطلقت " عاصفة الصحراء " بتاريخ ١/١٧ وتوقفت بتاريخ ٢/٢٨ بعد تحرير الكويت.

وللإيضاح فإن هذه هي المرة الثانية بعد تجربة كوريا عام /١٩٥٠/ م، التي يفوض فيها مجلس الأمن بالقيام بعمل عسكري ضد دولة معتدية[١].

إن التحرك السريع من جانب المجتمع الدولي، وذلك باسم الشرعية الدولية لإزالة آثار العدوان، والذي لم يستغرق أكثر من ستة أشهر، كان له أثر كبير على المجتمع العربي الذي عاش الظلم والقهر والغبن، منذ على /١٩٤٨/ م بسبب استمرار (إسرائيل) في اعتداءاتها، وعجز الأمم المتحدة عن ردعها، وهو ما ولّد ضغوطاً حقيقية أمام المجتمع الدولي[٢] ولاسيما أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت التحالف ضد العراق، وهي المسبب الرئيس في

د. مفيد محمود شهاب، العدوان العراقي على الكويت والشرعية الدولية (نظرة عامة)، مرجع سابق، ص ٤١ وما بعدها.

د. أحمد عبد الله علي أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، مرجع سابق، ص ٢٣٢ وما بعدها.

[1] – GRAY. Christine, International Law and the Use of force, op. cit, p. 153.

[٢] – د. جمال سلامة علي، من النيل إلى الفرات، مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٥١٥.

استمرار انتهاك (إسرائيل) لقرارات الشرعية الدولية؛ وذلك للتحرك نحو إيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي، ولاسيما أن الولايات المتحدة أدركت منذ بدء الأزمة أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها كاملة، سواء بإصدار القرارات الدولية، أو في تشكيل التحالف الدولي وضمان مشاركة عربية فيه دون إعطاء تطمينات جدية للعرب وللغير، بالتحرك لحل الصراع العربي – الإسرائيلي بعد الانتهاء من تحرير الكويت، لاسيما وأن الرئيس صدام حسين حاول حشد التأييد العربي له، بربط الانسحاب من الكويت[1] بانسحاب (إسرائيل) من الأراضي العربية المحتلة.

ثانياً – " الرغبة الأمريكية " في حلّ الصراع العربي – الإسرائيلي:

بعد تحرير الكويت ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطاباً أمام الكونغرس بتاريخ ١٩٩١/٣/٦ م قال فيه[2] : " لابد أن نفعل كل ما نستطيعه لسدّ الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين ... إن السلام الشامل يجب أن يعتمد على قراري مجلس الأمن /٢٤٢/ و /٣٣٨/، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويجب توسيع نطاق هذا المبدأ لكي يتضمن أمن إسرائيل والاعتراف بها، وينص في الوقت نفسه على الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة. وأي شيء مخالف لهذا سيتحقق في الاختيار المزدوج للعدالة والأمن. ولقد حان الوقت لنضع حدّاً للنزاع العربي – الإسرائيلي ".

إن هذا الخطاب يعكس " الرغبة الأمريكية " في السلام الشامل بين العرب و(إسرائيل)، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن /٢٤٢ و ٣٣٨/ ومبدأ الأرض

---

[1] – وليام .ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ عام /١٩٦٧/ م، مرجع سابق، ص ٣٧٢.

[2] – وليام .ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ عام /١٩٦٧/ م، مرجع سابق، ص٣٧٥-٣٧٦.

مقابل السلام، إضافة إلى تحقيق أمن (إسرائيل) والاعتراف بها و الاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين.

وفي هذا السياق لا بد من التساؤل عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية من إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي.

الواقع أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة جدية في إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي[١]، لاسيما بعد أن باتت القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وهو ما يعني مد نفوذها مطلقاً على أهم مناطق العالم؛ ونعني بذلك الشرق الأوسط.

فإنهاء الصراع سيؤدي إلى استقطاب الدول المعادية (لإسرائيل)، ومن ثم ستتضاءل تهديدات المصالح الأمريكية، فضلاً عن ذلك فإن المصالح الأمريكية والتي تأتي في مقدمتها السيطرة الكاملة على النفط، محرك الاقتصاد العالمي، سوف تتعزز سواء بإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة أو بوجود عسكري أمريكي محدود كأحد ضمانات معاهدات السلام المرتقبة.

ثالثاً – الأوضاع الخاصة بأطراف الصراع الأساسيين[٢] : (إسرائيل، سورية، الفلسطينيين) [٣]

---

١ – الواقع أن هذا الموقف يعكس المصلحة الأمريكية في عقد التسعينيات، لكن الأمر تغير بعد وصول جورج بوش الابن إلى السلطة عام / ٢٠٠١ / م، حيث أغفل عملية السلام كلياً، بل عمل على وأدها بسياسة التهديد والعدوان التي مارستها الولايات المتحدة في المنطقة.

٢ – د. هالة سعودي، الإطار الإقليمي والدولي لمفاوضات السلام، بحث منشور في كتاب بعنوان " المفاوضات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط "، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، / ١٩٩٤ / م، ص١٠٤ وما بعدها.

٣ – إن الأطراف المباشرة في الصراع هي (إسرائيل) من جهة وكل من سورية ولبنان والأردن فضلاً عن الفلسطينيين من جهة ثانية، فلبنان والأردن وبحكم مجموعة من العوامل لم يكن موقفهما

إن أزمة الخليج تعدُّ المحرك والدافع الرئيس وراء الدبلوماسية الأمريكية لعقد مؤتمر مدريد وانطلاق العملية السلمية، ولكن التطورات الخاصة التي شهدتها دول المنطقة منذ الثمانينيات وآثار أزمة الخليج وانهيار الاتحاد السوفييتي، كان لها الدور الأساس في خلق الظروف المناسبة لانطلاق العملية السلمية[1]، وذلك على التوضيح الآتي :

١ – بالنسبة إلى (إسرائيل):

هناك مجموعة من العوامل أدت بـ (إسرائيل) إلى قبول عقد مؤتمر مدريد للسلام، وهذه العوامل تتلخص بـ:

أ- فشل (إسرائيل) في فرض التسوية سواء في التهديد باستخدام القوة العسكرية، أو حتى استخدامها، وكان ذلك واضحاً بغزوها للبنان عام /١٩٨٢/ م.

ب- اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام /١٩٨٧/ م وما شكلته من تحدٍّ حقيقي لدولة الاحتلال داخلياً وخارجياً فضلاً عن عبئها الكبير (عسكرياً وسياسياً واقتصادياً).

ت- خروج العراق من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي بعد هزيمته في الحرب عام /١٩٩١/ م، وهو ما أحدث خللاً إستراتيجياً لصالح (إسرائيل)، وانعكس ذلك على تعزيز موقفها في معركة التسوية السلمية.

ث- ضعف الاتحاد السوفييتي، وهو ما يعني تحديد الدور السوفييتي في عملية السلام وتهميشه، وفي المقابل تعزز دور الولايات المتحدة وتقويته.

في الدرجة ذاتها من التأثير في عقد المؤتمر، أو عدم عقده مقارنة بسورية و(إسرائيل) والفلسطينيين ولهذا حصرنا الحديث عن هذه الأطراف فقط.

[1] – د. هيثم كيلاني، النظرية الإسرائيلية في التفاوض، مرجع سابق، ص٢١-٢٢.

ج- تحقق عدد كبير من الشروط التي طالبت بها للمشاركة في المؤتمر، أهمها: الحرية الكاملة بتفسير القرار الدولي /٢٤٢/، التفاوض المباشر، أن لا يكون المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة، وأن لا يكون دولياً.

٢ – بالنسبة إلى سورية :

هناك عوامل متعددة أدت بسورية إلى القبول في المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، أهمها :

أ- صعوبة الاستمرار في تحقيق التوازن الإستراتيجي مع (إسرائيل)، إثر التحوّل الجذري الذي أصاب الاتحاد السوفييتي بعد وصول جورباتشوف إلى السلطة[١].

ب- الصعوبات الاقتصادية التي بدأت منذ الثمانينيات بسبب سياسة العزل والحصار التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد سورية.

ت- انحسار الدعم العسكري والسياسي من جانب الاتحاد السوفييتي بسبب حالة الضعف التي وصل إليها.

ث- حرب الخليج الثانية وفقدان العراق كقوة تشكل عمقاً إستراتيجياً لسورية.

ج- استناد المؤتمر إلى القرارين /٢٤٢/ و /٣٣٨/ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهو ما يعني وفقاً لفهم سورية انسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي العربية المحتلة عام /١٩٦٧/ م، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة استقلالاً كاملاً.

٣ – بالنسبة إلى الفلسطينيين[١] :

---

١ – د. وليد قزيها، سياسة سورية الإقليمية وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٢٢٢ وما بعدها .

أ- إن الانتفاضة عززت من الوضع الفلسطيني الداخلي والخارجي مما شكل مصدر قوة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولاسيما من الناحية السياسية، حيث أعلنت عام /١٩٨٨/ م عن إقامة الدولة الفلسطينية.

ب- إن التوجّه السلمي للمنظمة لتسوية القضية الفلسطينية على قاعدة قراري مجلس الأمن /٢٤٢/[٢] و /٣٣٨/ وضمان الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، شكل تطوراً كبيراً من جانب المنظمة بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهو ما لاقى ترحيباً أمريكياً.

المطلب الثاني
الموقف (الإسرائيلي) من مرجعية مدريد خلال ولاية إسحاق شامير

أشرنا في المطلب السابق إلى أن مؤتمر مدريد للسلام استند إلى كلّ من قراري مجلس الأمن /٢٤٢ و ٣٣٨/ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهنا نتساءل عن الموقف (الإسرائيلي) من هذه المرجعية في أثناء ولاية شامير.

---

[١] – محمد صبيح، فلسطين ومفاوضات السلام الجارية، بحث منشور في كتاب المفاوضات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٨٨ ومابعدها.

[٢] – الواقع أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تقبل بالقرار /٢٤٢/ إلا في الثمانينيات، ففي بيان للمنظمة صدر في ٢٣ نوفمبر /١٩٦٧/ م أكدت فيه عن رفضها لهذا القرار بوصفه بياناً سياسياً يحتوي مبادئ عامة، وهو ما يترك منافذ متعددة لإسرائيل تبرر استمرار احتلالها للأراضي العربية، كما أنه يفرض التزامات على الدول العربية تتناقض وجوهر القضية الفلسطينية وتتجاهل وجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير.

انظر: أحمد وافي، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي – الإسرائيلي، المؤسسة الجزائرية للطباعة والمؤسسة الوطنية للكتاب، /١٩٩٠/ م، ص ٢٨.

نشير بداية إلى أن إسحاق شامير يعتبر من أكثر القادة الإسرائيليين تطرفاً فيما يتعلق بالأراضي العربية المحتلة، فانطلاقاً من أيديولوجيته يعدّ الجولان أرضاً (إسرائيلية) لا يمكن التخلي أو التراجع عنها، حيث أكد غير مرة أمام مستوطني الجولان أن الوجود (الإسرائيلي) في الجولان أبدي.

وقد انعكس هذا الموقف المتطرّف والمخالف للشرعية الدولية بكل وضوح في الخطاب الرسمي (الإسرائيلي) منذ بداية التحرّك الأمريكي في آذار /١٩٩١/ م لعقد مؤتمر مدريد للسلام. ففي أثناء لقاء وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بالقادة الإسرائيليين في ١٢ آذار، وبعد أن نُظِّمت له رحلة بطائرة الهيلوكبتر فوق الضفة الغربية والجولان أُبلغ رفض (إسرائيل) مبادلة الأرض بالسلام. وبعد أيام قليلة من ذاك التاريخ، أعلن شامير أن (إسرائيل) لن تعيد الجولان مقابل سلام مع سورية، وصرح وزير دفاعه أن الجولان جزء لا يتجزأ من (إسرائيل).

وبعد التقدّم الذي حصل في المساعي الأمريكية، بسبب الموقف الإيجابي السوري من السلام، صرح شامير أنه لا يؤمن بالتسوية في الأراضي، مؤكداً أن الجولان (قانوناً) جزء لا يتجزأ من دولة (إسرائيل)[١].

ويبدو أن شامير يبني هذا الزعم الباطل على القرار المشؤوم الذي اتخذه الكنيست في ١٩٨١/١٢/١٤ م، والقاضي بضم الجولان إلى (إسرائيل)، حيث كان حينها وزيراً للخارجية وادّعى أن الجولان ملكاً لإسرائيل[٢].

وعلى الرغم من هذه المواقف المتطرّفة، فإن (إسرائيل) وافقت على مضض الذهاب إلى مؤتمر مدريد والتفاوض مع سورية، **ويبدو لي أن هذا**

---

١ – موشي ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى السلام: ترجمة إدارة المخابرات العامة، قسم الدراسات، دمشق،/١٩٩٥/ م، ص٢٢٩ .

٢ – الجولان، سجل أحداث، مرجع سابق، ص ٢٧.

الموقف جاء بعد تحقيق الكثير من المكاسب، أهمها: تجريد المؤتمر من أي سلطة قسرية، وحرمان الأمم المتحدة من تأدية أي دور، والتفاوض الثنائي والمباشر، فضلاً عن التأكيدات والضمانات الأمريكية كاستمرار الولايات المتحدة بالالتزام بتعهد الرئيس الأمريكي جيرالد فورد عام /١٩٧٥/ م، إضافة إلى ذلك فإن الموافقة تعكس الدعاية (الإسرائيلية) الظاهرية بأنها تريد السلام[١] .

وفي أثناء المؤتمر أعاد شامير التأكيد على هذا الموقف، ففي أثناء إلقاء كلمته لم يذكر القرارين /٢٤٢/ و /٣٣٨/ (وهما أساس العملية السلمية إضافة إلى مبدأ الأرض مقابل السلام) وتحدث بلغة الصلف والتحدي عندما ذكر أن

---

[١] – اعتمدت السياسة الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد وحتى قبل ذلك أسلوب الدعاية بأنها تريد السلام وأن العرب هم الطرف الرافض لذلك، وقد نجحت إلى حدٍّ بعيد في إقناع الرأي العام العالمي بذلك، وهنا أرى من المفيد الاستشهاد بكلام السيد رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد بهذا الخصوص عندما قال سيادته : " حتى هذه اللحظة مازلنا نرى شعار السلام يستخدم كجزء من مفردات اللعبة السياسية الداخلية في إسرائيل، ويدخل عنصراً أساسياً في دوامة المناورات السياسية الخارجية التي تخفي من الحقائق أكثر مما تظهر، ولا ننكر أن مثل هذه المناورات قد انطلت على قطاع واسع من الرأي العام الدولي، وبحيث ظهر الإسرائيليون مندفعين باتجاه السلام، =

= والعرب رافضين له، أو أن السلام مفهوم محوري في سياستهم، بينما العرب غير معنيين به ..... فمن غير المنطقي أو المقبول بعد الآن أن يكون مطلوباً منا نحن العرب أن نستمر في تقديم البراهين والدلائل على رغبتنا في السلام، التي أعلناها وعبرنا عنها في مختلف المناسبات، ومنذ عقود طويلة، وبصورة خاصة منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام /١٩٩١/ م، بل على الإسرائيليين أن يقدموا البراهين على ذلك وأن يعبروا بالأفعال عن استعدادهم للسلام، وأن يعملوا على إقناعنا نحن العرب بذلك، فهم يحتلون أرضنا ويعتدون على شعبنا، ويشردون الملايين من أهلنا وليس العكس، وهم يقومون بكل تلك الأفعال، ومن ثم يطلبون الحماية والضمانة ويضعونها كقناع بهدف الحصول على المزيد من التنازلات ".

انظر كلمة السيد الرئيس بشار الأسد : في افتتاح أعمال الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي الانتقالي في دمشق.

جريدة تشرين، الإثنين ١٠ تشرين الثاني /٢٠٠٨/ م، العدد /١٠٣٣٢/.

مساحة (إسرائيل) /٢٨٠٠٠/كم٢، وهذه المساحة تشمل فلسطين كاملة إضافة إلى الجولان.

وعند بدء المفاوضات بين الطرفين السوري و(الإسرائيلي) خيمت هذه الأيديولوجية المتطرفة عليها منذ الجلسة الأولى في مدريد حتى الجلسة السادسة في واشنطن والتي انتهت في نيسان /١٩٩٢/، قبيل إجراء الانتخابات (الإسرائيلية) والتي أسفرت عن سقوط شامير وتولي إسحاق رابين رئاسة الحكومة.

ويمكن التدليل على ذلك من خلال الخلفية التي استند إليها كل طرف، فالوفد السوري برئاسة موفق العلاف استند إلى قراري مجلس الأمن /٢٤٢/ و /٣٣٨/ ومبدأ الأرض مقابل السلام، كأساس للمفاوضات التي تتمحور في المقام الأول على موضوع الانسحاب (الإسرائيلي) الكامل من الجولان[١]، وركز على أن مسألة الأرض غير قابلة للمساومة.

وفي المقابل استند الوفد (الإسرائيلي) برئاسة " يوسي بن أهرون " على مبدأ آخر وهو السلام مقابل السلام، وهذا المبدأ يعكس أيديولوجية شامير وحزبه، ومن ثم تجاهل الحديث عن موضوع الانسحاب، وحاول التركيز على مسائل أخرى[٢] كالاعتراف أو تدابير بناء الثقة أو نقل المفاوضات إلى الشرق الأوسط أو أي مكان آخر[٣] وإجراء خطوط اتصال مباشر .....

---

١ – د. رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان /١٩٦٧ – ٢٠٠٧/ م، مرجع سابق، ص٢١٩.

٢ – د. وحيد عبد المجيد، إسرائيل .... ومفاوضات السلام الجارية، بحث منشور في كتاب " المفاوضات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط "، مرجع سابق، ص١٦٢.

٣ – إن مطلب (إسرائيل) بنقل المفاوضات إلى الشرق الأوسط أو أي مكان آخر بعيداً عن الولايات المتحدة، إنما يعكس موقف (إسرائيل) الرافض لأي دور أمريكي فاعل في المفاوضات، فتل – أبيب تريد من واشنطن دوراً محدوداً لا يتعدى توضيح الأمور ونقاط الاختلاف والمواقف، وفضلاً عن ذلك فإن إجراء المفاوضات في الولايات المتحدة سيفرض شيئاً من التأثير على الأطراف المتعارضة، ومن ثم ستواجه (إسرائيل) شيئاً من الصعوبة في تعاملها مع واشنطن.

وكان الموقف السوري من هذه المسائل واضحاً، وهو رفض التفاوض في أي منها قبل حدوث تقدم حقيقي في موضوع الانسحاب، حيث إن الانسحاب من كامل الأرض هو الركن الرئيس لهذه المفاوضات، وله المرتبة الأولى أما التفاوض في المسائل الأخرى فيأتي لاحقاً[١].

وبعد إصرار الوفد السوري على مسألة الانسحاب من كامل الجولان استناداً لمرجعية مدريد للسلام وبالتحديد القرار /٢٤٢/، وافق الوفد (الإسرائيلي) مناقشة هذا الموضوع، ولكن وفقاً للمنظور الإسرائيلي لمبدأ الانسحاب الوارد في القرار /٢٤٢/.

المطلب الثالث

موقف حكومة شامير من مسألة الانسحاب الوارد في القرار /٢٤٢/

إنّ تمسّك الوفد السوري بمسألة الانسحاب الكامل من الجولان وفقاً للقرار /٢٤٢/، باعتبار أن الانسحاب هو القضية الأساسية وباقي القضايا تبنى عليها، دفع المفاوض (الإسرائيلي) لمناقشة هذا الموضوع، وذلك وفقاً لفهمه لمبدأ الانسحاب الوارد في القرار /٢٤٢/.

---

١ – يوسي بن أهرون، التفاوض مع سورية: رواية من مصدرها الأصلي، دراسة منشورة في كتاب بعنوان " المفاوضات السورية – الإسرائيلية، رؤى صهيونية وغربية "، مركز الاستشارات والبحوث، بيروت، الطبعة الأولى، أيار /٢٠٠١/ م، ص٧٢–٧٣.

يوسي بن أهارون، هو كبير المفاوضين (الإسرائيليين) مع سورية منذ تشرين الثاني /١٩٩١/ م، حتى أيار /١٩٩٢/ م.

ويتلخص هذا الفهم، في أن (إسرائيل) نفّذت الالتزام المترتب عليها في القرار /٢٤٢/ عندما انسحبت من معظم الأراضي العربية المحتلة عام /١٩٦٧/ م[١].

والمقصود بذلك انسحاب (إسرائيل) من شبه جزيرة سيناء التي تعادل مساحتها نحو ٩٠% من مساحة الأراضي العربية المحتلة، وهذا الانسحاب يتطابق مع الحكم الوارد في القرار /٢٤٢/ [٢] والقاضي بانسحاب (إسرائيل) من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير (كما ورد في النص الإنكليزي).

وانطلاقاً من ذلك، فإن على سورية أن تنفذ الالتزامات المترتبة عليها في القرار ذاته، كالاعتراف بالحدود الآمنة والتفاوض عليها ..... وهنا لا بد من التساؤل عن الأساس الذي استند إليه الوفد (الإسرائيلي) في ادعائه هذا ومدى صحته ؟

بداية نشير، أن ممثل (إسرائيل) لدى الأمم المتحدة أعلن أثناء تبني القرار /٢٤٢/ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني /١٩٦٧/ م، أنه لم يحل إلى حكومته سوى النص الإنكليزي الأصلي للقرار الذي قدم إلى المجلس بتاريخ ١٦ تشرين الثاني /١٩٦٧/ م، قاصداً من وراء ذلك التمسك بما جاء في هذه الصياغة (الانسحاب من أراض) لا من الأراضي، وزعم أن هذا القرار لا يلزم (إسرائيل

---

[١] – إن هذا الفهم للقرار ٢٤٢ لا يقتصر على حكومة إسحاق شامير، بل هو فهم عام للحكومات الإسرائيلية كافّة، وإن اختلفت في كيفية تطبيقه.

[٢] – عدّ إسحاق شامير القرار /٢٤٢/ لا علاقة له بالجولان، ففي إحدى المناسبات بيَّن بصورة =

= واضحة أن السوريين سيقولون أنهم يريدون الجولان، ونحن سنقول لهم : لا، لا شك لدينا في أن هضبة الجولان هي جزء لا يتجزأ من إسرائيل .... وأن القرار /٢٤٢/ ليس له أي علاقة بالجولان.

موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل وعملية التسوية في الشرق الأوسط، بحث منشور في كتاب الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٢٨–٢٩.

) بالانسحاب من جميع الأراضي مستنداً في ذلك إلى غياب (ال) التعريف في النص الإنكليزي[١].

وبالتدقيق في الادعاءات (الإسرائيلية)، نجد أن (إسرائيل) استندت إلى مسألتين، الأولى: غياب (ال) التعريف من عبارة الأراضي الواردة في القرار /٢٤٢/ وهذا يعني حرية (إسرائيل) في تحديد مدى الانسحاب.

أما المسألة الثانية : فهو ادعاؤها بأن احتلالها للأراضي العربية ومن بينها الجولان كان دفاعاً عن النفس، وذلك استناداً إلى المادة /٥١/ من الميثاق[٢].

في الواقع، لا يجد المرء صعوبة في تفنيد هاتين الحجتين ودحضهما، ومن ثم إثبات بطلان أساس الادعاء (الإسرائيلي)، فبالنسبة إلى الحجة الأولى، فإن تمسك (إسرائيل) بخلو كلمة الأراضي الواردة في القرار /٢٤٢/ من أداة التعريف لا يغير شيئاً من التزام (إسرائيل) بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، إلى ما وراء خطوط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، وذلك لسببين رئيسين :

الأول : غياب أداة التعريف في النص الإنكليزي كان خلافاً للنصوص الأخرى ولاسيما النصان الفرنسي والإسباني، وهذه النصوص تتساوى جميعها في الحجية[٣].

---

١ – د. عصام العسلي، الشرعية الدولية والاحتلال الحربي المؤقت الإسرائيلي للجولان والأراضي العربية الأخرى، مرجع سابق، ص٤٦٣.

٢ – انظر في ذلك كلاً من :

د. رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧– ٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

يوسي بن أهرون، التفاوض مع سورية: رواية من مصدرها الأصلي، دراسة منشورة في كتاب بعنوان "المفاوضات السورية – الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٧٣.

٣ – د. حسن الجلبي، القرار والتسوية، مرجع سابق، ص ٧٢.

ثانياً : القرار كل لا يتجزأ ولا يمكن قراءته وتفسيره، إلا وفقاً لمبادئ القانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة.

وهذه الأحكام حظرت الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة (وهو ما نص عليه القرار ذاته) ، فاستخدام القوة أو التهديد بها باتا أمرين محظورين[١].

أما بالنسبة للحجة الثانية وهي أن الاحتلال (الإسرائيلي) كان دفاعاً عن النفس، فهي بدورها حجة مردودة، فالمادة /٥١/ من الميثاق والمتعلقة بحق استخدام القوة دفاعاً عن النفس، هي استثناء من الأصل العام وهو تحريم استخدام القوة أو التهديد بها.

وحرصاً من المجتمع الدولي على عدم الاستخدام الكيفي لهذه المادة، نظراً للآثار الخطيرة التي تترتب على استخدام القوة في العلاقات الدولية، وضع ضوابط وقيود على استخدام هذا الحق، أهمها أن يكون هناك هجوم مسلح وقع فعلاً، أو وشيك الوقوع، وأن تتوقف ممارسة هذا الحق عندما يتدخل مجلس الأمن.

وإذا ما حاولنا تطبيق هذه الأحكام نجد أن (إسرائيل) لم تكن في حالة دفاع شرعي؛ لأن الدول العربية لم تهاجمها، ولم تكن في حالة هجوم وشيك، فالاستعدادات العسكرية العربية، لم تكن إلا في وضعية الدفاع نظراً للاعتداءات (الإسرائيلية) المتكررة وتهديدها بغزو سورية، وفضلاً عن ذلك فإن (إسرائيل) استمرت في عدوانها على الأراضي العربية على الرغم من تدخل مجلس الأمن مُصدراً عدة قرارات بوقف إطلاق النار، و(إسرائيل) لم تستجب إلا بعد أن حققت أهدافها، وهو ما يدحض الادعاء (الإسرائيلي) بأنها في حالة دفاع عن النفس.

---

[١] – د. عزيز شكري، تشرين الأسبوعي، العدد /٧٨/، ١٣ أيلول / ١٩٩٩ / م، ص١٢.

ويترتب على ذلك أن حربها لم تكن حرباً دفاعية كما ادّعت، فالتكييف القانوني السليم لهذه الحرب أنها حرب عدوانية، وهو ما يعني تحمُّل (إسرائيل) المسؤولية القانونية الدولية الجنائية والمدنية كاملة.

في هذا السياق نشير إلى أن (إسرائيل) تعطي تفسيراً موسعاً للمادة /٥١/ بحيث تشمل حق الدفاع الوقائي تفادياً لعدوان متوقع، وهذا التفسير يتعارض مع المادة /٥١/ ومع أحكام القانون الدولي لما يرتبه من اضطراب في العلاقات الدولية.

الخلاصة : إن الادعاء (الإسرائيلي) أنها نفذت الالتزام المترتب عليها في القرار /٢٤٢/، ادعاء غير صحيح ولا يستند إلى أي أساس قانوني، فالقانون الدولي المعاصر لا يجيز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ولا يجيز الضم، ومن ثم فإن على (إسرائيل) التزاماً غير قابل للتفاوض، وهو الانسحاب من كامل الأراضي العربية المحتلة إلى ما وراء خطوط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م .

إن تمسك (إسرائيل) بهذا المفهوم لمبدأ الانسحاب الوارد في القرار /٢٤٢/، وهو – كما بيّنا – مفهوم مخالف لأحكام وقواعد القانون الدولي المعاصر، فإن الطرفين السوري و(الإسرائيلي) لم يحققا أي تقدم في المفاوضات.

أخيراً يمكن تلخيص الموقف (الإسرائيلي) في أثناء ولاية إسحاق شامير بما يلي :

إن هدف (إسرائيل) من المفاوضات مع سورية هو التوصل إلى سلام بين الدولتين مع بقاء مرتفعات الجولان تحت السيطرة (الإسرائيلية)، وبكل تأكيد فإن هذا الموقف مرفوض رفضاً قاطعاً من قبل سورية[١] .

---

[١] – إن عدم تحقيق أي نتيجة في المفاوضات بين الطرفين، أمر غير مستغرب في ظل الأيديولوجية المتطرفة لرئيس الوزراء (الإسرائيلي) إسحاق شامير وحزبه، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن شامير

قبل الانتهاء من هذا المطلب نتساءل : هل كان للولايات المتحدة بصفتها الراعي الفعلي لهذه المفاوضات أي دور؟

في الحقيقة لم يكن للولايات المتحدة أي دور فاعل طوال الجولات الستة التي تضمنت /٢١/ اجتماعاً، فحكومة شامير رفضت أي دور لواشنطن، فهي كانت تطالب وتصر أن تكون المفاوضات ثنائية من حيث أطرافها، وأن تجري في الشرق الأوسط أو أي مكان آخر بعيداً عن الولايات المتحدة؛ وذلك لتتجنب ممارسة الضغوط عليها فضلاً عن تحررها من أي شكل من أشكال الرقابة.

المبحث الثاني

تعهد إسحاق رابين بالانسحاب من كامل الجولان حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م

إن تمسك سورية بحقوقها الوطنية المشروعة لاسيما في انسحاب (إسرائيل) الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م، دفع الحكومة الإسرائيلية الجديدة، برئاسة إسحاق رابين، إلى التعامل بشيء من الجدية تجاه المفاوضات مع سورية.

سأتناول في هذا المبحث، تطور المفاوضات السورية – الإسرائيلية، وذلك في المطالب الخمسة التالية:

المطلب الأول : إستراتيجية رابين بشأن التسوية مع سورية.

المطلب الثاني : استئناف المفاوضات وتبادل أوراق رسمية بين الطرفين.

المطلب الثالث : موافقة (إسرائيل) على الانسحاب من كامل الجولان حتى خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م (وديعة رابين).

أعاد التأكيد – في الحملة الانتخابية التي جرت عام /١٩٩٢/ م، عندما كان في مستعمرة كتسرين في الجولان المحتل، على ارتباط الليكود القوي بالجولان، وعزمه على التمسك به.

المطلب الرابع : التفاوض في عناصر السلام الأخرى.
المطلب الخامس: إقرار بيريز بتعهد رابين بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م.

المطلب الأول
إستراتيجية رابين بشأن التسوية مع سورية

تولى إسحاق رابين رئاسة الوزراء في (إسرائيل) بعد فوز حزب العمل في الانتخابات العامة التي جرت في حزيران /١٩٩٢/ م، ورابين يُعدّ أحد كبار القادة الإسرائيليين، ويحظى بمكانة عالية لدى المجتمع (الإسرائيلي)، كونه أحد أقطاب النصر العسكري الذي حققته (إسرائيل) عام /١٩٦٧/ م، والذي نتج عنه احتلال مساحات شاسعة من الأراضي العربية الفلسطينية والمصرية والسورية، وكان رابين حينها رئيساً للأركان[١]، وللبيان فإن

---

[١] – هنا لا بد من الإشارة أن إسحاق رابين أعلن بعيد إصدار الكنيست (الإسرائيلي) قراره المشؤوم بضم الجولان في ١٩٨١/١٢/١٤ م، أنه إذا كان يعارض توقيت هذا الإجراء، فإنه لا يعارض الفكرة مبدئياً، وبصفته رئيس حكومة سابق يرى أن هضبة الجولان يجب أن تكون جزءاً من إسرائيل، وحتى في المفاوضات على السلام مع سورية لا يجوز لإسرائيل أن تتخلى عن هذه المنطقة أو تتنازل عنها، لكن الضم الآن لا يعدّ أفضليّة أولى.
انظر في ذلك :
حسان شمس، قانون الضم وإضراب الجولان الكبير في الصحافة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٩٤.

رابين كان رئيساً للوزراء عندما تم التوقيع على اتفاق فصل القوات بين سورية و (إسرائيل) عام /١٩٧٤/ م.

تبنى رابين مواقف أقل تطرفاً من سلفه إسحاق شامير، بشأن الانسحاب من الجولان، ولكنها بعيدة كلياً عن مرجعية مدريد، ومواقف رابين تعكس الموقف التقليدي لحزب العمل بشأن الجولان، فهذا الحزب طرح فكرة الانسحاب الجزئي من الجولان مقابل التوقيع على معاهدة سلام مع سورية تتضمن ترتيبات تضمن أمن (إسرائيل)[١].

وظهر أثر هذا الموقف بوضوح في حملة رابين الانتخابية، ففي إحدى المناسبات[٢] أكد أنه " لا يوجد سوى مجال محدود للتسوية على الأراضي..... وأنا راغب بإعادة بعض الأراضي في الجولان لسورية، قد تكون هناك تسويات أخرى منها استئجار الأراضي ".

وفي مناسبة أخرى أكد أنه " حتى مقابل اتفاق سلام كامل، لن ننزل من هضبة الجولان، مبيناً أن الجولان ووادي الأردن هما خطوط مواجهة وفيهما ينبغي الدفاع عن الدولة ".

وفي مقابلة مع صحفية همشمار يوم ١٩٩٢/٦/٥ م أعاد التأكيد على أنه " حتى في حالة السلام لن ننزل من هضبة الجولان، مبيناً أهميتها الحيوية لأمن إسرائيل، سواء من حيث الأرض أو الطبوغرافيا، وعلى الرغم من هذه الأهمية فهذا لا يعني أننا نتمسك بكل سنتمتر ".

وأعاد تأكيد العبارة الأخيرة بعد توليه رئاسة الحكومة في أقل من شهرين أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست.

وشكلت هذه المواقف الأساس الذي انطلق منه رابين للتفاوض مع سورية، موازناً بين اعتبارين اثنين :

---

[١] – د. إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص٤٠٣.

[٢] – موشي ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى السلام، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

الأول : أن لا سلام في المنطقة من دون سورية.

أما الاعتبار الثاني : فهو أن سورية تملك من القوة والقدرة (العسكرية والاقتصادية والبشرية) ما يمكنها من التفاوض من موقع القوة، ومن ثم سترفض أي تسوية قائمة على الشروط (الإسرائيلية).

ولهذا كانت الأولويات لدى رابين عزل سورية وإضعافها بالتوصل إلى تسويات ثنائية مع كل من الفلسطينيين والأردن[1]، وفي الوقت نفسه العمل على فصل المسار اللبناني عن السوري بالوسائل كافّة، وفي مقدمتها الوسائل العسكرية والدبلوماسية.

إذاً : الإستراتيجية التي انطلق منها رابين بشأن التسوية مع سورية تتمحور حول ضمان تفوق (إسرائيل) على سورية، وذلك بمعاهدة سلام تتضمن انسحاب (إسرائيل) من الجولان إلى خط ما، مقابل ترتيبات أمنية صارمة وتطبيع كامل للعلاقات. وفضلاً عن ذلك، فإن رابين وضع أمامه فكرة استئجار مساحة من الأرض من سورية، وهذه الفكرة طبقها عملياً مع الأردن.

قبل الانتقال إلى المطلب التالي، أجد من المفيد التوقف أمام مسألة هامة جداً، وهي تحديد الخطوط الفاصلة بين سورية وفلسطين و (إسرائيل)، لا سيما أن مسألة الانسحاب من الجولان هي الركن الرئيسي في المفاوضات السورية – الإسرائيلية. وكما سنرى، فإن تحديد خط الانسحاب شكَّل أحد أهم أسباب فشل المفاوضات بين الطرفين، فسورية تطالب بانسحاب (إسرائيل)

---

[1] – بالفعل نجحت (إسرائيل) في التوصل إلى اتفاق مرحلي مع الفلسطينيين عُرف باتفاق أوسلو، (١) ثم اتفاق أوسلو (٢) . أما مع الأردن فإن الأمور لم تكن شديدة التعقيد، حيث تم التوصل إلى معاهدة سلام بين الطرفين عام /١٩٩٤/ م، وهذه المعاهدة تضمنت – فيما تضمنت – استئجار مساحة من الأرض، ويبدو أن (إسرائيل) حاولت الاستفادة من هذه السابقة لتطبيقها مع سورية، من خلال طرح فكرة استئجار الجولان، وهو ما رفضته سورية بشدة.

إلى خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م بينما تطرح (إسرائيل) خطوط أخرى للانسحاب، منها خط / ١٩٢٣ / م. فما هي هذه الخطوط [١] ؟

أولاً : خط عام / ١٩٢٣ / م، وهذا الخط رسمته دولتا الانتداب البريطاني والفرنسي بين سورية وفلسطين، وهو يخدم المصالح الاستعمارية بشكل عام والصهيونية بشكل خاص، ويتضح ذلك من خلال سير هذا الخط؛ حيث يحرم سورية من مشاطأة نهر الأردن في جزئه الممتد من بحيرة الحولة (قبل تجفيفها) وحتى مصبه في بحيرة طبرية، وكذلك يحرم سورية من مشاطأة بحيرة طبرية في جزئها الشمالي الشرقي، حيث يبتعد خط الحدود ١٠ أمتار عن مياه البحيرة، إضافة لما تقدم، فهذا الخط يحرم سورية من مصب نهر اليرموك.

ثانياً : خط الهدنة لعام / ١٩٤٩ / م، وهو يتطابق في جزء منه مع خط / ١٩٢٣ / م ويختلف عنه في المنطقة المنزوعة السلاح (بقطاعاتها الثلاث الشمالي والأوسط والجنوبي) البالغ مساحتها نحو ٧٠ كم^{٢}، فخط الهدنة يدخل الأراضي الفلسطينية بعمق المنطقة المجردة من السلاح بقطاعاتها الثلاث تقريباً.

وهذه المنطقة، أُنشئت بموجب اتفاقية الهدنة[٢] السورية – الإسرائيلية عام / ١٩٤٩ / م، وهي تتألف من ثلاثة قطاعات منفصلة من الأرض على طول خطوط الهدنة كان الجيش السوري قد سيطر عليها في أثناء الحرب العربية

---

[١] – حول هذه الخطوط ، انظر:

إبراهيم عبد الكريم، حدود فلسطين مع سورية ولبنان، مرجع سابق، ص ١٨ وما بعدها.

د. سلمان أبو ستة، أي حدود بين سورية وفلسطين و إسرائيل، جريدة الحياة ٢٠ آب / ١٩٩٩ / م.

[٢]– انظر: نص اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية عام / ١٩٤٩ / م في الملحق رقم (١)

الإسرائيلية الأولى عام / ١٩٤٨ / م، ثم انسحب منها تطبيقاً لاتفاقية الهدنة[١] التي قضت بتجريد تلك المناطق من السلاح، إضافة لمنطقتي الدردارة وعين غيف اللتين كانت (إسرائيل) تحتلهما[٢] .

ثالثاً: خط الرابع من حزيران لعام / ١٩٦٧ / م، وهذا الخط نشأ بسبب الاعتداءات (الإسرائيلية) خلال الخمسينيات والستينيات على المنطقة المجردة من السلاح، حيث تمكنت (إسرائيل) من احتلال ثلثي هذه المناطق، والثلث الباقي ظل تحت سيطرة القوات السورية. وهذا الخط يتطابق في أجزاء منه مع خط / ١٩٢٣ / م ويختلف عنه في المنطقة المجردة من السلاح (بقطاعاتها الثلاث الشمالي والأوسط والجنوبي) وكذلك في منطقة بحيرة طبرية في جزئها الشمالي الشرقي، حيث أنه يعبر المنطقة المجردة من السلاح بقطاعاتها الثلاث فضلاً عن مشاطأتة لبحيرة طبرية في جزئها الشمالي الشرقي، وتتجلى أهمية هذا الخط بمشاطأته لنهر الأردن في جزئه الممتد من بحيرة الحولة سابقاً وحتى مصبه في بحيرة طبرية، وكذلك مشاطأته للساحل الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية.

من هذه الخطوط الثلاثة يتبين لنا، أن خط / ١٩٢٣ / م – وهو خط رسمه الاستعمار – يحرم سورية، بشكل متعمد ومنافٍ لأبسط مبادئ العدالة،

---

[١] – تنص الفقرة ٥ (أ) من المادة الرابعة من اتفاقية الهدنة السورية – الإسرائيلية لعام /١٩٤٩/ م على ما يلي : " وحين لا يتفق خط الهدنة مع الحد الدولي بين سورية وفلسطين تعتبر المنطقة بين خط الهدنة والحد منطقة مجردة من السلاح، إلى حين الوصول إلى تسوية إقليمية بين الفريقين تمنع قوات الجانبين من دخولها، ولا يسمح فيها بأي نشاط تقوم به القوات العسكرية وشبه العسكرية. ويشمل هذا الشرط قطاعي عين جيف والدردارة اللذين سيشكلان جزءاً من المنطقة المجردة من السلاح " .

[٢] – د. محمد مصلح، الجولان الطريق إلى الاحتلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، / ٢٠٠٠ / م، ص ١٤ .

من ثروة مائية هائلة، فضلاً عن بقاء المنطقة المجردة من السلاح بقطاعاتها الثلاث تحت السيطرة (الإسرائيلية)، بينما خط الرابع من حزيران لعام / ١٩٦٧ / م يحقق لسورية فوائد ومزايا كثيرة، أهمها ضمان الاستفادة من الحقوق المتفرعة عن مشاطئة نهر الأردن وكذلك بحيرة طبرية ومصب نهر اليرموك، إضافة لذلك فإن هذا الخط يلحق جزءاً من الأرض الفلسطينية بالأرض السورية، فرغم محدودية هذا الجزء من الأرض العربية فأولى أن يعود إلى أصله الطبيعي بدلاً من أن يبقى تحت الاحتلال (الإسرائيلي).

أما خط / ١٩٤٩ / م فهذا الخط بدوره يحقق لسورية مزايا وفوائد متعددة، لاسيما بشأن المنطقة المجردة من السلاح، فهذه المنطقة والبالغ مساحتها نحو ٧٠ كم٢، سيؤجل مصيرها وفقاً لأحكام اتفاقية الهدنة إلى حين التوصل إلى تسوية سلمية[١]، وهذا يعني أن مصير هذه المنطقة سيكون محلاً للتفاوض بين سورية و(إسرائيل)، بخلاف الأراضي المحتلة عام / ١٩٦٧ / م فهذه غير قابلة للتفاوض.

---

١ – تنص الفقرة ٥(أ) من المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة السورية – الإسرائيلية لعام /١٩٤٩/م على ما يلي : " وحين لا يتفق خط الهدنة مع الحد الدولي بين سورية وفلسطين تعتبر المنطقة بين خط الهدنة والحد منطقة مجردة من السلاح، إلى حين الوصول إلى تسوية إقليمية بين الفريقين تمنع قوات الجانبين من دخولها، ولا يسمح فيها بأي نشاط تقوم به القوات العسكرية وشبه العسكرية. ويشمل هذا الشرط قطاعي عين جيف والدردارة اللذين سيشكلان جزءاً من المنطقة المجردة من السلاح " .

المطلب الثاني
استئناف المفاوضات وتبادل أوراق رسمية بين الطرفين

أشرنا سابقاً إلى أن المفاوضات بين سورية و (إسرائيل) توقفت في نيسان /١٩٩٢/ م قبيل الانتخابات العامة (الإسرائيلية) دون أن تحقق أي تقدم بسبب الرفض (الإسرائيلي) مناقشة موضوع الانسحاب الذي هو القضية الأساسية بالنسبة لسورية.

وبعد نجاح رابين في الانتخابات تولى شخصياً ملف المفاوضات مع سورية، واستؤنفت المفاوضات في ١٩٩٢/٧/٢٤ م حيث عين أتيمار رابينوفيتش رئيساً للوفد (الإسرائيلي) خلفاً ليوسي بن أهرون الذي كان يتفاوض على قاعدة السلام مقابل السلام تطبيقاً لتعليمات شامير.

شكلت الجولة الأولى بداية التحول في الموقف (الإسرائيلي)[١]، وتمثل ذلك بالورقة التي قدمها رابينوفيتش إلى العلاف التي تضمنت من بين أمور أخرى قبول (إسرائيل) بالقرار /٢٤٢/ بجمع أجزائه وإقرارها أن هذا القرار ينطبق على الجولان[٢] وعلى مفاوضات السلام مع سورية.

وتضمنت كذلك أن (إسرائيل) ستتعاطى مع مسألة الانسحاب من " الأراضي " كبند في جدول الأعمال عندما نناقش مسألة الحدود والأمن والمعترف بها بين سورية و (إسرائيل) كما ينص عليها القرار ذاته.

---

[١] – موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل وعملية التسوية في الشرق الأوسط، بحث منشور في كتاب الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص٣٠–٣١.

[2] – RABINOVICH. Itamar, the brink of peace, the Israeli – Syrian negotiations, princetion, New Jersey (USA) : Princeton University press, p 57.

أمام هذه الخطوة، وعلى الرغم من عموميتها وضبابيتها، قدّم الوفد السوري وثيقة ثم ورقة عمل، تضمنت الوثيقة التي أعدت في وزارة الخارجية، الأُسس التي تعتبرُها سورية أساسية وضرورية لصنع السلام، وفي مقدمتها الانسحاب (الإسرائيلي) التام من الأراضي التي احتلتها عام /١٩٦٧/ م، ومن الجنوب اللبناني تنفيذاً للقرارات الدولية /٢٤٢/ و /٣٣٨/ و /٤٢٥/ وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فضلاً عن شمولية الحل، وفي مقابل ذلك فإن سورية مستعدة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالسلام بعد إقرار (إسرائيل) وتعدها بالانسحاب التام من جميع الأراضي العربية المحتلة لا من الجولان فقط.

أما الورقة، فقد تضمنت الرؤية السورية للسلام بشيء من التفصيل، وذلك بالبحث في تنفيذ القرار /٢٤٢/ ضمن جدول زمني يراعي التزامات الطرفين، وفي مقدمتها انسحاب (إسرائيل) الكامل من الجولان المحتل حتى خط الرابع من حزيران عام /١٩٦٧/ م، وإخلاء المستوطنات التي أقيمت فيه منذ الاحتلال كافّة وتفكيكها، وإعلان إنهاء حالة الحرب، أو الادّعاء بوجود هذه الحالة، كذلك إقرار الجانبين واحترامهما للسيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لكل منهما، ولحقّهما المتكافئ وسائر الدول في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية.

إن هذه الورقة فضلاً عن الوثيقة تعكسان حقيقة موقف سورية من السلام، فسورية تسعى للوصول إلى سلام دائم، والسلام الدائم لن يتحقق إلا إذا تمّ تأمين المتطلبات الأساسية له وفي مقدمتها انسحاب (إسرائيل) الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام /١٩٦٧/ م وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة استقلالاً كاملاً.

في الجولة الثانية من المفاوضات قدّم الوفد (الإسرائيلي) ورقة أخرى ناقشت موضوع الانسحاب، حيث أبدت (إسرائيل) استعدادها للانسحاب في الجولان، مع إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وحدود مفتوحة[١].

في الواقع إن هذه الورقة لا تعدّ تطوراً حقيقياً، فالموقف (الإسرائيلي) من مسألة الانسحاب مازال غامضاً، وسورية تريد موقفاً واضحاً بالانسحاب من كامل الجولان، وهو ما رفضت (إسرائيل) إعطاءه في محاولة منها للحصول على تنازلات من جانب سورية في عناصر السلام الأخرى، كالترتيبات الأمنية والتطبيع ... واتساقاً مع هذه السياسة أعلن رابين في تشرين الثاني /١٩٩٢/ م أن عمق الانسحاب سيعكس عمق السلام.

وبالإجمال فإن الجولات الثلاث التي بدأت بين الوفدين السوري و (الإسرائيلي) منذ آب – كانون الأول /١٩٩٢/ م، وإن كانت قد بدأت بتحّول إيجابي في الموقف (الإسرائيلي) بإقرارها انطباق القرار /٢٤٢/ على الجولان، إلا أنها لم تحقق أي تقدّم جوهري بسبب عدم التزام (إسرائيل) بالانسحاب الكامل من الجولان ومحاولتها ربط مدى الانسحاب بمدى السلام.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن (إسرائيل) طالبت سورية بالقيام بتدابير بناء الثقة تجاه (الإسرائيليين)، وعلى الرغم من أن الموقف السوري من هذه المسائل واضح، وهو أن تدابير بناء الثقة ستأتي في المراحل اللاحقة وبالتحديد بعد الانتهاء من مناقشة موضوع الانسحاب، فقد سمحت سورية لليهود السوريين بالسفر للخارج[٢].

وفي اعتقادي أن عدم السماح لليهود السوريين من السفر للخارج كان بمثابة إجراء احترازي من جانب سورية، كأحد الضمانات بعدم هجرة هؤلاء

---

[١] – د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧–٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ص٢٢٣.

[٢] – موشي ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى السلام /١٩٩٥/ م، مرجع سابق، ص٢٤٤.

إلى فلسطين المحتلة والاستيطان فيها، وهو ما يشكل اعتداءً حقيقياً على حقوق السكان الأصليين من أبناء الشعب العربي الفلسطيني.

المطلب الثالث

موافقة (إسرائيل) على الانسحاب من كامل الجولان حتى خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م (وديعة رابين)

استؤنفت المفاوضات بين الطرفين في نيسان /١٩٩٣/ م، بعد توقف دام نحو أربعة أشهر، تولى خلالها بيل كلينتون الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية خلفاً للرئيس جورج بوش.

وأبدى كلينتون الاستعداد والرغبة بدفع المفاوضات السورية (الإسرائيلية) إلى الأمام، حيث أوكل هذه المهمة إلى وزير خارجيته وارن كريستوفر، فضلاً عن الطاقم المشرف على العملية السلمية وعلى رأسهم دنيس روس.

وفي هذه المفاوضات، أصر الوفد السوري على الحصول على التزام (إسرائيلي) بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران، كمقدمة أولية للبحث في المسائل الأخرى التي يطالب بها الوفد الإسرائيلي (كالترتيبات الأمنية، والتطبيع.....) فالجانب (الإسرائيلي) سعى لربط مدى الانسحاب بمدى السلام أو عمقه، وذلك في محاولة للحصول على تنازلات من جانب سورية.

وبعد قناعة (إسرائيل) والإدارة الأمريكية، بأن سورية لن تناقش أياً من هذه المسائل قبل التزام (إسرائيل) بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، مع تأكيدها أنها ستعطى السلام الكامل مقابل

الانسحاب الكامل، قدّم رئيس الوزراء (الإسرائيلي) رابين رؤية متقدمة، ولكنها ناقصة؛ تمثلت بالموافقة على الانسحاب الكامل من الجولان دون الإشارة إلى خط الرابع من حزيران، وذلك مقابل ترتيبات أمنية وتطبيع كامل.

وهذه الرؤية قدّمها رابين في أثناء لقائه وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في ٢ آب /١٩٩٣/ م. وتولّى الوزير الأمريكي نقل هذه الرؤية (الإسرائيلية) إلى دمشق، حيث أصر الرئيس حافظ الأسد على تحديد خط الانسحاب، وهو يعني بذلك، إقرار (إسرائيل) بالانسحاب حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، كما أنه تحفَّظ على الطروحات الإسرائيلية المتعلقة بمدة الانسحاب والتطبيع.

نقل كريستوفر موقف الرئيس حافظ الأسد إلى رابين وبعد مباحثات بينهما، أعطى رابين موافقته على الانسحاب الكامل من الجولان وفقاً للخط الذي قصده الرئيس الأسد (أي خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ م) وكان ذلك في السادس من آب / ١٩٩٣ / م[١].

وبهذه الموافقة فإن (إسرائيل) قد فتحت الباب، أمام مناقشة مسألة الانسحاب والتوصل لاتفاق بشأنها[٢]، وبالفعل بدأ الطرفان مناقشة هذه المسألة لمدة عام تقريباً، أي حتى تموز /١٩٩٤/ م، واتفق الطرفان على الانسحاب الكامل حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م وهو ما عُرف بوديعة رابين[٣].

وبهذا الاتفاق الذي ظلّ لدى الإدارة الأمريكية كوديعة، يكون الطرفان قد أنجزا تقدّماً جوهرياً في المفاوضات، وهو ما فتح الباب للتفاوض في المسائل أو

---

١ – د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧–٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ص٢٢٩.

٢ – كلايتون سويشر، حقيقة كامب ديفيد، الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، ترجمة د. رضوان زيادة – صفوان عكاشي – محمد شحادة ، الدار العربية للعلوم – ناشرون، / ٢٠٠٦ / م، ص٨٥–٨٦.

٣ – د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧–٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ص٢٤٣.

العناصر الأخرى للعملية السلمية (الترتيبات الأمنية، مدة الانسحاب، علاقات السلم الطبيعية ...) .

في هذا السياق نتساءل عن قيمة وديعة رابين ومدى إلزاميتها (لإسرائيل) وللإدارة الأمريكية ؟

نشير بداية، إلى أن الإقرار (الإسرائيلي) بالانسحاب حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م (وديعة رابين) صدر من أعلى سلطة سياسية في (إسرائيل)، ومن ثم فوفقاً للقانون الدولي فإن (إسرائيل) ملزمة بما صدر عنها تجاه الغير بغض النظر عن تبدّل الأشخاص أو الحكومات، فرئيس الوزراء رابين عندما أعطى هذه الوديعة أعطاها باسم الدولة (الإسرائيلية) ولم يعطها باسمه الشخصي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكونها وسيطاً بين الطرفين، فيفترض أن تظل متمسكة بهذه الوديعة، وعدم تجاهلها أو إنكارها، مادامت سورية – وهي الطرف الرئيس في المفاوضات – تصرّ عليها.

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على مسألة جوهرية، وهي أن التزام (إسرائيل) بالانسحاب حتى خط الرابع من حزيران، لا يستمد من هذه الوديعة وإنما من أحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار /٢٤٢/.

ومع ذلك فإن للوديعة أهمية كبرى في المفاوضات كونها تتضمن إقراراً (إسرائيلياً) بالانسحاب حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، وهذا الانسحاب هو الركن الأساس في المفاوضات، والتنكر للوديعة يعني عدم الرغبة في الاستمرار في المفاوضات، فضلاً عن هدم أهم المبادئ المفترض أن تؤسّس عليها المفاوضات، وهو التعامل بحسن النية.

المطلب الرابع
التفاوض في عناصر السلام الأخرى

أشرنا إلى أنّ سورية أصرت على الحصول على تعهد (إسرائيلي) بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م وعدّه مقدمة أولية لمناقشة عناصر السلام الأخرى، كالترتيبات الأمنية وعلاقات السلم العادية " التطبيع ".

وللإيضاح فمنذ أن بدأ الموقف (الإسرائيلي) عن الانسحاب يتغير في آب /١٩٩٣/ م، أخذت إسرائيل تطرح العديد من المشاريع[١] التي تضمنت بالإضافة إلى موضوع الانسحاب، عناصر أخرى (كمدة الانسحاب وكيفية الانسحاب، والعلاقات الدبلوماسية والحدود المفتوحة والترتيبات الأمنية، كالمناطق منزوعة السلاح ومحدودة القوات ومرابطة قوات دولية ومحطات إنذار).

وحاولت (إسرائيل) الحصول على تنازلات من جانب سورية في هذه المسائل مقابل حصول سورية على تعهد بالانسحاب (الإسرائيلي) الكامل حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ م.

وعلى كلٍّ فإن المشاريع (الإسرائيلية) لم تحظ بالقبول من جانب سورية (باستثناء موضوع الانسحاب بعد أن تعهّدت إسرائيل بالانسحاب الكامل حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ م)؛ نظراً لما تضمنته من شروط مجحفة بحق سورية[٢]، فضلاً عن عدم استعداد سورية للنقاش فيها قبل الحصول على التعهد (الإسرائيلي) بالانسحاب الكامل.

---

١ – موشي ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى السلام، مرجع سابق، ص ٢٦١–٢٦٢.

٢ – طالبت إسرائيل مقابل الانسحاب من الجولان (أي قبل أن تحدد خط الانسحاب بخط الرابع من حزيران) بحدود مفتوحة، وعلاقات دبلوماسية، ومدة زمنية تصل إلى خمس سنوات لإكمال انسحابها، إضافة إلى مطالبتها بوجود أمريكي في الجولان سواء بقوات أو محطات إنذار.

=

وهنا أجد من المفيد أن ألقي الضوء على أحد المشاريع التي نقلها كريستوفر إلى سورية بعد لقاء رابين في أواخر نيسان /١٩٩٤/ م[1]، والتي عرفت بصفقة سلام كاملة حيث تضمنت النقاط التالية:

تنسحب (إسرائيل) من الجولان على ثلاث مراحل، وذلك في غضون ٥ – ٨ سنوات تتزامن مع ثلاث مراحل من السلام والتطبيع مع سورية.

المرحلة الأولى : بعد التوقيع على اتفاقية سلام في تسعة أشهر تنسحب (إسرائيل) من ثلاث قرى سورية في القطاع الشمالي من خط وقف إطلاق النار مع سورية، وهذه القرى هي: (مجدل شمس – مسعدة – بقعاثا)، وفي المقابل تقيم سورية علاقات دبلوماسية مع (إسرائيل) ويتم تبادل السفراء.

= كان الردّ السوري برفض هذا العرض حيث أكدت دمشق على أن تحدد (إسرائيل) أولاً خط الانسحاب، وهي تعني بذلك خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، وحول مدة الانسحاب أبدت سورية استعداداً بأن يكون الانسحاب في مدة لا تتعدى الـ (ستة أشهر)، وبعد الانسحاب الكامل يقيم الطرفان علاقات سلم طبيعية. وبالمقابل فإن الترتيبات الأمنية ومسألة المياه مصلحة متبادلة للطرفين وضرورية لهما.

لمزيد من الفصيل، انظر:

د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧–٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ص٢٢٨–٢٣٢.

[1] – في أواخر تموز /١٩٩٤/ م قدّم رابين اقتراحاً جديداً حول السلام مع سورية تضمن التوقيع على معاهدة سلام شبيهة بتلك الموقعة بين إسرائيل ومصر حيث تضمن الاقتراح :

١– انسحاب إسرائيل من الجولان حتى الحدود الدولية لعام /١٩٢٣/ م على مراحل وذلك خلال ٣ سنوات.

٢– تفكيك المستوطنات في الجولان.

٣– بعد المرحلة الأولى من الانسحاب تنشئ سورية وإسرائيل علاقات دبلوماسية وتفتح الحدود للسياحة بين البلدين .

٤– تجريد الجولان من السلاح.

٥– ترتيبات أمنية على جانبي الحدود تتناسب مع حجم كل بلد.

وهذا المشروع بدوره لم يلق الموافقة من سورية لمجموعة من الأسباب، أولها عدم التزام (إسرائيل) بالانسحاب حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م.

انظر: موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى السلام، مرجع سابق، ص ٢٦١–٢٦٢.

المرحلة الثانية : تخلي المستوطنات (الإسرائيلية) المقامة في الجولان وينفذ التطبيع الكامل بين الدولتين.

المرحلة الثالثة : تنهي (إسرائيل) انسحابها من الجولان ويتم تنفيذ الترتيبات الأمنية وهذه الترتيبات متنوعة، منها تجريد السلاح، وتخفيض عدد القوات وانتشارها، وإقامة محطات إنذار مبكر، ونشر قوات دولية. واقترح أن يتم تقسيم الأراضي السورية ابتداءً من خط الحدود إلى أربعة شرائح، الأولى منطقة منزوعة السلاح، والثانية محدودة التسليح، والثالثة منطقة تخضع للتفتيش المشترك، والرابعة مناطق لبناء الثقة[١] ...

رفضت سورية بشدة هذه المقترحات، ولاسيما أنها لم تتضمن التزاماً (إسرائيلياً) قاطعاً بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، (وهو خط يضمن لسورية العديد من المزايا، أهمها مشاطأة بحيرة طبرية وجزء من نهر الأردن) فالخط الذي اقترحته (إسرائيل) هو الانسحاب حتى حدود عام /١٩٢٣/ م، أي الحدود التي رسمتها دولتا الانتداب (فرنسا وبريطانيا) بين سورية وفلسطين، وهذه الحدود تحرم سورية من مشاطأة بحيرة طبرية، وكذلك نهر الأردن في جزئه الممتد من بحيرة الحولة قبل تجفيفها، حتى مصبه في بحيرة طبرية.

وبالنسبة إلى الترتيبات الأمنية، فقد أكّدت سورية على أن تكون هذه الترتيبات على الجانبين، وبشكل متساوٍ، وبعمق / ٧ / كم في أراضي كل طرف كمنطقة منزوعة السلاح، يليها منطقة محدودة التسليح، مع رفض سورية المطلق لوجود محطات إنذار مبكرة على أراضيها.

وحول مدة تنفيذ الاتفاق أكدت سورية أن مدة ستة أشهر كافية لذلك، وبالنسبة إلى العلاقات السلمية الطبيعية فتكون على مراحل.

---

[١] – انظر في ذلك : د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧–٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ص٢٣١–٢٣٢.

موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى السلام، مرجع سابق، ص ٢٦١–٢٦٢.

وبعد أن قدّمت (إسرائيل) تعهداً بالانسحاب حتى خط الرابع من حزيران، بدأ الطرفان فعلياً يتفاوضان في عناصر السلام، وذلك في أيلول /١٩٩٤/ م[١]، فعناصر السلام بخلاف خط الانسحاب هي محل للتفاوض.

لم يكن التفاوض في هذه المسائل وتحديداً في مسألتي الترتيبات الأمنية، وعلاقات السلم الطبيعية، " التطبيع " سهلة، وذلك بسبب الشروط الصارمة التي وضعتها (إسرائيل). فمن حيث الترتيبات الأمنية أرادت (إسرائيل) نظاماً أمنياً معقداً فيه مساس شديد بالسيادة السورية.

أما من حيث علاقات الطرفين، فهي أرادت علاقات تتعدى العلاقات الطبيعية، لتشمل فتح السفارات، وفتح الحدود والأسواق، ومناقشة مواضيع تتعلق بالمناهج الدراسية والمسائل الثقافية والسياحة[٢].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن القرار /٢٤٢/ لم ينص على مسألة " التطبيع " الذي تصرّ عليه (إسرائيل).

وبالعودة إلى الترتيبات الأمنية التي هي عنصر هام وأساسي في أي تسوية بين الطرفين، وهي واحدة من المسائل التي تطرق إليها القرار /٢٤٢/.

فنظراً لأهميتها وحيويتها لكلا الطرفين، فقد تمّت مناقشتها في الولايات المتحدة في كانون الأول /١٩٩٤/ م وأيار /١٩٩٥/ م، وذلك على مستويات عالية، تعدّت السفراء لتصل إلى مستوى رئيسي الأركان (حكمت الشهابي من الجانب السوري) و (إيهود باراك ثم أمنون شاحاك من الجانب الإسرائيلي)

---

١ – وليد المعلم، نقلاً عن إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً، الجزء الثالث، ص٤٠٨.

٢ – في أوائل أيلول /١٩٩٤/ م أشار رابين إلى التصور (الإسرائيلي) المتعلق باتفاقية سلام مع سورية، ففي المرحلة الأولى تنسحب إسرائيل بشكل جزئي من أربع قرى سورية هي (مجدل شمس – مسعدة – بقعاثا – عين قنية) ثم يتبع هذه المرحلة ٣ سنوات اختبار، تطبع فيها العلاقات كاملة بين سورية و(إسرائيل)، بعدها تنسحب (إسرائيل) بشكل ملموس، وذلك في إطار سلام شامل يوافق عليه في استفتاء شعبي.

هذه المقترحات بدورها لم تلق قبولاً من جانب سورية، وعلى كل حالٍ ما هي إلا محاولات من جانب (إسرائيل) للحصول على تنازلات من قبل سورية.

وقد توصّل الطرفان إلى صيغة ورقة جاءت بعنوان " أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية " وقعت من قبل السفير السوري وليد المعلم والإسرائيلي رابينو فيتش وأودعت لدى الإدارة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة سرّية[١]، فإن صحيفة هآرتس (الإسرائيلية) تطرقت إليها في عددها الصادر في ١٩٩٥/٦/٣٠ م، وذلك عندما نشرت وثيقة أعدتها شعبة التخطيط في هيئة الأركان العامة (الإسرائيلية) تتضمن دراسة عن وثيقة التفاهمات مع سورية[٢].

وبيّنت أن الوثيقة تتكون من جزأين، أهداف ترتيبات الأمن التي تلبّي صيغة مطالب (إسرائيل) ومبادئ ترتيبات الأمن التي تلبّي الموقف السوري[٣] ، وذلك على النحو التالي :

أهداف الترتيبات الأمنية، هي :

١- تقليل خطر الهجوم المفاجئ، إن لم نقل تصفيته تصفية شبه مطلقة.

٢- منع الاحتكاك اليومي على طول الحدود، أو تقليصها.

٣- تقليص خطر هجوم واسع النطاق، أو غزو، أو حرب شاملة، يشمل تأثيرها حجم الجيوش وسباق التسلح والتطبيع.

---

١ – د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧-٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

٢ – مأمون كيوان وعبده الأسدي، قضية الجولان هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة، مرجع سابق، ص ١٧٧ وما بعدها.

٣ – إن الموقف السوري من مسألة الترتيبات الأمنية لم يكن موقفاً سلبياً، فسورية تريد ترتيبات أمنية على كلا الجانبين بشكل يحقق الهدف الحقيقي منها، وهذا الموقف عكسه بوضوح الرئيس حافظ الأسد عام /١٩٧٧/ م عندما تحدث لجريدة الأنوار اللبنانية قائلاً : إنه " يمكن أن توجد مناطق منزوعة السلاح بشرط أن تكون على جانبي الحدود، كما يمكن أن يكون هناك وجود للأمم المتحدة على كلا الجانبين أيضاً ".

انظر في ذلك:

د. حسن الجلبي، القرار والتسوية، مرجع سابق، ص ١٢٥.

أما المبادئ، فهي :

١- حاجة الطرفين للضمانات الأمنية بشرط أن لا تكون على حساب الطرف الآخر.

٢- إن الترتيبات الأمنية يجب أن تكون متساوية ومتبادلة وثنائية.

٣- يجب أن تتلاءم الترتيبات الأمنية مع سيادة كل طرف وسلامة أراضيه وستكون مقتصرة على المناطق ذات العلاقة على جانبي الحدود.

وبشكل عام، فإن مناقشات الطرفين حول التدابير الأمنية تناولت مجموعة من المسائل، أهمها : إنشاء المناطق منزوعة السلاح، ومناطق محدودة القوات، والتواجد الدولي، ووسائل المراقبة ومحطات الإنذار. وهنا نتساءل عن رؤية الطرفين لهذه المسائل ؟

فبالنسبة للمنطقة منزوعة السلاح، طالب الجانب (الإسرائيلي) أن تكون واسعة، وذات عمق كبير في الأراضي السورية يصل إلى نحو /٦٠/ كم[١]، بينما لا يتعدى عمق هذه المنطقة في الأراضي (الإسرائيلية) /١٥/ كم.

ويلي هذه المنطقة، منطقة محدودة القوات والأسلحة بحيث يتفق الطرفان على عدد محدود من القوات وأنواع معينة من الأسلحة.

وفي المقابل، فإن سورية تجد في هذه المطالب تقييداً شديداً لسيادتها، وتهديداً مباشراً للعاصمة دمشق. وفضلاً عن ذلك فإن هذا العمق توسُّع غير مبرر، ولهذا فإن سورية ترى إنشاء منطقة منزوعة السلاح وأخرى محدودة القوات بعمق محدود[٢]، وبشكل متوازٍ على كلا الجانبين. وهذا الإصرار السوري ينطلق بالدرجة الأولى من تأمين الحماية للعاصمة

---

[١] – علي بدران، هضبة الجولان، طريق السلام..... طريق الحرب – دراسة – مرجع سابق، ص١٢٤ .

[٢] – د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧-٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ص٢٣٧.

دمشق، التي لا تبعد كثيراً عن خط الرابع من حزيران، فالمطالب (الإسرائيلية) تجعل المنطقة العازلة تمتد لتصل إلى مشارف دمشق، وهو ما يشكل خطراً حقيقياً على سورية.

أما بالنسبة للتواجد الدولي، فإن (إسرائيل) تطالب بتواجد قوات أمريكية[1] في المنطقة، حيث تتولى الإشراف على تطبيق اتفاق السلام بين الطرفين، وفي المقابل فإن سورية تفضل إبقاء التواجد الدولي التابع للأمم المتحدة؛ حيث إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك ترابط في المنطقة منذ عام /١٩٧٤/ م.

وبالنسبة لوسائل المراقبة، فإن (إسرائيل) تطالب بوجود محطات إنذار مبكر لها في الجولان بعد الانسحاب منه، لاسيما في جبل الشيخ، مقابل منح سورية محطة إنذار في الجليل[2]. وهو ما رفضته سورية، معتبرة أن وجود محطة إنذار مبكر (لإسرائيل) في الجولان يشكل انتهاكاً ومساساً بالسيادة السورية، فضلاً عن تهديده المباشر لأمن وسلامة الدولة، وقدّمت طرحاً بأن تكون وسائل المراقبة، مناطيد وطائرات مراقبة، ووسائل تكنولوجية أخرى يقيمها كل طرف فوق أرضه، وإذا رغب أي جانب في القيام بأي تحرك عسكري يتعدى التحركات اليومية كإجراء تبديلات واسعة أو غيرها، ففي هذه الحالة يخبر الطرف الآخر تفادياً للوقوع في افتراضات خاطئة.

وإضافة إلى هذه المسائل، فإن (إسرائيل) طالبت سورية بتخفيض جيشها العامل، والحدّ من تسليح الجيش، وبالمقابل فإن سورية تعدّ حجم الجيش شأناً داخلياً غير قابل للنقاش، وأن مناقشة التسلح يجب أن يشمل السلاح النووي (الإسرائيلي) الذي تحتكره، والذي يشكل

---

[1] – علي بدران، هضبة الجولان، طريق السلام .. طريق الحرب، مرجع سابق، ص ١٢٤–١٢٥.

[2] – د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧–٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

أكبر تهديد في المنطقة، ومما يزيد من المخاطر هو الغموض الذي يصاحب البرنامج النووي (الإسرائيلي) مع غياب أي رقابة دولية عليه[١].

في ختام هذا المطلب، نتساءل ما هو الأساس القانوني للترتيبات الأمنية (إنشاء مناطق منزوعة السلاح، نشر قوات دولية، ومحطات إنذار) التي تطالب بها (إسرائيل) في التسوية مع سورية ؟ وما مدى حق سورية في الموافقة أو الرفض على أيٍّ منها ؟.

يمكننا القول: إن الترتيبات الأمنية، لاسيما إقامة مناطق منزوعة السلاح، تجد أساسها القانوني في القرار /٢٤٢ /، فهذا القرار أكد بشكل صريح على هذا الإجراء، وذلك في الفقرة الثانية (البند الثالث)، حيث نصت على الحاجة إلى " ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات؛ من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح".

وهنا لا بد من التأكيد أن هذه الفقرة لم تشر إلى عمق المناطق منزوعة السلاح بين الطرفين، وهذا يعني أن المناطق منزوعة السلاح، يجب أن تكون على جانبي الحدود، ومتساوية من حيث العمق.

أما بالنسبة للترتيبات الأمنية الأخرى، لاسيما نشر قوات دولية، فإن القرار / ٢٤٢ / لم ينص عليها بشكل صريح، بل بشكل ضمني، ويفهم ذلك من عبارة " إجراءات " الواردة في الفقرة الثانية (البند الثالث) ، ويترتب على ذلك، أن هذه الإجراءات، لا يمكن فرضها من طرف على آخر، كما تحاول (إسرائيل)، وذلك لانعدام أساسها القانوني الصريح في القرار / ٢٤٢ /، ومع ذلك، إذا اقتضت مصلحة الطرفين

---

[١] – مأمون كيوان وعبده الأسدي، قضية الجولان هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة، مرجع سابق، ص ١٨٢.

وضرورات التسوية بينهما تقرير مثل هذا الإجراء، فإنني أعتقد أن هذه المسألة قد تكون محلاً للتفاوض، وبالتالي الاتفاق على مختلف التفاصيل المتعلقة بها، مع التأكيد أنه في حال تقريرها، يجب أن تكون متماثلة في أراضي الطرفين.

وبخصوص محطات الإنذار المبكر التي تطالب بها (إسرائيل) بعد انسحابها من الجولان، فهذا الإجراء لم يرد أي ذكر له في القرار / ٢٤٢ /، ولا يمكن أن يعنيه ضمناً هذا القرار، نظراً لمخاطر محطات الإنذار على أمن الدول، ولذلك فمن حق سورية أن ترفض بشكل قاطع إقامة محطات إنذار (إسرائيلية) على أراضيها.

المطلب الخامس

إقرار بيريز بتعهد رابين بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م

بعد اغتيال إسحق رابين في ١٩٩٥/١١/٤ م على يد " ييغال عامير " وهو أحد نشطاء الصهيونية الدينية، بحجة تفريط رابين في أرض إسرائيل التاريخية[١]، تولّى شمعون بيريز رئاسة الحكومة في (إسرائيل)، وتسلّم ملف المفاوضات مع سورية الذي احتكره رابين منذ عام /١٩٩٢/ م.

وعلى الرغم من أنّ بيريز كان طوال تلك الفترة مكلّفاً بمتابعة الملفّ الفلسطيني والأردني، فإنه كان على دراية[٢] بالتطور الحاصل على المسار السوري، لاسيما عندما استجاب رابين للمطلب السوري بالتزام الانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران.

ففي هذه الفترة أبدى بيريز استعداد (إسرائيل) للانسحاب من كامل الجولان، وصرّح غير مرة أن الجولان أرض غير (إسرائيلية)[٣]، وبالطبع فإن بيريز بصفته الشخص الثاني في حكومة رابين، كانت رؤيته منسجمة إلى حد بعيد مع رؤية رابين، وهي الإسراع في التوصل إلى تسوية مع سورية.

ولهذا فإن بيريز وافق على استئناف المفاوضات من حيث توقفت، وأقرّ بتعهد رابين القاضي بالانسحاب الكامل حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ م.

---

١ – د. عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في (إسرائيل)، دراسة في : الأحزاب والجماعات الدينية في (إسرائيل) ودورها في الحياة الحساسية، مرجع سابق، ص ٤٨٢ وما بعدها.

٢ – ثمة من يشير إلى أن شمعون بيريز عندما زار الولايات المتحدة في ١١ كانون الأول /١٩٩٥/ م، أي بعد توليه رئاسة الحكومة بأيام قليلة، طلب من واشنطن إطلاعه على ملف المفاوضات مع سورية، ففوجئ أن جوانب كثيرة من هذه المفاوضات لم تكن لديه معرفة بها على الرغم من أنه كان وزيراً للخارجية.

انظر في ذلك : غازي الموسى، الجولان بين الحرب والسلام، دار الجمهورية للطباعة، دمشق ، الطبعة الأولى /١٩٩٦/ م، ص ٢٩٢.

٣ – موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل وعملية التسوية في الشرق الأوسط، بحث منشور في كتاب الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ٣٤.

وكانت موافقته هذه وإقراره بتعهد رابين السبب الرئيس في استئناف المفاوضات بين الطرفين.

وبالفعل التقى الوفدان السوري و (الإسرائيلي) بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٧ م لمدة ثلاثة أيام في واشنطن، والتقيا ثانية في الأسبوع الأول من كانون الثاني /١٩٩٦/ م لمدة ثلاثة أيام أيضاً في واي بلانيتيشن بولاية ميرلاند، واستأنفا المفاوضات في أواخر الشهر ذاته، ثم توقفت إثر العمليات الفدائية التي نفذت داخل (إسرائيل) على أمل أن تستأنف ثانية.

إلا أنّ التطورات الأمنية الناجمة عن العدوان العسكري الذي قامت به (إسرائيل) على لبنان في تلك المدة والذي عُرف بعناقيد الغضب، كان سبباً في تعليق المفاوضات بين الجانبين.

ثم جمّد بيريز المفاوضات عندما دعا إلى انتخابات مبكرة؛ مما أدى إلى سقوطه ونجاح بنيامين نتنياهو.

وعلى الرغم من أن جولات التفاوض بين الطرفين كانت قليلة، فإنها كانت إيجابية في معظم المسائل التي عالجتها[١]. وهنا نشير إلى أنه طرحت عناصر جديدة في هذه المفاوضات، كمسألة التنمية الاقتصادية، والمساعدات الدولية، وشمولية الاتفاق، والنظام الإقليمي.

وبشكل عام فقد اتفق الطرفان على الكثير من النقاط في مختلف عناصر العملية السلمية[٢]، فقد اتفقا على إقامة علاقات سلمية كاملة، وسفراء مقيمين، وتعاون اقتصادي، وتجاري، ونقل، وسياحة.

وكذلك اتفق الطرفان على أن يكون للولايات المتحدة دورٌ في تشجيع المشاريع الإقليمية والثنائية، فضلاً عن دورها في تعاون إقليمي حول مسألة

---

١ – موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل وعملية التسوية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٣٤.

٢ – أوري ساغي، الحوار الإسرائيلي – السوري: بطاقة باتجاه واحد نحو " السلام "، بحث منشور في كتاب " المفاوضات السورية– الإسرائيلية " رؤى صهيونية وغربية، مرجع سابق، ص ١٨٢–١٨٣.

المياه، وأن أي اتفاق سلام بين البلدين يجب أن يكون جزءاً من ترتيب إقليمي شامل.

وإذا كان التقدّم في هذه المسألة واضحاً، فإن مسألة الترتيبات الأمنية[١] لم يطرأ عليها أي تقدم ملحوظ بسبب عمق الاختلاف بين الطرفين، فالموقف السوري شدّد على مبدأ المساواة وعلى نظام أمن محدود ضمن فهم عام بأن الأمن في السلام.

أما الجانب (الإسرائيلي) فظل على موقفه السابق المتمثل بأن تكون المنطقة الأمنية عميقة ضمن الأراضي السورية[٢].

ومجمل القول : إن المفاوضات السورية (الإسرائيلية) في عهدي رابين وبيريز؛ أي في عهد (حزب العمل) حقّقت تقدّماً كبيراً، وصف بأن الطرفين اتفقا على نحو ٨٠-٨٥ % من المسائل، والسبب في ذلك إقرار (إسرائيل) بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، ولولا قرار بيريز الأحادي بتجميد المفاوضات وإجراء انتخابات مبكرة، لكان احتمال التوصل إلى اتفاق نهائي بين الطرفين احتمالاً كبيراً.

---

١ – أوري سافير، إستراتيجية السلام الإسرائيلية، بحث منشور في كتاب الجولان بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص ١٣٦-١٣٧.

2 – RABINOVICH. Itamar, the brink of peace, the Israeli – Syrian negotiations, op. cit, pp 220-221

المبحث الثالث

المفاوضات بين الجمود والإحياء والفشل

إن اصرار (إسرائيل) في رفض تنفيذ الالتزامات القانونية المترتبة عليها، وفي مقدمتها الانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ م، عكسته بوضوح سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٦ م وحتى كتابة هذه السطور.

سأتناول في هذا المبحث حقيقة الموقف الإسرائيلي من التسوية مع سورية، وذلك في المطالب الأربعة التالية:

المطلب الأول : تجميد عملية السلام في ولاية بنيامين نتنياهو ١٩٩٦ – ١٩٩٩ م.

المطلب الثاني : إفشال باراك لاتفاق سلام رغم المرونة السورية.

المطلب الثالث : رفض شارون استئناف المفاوضات مع سورية.

المطلب الرابع : استئناف المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين عبر الوسيط التركي.

المطلب الأول

تجميد عملية السلام في ولاية بنيامين نتنياهو /١٩٩٦-١٩٩٩/ م

أدّى نجاح بنيامين نتنياهو في الانتخابات عام /١٩٩٦/ م إلى خلق واقع سياسي جديد في (إسرائيل)، كان له انعكاسات وآثار خطيرة على مجمل العملية السلمية، لاسيما على المسار السوري، الذي كما أشرنا، حقق تقدماً كبيراً أثناء ولايتي رابين وبيريز، وكاد الطرفان أن يصلا إلى اتفاق نهائي بشأن

التسوية بينهما[1]، لولا القرار (الإسرائيلي) الأحادي والتعسفي بوقف المفاوضات وإجراء انتخابات مبكرة. فبنيامين نتنياهو ذو الأيديولوجية المتطرّفة القائمة على أساس فكرة (إسرائيل الكبرى) كان من المعارضين للانسحاب من الجولان، وعبّر بوضوح عن ذلك قبل انتخابه رئيساً للوزراء وبعد.

فأثناء ولاية رابين وبالتحديد بعد التقدم في المفاوضات، زار نتنياهو الولايات المتحدة الأمريكية في بداية عام /١٩٩٥/ م لإقناع اليهود الأمريكيين بمعارضة عملية السلام، وأثناء لقائه بنواب جمهوريين محافظين أكد أنه إذا ما فاز بالانتخابات فإن (إسرائيل) لن تنسحب إلى خطوط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، مبيناً حاجة (إسرائيل) لبقاء قواتها في الجولان[2].

وتضمن برنامج الانتخابات لكتلة الليكود التأكيد على سيادة (إسرائيل) الكاملة على مرتفعات الجولان.

وبعد توليه السلطة أعلن بأن (إسرائيل) لن تلتزم بأي تفاهم أو وعود أو خلاصات أو تفسيرات سابقة[3]، وهذا يعني عدم اعترافه بما تمّ التوصل إليه في السنوات السابقة، والمقصود بذلك التزام (إسرائيل) بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م.

وطالب ببدء المفاوضات واستئنافها من نقطة الصفر، ودون شروط سابقة أو فرض نتائج نهائية، وهو ما رفضته سورية بشدة مؤكدة أن التزامات (إسرائيل) واتفاقاتها ملزمة ورسمية، وفي مقدمة هذه الالتزامات تعهد رابين

---

[1] – وليد المعلم، نقلاً عن إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص٤٠٩.

[2] – محمد عطري: السلام الضائع: نتنياهو يحرق واشنطن، دار الحرف العربي، بيروت، /١٩٩٨/ م، ص ٩–١٠.

[3] – أوري ساغي، الحوار الإسرائيلي – السوري : بطاقة باتجاه واحد نحو " السلام "، مرجع سابق، ص١٨٤.

لـلإدارة الأمريكيـة وتأكيد شمعون بيريزعلـى ذلك بالانسـحاب الكامل حتـى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م.

وبسبب هذا الموقف الخطير الذي تبناه نتنياهو ظلت المفاوضات متوقفة في ولايته التي استمرت حتى أيار /١٩٩٩/ م، وهنا نتساءل عن الحجة التي استند إليها نتنياهو في تبرير موقفه.

الواقـع أن مطالبـة نتنيـاهو بالبـدء بالمفاوضـات مـن نقطـة الصـفر موقـف ينسجم مع طروحاته حول التسوية مع سورية، فهو يرى أن أي اتفاق يجب أن يضـمن اسـتمرار السـيطرة (الإسـرائيلية) علـى الجـولان؛ انطلاقـاً مـن حاجـة (إسرائيل) الأمنية لهذه المنطقة.

فـالجولان يتمتـع بأهميـة إسـتراتيجية كبيـرة لأمـن (إسـرائيل)، ومـن ثـم فـإن الانسحاب منه يترتب عليه مخاطر شديدة على أمن ووجود الدولـة، وبهذا نجد أن الحجة التي يستند إليها نتنياهو تدخل ضمن الاعتبارات الأمنية، فما قيمة ذلك ؟

إن هذه الحجة التي يبني عليها نتنياهو تبريره بعدم الانسحاب من الجولان حجة مردودة، فالتطورات التي حصلت في مجال التكنولوجيا العسكرية أفقدت الجولان هذه الأهميـة، فضـلاً عن ذلك فإن السـلام الحقيقـي هو الـذي يضـمن الأمن، ومن ثم فإن أمن (إسرائيل) يتحقق بتسوية قائمـة علـى أسس سليمة وصـحيحة يـأتي فـي مقدمتها الانسـحاب الكامـل مـن جميـع الأراضـي العربيـة المحتلـة عـام /١٩٦٧/ م تطبيقـاً لقرارات الشـرعية الدوليـة ومبـدأ الأرض مقابـل السـلام. وفـي المحصـلة فإن هذا الطـرح يعكس حقيقـة موقـف (إسـرائيل) برفض قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفـي هـذا السـياق لا بـد مـن التأكيـد علـى حقيقـة وهـي أن احـتلال (إسرائيل) للجولان شكل هاجساً أمنياً حقيقياً بالنسبة لسورية، والسبب في ذلك هو قرب المسافة بين الجولان المحتل والعاصمة دمشق، فحالياً يتمركز

الجيش (الإسرائيلي) على مسافة لا تبعد أكثر من /٣٥/ كم عن العاصمة دمشق، بينما يرابط الجيش السوري على مسافة تبعد نحو /٢٥٠/ كم من تل أبيب[١].

ولم يتوقف الأمر على مجرد إصدار تصريحات ومواقف على الرغم من خطورتها، بل تعدى ذلك إلى ترجمة هذه المواقف في سياسة تطبيقية معادية كلياً للسلام، وذلك بتصعيد آلة الحرب بالتحالف مع تركيا؛ وهو ما أدى إلى خلق حالة من التوتر، واستمرار العدوان على الجولان.

وتمثل ذلك بشكل رئيس في تكثيف الاستيطان، وإصدار الكنيست قانوناً في ١٩٩٨/٧/٢٢ م يقضي بأن أي انسحاب من الأراضي الخاضعة " للسيادة الإسرائيلية " لا يتمّ إلا بعد إجراء استفتاء شعبي وبعد إقراره من الكنيست بغالبية مطلقة .

وفوق ذلك فإن نتنياهو حاول فصل المسار اللبناني عن السوري من خلال إعلانه لبنان أولاً، وهو ما رفضه لبنان؛ لأن فصل المسارين يهدف بالدرجة الأولى إلى إضعاف لبنان.

من جانب آخر، فإن نتنياهو سعى إلى إجراء محادثات سرية مع سورية، إلا أن سورية رفضت ذلك، مؤكدة أن مفاوضاتها علنية وبوجود الراعي الأمريكي، **وفي اعتقادي، إن سعي نتنياهو لإجراء محادثات سرية مع سورية إنما يعكس النوايا (الإسرائيلية) في جانبين أساسيين، أولهما: رفض القرارات الدولية ومرجعية مدريد، وثانيهما: سهولة التنصل من أي التزام أو تفاهم بين الطرفين.**

---

[١] – محمد مصلح، الجولان: إسرائيل وسورية والحسابات الإستراتيجية، بحث منشور في كتاب " الجولان في صراع السلام " ، مرجع سابق، ص ٦٢ .

المطلب الثاني

إفشال باراك لاتفاق سلام رغم المرونة السورية

أسفرت الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في أيار /١٩٩٩/ م عن وصول إيهود باراك إلى السلطة وهو ما أحيا الآمال في التوصل إلى تسوية مع سورية.

فباراك في حملته الانتخابية وعد باستئناف المفاوضات مع سورية من النقطة التي انتهت عندها[١]، وهو فضلاً عن ذلك شغل مواقع عالية في حكومتي رابين وبيريز، ففي ولاية رابين كان رئيساً للأركان وشارك في المفاوضات عام /١٩٩٤/ م، عندما تمّ مناقشة الترتيبات الأمنية مع حكمت الشهابي.

وفي حكومة بيريز شغل منصب وزير الخارجية، وفي هذه المدّة حدث تقدمّ كبير بين الطرفين، وهو بحكم موقعه كان على دراية كاملة واتصال وثيق بمجمل المسائل (سواء التي تم الاتفاق عليها وهي ما تعادل ٨٠ – ٨٥ %، أو التي ظلت عالقة)[٢]، يأتي في مقدمتها تعهد رابين وبيريز بالانسحاب الكامل إلى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، ومن جانب آخر فإن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وجد نفسه أمام واقع سياسي جديد في (إسرائيل)، يمكن استثماره بغية التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية، وهو ما يخلق له فرصة ذهبية لدخول التاريخ كصانع للسلام، فضلاً عن الخروج من أزمته ومشاكله الشخصية[٣].

---

١ – محمد عزيز شكري، تشرين الأسبوعي، العدد /٧٨/ ١٣ أيلول /١٩٩٩/ م.

٢ – أوري ساغي، الحوار الإسرائيلي–السوري : بطاقة باتجاه واحد نحو " السلام " ، مرجع سابق، ص٢٠٧–٢٠٨.

حرب محمد شاهين، السلام في المنظور التوراتي، د. ن، /٢٠٠١/ م، ص٦٢٠.

٣ – المقصود بذلك الفضيحة الأخلاقية التي تورط بها الرئيس بيل كلينتون مع المتدربة في البيت الأبيض مونيكا لوينسكي.

وانطلاقاً من ذلك، بدأت الإدارة الأمريكية بُعيد الانتخابات (الإسرائيلية) بالتحرك الجدِّي وعلى أعلى المستويات، شملت اتصالات هاتفية من كلينتون وزيارات متعددة لوزيرة الخارجية مادلين أولبرايت إلى المنطقة وذلك لاستئناف المفاوضات بين سورية و(إسرائيل).

ولكن هذه الجهود لم تكن سهلة بسبب موقف الحكومة (الإسرائيلية) برئاسة باراك المتمثل بوضع شروط تعجيزية لاستئناف المفاوضات، شملت عدة مسائل منها الترتيبات الأمنية، والتطبيع، وتسوية قضية المياه، فضلاً عن مسألة الانسحاب التي تعدّ قضية جوهرية بالنسبة إلى سورية، حيث طالب باراك بالعودة إلى الحدود الدولية لعام /١٩٢٣/ م لا إلى خط الرابع من حزيران عام /١٩٦٧/ م، (الفارق بين الخطين كبير لاسيما من الناحية المائية، فخط الرابع من حزيران يشاطئ بحيرة طبرية في جزئها الشمالي الشرقي وكذلك جزء من نهر الأردن، بخلاف خط ١٩٢٣ م الذي أُبعد بشكل متعمد عن مشاطأة بحيرة طبرية ونهر الأردن)، وهو ما يعني التراجع عما تمّ التوصل إليه في أثناء ولايتي رابين وبيريز.

وإضافة إلى موضوع الانسحاب، أعاد باراك التشديد على موضوع الترتيبات الأمنية ولاسيما إقامة محطة إنذار (إسرائيلية) في جبل الشيخ، تدار من قبل (إسرائيل) بشكل كامل، وتوسيع المنطقة المنزوعة السلاح، وخفض الجيش السوري من حيث العدد والعدة وهذه المسائل كانت سورية قد رفضتها سابقاً.

ويبدو أن باراك حاول الاستفادة من مجموعة من العوامل والظروف، في محاولة منه للحصول على مثل هذه التنازلات، أهمها :

١- إعلانه بأن الجيش (الإسرائيلي) سوف ينسحب من جنوب لبنان خلال عام من توليه السلطة، وهذا يعني وفقاً لمفهومه حرمان سورية ورقه ضغط هامة.

٢- الوضع الصحي للرئيس حافظ الأسد.

٣- إن العامل الزمني لم يعد لصالح سورية؛ لأن ما بقي لإدارة بيل كلينتون أقل من عامين.

هذه العوامل باعتقاد باراك قد تشكل عامل ضغط على سورية، وهو ما يدفعها إلى تغيير مواقفها وتقديم تنازلات وفقاً لما تريده (إسرائيل).

وبسبب إصرار سورية على موقفها الثابت وهو استئناف المفاوضات من حيث توقفت، اقترحت وزيرة الخارجية الأمريكية على الرئيس الأسد بالنيابة عن باراك، استئناف المفاوضات الرسمية بوعدٍ بالمصادقة في تاريخ مقبل على التعهد الذي كان قد أودع من قبل رابين عند كلينتون[١]، وعلى ضوء ذلك توجه كل من السيد فاروق الشرع وزير الخارجية وإيهود باراك إلى واشنطن، واجتمعا مع كلينتون بتاريخ ١٥ كانون الأول /١٩٩٩/ م، حيث أعلن كلينتون عن استئناف المفاوضات بين سورية وإسرائيل من النقطة التي توقفت عندها في شباط /١٩٩٦/ م.

وأجريت مفاوضات تمهيدية في واشنطن ثم استؤنفت المفاوضات في بداية كانون الأول /٢٠٠٠/ م في شبردستاون في ولاية فرجينيا، حيث شارك بيل كلينتون في هذه المفاوضات على أمل التوصل لاتفاق سلام بين سورية و(إسرائيل).

وضع الطرفان أمامهما مجمل عناصر السلام، ولهذه الغاية شكلت أربع لجان (لجنة الحدود- ولجنة الترتيبات الأمنية- ولجنة علاقات السلم العادية- ولجنة المياه) .

ومنذ البدء واجهت المفاوضات عقبة أساسية تمثلت برفض باراك الالتزام بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، وكان هذا السبب الرئيس في عدم اجتماع لجنة الحدود لمرة واحدة فقط، فهذه اللجنة وظيفتها رسم خط الرابع من حزيران وليس التفاوض عليه كما تريد (إسرائيل).

---

[١] - كلايتون سويشر، حقيقة كامب ديفيد، مرجع سابق، ص٨٧.

وحرصاً من سورية على إنجاح المفاوضات، قدمت للإدارة الأمريكية عرضاً[1]، تضمن الموافقة بأن تكون السيادة على بحيرة طبرية (للإسرائيليين) مع الالتزام بالأحكام الواردة في الاتفاقات السابقة /١٩٢٣-١٩٢٦/ م واتفاقية الهدنة التي وقعت بين سورية و(إسرائيل) العام /١٩٤٩/ م.

وبالمقابل فإن السيادة السورية تكون على الأرض كاملة، وبشأن الإنذار المبكّر فإن سورية لن تقبل أي تواجد (إسرائيلي) في الجولان وجبل الشيخ[2] .

وعلى الرغم من هذه المرونة من الجانب السوري لم تقابل بخطوات إيجابية من جانب (إسرائيل)، ولم يفلح الرئيس بيل كلينتون ووزيرة خارجيته من إقناع (الإسرائيليين) بتقديم الالتزام بالانسحاب الكامل حتى خط الرابع من حزيران.

وفي محاولة من جانب الإدارة الأمريكية لإنقاذ المفاوضات التي أخذ جو الفشل يخيّم عليها، قدمت وثيقة عمل (أخذت طابع السرية) للطرفين تضمنت

---

١ – د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧-٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

٢ – يشير كلايتون سويشر مؤلف كتاب حقيقة كامب ديفيد " أن الأسد فوّض الشرع التجاوب مع جميع المطالب الإسرائيلية بما يخص الأمن مقابل الانسحاب إلى حدود ٤ حزيران /١٩٦٧/ م. وقد تجاوز الشرع تفويض الأسد له بشكل جريء ومن دون أخذ الإسرائيليين بوديعة رابين، على أمل أن يلتزم الفريقان الأمريكي والإسرائيلي بجديتهما، وإقناع باراك باجتماع لجنة الحدود، وبالنيابة عن الحكومة السورية، وافق الشرع على تخفيض عدد القوات المنتشرة على طول الحدود كما فعل المصريون في اتفاقية كامب ديفيد، وعلى وضع مراقبين أمريكيين، وفرنسيين، وحتى إسرائيليين ضمن الأراضي السورية، إضافة إلى وضع أجهزة مراقبة إلكترونية على طول الجولان بما في ذلك رادار يعلق بمنطاد هوائي. كما رحب السوريون أيضاً برادار أمريكي، من شأنه كشف ما إذا كان أحد الطرفين السوري أو الإسرائيلي يستعد لعدوان عسكري ضد الآخر، وبما يخص علاقات التطبيع التزم السوريون بذلك؛ انطلاقاً من مبدأ سلام شامل مقابل انسحاب شامل، حيث وصل السوريون إلى حد الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وسفارات، وتبادل السفراء وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، وإقامة علاقات تجارية.

انظر في ذلك : كلايتون سويشر، حقيقة كامب ديفيد، مرجع سابق، ص ١٠٢ – ١٠٣.

النقاط المتفق والمختلف عليها (على أن توضع هذه الأخيرة ضمن قوسين)، بحيث يقوم كل طرف بدراستها وتقديم ملاحظاته.

وعلى ضوء ذلك يتم إعداد وثيقة جديدة قد تشكّل أساساً لاتفاق سلام[١]، وقد تجاوب الوفد السوري بشكل جدِّي على افتراض أن باراك سيتجاوب أيضاً، ولكن تبيّن أن باراك ظل على موقفه. وأمام هذا الوضع قررت سورية وقف المفاوضات حتى يقدّم باراك التزاماً خطياً بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م، وعاد الوفد إلى دمشق منتظراً رداً عن طريق الأمريكيين بذلك.

ويبدو أن باراك والرئيس الأمريكي بيل كلينتون كانا يعتقدان أن سورية وصلت إلى نقطة النهاية، بحيث بات بالإمكان الحصول على تنازلات سواء فيما يتعلق بالأرض، أو في مسائل أخرى تطالب بها (إسرائيل)، ولذلك سعى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى عقد لقاء قمة في جنيف مع الرئيس الأسد.

وبعد إعطاء تأكيدات من كلينتون بأنه سيقدم للرئيس حافظ الأسد تعهداً خطياً من باراك بشأن مطالبه، وبالتحديد الانسحاب من كامل الأراضي السورية حتى خط الرابع من حزيران، وافق الرئيس حافظ الأسد على الذهاب إلى جنيف، حيث اصطحب معه وفداً كبيراً ليكون جاهزاً للتوقيع على معاهدة سلام والتقى بكلينتون في ٢٦ آذار /٢٠٠٠/ م.

---

[١] – على الرغم من سرية هذه الوثيقة فإن وسائل الإعلام (الإسرائيلية) كشفت عنها، وهو ما يعكس النوايا (الإسرائيلية) بإفشال المفاوضات، وخروج هذه الوثيقة إلى العلن شكل استياء شديداً لدى الجانب السوري، وأعلن رفضه لما جاء فيها بشأن ما اقترحه الوفد الأمريكي حول خط ترسيم الحدود بين حدود عام /١٩٢٣/ م وخط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م.

انظر: د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧ – ٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ص٢٤٤.

ولكن فوجئ الرئيس حافظ الأسد أن الوثيقة التي قدمها كلينتون لم تتضمن المطالب السورية، بل جاءت بأحكام مختلفة[1] أهمها عدم الانسحاب الكامل من الأراضي السورية بحيث تبقى (إسرائيل) محتفظة بشريط حول بحيرة طبرية بعمق /٤٠٠/ م وطول /١٢/كم. وشريط آخر على الطرف الشرقي لنهر الأردن بعرض /٨٠/ ياردة، فضلاً عن تواجد عسكري (إسرائيلي) في جبل الشيخ، وإعطاء (إسرائيل) مهلة للانسحاب تصل إلى عامين ونصف.

وهذه المسائل كانت سورية قد رفضتها سابقاً، وأعاد الرئيس حافظ الأسد تأكيد ذلك في هذه القمة، وقد سعى كلينتون إلى الاتصال هاتفياً بباراك في محاولة أخيرة لتغيير موقفه، لكن باراك لم يُبْدِ أي تجاوب مما أدى إلى عدم نجاح تلك القمة، ومن ثم تحمل (إسرائيل) مسؤولية تفويت الفرصة الذهبية لتحقيق السلام في المنطقة.

المطلب الثالث

رفض شارون استئناف المفاوضات مع سورية

أدى رفض إيهود باراك الانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م تطبيقاً للقرار /٢٤٢/ ومبدأ الأرض مقابل السلام، فضلاً عن تمسكه بنظام شديد للترتيبات الأمنية ينال من سيادة سورية، ويجعل أمنها الوطني في حالة من الخطر المستمر.

أدى كل ذلك، إلى فشل المفاوضات التي كادت تصل إلى نهاية إيجابية وتوقيع اتفاق يمكن تسميته بمقدمات السلام بين البلدين عام /٢٠٠٠/ م لولا هذا الرفض (الإسرائيلي).

---

[1] – د. رزق إلياس، مسيرة تحرير الجولان / ١٩٦٧ – ٢٠٠٧ / م، مرجع سابق، ص٢٤٦–٢٤٧.

ومنذ ذلك الوقت دخلت عملية السلام في حالة من الجمود، لاسيما بعد أن تولى رئاسة الوزراء في (إسرائيل) أرييل شارون عام /٢٠٠١/ م، المعروف بتطرفه ورفضه الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وعلى وجه الخصوص من الجولان، ورفض الاستجابة إلى المبادرة العربية التي أقرّتها قمة بيروت عام / ٢٠٠٢ / م حيث تضمنت – فيما تضمنته – استعداد الدول العربية لإقامة علاقات طبيعية مع (إسرائيل) شريطة انسحابها من الأراضي العربية المحتلة إلى ما وراء خطوط الرابع من حزيران عام /١٩٦٧/ م بما فيها الجولان السوري المحتل.

ومما عزَّز من موقف شارون المساندة الكاملة له من قبل الإدارة الأمريكية، برئاسة جورج بوش الذي لم يعط هذه المبادرة أي اهتمام[١].

وبدا واضحاً أن كلاً من (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية باتتا تنظران إلى العملية السلمية بنظرة واحدة، وأن سياستهما أخذت بالتطابق حيال المنطقة ككل، ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان /٢٠٠٣/ م. أي فرض الشروط (الإسرائيلية)[٢] على أي تسوية مع أي طرف عربي، سواء

---

1 – SIMON. Steven and STEVENSON. Jonathan, the road to Damascus , F.A. Vol.83, No.3 , May/ June 2004 .

٢ – في هذا السياق أجد من المفيد الاستشهاد بكلام السيد ميشيل سماحة أثناء إلقاء محاضرة له في مكتبة الأسد بدمشق يوم / ١١ / ١١ / ٢٠٠٨ / م والتي كانت تحت عنوان الصراع العربي – الإسرائيلي وآفاق التسوية مع اقتراب عام / ٢٠٠٩ / م، حيث أكد سماحة " أنه بعد

=

= احتلال العراق عام / ٢٠٠٣ / م وما أعقبه من مصالحة بين واشنطن وباريس، أرسل الرئيس الفرنسي جاك شيراك مبعوثاً خاصاً إلى دمشق للقاء الرئيس الأسد، وفي أثناء هذا اللقاء طلب المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي من الرئيس الأسد إجراء تغيير في السياسة السورية، وبالتحديد السياسة المتعلقة بإسرائيل، وأخرج كتاباً من حقيبته وسلمه للأسد يتضمن دعوة من الرئيس الإسرائيلي كتساف موجهة للأسد لزيارة إسرائيل في المدة القصيرة القادمة فضلاً عن التطبيع معها، وكان رد

أكان (السوري أم اللبناني أم الفلسطيني)، ومما أدى إلى دخول المنطقة في حالة من التوتر الذي لم تشهده منذ بداية التسعينيات.

وأخذ التوتر العسكري بين سورية و(إسرائيل) بالتصاعد، لاسيما بعد أن قام الطيران (الإسرائيلي) في تشرين الأول عام /٢٠٠٣/ م بالعدوان على منطقة عين الصاحب قرب دمشق، مستفيدة من الدعم الأمريكي لها وما أسمته بالحرب على الإرهاب منذ ١١ أيلول عام /٢٠٠١/ م.

ورغم هذا التصعيد العسكري فإن سورية، وفي محاولة منها لإبعاد المنطقة عن شبح الحرب، وما ستسببه من آثار كارثية على الجميع دون استثناء، قدمت مبادرة لاستئناف المفاوضات مع (إسرائيل) من النقطة التي توقفت عندها.

وكان ذلك في أثناء مقابلة الرئيس بشار الأسد مع صحيفة النيويورك تايمز في كانون الأول /٢٠٠٣/ م[١]، وشكلت هذه المبادرة إرباكاً حقيقياً لدى (إسرائيل) التي ظلت منذ توقف المفاوضات عام /٢٠٠٠/ م تلقي بمسؤولية عدم استئناف المفاوضات كعادتها (على سورية).

وقد حاول أرييل شارون التظاهر بأن (إسرائيل) تريد استئناف المفاوضات، لكنه وضع شروطاً تعجيزية، أهمها استئناف المفاوضات من نقطة الصفر، ومن دون شروط مسبقة، وهو ما رفضته سورية بشدة واصفة أن ما تم التوصل إليه ليس بالشروط السابقة، بل هو جزء لا يتجزأ من المفاوضات[٢]،

الأسد على ذلك الرفض القاطع، مؤكداً أن سورية إذا ما تعرضت لأي اعتداء من واشنطن لن تكون أقل من العراق مقاومة ".

١ – عماد مصطفى، إستراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين .

http://www.imadoustapha.net/strategies20%and20%

٢ – التقرير الإستراتيجي العربي، السياسة الدفاعية السورية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام.

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/1RARB54

والمطالبة بالتفاوض من نقطة الصفر مضيعة للوقت فضلاً عن كونه هدماً للمرجعية التي استندت إليها العملية السلمية.

وبعد مدة ليست بالبعيدة صرّح الرئيس (الإسرائيلي) أن (إسرائيل) مستعدة للتفاوض مع سورية دون شروط سابقة.

وبالمحصلة فإن هذا الموقف، ما هو إلا محاولة لتضليل المجتمع الدولي وإبعاد المسؤولية عن (إسرائيل)، وهو بالتحليل الأخير يعكس عدم جديّة تل أبيب في السلام.

وهو ما أكدته التصريحات (الإسرائيلية) بأن الجولان سيبقى تحت السيطرة (الإسرائيلية) وأن (إسرائيل) لن تنسحب منه، وإذا ما انسحبت من جزء من الجولان فإن المستوطنات لن تفكك.

وترافق مع هذه التصريحات تصاعد التوتر إثر قيام الطائرات (الإسرائيلية) بانتهاك الأجواء السورية والتحليق فوق القصر الرئاسي في اللاذقية عام /٢٠٠٤/ م وكذلك عام /٢٠٠٦/ م.

ومع دخول شارون في غيبوبته، وتولي إيهود أولمرت رئاسة الحكومة بالوكالة أولاً ثم رئيساً للوزراء بعد الانتخابات عام /٢٠٠٦/ م، استمر على الموقف ذاته وهو رفض الانسحاب من الجولان مؤكداً أنه سيسعى لتطوير الجولان وتعزيز الاستيطان فيه.

وإثر العدوان (الإسرائيلي) الفاشل في تموز /٢٠٠٦/ م على لبنان، وما أسفر عنه من نتائج سلبية على (إسرائيل)، بدأت تظهر أصوات في (إسرائيل)[1]، وبالتحديد في الحكومة تطالب بالتفاوض مع سورية وهو ما رفضه

---

[1] – عزمي بشارة، هل تنجب حرب لبنان مساراً تفاوضياً مثل حرب أكتوبر ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٦ /م. 7/1/2008.http://www.aljaml.com/node/7356/print

أولمرت، وأكد أنه مادام هو رئيساً للوزراء فإن هضبة الجولان ستبقى في أيدينا؛ كونها جزءًا لا يتجزأ من دولة (إسرائيل)[1].

وعلى الرغم من هذا الرفض إلا أن تداعيات عدوان تموز على لبنان إضافة إلى عومل أخرى أخذت تفرض نفسها، حيث أدخلت متغيراً لصالح سورية بخلاف الحسابات (الإسرائيلية)، التي اعتقدت أن الحرب سوف تكون لصالحها بالكامل.

ومنذ ذلك العدوان أخذ الحديث عن إمكانية لاستئناف المفاوضات، وبدأت بعض الدول التحرك في هذا الاتجاه وبالتحديد تركيا، حيث استطاعت إقناع الطرفين باستئناف المفاوضات بينهما، بعد توقف دام نحو ثماني سنوات.

المطلب الرابع
استئناف المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين
عبر الوسيط التركي

---

[1] – إبراهيم عبد الكريم، الدوافع والاعتبارات الإسرائيلية لرفض الانسحاب من الجولان، مجلة الفكر السياسي، العدد / ٢٧ / السنة الثامنة خريف / ٢٠٠٦ / م.

استؤنفت المفاوضات بين سورية و (إسرائيل) في أيار /٢٠٠٨/ م بعد توقف دام نحو ثماني سنوات، شهدت فيها العلاقات بين الطرفين توترات وتهديدات خطيرة، واعتداءات من جانب (إسرائيل) في محاولة للضغط على سورية، ومن ثم فرض السياسة (الإسرائيلية) وفقاً لقواعد جديدة[١].

ولكن ذلك لم يتحقق، مما دفع (إسرائيل) لتغيير موقفها تجاه العملية السلمية، والاستجابة للدعوات السورية المتكررة باستئناف المفاوضات وفقاً لمرجعية مدريد وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وقد أدت تركيا دوراً رئيسياً في استئناف المفاوضات، حيث بذلت جهوداً كبيرة استمرت لمدة عامين تقريباً[٢] توّجت باستئناف المفاوضات في أيار /٢٠٠٨ م.

إن استئناف المفاوضات بين الطرفين السوري و(الإسرائيلي) حمل أكثر من مدلول، سواء من حيث الدوافع، أو من حيث طبيعة المفاوضات، أو من حيث المكان الذي تجري فيه، فضلاً عن الوسيط التركي وهو ما يعدّ عنصراً جديداً في المفاوضات.

فمن حيث الدوافع، فقد أدّت مجموعة من العوامل والمستجدات التي شهدتها المنطقة في السنوات القليلة الماضية، دوراً هاماً ورئيساً في تغيير الموقف (الإسرائيلي) تجاه استئناف المفاوضات مع سورية، ويمكن إجمال ذلك بـ[٣] :

---

١ – انظر : التقرير الإستراتيجي العربي، السياسة الدفاعية السورية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/1RARB54.

٢ – انظر كلام السيد روبيرت سيري المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام، وذلك أثناء حديثه في جلسة مجلس الأمن بتاريخ ٢٨ أيار / ٢٠٠٨ / م.

United Nations ,security Council sixty – third year, 5899 th meeting, Wednesday, 28 may 2008 New York.

٣ – د. محمود محارب، المفاوضات السورية – الإسرائيلية إلى أين ؟

http://www.jawlan.org/openions/print.asp?catigory=125@source=1@link=2046 15/7/2008 .

١- فشل العدوان (الإسرائيلي) على لبنان عام /٢٠٠٦/ م وما ترتب عليه من آثار كبيرة، سواء في فشل (إسرائيل) في القضاء على المقاومة الإسلامية (حزب الله) وجرِّ لبنان للدخول في تسوية وفقاً للشروط (الإسرائيلية)، أو بفشل نظرية الأمن (الإسرائيلية).

٢- تطور العلاقات بصورة كبيرة بين سورية وإيران، مما شكل قلقاً وتحدّياً حقيقياً (لإسرائيل)، ولاسيما أن إيران باتت قوة إقليمية تملك مشروعاً نووياً، تعدّه (إسرائيل) مصدراً خطراً وتهديداً مباشراً لها.

٣- فشل الولايات المتحدة في فرض سيطرتها بشكل كامل على العراق.

٤- فشل السياسة (الإسرائيلية) تجاه الفلسطينيين.

٥- صمود سورية في وجه الضغوط والتهديدات (الإسرائيلية) والأمريكية، فضلاً عن فشل مخطط عزلها.

أما من حيث طبيعة المفاوضات، فقد اتفق الطرفان على استئناف المفاوضات بينهما، بشكل غير مباشر، كمقدمة أولية للمفاوضات المباشرة، وصولاً لتحقيق هدف السلام الشامل وذلك وفقاً لمرجعية مدريد للسلام[١].

فهذه المفاوضات غير مباشرة، يمكن وصفها بالتمهيدية، تهدف إلى التوصل إلى أرضية مشتركة تشكل الأساس لانطلاق المفاوضات المباشرة[٢].

---

١ – وفقاً للتصريح الصادر عن وزارة الخارجية السورية " فإن سورية وإسرائيل بدأتا محادثات سلام غير مباشرة تحت رعاية تركيا، حيث أعرب كل منهما عن رغبته بإجراء المحادثات بنية حسنة، وقررا متابعة الحوار بينهما بجدية واستمرارية، وذلك لتحقيق هدف السلام الشامل وفقاً لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام " .

انظر : الثورة ، ٢٢ أيار /٢٠٠٨/ م، العدد : ١٣٦١٩

٢ – حول بدء المفاوضات المباشرة مع إسرائيل وشروطها قال الرئيس بشار الأسد في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في دمشق يوم ٣ أيلول /٢٠٠٨/ م : لنشبه العملية ببناء .... لا نستطيع أن نبني بناء من دون أن تكون هناك أساسات قوية ونحن الآن في مرحلة وضع الأساسات وهذا يعني أولاً: الثقة بين أطراف عملية السلام. وثانياً : الأسس والمرجعيات التي ستعتمد عليها المفاوضات المباشرة، وعندما نهيئ هذه العوامل أو العناصر نستطيع أن ننتقل إلى المفاوضات المباشرة، ولكن هذه المرحلة بحاجة إلى وجود الولايات المتحدة الأمريكية مع

وهنا لا بد من التساؤل : ما هو المقصود بالأرضية المشتركة ؟

فبداية نشير، إلى أن إسرائيل سعت ومازالت تسعى لاستئناف المفاوضات بين الطرفين بصورة مباشرة، فضلاً عن عدم الالتزام بما تمّ التوصّل إليه (أي عدم استئنافها من النقطة التي تم التوصل إليها سابقاً)، إلا أن سورية رفضت ذلك، وأصرّت على استئناف المفاوضات غير المباشرة؛ وذلك لمعرفة مدى جدية ومصداقية النوايا الإسرائيلية من جهة، وللتوصل إلى أرضية مشتركة من جهة ثانية.

والمقصود بالأرضية المشتركة، هو الاتفاق بشكل دقيق على مجمل عناصر العملية السلمية (خط الانسحاب " خط الرابع من حزيران " ، والترتيبات الأمنية، والمياه ...إلخ).

وهو ما يعني استئناف المفاوضات من حيث توقفت وعلى ذات الأسس التي انطلقت منها (مرجعية مدريد والقرارات الدولية ذات الصلة /٢٤٢/ و /٣٣٨/).

وكما بيّنا، فإن الطرفين توصلا سابقاً إلى ٨٥ % من نقاط الاتفاق وبقيت مجموعة من المسائل محل خلاف كتحديد خط الانسحاب والترتيبات الأمنية.

أما من حيث مكان المفاوضات والدور التركي وهو ما يعدّ تطوراً في المفاوضات السورية – الإسرائيلية، فالمفاوضات السابقة بين الطرفين جرت في الولايات المتحدة وبرعاية كاملة من الإدارة الأمريكية.

وكما أشرنا، فقد حاولت (إسرائيل) منذ بدء المفاوضات نقلها إلى مكان آخر بعيداً عن الولايات المتحدة، لكن سورية رفضت ذلك، والموقف السوري ينطلق من مسألة هامة، وهي أن نقل المفاوضات من الولايات المتحدة سيبعد

الأطراف الأخرى المشاركة برعاية عملية السلام، وعندها نستطيع أن نقول أن رعاة عملية السلام هم الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا طبعاً كبلد أساسي ...إلخ.

انظر في ذلك: جريدة البعث العدد ١٣٤٩٥ الخميس ٢٠٠٨/٩/٤ م.

واشنطن أولاً : عن التأثير المباشر على (إسرائيل)، وسيبعد واشنطن ثانياً: عن معرفة تفاصيل المفاوضات، وهو ما تريده (إسرائيل) وذلك لسهولة التنصل من أي التزام أو تفاهم يتم التوصل إليه.

أما الدور التركي في هذه المفاوضات فهو حالياً يقتصر على صلة الوصل بين الطرفين، وهنا نتساءل : هل بإمكان تركيا تأدية دور جوهري في دفع المفاوضات ؟

في اعتقادي أن دفع المفاوضات متوقف بالدرجة الأولى على مدى استعداد (إسرائيل) في الاستجابة للمطالب السورية، ولاسيما الانسحاب حتى خط الرابع من حزيران فضلاً عن التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين حول عناصر السلام الأخرى.

وأثبتت التجارب السابقة أن (إسرائيل) غير جادة بالتوصل إلى سلام مع سورية وفقاً لمرجعية مدريد، وهو ما يحتاج إلى ممارسة أشكال من الضغط عليها، وهذا الأمر من الصعب أن يمارس من جانب تركيا لمجموعة من الأسباب الموضوعية، أهمها تفوق (إسرائيل) العسكري والاقتصادي على تركيا، وهو ما يعني ضرورة عودة الراعي الأمريكي ليمارس الدور الوسيط النزيه بين الطرفين، وفضلاً عن ذلك فإن أي اتفاق سلام بين سورية و(إسرائيل) بحاجة إلى ضمانات دولية، وهذه الضمانات لا يمكن أن تتوافر إلا بالدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

وهناك مسألة أخرى ذات صلة بالعلاقات الثنائية السورية الأمريكية، حيث تسعى دمشق لبناء علاقات سليمة مع واشنطن مبنية على الاحترام المتبادل، وهو ما يعني حذف اسم سورية من لائحة الإرهاب وإنهاء العقوبات الأمريكية على سورية[1] .

---

[1] – عانت سورية كثيراً من السياسة الأمريكية تجاهها سواء خلال الثمانينيات أم بعد العام /٢٠٠١/ م حيث عمدت الولايات المتحدة إلى عزل سورية وإضعافها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وذلك بما

أشرنا سابقاً إلى أن المفاوضات استؤنفت بين الطرفين في أيار /٢٠٠٨/ م، وعقد الطرفان أربع جولات إلا أنها توقفت في تموز / ٢٠٠٨ / م[١]، بسبب تطور الأوضاع السياسية في (إسرائيل)، حيث تمت ملاحقة رئيس الوزراء (الإسرائيلي) إيهود أولمرت بتهم الفساد واستقالته من رئاسة الحكومة[٢].

وهو ما أدى إلى إجراء انتخابات في حزب كاديما، حيث فازت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني وأوكلت إليها مهمة تشكيل الحكومة إلا أنها فشلت في ذلك[٣]، ودعت إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة[١] في شباط عام /٢٠٠٩/ م.

يخدم المصالح الأمريكية – الإسرائيلية المشتركة في المنطقة، وقد حاولت سورية تحسين علاقتها مع واشنطن، إلا أن الولايات المتحدة كانت تربط ذلك بالتوقيع على اتفاق سلام مع (إسرائيل)، وهذا الموقف ظهر بوضوح عام /٢٠٠٠/ م وذلك في أثناء قمة الرئيسين الأسد وكلينتون في جنيف، وقد كان من أهداف اللقاء عقد اجتماع يخصص للعلاقات الثنائية السورية – الأمريكية، ولكن هذا الأمر لم يتم بسبب فشل الهدف الأساسي في القمة وهو التوصل لاتفاق سلام مع (إسرائيل). وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت شديدة الوضوح في هذه المسألة رداً على طلب الأسد بالعمل على العلاقات الأمريكية – السورية، فكان جوابها: لا أعتقد أن الولايات المتحدة سيكون لديها علاقات جيدة مع سورية إذا لم توقع سورية اتفاق سلام مع (إسرائيل).

انظر في ذلك : كلايتون سويشر، حقيقة كامب ديفيد، مرجع سابق، ص١٢٢.

[١] – جريدة الوطن، العدد /٥١٠/، الأربعاء ٢٩ تشرين الأول /٢٠٠٨/ م.

[٢] –الواقع أن إيهود أولمرت أدرك تماماً أنه لا يمكن أن يتحقق السلام مع سورية دون انسحاب إسرائيلي كامل من الجولان، ففي مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت قال : " يجب الانسحاب من المناطق كلها، وحتى من شرقي القدس وهضبة الجولان ..... وأضاف أنه فيما يتعلق بسورية، فإن المطلوب بالنسبة إلينا أولاً وقبل كل شيء هو اتخاذ قرار، وإنني أريد أن أرى إذا ما

=

= كان هناك شخص واحد جاد في إسرائيل يثق بإمكانية صنع السلام مع السوريين دون أن يتنازل في نهاية الأمر عن هضبة الجولان " وأضاف: صحيح أن الاتفاق مع سورية ينطوي على خطورة، إلا أن من يريد أن يعمل دون أي أخطار فإن عليه أن ينتقل للعيش في سويسرا.

انظر في ذلك : مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، الجمهورية العربية السورية، الصحافة الإسرائيلية في أسبوع ٩/٢٨ – ٢٠٠٨/١٠/١٠ م، العدد /٤٠/ ، ص ٥.

[٣] – جريدة الوطن، العدد /٥٠٨/، الإثنين ٢٧ تشرين الأول /٢٠٠٨/ م.

وكان لهذه التطورات آثار[٢] على المفاوضات غير المباشرة بين سورية و(إسرائيل)[٣] حيث توقفت منذ تموز /٢٠٠٨/ م[٤]، وكان من المتوقع أن

---

[١] – في هذا السياق دعا كل من وزير الداخلية الإسرائيلي ميتر شتريت من حزب كاديما الوسطي الحاكم، وكذلك وزير البنى التحتية بنيامين بن اليعازر أحد قادة حزب العمل، إلى تجميد المفاوضات مع سورية والفلسطينيين. فقد عدّ شتريت أن المفاوضات مع الفلسطينيين والسوريين لا يمكن أن تحقق تقدماً في المرحلة الانتخابية، ففي بلادنا وفي الولايات المتحدة لا يمكن في الوضع السياسي الحالي أن تصدّق الحكومة الانتقالية والبرلمان أي اتفاق، ولا يمكن تحقيق أي تقدم كبير وقد أدرك السوريون والفلسطينيون ذلك على حدٍّ سواء. أما ابن اليعازر فقد بين أنه لا يمكن لحكومة انتقالية اتخاذ قرارات إستراتيجية تتصل بوجود (دولة) إسرائيل، مضيفاً ينبغي التعرف في ما يتعلق بالمسائل الأمنية، أما بالنسبة إلى الملفات السياسية، فيجدر انتظار نتائج الانتخابات وتشكيل الحكومة المقبلة.
حول هذه المواقف انظر : جريدة الوطن، العدد /٥١٠/، الأربعاء ٢٩ تشرين الأول /٢٠٠٨/ م.

[٢] – أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في دمشق في ختام القمة الرباعية يوم الخميس ٤ أيلول /٢٠٠٨/ م أن " أربع مراحل تمت، والتطورات التي حدثت على الساحة الإسرائيلية أدت إلى تأخير المرحلة الخامسة مشيراً إلى أن العملية ستستمر في هذه المرحلة ".

[٣] – أكد مارك ريغبن المتحدث باسم مكتب أولمرت (القائم بأعمال الحكومة الإسرائيلية) عن وجود نية لأولمرت في الطلب من تركيا تحديد موعد لجولة خامسة من المحادثات غير المباشر

=

= مع سورية. ويبدو لنا أن هذا الموقف جاء بعد فشل ليفني في تشكيل الحكومة؛ مما أدى بالنتيجة إلى إعلانها إجراء انتخابات عامة مبكرة، وبهذا فإن أولمرت سوف يبقى القائم بأعمال الحكومة حتى تشكيل حكومة جديدة.
انظر في ذلك، جريدة تشرين، العدد /١٠٣٢٤/، ١ تشرين الثاني /٢٠٠٨/ م.

[٤] – كان من المفترض أن تبدأ الجولة الخامسة من المفاوضات غير المباشرة بين سورية و(إسرائيل) في أواخر / ٢٠٠٨ / م، إلا أن قيام إسرائيل بالعدوان على غزة حال دون ذلك، حيث قررت سورية بعد بدأ العدوان مباشرة ايقاف المفاوضات بعد التشاور مع تركيا. ووفقاً لكلام رئيس الوزراء التركي السيد أردوغان فإن سورية وتركيا أعلنتا تعليق الجولة الخامسة التي كانت قد بدأت فعلاً عبر الهاتف قبل أحداث غزة.
انظر في ذلك: جريدة الوطن، الإثنين ٢٦ كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م، العدد ٥٦٩، السنة الثالثة.

تستأنف في أواخر عام / ٢٠٠٨ / م بعد أن حقق الطرفان تقدماً هاماً[١]، إلا أن قيام (إسرائيل) بعدوان واسع على غزة أوقف تلك المفاوضات. ورغم الجهود الدولية لإطلاق عملية السلام، إلا أن الحكومة (الإسرائيلية) الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو[٢] ترفض الاستجابة لمتطلبات السلام، والتي يأتي في مقدمتها الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م.

وقبل الانتهاء من هذا الموضوع، نتساءل: ما هو مدى مشروعية مطلب (إسرائيل) بتقديم تنازلات إقليمية لها من جانب سورية ؟

بداية لا بد من التأكيد على أن القانون الدولي المعاصر حرّم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، باستثناء حالتي الدفاع الشرعي وإجراءات الأمن الجماعي، ويترّتب على ذلك نتيجة هامة وهي عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة، وهذا المبدأ تأكد في العديد من المواثيق والتطبيقات الدولية، وكذلك في قرارات الأمم المتحدة، ومن بينها القرار /٢٤٢/ الذي يعدّ أحد أهم الأسس القانونية التي تستند إليها مفاوضات السلام بين الطرفين السوري و(الإسرائيلي).

---

١ – يمكن التدليل على ذلك من خلال كلام السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد أثناء مأدبة الإفطار التي أقامها على شرفه حزب العدالة والتنمية التركي يوم ١٦ أيلول / ٢٠٠٩ / م، حيث قال سيادته: " إن إسرائيل بدأت بالعدوان على غزة بعد ٤ أيام من آخر حديث على الهاتف بيني وبين الرئيس أردوغان والذي استمر حتى منتصف الليل وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت في تركيا، وكنا نأمل بأن الوقت قد حان لإتمام شئ أساسي في المفاوضات غير المباشرة، ففوجئنا بأن الرد الإسرائيلي كان الهجوم على غزة وارتكاب المجازر...."

انظر في ذلك: جريدة الوطن، العدد ٧٣٦، الخميس ١٧ أيلول / ٢٠٠٩ / م.

٢– أسفرت الانتخابات (الإسرائيلية) التي جرت في شباط / ٢٠٠٩ / م عن فوز اليمين المتطرف، وأوكل مهمة تشكيل الحكومة لزعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو المعروف بمواقفه الرافضة للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، حيث أكد بعد توليه رئاسة الحكومة، وفي العديد من المناسبات، عن رفضه الانسحاب من كامل الجولان.

وانطلاقاً من ذلك وتطبيقاً لهذا المبدأ، فإن على (إسرائيل) أن تنسحب كلياً من الأراضي السورية حتى خط الرابع من حزيران، وهو الخط الذي كانت تقف خلفه القوات العسكرية لكلا الطرفين يوم ٤ حزيران /١٩٦٧/ م، وإن إبقاء أي جزء من الأرض السورية تحت السيطرة (الإسرائيلية) يشكل انتهاكاً لأحكام القانون الدولي.

وتعزز هذا الموقف بنص المادة /٥٢/ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات عام /١٩٦٩/ م والتي نصت على أنه : " تعدّ المعاهدة باطلة بطلاناً مطلقاً إذا تم إبرامها نتيجة التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ".

وانطلاقاً من هذا الحكم فإن أي معاهدة تبرم وتتضمن تنازلات إقليمية تكون باطلة بطلاناً مطلقاً، ولا تنتج أي آثار قانونية في الحياة الدولية[١].

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن (إسرائيل) بررت استيلاءها على الأراضي الفلسطينية خارج حدود قرار التقسيم عام /١٩٤٨/ م، ونسبته إلى الحجة القائلة بأن الاتفاق الرسمي بين الدولة المنتصرة والدولة المهزومة، والذي يتضمن تنازلات إقليمية يضفي الشرعية على صحة هذه التنازلات .

إن هذه الحجة باطلة، ولا تستند إلى أي أساس قانوني، وهي لا تعدو أن تكون تحايلاً على مبدأ عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة.

ويعقب الدكتور حسن الجلبي على هذه الحجة بالقول[٢] " إنها ليست سوى الإذعان بعينه؛ لأنها – في جوهرها – تضع الأطراف المحتلة أراضيها بين أمرين لا ثالث لهما، إما الموافقة على التنازل مما يراد اقتطاعه من أراضيها، وإما استمرار الاحتلال إلى مالا نهاية، وهكذا يؤول ما تقول به هذه الحجة إلى

---

١ – د. علي إبراهيم، الوسيط في المعاهدات الدولية، مرجع سابق، ص٥٦٤–٥٦٥ .

٢ – د. حسن الجلبي، القرار والتسوية، مرجع سابق، ص٧٧ .

أن يكون سبيلاً غير مباشر لاكتساب الأراضي بالحرب والقوة، وتحايلاً على المبدأ الذي يمنع اكتساب الأقاليم بهذه الطريقة ".

بيَّنَّا من كل ما سبق أن الخيار التفاوضي بين سورية و(إسرائيل) الذي كانت بدايته الفعلية منذ عام /١٩٩١/ م لم يحقق الهدف منه، وهو انسحاب (إسرائيل) من الأراضي السورية، بسبب الموقف (الإسرائيلي) الرافض للانسحاب من كامل الأراضي السورية المحتلة عام /١٩٦٧/ م فضلاً عن سعي (إسرائيل) لفرض قيود صارمة تشكل مساساً مباشراً بالسيادة السورية، ومن ثم فبإمكاننا القول: إن الخيار التفاوضي كان خياراً فاشلاً، والخطورة لا تقف عند هذا الحد، بل تتعدى ذلك لتصل إلى التهديد في استخدام القوة من جانب (إسرائيل) لفرض صورة محدّدة للتسوية، ولنا أمثلة قريبة على ذلك، سواء في العدوان (الإسرائيلي) على لبنان في تموز / ٢٠٠٦ / م والذي استمر نحو / ٣٣ / يوماً، أو في العدوان (الإسرائيلي) على غزة الذي استمر نحو / ٢٢ / يوماً، بدءاً من الأسبوع الأخير من عام / ٢٠٠٨ / م وحتى الأسبوع الثالث من كانون الثاني عام / ٢٠٠٩ / م، وفي كلا الحربين العدوانيتين فشلت (إسرائيل) في تحقيق أهدافها الرئيسية التي يأتي في مقدمتها فرض الشروط (الإسرائيلية) للتسوية، **وعلى الرغم من هذا الفشل في لبنان وفي فلسطين، فإن (إسرائيل) وفي اعتقادي، قد تكون لها محاولة عدوانية ثالثة، ولكن هذه المرة مع سورية لفرض الشروط (الإسرائيلية) من جهة، ومحاولة الثأر على هزائمها من جهة ثانية، سواء في لبنان عامي / ٢٠٠٠ / و / ٢٠٠٦ / م، أو في غزة عام / ٢٠٠٩ / م، باعتبار أن لسورية دوراً رئيساً في انتصار المقاومة اللبنانية والفلسطينية.**

وانطلاقاً من كل ما تقدم – أي بفشل المفاوضات بين سورية و(إسرائيل) من جهة، والخطر (الإسرائيلي) المتزايد في ارتكاب عدوان جديد

بحق سورية من جهة ثانية – نتساءل: هل أمام سورية خيار غير الخيار التفاوضي لاسترجاع أرضها المحتلة ؟

الجواب عن ذلك سنجده في الصفحات التالية، والتي سنبدؤها بتحليل المادة /٥١/ من ميثاق الأمم المتحدة، هذه المادة المتعلقة بممارسة حق الدفاع الشرعي.

المبحث الرابع

استخدام القوة وفقاً للمادة /٥١/ من ميثاق الأمم المتحدة

إن الحديث عن استخدام القوة المسلحة وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأُمم المتحدة، يتطلب منا الوقوف أمام مجموعة من المسائل المتصلة مباشرة في ممارسة هذا الحق، والتي ستكون محلاً للمطالب الأربعة التالية :

المطلب الأول : ماهيّة حقّ الدفاع الشرعي وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق.

المطلب الثاني : الشروط الواجب تحققها في فعل العدوان.

المطلب الثالث : الشروط الواجب تحققها في فعل الدفاع.

المطلب الرابع : الآثار المترتبة على ممارسة حق الدفاع الشرعي.

المطلب الأول

ماهيّة حقّ الدفاع الشرعي وفقاً للمادة /٥١/ من الميثاق

يترتب على حق البقاء المقرر لكل دولة، الحق في اتخاذ التدابير والإجراءات المشروعة كافّة حفاظاً على كيانها ووجودها وضماناً لاستمرار شخصيتها القانونية الدولية. ويأتي حق الدفاع الشرعي – كأحد أهم مظاهر حق البقاء – في مقدمة هذه الحقوق، وهو يقضي بحق الدولة في الدفاع عن ذاتها إذا ما تعرضت لاعتداء مسلّح غير مشروع ودفع الخطر الناتج عنه.

وهذا الحق طبيعي وغريزي، عرفته الأنظمة القانونية الداخلية منذ زمن بعيد، فقد كان يمحو الجريمة عند الرومان ولا يبقى لها أثر جزائي أو مدني، وكان يعفى من العقوبة في أوروبا الوسطى، وأقرته الشريعة الإسلامية أيضاً؛

حيث أطلقت عليه " دفع الصائل " أو الدفاع الشرعي الخاص[1]، وأخذت به التشريعات الحديثة وأقرّته في قوانينها الداخلية[2].

وإذا كانت الأنظمة القانونية الداخلية قد تبنت وأقرت هذا الحق منذ زمن بعيد، فإن النظام القانوني الدولي اعترف بدوره في هذا الحق، ولكن لم يأخذ مكانه إلا مع بداية عصر التنظيم الدولي، والسبب في ذلك يعود إلى ارتباط هذا الحق ارتباطاً وثيقاً بمبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، فالحرب في العصور القديمة والوسطى وحتى مطلع القرن الماضي كانت وسيلة مشروعة تلجأ إليها الدولة كلما وجدت لها مصلحة في ذلك، ولهذا فإن حق الدفاع الشرعي لم يكن له مغزى في تلك المدة، فهو لا يستقيم مع حق الحرب.

ومع بداية عصر التنظيم الدولي، ولجوء الجماعة الدولية إلى تحريم استخدام القوة، أخذت المعالم القانونية لهذا الحق تتبلور وإن لم تكتمل إلا مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة، حيث تضمن ميثاقها نصاً صريحاً يقضي بتحريم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها[3]، واستثنى من ذلك ثلاث حالات من بينها

---

[1] – د. محمد عزيز شكري، ملاحظات تمهيدية في الدفاع المشروع وفق حكم المادة /٥١/ من ميثاق الأمم المتحدة وحق دولة الكويت في ممارسته فردياً أو جماعياً، بحث مقدم إلى ندوة العدوان العراقي على دولة الكويت في ضوء القانون الدولي، القاهرة، ٥–٧ يناير /١٩٩١/ م، ص٢١٠.

[2] – فريد الزغبي، الموسوعة الجزائية، المجلد الرابع، الحقوق الجزائية العامة، أسباب التبرير، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية /١٩٩٥/ م، ص٣٢–٣٧.

انظر في هذا الخصوص :

د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، /١٩٧٣/ م، ص١٧٧ وما بعدها.

وكذلك د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، الجريمة الدولية، دراسة تحليلية تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى /١٩٧٩/ م، ص ٥٠–٥٦.

[3] – انظر: المادة الثانية (ف٤) من ميثاق الأمم المتحدة .

حالـة الـدفاع الشـرعي (الفـردي أو الجمـاعي) [1]، وأفـرد لهـا مـادة مسـتقلة هـي المادة /٥١/.

إن الـنص الصـريح والواضـح علـى هذا الحـق فـي الميثـاق، جـاء محصـلة للجهود التي بذلها المجتمع الدولي منذ مطلع القرن العشرين، فالبداية كانت مع الاتفاقيـة الخاصـة مـن اتفاقيـات لاهـاي عـام /١٩٠٧/ م، المتعلقـة بحقـوق وواجبات الدول والأشخاص المحايدين في الحرب البرية، حيث نصت المادة العاشرة على أنه " لا يمكن أن يعدّ عملاً من أعمال القتال الفعل الذي تأتيه الدول المحايدة، ولو كان متضمناً استعمال القوة لدفع الاعتداء على حيادها ".

ثم جاء عهد العصبة وإن كان لم ينص صراحة على هذا الحق كما هو الحال في المادة /٥١/ من الميثاق، إلا أن الفقهاء استخلصوا ذلك من أحكام المـادة /١٦/، حيث نصت فقرتها الأولى " أن الدولة التي تلجأ إلى الحرب إخـلالاً بالتزاماتها فـي العهد الخـاص بفض المنازعـات بـالطرق السـلمية، تعدّ كأنها قامت بعمل حربي ضد جميع الدول الأعضاء في العصبة ".

---

[1] – استثنى ميثاق الأمم المتحدة من مبدأ تحريم استخدام القوة أو التهديد بها ثلاث حالات، هي :

آ– استخدام القوة في إطار الترتيبات المتعلقة بالأمن الجماعي التي نصّت عليها المواد /٤١–٥٠/.

ب– استخدام القوة في حالة الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي وذلك وفقاً للمادة /٥١/.

ج– استخدام القوة ضد الدول الأعداء في الحرب العالمية الثانية، والمقصود بالدول الأعداء دول المحور والتي تشمل كلاً من ألمانيا وإيطاليا واليابان، وتطرقت المادتان /٥٣/ و /١٠٧/ لهذه الحالة، وجدير بالذكر أن هذين النصين باتا في حكم الموات بعد دخول الدول المذكورة في عضوية الأمم المتحدة، ولم يجدا حظهما في التطبيق، باستثناء حالة واحدة تمثلت بالتهديد الذي وجهه بريجينيف لألمانيا الغربية بتطبيق نص المادة /١٠٧/، وكان ذلك قبل دخول هذه الدولة إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة.

انظر في ذلك :

د. محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، مطابع الأمل، بيروت، د.ن، ص٢٤٤ .

ثم نصت الفقرة الثالثة " كل عضو في العصبة عليه واجب تقديم المساعدة المتبادلة إلى عضو آخر؛ بقصد مقاومة دولة قامت بانتهاك العهد من طرفها ".

وكذلك الحال في بروتوكول جنيف عام /١٩٢٤/ م حيث نصت المادة الثانية على " التزام الدول الأطراف بعدم اللجوء إلى الحرب إلا في حالتين إحداهما – حالة الدفاع الشرعي– " .

أما ميثاق بريان – كيلوج عام /١٩٢٨/ م وإن كان بدوره لم ينص على حق الدفاع الشرعي، فهو يستخلص من التحفظات التي قدمتها بعض الدول (كالولايات المتحدة الأمريكية[١] وبريطانيا وفرنسا)، حيث أكدت هذه الدول على حقها في الدفاع الشرعي مع تمتعها بسلطة تقديرية واسعة في تقرير استخدام هذا الحق.

وبهذا التطور فإن حق الدفاع الشرعي لم يأخذ مدلوله القانوني الواضح إلا مع ميثاق الأمم المتحدة، حيث أباح للدول الحق باستخدام القوة كاستثناء من المبدأ العام، وذلك ضمن ضوابط وقيود تنسجم مع التنظيم القانوني الجديد، حيث نصت المادة /٥١/ على ما يلي :

" ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء " الأمم المتحدة " وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس بمقتضى

---

١ – جاء في المذكرة التفسيرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة /١٩٢٨/ م ما يلي " لا نجد في المشروع الأمريكي أي قيد أو منع للحرب التي تتخذها طبقاً لحق الدفاع الشرعي؛ لأن هذا الحق مرتبط بسيادة كل الدول، وموجود ضمنياً في كل المعاهدات، وتكون كل دولة حرة، في أي لحظة، في عدم التقيد بنصوص المعاهدات لتدافع عن أي هجوم أو غزو، وهي وحدها التي تقرر بدون معقب عليها ما إذا كانت الظروف تقتضي اللجوء إلى الحرب طبقاً للدفاع الشرعي ".
نقلاً عن د. رشاد عارف يوسف السيِّد، الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي، دراسة في القانون الدولي العام، مطبعة النور النموذجية، عمان، /١٩٨٢/ م، ص٤١ .

سلطته ومسؤولياته المستمرة في أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه ".

إن إيراد هذه المادة ضمن مواد الفصل السابع، يعكس، الصلة الوثيقة بين نظام الأمن الجماعي الذي أُنيط بمجلس الأمن، وحق الدول في الدفاع عن نفسها. فالميثاق لم يحرم الدول من هذا الحق، واعترف به باعتباره حقاً لصيقاً بحق البقاء نفسه، آخذاً بعين الاعتبار أنّ تطبيق نظام الأمن الجماعي قد تعترضه العديد من الصعوبات، لا بل قد يصاب بحالة من الشلل، لاسيما وأن ممارسة الدفاع الشرعي تفترض وقوع عدوان، والميثاق لم يعرف العدوان، ومن ثم ليس من السهل أن يتوصل المجلس لقرار بذلك.

وفي ظل هذا الوضع، فليس من العدل أو المنطق أن تحرم الدول من حقها في الدفاع عن نفسها، ولهذا فإن حق الدفاع الشرعي يعدّ مكمّلاً لنظام الأمن الجماعي[1]، ولا تعارض بين ممارسة هذا الحق من جانب الدول، وبين سلطة مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين المخولة له في الميثاق، حيث إن ممارسة الدول لحقها هذا مؤقت إلى أن يتدخل مجلس الأمن.

وللإشارة ففي أثناء إعداد الميثاق ظهر رأيان[2] الأول : طالب بأن تحتكر المنظمة الدولية سلطة استخدام القوة المسلحة (فرادى أو جماعات)، بينما طالب الرأي الآخر بإقرار حق الدفاع الشرعي للدول، وقد حُسم الأمر لصالح هذا الرأي ونصت على ذلك المادة /٥١/.

---

[1] – د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص٢٠٧.

[2] – د. محمد عزيز شكري، ملاحظات تمهيدية في الدفاع المشروع وفق حكم المادة /٥١/ من ميثاق الأمم المتحدة، وحق دولة الكويت في ممارسته فردياً وجماعياً، مرجع سابق، ص٢١٣.

وبهذا فإن للدول الحق في ممارسة القوة دون إذن سابق من مجلس الأمن؛ وذلك إذا ما تعرضت إلى عدوان مسلح غير مشروع، وهذا يشكل استثناء من التحريم الذي جاء به الميثاق، والذي ينص على المنع من استخدام القوة أو حتى التهديد بها.

وممارسة هذا الحق يأخذ إحدى صورتين[١]،

الأولى: الدفاع الشرعي الفردي، ففي هذه الحالة تتصدى الدولة المعتدى عليها بمفردها للعدوان.

الصورة الثانية: فهي الدفاع الشرعي الجماعي وهي بدورها تأخذ أحد شكلين الأول: وجود تنظيم إقليمي أو اتفاق سابق يتضمن تقديم المساعدة المتبادلة لأعضائه، إذا ما تعرض أي عضو لاعتداء، ومثال ذلك اتفاقية الدفاع العربي المشترك عام /١٩٤٥/ م، وهذا الشكل من الدفاع الشرعي الجماعي عُرف قبل إنشاء الأمم المتحدة، وكان يشكل لب جميع الأحلاف العسكرية[٢].

أما الشكل الآخر: فهو تضامن وتحالف الدول مع الدولة المعتدى عليها فور وقوع العدوان[٣]، والمثال القريب على ذلك التحالف الدولي مع دولة الكويت إثر العدوان العراقي عليها عام /١٩٩١/ م.

إن الدفاع الشرعي يرتكز على محورين أساسيين، هما : العدوان والدفاع. فالعدوان عنصر جوهري لنشوء حق الدفاع الشرعي، ولكن ممارسة هذا الحق ليست مطلقة، بل تخضع لضوابط وقيود الغاية منها عدم التعسف في استخدام هذا الحق.

---

١ – د. إبراهيم الدراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة عين شمس، / ٢٠٠٢ / م، ص٢٢٩–٢٣٠.

٢ – جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم، مرجع سابق، ص١٤٩.

3 – SHAW. Malcom N, International Law, fourth edition, Cambridge University press, 1997, P. 795 .

وانطلاقاً من ذلك فهنالك مجموعة من الشروط ينبغي أن تتوافر في فعلي العدوان والدفاع، وهذه الشروط تقررت لضمان بقاء استخدام القوة ضمن الحدود المشروعة، فما هذه الشروط ؟ هذا ما سنتحدث عنه في المطلبين التاليين.

المطلب الثاني

الشروط الواجب تحققها في فعل العدوان

يشترط في فعل العدوان لكي ينشأ عنه الحق في الدفاع الشرعي توافر أربعة شروط، هي :

١- أن يكون فعل العدوان مسلحاً وعلى درجة من الجسامة.
٢- أن يكون الاعتداء حالاً.
٣- أن يكون الاعتداء مباشراً.
٤- ينبغي أن يكون فعل العدوان غير مشروع.

أولاً – أن يكون فعل العدوان مسلحاً وعلى درجة من الجسامة :

يشترط في فعل العدوان أن يكون مسلحاً، وهو شرط جوهري لنشوء الحق بالدفاع الشرعي بالنسبة إلى الدولة المعتدى عليها.

والمقصود بالعدوان المسلح الفعل الذي ينطوي على استخدام القوة المسلحة[1] من قبل دولة أو مجموعة دول ضد دولة أخرى. كقيام الدولة أو الدول المعتدية بغزو واحتلال إقليم دولة أخرى جزئياً أو كلياً، كما حدث عندما اعتدت كل من (إسرائيل) وبريطانيا وفرنسا على مصر عام /١٩٥٦/ م، ونتج عن هذا العدوان احتلال سيناء، وكذلك عندما قامت (إسرائيل) بالعدوان على كل من مصر وسورية والأردن عام /١٩٦٧/ م، ونتج عنه احتلال مساحات واسعة من أقاليم هذه الدول.

وهذا الشكل للعدوان – وإن كان الأخطر – إلا أنه ليس الوحيد، بل يوجد له أشكال وصور متعددة، منها قيام دولة بقصف وتدمير منشآت ومواقع مدنية أو عسكرية في دولة أخرى أو تعود لها، أو تدريب وإرسال العصابات المسلحة إلى دولة أخرى لتنفيذ عمليات عسكرية، أو لإثارة الاضطرابات والفتن ... إلخ.

---

[1] – BROWNLIE. Ian, International law and the use of force by states, Oxford University press 1963, PP. 278-279.

إن العدوان المسلح الذي يبرر حالة الدفاع الشرعي يشترط أن يتوافر فيه مجموعة من العناصر، كالصفة العسكرية للفعل العدواني، والقصد العدواني للدولة المعتدية إضافة إلى الأسلحة المستخدمة (كميتها ونوعيتها ومدى فاعليتها)[١].

وفوق ذلك أن يكون على درجة من الجسامة[٢]، وهذه مسألة ذات أهمية كبيرة، ومن ثم فإن الأفعال العدوانية البسيطة لا يمكن أن تشكل مبرراً لاستخدام القوة المسلحة تحت ذريعة الدفاع الشرعي، لما ينتج عن ذلك من مخاطر وآثار سلبية كبيرة تهدد السلم والأمن الدوليين.

والواقع الدولي شاهد على هذه الأعمال حيث تستخدم فيها القوة بصورة غير مشروعة، وعلى نطاق واسع تحت ذريعة الدفاع عن النفس، وأكثر الأمثلة وضوحاً على ذلك هو قيام (إسرائيل)[٣] باعتدائها الواسع على لبنان عام / ٢٠٠٦ / م، بحجة اختطاف جنديين (إسرائيليين)[٤].

---

١ – د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

٢ – إن القوانين الداخلية لا تشترط الجسامة في فعل الاعتداء لكي ينشأ الحق في الدفاع الشرعي، أي أن الاعتداء سواء أكان جسيماً أم بسيطاً يبرر الدفاع الشرعي، خلافاً للقانون الدولي الجنائي الذي يشترط في فعل الاعتداء أن يكون جسيماً، والغاية من ذلك هو خطورة استخدام القوة في العلاقات الدولية.

٣ – إن (إسرائيل) من أكثر الدول التي تستخدم فيها القوة المسلحة تحت ذريعة الدفاع الشرعي مستغلة أحداث وأفعال بسيطة، فعلى سبيل المثال بررت عدوانها على مصر عام / ١٩٥٦ / م أنه جاء رداً على العمليات الفدائية التي تتعرض لها.

انظر في ذلك :

=

= HIGGINS. Rosalyn, the development of International Law through the political organs of the United Nations, oxford University press, London, 1963, pp. 200-202.

٤ – محمد الحموري، الأبعاد القانونية لحرب تموز عام / ٢٠٠٦ / م وتداعياتها

إن اشتراط فعل العدوان أن يكون مسلحاً وعلى درجة من الجسامة على النحو الذي أشرنا إليه، يثير التساؤل حول العديد من الأفعال التي لا تصل إلى حد استخدام القوة المسلحة، على الرغم من أن بعضها على درجة من الخطورة لا تقل عن استخدام القوة المسلحة ذاتها، وهذه الأفعال متعددة ومتنوعة كالتهديد باستخدام القوة أو اتخاذ تدابير اقتصادية أحادية، أو العمل على تزييف عملة دولة أخرى ...إلخ[١]. فهل يحق للدولة المستهدفة استخدام القوة استناداً إلى حقها في الدفاع الشرعي رداً على هذه الأفعال اللا مشروعة ؟ الجواب عن هذا السؤال هو النفي، فلا يحق للدولة المستهدفة استخدام القوة رداً على هذه الأفعال[٢]، والسبب في ذلك يعود، إلى خطورة استخدام القوة في العلاقات الدولية، وفضلاً عن ذلك فإن أمام الدولة المستهدفة متسع من الوقت للتعامل مع هذه الحالات بعيداً عن استخدام القوة المسلحة، كأن تسعى إلى حلها بالطرق الودية والسلمية أو أن تلجأ إلى المنظمات الدولية.

ثانياً – أن يكون الاعتداء حالاً :

---

http://ar.padsmaroc.com/spip.php?article428 8/7/2007

١ – إن المحكمة العسكرية لمحاكمة مجرمي الحرب اليابانيين رفضت الادعاءات اليابانية بأن استخدامهم للقوة المسلحة ضد كل من فرنسا، وهولندا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، رداً على الإجراءات الاقتصادية كان دفاعاً عن النفس.

BROWNLIE. Ian, International Iaw and the use of force by states, op.cit, p. 253.

٢ – د. محمد سعيد الدقاق، في معرض تعقيبه على محاضرة الدكتور محمد عزيز شكري والتي كانت بعنوان ملاحظات تمهيدية في الدفاع المشروع وحق دولة الكويت في اللجوء إليه، الواردة في ندوة العدوان العراقي على دولة الكويت في ضوء القانون الدولي، مرجع سابق، ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

المقصود بهذا الشرط أن يكون العدوان قد وقع فعلاً ولكنه لم ينته بعد أي مازال مستمراً؛ كأن تجتاز جيوش دولة حدود دولة أخرى وتتابع تقدمها، أو تحتل إقليم دولة أخرى أو جزءاً منه وترفض الانسحاب منه، أو تقوم دولة بإطلاق صواريخ على إقليم دولة أخرى بشكل مستمر ... إلخ.

إن عدم توقف فعل العدوان يبرر إجراء الدفاع من جانب الدولة المعتدى عليها دون إذن سابق من مجلس الأمن[١]، وبناء على ذلك إذا وقع الاعتداء وانتهى، فإن حالة الدفاع الشرعي لا تتحقق، ومن ثم فإن أي استخدام للقوة من جانب الدولة المعتدى عليها لا يكيف على أنه دفاع شرعي، بل يدخل في دائرة الانتقام[٢]، وهو عمل محظور في ظل القواعد الدولية الحديثة[٣].

فعلى سبيل المثال إذا ارتكبت دولة عدواناً بحق دولة أخرى تمثل بإطلاق مجموعة من الصواريخ ثم توقفت عن ذلك، فهنا لا يحق للدولة المعتدى عليها الرد استناداً إلى حق الدفاع الشرعي؛ لأن العدوان وقع وانتهى، والسبيل أمامها هو اللجوء إلى المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة لتتولى بدورها القيام في مسؤولياتها، والتي يأتي في مقدمتها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

---

١ – د. إبراهيم الدراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية الدولية عنها، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

٢ – محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص٢٤٣.

٣ – أحياناً من الصعب وضع حدٍّ فاصلٍ بين الأعمال الانتقامية والدفاع الشرعي، لاسيما أن كليهما يأتي في أعقاب تصرفات غير مشروعة، ومع ذلك فإن الأعمال الانتقامية تختلف عن الدفاع الشرعي من جانبين اثنين : أولهما أن الأعمال الانتقامية عبارة عن رد فعل لأعمال غير مشروعة سواء تضمن استخدام القوة أم لا، أما الدفاع الشرعي فهو رد فعل لأعمال غير مشروعة تتضمن استخدام القوة المسلحة. ثانياً : الهدف من الدفاع الشرعي هو هدف دفاعي بحت، أما الأعمال الانتقامية فتتعدد أهدافها، منها الأهداف العقابية ومنها التعويضية.

للمزيد من التفاصيل، انظر : محمد طلعت الغنيمي ومحمد سعيد الدقاق، القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، /١٩٩١/ م، ص ٣٨٠–٣٨١.

مما يعني أن على المنظمة الدولية أن تتولى التحقيق بالشكوى المقدمة، فإذا ثبت أن الدولة الشاكية تعرضت فعلاً لعدوان، فعلى المنظمة الدولية أن تصدر قراراً تدين فيه الدولة المعتدية وتحملها المسؤولية القانونية الدولية[١].

إن اشتراط كون الاعتداء حقيقياً وحالاً لنشوء الحق في الدفاع الشرعي، يجعل من الخطر الوشيك الوقوع أو المستقبلي غير كافٍ لنشوء حق الدفاع الشرعي،[٢] فإذا قامت دولة بحشد عدد كبير من قواتها على الحدود مع دولة أخرى، كما حدث عندما حشدت تركيا أعداد كبيرة من قواتها المسلحة على الحدود مع سورية في أواخر التسعينيات، ففي هذه الحالة لا ينشأ الحق باستخدام القوة من جانب الدولة المستهدفة؛ استناداً إلى حق الدفاع الشرعي؛ لأن الاعتداء المسلح لم يقع.

وأمام هذه الدولة عدة خيارات منها القيام بإجراءات دفاعية على حدودها، ومنها السعي إلى حلّ الأزمة القائمة بالطرق السلمية فضلاً عن اللجوء إلى المنظمات الدولية للتدخل في حلها.

---

١ – من الأمثلة الحديثة على ذلك، العدوان الأمريكي على الأراضي السورية (قرية السكرية في البوكمال) في تشرين الأول /٢٠٠٨/ م والذي تمثل بقيام أربع مروحيات أمريكية قادمة من العراق باختراق الأجواء السورية بعمق /٨/ كيلو متراً، ثم هبوط بعضها على الأرض في قرية السكرية في منطقة البوكمال، حيث قام عدد من الجنود الأمريكيين بإطلاق النار على إحدى العائلات السورية؛ مما أدى إلى استشهاد ثمانية أفراد وجرح اثنين، وبعد ذلك عادت الطائرات الأمريكية إلى العراق. فهذا العمل يعدّ عملاً عدوانياً تعرضت له سورية، ولو كان هناك جنود سوريون في المنطقة في أثناء وقوع الحادث لكان من حقهم الرد مباشرة دفاعاً عن النفس، ونظراً لانتهاء العدوان فأمام سورية خيارات متعددة لذلك، باستثناء استخدام القوة، كمتابعة هذا العدوان سياسياً وقانونياً.

وبالفعل فإن سورية تقدمت بشكوى إلى منظمة الأمم المتحدة، ولكن هذه المنظمة – وبالنظر إلى الوضع الدولي الراهن – عاجزة عن اتخاذ قرار ضد الولايات المتحدة واكتفى الأمين العام بإبداء الأسف على هذا العدوان وما خلفه من ضحايا مدنيين.

٢ – د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص ٣٨٩.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الخطر المستقبل، ولو كان متضمناً تهديداً باستخدام القوة كأن توجه إحدى الدول إنذاراً إلى دولة أخرى، بأنها سوف تستخدم القوة المسلحة ضدها إذا لم تنفذ طلباتها[١]. ففي هذه الحالة لا يتحقق فعل الدفاع وأمام هذه الدولة اللجوء إلى الخيارات السلمية لحلّ هذه المشكلة (كما هو في الحالة السابقة). وهنا لا بد من التوقف قليلاً أمام الدفاع الشرعي الوقائي، وهو تفسير موسع للمادة /٥١/ من الميثاق حيث يأخذ به جانب من الفقه إضافة إلى عدد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)[٢].

ويتمثل حق الدفاع الشرعي الوقائي بالحرية المطلقة من أي قيد، أي بحق الدولة في اللجوء إلى القوة دون ضوابط أو قيود، وذلك حماية لمصالحها الوطنية حتى لو لم تتعرض لأي اعتداء. وهذا المفهوم كان سائداً في ظل القواعد الدولية التقليدية، إلا أن ميثاق الأمم المتحدة رفض الأخذ به، وأكد ذلك القضاء الدولي، حيث رفضت محاكم نورمبرغ وطوكيو الاحتجاج به عندما حاول الألمان تبرير هجومهم على الاتحاد السوفييتي عام /١٩٤١/ م بأنهم كانوا في حالة الدفاع الشرعي الوقائي[٣].

والواقع أن الدفاع الشرعي الوقائي مفهوم خطير يترتب عليه نتائج وآثار سلبية وخطيرة على صعيد العلاقات الدولية، فهو يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار، ويتحول إلى ذريعة لدى الدول الغنية والقوية في التمسك به بغية

---

١ – د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، الجريمة الدولية، دراسة تحليلية تطبيقية، مرجع سابق، ص ٦٢–٦٣.

٢ – د. محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي: دراسة قانونية ناقدة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى /١٩٩١/ م، هامش ص ١٥٧ .

٣ – علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الجزء الأول، منشاة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثانية عشر، هامش ص ١٩٥.

تحقيق أهداف عدوانية[1]، ومن أمثلته قيام (إسرائيل) بالعدوان على الدول العربية عام /١٩٦٧/ م، وكذلك تدمير المفاعل النووي العراقي عام /١٩٨١/ م وهذا المفاعل كان قيد الإنشاء وهو مخصص للأغراض المدنية .

ثالثاً – أن يكون الاعتداء مباشراً :

كما يشترط في فعل العدوان أن يكون مسلحاً، يشترط كذلك أن يكون مباشراً لكي ينشأ الحق في الدفاع الشرعي، أي أن تقوم إحدى الدول باستخدام طائراتها الحربية بشكلٍ مباشر في إلقاء القنابل أو إطلاق الصواريخ على أهداف معينة داخل إقليم تابع لدولة أخرى.

وفي المقابل إذا كان العدوان غير مباشر فإن حالة الدفاع الشرعي لا تتحقق، كالتحريض على إثارة حرب أهلية أو دعم المتمردين، كما حدث بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية عام /١٩٦١/ م عندما قامت الأخيرة بدعم مجموعة من المتمردين الكوبيين بهدف قلب نظام الحكم، ففي مثل هذه الحالات حيث العدوان غير مباشر، فإن الدولة المستهدفة لا تستفيد من حكم المادة /٥١/.

وعلى الرغم من أن الرأي الراجح بين الفقهاء – وأنا أؤيد هذا الرأي – يتبنى هذا الموقف مستندين إلى التعامل الدولي من جانب الأمم المتحدة في الشكوى الكوبية، فضلاً عن أن الاعتداء غير المباشر مفهوم يشوبه الغموض وعدم الوضوح، وهذا ما يتعارض مع المنطق القانوني السليم، فإن قلة من الفقهاء تبنوا موقفاً مغايراً حيث عدُّوا العدوان المنشئ لحق الدفاع الشرعي آخذاً أحد صورتين، العدوان المباشر والعدوان غير المباشر، معلّلين ذلك بعمومية النص الذي جاءت به المادة /٥١/ من الميثاق.

---

[1] – د. رشاد عارف يوسف السيد، الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي، مرجع سابق، ص٤١–٤٤.

رابعاً – ينبغي أن يكون فعل العدوان غير مشروع :

المقصود من هذا الشرط أن يشكل الفعل جريمة دولية وفقاً لقواعد التجريم المنصوص عليها في القانون الدولي الجنائي، ومن ثم فإن حق الدفاع الشرعي لا ينشأ إذا كان الفعل لا يشكل جريمة دولية وفقاً لأحكام هذا القانون، حتى ولو كان الفعل غير مشروع في نظر الفروع الأخرى للقانون الدولي[١].

وتطبيقاً لذلك إذا كان الفعل مشروعاً وفقاً لأحكام القانون الدولي الجنائي، فلا مجال للاعتداد بالدفاع الشرعي فلا دفاع ضد دفاع.

فلا مجال مثلاً للدولة الغازية أو المحتلة أن تحتج بالدفاع الشرعي ضد الأفعال التي تقوم بها الدولة المعتدى عليها، حيث إن هذه الأخيرة في حالة دفاع عن النفس ضد العدوان الواقع عليها، شريطة أن لا تتجاوز حدود الدفاع، وإلا تحولت إلى معتدية كأن تتمكن الدولة المعتدى عليها من طرد قوات العدو من إقليمها ولا تتوقف عند هذا الحد بل تحتل جزءاً من إقليمه.

فهذا الفعل يعدّ تجاوزاً لحق الدفاع الشرعي ويعطي الدولة التي كانت في الأصل معتدية الحق بالدفاع عن نفسها (إلا إذا تدخل مجلس الأمن) لأن جزءاً من أرضها احتل.

كذلك لا ينشأ الحق بالدفاع الشرعي لدى الدولة التي يصدر بحقها قرارات من قبل هيئة أو سلطة مختصة دولياً[٢].

فإذا أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً باستخدام القوة المسلحة، وذلك وفقاً للسلطات المخولة له في الفصل السابع من الميثاق ضد دولة معتدية فلا يحق لهذه الدولة الاستناد إلى حق الدفاع الشرعي في مقاومتها لتنفيذ القرار.

---

١ – د. علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، النظرية العامة للجرائم الدولية، ص ٧٥.

٢ – انظر كلاً من:

د. إبراهيم الدراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

د. علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص ٧٦.

وكما أن الحق في الدفاع الشرعي لا ينشأ في هذه الحالة، فهو كذلك لا ينشأ في مواجهة من يمارس حقه المشروع في تقرير المصير؛ لأن ممارسة هذا الحق له عدة صور من بينها استخدام القوة المسلحة.

وكما نعلم فإن حق تقرير المصير، أحد الحقوق الأساسية المكفولة في المواثيق الدولية، فعلى سبيل المثال لا يحق (لإسرائيل) أن تستند إلى حق الدفاع الشرعي في ردها على عمليات المقاومة للمواطنين العرب الرازحين تحت الاحتلال (الإسرائيلي)[1].

المطلب الثالث

الشروط الواجب تحققها في فعل الدفاع

إن استخدام الدول لحقها في الدفاع الشرعي يخضع لمجموعة من الضوابط والقواعد، والسبب في ذلك أن استخدام القوة استناداً إلى حق الدفاع الشرعي هو استثناء من المبدأ العام، الذي يقضي بعدم جواز استخدام القوة أو حتى التهديد بها، ومن ثم فإنه من غير المنطقي أن تلجأ الدول لاستخدام القوة دون ضوابط وقواعد، وإلا اختلط الدفاع الشرعي – وهو حقّ مشروع – بالعدوان الذي يشكل جريمة دولية بالمعنى المعروف في القانون الدولي الجزائي المعاصر.

وعلى هذا الأساس سوف أتحدث عن الشروط الواجب توافرها في فعل الدفاع حيث يجب توافر شرطين أساسيين، هما اللزوم والتناسب وذلك على التوضيح التالي :

---

[1] – د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص ٤٣٠ وما بعدها.

أولاً – اللزوم

ويقصد به كيفية الدفاع، وهذا الشرط يتضمن ثلاثة شروط فرعية :

١– : أن يكون الدفاع هو الوسيلة الوحيدة لصدّ العدوان :

المقصود من هذا الشرط أن تكون القوة المسلحة هي الخيار الوحيد أمام الدولة المعتدى عليها، فإذا ما توافرت لديها وسائل أُخرى مشروعة وفعالة تستطيع بها ردّ العدوان، فقدت حقها باستخدام القوة استناداً إلى حق الدفاع الشرعي، ومن ثم فإذا ما لجأت لاستخدام القوة في حالة كهذه يعدّ عملها غير مشروع وتتحمل المسؤولية الدولية[١].

والحكمة من وراء هذا الشرط هو تجنب استخدام القوة المسلحة قدر الإمكان، لما تسببه من آثار ونتائج سلبية وخطيرة ليس على الدولة المعتدية والمعتدى عليها فحسب، وإنما على المجتمع الدولي بأكمله.

مثال هذه الحالة أن تتعرض دولة لعدوان مسلح من قبل دولة أخرى وبمقدور الدولة المعتدى عليها اللجوء إلى منظمة دولية (عالمية أو إقليمية) في الوقت المناسب لمساعدتها في التصدي للعدوان الواقع عليها[٢]، (وكما نعلم فإن أمام هذه المنظمات وسائل متعددة لردع المعتدي من بينها استخدام القوة العسكرية).

ولم تلجأ إلى ذلك ففي مثل هذه الحالة تفقد حقها المنصوص عليه في المادة /٥١/ من الميثاق[٣].

---

١ – د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص ٤٤٤.

٢ – بإمكاننا القول: إن هذه الحالة تنطبق على دولة الكويت التي تعرضت لعدوان من قبل العراق عام /١٩٩٠/ م فقد لجأت مباشرة إلى المنظمة الدولية، وهذه الأخيرة استخدمت صلاحياتها ونجحت من خلال التحالف الدولي في إخراج العراق من الكويت.

٣ – د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، الجريمة الدولية، دار النهضة، القاهرة، ١٩٩٩ م، ص٧١.

٢- : يجب أن يتجه فعل الدفاع إلى مصدر العدوان المسلح :

المقصود من هذا الشرط أن يوجه فعل الدفاع إلى الدولة التي صدر منها فعل العدوان[١]، فلا يجوز أن يوجه فعل الدفاع إلى دولة لم تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في العدوان، كأن تقدّم إحدى الدول فرقاً عسكرية من قواتها المسلحة، أو تقدم مطاراتها أو موانئها لتكون بخدمة الدولة المعتدية ففي مثل هذه الحالات، فإن هذه الدولة تكون طرفاً في العدوان.

وتطبيقاً لذلك فإن للدولة المعتدى عليها حقاً بالردّ على الدولة المعتدية، وعلى الدول المساهمة معها ولاسيما الدول التي تقدّم إقليمها .

والرد على مصدر العدوان بهذا المعنى لا يجيز للدولة المعتدى عليها أن ترد على دولة تربطها علاقات وثيقة ومميزة بالدولة المعتدية؛ كتحالف أو غير ذلك[٢] (مادام أنها لم تشارك في العدوان) . وكذلك لا يجوز الرد على دولة في حالة حياد أي أنها لم تشارك في الحرب؛ لأن انتهاك حالة الحياد يشكل جريمة دولية، وهذا ما حدث في الحرب العالمية الأولى عندما انتهكت ألمانيا حياد كل من بلجيكا ولكسمبورغ، فلهذه الدول حقوق من بينها عدم الاعتداء عليها واحترام سيادتها وإقليمها.

٣- : الصفة المؤقتة لفعل الدفاع :

ورد هذا الشرط في المادة /٥١/ من الميثاق فقد جاء " إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين ". والمقصود من هذه العبارة أن فعل الدفاع المتخذ من قبل الدولة المعتدى عليها يتوقف بتدخل مجلس

---

١ – د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص ٤٤٤ –٤٤٥.

٢ – د. علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٣٣.

الأمن واتخاذه للتدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين بوصفه الجهاز المسؤول عن هذه المهمة وفقاً للمادة /٢٥/ من الميثاق.

والهدف من ذلك هو حصر استخدام القوة العسكرية في أضيق الحدود، إضافة إلى تركيز استخدام القوة تحت سيطرة الأمم المتحدة[١]، والواقع أن العبارة المتقدمة على الرغم من أنها واضحة الألفاظ، إلا أنها لا تخلو من الغموض وتطرح في الوقت نفسه تساؤلاً مهماً يتمثل بتحديد اللحظة التي يتوقف فيها اختصاص الدولة المعتدى عليها في ممارسة حقها في الدفاع الشرعي،[٢] هل بمجرد الاجتماع والتداول من قبل المجلس (من المفترض أن يكون المجلس في حالة انعقاد دائم) أو بإصداره القرارات بغض النظر عن مضمونها وطبيعتها، سواء تتضمن الدعوة لوقف إطلاق النار أو باتخاذ تدابير مؤقتة أو تدابير عقابية.

في اعتقادي أن حق الدولة المعتدى عليها في ممارسة الدفاع الشرعي يبقى مستمراً حتى يقرر مجلس الأمن اتخاذ تدابير الأمن الجماعي القسرية التي تتضمن استخدام القوة العسكرية استناداً إلى المادة /٤٢/ وما يليها من مواد الميثاق.

ثانياً – التناسب :

المقصود من هذا الشرط تناسب فعل الدفاع مع فعل العدوان، أي أن تكون القوة المستخدمة متناسبة من حيث الجسامة مع العدوان القائم[٣]، والمعيار

---

1 – GRAY. Christine, International Law and the use of force, op. cit, P.93.

٢ – د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص ٤٤٥.

٣ – د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص٤٤٩.

المتّبع لمعرفة مدى تحقق التناسب بين الفعلين (الدفاع والعدوان) هو معيار موضوعي قوامه مسلك (الدولة العادية)[1]، بمعنى أن توضع دولة عادية في نفس الظروف والأوضاع التي كانت عليها الدولة المدافعة؛ لمعرفة كيف ستردّ على العدوان. ومن ثم إذا تبين أن الدولة المعتدى عليها استخدمت نفس الوسائل التي ستستخدمها هذه الدولة أو أقل منها، فإن مبدأ التناسب يكون متحققاً، أما إذا استخدمت وسائل أشد جسامة، فإن مبدأ التناسب يكون منتفياً، ويترتب على ذلك أن تفقد الدولة صفة الدفاع وتتحول إلى معتدية.

إن اشتراط التناسب بين فعلي الدفاع والعدوان لا يعني تماثل الوسائل المستخدمة، فليس بالضرورة أن تكون وسيلة الدفاع بنفس جسامة وسيلة العدوان فالغاية من الدفاع هو دفع العدوان أو إيقافه في أقصر وقت.

وانطلاقاً من ذلك إذا ما توافرت أمام المدافع عدة وسائل متدرجة من حيث الجسامة. وتدخل جميعها ضمن دائرة التناسب فليس بالضرورة أن تستخدم أشدها إذا كان بإمكانها استخدام وسيلة أخف منها ضرراً وتحقق الغاية من الدفاع، وهو كما بيّنا دفع العدوان أو إيقافه.

الواقع أن تطبيق مبدأ التناسب على هذا النحو، ليس بالأمر السهل، ولاسيما في ظل امتلاك الأسلحة الذرية من قبل بعض الدول فكيف سيكون تطبيق هذا المبدأ إذا حدث واستخدمت هذه الأسلحة؟

ميز الفقه في جوابه عن هذا التساؤل بين حالتين، فإذا تعرضت دولة تمتلك أسلحة ذرية لعدوان بأسلحة تقليدية، فإن الرأي الغالب لدى الفقهاء عدم جواز الرد بأسلحة ذرية؛ لأن مبدأ التناسب منتفٍ في هذه الحالة، ومن ثم إذا استخدمت الدولة المدافعة مثل هذا السلاح، فتكون متجاوزة لمبدأ التناسب وتتحمل المسؤولية الدولية.

---

[1] – د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، الجريمة الدولية، مرجع سابق، ص٧٢.

والعلة في هذا الرأي – والذي أؤيده – هو الآثار الكارثية التي تسببها الأسلحة الذرية على البشرية مقارنة بالأسلحة التقليدية، فآثارها لا تقتصر على الدولة المستهدفة بل تتعدى ذلك إلى غيرها من الدول فضلاً عن آثارها الضارة على الأجيال المتعاقبة، سواء في الدولة المستهدفة أو الدول المجاورة[١]، والمثال الحي على ذلك مدينتا هيروشيما وناغازاكا اليابانيتان اللتان تعرضتا للأسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية.

أما الحالة الثانية فهي تتناول استخدام المعتدي لأسلحة ذرية، فهنا الرأي الغالب من الفقهاء يقرّ بحق الدولة المعتدى عليها بالرد بأسلحة مماثلة (إذا كانت تملك مثل هذا السلاح) رغم النتائج والآثار المدمرة[٢].

المطلب الرابع
الآثار المترتبة على ممارسة حق الدفاع الشرعي

---

١ – من الآراء المغايرة لهذا الموقف رأي الدكتور هينري كيسنجر – وزير الخارجية الأمريكي الأسبق – حين يقر بأن للدول الحق باستخدام أسلحة ذرية، إذا كانت الأسلحة التقليدية المستخدمة واسعة النطاق ولها قوة تدميرية كبيرة. ويبدو لنا أن الدكتور هينري كيسنجر يحاول تبرير استخدام الولايات المتحدة لأسلحة من هذا القبيل ضد اليابان خلال الحرب العالمية الثانية.

٢ – هناك قلة من الفقهاء لا يوافقون على هذا الرأي، فهم لا يجيزون للدول استخدام الأسلحة الذرية في كافة الظروف والأحوال، حتى وإن كانت في حالة دفاع شرعي ويعللون ذلك بالمخاطر الكارثية التي تنتج عن استخدام هذه الأسلحة.

يترتب على ممارسة حق الدفاع الشرعي ثلاثة آثار، هي: إباحة الدفاع الشرعي، ورقابة مجلس الأمن الدولي، وتجاوز حدود الدفاع الشرعي، وذلك على التفصيل الآتي :

أولاً – إباحة الدفاع الشرعي :

يترتب على توافر شروط الدفاع الشرعي أثرٌ قانونيٌ هامٌ يتمثل في إباحة فعل الدفاع، أي أن استخدام القوة المسلحة من جانب الدولة المدافعة يصبح أمراً مشروعاً، ويترتب على ذلك انتفاء المسؤولية القانونية الدولية (المدنية والجزائية)[١].

وبالنظر إلى أن أسباب الإباحة ذات طبيعة موضوعية، فإن الدول المساهمة في فعل الدفاع تستفيد بدورها من هذا الأثر[٢]، وكنا قد بيّنا فيما سبق، أن فعل الدفاع يمارس بشكل فردي أو جماعي، ولأن حق الدفاع الشرعي حق طبيعي أقره العرف الدولي قبل النص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فإن الدول كافّة تستفيد منه سواء أكانت أعضاء في المنظمة الدولية أم لا.

والدول تمارس حق الدفاع الشرعي عن طريق موظفيها، وهؤلاء يمارسون هذا الحق، إما بناء على أوامر القائد العام للجيش والقوات المسلحة، وإما وفقاً لسلطاتهم التقديرية إذا كانوا مخوّلين في ذلك، وهم باستطاعتهم التمسك بحالة الدفاع الشرعي بتوافر شروطه لإبعاد المسؤولية عنهم إذا ما تعرضوا للملاحقة من أي هيئة اختصاصية كمجلس الأمن الدولي، أو أي محكمة جنائية (دولية أو وطنية).

وإن إثبات توافر حالة الدفاع الشرعي تقع على عاتق مجلس الأمن استناداً إلى المادة /٥١/، حيث يتولى الرقابة اللاحقة على الأفعال التي قامت بها

---

[١] – د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، /٢٠٠٧/ م، ص٨٢٤.

[٢] – د. علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص٨٦.

الدولة المدافعة. وعلى ضوء تلك الوقائع يقرر براءة الدولة أو إدانتها، وبالطبع فإن الدولة التي تدّعي أنها في حالة دفاع شرعي عليها أن تقدم الأدلة التي تثبت إدعائها بأنها تعرضت لهجوم مسلح غير مشروع، وتوافر مبدأ التناسب بين الإجراء الدفاعي وفعل العدوان الواقع عليها.

ثانياً – رقابة مجلس الأمن :

إن مجلس الأمن هو الجهاز المختص وفقاً للمادة ١/٢٤ من الميثاق في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولأن استخدام القوة في العلاقات الدولية بات أمراً محرماً باستثناء حالتين، إحداهما حق الدفاع الشرعي، فإن للدول – استناداً إلى هذا الحق – ممارسة القوة المسلحة دون إذن سابق من مجلس الأمن؛ تأسيساً على القوة القاهرة الناشئة عن العدوان الواقع عليها، إلا أن ممارسة القوة وفقاً لهذا الحق ليست مطلقة، ولكن تخضع لرقابة لاحقة من مجلس الأمن، فضلاً عن أنها تتوقف عند تدخل المجلس وهذا ما أكدته المادة /٥١/ من الميثاق.

ووفقاً لهذه المادة فعلى الدولة المعتدى عليها إبلاغ المجلس بالتدابير التي اتخذتها تأسيساً على حقها في الدفاع الشرعي، وحق إبلاغ المجلس لا يقتصر على الدولة المعتدى عليها بل يتعدى ذلك ليشمل كل عضو في الجماعة الدولية سواء أكانت في حالة دفاع شرعي جماعي – استناداً إلى وجود حلف أو اتفاق مع الدولة المعتدى عليها – أم لا، وفي الحالة الأخيرة فإن الدول تستند إلى نص المادتين ٣٤ و ١/٣٥، وعدم اقتصار حق الإبلاغ على الدولة المعتدى عليها ينطلق من أن هذا الحق من النظام العام الدولي، ومن ثم فإن لكل عضو في الجماعة الدولية الحق بإبلاغ مجلس الأمن.

إن المجلس وبعد هذا الإبلاغ يقوم بفحص الوقائع للتأكد من أنّ ما وقع هو فعلاً عدوان، وصلاحية المجلس في ذلك تستمد من نص المادة /٣٩/، وأكدتها كذلك المادة /٥٢/، وسلطات المجلس في ذلك ذات شقين (قضائية وتنفيذية)،

والمجلس بعد فحص الوقائع يتخذ قراراً بالنتيجة التي توصل إليها، وفي هذه الحالة أمام المجلس عدة فروض.

الفرض الأول : أنّ ما وقع هو عدوان، وأنّ الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة المعتدى عليها لم تتجاوز حدود الدفاع الشرعي، ففي هذه الحالة يدين الدولة المعتدية ويتخذ بحقها ما يراه لازماً من التدابير والإجراءات.

الفرض الثاني : أنّ ما وقع هو عدوان، وأنّ الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة المعتدى عليها تجاوزت حدود الدفاع الشرعي، ففي هذه الحالة فإن المجلس يُحِّمل الدول المعتدى عليها مسؤولية تجاوز حدود الدفاع الشرعي وهنا نميز بين مسؤولية عمدية وغير عمدية.

الفرض الثالث : إذا ثبت من خلال فحص الوقائع عدم وقوع عمل عدواني يبرر الحق بالدفاع الشرعي، ففي هذه الحالة فإن استخدام القوة غير مشروع، ومن ثمّ فإن الدولة التي ادعّت أنها في حالة دفاع شرعي تتحمل المسؤولية القانونية الدولية بوصفها دولة معتدية.

قبل الانتهاء، نشير إلى أن المجلس قد يفشل في التدخل بسبب استخدام حق النقض الفيتو، ففي هذه الحالة فإن سلطة الرقابة والتقدير تنتقل إلى الجمعية العامة، وذلك استناداً إلى قرار الاتحاد من أجل السلام[1].

ثالثاً – تجاوز حدود الدفاع :

قد يحدث أن تكون الإجراءات الدفاعية المتّخذة من جانب الدولة المعتدى عليها غير متناسبة مع فعل العدوان الواقع عليها، أي أن يكون هناك تجاوز لحدود الدفاع الشرعي، فما حكم هذا التجاوز وما تكييفه القانوني ؟

---

[1] – HIGGINS. Rosalyn, the development of International Law through the political organs of the United Nations op. cit, p. 198.

بداية، نقر أن مبدأ التناسب في الدفاع الشرعي من أكثر المسائل صعوبة، ولاسيما مع استخدام الأسلحة المتطورة ذات الخطورة الكبيرة، سواء ما كان منها تقليدياً أو غير ذلك من الأسلحة التي قد تصل إلى الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الصعوبة التي ترافق هذا المبدأ لا تعفي الدولة التي هي في حالة دفاع شرعي من التقيّد به؛ إذا ما أرادت الاستفادة من حق الدفاع الشرعي؛ لأن تجاوز هذا المبدأ يرتب المسؤولية القانونية الدولية، وتتحول الدولة التي كانت بالأصل في حالة دفاع شرعي إلى دولة معتدية، وفي المقابل تعطى الدولة المستهدفة الحق بالرد؛ استناداً إلى حق الدفاع الشرعي، إلا إذا تدخل مجلس الأمن حيث تفقد حقها بالرد في هذه الحالة.

وإن مسؤولية الدولة المتجاوزة تختلف فيما إذا كان التجاوز عن سوء نية أو نتيجة تقصير وإساءة تقدير، ففي الحالة الأولى تسأل عن جريمة دولية عمدية (مقصودة) أما في الثانية فتسأل عن جريمة دولية غير عمدية (غير مقصودة)[1].

[1] – د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص ٤٥٧–٤٥٨.

المبحث الخامس

استخدام سورية للقوة المسلحة كأحد الخيارات لتحرير أرضها المحتلة

إن فشل الخيار التفاوضي بين سورية و (إسرائيل)، بسبب رفض (إسرائيل) الانسحاب من كامل الأراضي السورية المحتلة عام /

١٩٦٧ / م، فضلاً عن سعيها لفرض شروط صارمة ومرهقة تمس السيادة السورية، يدفعنا للحديث عن خيار استخدام سورية للقوة العسكرية، وفق مفهوم حق الدفاع الشرعي، كخيار بديل لتحرير أرضها المحتلة.

سأتناول هذا الموضوع في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : مدى توافر حق الدفاع الشرعي بالنسبة إلى سورية.

المطلب الثاني: أثر مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك على ممارسة سورية لحقها في الدفاع الشرعي.

المطلب الأول

مدى توافر حق الدفاع الشرعي بالنسبة إلى سورية

أشرنا فيما تقدم، إلى أن ممارسة القوة العسكرية ضمن مفهوم حق الدفاع الشرعي، يتطلب توافر مجموعة من الشروط في فعلي العدوان والدفاع.

وهنا لا بد من التساؤل عن مدى توافر هذه الشروط بالنسبة إلى سورية، ومن ثم هل تملك سورية الحق في استخدام القوة المسلحة لتحرير أرضها المحتلة ؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل يتطلب منا الوقوف أمام جملة من المسائل المتصلة مباشرة بممارسة سورية لهذا الحق، وذلك على التوضيح الآتي :

أولاً: الاحتلال (الإسرائيلي) للجولان نتيجة لحرب عدوانية[١] :

---

[١] – يُعرِّف الدكتور علي عبد القادر القهوجي، " (جريمة حرب الاعتداء أو الحرب العدوانية) بأنها كل فعل عدواني مقصود ينطوي على استخدام للقوة المسلحة يصدر عن كبار المسؤولين أو القادة في دولة ضد دولة أخرى " .

انظر في ذلك :

إن الجولان، كسيناء وبقية الأراضي العربية الفلسطينية، كان ضحية عدوان غادر بدأته (إسرائيل) يوم ٥ حزيران /١٩٦٧/ م على كل من مصر والأردن وسورية، وهذا العدوان جاء بعد تخطيط وتدبير كاملين من قبل المؤسستين السياسية والعسكرية في (إسرائيل) منذ عام / ١٩٦٣ / م.

وقد حاولت (إسرائيل) تبرير هجومها المسلح على هذه الدول وما نتج عنه من احتلال مساحات شاسعة من الأراضي العربية، فضلاً عن تهجير أعداد كبيرة من السكان العرب، وتدمير المدن والقرى والبلدات، بأنه عمل دفاعي يدخل ضمن مفهوم حق الدفاع الشرعي المنصوص عليه في المادة /٥١/ من ميثاق الأمم المتحدة، معتبرة أن هذه المادة، لا تقصر ممارسة هذا الحق على وقوع هجوم مسلح، بل تتعدى ذلك لتشمل حالات الخطر الوشيك الوقوع أي الدفاع الوقائي[١] وهو تفسير موسّع للمادة /٥١/.

وهذا التفسير – الذي لم تقبل به أيٌّ من الدول وأيٌّ من الفقهاء، باستثناء (إسرائيل) وبعض الدول المؤيدة لها وأولئك الفقهاء المشايعين لها – يشكل خروجاً واضحاً عن نص المادة /٥١/ وهو ما بيناه في المبحث السابق، وكذلك خروجاً على أحكام ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فهو تفسير خطير، يهدم كل ما تم بناؤه في جسم القانون الدولي ويعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل عصر التنظيم الدولي.

واستندت (إسرائيل) في تدبير هجومها المسلح إلى أنه جاء ردّاً على جملة من الإجراءات التي قامت بها مصر والدول العربية قبل يوم الخامس من حزيران /١٩٦٧/ م، ومن ثم فإنَّ حربها تلك حربٌ دفاعيةٌ وليست عدوانيةً.

علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، /٢٠٠١/ م، ص٢٠.

[١] – د. تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مرجع سابق، ص ٢٩–٣٠.

وإذا دققنا في هذه الإجراءات التي استندت إليها (إسرائيل) وجعلتها حجة لعدوانها، نجد أنها تشمل من بين أمور أخرى[1]، طلب سحب قوات الطوارئ الدولية، عمليات المقاومة الفلسطينية، وإغلاق مضيق العقبة وتيران ... إلخ.

وهذه الأعمال كافّة لا تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، فللدول العربية والشعب الفلسطيني الحق بالقيام بمثل هذه الأعمال؛ لأن هذه الدول في حالة حرب مع (إسرائيل) فلها الحق بممارسة حقوقها كدول محاربة، والشعب الفلسطيني جزء من أرضه تحت الاحتلال، فله الحق بالمقاومة لتحرير أرضه، وفضلاً عن ذلك فإن هذه الأفعال التي قامت بها الدول العربية لا تشكل عدواناً مسلحاً وفقاً للمادة /٥١/ يبرر (لإسرائيل) استخدام القوة .

وانطلاقاً من ذلك فإن الحجج التي ساقتها (إسرائيل) لتبرير عدوانها، لا تستقيم إطلاقاً مع أحكام القانون الدولي المعاصر ولاسيما ميثاق الأمم المتحدة ونص المادة /٥١/.

فالقانون الدولي يحرّم استخدام القوة أو حتى التهديد بها، باستثناء حالتين منها حق الدفاع الشرعي، وممارسة هذا الحق يخضع لضوابط وقيود أهمها أن يكون هناك عدوان مسلح قد وقع فعلاً، وعلى درجة من الجسامة، وأن يكون هناك تناسب بين فعل الدفاع وفعل العدوان وهو مالا ينطبق – إطلاقاً – على الحالة المعروضة أمامنا.

خلاصة ذلك، أن الاحتلال (الإسرائيلي) للجولان كان نتيجة عدوان مسلح قامت به إسرائيل عام /١٩٦٧/ م[2]. وهذا العدوان لم يكن وليد

---

[1] – د. تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مرجع سابق، ص ٣٠–٣١.

[2] – قد يحاجج البعض بأن الأمم المتحدة لم تصدر قراراً بإدانة (إسرائيل) بالعدوان، وللرد على ذلك نقول : إن عدم صدور قرار من المنظمة الدولية لا ينفي وقوع العدوان؛ لأن تحديد وقوع العدوان من عدمه بالنسبة إلى الباحث القانوني الموضوعي، مسألة قانونية يتوصل إليها بتطبيق القانون على

التطورات التي شهدتها المنطقة في الأشهر السابقة على العدوان، بل كان نتيجة تخطيط وتدبير منذ عام / ١٩٦٣ / م.

ثانياً: الاحتلال (الإسرائيلي) للجولان من أخطر أشكال العدوان :

بيَّنَّا آنفاً، أن احتلال (إسرائيل) للجولان كان نتيجة لحرب عدوانية تشكل انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي المعاصر وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وانطلاقاً من ذلك فإن الاحتلال يعدّ أحد صور العدوان المسلح، وهو ما أكده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم /٣٣١٤/ الصادر عام /١٩٧٤/ م عندما عدّ الاحتلال العسكري فعلاً عدوانياً، ولهذا فإن استمرار الاحتلال يعني استمرار العدوان.

والواقع أن الاحتلال العسكري هو من أكثر أشكال العدوان جسامة وخطورة؛ نظراً للآثار والانعكاسات السلبية التي تنجم عنه سواء بالنسبة لإقليم الدولة المعتدى عليها وشعبها، أم بالنسبة للحياة الدولية ككل، فضلاً عما يشكله من اضطرابات خطيرة في السلم والأمن الدوليين.

ومخاطر الاحتلال (الإسرائيلي) لا تتوقف عند كونه عدواناً مستمراً على الأراضي السورية يشكل استمراره انتهاكاً مستمراً لأحكام القانون الدولي، فهو جريمة ضد السلام، وهي واحدة من الجرائم الدولية الخطيرة التي تستوجب المسؤولية القانونية الدولية الجزائية والمدنية.

وفضلاً عن ذلك فالاحتلال أُمُّ الجرائم حيث تتفرع عنها العديد من الجرائم الأخرى التي ترتكبها (إسرائيل)، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، في الجولان السوري المحتل.

والجرائم (الإسرائيلية) المرتكبة بحق الأرض السورية وشعبها كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ضم الجولان عام /١٩٨١/ م وهو

الوقائع الثابتة، لا مسألة سياسية تخضع للأهواء والسياسات الدولية المتغيرة والمرتبطة بمصالح الدول.

فعل عدواني، بناء المستوطنات وهي جرائم حرب، تعذيب الأسرى السوريين وهي جريمة حرب أيضاً.

ثالثاً: إفشال (إسرائيل) لمفاوضات السلام :

بيَّنَّا، أنّ مفاوضات السلام التي انطلقت بين سورية و(إسرائيل) عام /١٩٩١/ م والتي استندت إلى قرارات الشرعية الدولية ولاسيما القرارين /٢٤٢/ و /٣٣٨/ ومبدأ الأرض مقابل السلام لم تحقق النتيجة المرجوّة منها، وهو انسحاب (إسرائيل) الكامل من الأراضي السورية المحتلة مقابل تحقيق السلام .

والسبب الرئيس في ذلك رفض (إسرائيل) تنفيذ الالتزام القانوني المترتّب عليها وفقاً لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وهو الانسحاب حتى خط الرابع من حزيران عام /١٩٦٧/ م، وهو الخط الذي كان يفصل القوات العسكرية لكلا الطرفين قبل العدوان الشامل يوم ٥ حزيران / ١٩٦٧ / م.

والموقف (الإسرائيلي) هذا انعكس بصورة واضحة وجلية من الطروحات التي قدمتها (إسرائيل) في أثناء مسيرة المفاوضات الطويلة.

وعلى الرغم من أنّ مسألة الانسحاب الكامل هي جوهر أي اتفاق سلمي بين الطرفين، وهو عنصر رئيس في صحة أي معاهدة سلام مستقبلية أو عدم صحتها، فإن الموقف (الإسرائيلي) لم يقتصر على مسألة عدم الانسحاب الكامل، بل تعدى ذلك إلى ربط الانسحاب بمسائل أخرى بعضها يخرج أصلاً عما نص عليه القرار /٢٤٢/، كالتطبيع وبعضها الآخر يمسّ الشؤون الداخلية السورية في الصميم، كتحديد علاقاتها مع الغير (دول أو غير دول)، كعلاقة سورية بإيران أو حزب الله أو حركة حماس، وهو ما يشكل انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إذاً، تسعى (إسرائيل) إلى التوصل إلى معاهدة سلام تتضمن أحكاماً تكفل تفوقها المستمر على سورية، وذلك بفرض أشكالٍ متعددة من القيود والرقابة الأحادية الجانب، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى إبقاء سورية دولة ضعيفة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، فضلاً عن تحديد دورها الإقليمي وتهميشه.

رابعاً: عجز منظمة الأمم المتحدة في إزالة آثار العدوان :

الواقع أن منظمة الأمم المتحدة بصفتها المنظمة المسؤولة عن السلام العالمي، لم تتمكن من القيام بدورها، وفقاً لما نص عليه الميثاق المنشئ لها في تعاملها مع الصراع العربي – الإسرائيلي، والسبب الرئيس في ذلك هو رفض العديد من الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق ضد (إسرائيل).

ولهذا فإن المنظمة الدولية لم تناقش في قراراتها الصادرة أثناء العدوان عام /١٩٦٧/م وحتى في القرار /٢٤٢/ مشروعية العمليات القتالية التي قامت بها (إسرائيل) أو عدم مشروعيتها، ومن ثم فهي لم تشر إلى كلمة عدوان في أي من تلك القرارات، وكذلك لم تتضمن دعوة (إسرائيل) للانسحاب إلى المواقع التي كانت عليها قبل الاعتداء[١]، وهو ما يعكس الرغبة الحقيقية للدول

---

[١] – لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دور رئيس في عدم تضمين القرارات الصادرة عن المجلس أثناء عدوان حزيران / ١٩٦٧ / م دعوة (إسرائيل) إلى الانسحاب إلى المواقع التي كانت فيها قبل الاعتداء، وظهر ذلك جلياً منذ صدور القرار الأول يوم ٦ حزيران القاضي بوقف إطلاق النار، وهو ما أكده وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي في مجلس الأمن يوم ٦ حزيران حيث قال : " لمدة يومين دارت مفاوضات حول ما إذا كان على المجلس أن يصدر قراراً لوقف إطلاق النار يتضمن انسحاب الفريقين إلى المواقع التي كانا فيها قبل بدء القتال. ولكن بعض الدول، وخصوصاً الولايات المتحدة، رفضت الموافقة على هذا القرار؛ لأن إسرائيل أرادت منها أن ترفض، ورفضت إسرائيل، لأنها أرادت أن تحتفظ بالأراضي التي احتلتها عن طريق عدوانها المفاجئ ".
انظر في ذلك :

المتحالفة مع (إسرائيل) وبالتحديد الولايات المتحدة في دعم (إسرائيل) في عدوانها على الدول العربية.

ولهذا نجد أنّ قرارات المنظمة الدولية صدرت وفقاً لسلطات المجلس المقررة في الفصل السادس من الميثاق لا السابع، وهذه القرارات لا تتمتع بقوة الإلزام لذاتها.

وعلى الرغم من أنّ القرار /٢٤٢/ بما جاء فيه من أحكام لصالح (إسرائيل)، فإن الأمم المتحدة فشلت في مساعيها لوضع هذا القرار موضع التنفيذ، وذلك عندما اصطدم الممثل الخاص للأمين العام غونار ياريغ بالموقف (الإسرائيلي) الرافض لتطبيق هذا القرار.

وبعد حرب تشرين التحريرية عام /١٩٧٣/ م اقتصر دور منظمة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات لحصر الصراع في أضيق الحدود، وذلك بإرسال قوات طوارئ إلى جبهتي سيناء والجولان، وأُخرجت المنظمة كلياً من أي دور فعلي في المفاوضات، التي قادتها الولايات المتحدة بين الأطراف المتحاربة.

وبعد الرفض الواضح من جانب (إسرائيل) للانسحاب من الجولان، وهو ما كان من المفترض أن يعقب اتفاق الفصل عام /١٩٧٤/ م لم تتمكن المنظمة الدولية من ممارسة أي دور فاعل في ذلك، حتى أنها فشلت في اتخاذ إجراء عقابي ضد (إسرائيل) بسبب قيام تل أبيب بإصدار قرار بضم الجولان عام /١٩٨١/ م، وهو ما يعدّ انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، كذلك فشلت في وضع حدٍّ لسياسة الاستيطان التي تقوم بها (إسرائيل) في الجولان وغيرها من الأراضي العربية المحتلة.

د. جورج ديب، العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص٣٦-٣٧.

وزيادة على ذلك فقد منعت المنظمة الدولية من تأدية أي دور جدِّي منذ انطلاق العملية السلمية عام /١٩٩١/ م، على الرغم من المطالبة العربية، ولاسيما السورية بأن يكون للمنظمة الدولية دور فاعل فيها .

يتبين لنا أن دور منظمة الأمم المتحدة كان محدوداً منذ عام /١٩٦٧/ م – أي منذ العدوان (الإسرائيلي) الشامل على كل من مصر والأردن وسورية – ولم تتمكن من استخدام صلاحياتها المتضمنة اتخاذ تدابير عقابية، وفقاً لأحكام الفصل السابع، وذلك في مواجهة أخطار تهديد السلم والأمن الدوليين وقمع العدوان.

خامساً: الدعم الأمريكي الشامل (لإسرائيل) :

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل بشكل فعلي في الصراع العربي – الإسرائيلي منذ عام /١٩٧٠/ م، وذلك بمبادرة السلام التي قدمها وزير الخارجية روجيرز، ثم تصاعد الدور الأمريكي بعد حرب تشرين، حيث تولى وزير الخارجية هينري كيسنجر إدارة مفاوضات فصل القوات بين مصر و(إسرائيل) وبين سورية و(إسرائيل)، واستفردت الولايات المتحدة في إدارة مفاوضات السلام بين مصر و(إسرائيل) التي توّجت بالتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام في أثناء ولاية الرئيس كارتر.

ونجاح الولايات المتحدة في إدارة المفاوضات بين (إسرائيل) ومصر عزّز من دور الولايات المتحدة في المنطقة سياسياً وعسكرياً؛ مما انعكس على علاقة التحالف بين تل أبيب وواشنطن.

وفي الوقت نفسه همَّش دور القوى الكبرى الأخرى، كالاتحاد السوفييتي، وفرنسا، وبريطانيا، فضلاً عن تهميش الأمم المتحدة من تأدية أي دور جوهري في المفاوضات العربية – الإسرائيلية، وهو ما ظهر جلياً بعد انعقاد مؤتمر مدريد

للسلام عام /١٩٩١/ م وتولي الولايات المتحدة رعاية المفاوضات العربية – الإسرائيلية دون أن يكون لموسكو أي دور مؤثر بها.

وخطورة الدعم الأمريكي (لإسرائيل) وانفرادها في إدارة الصراع العربي – الإسرائيلي، يكمن في تدعيم السياسة العدوانية (الإسرائيلية) تجاه الأراضي العربية المحتلة فضلاً عن غياب أي دور رادع لأي إجراء عدواني تقوم به (إسرائيل)، وهذا يُعَدُّ دعماً غير مباشر من قبل الولايات المتحدة (لإسرائيل) في استمرار عدوانها على الجولان وغيرها من الأراضي العربية المحتلة.

إضافة إلى ذلك فإن الدور الواسع الذي تقوم به الولايات المتحدة ينعكس طرداً على النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما في إقامة القواعد العسكرية، وهو ما يشكل تهديداً مستمراً ومباشراً لسيادة الدول العربية ومصالحها.

سادساً: طبيعة العلاقة بين سورية و(إسرائيل) :

إن العلاقة بين سورية و(إسرائيل) محكومة منذ عام /١٩٧٤/ م بوثيقة قانونية، هي اتفاق فصل القوات. وهذا لا يعني أن اتفاقية الهدنة الموقعة بين الطرفين عام /١٩٤٩/ م باتت ملغاة، فهي مازالت قائمة، وسوف تشكل الأساس بالنسبة إلى خط الانسحاب الذي يجب على (إسرائيل) أن تقوم به، أي خط الرابع من حزيران /١٩٦٧/ م.

واتفاق الفصل لا يتعدى كونه اتفاقاً لفصل القوات العسكرية لكلا الطرفين، ضمن آلية محكمة تهدف إلى تثبيت وقف إطلاق النار، كحالة مؤقتة في محاولة لإعطاء الجهود السلمية الفرصة دون التخلي عن الحق بالعودة إلى القتال إذا وجدت مصلحة في ذلك، ومن ثم فإن هذا الاتفاق ليس اتفاق سلام، وهو ما نصت عليه الفقرة الأخيرة منه عندما أكدت أن هذا الاتفاق لا يعدّ اتفاقَ سلام نهائي، بل هو خطوة نحو سلام دائم على أساس قرار مجلس الأمن ذي

الرقم /٣٣٨/، مما يعني أن حالة الحرب من الناحية القانونية مازالت قائمة بين سورية و(إسرائيل)، ومن ثم فإن حق ممارسة الدفاع الشرعي بالنسبة لسورية مازال قائماً.

ومما يعزّز ذلك أن الاتفاق لم ينص في أيٍّ من أحكامه على عدم استخدام القوة أو التهديد بها، وكذلك لم يرد أي نص يحصر حل النزاع بين الطرفين بالوسائل السلمية.

وإضافة إلى ذلك فإن التعهد الوارد في الفقرة الأولى من الاتفاق، التي تقضي بمراعاة وقف إطلاق النار والامتناع عن جميع الأعمال العسكرية، لم تهدف إلا لتدعيم قرار مجلس الأمن / ٣٣٨ /، ولا يمكن أن تعني بأي حال من الأحوال وقفاً دائماً للعمليات الحربية، ولا يطعن في ذلك خلو الاتفاق من قيد زمني محدد، سواء لسريان وقف إطلاق النار أو لسريان الاتفاق بصفة عامة.

وانطلاقاً من ذلك فإن هذا التعهد يقتصر على الوقف المؤقت للعمليات الحربية ضمن المفهوم العام للاتفاق، أي لإعطاء فرصة للجهود السلمية، فإذا فشلت هذه الجهود فيكون من حق كل طرف استخدام الوسائل الأخرى، بما فيها استخدام القوة العسكرية من أجل استعادة حقوقه.

خلاصة ما تقدم: إن حق سورية في استخدام حق الدفاع الشرعي لتحرير أرضها المحتلة حق قائم لم يسقط بأي شكل من الأشكال، ولاسيما أنها طرقت الأبواب السياسية والدبلوماسية كافّة لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ولكن (إسرائيل) استمرت على رفضها مستفيدة من الخلل القائم في موازين القوى وعجز منظمة الأمم المتحدة.

وهنا لا بد من التساؤل: هل من تعارض في استخدام سورية لحقها في الدفاع الشرعي لتحرير أرضها المحتلة مع وجود قوة مراقبي فضّ الاشتباك في الجولان ؟ هذا ما سنتحدث عنه في المطلب التالي.

المطلب الثاني
أثر مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك على ممارسة سورية لحقها في الدفاع الشرعي.

في البداية، نشير إلى أن قوة مراقبي فضّ الاشتباك ليست قوة مقاتلة، بل هي قوة سلام بتعداد محدود لا يتعدى /١٢٥٠/ شخصاً، مزودين بأسلحة خفيفة ذي طبيعة دفاعية، ومن ثم فإن القوة لا تشكل بأي مقياس من المقاييس عائقاً عسكرياً أمام هجوم واسع النطاق، تقوم به القوات النظامية التابعة لأي من الطرفين السوري أو (الإسرائيلي).

وانطلاقاً من ذلك فإن القوة لا تتمتع بقيمة عسكرية بالمعنى الفني للكلمة، بل قيمتها الحقيقية تتجلى في كونها حاجزاً سياسياً دولياً، فهي تابعة للأمم المتحدة، ومن ثم فهي تمثل المجتمع الدولي بأكمله. ومن هنا فإن تخطيها دون العودة إلى الهيئة التي أرسلتها – وهي منظمة الأمم المتحدة – سيكون له انعكاسات واسعة ليس من السهل تجاوزها.

ولهذا، فإن الطريق أمام سورية يكمن مقدماً في الطلب إلى منظمة الأمم المتحدة بسحب القوة، تمهيداً لاستئناف العمليات القتالية بوصفه الخيار الوحيد الذي بات أمامها لاستعادة أرضها المحتلة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، كيف ستتعامل المنظمة الدولية مع هذه الحالة إن حصلت؟ وما هي الخيارات المطروحة أمامها، أي هل ستستجيب المنظمة الدولية للمطلب السوري وتتخذ إجراء بذلك ؟ وما العقبات التي قد تصطدم بها ؟ أم سترفض المطلب السوري وتعدّ ذلك تهديداً للسلم والأمن الدوليين ؟

ليس من السهولة الإجابة عن هذه التساؤلات، فسلوك المنظمة الدولية محكوم – أصلاً – بموازين القوى، ومع ذلك بإمكاننا تصوّر عدة فرضيات، مستهدين ببعض التجارب التي طبقتها المنظمة الدولية في مناسبات سابقة، سواء على قوة مراقبي فضّ الاشتباك ذاتها أو على عمليات السلام المشابهة[1] لهذه القوة، مع التأكيد على مسألة هامة، وهو عدم التطابق بين قوة مراقبي فضّ الاشتباك وأيٍّ من العمليات الأخرى المشابهة لها، فلكل عملية خصوصيتها.

الفرضية الأولى : تأجيل البتّ في المطلب السوري لإعطاء المنظمة الدولية الفرصة للتدخل في الصراع القائم :

ترتكز هذه الفرضية في أن المنظمة الدولية حريصة على تطبيق القرارات الصادرة عن أجهزتها الرئيسة، ولاسيما القرارين /٢٤٢/ و /٣٣٨/ الصادرين عن مجلس الأمن، وهما أساس العملية السلمية بين العرب و(إسرائيل).

ولأن المنظمة الدولية استبعدت قسراً من تأدية أي دور جوهري في إدارة المفاوضات، وذلك بناء على إصرار كل من (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية، فهذا لا يعني أن عملية الاستبعاد ستظل إلى مالا نهاية، ولاسيما أن

---

[1] – نقصد بذلك كلاً من قوة الطوارئ الدولية الأولى التي أُنشئت عام /١٩٥٦/ م وانسحبت من سيناء عام /١٩٦٧/ م بناءً على طلب الحكومة المصرية. وقوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان والتي أُنشئت عام /١٩٧٨/ م حيث طرأت عليها عدة تطورات، لاسيما عام /٢٠٠٠/ م عندما تم تقليص عدد أفرادها إلى /٢٥٠٠/ شخصاً، ثم عززت بعد عدوان (إسرائيل) على لبنان عام /٢٠٠٦/ م حيث اتسعت مهامها وزاد عدد أفرادها ليصل إلى ما يقارب /١٥٠٠٠/ فرداً.

حول تعزيز قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، انظر:

د. أحمد إبراهيم محمود، إشكاليات عمل قوات اليونيفيل في لبنان

http://www.abram.org.eg/acpss5%CAhram5%C20065%C85%C295%vvom MO.HIM 1/7/2007

المفاوضات لم تحقق النتائج المطلوبة منها، وهو إحلال السلام في المنطقة على أساس الانسحاب (الإسرائيلي) الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وتجد هذه الفرضية أساساً لها في مناسبتين سابقتين تتعلقان بالموقف السوري من الموافقة على تجديد ولاية قوة مراقبي فضّ الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى، وكان ذلك عامي /١٩٧٥/ و /١٩٧٦/ م، حيث ترددت سورية في إعطاء موافقتها على التمديد بسبب الجمود الذي خيّم على جهود السلام، وهذا الموقف استدعى تحرّك المنظمة الدولية من خلال الأمين العام، حيث قام بزيارة المنطقة، والتقى بالرئيس حافظ الأسد في محاولة للحصول على موافقة سورية لتمديد ولاية القوة.

وبعد مناقشات هامة بين الجانبين، تركزت في الأساس على مسألة دفع الجهود السلمية إلى الأمام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وبعد التأكيد أن الأمين العام سيعمل في هذا الاتجاه، وافقت سورية على التمديد للقوة .

وبالفعل فقد تمّ التأكيد على ضرورة تطبيق القرارات الدولية في جلسة تبني مجلس الأمن لقرار تمديد القوة فضلاً عن ذلك طُرحت مشكلة الشرق الأوسط في جدول أعمال مجلس الأمن على الرغم من المعارضة (الإسرائيلية) المستندة أساساً إلى استبعاد المنظمة الدولية، ولاسيما مجلس الأمن من تأدية أي دور في أزمة الشرق الأوسط، ومع أهمية هذا التحرك على الرغم من محدوديته، فإن التطورات السياسية المتصلة مباشرة بالصراع العربي– الإسرائيلي سرعان ما أبعدت المنظمة الدولية عن تأدية أي دور رئيس في الصراع العربي – الإسرائيلي.

واستناداً إلى هاتين التجربتين المتصلتين مباشرة بقوة مراقبي فضّ الاشتباك، وباعتبار أن المهمة الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فأمام المنظمة أحد خيارين، **الأول** : التهديد باللجوء إلى

أحكام الفصل السابع من الميثاق لإلزام (إسرائيل) بالامتثال إلى القرارات الدولية، وهو احتمال من الصعب تطبيقه، إلا إذا اجتمعت إرادة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، فالتجارب السابقة كافّة المتعلقة (بإسرائيل)، أثبتت عجز المنظمة الدولية في اتخاذ أي إجراء عقابي ضدها؛ بسبب استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو)، أو التلويح باستخدامه ضد مشروع أي قرار يتضمن فرض عقوبات على (إسرائيل)[1].

أما الخيار الثاني : فهو الضغط على (إسرائيل) لتطبيق قرارات الشرعية الدولية دون التهديد باستخدام أي من العقوبات المنصوص عليها في الميثاق، وفي هذه الحالة أمام المنظمة الدولية خيارات واسعة، كطرح مشكلة الشرق الأوسط في جدول أعمال مجلس الأمن، أو تشكيل لجنة خاصة توكل إليها مهمة التحقيق في أسباب فشل الجهود السلمية، أو تكليف الأمين العام بالقيام بمساعي حميدة، أو تعيين ممثل خاص يتمتع بسلطات واسعة؛ لمتابعة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، أو غير ذلك من الخيارات.

الفرضية الثانية : الاستجابة للمطلب السوري بسحب قوة مراقبي فضّ الاشتباك:

تنطلق هذه الفرضية من أن المنظمة الدولية عاجزة عن القيام بأي دور جدّي في المفاوضات السورية – الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه فإن الجمهورية

---

[1] – مثال ذلك، استخدام الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع القرار الذي قدمته المجموعة العربية إلى مجلس الأمن يوم ١٩٨٢/١/٢٠ م والذي تضمن فرض عقوبات على (إسرائيل) بسبب عدم تراجعها عن قرارها بضم الجولان.

لمزيد من التفصيل،

انظر الوثيقة: S/PV.2329 OF 20 January 1982 p 23-24

العربية السورية – حيث إن قوة مراقبي فضّ الاشتباك ترابط على إقليمها – لم تعد راغبة في التمديد للقوة، وهي مسألة تتعلق في المقام الأول بالسيادة السورية.

ومما يعزز المطلب السوري بسحب قوة مراقبي فضّ الاشتباك، أن دمشق طرقت الأبواب كافة، وأبدت التعاون الكامل مع المبادرات السلمية كافّة، التي تضمن عودة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين.

وفوق ذلك فإن دمشق كانت – وعلى الدوام – من أشد المناصرين بأن يكون للمنظمة الدولية دور فعّال في إدارة المفاوضات، ضماناً للوصول إلى معاهدة سلام صحيحة وسليمة وذلك ضمن إطار مبادئ وأهداف المنظمة الدولية.

وفي المقابل فإن الموقف (الإسرائيلي) لن يكون موقفاً مؤثراً بشكل كبير، (فإسرائيل) هي التي عرقلت عملية السلام، ولم تُبد أي استعداد للانسحاب الكامل من الأراضي السورية، وفقاً لما تنص عليه القرارات الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، بل عملت على ترسيخ احتلالها بضمّ الجولان عام /١٩٨١/ م وإصدار قوانين متعددة بتدعيم ضمها للجولان، فضلاً عن الاستمرار في بناء المستوطنات، والقيام بإجراءات وممارسات إجرامية متعددة تقع على السكان المدنيين في الجولان، وكذلك الأرض والموارد الطبيعية، وهو ما يشكل بمجمله انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

وبالمحصلة فإن تمسك (إسرائيل) ببقاء القوة الدولية في الجولان، هو للحفاظ على الوضع الراهن مع سورية، أي حالة اللاسلم واللاحرب، فضلاً عن جعلها حاجزاً يوفر لها الأمان والهدوء مع استمرارها باحتلال الجولان.

وإضافة إلى ما تقدم، فإن المنظمة الدولية ستتأثر بشكل كبير بمواقف الدول المساهمة بوحدات عسكرية في القوة، حيث إن هذه الدول ستحترم

الموقف السوري على أرجح الاحتمالات[1]، وستتخذ قرارات أولية بسحب وحداتها العسكرية، وهو ما يشكل ضغطاً حقيقياً على المنظمة الدولية لاتخاذ قرار بسحب القوة ككل.

إن هذه الفرضية تشبه الحالة التي كانت قائمة بين الجمهورية العربية المتحدة والمنظمة الدولية عام /١٩٦٧/ م، وذلك عندما طلبت القاهرة بسحب قوة الطوارئ الدولية المرابطة في سيناء (على الرغم من الفارق بين النظام القانوني والظروف التي تحكم قوة مراقبي فضّ الاشتباك وتلك التي كانت تحكم قوة الطوارئ الدولية).

فقد استجاب الأمين العام لمطلب مصر، وأعطى أوامره بسحب قوة الطوارئ مبرراً ما قام به بجملة من الحجج، أهمها فقدان الأساس القانوني من وجود القوة، وهو رضا الدولة المضيفة، وعدم جدوى بقاء القوة إذا لم تلق التأييد من الدولة المضيفة[2]، فضلاً عن انسحاب بعض الوحدات التابعة لعدد من الدول من القوة.

وعلى الرغم من الانتقادات الكبيرة التي وجهت من جانب بعض الدول (ككندا وإسرائيل والولايات المتحدة) إلى قرار الأمين العام، والتي كانت تخفي وراءها أهدافاً سياسية تهدف لحماية (إسرائيل)، فإن سحب القوة من الأراضي المصرية كان إجراءً مشروعاً، وذلك لانعدام الأساس القانوني الذي قامت عليه وهو قبول الدولة المضيفة.

---

[1] – انظر على سبيل المثال : موقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن عام /١٩٧٦/ م، وهو ما عكس الدور الأساس للموقف السوري من التمديد أو عدم التمديد، في مواقف أعضاء مجلس الأمن.

[2] – لمزيد من التفصيل في ذلك، انظر: تقرير الأمين العام حول انسحاب قوة الطوارئ الدولية، والمقدم إلى الجمعية العامة في ٢٦ حزيران /١٩٦٧/ م.

Report of the Secretary – General on the withdrawal of the United Nations Emergency Force.

General Assembly, A/ 6730@ Add. 1-3 @ A/ 6730/ Add. 3/ Corr . 1 26/ June 1967.

قبل الانتهاء من هذه الفرضية نشير إلى أن التهديد بسحب قوة مراقبي فضّ الاشتباك، قد يصدر عن المنظمة الدولية دون طلب أي من الطرفين، وهذه المحاولة من جانب المنظمة للضغط[1] على كل من سورية و(إسرائيل) للتوصل إلى تسوية سلمية بينهما، وهذه الحالة لم تستخدمها المنظمة الدولية على قوة مراقبي فضّ الاشتباك بصورة صريحة وواضحة، ومع ذلك يمكن القول: إن مواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن عامي /١٩٧٥ و ١٩٧٦/ م عكستا هذا الاتجاه، وذلك بالتأكيد على أن التمديد لن يكون تلقائياً، وأن القوة ليست الحل النهائي، فضلاً عن تأكيد هذه الدول على تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشكل فوري.

ولا يفوتنا أن نقول: إن سحب قوة مراقبي فضّ الاشتباك يعني ومن حيث المبدأ، إلغاء اتفاق الفصل بين سورية و(إسرائيل)، وفي هذه الحالة قد يتولى مهمة مراقبة وقف إطلاق النار المراقبون العسكريون التابعون لهيئة مراقبة الهدنة المتواجدون في المنطقة.

الفرضية الثالثة : رفض طلب سورية بسحب قوة مراقبي فضّ الاشتباك :

تنطلق هذه الفرضية من أن موقف سورية القاضي بطلب سحب قوة مراقبي فضّ الاشتباك سيخلق حالة من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين، وهو ما

---

[1]- استخدمت المنظمة الدولية هذا الأسلوب على القوات الدولية المؤقتة العاملة في لبنان بعد إرسال هذه القوة عام /١٩٧٨/ م بمدة ليست بالبعيدة، وكما يشير الدكتور سليم حداد " فإن التهديدات المتكررة من قبل مجلس الأمن بعدم التجديد لهذه القوات ليست إلا وسيلة ضغط على الفرقاء المعنيين من أجل تسهيل إنجاز مهمات القوات ".

انظر في ذلك:

د. سليم حداد، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، ظروف إنشائها، تنظيمها والمهام الموكولة إليها، مرجع سابق، ص ١٦٠ .

يتناقض أصلاً مع مسألة وجود القوة في الجولان، حيث ساهمت منذ إرسالها عام /١٩٧٤/ م حتى الآن في تدعيم وقف إطلاق النار ومن ثم خلقت حالة من الهدوء بين سورية و(إسرائيل).

وهذه الفرضية تعكس ثلاثة جوانب رئيسة، **أولها:** موقف (إسرائيلي) ضاغط على المنظمة الدولية برفض الطلب السوري، **وثانيها:** إدارة أمريكية عدائية لسورية، **أما الجانب الثالث:** فهو موقف ضعيف ومحدود من قبل الدول الكبرى الأخرى.

بمعنى آخر لجوء (إسرائيل) بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسخير المنظمة الدولية بعيداً عن الأهداف والمبادئ الذي أُنشئت من أجلها، وذلك لخدمة مصالحها السياسية[١]، مستغلّين الموقف السوري، المحق أصلاً – على أنه سيخلق أوضاعاً جديدة في المنطقة من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين .

وانطلاقاً من ذلك فعلى المنظمة الدولية عدم الاستجابة لطلب سورية، وفوق ذلك على المنظمة الدولية أن تهدد دمشق باتخاذ إجراءات قد تكون – وفقاً للفصل السابع – بحقها إذا لم تتراجع عن مطلبها بسحب قوة مراقبي فضّ الاشتباك.

إذاً إن تطبيق هذه الفرضية يستند إلى ظروف دولية غير مناسبة إطلاقاً بالنسبة إلى سورية، كتلك الظروف العدوانية التي تعرضت لها من الولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل) على حدٍّ سواء، خلال المدة الممتدة من عام

---

١ – من أمثلة تسخير المنظمة الدولية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالمخالفة لمبادئ وأهداف المنظمة، هو صدور قرار من مجلس الأمن الدولي بشرعنة القوات الأمريكية المتواجدة في العراق، فالقوات الأمريكية عندما دخلت العراق عام /٢٠٠٣/ م دخلت هذا البلد بصفتها قوات غازية ومحتلة لا محرِّرة.

/٢٠٠١-٢٠٠٨/ م، أي في أثناء ولاية جورج بوش في الولايات المتحدة وشارون ثم أولمرت في (إسرائيل).

وللإشارة فأثناء العدوان (الإسرائيلي) على لبنان عام /٢٠٠٦/ م وبُعيده، تعالت العديد من الأصوات في (إسرائيل) تطالب بتعزيز قوة مراقبي فضّ الاشتباك، وذلك لتدعيم الأمان بالنسبة (لإسرائيل) تفادياً لأي هجوم مفاجئ قد تقوم به سورية، أو لدرء أي نشاط مقاوم من داخل سورية، كأحد الخيارات المطروحة أمام هيئة تحرير الجولان التي أنشئت عام /٢٠٠٦/ م.

ومن الأمثلة الماثلة في أذهاننا ما حدث مع قوة الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان – مع الاختلاف الكبير بين هذه القوة وقوة مراقبي فضّ الاشتباك – فبعد عدوان تموز على لبنان عام /٢٠٠٦/ م تم تعزيز قوة الأُمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان، سواء من حيث العدد أو المهام الموكلة إليها، وذلك بناءً على مطالب (إسرائيلية)، فتوسعت مهامها بشكل كبير وزاد عددها ليصل إلى نحو /١٥٠٠٠/ شخصاً[١].

وبالمحصلة فإن هذه الفرضية وما تستتبعه من تهديدات ضد سورية مرتبطة في المقام الأول بقدرة كل من (إسرائيل) والولايات المتحدة على

---

[١] – بعد العدوان (الإسرائيلي) على لبنان عام /٢٠٠٦/ م صدر القرار /١٧٠١/ والذي تضمن من بين أشياء أخرى، تعديلاً في هيكلية قوة اليونيفيل (قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان) وذلك في مسألتين أساسيتين، الأولى : توسيع نطاق تفويضها ليشمل، من بين أشياء أخرى، مراقبة وقف العمليات العدائية، ومرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية التي تنتشر في الجنوب، وتوسيع مساعدتها الإنسانية، ومساعدة القوات اللبنانية في اتخاذ خطوات باتجاه إقامة المنطقة المنزوعة السلاح، وفي تأمين حدودها. أما المسألة الثانية فهو تعزيز حجم اليونيفيل ليصل إلى ما يقارب /١٥/ ألف فرداً وبالمقابل لم يكن يتعدى عدد أفراد هذه القوة قبل العدوان ألفي فرد.

انظر في ذلك : د. أحمد إبراهيم محمود، إشكاليات عمل قوات اليونيفيل في لبنان

http://www.ahram.org.eg/acpss5%CAhram5%C20065%C85%C295%vvom MO.HIM 1/7/2007

التحكم الكامل بأي قرار ستتخذه المنظمة الدولية في هذا الخصوص، والتي قد تكون قرارات مخالفة لميثاق المنظمة الدولية[1].

وعلى كل حال، فإن موقف المنظمة الدولية يخضع بكل تأكيد للكثير من العوامل، أهمها موازين القوى، وفي مطلق الأحوال، فإن لسورية إذا ما تقدمت بطلب صريح بسحب قوة مراقبي فضّ الاشتباك من أراضيها ورفضت المنظمة الدولية مطلبها (الفرضية الثالثة) أو أجّلت المنظمة الدولية البتّ في المطلب السوري في محاولة لإعطاء فرصة جدية للدبلوماسية، كمحاولة أخيرة لإلزام (إسرائيل) بتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة، وذلك خلال مدة زمنية محددة (الفرضية الأولى) وفشلت هذه المحاولة، فلسورية في هاتين الحالتين، وفي اعتقادي، الحق الكامل بتخطي قوة مراقبي فضّ الاشتباك دون أن يترتب عليها أي مسؤولية دولية.

نستخلص مما تقدم، أن مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في الجولان لها انعكاسات سلبية على ممارسة سورية لحقها في استخدام القوة المسلحة لتحرير أرضها المحتلة، فوجود القوة شكّل قيداً على حق سورية المكفول في القانون الدولي، وهذا القيد لا يعني بأي حال من الأحوال حرمان سورية من استخدام القوة المسلحة لتحرير أرضها المحتلة، وإنما هو تضييق على الحرية في ممارسة هذا الحق بالشكل الذي يجعل من الخيار التفاوضي للتوصل إلى تسوية الخيار شبه الوحيد.

---

[1] – إذا كانت المنظمة الدولية قد عجزت عن اتخاذ قرارات بإدانة الأعمال العدوانية التي تعرضت لها سورية سواء من قبل (إسرائيل) عامي /٢٠٠٣ – ٢٠٠٧/ م أو من قبل الولايات المتحدة عام /٢٠٠٨/ م فهذا أمر خطير، ولكن الأخطر من ذلك هو إصدار قرارات مخالفة لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة، وهو ما يعكس هيمنة مجموعة من الدول على المنظمة الدولية.

الخاتمة:

بعد أن انتهيت من هذه الدراسة، لا بد من استعراض النتائج التي توصلت إليها، ثم أتبعها بالمقترحات والتوصيات وذلك على الصورة الآتية:

أولاً: نتائج الدراسة

١. **إن الإستراتيجية (الإسرائيلية) في أي تسوية عسكرية أو سياسية مع سورية، قائمة على أساس فرض أشكال محددة من الترتيبات الأمنية**، يأتي في مقدمتها إنشاء منطقة عازلة وأخرى محدودة القوات والأسلحة ومرابطة قوات دولية، وجميع هذه الترتيبات أو معظمها يقع في الأراضي السورية، وذلك بما يتناسب مع النظرية الأمنية (الإسرائيلية) المبنية أساساً على استخدام القوة واستمرار تفوقها العسكري من جهة، وتحقيق مصالحها وأطماعها التوسعية من جهة ثانية.

٢. **تنطلق الإستراتيجية (الإسرائيلية) في فرض الترتيبات الأمنية التي تخدم نظريتها الأمنية من فلسفة أساسية تتمثل في استخدام القوة العسكرية واحتلال أراضٍ عربيةٍ جديدةٍ**، وربط مسألة الانسحاب منها بشروط تتمحور في مجملها بصور محددة للترتيبات الأمنية (إنشاء منطقة عازلة وأخرى محدودة القوات والأسلحة ومرابطة قوات دولية)، فخط الانسحاب يتحدد بمدى الترتيبات الأمنية التي تطالب بها وشكلها ونوعها، وهذا كان واضحاً عام / ١٩٧٣ / م عندما احتلت جيب سعسع، حيث ربطت انسحابها من هذه الأرض بترتيبات أمنية محددة، كانت جوهر اتفاق فصل القوات الذي وُقّع بين الطرفين في ١٩٧٤/٥/٣١ م، وهذه الإستراتيجية ظهرت بوضوح في المفاوضات بين الطرفين التي بدأت منذ عام / ١٩٩١

/ م حيث ربطت انسحابها من الجولان بنظام صارم للترتيبات الأمنية، وهو ما شكّل أحد أهم الأسباب في إفشال مفاوضات السلام.

٣. **إن مرابطة قوات دولية في الجولان، فضلاً عن إنشاء منطقة عازلة وأخرى محدودة القوات والأسلحة، من الترتيبات الأمنية التي سعت (إسرائيل) لتقريرها مع سورية** – بعد عدوانها الغادر عام / ١٩٦٧ / م – ، وذلك ضمن مفهوم نظريتها الأمنية والتي تتعارض أصلاً مع أحكام القانون الدولي ومبادئه. واستناداً إلى ذلك، فإن (إسرائيل) وضعت نوعين من الحدود بينها وبين سورية، الأول: " حدود سيادية "، والثاني: " حدود أمنية " ، وهذه الأخيرة تتصف بإمكانية الدفاع عنها بسهولة، فضلاً عن أنها تقع في مجملها في الأراضي السورية.

٤. **على الرغم من النص صراحة في اتفاق فصل القوات بأنه خطوة نحو السلام، وأن التسوية المرتقبة ستؤسس على قراري مجلس الأمن / ٢٤٢ / و / ٣٣٨ /، فإن اتفاق الفصل لم يتضمن جدولاً زمنياً للوصول إلى السلام**، فضلاً عن أنه لم يتضمن أي تفسير مشترك للقرارين / ٢٤٢ / و / ٣٣٨ /؛ مما فتح الباب أمام تفسيرات متباينة بين كلا الطرفين للمرحلة التالية. فسورية نظرت إلى اتفاق الفصل على أنه مجرد اتفاق مؤقت وخطوة أُولى، على (إسرائيل) أن تتبعه مباشرة باتفاق آخر ينهي احتلالها الكامل للجولان. أما (إسرائيل) فقد تعاملت مع اتفاق الفصل على أنه اتفاق طويل الأمد، يحافظ على الحالة الراهنة مع سورية ويدعمها، وقد يتحول في مرحلة لاحقة، بعد إجراء تعديل طفيف على خط الانسحاب الحالي، إلى اتفاق سلام دائم.

٥. **تتمتع القوات الدولية المرابطة في الجولان بنظام قانوني خاص، حدد معالمه الأساسية الطرفان المتحاربان سورية و(إسرائيل)**، وهذا النظام يتميّز بأنه جزء من اتفاق فصل القوات، واتفاق الفصل جزء لا يتجزأ من التسوية السلمية العادلة التي ستؤسس على قراري مجلس الأمن / ٢٤٢ / و / ٣٣٨ /.

٦. **إن الهدف من مرابطة القوات الدولية في الجولان تدعيم وقف إطلاق النار بين سورية و (إسرائيل) وذلك بوسائل وتقنيات متعددة، يأتي في مقدمتها عملية الفصل بين القوات العسكرية السورية و(الإسرائيلية)**، والمراقبة المستمرة للتحركات العسكرية كافّة التي يقوم بها الطرفان المتحاربان في منطقة عمليات القوة، فضلاً عن نظام التفتيش على المناطق محدودة القوات والأسلحة. وهذا الهدف من مرابطة القوة، أي تدعيم وقف إطلاق النار ليس غاية في حد ذاته، بل هو تمهيد لانطلاق العملية السلمية بين الطرفين، وذلك بخلق الأجواء السلمية التي تساعد في جلوس الطرفين المتحاربين على طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى تسوية سلمية، تتضمن من بين ما تتضمنه، إنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) الكامل للجولان واعتراف سورية (بإسرائيل) وإقامة علاقات سلام طبيعية بينهما.

٧. **تعدّ القوة الدولية المرابطة في الجولان من حيث الهدف الأساس لها، وهو تدعيم وقف إطلاق النار، قوة ناجحة**، حيث أدت دوراً رئيساً في الحفاظ على وقف إطلاق النار بين سورية و(إسرائيل)، ونجاح القوة في ذلك يعود إلى سببين أساسيين، الأول: وضوح المهمة التي أُوكلت إليها، ثانياً: تعاون كلا الطرفين المتحاربين سورية و(إسرائيل) بصورة كاملة معها.

٨. **إن نجاح القوة الدولية في تدعيم وقف إطلاق النار دون استئناف مباشر للمفاوضات السلمية، التي من شأنها أن تنهي الاحتلال (الإسرائيلي) الكامل للأراضي السورية، ساهم في خلق حالة اللاسلم واللاحرب بين سورية و(إسرائيل)**، وهذه الحالة تعكس فشل كل طرف في فرض شروطه ووجهة نظره على الطرف الآخر، وفي الوقت نفسه غياب الإرادة السياسية لكلا الطرفين المتحاربين في الدخول في عمليات قتالية مباشرة، ضمن مستويات مختلفة، لحسم وجهة النظر التي يؤمن بها، وذلك لقناعة كل طرف بعدم القدرة على ذلك.

٩. **إن حالة اللاسلم واللاحرب انعكست إيجابياً على دولة الاحتلال، فهذه الحالة تخدم الإستراتيجية (الإسرائيلية) في التعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي**، المستندة على أساس فرض الوقائع المادية على الأرض، كبناء المستوطنات، وفرض القوانين (الإسرائيلية) على الجولان، واستثمار مياهه كافّة، وهذه الإستراتيجية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل حالة الهدوء على الجبهة، فالهدوء يستثمر من جانب سلطة الاحتلال في جوانب متعددة، وهو ما يساهم في المحصلة النهائية في ترسيخ احتلال (إسرائيل) للجولان.

١٠. **تستند الإستراتيجية (الإسرائيلية) في تحديد معالم المرحلة التالية مع سورية إلى سياسة الأمر الواقع لا على أساس القرارات الدولية ذات الصلة**، وهذه السياسة تنعكس بوضوح من خلال فرض الوقائع المادية على الأرض، (كإجراء تغييرات ديموغرافية وإدارية في الجولان سواء في عمليات الاستيطان، أو تطبيق القوانين الإسرائيلية على هذا الجزء من الأرض السورية، وكذلك استثمار ثروته المائية الهائلة في مشاريع حيوية خارج الجولان أي في

فلسطين المحتلة) والتمسك بها في عملية التفاوض، وهذه الإستراتيجية تهدف – فيما تهدف إليه – إلى عدم الانسحاب الكامل من الأراضي السورية المحتلة، حتى خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م، فضلاً عن طرح تصورات مخالفة بالأساس لأحكام القانون الدولي ومبادئ وأهداف الأمم المتحدة وقراراتها، حول مستقبل الجولان بشكل عام، وثروته المائية والمستوطنات بشكل خاص.

١١. إن الترتيبات الأمنية التي جاء بها اتفاق فصل القوات سواء في إنشاء منطقة عازلة وأخرى محدودة القوات والأسلحة، أو في مرابطة قوات دولية في الجولان، ترتيبات محكمة، فهي فضلاً عن تقريرها في الأراضي السورية المحررة والمحتلة، **فإنها توفّر الكثير من المزايا العسكرية والأمنية (لإسرائيل) على حساب سورية التي ما زال جزء من أرضها يخضع للاحتلال (الإسرائيلي)**. فهذه الترتيبات تصلح أساساً لاتفاق سياسي مستقبلي بين الطرفين، لا لاتفاق عسكري.

١٢. **إن مرابطة القوات الدولية في الجولان فرضت الكثير من القيود على حق سورية في استخدام القوة العسكرية بصفتها أحد الخيارات المطروحة أمامها في حال فشل الجهود السلمية**؛ مما يجعل المفاوضات الطريق شبه الوحيد لاستعادة الحقوق، فضلاً عن ذلك، فإن مرابطة القوات الدولية في الجولان أفقد سورية عنصر المفاجأة، وهي ميزة أساسية وعنصر هام في المعركة العسكرية، فالقوة الدولية تعدّ بمثابة إنذار مبكّر (لإسرائيل) تستطيع من خلالها اتخاذ الاستعدادات العسكرية، وغير العسكرية كافّة؛ لمواجهة أي احتمال باستئناف العمليات القتالية من جانب سورية.

١٣. إن الانتهاكات والخروقات الجسيمة لاتفاق فصل القوات، ولاسيما لاتفاق وقف إطلاق النار مصدرها (إسرائيل)، وهذه الانتهاكات والخروقات كانت بعيدة عن جبهة الجولان بشكل عام، باستثناء بعض الانتهاكات الخطيرة. يأتي في مقدمتها إجراء الضم الذي قامت به (إسرائيل) عام / ١٩٨١ / م، وهذا يعكس مسألتين أساسيتين، **الأولى** : سعي (إسرائيل) للابتعاد قدر الإمكان عن الرقابة الدولية المباشرة التي تقوم بها القوات الدولية في الجولان، أما **المسألة الثانية:** فهي حرص (إسرائيل) على إبقاء جبهة الجولان هادئة، ومن ثم فإن أي انتهاك جسيم تقوم به في هذه الجبهة أو من خلالها، قد يؤدي إلى ردّ عسكري سريع ومباشر من جانب سورية، ومن ثم انهيار الفلسفة (الإسرائيلية) تجاه جبهة الجولان وهي ضمان استمرار الهدوء في هذه الجبهة.

١٤. أثبتت التجارب التفاوضية بين سورية و (إسرائيل) عدة حقائق، هي:

- إن (إسرائيل) تنظر إلى المفاوضات مع سورية نظرة تكتيكية لا إستراتيجية، وهذه النظرة تعكس حقيقة الموقف (الإسرائيلي) الرافض للسلام والانسحاب من الأراضي السورية المحتلة، والدليل على ذلك أنه كلما وصلت المفاوضات إلى مرحلة حاسمة، سرعان ما تخلق (إسرائيل) الذرائع والحجج لوقف المفاوضات، ومن ثم التهرب من استحقاقات السلام. ومن أمثلة ذلك إعلان رئيس الوزراء بيريس وقف المفاوضات عام / ١٩٩٦ / م وإجراء انتخابات مبكرة، وكذلك باراك عام / ٢٠٠٠ / م، وأولمرت عام / ٢٠٠٨ / م. وفضلاً عن ذلك، فإن اللجوء إلى الحروب العدوانية أحد الأساليب للتهرب

من استحقاقات السلام، وخير دليل على ذلك، الحرب العدوانية التي قامت بها (إسرائيل) على غزة في الأيام الأخيرة من عام / ٢٠٠٨ / م، فحينها وصلت المفاوضات غير المباشرة بين سورية و (إسرائيل) إلى مرحلة فاصلة.

- إن الموقف (الإسرائيلي) من مسألة الانسحاب من الجولان متوقف بالدرجة الأولى على مسألة موازين القوى بين سورية و(إسرائيل)، وهذا يعني أن دولة الاحتلال تتصلب أكثر فأكثر في مواقفها وترفض الانسحاب الكامل مادامت موازين القوى تميل إلى صالحها، فضلاً عن فرض الشروط المرهقة على سورية.
- إن (إسرائيل) تعمل على فرض ترتيبات أمنية صارمة مع سورية مقابل مسألة الانسحاب، وتعمل كذلك على نشر قوات دولية في الجولان، تتبع لدولة حليفة أو صديقة لها، كالولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الموقف يعكس حقيقة (إسرائيل) بضمان استمرار تفوقها على سورية سواء في زمن الحرب أو في زمن السلم.

ثانياً :المقترحات والتوصيات

استناداً إلى ما تقدم من نتائج، أُقدم المقترحات والتوصيات التالية:

١. أن تصرّ سورية في مفاوضاتها مع (إسرائيل) بأن يكون الانسحاب (الإسرائيلي) من الجولان المحتل بأكمله حتى خط الرابع من

حزيران / ١٩٦٧ / م، وأن يكون الانسحاب شاملاً لكل القوات (سواء أكانت نظامية أم غير نظامية) والقواعد العسكرية، وكذلك للمستوطنين كافّة. والإصرار على رفض إقامة محطات إنذار أو أي تواجد (إسرائيلي)، عسكري أو مدني، مهما صغُر حجمه على الأراضي السورية. والتأكيد الشديد على مشاطأة نهر الأردن في جزئه الممتد من بحيرة الحولة (سابقاً) حتى مصبه في بحيرة طبرية، وكذلك مشاطأة بحيرة طبرية في جزئها الشمالي الشرقي، مع ضمان ممارسة سورية للحقوق المقررة لها كافّة في القانون الدولي كدولة مشاطئة، سواء في نهر الأردن أو في بحيرة طبرية، كحق استخدام المياه (للشرب أو للري)، والحق في الملاحة وصيد الأسماك، والحق في إقامة المنشآت السياحية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وغيرها من الاستخدامات.

٢. أن تصرّ سورية في المفاوضات على عودة الحقوق المائية المقررة لها كاملة، وذلك وفقاً للمبادئ والأحكام المقررة في القانون الدولي، والإصرار كذلك على حق استخدام المياه المقررة لها، بحرية دون فرض أي قيود أو شروط – إلا اذا كانت متبادلة – سواء لجهة استخدامها (للشرب أو للري أولأي استخدام آخر) أو في مكان استخدامها (في الجولان أو في أي منطقة أُخرى داخل القطر)، كضخّ المياه وجرّها من نبع بانياس مثلاً إلى العاصمة دمشق لاستخدامها في الشرب.

٣. أن تصرّ سورية أن يكون الانسحاب (الإسرائيلي) الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م، على مرحلة

واحدة، (فإسرائيل) بطروحاتها تطالب بأن يكون انسحابها من الجولان على مراحل، ضمن مُدَدٍ زمنية تتجاوز خمس سنوات. فهذه الطروحات تحمل الكثير من المخاطر، منها الدخول في دائرة شبيهة باتفاق فصل القوات، وعلى كلٍّ، فلقطع الطريق أمام (إسرائيل) التي تحاول أن تتخذ من كل موقف – مهما صغر حجمه – حجة لتبرر رفضها الانسحاب، فمن الممكن أن تتبنى سورية خطة قائمة على أساس الانسحاب على مرحلتين تفصل بينهما مدة زمنية قصيرة، لا تتعدى ستة أشهر، مع خلو الاتفاق الأول من أي التزام بعدم استخدام القوة فضلاً عن ربط إقامة علاقات السلم العادية، بما فيها إقامة السفارات، بإنجاز الانسحاب من كامل الأراضي السورية حتى خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م، أي بعد الانتهاء من المرحلة الثانية والأخيرة.

٤. أن تصرّ سورية بأن تكون المنطقة العازلة والمنطقة محدودة القوات، والأسلحة، في أراضي الطرفين ومتساوية من حيث العمق، وبشكل لايزيد عن / ٦ / كيلومترات شرقي وغربي خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م (كيلومترين للمنطقة العازلة وأربعة كيلو مترات للمنطقة محدودة القوات والأسلحة)؛ وذلك ضماناً لسلامة العاصمة دمشق وتأمين الحماية الكاملة لها، فدمشق لا تبعد أكثر من / ٤٧ / كم عن خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م، بينما تبعد تل – أبيب نحو / ٢٥٠ / كم، وإضافة إلى ذلك فإن المساواة في المناطق محدودة القوات والأسلحة يعني مساواة في تقييدات السيادة، وهو ما ينعكس في النهاية على مسألة قبول التسوية واستمراريتها.

٥. أن تصرّ سورية بأن يكون التواجد الدولي مؤلّف من قوات حفظ سلام تابعة لمنظمة الأُمم المتحدة وتعمل تحت إشرافها المباشر، وأن تساهم في هذه القوات الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بأعداد متساوية، فضلاً عن دول أخرى أعضاء في منظمة الأمم المتحدة. وأن لا يتجاوز العدد الإجمالي لهذه القوات / ٢٥٠٠ / فرداً، وأن ترابط هذه القوات في المنطقة العازلة – كما أشرنا سابقاً – بعمق / ٢ / كم شرق وغرب خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م، وتشمل منطقة عملياتها إضافة للمنطقة العازلة، المنطقة محدودة القوات والأسلحة، وهي بعمق / ٤ / كم على جانبي المنطقة العازلة.

٦. أن تمتلك قوات حفظ السلام التي ستُرابط بين سورية و(إسرائيل)، تقنيات متعددة ومتطورة، بحيث تمكّنها من القيام بمهامها على أكمل وجه، فضلاً عن نظام دقيق للتفتيش في المناطق محدودة القوات والأسلحة؛ وذلك لتوفير أكبر قدر ممكن من الضمان لأي اتفاق سلام مستقبلي بين الطرفين.

٧. أن لا يقتصر الحظر العسكري في المنطقة محدودة القوات والأسلحة، على المشاة والمدرّعات والمدافع، وراجمات الصواريخ، كما هو الحال في اتفاق فصل القوات، بل يمتد ليشمل سلاح الطيران أيضاً، بحيث يمنع تجاوز حدود المنطقة محدودة القوات والأسلحة.

٨. إنّ استرجاع الحقوق كاملة وفي مقدمتها انسحاب (إسرائيل) حتى خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م، فضلاً عن التوصل إلى صيغة

متساوية من الترتيبات الأمنية، أمر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية التوازن الإستراتيجي القائمة بين الطرفين والتي تميل حالياً لصالح (إسرائيل)، ومن ثم فعلى سورية العمل على تعديل هذا الخلل القائم من خلال:

أ) تدعيم وتطوير عناصر القوة الذاتية للدولة، وتحديداً في الجوانب السياسية والعسكرية، والاقتصادية والاجتماعية، والعلمية (البحث العلمي) وهذا يتطلب إصلاحات واسعة وشاملة وعميقة في هذه المجالات.

ب) توثيق وتطوير العلاقات مع قوى الممانعة والمقاومة.

٩. على سورية أن تشكّل فريقاً قانونياً متخصصاً تشمل مهمته:

أولاً: تحديد الجرائم المرتكبة من جانب (إسرائيل) في الجولان المحتل تمهيداً لرفع الدعاوى بحق مرتكبي هذه الجرائم، أمام أي قضاء دولي متخصص، كالمحكمة الجنائية الدولية، أو محاكم وطنية في دول أجنبية.

ثانياً: تحديد دقيق للأضرار المادية والمعنوية التي سببها الاحتلال الإسرائيلي للجولان منذ عام / ١٩٦٧ / م بحق مواطني الجولان وممتلكاتهم سواء الذين مازالوا في أرضهم أو النازحون، وكذلك الأضرار التي لحقت بالأملاك العامة والخاصة، والهدف من ذلك هو الوصول إلى تقدير حقيقي ودقيق للتعويضات التي يفترض أن تكون أحد المطالب من جانب سورية في أي تسوية مستقبلية مع (إسرائيل).

في الختام، نقول: إن العبرة في ضمان استمرار أي تسوية مستقبلية بين سورية و(إسرائيل) متوقف على جانبين رئيسين:

الأول: مدى الالتزامات التي سوف تترتب على كل طرف، هل هي متساوية أم هناك إجحاف بحق هذا الطرف أو ذاك.؟

أما الجانب الثاني: فهو شمولية الحل، لاسيما في إيجاد حل عادلٍ ومنصف لشعب فلسطين، فقضية الجولان ليست سوى فَرعٍ من القضية الأساسية، قضية فلسطين.

ومن ثم فعلى (إسرائيل) أن تقتنع، أن أي اتفاق لن تكتب له الحياة الحقيقية إذا لم يكن مستنداً إلى أحكام القانون الدولي، والأمثلة على ذلك واضحة سواء في معاهدة السلام الإسرائيلية – المصرية التي وُقّعت عام / ١٩٧٩ / م أو معاهدة السلام الإسرائيلية – الأُردنية التي وُقِّعت عام / ١٩٩٤ / م، فعلى الرغم من مضي أربعة عقود على المعاهدة الأولى، وعقد ونيف على الثانية، فإن السلام بين هذه الدول الثلاثة مازال بعيداً، وهو في جوهره لا يتعدى حالة السلام الظاهري، فضلاً عن المطالبات المتزايدة في كل من مصر، والأُردن، لإلغاء هاتين المعاهدتين.

الملاحق

الملحق رقم (١)

اتفاقية الهدنة العامة السورية – الإسرائيلية[١]

التل الرقم ٢٣٢ بالقرب من مهانايم ٢٠ تموز ١٩٤٩

الديباجة:

إن فريقي الاتفاق الحالي، تجاوباً منهما مع قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ الذي يدعوهما كإجراء مؤقت أخر بموجب المادة ٤٠ من الميثاق، وبغية تسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلام دائم في فلسطين، إلى التفاوض لعقد هدنة:

وبعدما قررا الدخول في مفاوضات برئاسة الأُمم المتحدة تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، وبعدما عينا ممثلين خولوا صلاحية التفاوض وعقد اتفاق هدنة:

---

[١] – حول نص اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية، انظر:

ملف وثائق فلسطين، مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، الجزء الأول من عام ٦٣٧ إلى عام ١٩٤٩ م، وزارة الارشاد القومي، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، ص ١٠٥٩ وما بعدها.

مأمون كيوان وعبده الأسدي، قضية الجولان : هضبة الاشكالات وفجوات الحلول المحتملة، دار النمير للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ ، ص ٢١٦ وما بعدها.

د. رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان ١٩٦٧ – ٢٠٠٧ ، دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر، لطبعة الأولى ٢٠٠٧. ص ٢٧٠ وما بعدها.

وبعدما تبادل الممثلون الموقعون أدناه الاطلاع على صلاحيات كل منهم، ووجدوها صحيحة اتفقوا على الشروط التالية:

المادة الأولى:

بغية المساعدة على إعادة سلام دائم إلى فلسطين، واعترافاً بأهمية الضمانات المتبادلة بهذا الصدد، في ما يتعلق بمستقبل العمليات العسكرية للفريقين، تؤكد في ما يلي، المبادئ التالية التي ستكون موضع مراعاة دقيقة من جانب الفريقين خلال الهدنة.

١- يحترم الفريقان كل الاحترام توصية مجلس الأمن، بعدم اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية، في تسوية مشكلة فلسطين. ويسلم بأن إقامة هدنة بين قواتهما المسلحة خطوة لا بد منها، نحو تصفية النزاع المسلح وإعادة السلام إلى فلسطين.

٢- لا تقوم القوات المسلحة – البرية أو البحرية أو الجوية – لأي من الفريقين، بأي عمل عدواني، أو تخطط لمثل هذا العمل، أو تهدد به ضد شعب الفريق الثاني أو قواته المسلحة، مع العلم أن استخدام لفظة "تخطط" في هذا الإطار لا علاقة له بتخطيط الأركان العادي، كما يمارس عامة المؤسسات العسكرية.

٣- يحترم حق كل من الفريقين في أمنه وتحرره من الخوف من هجوم تشنه القوات المسلحة للفريق الآخر، كل الاحترام.

المادة الثانية:

بغية تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٨، بشكل خاص، تؤكد المبادئ والأغراض التالية:

١- يعترف بمبدأ عدم كسب أية فائدة سياسية أو عسكرية بموجب الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن.
٢- يعترف كذلك، بأنه يجب ألا يمس أي شرط من شروط هذا الاتفاق بحقوق ومطالب ومواقف أي من الفريقين، في التسوية السلمية النهائية لمشكلة فلسطين، وبأن شروط هذا الاتفاق إنما أملتها اعتبارات عسكرية فقط، وليس اعتبارات سياسية.

المادة الثالثة:

١- بناء على المبادئ المذكورة أعلاه، وعلى قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، تم إنشاء هدنة عامة بين القوات المسلحة للفريقين: البرية والبحرية والجوية.
٢- يمنع أي عنصر من القوات البرية أو البحرية أو الجوية أو من القوات شبه العسكرية لدى الفريقين، بما فيها القوات غير النظامية من ارتكاب أي عمل حربي أو عدائي ضد القوات العسكرية، أو شبه العسكرية للفريق الآخر، أو ضد المدنيين داخل الأراضي التي تخضع للفريق الآخر. كما يمنع من عبور خط الهدنة العامة المحدد في المادة الخامسة من هذا الاتفاق، أو اجتيازه لأي غاية، ومن دخول أجواء الفريق الآخر، أو عبورها، أو المرور بالمياه ضمن مسافة ثلاثة أميال من ساحل الفريق الآخر.
٣- لا يجوز القيام بأي عمل حربي من الأرض التي تخضع لأحد الفريقين في هذا الاتفاق ضد الفريق الآخر، أو ضد المدنيين في الأراضي التي تخضع لهذا الفريق الآخر.

المادة الرابعة:

١- يعرف الخط المحدد في المادة الخامسة من هذا الاتفاق بخط الهدنة. وقد حدد وفقاً لأغراض وأهداف قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨.

٢- الغاية الأساسية من خط الهدنة هي تحديد الخط الذي لا يجوز أن تتحرك وراءه القوات المسلحة للفريقين المعنيين.

٣- تظل الأحكام والأنظمة في القوات المسلحة للفريقين التي تمنع المدنيين من عبور خطوط القتال، أو عبور المناطق بين الخطوط، سارية المفعول بعد توقيع هذا الاتفاق وتطبيق خط الهدنة المحدد في المادة الخامسة، شريطة مراعاة شروط الفقرة الخامسة من تلك المادة.

المادة الخامسة:

١- يؤكد أنه لا يجوز تفسير الترتيبات التالية المتعلقة بخط الهدنة بين القوات الإسرائيلية والسورية المسلحة، وبالمنطقة المجردة من السلاح، وكأنها ذات علاقة، مهما يكن نوعها، بالترتيبات النهائية بين فريقي هذا الاتفاق.

٢- بناء على روح قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، حدد خط الهدنة والمنطقة المجردة من السلاح، بغية الفصل بين القوات المسلحة للفريقين، بشكل يخفف احتمال وقوع احتكاك أو حادث، في وقت تتسنى فيه العودة تدريجياً إلى الحياة المدنية الطبيعية في المنطقة المجردة من السلاح، دون أن يمس ذلك بالتسوية النهائية.

٣- يكون خط الهدنة، هو ذلك المبين في الخارطة المرفقة بهذا الاتفاق الملحق رقم (١). ويتبع خط الهدنة خطاً يسير في منتصف الطريق بين خطي المهادنة، كما حددتهما هيئة الرقابة الدولية على الهدنة للقوات الإسرائيلية والسورية. ويتبع خط الهدنة الحد الدولي في الأمكنة

التي تسير فيها خطوط الهدنة القائمة في محاذاة الحد الدولي بين سورية وفلسطين.

٤- لا يجوز للقوات المسلحة للفريقين أن تتجاوز خط الهدنة في أية نقطة.

٥- (أ) وحين لا يتفق خط الهدنة مع الحد الدولي بين سورية وفلسطين تعتبر المنطقة بين خط الهدنة والحد منطقة مجردة من السلاح، إلى حين الوصول إلى تسوية إقليمية بين الفريقين تمنع قوات الجانبين من دخولها، ولا يسمح فيها بأي نشاط تقوم به القوات العسكرية وشبه العسكرية. ويشمل هذا الشريط قطاعي عين جيف والدردارة اللذين سيشكلان جزءاً من المنطقة المجردة من السلاح.

(ب) يعتبر أي تقدم تقوم به القوات المسلحة لأي من الفريقين، عسكرية كانت أو شبه عسكرية، إلى أي جزء من المنطقة المجردة من السلاح، إذا أكده ممثلو الأمم المتحدة المشار إليهم في الفقرة التالية، انتهاكاً صارخاً لهذا الاتفاق.

(ج) يكون رئيس لجنة الهدنة المشتركة التي يتم إنشاؤها بموجب المادة السابعة من هذا الاتفاق ومراقبو الأمم المتحدة الملحقون بهذه اللجنة، مسؤولين عن تنفيذ هذه المادة بحذافيرها.

(د) يتم انسحاب القوات المسلحة الموجودة الآن في المنطقة المجردة من السلاح، وفقاً لجدول الانسحاب المرفق بهذا الاتفاق (الملحق ٢) .

(هـ) يخول رئيس لجنة الهدنة المشتركة صلاحية إعادة المدنيين إلى القرى والمستعمرات في المنطقة المجردة من السلاح، واستخدام عدد محدد من رجال البوليس المحليين في المنطقة، في أغراض الأمن الداخلي، مسترشداً بهذا الصدد بجدول الانسحاب المشار إليه في الفقرة (د) من هذه المادة.

٦- تكون على جانبي المنطقة المجردة من السلاح مناطق يبينها (الملحق ٣) من هذا الاتفاق، ترابط فيها قوات دفاعية، وفقاً لتعريف القوات الدفاعية الواردة في(الملحق ٤) من هذا الاتفاق.

المادة السادسة:

يتم تبادل جميع أسرى الحرب لدى أي من فريقي هذا الاتفاق سواء كانوا ينتمون إلى القوات العسكرية أو شبه العسكرية، أو القوات غير النظامية للفريق الآخر، طبقاً لما يلي:

١- يتم تبادل أسرى الحرب بإشراف الأمم المتحدة، بجميع مراحله. ويجري هذا التبادل في موقع اجتماع الهدنة خلال ٢٤ ساعة من توقيع هذا الاتفاق.

٢- يشمل تبادل الأسرى هذا، جميع الملاحقين قضائياً والذين صدرت عليهم أحكام بجرائم، أو مخالفات أُخرى ارتكبوها.

٣- تعاد جميع الأمتعة الشخصية والأشياء القيمة والرسائل والوثائق ومستندات إثبات الهوية والأمتعة الشخصية، مهما تكن طبيعتها التي يملكها أسرى الحرب الذين يتم تبادلهم، إلى هؤلاء الأسرى، أو إلى القوات المسلحة التي ينتمون إليها، إذا كانوا قد هربوا أو توفوا.

٤- يبت في جميع المسائل التي لا تنص عليها أحكام هذا الاتفاق بشكل خاص، طبقاً للمبادئ التي حددها الميثاق الدولي المتعلق بمعاملة أسرى الحرب الموقع في جنيف في ٢٧ تموز سنة ١٩٤٩.

٥- تتولى لجنة الهدنة المشتركة التي تنص عليها المادة السابعة من هذا الاتفاق، مسؤولية تحديد مصير الأشخاص المفقودين، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، داخل الأراضي التي تخضع لإشراف أي من

الفريقين، بغية تسهيل الإسراع في تبادلهم. ويتعهد كل من الفريقين تقديم كل معونة ومساعدة إلى اللجنة خلال قيامها بمهمتها.

المادة السابعة:

١- تشرف لجنة الهدنة المشتركة التي تتألف من خمسة أعضاء، يعين كل من فريقي هذا الاتفاق عضوين ويرئسها رئيس هيئة المراقبة الدولية على الهدنة، أو أحد كبار الضباط من فريق المراقبين التابع لهذه الهيئة يعينه رئيس الأركان بالتشاور مع فريقي الاتفاق، على تنفيذ شروط هذا الاتفاق.

٢- تتخذ لجنة الهدنة المشتركة من مركز الجمارك في جسر بنات يعقوب ومانهايم مقرين لها، وتعقد اجتماعاتها في المكان والوقت اللذين تراهما مناسبين للقيام بمهماتها بشكل فعال.

٣- يدعو رئيس هيئة المراقبة الدولية على الهدنة، لجنة الهدنة المشتركة، إلى الاجتماع الأول في وقت لا يتجاوز أسبوعاً من توقيع هذا الاتفاق.

٤- تستند قرارات لجنة الهدنة المشتركة ما أمكن إلى مبدأ الإجماع، وفي حال تعذر الإجماع، تتخذ القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين الذين يدلون بأصواتهم.

٥- تضع لجنة الهدنة المشتركة أنظمتها الخاصة بها، من حيث نهج عملها. وتعقد الاجتماعات بعد اشعارات يتلقاها الأعضاء من الرئيس، ويكون النصاب القانوني للاجتماع أكثرية أعضائها.

٦- تخول اللجنة صلاحية استخدام مراقبين، قد يكونون من المؤسسات العسكرية للفريقين، أو من العسكريين العاملين مع هيئة المراقبة الدولية على الهدنة، أو من الجانبين، بأعداد تعتبرها ضرورية للقيام بمهماتها. وفي حال توظيف مراقبين دوليين، يبقى هؤلاء المراقبون تحت قيادة

رئيس أركان هيئة المراقبة الدولية على الهدنة. وتكون المهمات ذات الطبيعة العامة أو الخاصة التي يعهد فيها إلى المراقبين الدوليين الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة، رهناً بموافقة رئيس أركان هيئة المراقبة الدولية على الهدنة، أو ممثله المنتدب لدى اللجنة التي يعمل رئيساً لها.

٧- تحال جميع المطالب أو الشكاوى المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق التي يتقدم بها أي من الفريقين، على لجنة الهدنة المشتركة فوراً من قبل رئيسها. وتتخذ اللجنة الإجراء الذي تراه مناسباً، بغية تحقيق تسوية عادلة ومرضية للجانبين، وعن طريق أجهزة مراقبتها وتحقيقها، بصدد جميع هذه المطالب أو الشكاوى.

٨- عندما ينشب خلاف على معنى معين في هذا الاتفاق، باستثناء الديباجة والمادتين الأولى والثانية، يعتمد التفسير الذي تتقدم به اللجنة. ويجوز للجنة متى رأت ذلك مناسباً، وحين تكون هناك حاجة إلى ذلك، أن توصي الفريقين بين آونة وأخرى بإجراء تعديلات على نصوص هذا الاتفاق.

٩- تضع لجنة الهدنة المشتركة أمام الفريقين تقارير عن نشاطاتها بالقدر الذي تراه ضرورياً. وترفع نسخة عن كل تقرير من هذا النوع إلى الأمين العام للأُمم المتحدة، لنقله إلى الهيئة أو الوكالة المناسبة في الأمم المتحدة.

١٠- يمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها حرية الحركة وعبور المنطقة التي يشملها هذا الاتفاق، وفقاً لما تراه اللجنة ضرورياً، شريطة استخدام مراقبي الأمم المتحدة فقط، عندما تتخذ مثل هذه القرارات بأكثرية الأصوات.

١١- يقتسم الفريقان في هذا الاتفاق بالتساوي، نفقات اللجنة غير تلك المتعلقة بمراقبي الأمم المتحدة.

المادة الثامنة:

١- لا يخضع الاتفاق الحالي للإبرام، ويسري مفعوله فور توقيعه.

٢- إن هذا الاتفاق الذي تم التفاوض عليه وعقده، وفقاً لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، الذي يدعو إلى هدنة، بغية إزالة الخطر الذي يهدد السلام في فلسطين، وتسهيل الانتقال من حالة الهدنة الحالية إلى سلام دائم في فلسطين – يظل ساري المفعول إلى حين الوصول إلى تسوية سلمية بين الفريقين، في ما عدا ما تنص عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة.

٣- يجوز لفريقي هذا الاتفاق بموافقتهما معاً، تنقيح هذا الاتفاق أو أي من نصوصه، و يجوز لهما تعليق العمل به في أي وقت باستثناء نصوص المادتين الأولى والثالثة. وفي حال تعذر الاتفاق، وبعد أن يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة سنة منذ توقيعه، يجوز لأي من الجانبين أن يطلب من الأمين العام عقد مؤتمر يضم ممثلين عن الفريقين، بغية إعادة النظر في أي نص من نصوص هذا الاتفاق، أو تنقيحه، أو تعليق العمل به، باستثناء المادتين الأولى والثالثة. ويكون الاشتراك في مثل هذا المؤتمر ملزماً بالنسبة للفريقين.

٤- إذا لم يسفر المؤتمر المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة عن حل متفق عليه للنقطة موضوع الخلاف، يجوز لأي من الفريقين عرض المسألة على مجلس الأمن ليعفيه من التزاماته لان هذا الاتفاق معقود على أثر تدخل مجلس الأمن لإعادة السلام إلى فلسطين.

٥- وقع هذا الاتفاق الذي يعتبر نصاه الانكليزي والفرنسي رسميين ومعتمدين، في خمس نسخ يحتفظ كل من الفريقين بنسخة، وترسل نسختان إلى الأمين العام لينقلها إلى مجلس الأمن واللجنة الدولية للتوفيق في فلسطين، ويحتفظ الوسيط بالوكالة في فلسطين بالنسخة الخامسة.

وقع في التل ٢٣٢ بالقرب من مهانايم في اليوم العشرين من تموز سنة ألف وتسعمائة وتسع وأربعين، بحضور النائب الشخصي للوسيط بالوكالة في فلسطين ورئيس هيئة الأُمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

عن الحكومة السورية	**عن الحكومة الإسرائيلية**
وبالنيابة عنها	**وبالنيابة عنها**
العقيد فوزي سلو	**اللفتنانت – كولونيل موردخاي ماكليف**
المقدم محمد ناصر	**يهوشوا بيلمان**
النقيب عفيف البزري	**شبطاي روزين**

الملحق (١)

خط الهدنة بين سورية وإسرائيل

١- من النقطة التي يلتقي فيها خط الحدود اللبنانية السورية الفلسطينية وخط الهاجرة ٢٠٨,٧ – ٢٩٤,٢ – شرقاً إلى الهاجرة ٢١٢,٨ – ٢٩٤,٧.

٢- من خط الهاجرة ٢١٢,٨ – ٢٩٤,٧ جنوبا باتباع وادي العسل إلى مقام الشيخ المخفي.

٣- خط من مقام الشيخ المخفي إلى مقام النبي هدى.

٤- خط من النبي هدى إلى الهاجرة ٢١٢,٧ – ٢٩٠,٤ .

٥- من خط الهاجرة ٢١٢,٧ – ٢٩٠,٤ إلى خط الهاجرة ٢١٢,٤ – ٢٩٠,٢ ثم جنوباً باتباع خط الحدود السورية الفلسطينية إلى نقطة خط الهاجرة ٢١١,٠ –٢٧٦,٨ .

٦- من خط الهاجرة ٢١١،٠ – ٢٧٦,٨ إلى نقطة في وادي الصمادي عند خط الهاجرة ٢١٠,٩ –٢٦٧,٦

٧- من خط الهاجرة ٢١٠,٩ – ٢٧٦,٧ غرباً باتباع وادي الصمادي إلى النقطة تقاطع الطريق مع خط الهاجرة ٢١٠,٣ –٢٧٦,٥.

٨- جنوباً باتباع الطريق إلى خط الهاجرة ٢٠٩,٩ –٢٧٢,٦ متجنباً الدردارة إلى الشرق.

٩- غرباً إلى خط الهاجرة ٢٠٩,٧ – ٢٧٢,٦ عند نقطة واقعة على ساحل بحيرة الحولة.

١٠- جنوباً باتباع الخط الساحلي إلى خط الهاجرة ٢٠٩,٢ – ٢٧١,٧ مصب نهر الأردن.

١١- شمالاً غربياً باتباع خط الساحل الغربي لبحيرة الحولة إلى خط الهاجرة ٢٠٨,٥ –٢٧٢,٩ .

١٢- من خط الهاجرة ٢٠٨,٥ – ٢٧٢,٩ خطا إلى خط الهاجرة ٢٠٥,٢ – ٢٦٩,١ .

١٣- من خط الهاجرة ٢٠٥,٢ -٢٦٩,١ خطا إلى خط الهاجرة ٢٠٨,٨ – ٢٦٥,٠ على نهر الأردن.

١٤- جنوباً باتباع نهر الأردن إلى خط الهاجرة ٢٠٨,٧ – ٢٦٠,٠ .

١٥- من خط الهاجرة ٢٠٨,٧ -٢٦٠,٠ خطا إلى الخط الهاجرة ٢٠٨,٥ – ٢٥٨,٢ .

١٦- من خط الهاجرة ٢٠٨,٥ -٢٥٨,٢ خطا إلى خط الهاجرة ٢٠٧,٠ – ٢٥٧,٠ .

١٧- من خط الهاجرة ٢٠٧,٠ – ٢٥٧,٠ خطا إلى خط الهاجرة ٢٠٧,٤ – ٢٥٦,٠.

١٨- من خط الهاجرة ٢٠٧,٤ – ٢٥٦,٠ جنوباً باتباع الحدود السورية الفلسطينية إلى النقطة ٦١ عند خط الهاجرة ٢١٠,٦ – ٢٤٦,٣ .

١٩- من النقطة ٦١ شرقاً باتباع الحدود السورية الفلسطينية إلى النقطة ٦٢.

٢٠- من النقطة ٦٢ جنوباً باتباع الحدود السورية الفلسطينية.إلى النقط ٦٦ عند خط الهاجرة ٢١١,٧ -٢٤٠,١ .

٢١- من النقطة ٦٦ خطا إلى نقطة على الساحل الشرقي من بحيرة طبرية عند خط الهاجرة ٢٠٩,٦- ٢٣٩,٠ .

٢٢- من خط الهاجرة ٢٠٩,٦- ٢٣٩,٠ جنوباً باتباع ساحل بحيرة طبرية إلى خط الهاجرة ٢٠٦,٣ – ٢٣٤,٨.

٢٣- من خط الهاجرة ٢٠٦,٣ – ٢٣٤,٨ جنوباً إلى منعطف الطريق عند خط الهاجرة ٢٠٦,٣ – ٢٣٤,٥ ،ثم جنوباً شرقاً

باتباع الطرف الغربي للسكة الحديد والجانب الغربي للطريق إلى المعقل عند خط الهاجرة ٢٠٧,٧ – ٢٣٣,٤.

٢٤- من المعقل عند خط الهاجرة ٢٠٧,٧ – ٢٣٣,٣ خطا باتباع الطريق إلى نهر اليرموك على الحدود عند خط الهاجرة ٢٠٩,٥ – ٢٣٢,٢.

الملحق (٢)

سحب القوات العسكرية وشبه العسكرية
– نزع الألغام وهدم التحصينات الثابتة

١- يتم سحب القوات العسكرية وشبه العسكرية التابعة للفريقين، مع جميع معداتها العسكرية من المنطقة المجردة من السلاح كما هي محددة في المادة الخامسة من هذا الاتفاق (راجع الخريطة) خلال مهلة اثني (١٢) أسبوعا من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

٢- ويكون توقيت سحب القوات كما يلي :

(ا)- الأسابيع الثلاثة الأولى : القوات العسكرية التي تحتل القطاع الممتد من الحدود السورية الفلسطينية في الشمال جنوباً حتى الدرباسية عند خط الهاجر ٢١١-٢٧٧.

(ب)- الأسابيع الثلاثة (٣) الثانية: القوات العسكرية التي تحتل القطاع الممتد من الحمام عند خط الهاجرة ٢٠٨,٧ – ٢٦٢,٣ جنوباً حتى حدود شرقي الأردن.

(ج) – الأسابيع الستة (٦) الباقية: القوات العسكرية التي تحتل القطاع الممتد من الدرباسية عند خط الهاجرة ٢١١ – ٢٧٧ جنوباً إلى الحمام عند خط الهاجرة ٢٠٨,٧ – ٢٦٢,٣ .

٣- يتم نزع حقول الألغام، وهدم التحصينات الثابتة أو نزعها في المنطقة المجردة من السلاح في كل قطاع بنهاية الأسبوع الثالث والسادس والثاني عشر على التوالي من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

٤- وبهذا الصدد يحق لكل فريق أن يسحب من المنطقة المجردة من السلاح المعدات الحربية التي تخصه. وإذا لم يشأ سحب المواد المستعملة في التحصينات، يجوز لرئيس لجنة الهدنة المشتركة أن يطلب إلى أي من الفريقين إتلاف هذه المواد قبل مغادرة المنطقة. وكذلك يجوز لرئيس لجنة الهدنة المشتركة أن يأمر بهدم التحصينات الثابتة التي لا يجوز في رأيه أن تبقى في المنطقة المجردة من السلاح.

الملحق (٣)- منطقة الدفاع

لا يسمح لأية قوات عسكرية غير تلك المحددة في الملحق ٤ بالبقاء في المنطقة المحددة في ما يلي أو دخولها:

(أ) – على الجانب السوري: المنطقة الممتدة من الحدود إلى خط الإحداثيات الشمالي الجنوبي رقم ٢١٦.

(ب) – على الجانب الإسرائيلي: المنطقة الممتدة من خط المهادنة الإسرائيلي إلى خط الإحداثيات الشمالي الجنوبي رقم ٢٠٤، سوى أنه حيث يمر خط المهادنة الإسرائيلي إلى خط الإحداثيات الشمالي الجنوبي رقم ٢٠٤، سوى أنه

حيث يمرخط المهادنة في نتوء مشمار هايارون تكون منطقة الدفاع على بعد ست (٦) كيلومترات إلى الغرب من خط المهادنة المذكور.

(ج) إن القرى التي تخترقها الخطوط المحددة لمنطقة الدفاع تعتبر داخلة كلها في منطقة الدفاع.

الملحق (٤)- تحديد قوات الدفاع

أولاً القوات البرية:

١- يجب ألا تتجاوز هذه القوات ما يلي:

(أ)- ثلاث (٣) كتائب مشاة يتألف كل منها من ٦٠٠ من الضباط والأفراد المجندين، لا أكثر، على ألا تتعدى الأسلحة المرافقة لكل كتيبة اثني عشر (١٢) رشاشاً متوسطاً بعيار ٨ مم على الأكثر وستة (٦) مدافع هاون بعيار ٨١ مم وأربعة (٤) مدافع مضادة للدبابات لا يتجاوز ٧٥ مم.

(ب)- ست (٦) مفرزات خيالة للقوات السورية، على ألا تتعدى كل مفرزة ١٣٠- من الضباط والأفراد المجندين. وللقوات الإسرائيلية مفرزتان (٢) استكشاف تتألف كل منها تسع (٩) سيارات جيب وثلاث (٣) شاحنات نصف مجنزرة ولا تتجاوز عدد أفرادها مئة وخمسة وعشرين (١٢٥) من الضباط والأفراد المجندين.

(ج)- ثلاث (٣) بطاريات من مدفعية الميدان على ألا تتعدى كل بطارية مئة (١٠٠) من الضباط والأفراد المجندين. وتتألف كل بطارية من أربعة (٤) مدافع لا يزيد عيارها على ٧٥ مم، وأربعة (٤) رشاشات لا يزيد عيارها على ٨ مم.

(د) -لا تتجاوز الوحدات الإدارية الملحقة بالقوات المحددة أعلاه ما يلي:

(١) مئة (١٠٠) من الضباط والأفراد المجندين لأغراض التموين، غير مسلحين.

(٢) سرية هندسية واحدة لا تتجاوز مئتين وخمسين (٢٥٠) من الضباط والأفراد المجندين.

٢- تستثنى من عبارة "قوات الدفاع": القطع المصفحة كالدبابات والسيارات المصفحة وغيرها من حاملات الجنود المصفحة.

ثانياً- القوات الجوية:

في المناطق التي لا يسمح فيها إلا بقوات دفاعية، يمنع استخدام الطائرات العسكرية.

ثالثاً:-القوات البحرية:

لا يسمح بوجود أية قوات بحرية في منطقة الدفاع. في المناطق التي لا يسمح فيها بقوات دفاعية يجب أن يتم التخفيض اللازم للقوات خلال اثني عشر (١٢) أسبوعا من تاريخ توقيع هذا الاتفاق. لا تفرض أية قيود على حركة وسائط النقل المستخدمة لنقل قوات الدفاع والمؤن داخل منطقة الدفاع.

رسائل ملحقة باتفاق الهدنة العامة بين سورية وإسرائيل

من: المقدم م. ماكليف رئيس الوفد الإسرائيلي

إلى: العميد وليام ز. راليلي، سلاح البحرية الأمريكية، رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

بمناسبة التوقيع على اتفاق الهدنة العامة بين إسرائيل وسورية، أؤكد أن الفريقين متفقان على ألا تتقدم قواتهما إلى ما وراء خطوط الهدنة الحالية كما تثبتها هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

في منطقة سمخ تتخذ القوات الإسرائيلية مراكزها في مخفر شرطة سمخ وشعار هاج جولان وماسادا فقط.

(توقيع) المقدم م.م ماكليف

"**النص الأصلي بالفرنسية**"

من: العقيد فوزي سلو رئيس الوفد السوري.

إلى: العميد ويليام ا. رايلي، سلاح البحرية الأمريكية، رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

بمناسبة التوقيع على اتفاق الهدنة العامة بين إسرائيل وسورية، أؤكد أن الفريقين متفقان على ألا تتقدم قواتهما إلى ما وراء خطوط الهدنة الحالية كما تثبتها هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

في منطقة سمخ تتخذ القوات الإسرائيلية مراكزها في مخفر شرطة سمخ وشعار هاج جولان وماسادا فقط.

(توقيع) فوزي سلو

الملحق رقم (٢)

اتفاقية حول الفصل بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية[1]

أ) – تراعي إسرائيل وسورية مراعاة دقيقة وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو وتمتنعان عن كل الأعمال العسكرية ضد بعضهما بعضاً منذ توقيع هذه الاتفاقية، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذي الرقم ٣٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣.

ب) – تفصل القوات العسكرية لإسرائيل وسورية وفقاً للمبادئ التالية:

١ – تكون كل القوات العسكرية الإسرائيلية غربي الخط المسمى بخط (أ)على الخارطة المرفقة بهذه الاتفاقية، باستثناء منطقة القنيطرة حيث تكون غربي الخط (أ–١)

٢ – تكون كل الأرض شرقي الخط (أ) تحت الإدارة السورية، ويعود المدنيون السوريون إلى هذه الأرض.

٣ – تكون المنطقة بين الخط (أ) والخط المسمى بخط (ب) على الخارطة المرفقة منطقة فصل، وترابط في هذه المنطقة قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأُمم المتحدة المنشأة وفقاً للبروتوكول المرفق.

٤ – تكون كل القوات العسكرية السورية شرقي الخط المسمى بخط (ب) على الخارطة المرفقة.

٥ – تكون هناك منطقتان متساويتان لتحديد الأسلحة والقوات، واحدة غربي الخط (أ) وواحدة شرقي الخط (ب) حسبما اتفق عليهما.

٦ – يسمح لسلاحي جو الجانبين بالعمل حتى خط كل منهما بدون تدخل من الجانب الأخر.

---

[1] – انظر: جريدة البعث، العدد ،٣٤٤٥ ، ٣٠ أيار ١٩٧٤ .

ج) – لن تتواجد قوات عسكرية في المنطقة بين الخط (أ) والخط (أ–١) على الخارطة المرفقة.

د) – توقع هذه الاتفاقية والخارطة المرفقة من قبل الممثلين العسكريين لإسرائيل وسورية في جنيف في موعد لا يتعدى ٣١ أيار ١٩٧٤ في مجموعة العمل العسكرية المصرية – الإسرائيلية لمؤتمر جنيف للسلام، تحت رعاية الأمم المتحدة بعد أن يكون قد انضم إلى هذه المجموعة ممثل عسكري سوري، وباشتراك ممثلين للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. يتولى الرسم الدقيق للخطوط على خارطة مفصلة ووضع خطة لتنفيذ فصل القوات الممثلون العسكريون لإسرائيل وسورية في مجموعة العمل العسكرية الموصوفة أعلاه عملها لهذه الغاية في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة في غضون ٢٤ ساعة بعد توقيع هذه الاتفاقية، وتنتهي هذه المهمة في غضون خمسة أيام ويبدأ الفصل في غضون ٢٤ ساعة بعد إتمام مهمة مجموعة العمل العسكرية. وتكتمل عملية الفصل في مدى لا يتجاوز عشرين يوماً بعد بدئها.

هـ) – سيجري تفتيش أحكام الفقرات (أ) و (ب) و (ج) من قبل أشخاص الأُمم المتحدة الذين سيشكلون قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأُمم المتحدة بموجب هذه الاتفاقية.

و) – في غضون ٢٤ ساعة بعد توقيع هذه الاتفاقية في جنيف يعاد جميع أسرى الحرب الجرحى الذين يحتفظ بهم كل من الجانبين من الجانب الأخر بشهادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي صباح اليوم الذي يلي إتمام مهمة مجموعة العمل العسكرية، يعاد جميع من تبقى من أسرى الحرب.

ز) – تعاد جثث جميع الجنود الموتى المحتفظ بها من قبل أي من الجانبين للدفن في البلد الذي تنتمي إليه هذه الجثث في غضون عشرة أيام بعد توقيع هذه الاتفاقية.

ح) – هذه الاتفاقية ليست اتفاقية سلام، بل هي خطوة نحو سلام عادل ودائم استناداً إلى قرار مجلس الأمن ذي الرقم ٣٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣.

عن إسرائيل
عن سورية
شاهد عن الأمم المتحدة

الملحق رقم (٣)

بروتوكول ملحق باتفاقية الفصل بين القوات السورية والإسرائيلية

بشأن قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة[1]

توافق إسرائيل وسورية على :

إن عمل قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة (أندوف) بموجب الاتفاقية سيكون بذل قصارى جهودها للمحافظة على وقف إطلاق النار والتأكد من انه يراعى بدقة. وستشرف على الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها بشأن مناطق الفصل والتحديد. وهي في قيامها بمهمتها سوف تتقيد بالقوانين والأنظمة السورية المطبقة بصورة عامة ولن تعرقل عمل الإدارة المدنية المحلية. وسوف تتمتع بحرية الحركة والاتصال والتسهيلات الأخرى الضرورية لمهمتها. وستكون متحركة ومزودة بأسلحة فردية ذات صفة دفاعية ولن تستخدم هذه الأسلحة إلا دفاعاً عن النفس.

وسيكون عدد قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة حوالي ١٢٥٠ يختارهم الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الأطراف من بلدان أعضاء في الأمم المتحدة وليست أعضاء دائمين في مجلس الأمن.

ستكون قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة تحت قيادة الأمم المتحدة، المسندة إلى الأمين العام، تحت سلطة مجلس الأمن.

ستقوم قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة بأعمال تفتيش بموجب الاتفاقية وتقدم تقارير عنها إلى الأطراف، على أساس منتظم، وبتكرار لا يقل عن مرة كل خمسة عشر يوماً، وبالإضافة إلى ذلك، عندما يطلب أي من الطرفين، وستضع علامات على الأرض للخطين المتقابلين الظاهرين على الخارطة المرفقة بالاتفاقية.

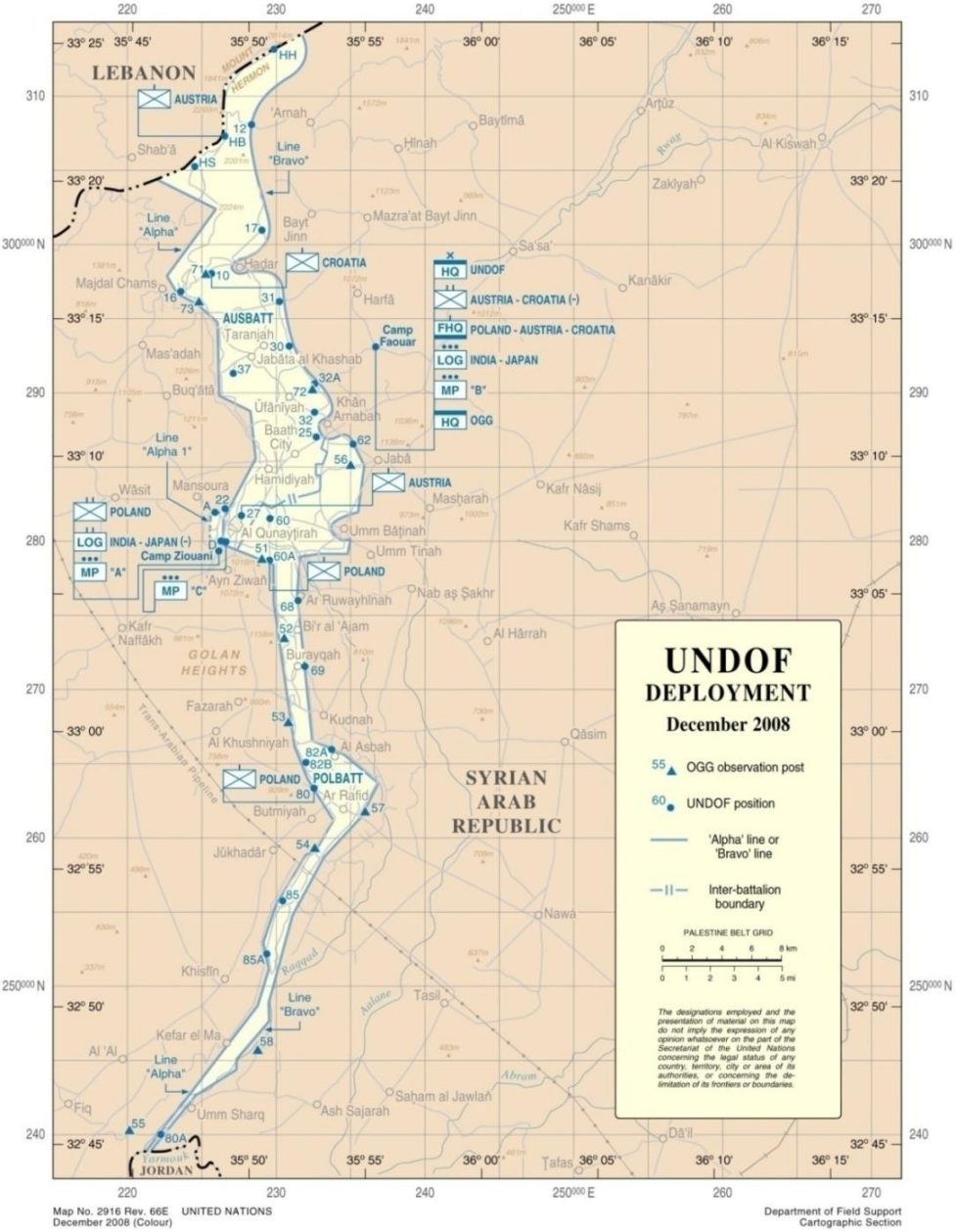
---

[1] - انظر: جريدة البعث، العدد ٣٤٤٥، ٣٠ أيار ١٩٧٤ .

ستؤيد إسرائيل وسورية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي ينص على قيام قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة المعنية في الاتفاقية. التفويض الأول سيكون مدته ستة أشهر خاضعة للتجديد بقرار أخر من مجلس الأمن.

الملحق رقم (٤)

المنطقة العازلة بين القوات العسكرية السورية والإسرائيلية



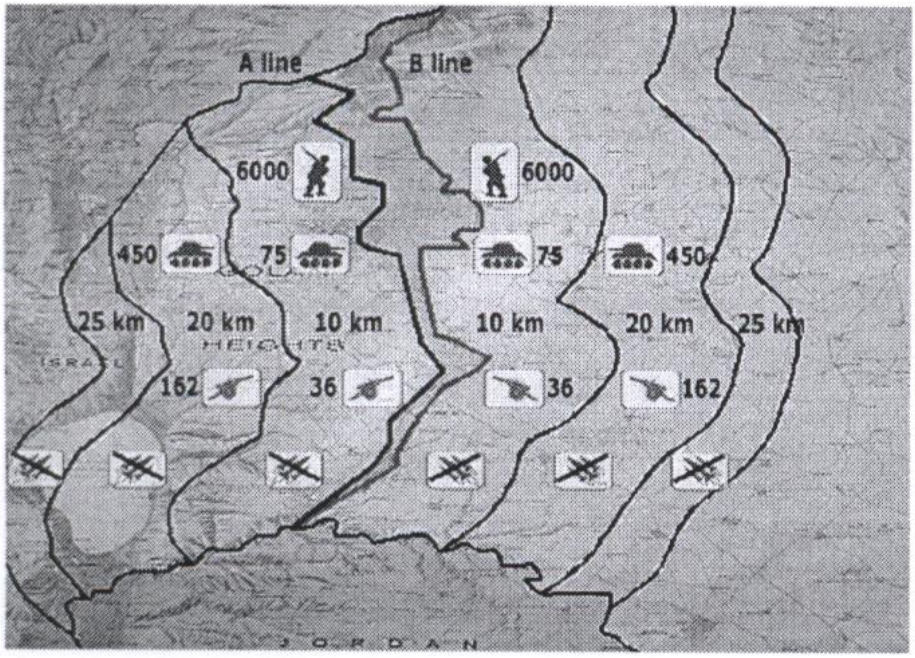
الملحق رقم (٥)

UNDOF

UNDOF

AOR and Permissible Limits

المناطق محدودة القوات والأسلحة



الملحق رقم (٦)

statement by the chairman of Geneva Conference regarding agreement by the parties Concerning the details of the disengagement Agreement and the UN force, Of 5 June 1974[1]

1. A UNDOF forward H.G. will be established in the area of separation dividing the force at each phase. Israel and Syria will attach liaison officers of the rank of colonel to this H.G. in order to facilitate its task in solving or setting any problem related to the implementation of the plan of disengagement.

2. Israel and Syria agree not to detain military or civilian personnel of the other side and undertake prisoners of war during the period of implementation of the disengagement agreement. They agree to repatriate at end of same day through the good offices of UNDOF any member of the armed forces or any civilians who may fall in their hand.

3. UNDOF will effect an inspection of redeployment of forces after completion of each phase on dates fixed in the time-table attached to the plan of separation of forces and will report their findings forthwith to the parties. In order to determine that both parties have redeployed their forces in the limited forces areas.

---

1. SHALEV. Aryeh, Israel and Syria: peace and security on the Golan, publication of Jaffee center for strategic studies, Tel Aviv, 1994. Appendix 2, p 235-240.

4. Israel and Syria will make available all information and maps of mine fields as far as their respective areas are concerned and areas handed over by them.

5. Israel and Syria will co-operate with the ICRC in carrying out its mandate. Including the exchange of dead bodies. Which is to be completed on June 6th 1974.

6. Israel and Syria undertake to repatriate all prisoners of war still detained by them not later than June 6th 1974.

7. The UNDOF shall deny access to any military forces into the separation of forces area. It will deploy its forces in close co-operation with the parties to the agreement.

8. UNDOF will determine axes of access and exit for its forces from the Syrian and Israeli held areas in close co-operation with the parties.

9. UNDOF will assume control. Will establish and man observation posts in evacuated Israeli positions. It shall mark on the ground the respective lines shown on the map attached to the disengagement.

10. The UNDOF will assist in the arrangements concerning the return of civilians to agree locations in the separation of forces area.

11. The UNDOF will be permitted to construct a fenced off patrol road. With the assistance of the parties. Along separation of forces area. And the use of former positions of both armies which are located in the separation area, between lines A and B.

12. In the Syrian administered inhabited locations of area of separation. A local police force will operate. It will be responsible for normal police duties only. Police vehicles shall be light , soft and unarmed.

13. UNDOF will effect an inspection of redeployment of forces after completion of each of the phases in order to determine that both parties have redeployed their forces in the restricted forces areas. So that the remaining forces will be as follows:

(a) That the area of limitation in armament and forces west of line A and east of line B will be 10 kilometers in width. In each area, respectively the following are permitted:

(1) tow brigades of armed forces, including 75 tanks and 36 pieces of short-range 122-mm or equivalent caliber artillery.

(2) The entire force of each party shall not exceed 6.000 men.

(b) That in the area between 10 and 20 kilometers west of line A and east of line B.

(1) there will be no artillery pieces whose range exceeded 20 kilometers.

(2) The total number of artillery pieces permitted is 162 with a range of not exceeding 20 kilometers and 450 tanks of all types.

(3) surface –to-air missiles will be stationed no closer than 25 kilometers west of line a and east of line b.

14. UNDOF will carry out the following inspections during the separation period:

(a) phase 2- 16th June in no. 1 areas on both sides and in no. 4a area.

(b) Phase 3 – 20th June in no. 2 areas on both sides and in no. 1a and 4c area.

(c) Phase 4 – 25th June in no.3 areas and in 2a area and in the area between A and A-1 lines west of kuneitra in 4b area.

15. UNDOF will verify during these inspections that the level of forces does not exceed the following:

(a) at the end of phase 1, one-third of the final strength would remain in areas 1 and 4a, i.e. in the 10 km areas 2 infantry battalions, 25 tanks, 12 guns of short range on each side of the separations lines.

(b) At the end of the phase 2 on Israeli side tow-thirds of the final strength would remain in areas 1 and 4a and 4c and no. 2 areas i.e. 4 infantry battalions. 50 tanks, 24 guns of short range. On Syrian side the final strength would remain in no. 1 and no. 2 areas within 10 km area and in 1a area.

(c) At the end of the phase 4- in all the restricted forces areas on both sides of the separation lines (a and b) the final strength – i.e. 2 infantry brigades 75 tanks , 36 guns of short range and a total of 6.000 men only will remain within the 10 km line.

16. UNDOF will verify on the 26th June 1974 that the above mentioned limitations of forces are observed by the parties and will effect regular bi-weekly inspections of the 10 km restricted forces areas.

17. UNDOF will verify on the 27th June 1974 that no surface-to-air missiles launchers and no missiles are deployed within the 25 kilometers west of line a and east of line b. UNDOF will also verify that in the 20 kilometers area there are no more than 162 artillery guns of a range not exceeding 20 Kms and 150 tanks of all types only , and will effect regular bi-weekly inspections.

18. The Israel army has stated that strict orders have been given not to cause any damage to civilian property in the area during the disengagement period.

This statement has been read in the presence of general Shafir and general Tayara and both parties have accepted it.

Signed for the United Nations
In Geneva on 05 June 1974 by:

Lt. General Ensio Siilasvuo

الملحق رقم (٧)

قائمة تضم أسماء القادة في قوة مراقبي فض الاشتباك[1]
والدول التي ينتمون إليها، وسنوات خدمتهم

List of Force Commanders in UNDOF		
BGen Gonzalo **Briceno**	PERU	June 1974 – December 1974
MGen Hannes **Philipp**	AUSTRIA	December 1974 – May 1979
MGen Günther **Greindl**	AUSTRIA	May 1979 – Feb 1981
MGen Erik **Kaira**	FINLAND	March 1981 – April 1982
MGen Gustav **Stahl**	SWEDEN	June 1982 – May 1985
MGen Gustav **Hagglund**	FINLAND	June 1985 – May 1986
MGen Gustav **Welin**	SWEDEN	July 1986 – September 1988
MGen Adolf **Radauer**	AUSTRIA	September 1988 – September 1991
MGen Roman **Misztal**	POLAND	September 1991 – November 1994
MGen Johannes C. **Kosters**	NETHERLANDS	January 1995 – May 1997
MGen Dave F. **Stapleton**	IRELAND	May 1997 – August 1998
MGen H. Cameron **Ross**	CANADA	October 1998 – July 2000
MGen Bo **Wranker**	SWEDEN	August 2000 – August 2003
MGen Franciszek **Gagor**	POLAND	August 2003 – January 2004
LtGen Bala N. **Sharma**	NEPAL	January 2004 – January 2007
MGen Wolgang **Jilke**	AUSTRIA	February 2007– up to date

[1] – GOLAN, The UNDOF Journal, January-March 2007.No. 110, p. 11

الملحق رقم (٨)

UNDOF

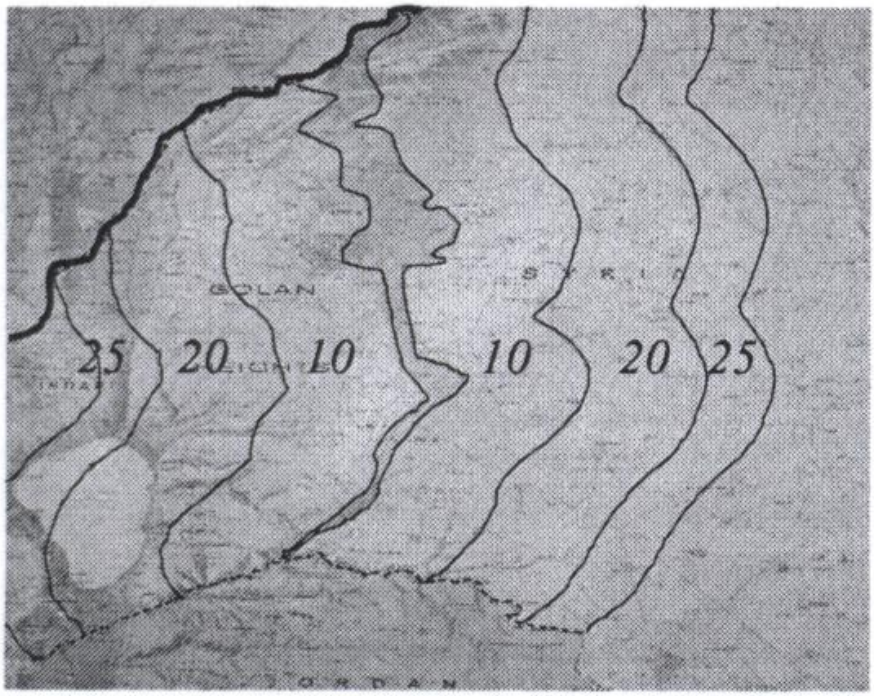
UNDOF

Area of Operation

Area of Separation/Limitations

منطقة عمليات قوة مراقبي فض الإشتباك

المنطقة العازلة والمنطقة محدودة القوات والأسلحة



المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب والمؤلفات العامة والخاصة

١. إبراهيم الدايه، الأسد في الخطاب المصري " العلاقات المصرية – السورية "، دار المستقبل العربي، القاهرة /١٩٩٥/ م.
٢. ابراهيم عبد الكريم، حدود فلسطين مع سورية ولبنان، دار الحكمة، دمشق، / ١٩٩٨ – ١٩٩٩ / م.
٣. د. أحمد أبو الوفا، القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، / ٢٠٠٦ / م.
٤. د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة / ١٩٩٨ / م.
٥. د. أحمد حسن الرشيدي، الوظيفة الإفتائية لمحكمة العدل الدولية ودورها في تفسير وتطوير سلطات واختصاصات الأجهزة السياسية للأمم المتحدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، / ١٩٩٣ / م.
٦. د. أحمد عبد الله على أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، دار الكتب القانونية، مصر – المحلة الكبرى، /٢٠٠٥/ م.
٧. د. إحسان هندي، الحماية الجزائية للاتفاقيات الدولية الإنسانية في إطار التشريع والاجتهاد القضائي السوريين، دمشق، الطبعة الأولى / ١٩٩٨ / م.

٨. د. أديب سليمان باغ، الجولان دراسة في الجغرافية الإقليمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، / ١٩٨٣ / م.
٩. أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، /١٩٦٨/ م.
١٠. د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، / ١٩٨٥ / م.
١١. د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، الانسحاب السوري من لبنان والقانون الدولي (بالوثائق) ايترك للنشر والتوزيع، مصر الجديد، الطبعة الأولى /٢٠٠٦/ م.
١٢. المقدم الهيثم الايوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء، ١٩٧٥ (دراسة تحليلية) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، / ١٩٧٥ / م.
١٣. د. إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً: المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، ٣ أجزاء، دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الأولى / ٢٠٠٢ / م.
١٤. د. بشار الجعفري، منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد، دراسة موثقة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى / ١٩٩٤ / م.
١٥. بطرس بطرس غالي، خطة للسلام /١٩٩٥/ م، الأمم المتحدة، نيويورك، الطبعة الثانية، /١٩٩٥/ م.
١٦. د. تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة: دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام، بيروت /١٩٧٥/ م.

١٧. د. جابر إبراهيم الراوي، الأُسس القانونية لقوات السلام الدولية، مطبعة دار السلام، بغداد /١٩٧٩/ م.

١٨. د. جميل أبو جبل و د. نزار أيوب، الاستيلاء على الأرض ومصادرة المياه، آداة لتعزيز المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتل، مراجعة وتدقيق: سلمان فخر الدين، المرصد: المرصد – المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان، كانون الثاني / ٢٠٠٩ / م.

١٩. د. جورج جبور، حافظ الأسد وقضية فلسطين، مطابع الإدارة السياسية، دمشق، الطبعة الثانية، تشرين الثاني، / ٢٠٠٨ / م.

٢٠. د. جورج جبور، الاستعمار الاستيطاني، القيادة القومية، مكتب الدعاية والنشر والإعلام، دمشق، / ١٩٧٥ / م.

٢١. د. جورج ديب، العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت /١٩٦٨/ م.

٢٢. د. جمال سلامة علي، من النيل إلى الفرات: مصر وسورية وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي، دار النهضة العربية، القاهرة / ٢٠٠٣ / م.

٢٣. د. حامد سلطان، عائشة راتب، صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة /١٩٨٧/ م.

٢٤. د. حامد سلطان، عائشة راتب، صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة / ١٩٨٧/ م.

٢٥. حرب محمد شاهين، السلام في المنظور التوراتي، بدون ذكر دار نشر، دمشق، /٢٠٠١/ م.

٢٦. د. حسن الجلبي، القرار والتسوية، دراسة قانونية وسياسية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي في اطار قرار ٢٤٢ ، دار المسيرة، بيروت / ١٩٧٩ / م.

٢٧. حسن الابراهيم، عزيز شكري، سيف عباس، جولة في السياسة الدولية، الدار المتحدة للنشر، بيروت، الطبعة الاولى / ١٩٧٥ / م.

٢٨. د. حسن فتح الباب، المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة في المشكلات المعاصرة، عالم الكتاب، القاهرة / ١٩٧٦ / م.

٢٩. حسن محمد طوالبة، نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق: دراسة سياسية في ضوء تطور النظام الدولي، عالم الكتب الحديث، إربد، / ٢٠٠٥ / م.

٣٠. د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ، / ١٩٤٥ / م، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب–الكويت، / ١٩٩٥ / م.

٣١. د. حسن نافعة، التنظيم الدولي، محمد شوقي عبد العال، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، / ٢٠٠٤ / م.

٣٢. د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، الجريمة الدولية، دراسة تحليلية تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى /١٩٧٩/ م.

٣٣. د. حسين حنفي عمر، التدخل في شئون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م.

٣٤. د. خيرية قاسمية، د.علي الدين هلال، إبراهيم كروان، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام /١٩٦٧/ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة /١٩٧٨/ م.

٣٥. رجا شحادة، قانون المحتل – إسرائيل والضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة الكويت، بيروت، الطبعة الأولى /١٩٩٠/ م.

٣٦. د. رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان /١٩٦٧-٢٠٠٧/ م، دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى /٢٠٠٧/ م.

٣٧. د. رشاد عارف يوسف عساف، المسؤولية الدولية عن أضرار الحروب العربية الإسرائيلية، الجزء الثاني، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى /١٩٨٤/ م.

٣٨. د. رشاد عارف يوسف السيِّد، الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي، دراسة في القانون الدولي العام، مطبعة النور النموذجية، عمان، /١٩٨٢/ م.

٣٩. رنا أبو ظهر الرفاعي، الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى /٢٠٠٨/ م.

٤٠. سعد محيو، فلسفة القرار ٢٤٢، السياسة الأمريكية بين الثابت والمتحول، معهد الإنماء العربي، الدراسات السياسية، بيروت، / ١٩٨٥ / م.

٤١. د. سليم حداد، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، ظروف إنشائها، تنظيمها والمهام الموكولة إليها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت /١٩٨١/ م.

٤٢. د. سهيل حسين الفتلاوي، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الفكر العربي، بيروت، / ٢٠٠٢ / م.
٤٣. د. شريف عتلم، القانون الدولي الإنساني: دليل للأوساط الاكادمية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، / ٢٠٠٦ / م.
٤٤. شكيب أبو جبل، مذكرات أسير عربي في سجون الاحتلال الصهيوني، دار قصي للطباعة والنشر، دمشق، / ٢٠٠٤ / م.
٤٥. د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، /٢٠٠٧/ م.
٤٦. د. عائشة راتب، بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي – الإسرائيلي، دار النهضة العربية، /١٩٦٩/ م.
٤٧. عادل رضا، التاريخ لا تحركه الصدفة: قراءة في فكر الأسد، دار أخبار اليوم، مصر، /١٩٩٣/ م.
٤٨. د. عادل عبد السلام، جغرافية سورية الإقليمية، مطبعة الروضة، دمشق، /١٩٨١ / م.
٤٩. د. عادل محمد العضايله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط "" الحرب والسلام ""، دار الشروق، عمان، /٢٠٠٥ / م.
٥٠. د. عبد العزيز سرحان، دروس المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، / ١٩٦٨ / م.
٥١. د. عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، دراسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي، النظرية العامة للجريمة الجنائية الدولية، نظرية الاختصاص القضائي للمحكمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، /٢٠٠٥ / م.

٥٢. د. عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في (إسرائيل)، دراسة في: الأحزاب والجماعات الدينية في (إسرائيل) ودورها في الحياة السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى / ١٩٩٩ / م.

٥٣. د. عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الرابع / المنظمات الدولية /، مكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى / ١٩٩٧ / م.

٥٤. د. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية : التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، / ١٩٩٩ / م.

٥٥. د. عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، عالم الكتب، القاهرة، / ١٩٧٩ / م.

٥٦. عبد الله محمد آل عيون، نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث: دراسة تحليلية وتطبيقية، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى / ١٩٨٥ / م.

٥٧. د. عبد الوهاب حومَد، الاجرام الدّولي، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى / ١٩٧٨ / م.

٥٨. عبد الوهاب كيالي، المطامع الصهيونية التوسعية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، / ١٩٦٦ / م.

٥٩. د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السابع، دار الشروق، الطبعة الأولى /١٩٩٩/ م.

٦٠. عصام الدين حواس، قوة الطوارئ الدولية المنشأة في أكتوبر / ١٩٧٣ / م.

٦١. د. عصام العسلي، الشرعية الدولية والاحتلال الحربي المؤقت الإسرائيلي للجولان والأراضي العربية الأخرى، دراسة ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، /١٩٩٢/ م.

٦٢. د. عطية حسين أفندي عطية، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط /١٩٦٧-١٩٧٧/ م، دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، / ١٩٨٦ / م.

٦٣. عفيف أيوب، قرارات ومقررارت مجلس الأمن الدولي حول لبنان / ١٩٤٦- ١٩٩٠ / م، دار الخلود، بيروت، الطبعة الأولى / ١٩٩١ / م.

٦٤. د. علي إبراهيم، الوسيط في المعاهدات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، /١٩٩٦-١٩٩٨/ م.

٦٥. د. علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني: منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، دار الحكمة، بيروت /١٩٩٠/ م.

٦٦. علي بدوان، هضبة الجولان: طريق السلام .... طريق الحرب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، / ٢٠٠٤ / م.

٦٧. د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الجزء الأول، الطبعة الثانية عشرة، منشأة المعارف بالاسكندرية.

٦٨. د. علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى /٢٠٠١/ م.

٦٩. غازي الموسى، الجولان بين الحرب والسلام، دار الجمهورية للطباعة، دمشق ، الطبعة الأولى /١٩٩٦/ م.

٧٠. د. غسان الجندي، عمليات حفظ السلام الدولية، اركيولوجيا المعرفة في عمليات حفظ السلام الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى / ٢٠٠٠ / م.

٧١. د. غازي حسين، الاستيطان اليهودي في فلسطين: من الاستعمار إلى الامبريالية: دراسة، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، / ٢٠٠٣ / م.

٧٢. د. غازي حسين، الصراع العربي الإسرائيلي والشرعية الدولية، مطبعة الكاتب العربي– دمشق، الطبعة الاولى / ١٩٩٥ / م.

٧٣. د. غازي حسين، ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين، دراسة، دمشق، / ١٩٩٩ /م.

٧٤. فريد الزغبي، الموسوعة الجزائية، المجلد الرابع، الحقوق الجزائية العامة، أسباب التبرير، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية /١٩٩٥/ م.

٧٥. د. فؤاد شباط، الحقوق الدولية العامة، مطبعة الجامعة السورية، / ١٩٥٦/ م.

٧٦. د. فيصل عبد الرحمن علي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة، / ١٩٩٩ / م .

٧٧. مأمون كيوان وعبده الأسدي، قضية الجولان: هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة، دار النمير للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى / ١٩٩٦ / م.

٧٨. د. محسن علي جاد، معاهدات السلام: دراسة تأصيلية تطبيقية على ضوء قواعد القانون الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، / ١٩٩٦ / م.

٧٩. د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، / ٢٠٠٢ / م.

٨٠. د. محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، / ٢٠٠٢ / م.

٨١. د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الأول، الجماعة الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الخامسة /١٩٩٦/ م.

٨٢. د. محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، مطابع الأمل، بيروت، دون ذكر تاريخ النشر.

٨٣. د. محمد سعيد الدقاق، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، دراسة لنظرية الجزاء في القانون الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، /١٩٩١/ م.

٨٤. د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الإسلامي، منشأة المعارف، الإسكندرية، / ١٩٨٠ / م.

٨٥. د. محمد طلعت الغنيمي، نظرات في العلاقات الدولية العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، /١٩٧٠/ م.

٨٦. د. محمد طلعت الغنيمي، الوسيط في قانون السلام، القانون الدولي العام أو قانون الأمم زمن السلم، منشأة المعارف، الأسكندرية، / ١٩٨٢ / م.

٨٧. د. محمد طلعت الغنيمي ومحمد سعيد الدقاق، القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، /١٩٩١/ م.

٨٨. محمد عبد الجواد الشريف، قانون الحرب : القانون الدولي الانساني، المكتب المصري الحديث، القاهرة، / ٢٠٠٣ / م.
٨٩. د. محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، / ٢٠٠٠ –٢٠٠١ / م.
٩٠. د. محمد عزيز شكري، التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع، دار الفكر، دمشق، / ١٩٧٣ / م .
٩١. د. محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي: دراسة قانونية ناقدة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى /١٩٩١/ م.
٩٢. د. محمد مصلح، الجولان الطريق إلى الاحتلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، / ٢٠٠٠ / م.
٩٣. محمد عطري: السلام الضائع: نتنياهو يحرق واشنطن، دار الحرف العربي، بيروت، /١٩٩٨/ م.
٩٤. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى /١٩٧٣/ م.
٩٥. د. محمد وليد عبد الرحيم، الأمم المتحدة وحفظ السلم والأمن الدوليين، المكتبة العصرية، بيروت، / ١٩٩٤ / م.
٩٦. مسعد عبد الرحمن زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، القاهرة، / ٢٠٠٨ / م.
٩٧. د. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، الدار الجامعية، بيروت، /١٩٨٨/ م.
٩٨. د. مصطفى سلامة حسين، التحلل المشروع من الالتزامات الدولية، دار الجامعة الحديثة/ الاسكندرية، / ٢٠٠٨ / م.

٩٩. مصطفى طلاس، دراسة عسكرية في اتفاق سيناء السياسي، مطابع الإدارة السياسية، الطبعة الثالثة، /١٩٧٦/ م.

١٠٠. مصطفى طلاس، ملف الاتفاقات العربية – الإسرائيلية والتسويات الصعبة، مركز الدراسات العسكرية، دمشق /٢٠٠٠/ م.

١٠١. د. موسى القدسي الدويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وقواعد القانون الدولي العام المعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، /٢٠٠٤/ م.

١٠٢. ناهد طلاس العجه، الأمم المتحدة بين الأزمة والتجديد، ترجمة الدكتور محمد عرب صاصيلا، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، / ١٩٩٦ / م.

١٠٣. د. نبيل السمان، المياه وسلام الشرق الأوسط، دمشق، / ١٩٩٥ / م.

١٠٤. د. نزار أيوب وسلمان فخر الدين، الجولان المحتل بين الأعوام / ١٩٦٧ – ١٩٧١ / م، الإحتلال وتوطيد السلطة، الجولان لتنمية القرى العربية، آذار / ٢٠٠١ / م.

١٠٥. د. نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى /١٩٨٨/ م.

١٠٦. نواف البطحيش، الجولان في مواجهة الاحتلال / ١٩٦٧ – ١٩٨٦ / م، دراسة ميدانية (كتاب وثائقي)، مطبعة الاتحاد، شباط / ١٩٨٧ / م.

١٠٧. د. هشام حمدان، القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان، سباق بين السلام والحرب، القرار /٤٢٥/، دار عويدات الدولية، بيروت – باريس، الطبعة الأولى /١٩٩٣/ م.
١٠٨. د. هيثم كيلاني، النظرية الإسرائيلية في التفاوض، بحوث إستراتيجية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، توزيع دار الرازي ومؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، / ١٩٩٤ / م .

ثانياً: الكتب المترجمة إلى اللغة العربية

١. اليشع افرات، الاستيطان الإسرائيلي جغرافياً وسياسياً، دار الجليل، ترجمة دار الجليل، عمان، / ١٩٩١ / م.
٢. باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، لندن، / ١٩٨٨ / م.
٣. باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، الطبعة التاسعة، /٢٠٠٤/ م.
٤. ج . ر . بيريدج، السياسة الدولية: القوى والصراعات منذ عام /١٩٤٥/ م، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز النشر لجامعة القاهرة، مصر، / ١٩٩٤ / م.
٥. جون – ماري هنكرتس و لويز دوزوالد – بك، القانون الدولي الإنساني العرفي، المجلد الأول: القواعد، القاهرة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، / ٢٠٠٧ / م.
٦. جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم: مدخل إلى القانون الدولي العام، ثلاثة أجزاء، تعريب عباس العمر، دار الجيل، بيروت.

٧. جيفري أرونسون، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية /١٩٩٧/ م.

٨. زئيف شيف، السلام مع الأمن: المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل في مفاوضاتها مع سوريا ، ترجمة صبحي الجابي، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، /١٩٩٥/ م.

٩. شارل أندرلين، أسرار المفاوضات الإسرائيلية – العربية /١٩١٧-١٩٩٧/ م (سلام أو حُروب) الجزء الثاني، من حرب تشرين الأول /١٩٧٣/ حتى /١٩٩٧/، ترجمة صياح الجهيم، دار الفاضل، دمشق /١٩٩٨/ م.

١٠. شارل روسو، القانون الدولي العام، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، /١٩٨٧/ م.

١١. ماراك جولدينغ، عمليات حفظ السلام الدولية: نماذج وقضايا، معهد الدراسات الدولية، نماذج وقضايا في النظام الدولي، جامعة بيرزيت، /٢٠٠٠/ م.

١٢. مارفين كالب وبرنارد كالب، كيسنجر، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، / ١٩٧٥ / م.

١٣. مايكل س. لوند، منع المنازعات العنيفة: استراتيجيه للدبلوماسية الوقائية، ترجمة عادل عناني، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، القاهرة، / ١٩٩٩ / م.

١٤. كلايتون سويشر، حقيقة كامب ديفيد، الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، ترجمة د. رضوان زيادة – صفوان

عكاشي – محمد شحادة، الدار العربية للعلوم – ناشرون، / ٢٠٠٦ / م.

١٥. موشي ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى السلام: ترجمة إدارة المخابرات العامة، قسم الدراسات، دمشق، /١٩٩٥/ م.

١٦. موشيه برافر، حدود أرض إسرائيل، في الماضي والحاضر والمستقبل، (الجوانب السياسية والجغرافية) وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة بدر عقيلي، دار الجيل، عمان، / ١٩٩٠ / م.

١٧. موشيه ماعوز، سورية واسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام، ترجمة لينا وهيب، دار الجليل، عمان، / ١٩٩٨ / م.

١٨. هارولد هـ. ساوندرز، الجدران الأخرى: سياسة عملية السلام العربي – الإسرائيلي، ترجمة حسين عبد الفتاح، معهد المشاريع الأمريكي لدراسة العمليات السياسية والاجتماعية، واشنطن، / ١٩٧٧ / م.

١٩. ويليام . كوانت، أمريكيا والعرب وإسرائيل، عشر سنوات حاسمة، /١٩٦٧-١٩٧٦/ م، ترجمة عبد العظيم حماد، دار المعارف، القاهرة، / ١٩٨٠ / م .

٢٠. وليام .ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ /١٩٦٧/، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى /١٩٩٤/ م.

ثالثاً: الرسائل العلمية

- **رسائل الدكتوراه**

١. د. إبراهيم الدراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة عين شمس، / ٢٠٠٢ / م.

٢. د. أحمد وافي، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، / ١٩٩٠ / م .

٣. د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر" دراسة في العلاقات الجدلية لمبدأ المساواة في السيادة وفلسفة الحكومة العالمية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، / ٢٠٠١ / م.

٤. د. حسام عبد الله حافظ، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان بين النظرية والواقع " حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينة المحتلة "، رسالة أعدت لنيل شهادة الدكتوراة في الحقوق، جامعة دمشق، كلية الحقوق، / ٢٠٠٦ / م.

٥. د. عبد العزيز شحادة المنصورة، السياسة السورية تجاه التعاون الاستراتيجي التركي – الإسرائيلي، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، /٢٠٠٢/ م.

٦. د. عدنان عباس موسى النقيب، تغير السيادة الإقليمية وآثارها في القانون الدولي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، /١٩٨٨/ م.
٧. د. مايا الدباس، نظام استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية "حالة نهر الفرات"، رسالة أُعدت لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق – جامعة دمشق، /٢٠٠٣ / م.
٨. د. مصطفى مؤمن، قوة الطوارئ الدولية ودورها في قضية السلام، بحث لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، /١٩٦١/ م.
٩. د. هيثم موسى حسن، التفرقة بين الإرهاب الدولي ومقاومة الاحتلال في العلاقات الدولية، اطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، / ١٩٩٩ / م.
١٠. د. ياسر خضر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين– شمس، / ٢٠٠١ / م.

– رسائل الماجستير

١– أحمد محمد شهاب، أثر معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق على العلاقات السورية – واللبنانية، رسالة ماجستير– الجامعة اللبنانية، / ١٩٩٤ / م.
٢– ثائر عيسى، العلاقات السورية – الإيرانية /١٩٧٩–٢٠٠٠/ م، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصرة، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، / ٢٠٠٧ / م.

٣- حمزه عياش، ضوابط إعمال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وفقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي المعاصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق – جامعة دمشق، / ٢٠٠٨ / م.
٤- عبد الرزاق إسماعيل، العلاقات الأمريكية – الإيرانية وأثرها على الصراع العربي – الإسرائيلي / ١٩٤٥ – ٢٠٠٥ / م، دراسة أُعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، / ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ / م.
٥- عبد القادر البقيرات، الاحتلال الإسرائيلي للجولان في ضوء القانون الدولي، بحث لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الإدارية / ١٩٩٤ – ١٩٩٥ / م.
٦- قصي الضحاك، مجلس الأمن الدولي ودوره في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بين النصوص والتطبيق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، / ٢٠٠١ / م.
٧- ميس حداد، الاحتلال الإسرائيلي للجولان والآثار المترتبة عليه، رسالة ماجستير، كلية الحقوق- جامعة دمشق، / ٢٠٠٨ / م.

رابعاً: المقالات والبحوث والتقارير:

١. إبراهيم الدراجي، الجولان والقانون الدولي، بحث منشور في كتاب (المرجع في الجولان)، مجموعة مؤلفين، مركز الشرق للدراسات، دمشق، الطبعة الأولى / ٢٠٠٧ / م.

٢. إبراهيم عبد الكريم، الأوضاع الاقتصادية الراهنة للمستعمرات الإسرائيلية في الجولان (دراسة توثيقية)، مجلة الأرض، العدد الثامن، / ٢٠٠٠ / م.
٣. استعراض شامل لكامل مسائل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات، الأمم المتحدة، / ٢٠٠٠ / م، تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام المقدم الى الجمعية العامة و مجلس الأمن في ٢١ آب / ٢٠٠٠ / م.
٤. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن عن أعمال المنظمة حول الوضع في الشرق الوسط من حزيران ١٩٦٧(رقم S/١٠٩٢٩) في ١٨ أيار ١٩٧٣. مؤسسة الدراسات الفلسطسنية، بيروت، الطبعة الأولى، / ١٩٧٣ / م.
٥. د. جاسم زكريا، الجولان والشرعية الدولية، بحث منشور في مجلة الفكر السياسي، العدد ٢٧، السنة الثامنة، خريف / ٢٠٠٦ / م.
٦. د. جورج أبي صعب، اتفاقيات جنيف /١٩٤٩/ بين الأمس والغد، ورقة عمل منشورة في كتاب " دراسات في القانون الدولي الإنساني" ، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى / ٢٠٠٠ / م.
٧. د. جورج جبور، فصل القوات ومستقبل المنطقة، جريدة البعث، العدد ٣٤٥٦، ١٢ حزيران / ١٩٧٤ / م.
٨. د. جورج جبور، الطبيعة العنصرية للاستعمار الاستيطاني والمسائل القانونية الناجمة عنها، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد السابع والعشرون، / ١٩٧١ / م.
٩. د. عادل عبد السلام، المياه في فلسطين، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني (الدراسات الخاصة)، الطبعة الأولى /١٩٩٠/ م.

١٠. د. عبد الرحمن المدني، المياه والنزاع السوري – الإسرائيلي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثامن الذي نظّمه مركز الدراسات العربي – الأوروبي في ٢١ إلى ٢٣ شباط عام / ٢٠٠٠ / م في القاهرة، الطبعة الأولى، حزيران / ٢٠٠٦ / م.

١١. د. عرسان علي عرسان، الجولان والأطماع الإسرائيلية في مياهه، مقال منشور في مجلة عشتار(الجولان في عقول السوريين وقلوبهم)، دراسة شاملة، طبعة أولى، بدون ذكر تاريخ النشر، العدد ١٢ .

١٢. عزالدين سطاس، جغرافية الجولان، بحث منشور في كتاب (المرجع في الجولان)، مجموعة مؤلفين، مركز الشرق للدراسات، دمشق، الطبعة الأولى / ٢٠٠٧ / م.

١٣. د. محمد المجذوب، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس، الطبعة الأولى / ١٩٩٠ / م.

١٤. محمد صبيح، فلسطين ومفاوضات السلام الجارية، بحث منشور في كتاب المفاوضات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، / ١٩٩٤ / م.

١٥. د. محمد عزيز شكري، ملاحظات تمهيدية في الدفاع المشروع وفق حكم المادة /٥١/ من ميثاق الأمم المتحدة وحق دولة الكويت في ممارسته فردياً أو جماعياً، بحث مقدم إلى ندوة العدوان العراقي على دولة الكويت في ضوء القانون الدولي والمنعقدة بالقاهرة ٧/٥ – يناير–١٩٩١– ومنشور في كتاب بعنوان الندوة، صادر عن إدارة الفتوى والتشريع– دولة الكويت. دمشق، الطبعة الأولى /٢٠٠٤/ م.

١٦. د. محمد عزيز شكري، رأي القانون الدولي في تشييد إسرائيل لجدار الفصل العنصري على الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجمع اللغة العربية، دمشق، / ٢٠٠٥ / م.

١٧. د. محمد فهد الشلالدة، الأبعاد القانونية لجدار الفصل العنصري في ضوء القانون الدولي الإنساني، بحث مقدم لندوة القانون الدولي الإنساني " آفاق وتحديدات " ، الجزء الثاني ،المؤتمرات العلمية لجامعة بيروت العربية، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى /٢٠٠٥/ م.

١٨. محمد مصلح، الجولان: إسرائيل، وسورية والحسابات الإستراتيجية، بحث منشور ضمن كتاب (الجولان في صراع السلام)، إعداد وتقديم وترجمة رضوان زيادة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى /٢٠٠٤/ م.

١٩. د. مريم جمعة عيسى و د. ناظم أنيس عيسى، جغرافية الجولان، مقال منشور في مجلة عشتار(الجولان في عقول السوريين وقلوبهم)، دراسة شاملة، طبعة أولى، بدون ذكر تاريخ النشر، العدد ١٢ .

٢٠. مصطفى طلاس، جبهة الصمود في مواجهة معسكر داود، مجلة الفكر السياسي، دمشق ، /١٩٧٩/ م.

٢١. مصطفى علوي، القوى الدولية الكبرى ومفاوضات السلام الجارية، بحث منشور في كتاب المفاوضات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، / ١٩٩٤ / م.

٢٢. د. مفيد محمود شهاب، العدوان العراقي على الكويت والشرعية الدولية: نظرة عامة: بحث منشور في كتاب تحت عنوان "

ندوة العدوان العراقي على دولة الكويت في ضوء القانون الدولي، المنعقد في القاهرة، من ٥-٧ يناير /١٩٩١/ م ".

٢٣. د. هالة سعودي، الإطار الإقليمي والدولي لمفاوضات السلام، بحث منشور في كتاب بعنوان " المفاوضات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط "، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، / ١٩٩٤ / م.

٢٤. د. هيثم كيلاني، حروب فلسطين العربية – الإسرائيلية: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة – المجلد الخامس – دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى /١٩٩٠/ م.

٢٥. هيثم كيلاني، الموسوعة الفلسطينية، دراسات القضية الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس ، بيروت، الطبعة الأولى ، / ١٩٩٠ / م.

٢٦. د. وحيد عبد المجيد، إسرائيل .... ومفاوضات السلام الجارية، بحث منشور في كتاب " المفاوضات العربية – الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط "، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، / ١٩٩٤ / م.

٢٧. د. وليد قزبها، سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، بحث منشور في كتاب " المفاوضات العربية– الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، / ١٩٩٤ / م.

٢٨. د. ياسين سويد – الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، بيروت، الطبعة الأولى / ١٩٩٠ / م.

خامساً: المقالات والبحوث المترجمة إلى اللغة العربية:

١. أبي زعيرا، الاستيطان اليهودي في الجولان والصراع من أجل تثبيته، بحث منشور في كتاب الجولان بين الحرب والسلام، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ترجمة أحمد أبو هدبة، الطبعة الأولى / ٢٠٠١ / م.

٢. أوري ساغي، الحوار الإسرائيلي – السوري: بطاقة باتجاه واحد نحو " السلام "، بحث منشور في كتاب " المفاوضات السورية– الإسرائيلية " رؤى صهيونية وغربية، مركز الاستشارات والبحوث، بيروت، الطبعة الأولى أيار /٢٠٠١/ م.

٣. اوري سافير، إستراتيجية السلام الإسرائيلية، بحث منشور في كتاب الجولان بين الحرب والسلام، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ترجمة أحمد أبو هدبه، بيروت، /٢٠٠١/ م.

٤. اوليفييه باي، عمليات حفظ السلام والاضطرابات المحلية الجديدة، بحث منشور في كتاب بعنوان النظام العالمي الجديدة، الأمم المتحدة : الشرعية الدولية، باتر بسبو نولاسكور – انمي شاوس – آلان ديمس، تعريب، د. فؤاد شاهين، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الأولى/ ١٩٩٥ / م.

٥. باتريك ريبو، العرب ومصير المفاوضات المتعددة بشأن المياه في الشرق الأوسط، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثامن الذي نظمه مركز

الدراسات العربي – الأوروبي من ٢١ إلى ٢٣ شباط عام /٢٠٠٠/ م في القاهرة .

٦. سالي . ت. ماليسون وتوماس ماليسون، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في ظل القانون الدولي وفي المحافل الدولية، بحث مقدم للندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، /١٩٨٥/ م.

٧. فريدريك هوف، البعد المائي في مفاوضات مرتفعات الجولان، بحث منشور ضمن(كتاب الجولان في صراع السلام)، إعداد وتقديم وترجمة رضوان زيادة، الأهالي للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، الطبعة الأولى /٢٠٠٤/ م.

٨. موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل وعملية التسوية في الشرق الأوسط، بحث منشور في كتاب الجولان بين الحرب والسلام، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ترجمة أحمد أبو هدبه، بيروت، /٢٠٠١/ م.

٩. يوسي بن أهرون، التفاوض مع سورية: رواية من مصدرها الأصلي، دراسة منشورة في كتاب بعنوان " المفاوضات السورية – الإسرائيلية، رؤى صهيونية وغربية "، مركز الاستشارات والبحوث، بيروت، الطبعة الأولى أيار /٢٠٠١/ م.

سادساً: مراجع أخرى

١. اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الخامسة، جنيف، / ٢٠٠٠ / م.
٢. استراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها، إصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق /١٩٨٢/ م.
٣. الأمم المتحدة والصومال /١٩٩٢-١٩٩٦/ م، الأمم المتحدة، سلسلة الكتب الزرقاء، المجلد الثاني، منشورات الأمم المتحدة ، نيويورك، /١٩٩٦/ م.
٤. الجولان سجل أحداث، إصدار الوكالة العربية السورية للأنباء، /١٩٨٢/ م.
٥. الغزو الإسرائيلي إلى لبنان، تأليف مجموعة من الباحثين، إشراف : العماد الدكتور مصطفى طلاس، إصدار مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، دمشق، / ١٩٨٣ / م.
٦. القاموس العملي للقانون الانساني، فرانسوا بوشيه- سولنييه، ترجمة محمد مسعود؛ مراجعة عامر الزمالي، مديحة مسعود- دار العلم للملايين، بيروت، / ٢٠٠٦ / م.
٧. القانون الدولي الإنساني، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، إعداد: نخبة من المتخصصين والخبراء، القاهرة، الطبعة الثالثة / ٢٠٠٦ / م.
٨. القانون الدولي المتعلق بسير العمليات العدائية، مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نسخة منقحة، / ١٩٩٦ / م.

٩. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام / ١٩٧٤ / م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، / ١٩٧٧ / م.
١٠. المرجع في الجولان، مجموعة من الباحثين، مركز الشرق للدراسات، دمشق، الطبعة الأولى /٢٠٠٧/ م.
١١. المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس: طبيعتها والهدف منها، الأمم المتحدة، نيويورك، / ١٩٨٢ / م.
١٢. المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري، المجلد الأول – القسم العام، مركز الدراسات العسكرية، الطبعة الأولى، دمشق، / ١٩٩٥ / م.
١٣. الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، بيروت،/ ١٩٨١ / م.
١٤. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الأول، دمشق، الطبعة الأولى، / ١٩٨٤ / م.
١٥. تاريخ الجيش العربي السوري ، مركز الدراسات العسكرية، المجلد الثاني، دمشق، / ٢٠٠٢ / م.
١٦. تاريخ الجيش العربي السوري، مركز الدراسات الإستراتيجية، المجلد الثالث، دمشق، / ٢٠٠٤ / م.
١٧. دراسات في القانون الدولي الإنساني: إعداد نخبة من المتخصصين والخبراء، دار المستقبل العربي، القاهرة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الأولى / ٢٠٠٠ / م.
١٨. قرارت الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، تقديم أحمد عصمت عبد المجيد، مراجعة وتدقيق جورج

طعمة، جمع وتصنيف منى نصولي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية / ١٩٩٤ –١٩٩٥ / م، /٤/ مجلدات.

١٩. مذكرات كورت فالدهايم، أربعون عاماً في مسرح السياسة الدولية، ترجمة: عيسى بشارة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، / ١٩٨٧ / م.

٢٠. مسيرة السادات الاستسلامية: من زيارة القدس المحتلة حتى صفقة كامب ديفيد، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، / ١٩٧٨ / م.

٢١. نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: دليل التحقق والامتثال، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومركز البحوث والتدريب والمعلومات الخاصة بالتحقيق، نيويورك، الأمم المتحدة، / ٢٠٠٢ / م.

سابعاً: مراجع من شبكة الإنترنت:

١. د. أحمد إبراهيم محمود، إشكاليات عمل قوات اليونيفيل في لبنان.
http://www.ahram.org.eg/acpss%5CAhram%5C20065%5C8%5C29%5CCOMM0.HIM

٢. أيمن أبو جبل، مستوطنات الجولان المحتل... لمحة تاريخية.
http://www.jawlan.org/openions/read articale.asp

٣. أيمن أبو جبل: معركة الأول من نيسان... قدسية الهوية: في الروزنامة الجولانية.
http://www.jawlan.org/openions/read article.asp?

٤. د. إحسان الهندي، جرائم الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة.
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_view.asp?FileName = 9357

٥. التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السياسة الدفاعية السورية.
http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB54.MMT

٦. الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، بعض نفقات الأمم المتحدة (الفقرة ٢ من المادة ١٧ من الميثاق)، الفتوى الصادرة في ٢٠ تموز ١٩٦٢ م.
http//www.icj-icj.org/homepage/ar/files/sum_1949-1991

٧. المياه في المنطقة الجنوبية من بلاد الشام (جنوب لبنان، الجولان، الأردن، فلسطين)، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية.
http://www.asharqalarbi.org.uk/ center/dirasat-janub.htm

٨. حول فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.
http://www.icj-cj.org/homepage/ar/advisory/advisory_2004-07-09.pdf
٩. عمليات الأُمم المتحدة لحفظ السلام.
http://un.org/arabic/depts/depts/dpko/index.shtml
١٠. قوة الأُمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك.
http://un.org/arabic/depts/dpko/missions/undof
١١. محمد الحمودي، الأبعاد القانونية لحرب تموز عام ٢٠٠٦ وتداعياتها.
http://ar.padsmaroc.com/spip.php?article428
١٢. وثائق الأُمم المتحدة على شبكة الانترنيت
http://un.org/arabic
http://un.org/arabic/minbodies.html
http://www.acronymfinder.com/United Nations-formations-system-on-the-question-on-palestine-(UNISPAL).html

المراجع باللغة الانكليزية

A- Books

1. BELL. Christine, peace agreement and human rights, Oxford University press, 2005.
2. BOSS. B.C, Law and peace: A legal framework for United Nations peacekeeping, PhD Thesis 2006, University of Sydney.
3. BOWETT. D.W, United Nations Forces, a legal study of United Nations, London Stevens and sons, 1964.
4. BOWETT. D.W, the law of international institutions, London Stevens and sons, second edition, 1970.
5. BROWNLIE. Ian, International law and the use of force by states, Oxford University press 1963
6. BROWNLIE. Ian, basic documents in international law, published in the United States by Oxford University press Inc., New York, fifth edition 2002.
7. DIXON. Martin @ McCorquodale. Robert, Cases @ Materials on International Law, Oxford University press, 2003.
8. DURCH. J. William, The evolution of UN peacekeeping, case studies and comparative analysis, Henry L.Stimson Center 1993, United states of America
9. GAINSBOROUGH. R.J., Apolitico – Legal Analysis, The Arab – Israeli conflict: London, 1986.
10. GRAY. Chvistine, International Law and the Use of force, Oxford University press, first published 2000.
11. HIGGINS. Rosalyn, the development of International Law through the political organs of the United Nations oxford University press, London, 1963.
12. KINSOLVING. Lucien lee, The Israeil – Syrian demilitarized zones: the Security Council record, thesis,

submitted to the Faculty of the school of International service of the American University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in international relations, Septemper, 1967, the American University, Washington D.C.

13. LEWIS. William H, military implication of United Nations peacekeeping operations, national defense University, Washington, DC, 1993.
14. LINDLEY. Dan, promoting peace with information, transparency as a tool of security regimes, under contract and in production at princeton University press, University of Notre Dame, Notre Dame, 2006.
15. NARASIMHAN. C V, the United Nations, An inside view, UNITAR in association with vikas publishing house PVT LTD, Newdelhi: vikas, 1992.
16. RABINOVICH. Itamar, the brink of peace, the Israeli – Syrian negotiations, princetion, New Jersey (USA): Princeton University press, 1998.
17. REDWARD. F.sheehan., The Arabs, Israelis, and Kissinger, a secret history of American diplomacy in the Middle East, New York, 1976.
18. ROBERTS. Adam and KINGSBURY. Benedict, United Nations, divided world, the UNS roles in international relations, Oxford University press, second edition. 2003- 2004.
19. SCHMIDL. Erwin A, Going International in the service of Peace, burdesheer 50 jahre sicherheit, 2005.
20. SCHIFF. Zeev, peace with security: Israel's minimal security requirements in negotiations with Syria, the Washington institute for near east policy.
21. SHALEV. Aryeh, Israel and Syria: peace and security on the Golan, publication of Jaffee center for strategic studies, Tel Aviv, 1994.
22. SHEEHAN. Edward R.F., The Arabs, Israelis, and Kissinger, A secret history of American diplomacy in

the middle East, Thomas Y. Crowell company, New York, 1976.
23. SHAW. Malcom N, International Law, fourth edition, Cambridge University press, 1997.
24. TEIXEIRA. Pascal, The Security Council at the Dawn of the Twenty – First Century, to What Extent Is Willing and Able to Maintain International Peace and Security ? United Nations Institute for Disarmament Research, Geneva, Switzerland, United Nations, 2003.

B - Other resources:

1. International documents on Palestine 1974, the institute for Palestine studies, Beirut, 1977
2. Commentary on the additional protocols of 8 June 1977 to the Genera Conventions of 12 August 1949, International committee of the Red cross, Martinus Nijhoff publishers, Geneva 1987.
3. Defense of Japan 2006.
4. The Geneva Conventions of 12 August 1949, Commentary, IV Geneva Convention, relative to the protection of civilian persons in time of war, Geneva international committee of the red cross, 1988.
5. The Rome statute of the international criminal court: a commentary, Volume 1and 11, editors, a notion Cassese Paola Gaeta, John r. w. d. Jones, first published 2002, published in the United States by Oxford University Press Inc, New York.
6. United Nations. The blue helmets: a review of United Nations Peace - keeping, published by the United Nations department of public information , third edition, New York, 1996.

7. United Nations. Un peace keeping: 50 years 1948 – 1998 / United Nations: United nations department of public information, New York, 1998.
8. United Nations. Handbook on United Nations Multidimensional peacekeeping operations. peacekeeping best practice Unit, department of peacekeeping operations, United Nations, December 2003.
9. United Nations, General guidelines for peacekeeping operations, United Nations department of peacekeeping operations, United Nations, New York 1995.
10. United Nations. Yearbook of the United Nations 1974, office of public information, New York, 13 December 1974.
11. United Nations. Year Book of the United Nations 1978, department of public information, United Nations, New York, 1978.

C -Article @ studies @ reports:

1. BABCOCK. Sandy, analysis of united nations peacekeeping efficacy, operational research division, department of national defense, October 2003, Ottawa, Canada.
2. BAKER. James H, policy challenges of UN peace operations, parameters, US Army War College Quarterly- Spring 1994.
3. BRITO. Migual de, the relationship between peacekeepers, host governments and the local population, published in monograph No. 10, conflict

management, peacekeeping and peacebuilding, April 1997.
4. DORN. A. Walter, blue sensors: technology and cooperative monitoring in UN peacekeeping, cooperative monitoring center occasional paper 36, SAND 2004-1380, Unlimited release, April 2004.
5. DURCH. J. William, Financial Crises, the evolution of UN peacekeeping, case studies and comparative analysis, Stimson Center 1993, United States of America
6. EMEL. Osmancavusoglu, challenges to United Nations peacekeeping operations in the post – cold war era, perceptions, journal of international affairs, vol .IV, No. 4, December /1999/ - February /2000/.
7. FORTNA.Virginia Page, Interstate Peacekeeping: Causal Mechanisms and empirical effects, department of political Science and Sahzman Institute of war and peace studies, Columbia University, Version: September, 2004.
8. GHALI. Mona, United Nations Disengagement Observer Force, the evolution of UN peacekeeping, case studies and comparative analysis. Stimson Center 1993, United States of America.
9. Interview with prime Minister Rabin in Davar, 16 Septemper 1974.
10. LEOTARD. Francois, French (Blue Helmets) , 50 years Keeping the Peace, LEWIN, Ander, France and the United Nations 1945 - 1995, proface by Alan juppe, 1995, Boulder: Collection Panoramiques.
11. MALAN. Mark, a concise conceptual history of UN peace operations 1, Institute for security studies, published in African security review vol 6, No1, 1997.
12. MAOZ. Ze'ev, strategic depths and other myths, Ha'aretz, June 30, 1995.

13. May..s, three decades of UNDOF, the undof journal, 30 years undof 1974 –0 2004.
14. MCHUGO. John, resolution 242 Why the Israeli view of the " withdrawal phrase " is Unsustainable in international Iaw. IBRU Boundary and security Bulletin , Winter 2000-2001.
15. ORAKHELASHVILI. Alexander, final report, legal aspects of global and regional international security-the institutional background, NATO/EAPC research fellowships programme 1998-2000, May 2000.
16. PEDEREN. k, OGG-D operations on the Golan – A " B-side " perspective. UNTSO news magazine, United Nations truce supervision organization . NO .02/05
17. SANDIN. Jetta Christine, sea change or charade, the influence of the report on UN peacekeeping reform, College of Arts and Sciences, Boston College, May, 2004.
18. SANDERSON, John, the changing face of peace operations: A view from the field. Journal of international affairs, spring 2002. Vol.55.No.2.
19. SKON. Elisabeth, international financing of peace operations, international peace research institute , stockholm, sipri, 2005.
20. SIMON. Steven and Stevenson. Jonathan, the road to Damascus, Foreign Affairs, Vol.83, No.3, May/ June 2004 .
21. STUPKA. Andreas, Austrian armed forc in UNDOF, truppendienst international, Austrian armed forces, policy missions, training leadership mission, No. ol, 2006.
22. The legal status of Israeli Settlements Under IHL, policy brief, Harvard program on Humanitarian policy and conflict research, international humanitarian Iaw research Initiative, January 2004.

23. TOUZMOHAMMAD, Rais A, domestic conflict resolution and the UN: Russia, the CIS, and problems of international law. Institute of state and law. Russian academy of sciences, Moscow.
24. SAMUELS. Kirsti,Use of force in UN peacekeeping operations, IPA- UNDPKO workshop, report, UN Millennium plaza Hotel, NY, Friday February 6 the, 2004.
25. WALDHEIM. Kurt, history of the United Nations disengagement observer force, the Golan Journal, 25 years, special edition, No, 78.
26. ZINSKI. J. Gromad, UNDOF, United Nations disengagement observer forces, Golan Height, polish Battation, pol Batt.

D- Intenet:

1. Golan Heights Landmine Problem
http://www.icbl.org/im/2001/golan
2. Indian Army Contingent to serve at Golan Heights United Nations Mission
http://www.India- defence.Com/reports.2960
3. LINDELY. Dan, UNDOF : Operational analysis and lessons learned .
http://www.ndu/~dlindley/handouts/UNDOF.htm.
4. NAMBIAR. Lt. Gen Satish, United Nations Peacekeeping Operations: Problems and prospects
http://www.indianeembassy. Org/policy/peace-keeping
5. UNDOF Military police platoon
http://www.oeacekeeper.ca/goalnmap.html

6. UN Assad is not preparing for war, Yaakov kats and sheera Claire frenkle, The Jerusalem post, May, 8, 2007
http://www.jpost.com/servtet/Satellite? cid
7. Way war ? Israel to expand settlements at Golan Heights
http://www.whr-war.com/news.read.php? Id=3775

الفهرس

تقسيم	الموضوع	الصفحة
مقدمة البحث		١
الباب الأول	**الأحكام القانونية الناظمة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك**	**٧**
الفصل الأول	**اتفاق فصل القوات وإنشاء قوة مراقبي فضّ الاشتباك**	**٩**
المبحث الأول	**الاحتلال (الإسرائيلي) للجولان**	**١١**
المطلب الأول:	الجولان وأهميته الجيو – إستراتيجية	١٢
المطلب الثاني:	الأطماع الصهيونية في الجولان	١٨
المطلب الثالث:	الاعتداءات (الإسرائيلية) المتدرجة وصولاً لحرب تشرين التحريرية عام / ١٩٧٣ / م	٢٦
المبحث الثاني:	**حرب الاستنزاف ومفاوضات فصل القوات**	**٣٧**
المطلب الأول:	استئناف العمليات القتالية في جبهة الجولان	٣٧
المطلب الثاني:	الطروحات الأولية حول فضّ الاشتباك	٤٨
المطلب الثالث:	التوفيق بين وجهتي النظر (الإسرائيلية) والسورية	٥٧
المبحث الثالث:	**مضمون اتفاق فصل القوات**	**٦٧**
المطلب الأول:	مكونات اتفاق فصل القوات	٦٧
المطلب الثاني:	الطبيعة القانونية لاتفاق فصل القوات	٨٢
	رأي الباحث في اتفاق فصل القوات	٨٩
المبحث الرابع:	**ميلاد قوة مراقبي فضّ الاشتباك**	**٩٣**
المطلب الأول:	الأحكام الخاصة المتعلقة بقوة مراقبي فضّ الاشتباك	٩٤

المطلب الثاني:	إقرار قوة مراقبي فضّ الاشتباك	٩٩
المطلب الثالث:	إرسال القوة الدولية إلى الجولان	١٠٨
الفصل الثاني	**تنظيم قوة مراقبي فضّ الاشتباك والمهام الموكلة إليها**	**١١٣**
المبحث الأول:	**المبادئ والأُسس التي تقوم عليها قوة مراقبي فضّ الاشتباك**	**١١٥**
المطلب الأول:	موافقة أطراف النزاع (الرضا)	١١٨
المطلب الثاني:	الحياد	١٢٦
المطلب الثالث:	عدم استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس	١٢٩
المطلب الرابع:	استبعاد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن من المشاركة في قوة مراقبي فضّ الاشتباك	١٣٣
المطلب الخامس:	استبعاد مشاركة دول من أطراف النزاع، أو من لها مصلحة فيه، أو منتمية إلى أحلاف عسكرية	١٣٨
المطلب السادس:	التوازي الجغرافي العادل في تشكيل القوة	١٤١
المبحث الثاني:	**قيادة القوة وتشكيلها**	**١٤٥**
المطلب الأول:	دور الأمين العام في قيادة القوة /الرئيس الأعلى/	١٤٦
المطلب الثاني:	دور القائد الميداني في قيادة القوة	١٥١
المطلب الثالث:	الوحدات العسكرية المشاركة في القوة	١٥٥
المطلب الرابع:	الدول المساهمة في القوة ومهامها الخاصة	١٦٠
المطلب الخامس:	مهمة مجموعة مراقبي الجولان	١٦٧
المبحث الثالث:	**تمويل قوة مراقبي فضّ الاشتباك**	**١٧١**
المطلب الأول:	أزمة تمويل عمليات الأُمم المتحدة لحفظ السلام	١٧٢
المطلب الثاني:	نفقات قوة مراقبي فضّ الاشتباك	١٧٧
المبحث الرابع:	**المهام الموكلة لقوة مراقبي فضّ الاشتباك**	**١٨٣**
المطلب الأول:	تحديد مهام القوة ومنطقة عملياتها	١٨٣

المطلب الثاني:	الحفاظ على وقف إطلاق النار	١٨٦
المطلب الثالث:	الإشراف على المنطقة العازلة	١٩١
المطلب الرابع:	الإشراف على المناطق الدفاعية (مناطق التحديد)	١٩٤
المطلب الخامس:	الوظائف الفرعية لقوة مراقبي فضّ الاشتباك	١٩٧
المبحث الخامس:	**مدى تقيد الطرفين بوقف إطلاق النار بشكل عام واتفاق الفصل بشكل خاص**	**٢٠٣**
المطلب الأول:	انتهاكات وقف إطلاق النار بين سورية و(إسرائيل) خارج الأراضي السورية – في لبنان –	٢٠٤
المطلب الثاني:	ضم الجولان انتهاك جسيم لوقف إطلاق النار ولاتفاق فصل القوات	٢٠٧
المطلب الثالث:	الانتهاكات (الإسرائيلية) داخل الأراضي السورية	٢١٢
المطلب الرابع:	الانتهاكات الواقعة في المنطقة الخاضعة لسيطرة قوة مراقبي فضّ الاشتباك	٢١٧
الفصل الثالث	**الأساس القانوني لقوة مراقبي فضّ الاشتباك**	**٢٢١**
المبحث الأول:	**الأُسس القانونية لعمليات الأُمم المتحدة لحفظ السلام**	**٢٢٣**
المطلب الأول:	سلطة مجلس الأمن في إنشاء عمليات حفظ السلام	٢٢٨
المطلب الثاني:	سلطة الجمعية العامة في إنشاء عمليات حفظ السلام	٢٣٣
المبحث الثاني:	**الأساس القانوني للقرار المنشئ لقوة مراقبي فضّ الاشتباك**	**٢٣٩**
المطلب الأول:	تحليل القرار ٣٥٠	٢٤٠
المطلب الثاني:	مدى انطباق القرار ٣٥٠ على أي من مواد الفصل السابع	٢٥١
المطلب الثالث:	محاولة إسناد القرار ٣٥٠ إلى مادة محددة من مواد الفصل السادس	٢٥٥
المبحث الثالث:	**الأساس القانوني لتواجد قوة مراقبي فضّ الاشتباك على الأراضي السورية**	**٢٥٩**
المطلب الأول:	الرضا هو أساس وجود قوة مراقبي فضّ الاشتباك على الأراضي	٢٦٠

	السورية	
المطلب الثاني:	الموقف (الإسرائيلي) من تجديد ولاية قوة مراقبي فضّ الاشتباك	٢٧٠
المطلب الثالث:	موافقة مجلس الأمن	٢٧٧
المطلب الرابع:	موقف الدول المساهمة بوحدات عسكرية	٢٨٣
المبحث الرابع:	**الطبيعة القانونية لقوة مراقبي فضّ الاشتباك**	**٢٨٧**
المطلب الأول:	طبيعة قوة مراقبي فضّ الاشتباك	٢٨٧
المطلب الثاني:	المركز القانوني لقوة مراقبي فضّ الاشتباك	٢٩٥
المطلب الثالث:	الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها قوة مراقبي فضّ الاشتباك	٣٠١
الباب الثاني	**إشكالية مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في الجولان**	**٣٠٩**
الفصل الأول	**أسباب استمرار مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك في الجولان**	**٣١١**
المبحث الأول:	**الرؤية (الإسرائيلية) لاتفاق فصل القوات**	**٣١٣**
المبحث الثاني:	**انعكاس خروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي على اتفاق الفصل**	**٣٢٥**
المطلب الأول:	بذور الخلاف بين سورية ومصر	٣٢٥
المطلب الثاني:	الخلافات السورية المصرية خلال المفاوضات التي أعقبت حرب تشرين التحريرية	٣٣٠
المطلب الثالث:	تعميق الخلافات بين سورية ومصر منذ توقيع اتفاق فصل القوات الثاني عام ١٩٧٥ م	٣٣٤
المبحث الثالث:	**انعكاس أحداث لبنان على الصراع بين سورية و(إسرائيل)**	**٣٣٩**
المطلب الأول:	تداعيات الحرب الأهلية اللبنانية	٣٤٠
المطلب الثاني:	الصِّدام العسكري والسياسي بين سورية و (إسرائيل) في لبنان	٣٤٥

المطلب الثالث:	التصعيد (الإسرائيلي) ضد سورية منذ عام /٢٠٠٠ / م	٣٥٢
المبحث الرابع:	**انعكاس العلاقات السورية – الفلسطينية على الصراع مع (إسرائيل)**	**٣٥٧**
المطلب الأول:	الموقف السوري من القضية الفلسطينية	٣٥٨
المطلب الثاني:	التعاون السوري مع منظمة التحرير الفلسطينية	٣٦١
المطلب الثالث:	الخلافات السورية مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية	٣٦٥
المطلب الرابع:	أثر العلاقات السورية – الفلسطينية على القضية الفلسطينية بشكل عام، وعلى الجولان بشكل خاص	٣٦٩
المبحث الخامس:	**سعي سورية لبناء توازن إستراتيجي لمواجهة (إسرائيل)**	**٣٧٣**
المطلب الأول:	سعي سورية لإقامة توازن إستراتيجي قومي لمواجهة (إسرائيل)	٣٧٤
المطلب الثاني:	السعي لتحقيق التوازن الإستراتيجي بالتعاون مع الإتحاد السوفييتي	٣٧٨
المطلب الثالث:	توثيق العلاقات الإستراتيجية بين سورية وإيران	٣٨٢
الفصل الثاني	**أثر استمرار مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتاك في ترسيخ (إسرائيل) احتلالها للجولان**	**٣٩٣**
المبحث الأول:	**النشاط الاستيطاني (الإسرائيلي) في الجولان السوري المحتل**	**٣٩٥**
المطلب الأول:	السياسة الاستيطانية (الإسرائيلية) في الجولان	٣٩٥
المطلب الثاني:	أهداف الاستيطان (الإسرائيلي) في الجولان	٤٠٠
المطلب الثالث:	تطور الاستيطان (الإسرائيلي) في الجولان	٤٠٥
المطلب الرابع:	أثر النشاط (الاستيطاني) على السكان المحليين	٤١٣
المطلب الخامس:	إجراءات الاستيلاء على الأراضي من أجل الاستيطان	٤١٧
المبحث الثاني:	**النشاط الاستيطاني وأحكام القانون الدولي**	**٤٢٣**
المطلب الأول:	الأحكام القانونية المتعلّقة بالأملاك العامة والخاصة	٤٢٥
المطلب الثاني:	اتفاقية جنيف الرابعة لعام / ١٩٤٩ / م	٤٢٨
المطلب الثالث:	الاستيطان جريمة حرب	٤٣٢

المطلب الرابع:	الأُمم المتحدة والاستيطان	٤٣٦
المطلب الخامس:	الموقف (الإسرائيلي) من المواثيق الدولية المحرمة للاستيطان	٤٤٤
المطلب السادس:	المسؤولية القانونية المترتبة على دولة الاحتلال جرَّاء بنائها للمستوطنات في الجولان المحتل	٤٥١
المبحث الثالث:	**الضمّ (الإسرائيلي) للجولان**	**٤٥٧**
المطلب الأول:	مقدمات ضمّ الجولان	٤٥٧
المطلب الثاني:	الإعلان الرسمي عن ضمّ الجولان	٤٦٢
المطلب الثالث:	الموقف السوري من ضمّ الجولان	٤٦٦
المطلب الرابع:	مقاومة سكان الجولان للإجراءات العدوانية الرامية إلى فرض الجنسية (الإسرائيلية) عليهم	٤٧٠
المبحث الرابع:	**موقف الأُمم المتحدة من الإجراء (الإسرائيلي) بضمّ الجولان**	**٤٧٧**
المطلب الأول:	تعاطي مجلس الأمن مع قرار الضم	٤٧٧
المطلب الثاني:	تعاطي الجمعية العامة مع قرار الضم	٤٨٤
المبحث الخامس:	**موقف القانون الدولي من ضمّ الأراضي عن طريق استخدام القوة المسلحة**	**٤٨٩**
المطلب الأول:	تطور تحريم ضمّ الأراضي عن طريق استخدام القوة المسلحة	٤٨٩
المطلب الثاني:	مبدأ عدم شرعية التوسع واكتساب الأقاليم بالقوة، في ضوء ميثاق الأُمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها	٤٩٤
المبحث السادس:	**استئثار واستنزاف (إسرائيل) لموارد الجولان المائية**	**٤٩٩**
المطلب الأول:	الخارطة المائية في الجولان	٥٠٠
المطلب الثاني:	المياه في الإستراتيجية الصهيونية	٥٠٤
المطلب الثالث:	الإجراءات (الإسرائيلية) تجاه موارد الجولان المائية	٥٠٨
المطلب الرابع:	مدى تعارض الإجراءات (الإسرائيلية) مع أحكام القانون الدولي	٥١٤

الفصل الثالث	**مدى حق سورية في استخدام القوة (ضمن مفهوم حق الدفاع الشرعي) لتحرير الجولان في حال فشل الجهود السلمية**	**٥١٩**
المبحث الأول:	**انطلاق العملية التفاوضية بين سورية و (إسرائيل)**	**٥٢١**
المطلب الأول:	الأسباب التي أدت إلى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام	٥٢٣
المطلب الثاني:	الموقف (الإسرائيلي) من مرجعية مدريد خلال ولاية إسحاق شامير	٥٣٠
المطلب الثالث:	موقف حكومة شامير من مسألة الانسحاب الوارد في القرار /٢٤٢/	٥٣٤
المبحث الثاني:	**تعهد إسحاق رابين بالانسحاب من كامل الجولان حتى خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م**	**٥٣٩**
المطلب الأول:	إستراتيجية رابين بشأن التسوية مع سورية	٥٤٠
المطلب الثاني:	استئناف المفاوضات وتبادل أوراق رسمية بين الطرفين	٥٤٦
المطلب الثالث:	موافقة (إسرائيل) على الانسحاب من كامل الجولان حتى خط الرابع من حزيران / ١٩٦٧ / م (وديعة رابين)	٥٤٩
المطلب الرابع:	التفاوض في عناصر السلام الأخرى	٥٥٢
المطلب الخامس:	إقرار بيريز بتعهد رابين بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ م	٥٦١
المبحث الثالث:	**المفاوضات بين الجمود والإحياء والفشل**	**٥٦٥**
المطلب الأول:	تجميد عملية السلام في ولاية بنيامين نتنياهو/١٩٩٦ – ١٩٩٩ / م	٥٦٥
المطلب الثاني:	إفشال باراك لاتفاق سلام رغم المرونة السورية	٥٦٩
المطلب الثالث:	رفض شارون استئناف المفاوضات مع سورية	٥٧٤
المطلب الرابع:	استئناف المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين عبر الوسيط التركي	٥٧٩
المبحث الرابع:	**استخدام القوة وفقاً للمادة /٥١ / من ميثاق الأُمم المتحدة**	**٥٨٩**

المطلب الأول:	ماهيّة حقّ الدفاع الشرعي وفقاً للمادة /٥١ / من الميثاق	٥٨٩
المطلب الثاني:	الشروط الواجب تحققها في فعل العدوان	٥٩٦
المطلب الثالث:	الشروط الواجب تحققها في فعل الدفاع	٦٠٤
المطلب الرابع:	الآثار المترتبة على ممارسة حق الدفاع الشرعي	٦١٠
المبحث الخامس:	**استخدام سورية للقوة المسلحة كأحد الخيارات لتحرير أرضها المحتلة**	**٦١٥**
المطلب الأول:	مدى توافر حق الدفاع الشرعي بالنسبة لسورية	٦١٥
المطلب الثاني:	أثر مرابطة قوة مراقبي فضّ الاشتباك على ممارسة سورية لحقها في الدفاع الشرعي	٦٢٥
الخاتمة		**٦٣٧**
الملاحق		**٦٤٩**
الملحق رقم (١)	اتفاقية الهدنة العامة السورية – الإسرائيلية	٦٤٩
الملحق رقم (٢)	اتفاقية حول الفصل بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية	٦٦٦
الملحق رقم (٣)	بروتوكول ملحق باتفاقية الفصل بين القوات السورية والإسرائيلية بشأن قوة مراقبي فصل القوات التابعة للأمم المتحدة	٦٦٩
الملحق رقم (٤)	المنطقة العازلة بين القوات العسكرية السورية والإسرائيلية	٦٧١
الملحق رقم (٥)	المناطق محدودة القوات والأسلحة	٦٧٢
الملحق رقم (٦)	بيان رئيس مؤتمر جنيف المؤرخ في ٥ حزيران ١٩٧٤ م	٦٧٣
الملحق رقم (٧)	قائمة تضم أسماء القادة في قوة مراقبي فضّ الاشتباك، والدول التي ينتمون إليها، وسنوات خدمتهم	٦٧٨
الملحق رقم (٨)	منطقة عمليات قوة مراقبي فضّ الاشتباك	٦٧٩
المراجع		**٦٨٠**
الفهرس		**٧١٧**